

شرح
تمهيد
شرح المكي
شرح كتاب التوحيد

شرح الأبي
محمد بن عبد الوهاب التيمي
أقر الله له الشهادة والقبول

تأليف
الشيخ عبد الرحمن بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب
أقر الله له الشهادة والقبول

الشيخ لمعالي الشيخ
صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ
أقر الله له الشهادة والقبول

بتحقيق وعناية
عادل بن محمد مرسي فاعلي
أقر الله له الشهادة والقبول

درجته الأولى

مكتبة دار الحديث
للطباعة والنشر والتوزيع



شرح
تمهيد
شرح المكي
شرح كتاب التوحيد



شرح
فتح المكي
لشرح كتاب التوحيد

①



عنوان المصنف: شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد

تحقيق: عادل محمد مرسي رفاعي

رقم الإيداع: ٢٠١٢ / ١١١٤٠

الترقيم الدولي: ٢ - ١٧ - ٥٢٣٢ - ٩٧٧ - ٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٣ هـ

مكتبة دار الحجرات

للنشر والتوزيع

الإدارة والبيعات: جهز - ٠٠٩٦٦٥٦٧٣٣٣٤١٧ - ٠٠٢٠١١٦٨٩٩١٠ - ٠٠٢٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣

الإسكندرية: ١٧٥ طيبة سبرنج جوار مسجد القريب هاتف: ٠٣/٥٤٦١٥٨٣ - جهز: ٠١١٦٨٣٣٥٥١

القاهرة: ٦١٥ شارع مصر من سبطا - خلف جامع الأهر الشريف - هاتف: ٠٢/٢٥١٠٧٤٧٢

جهز: ٠٣٤٣٨١٥٠٩ - فاكس: ٠١١٦٨٣٣٥٥٠

البريد الإلكتروني: dar_alhijaz@hotmail.com

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ ⑪

شرح

فتح المحيدين
لشرح كتاب التوحيد

شرح الأوسلام

محمد بن عبد الوهاب التميمي

أقرن الله له الشريعة والفيرة

تأليف

الشيخ عبد الرحمن بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب

أقرن الله له الشريعة والفيرة

الشيخ المعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

بقر الله له الشريعة والأهل بنيه

بتحقيق وعناية

عادل بن محمد بن ربي فاعلي

بقر الله له الشريعة والأهل بنيه ولشايه

المؤيد الأول

مكتبة دار الحديث

للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ النَّاشِرِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه. وبعد، فهذا كتاب:

شَرْحُ فَتْحِ الْمَجِيدِ لَشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَلِيِّ آلِ مُشَرَّفِ التَّمِيمِيِّ

تَأَلَّفَ

الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ

أَجَزَلَ اللَّهُ لَهُمُ الْمَثُوبَةَ وَالْمَغْفِرَةَ

الشَّرْحُ

لِمَعَالِي الشَّيْخِ

صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ

عَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِأَهْلِ بَيْتِهِ

وكان ذلك في دروس ألقاها - حفظه الله - في جامع الأمير عبد الرحمن بالرياض، وكتاب التوحيد يعد من أهم مصنفات الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله في الاعتقاد، وشرح هذا الكتاب عدة

شروح، وأول من شرحه: حفيده الشيخ الإمام سليمان بن عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمهم الله -، بشرحه في كتاب سماه (تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد)^(١)، وهو شرح حافل، يتضمن كثيراً من العلوم في هذا الباب، ثم جاء مَنْ بعده فاختصروا هذا الشرح، وجاء المختصر، والمكمل المذهب، والمتمم، المجدد الثاني: الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب^(٢)، حفيد الشيخ المجدد، وابن عم الشيخ سليمان بن عبدالله، وهو أول من اختصره وهذبه، وأتمه مع إضافات جليلة، وفوائد مهمة، مع التحقيق، وسهولة العبارة،

(١) طُبِعَ عام ١٣٨٢هـ في دمشق الشام، ط. منشورات المكتب الإسلامي لزهير شاويش، واشترى الشيخ علي بن عبد الله بن قاسم بن ثاني جميع النسخ الخاصة بالمكتب، وجعلها وفقاً لله - جزاءه الله خيراً -، وقد بلغ الشيخ سليمان في شرحه إلى نهاية (باب ما جاء في منكري القدر)، ووقف على (باب ما جاء في المصورين)، فأكملة الشيخ عبد الرحمن بن عبد اللطيف من كتاب فتح المجيد شرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمته، وقد بلغ الشرح بدون التتمة (٦١٨ صفحة)، وبالتتمة (٦٧٨ صفحة). انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص ٣٠).

(٢) هو الإمام، المجدد، الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن أحمد بن راشد، من بني تميم، ولد سنة خمس عشرة ومائة وألف بالعينة، نشأ على كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وكتب السلف عامة، وارتحل في طلب العلم، فأخذ عن علماء مكة، والمدينة، والأحساء، والبصرة، وبدأ دعوته من حريملاء، ثم انتقل إلى العينة، ثم إلى الدرعية، فشرح الله صدر أمير الدرعية محمد بن سعود لنصرة الدعوة، وجلس الإمام المجدد للتدريس، وتوافد عليه الطلاب، وكتب الله له القبول في الأرض، وانتشرت دعوته لتشمل نجداً، وغيرها، له مؤلفات، ورسائل عديدة في العقيدة وغيرها، منها: (كتاب التوحيد)، و(كشف الشبهات)، و(مسائل الجاهلية)، و(أصول الإيمان)، و(ثلاثة الأصول)، و(فضل الإسلام)، و(فضائل القرآن)، و(مختصر زاد المعاد)، وغيرها كثير، توفي سنة ست ومائتين وألف.

انظر: عنوان المجدد في تاريخ نجد (١/٣١ وما بعدها)، و(من أعلام المجددين) للشيخ صالح الفوزان - وفقه الله - (ص ٨٣ - ١٢٧)، و(حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحقيقة دعوته) للدكتور سليمان بن عبدالرحمن الحقييل، و(الشيخ محمد بن عبد الوهاب) لأحمد بن حجر آل بو طامي، و(الإمام محمد بن عبد الوهاب دعوته وسيرته) لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته، و(علماء نجد خلال ثمانية قرون) للشيخ عبد الله البسام رحمته (١/١٢٥ - ١٦٨).

ووضوحها في كتاب سماه (فتح المجيد شرح كتاب التوحيد) ^(١)، ثم توالى الشروح، والحواشي على هذا الكتاب.

وقد قام شيخنا العلامة الحبر /

صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِأَهْلِ بَيْتِهِ

بشرح هذا الكتاب - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد - ، والذي يعد أهم كتب الإمام رحمته الله ، فجاء شرحًا مباركًا، مملوءًا بالفوائد والتأصيلات العلمية، ولا غرابة في هذا، فالشارح - حفظه الله - هو سليل الإمام المجدد، ومن أعرف الناس بكلامه، وتقريراته، مع ما حباه الله رحمته من فهم، وبصيرة لقواعد وأصول المنهج السلفي، وتبحر، وسعة علم بكلام أئمة الدعوة - رحمهم الله جميعًا - ، فجزاه الله أحسن الجزاء.

وأنبه القارئ الكريم وفقه الله أن متن كتاب التوحيد في أعلى الصفحة يليه فتح المجيد وقد رمزت له بحرف (ش) وأما كلمة (الشرح) فهو شرح شيخنا العلامة المفضل/ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ - حفظه الله - على فتح المجيد.

ونسأله رحمته أن ينفع بهذا الشرح المبارك، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، إنه خير مسؤول، وأكرم مأمول، كما أحمد الله رحمته أن

(١) هذا الكتاب من أحسن شروح كتاب التوحيد، لخص فيه أكثر ما في كتاب (تيسير العزيز الحميد)، وهذبه، وأتمه، مع إضافات جلييلة، وفوائد مهمة، مع التحقيق، وسهولة العبارة، ووضوحها، طبع مرارًا، وطبع بتعليقات للشيخ حامد الفقي، وعليها تعليق للشيخ عبد العزيز بن باز رحمته ، وقد طبع سنة ١٤١٥هـ بتحقيق متقن مع العناية بتخريج الأحاديث في مجلدين، حققه الشيخ الدكتور الوليد بن عبدالرحمن الفريان، مع مقدمة وافية عن الكتاب والمؤلف رحمته ، وفهارس مفصلة.

شرح صدر شيخنا الجليل لتشريفني بالعمل على هذا الشرح المبارك، والشكر موصول لجميع من شارك في إعداده، كما أسأله ﷺ أن يجعل شيخنا إمام هدى ورشاد، وأن يعز به ويصلح، وأن يبارك في عمره وعمله، وأن يغفر له، ولوالديه، ولذريته، ولأهل بيته، وأن يقيه شر الحاسدين، وأسأله ﷺ أن يرفع بهذا الشرح ذكره، ويثقل به موازين أعماله، وأن يجمعه، ووالديه، وذريته، وأهل بيته تحت لواء الحمد، وفي جنات النعيم، وفي زمرة السابقين مع النبي الأمين، وصحابته الغر الميامين، وأن يجعل لي من الخير نصيبًا، وصلى الله وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا مزيدًا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه: عادل بن محمد بن محمد بن فاعلي

الرياض ١/١٠/١٤٣٢هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة شارح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد

مَعَالِي الشَّيْخِ

صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له،
وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله، وصفيه وخليله، نشهد أنه بلغ الرسالة،
وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق الجهاد، حتى تركنا على
بيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعده ﷺ إلا هالك. صلّ الله وسلم على
عبدك ورسولك محمد، كلما صلى عليه المصلون، وكلما غفل عن الصلاة
عليه الغافلون، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين.
فأسأل الله ﷻ أن يجعلني وإياكم ممن إذا أعطي شكر، وإذا ابتلي صبر،
وإذا أذنب استغفر، كما أسأله ﷻ أن يمنّ علينا بتحقيق التوحيد، وبالعمل
به، وتكميله، وتخليصه مما ينقص كماله، أو يقدرح في أصله، إنه سبحانه
ولي الصالحين. أما بعد:

فهذا كتاب: (فتح المجيد شرح كتاب التوحيد)، وهو شرح مطول

لكتاب التوحيد، صنفه الإمام المجدد الثاني، الشيخ عبد الرحمن بن
حسن، ابن الإمام محمد بن عبد الوهاب - رحمهما الله تعالى - .

وهذا التصنيف مهم؛ لأنه اشتمل على فوائد كثيرة، وضوابط ليست موجودة في الشروح الأخرى لكتاب التوحيد، مع سهولة في العبارة، وكثرة في المعاني، والنقول، وهذا الكتاب حري بطلاب العلم أن يعتنوا به؛ لما اشتمل عليه من علوم كثيرة، ومهمات في التوحيد والاعتقاد، وتقريب للتوحيد بأدلة واضحة، وأسانيد متنوعة.

وكتاب التوحيد للإمام المصلح المجدد شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي رحمته الله، هو كتاب فريد في بابه، لم يسبق أن صنف أهل العلم مثله، ولم ينسجوا على منواله فيما بعده، بل هو كتاب وحيد، وفريد في بابه؛ لأنه رحمته الله طرق في هذا الكتاب مسائل توحيد العبادة، وما يضاد ذلك التوحيد، إما من أصله، وإما ما يضاد كماله، وهذا التفصيل الذي ساق به الشيخ رحمته الله تلك المسائل والأبواب، لا يوجد في كتاب على نحو سياقته مجموعاً، ولهذا طالب العلم لا يستغني عن هذا الكتاب من جهة معرفته بمعانيه؛ لأنه مشتمل على الآي والأحاديث.

وفق الله صلواته إليه الإمام رحمته الله، إلى ما فيه من علوم مبثوثة في كتب أهل العلم.

وقد أجمعت العلماء - أعني: علماء التوحيد - على أنه لم يصنف في الإسلام في موضوعه مثله، وقد شبه بعض العلماء هذا الكتاب بأنه قطعة من صحيح البخاري رحمته الله، وهذا ظاهر في أن الشيخ رحمته الله جعل هذا الكتاب ككتاب البخاري، من جهة أن الترجمة فيها آية وحديث، والحديث دال على الترجمة، والآية دالة على الترجمة، وما بعدها مفسرٌ لها، وما ساق من كلام أهل العلم من الصحابة، أو من التابعين، أو من كلام أئمة الإسلام، فهو على نسق طريقة أبي عبد الله البخاري رحمته الله؛ حيث إنه يسوق أقوال أهل العلم في بيان المعاني.

وهناك من صنف في التوحيد - أعني: توحيد العبادة - لكنه ما صنف كهذا التصنيف، مثل: المقريري رحمته الله في (تجريد التوحيد المفيد)، وابن القيم رحمته الله في (مدارج السالكين)، وفي (إغاثة اللهفان)، وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في (اقتضاء الصراط المستقيم)، ونحو ذلك، فكتبوا أشياء كثيرة في توحيد العبادة، لكنها ما جاءت في اختصارها، وشمولها، وسهولتها، ووضوحها، بمثل ما جاء به الإمام في هذا الكتاب، مع أنه أخذ من علوم السابقين، وخاصة من علوم الشيخين: شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن تلميذه العلامة ابن القيم - رحمهما الله تعالى - .

وهذا الكتاب صنفه إمام الدعوة ابتداء في البصرة لما رحل إليها، وكان الداعي إلى تأليفه ما رأى من شيوع الشرك بالله ﷻ ، ومن افتقاد التوحيد الحق في المسلمين، فرأى مظاهر الشرك الأصغر، والأكبر، والخفي، فابتدأ في البصرة جمع هذا الكتاب، وتحرير الدلائل لمسائله. ذكر ذلك تلميذه، وحفيده الشيخ الإمام عبد الرحمن بن حسن رحمته الله في (المقامات)، ثم حرره الشيخ رحمته الله ، وأكمّله لما قدم نجدًا، وصار هذا الكتاب كتاب دعوة، فهو يمثل الدعوة إلى التوحيد؛ لأن الشيخ رحمته الله بيّن فيه أصول دلائل التوحيد، وبيّن فيه معناه، وفضله، وبيّن ضده، والخوف من ضده، وبيّن أفراد توحيد العبادة، وأفراد توحيد الأسماء والصفات إجمالًا، وبيّن الشرك الأكبر، وصورًا من الشرك الأكبر، وبيّن الشرك الأصغر، وصورًا من الشرك الأصغر، وبيّن الوسائل، وبيّن حماية التوحيد، وما يكون به، وبيّن أيضًا شيئًا من أفراد توحيد الربوبية .

فهذا الكتاب - كتاب التوحيد - كتاب عظيم جدًّا؛ ولهذا يعظم أن

تعتني به عناية حفظ، ودرس، وتأمل؛ لأنك أينما كنت فأنت محتاج إليه في نفسك، أو في تبليغ العلم لمن وراءك، سواء كان ذلك في البيت، أم كان في المسجد، أم في العمل، أم في أي جهة، فمن فهم هذا الكتاب فقد فهم أكثر مسائل توحيد العبادة، بل فهم جلها وأغلبها.

وقد رأيت أن يكون الشرح فيه ذكر للفوائد التي كثيراً ما تلتبس على طلبة العلم، وفيه بيان مناسبة الآي والأحاديث للترجمة، وفيه بيان وجه الاستدلال من الآية، أو من الحديث على المقصود، وفيه ذكر شيء من تقرير الحجاج مع الخصوم في هذه المسائل، ربما بما لا يُطالعه كثير من طلبة العلم في الشروح. وعلوم كتاب التوحيد لا تنتهي، وكلام أئمتنا والفوائد عليه لا تنتهي، ولو قضينا العمر كله في كتاب التوحيد، لنشأت عندنا من المعاني، والفوائد ما لا حصر لها، ولهذا أوصي أن لا يُترك هذا الكتاب، وأن لا تُترك شروحه، ولا كلام أئمة الدعوة بعامة؛ لأنها متجددة، وكلما رجعنا إليها بعد قراءتنا لها، وجدنا فيها علومًا فأتت وتتجدد؛ ولهذا أوصي كل طالب علم بالعناية بهذا الكتاب - كتاب التوحيد -، وشروحه، وكتب أئمة الدعوة بعامة، سواء منها: التصانيف المفردة، أو الأجوبة على المسائل، أو الردود المختصرة، أو المطولة؛ لأن فيها علومًا أخشى أن تندثر مع انشغال طلبة العلم بكثرة المسائل، وكثرة العلوم، أو ما جدَّ في أزمانهم.

فنسأله ﷺ التوفيق، والإعانة، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، ونسأله ﷺ أن ينفع بهذا الشرح المبارك، وأن يرزقنا الإخلاص في القول، والعمل، إنه خير مسؤول، وأكرم مأمول، وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا مزيدًا.

صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة شارح كتاب التوحيد

الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمته الله (١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وبه نستعين، وعليه التكلان، الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، كالمبتدعة والمشركين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده ولا شريك له، إله الأولين والآخرين، وقيوم السماوات والأرضين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وخيرته من خلقه أجمعين.

اللهم صلّ على محمد، وعلى آل محمد، وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن كتاب التوحيد الذي ألفه الإمام شيخ الإسلام محمد بن عبد

(١) هو الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب ولد في الدرعية سنة ثلاث وتسعين ومائة وألف، قرأ على جده الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله كتاب التوحيد إلى باب السحر، وغيره من الكتب، وقرأ على غيره من علماء نجد، وبعد سقوط الدرعية نقله إبراهيم باشا إلى مصر، وفي مصر قرأ على أشهر علمائها في شتى العلوم، وعاد إلى نجد سنة إحدى وأربعين ومائتين وألف، فاشتهر في أيام الإمام تركي بن عبدالله، وتولى قضاء الرياض، له من المؤلفات: (الإيمان والرد على أهل البدع)، و(فتح المجيد)، و(قرة عيون الموحدين)، و(كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبس على قلب داود بن جرجيس)، و(كتاب في الرد على عثمان بن منصور)، و(مختصر العقل والنقل)، توفي رحمته الله في الرياض سنة خمس وثمانين ومائتين وألف. انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص ٥٨)، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون (١/ ١٨٠ - ٢١٠).

الوهاب - أجزل الله له الأجر والثواب، وغفر له، ولمن أجاب دعوته إلى يوم يقوم الحساب - قد جاء بديعاً في معناه، من بيان التوحيد ببراهينه، وجمع جملاً من أدلته؛ لإيضاحه وتبيينه، فصار علماً للموحدين، وحنة على الملحدين، فانتفع به الخلق الكثير، والجم الغفير. فإن هذا الإمام كَلَّمَ اللهُ في مبدأ منسئه، قد شرح الله صدره للحق المبين، الذي بعث الله به المرسلين، من إخلاص العبادة بجميع أنواعها لله رب العالمين، وإنكار ما كان عليه الكثير من شرك المشركين، فأعلى الله همته، وقوى عزيمته، وتصدى لدعوة أهل نجد إلى التوحيد، الذي هو أساس الإسلام والإيمان، ونهاهم عن عبادة الأشجار، والأحجار، والقبور، والطواغيت، والأوثان، وعن الإيمان بالسحرة، والمنجمين، والكهان.

فأبطل الله بدعوته كل بدعة، وضلالة، يدعو إليها كل شيطان، وأقام الله به علم الجهاد، وأدحض به شبه المعارضين من أهل الشرك والعناد، ودان بالإسلام أكثر أهل تلك البلاد، الحاضر منهم والباد، وانتشرت دعوته، ومؤلفاته في الآفاق، حتى أقر الله له بالفضل من كان من أهل الشقاق، إلا من استحوذ عليه الشيطان، وكره إليه الإيمان، فأصر على العناد والطغيان.

وقد أصبح أهل جزيرة العرب بدعوته كما قال قتادة كَلَّمَ اللهُ عن حال أول هذه الأمة: إن المسلمين لما قالوا: لا إله إلا الله، أنكر ذلك المشركون، وكبرت عليهم، وضاق بها إبليس، وجنوده، فأبى الله إلا أن يمضيها، ويظهرها، ويفلجها، وينصرها على من ناوأها، إنها كلمة من خاصم بها فُلج، ومن قاتل بها نُصر، إنما يعرفها أهل هذه الجزيرة التي يقطعها

الراكب في ليال قلائل، ويسير من الدهر، في فئام من الناس، لا يعرفونها، ولا يقرون بها.

وقد شرح الله صدور كثير من العلماء لدعوته، وسُروا واستبشروا بطلعته، وأثنوا عليه نثرًا ونظمًا.

فمن ذلك ما قاله عالم صنعاء، محمد بن إسماعيل الأمير في هذا الشيخ رحمته الله:

وَقَدْ جَاءَتْ الْأَخْبَارُ عَنْهُ بِأَنَّهُ
وَيَنْشُرُ جَهْرًا مَا طَوَى كُلُّ جَاهِلٍ
وَيَعْمُرُ أَرْكَانَ الشَّرِيعَةِ هَادِمًا
أَعَادُوا بِهَا مَعْنَى سُوعٍ وَمِثْلَهُ
وَقَدْ هَتَفُوا عِنْدَ الشَّدَائِدِ بِاسْمِهَا
وَكَمْ عَقَرُوا فِي سُوحِهَا مِنْ عَقِيرَةٍ
وَكَمْ طَائِفٍ حَوْلَ الْقُبُورِ مُقْبِلٍ
يُعِيدُ لَنَا الشَّرْعَ الشَّرِيفَ بِمَا يُبْدِي
وَمُبْتَدِعٍ مِنْهُ، فَوَافَقَ مَا عِنْدِي
مَشَاهِدَ ضَلَّ النَّاسُ فِيهَا عَنِ الرَّشْدِ
يُعُوثَ وَوَدًّا، بِئْسَ ذَلِكَ مِنْ وَدِّ
كَمَا يَهْتَفُ الْمُضْطَرُّ بِالصَّمَدِ الْفَرْدِ
أَهَلَّتْ لِغَيْرِ اللَّهِ جَهْرًا عَلَى عَمْدٍ
وَمُسْتَلِمِ الْأَرْكَانِ مِنْهُنَّ بِالْأَيْدِي

وقال شيخنا عالم الإحساء، أبو بكر حسين بن غنام رحمته الله فيه:

لَقَدْ رَفَعَ الْمَوْلَى بِهِ رُبَّةَ الْهُدَى
سَقَاهُ نَمِيرَ الْفَهْمِ مَوْلَاهُ فَارْتَوَى
فَأَحْيَا بِهِ التَّوْحِيدَ بَعْدَ انْدِرَاسِهِ
سَمَا ذُرْوَةَ الْمَجْدِ الَّتِي مَا ارْتَقَى لَهَا
وَشَمَّرَ فِي مِنْهَا جِ سُنَّةِ أَحْمَدَ
بَوَقَّتْ بِهِ يُعَلَى الضَّلَالِ وَيُرْفَعُ
وَعَامَ بِتَيَّارِ الْمَعَارِفِ يَقْطَعُ
وَأَوْهَى بِهِ مِنْ مَطْلَعِ الشَّرْكِ مَهْيَعُ
سِوَاهُ وَلَا حَادَى فَنَاهَا سَمِيدَعُ
يُشِيدُ وَيُحْيِي مَا تَعْفَى وَيُرْفَعُ

يُنَظَرُ بِالْآيَاتِ وَالسَّنَةِ الَّتِي أَمَرْنَا إِلَيْهَا فِي التَّنَازِعِ نَرْجِعُ
فَأُضْحِتْ بِهِ السَّمْحَاءُ يَبْسُمُ نَعْرَهَا وَأَمْسَى مُحْيَاهَا يُضِيءُ وَيَلْمَعُ
وَعَادَ بِهِ نَهْجُ الْغَوَايَةِ طَامِسًا وَقَدْ كَانَ مَسْلُوكًا بِهِ النَّاسُ تَرْتَعُ
وَجَرَّتْ بِهِ نَجْدٌ ذُبُولٌ افْتِخَارَهَا وَحَقَّ لَهَا بِالْأَلْمَعِيِّ تَرْفَعُ
فَأَنَارُهُ فِيهَا سَوَامٌ سَوَافِرٍ وَأَنْوَارُهُ فِيهَا تُضِيءُ وَتَلْمَعُ

وأما كتابه المذكور، فموضوعه في بيان ما بعث به الله رسله، من توحيد العبادة، وبيانه بالأدلة من الكتاب والسنة، وذكر ما ينافية من الشرك الأكبر، أو ينافي كماله الواجب، من الشرك الأصغر، ونحوه، وما يقرب من ذلك، أو يوصل إليه.

وقد تصدى لشرحه حفيد المصنف، وهو الشيخ سليمان بن عبدالله رحمته الله (١) فوضع عليه شرحًا أجاد فيه وأفاد، وأبرز فيه من البيان ما يجب أن يطلب منه ويراد، وسماه (تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد).

(١) ولد سنة ألف ومائتين من الهجرة، قبل وفاة جده بست سنين، حفظ القرآن، واشتغل بطلب العلم على علماء الدرعية في مختلف الفنون، فبرز في التوحيد، والفقه، والتفسير، وعلم الحديث، ومن أشهر مشايخه: والده الشيخ عبد الله، وعمه الشيخ حسين ابن الشيخ محمد، والشيخ الفقيه حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر، والشيخ عبد الله بن فاضل، والشيخ محمد بن علي بن غريب، والشيخ حسين بن غنام، وأخذ علم الفرائض عن الشيخ عبدالرحمن بن خميس، والتقى بالإمام الشوكاني الذي أجازته في علم الحديث، كما أجازته الشيخ الإمام الشريف حسن بن خالد الحني العريشي - أحد قضاة الإمام سعود على اليمن -، له من المؤلفات: (الدلائل في حكم موالة أهل الإشراك)، و(حاشية على المقنع في فقه الحنابلة)، و(رسالة في بيان عدد الجمعة المشترط)، ولما غزت الجيوش المصرية الدرعية بقيادة إبراهيم باشا عن أمر الأتراك، كان الشيخ سليمان رحمته الله من جملة من عُذِرَ بهم، فقتل سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وألف. انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص ٢٩)، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون (٢/٣٤٢).

وحيث أطلق شيخ الإسلام، فالمراد به: أبو العباس أحمد بن عبد
الحليم ابن عبد السلام بن تيمية، والحافظ المراد به: أحمد بن حجر
العسقلاني.

ولما قرأت شرحه، رأيت أنه أطنب في مواضع، وفي بعضها تكرار يستغنى
بالبعض منه عن الكل، ولم يكمله، فأخذت في تهذيبه، وتقريبه، وتكميله،
وربما أدخلت فيه بعض النقول المستحسنة تمييزاً للفائدة وسميته «فتح
المجيد بشرح كتاب التوحيد».

وأسأل الله أن ينفع به كل طالب للعلم، ومستفيد، وأن يجعله خالصاً
لوجهه الكريم، وموصلاً من سعى فيه إلى جنات النعيم، ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ش: ابتداء كتابه بالبسملة، اقتداء بالكتاب العزيز، وعملاً بحديث «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ»، أخرجه ابن حبان من طريقين. قال ابن الصلاح: والحديث حسن.

ولأبي دواد، وابن ماجه «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ أَقْطَعُ»، ولأحمد «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ أَتْرُ أَوْ أَقْطَعُ»، وللدارقطني عن أبي هريرة مرفوعاً: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ أَقْطَعُ»^(١).

والمصنف قد اقتصر في بعض نسخه على البسملة؛ لأنها من أبلغ الثناء، والذكر للحديث المتقدم.

وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقتصر عليها في مراسلاته؛ كما في كتابه لهرقل عظيم الروم^(٢).

ووقع لي نسخة بخطه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدأ فيها بالبسملة، وثنى بالحمد، والصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وآله.

(١) ورد هذا الحديث بألفاظ متقاربة، منها المرفوع إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومنها المرسل، وقد أخرجه أبو داود (٤٨٤٠)، والنسائي في الكبرى (١٢٧/٦)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وأحمد في المسند (٢/٣٥٩)، وابن حبان في صحيحه (١٧٣/١، ١٧٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٣٩/٥)، والدارقطني (٢٢٩/١)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٨/٣)، وفي شعب الإيمان (٩٠/٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٦)، ومسلم (١٧٧٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وعلى هذا فالابتداء بالبسملة حقيقي، وبالحملة نسبي إضافي، أي: بالنسبة إلى ما بعد الحمد يكون مبدوءًا به.

والباء في (بِسْمِ اللَّهِ): متعلقة بمحذوف، واختار كثير من المتأخرين كونه فعلاً خاصاً متأخراً.

أما كونه فعلاً؛ فلأن الأصل في العمل للأفعال.

وأما كونه خاصاً؛ فلأن كل مبتدئ بالبسملة في أمر، يضم ما جعل البسملة مبدأ له.

وأما كونه متأخراً؛ فلدلالاته على الاختصاص، وأدخل في التعظيم، وأوفق للوجود؛ ولأن أهم ما يبدأ به ذكر الله تعالى.

وذكر العلامة ابن القيم رحمته الله لحذف العامل فوائدها: أنه موطن لا ينبغي أن يتقدم فيه غير ذكر الله.

ومنها: أن الفعل إذا حذف، صح الابتداء بالبسملة في كل عمل، وقول، وحركة، فكان الحذف أعم. انتهى ملخصاً^(١).

وباء (بِسْمِ اللَّهِ) للمصاحبة، وقيل: للاستعانة، فيكون التقدير: بسم الله أولف حال كوني مستعيناً بذكره، متبركاً به، وأما ظهوره في قوله:

﴿أَفَرَأَى بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [الملق: ١]، وفي قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ جَجْرِبَهَا وَمُرْسِنَهَا﴾ [هود: ٤١]؛ فلأن المقام يقتضي ذلك كما لا يخفى.

و(الاسم) مشتق من السمو، وهو العلو، وقيل: من الوسم وهو العلامة؛ لأن كل ما سمي فقد نوه باسمه ووسم.

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/٤٣).

قوله: (الله)، قال الكسائي والفراء: أصله الإله، حذفوا الهمزة، وأدغموا اللام في اللام، فصارتا لامًا واحدة مشددة مفخمة.

قال العلامة ابن القيم رحمته الله: الصحيح أنه مشتق، وأن أصله الإله، كما هو قول سيبويه، وجمهور أصحابه إلا من شذ، وهو الجامع لمعاني الأسماء الحسنی، والصفات العلی، والذين قالوا بالاشتقاق إنما أرادوا أنه دال على صفة له تعالى، وهي الإلهية كسائر أسمائه الحسنی، كالعليم، والقدير، والسمیع، والبصیر، ونحو ذلك.

فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب، وهي قديمة، ونحن لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منه تولد الفرع من أصله، وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلًا وفرعًا، ليس معناه أن أحدهما متولد من الآخر، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة^(١).

قال أبو جعفر بن جرير: (الله) أصله: الإله، أسقطت الهمزة التي هي فاء الاسم، فالتقت اللام التي هي عين الاسم، واللام الزائدة وهي ساكنة، فأدغمت في الأخرى، فصارتا في اللفظ لامًا واحدة مشددة، وأما تأويل (الله)، فإنه على معنى ما روي لنا عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: (هُوَ الَّذِي يَأْلَهُ كُلُّ شَيْءٍ، وَيَعْبُدُهُ كُلُّ خَلْقٍ)، وساق بسنده عن الضحاك، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: (اللهُ ذُو الْأُلُوهِيَّةِ، وَالْعُبُودِيَّةِ عَلَى خَلْقِهِ أَجْمَعِينَ).

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/٣٩).

فإن قال لنا قائل: وما دل على أن الألوهية هي العبادة، وأن الإله هو المعبود، وأن له أصلاً في فعل ويفعل، وذكر بيت رؤبة بن العجاج^(١).

لِلَّهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّةِ سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأْلِهِي

يعني: من تعبدي، وطلبي الله بعملتي، ولا شك أن التأله التفعّل، من أله يأله، وأن معنى أله إذا نطق به: عبدالله.

وقد جاء منه مصدر يدل على أن العرب قد نطقت منه بفعل يفعل بغير زيادة، وذلك ما حدثنا به سفيان بن وكيع - وساق السند إلى ابن عباس رضي الله عنه أنه قرأ^(٢) ﴿وَيَذَرُكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] قال: عبادتك، ويقول: إنه كان يُعْبَدُ وَلَا يُعْبَدُ. وساق بسند آخر عن ابن عباس ﴿وَيَذَرُكَ وَءَالِهَتَكَ﴾، قال: إنما كان فرعون يُعْبَدُ وَلَا يُعْبَدُ، وذكر مثله عن مجاهد، ثم قال: فقد بين قول ابن عباس ومجاهد هذا: أن أله عبد، وأن الإلهة مصدره، وساق حديثاً عن أبي سعيد مرفوعاً: «أن عيسى أسلمته أمه إلى الكتاب ليعلمه، فقال له المعلم: اكتب بسم الله، فقال عيسى: أتدري ما الله؟ الله إله الآلهة»^(٣).

(١) هو رؤبة بن العجاج، انظر: تفسير الطبري (٥٤/١)، وتفسير ابن كثير (٢٠/١).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٥٤/١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٥٣٨/٥)، وسنن سعيد ابن منصور (٥/١٥١)، وتفسير البغوي (١٨٩/٢)، قال البغوي: «وقرأ ابن مسعود وابن عباس والشعبي والضحاك [وَيَذَرُكَ وَءَالِهَتَكَ] بكسر الألف، أي: عبادتك، فلا يعبدك؛ لأن فرعون كان يُعْبَدُ وَلَا يُعْبَدُ». هـ.

(٣) انظر: تفسير الطبري (١٢٥/١).

قال العلامة ابن القيم رحمته الله: لهذا الاسم الشريف عشر خصائص لفظية وساقها، ثم قال: وأما خصائصه المعنوية فقد قال أعلم الخلق رحمته الله: «لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَيَّ نَفْسِكَ»^(١)، وكيف نحصي خصائص اسم لمسامه كل كمال على الإطلاق، وكل مدح وحمد، وكل ثناء، وكل مجد، وكل جلال، وكل كمال، وكل عز، وكل جمال، وكل خير، وإحسان، وجود، وفضل، وبر فله ومنه، فما ذكر هذا الاسم في قليل إلا كثره، ولا عند خوف إلا أزاله، ولا عند كرب إلا كشفه، ولا عند هم وغم إلا فرجه، ولا عند ضيق إلا وسعه، ولا تعلق به ضعيف إلا أفاده القوة، ولا ذليل إلا أناله العز، ولا فقير إلا أصاره غنياً، ولا مستوحش إلا أنسه، ولا مغلوب إلا أيده ونصره، ولا مضطر إلا كشف ضره، ولا شريد إلا آواه.

فهو الاسم الذي تكشف به الكربات، وتستنزل به البركات، وتجاب به الدعوات، وتقال به العثرات، وتستدفع به السيئات، وتستجلب به الحسنات، وهو الاسم الذي قامت به الأرض والسموات، وبه أنزلت الكتب، وبه أرسلت الرسل، وبه شرعت الشرائع، وبه قامت الحدود، وبه شرع الجهاد، وبه انقسمت الخليقة إلى السعداء والأشقياء، وبه حقت الحاقة، ووقعت الواقعة، وبه وضعت الموازين القسط، ونصب الصراط، وقام سوق الجنة والنار، وبه عبد رب العالمين وحمد، وبحقه بعثت الرسل، وعنه السؤال في القبر، ويوم البعث والنشور، وبه

(١) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

.....

الخصام، وإليه المحاكمة، وفيه الموالاتة والمعاداة، وبه سعد من عرفه، وقام بحقه، وبه شقي من جهله، وترك حقه، فهو سر الخلق والأمر، وبه قاما وثبتا، وإليه انتهايا، فالخلق به، وإليه ولأجله، فما وجد خلق، ولا أمر، ولا ثواب، ولا عقاب إلا مبتدئاً منه، ومنتهياً إليه، وذلك موجب، ومقتضاه: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]... إلى آخر كلامه ﷺ.

قوله: (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ). قال ابن جرير: حَدَّثَنِي السَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ زُفَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْعَرَزَمِيَّ، يَقُولُ: (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) قَالَ: الرَّحْمَنُ بِجَمِيعِ الْخَلْقِ. الرَّحِيمُ قَالَ: بِالْمُؤْمِنِينَ، وساق بسنده عن أبي سعيد - يعني: الخدي - «قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ عَيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ قَالَ: الرَّحْمَنُ: رَحْمَنُ الْآخِرَةِ وَالذُّنْيَا، وَالرَّحِيمُ: رَحِيمُ الْآخِرَةِ»^(١).

قال ابن القيم ﷺ: فاسمه (الله) دل على كونه مألوهًا معبودًا، يألهه الخلائق محبة، وتعظيمًا، وخضوعًا، ومفرغًا إليه في الحوائج والنوائب، وذلك مستلزم لكمال ربوبيته، ورحمته، المتضمنين لكمال الملك والحمد، وإلهيته، وربوبيته، ورحمانيته، وملكه، مستلزم لجميع صفات كماله، إذ استحيل ثبوت ذلك لمن ليس بحي، ولا سميع، ولا بصير، ولا قادر، ولا متكلم، ولافعال لما يريد، ولا حكيم في أقواله وأفعاله.

(١) انظر: تفسير الطبري (١/١٢٦، ١٢٧)، وتفسير ابن كثير (١/٤٠).

فصفات الجلال والجمال أخص باسم (الله)، وصفات الفعل والقدرة، والتفرد بالضرر، والنفع، والعطاء، والمنع، ونفوذ المشيئة، وكمال القوة، وتدبر أمر الخليقة أخص باسم (الرب)، وصفات الإحسان، والجود، والبر، والحنان، والمنة، والرأفة، والعطف أخص باسم (الرحمن)^(١).

وقال ﷻ أيضًا: (الرحمن) دال على الصفة القائمة به سبحانه، و(الرحيم) دال على تعلقها بالمرحوم، وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ﴿إِنَّهُمْ بِهِمْ رءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧]، ولم يجيء قط رحمان بهم.

وقال: إن أسماء الرب تعالى هي أسماء ونعوت، فإنها دالة على صفات كماله، فلا تنافي فيها بين العلمية والوصفية، فالرحمن اسمه تعالى ووصفه، فمن حيث هو صفة جرى تابعًا لاسم الله، ومن حيث هو اسم ورد في القرآن غير تابع، بل ورد الاسم العلم؛ كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] انتهى ملخصًا^(٢).

(١) انظر: مدارج السالكين (١/٣٢).

(٢) انظر: بدائع الفوائد (١/٤٢).

الشرح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله، وصحبه،
ومن اهتدى بهداه، أما بعد...

لم يُقدم الشيخ رحمته الله للكتاب بمقدمة، وإنما قدم بالبسملة بقوله: «بِسْمِ
اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابُ التَّوْحِيدِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى...» إلى آخره،
وهذا له مناسبتان:

أما المناسبة الأولى: فهي أن التوحيد حق الله عز وجل، ومن تمام حقه
فيما يدل على حقه أن لا يُفصل بين الحق، وذي الحق، والدليل على الحق
بكلام مخلوق، فالحق هو التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، والدال
على هذا الحق، وصاحب الحق، هو الله عز وجل، والدليل على ذلك هو
كلام الله عز وجل؛ لهذا ناسب أن لا يُقدم بمقدمة تفصل ما بين الحق، والدال
عليه، وصاحب الحق، والدليل على الحق؛ لأنها كلها لله عز وجل، وهذا من
لطائف المعاني، ومن لطائف أثر التوحيد على القلب، كما صنع
البخاري رحمته الله في صحيحه، إذ لم يجعل لصحيحه خطبة، بل جعل صحيحه
مبتدئاً بالحديث، ذلك أن كتابه كتاب سنة، ومن المعلوم أن الأدب
ألا يُتقدم بين يدي الله، ورسوله، فلم يقدم كلامه على كلام رسوله صلى الله عليه وسلم،
فجعل البخاري صحيحه مُفتتحاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ،
وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١)، وكتابه كتاب سنة، فجعل كتابه في ابتدائه
مبتدئاً بكلام صاحب السنة صلى الله عليه وسلم، وهذا من لطيف المعاني التي يراها من
نور الله قلوبهم لمعرفة حقه وحق رسوله صلى الله عليه وسلم.

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

المناسبة الثانية: أن البسمة فيها تقرير للتوحيد من أوجه متعددة ذكرها أهل العلم وأولها: أن (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، هذا الجار والمجرور؛ كما هو مقرر في النحو من علوم العربية لا بد أن يتعلق بشيء، وهو يتعلق بفعل متأخر يناسب المقصود، وهنا المقصود القراءة، فيتعلق بفعل (أقرأ)، أو (قراءتي)، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أقرأ، والباء هنا للاستعانة، أي: أستعين بالله الرحمن الرحيم، بالأسماء الحسنى كلها في قراءتي، وفي تقديم الجار والمجرور المؤذن بالاستعانة في المعنى على الفعل ما يفيد الاختصاص، فلهذا كل من قرأ في أول الفاتحة: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، فهي حجة عليه في التوحيد، ولو عقلها لعقل التوحيد؛ لأنه لا يستعين إلا بالله؛ لأن الفعل متأخر باسم الله أقرأ، ومن المتقرر في البلاغة، وفي النحو أن المتعلق إذا تأخر، أو إذا تأخر ما حقه التقديم أفاد الاختصاص، أو أفاد الحصر، والقصر.

وقال بعض أهل العلم: إن المتعلق هذا ينبغي أن يُقَدَّر بما يناسب حال القائل بهذه الكلمة، فإذا قالها المبتدئ بطعام؛ كان تقدير الكلام: أكل بسم الله، وإذا قالها المبتدئ بشراب؛ كان تقدير الكلام: أشرب بسم الله، وإذا قالها المبتدئ بالكتابة؛ كان معناها: أكتب بسم الله، وإذا قالها المبتدئ بالعلم، أو التعلم، أو التعليم؛ كان معناها: أَعْلَمُ، أو أتعلم بسم الله.

هذا القول الثاني أظهر، وأحسن، وأقوى؛ لأنه يكون تخصيصاً لكل حالة بما يناسبها. فإذا يكون تقدير الكلام: أكتب بسم الله، أو أعلم بسم الله، أو أختصر بسم الله.

و(بِسْمِ اللَّهِ) الباء باء الاستعانة، والمثوبة لمعنى التوسل، فكأنه قال: أكتب مستعيناً، أو متوسلاً بكل اسم لله ﷻ، فقلوه: (بِسْمِ اللَّهِ) بدون

تحديد اسم معين، يعم جميع الأسماء، وهذا منه اقتداءً بفاتحة القرآن، فإن القرآن ابتداءً بالبسملة، ثم بالحمدلة.

لهذا اقتدى العلماء في كتبهم بأشرف كتاب، وأعظم كتاب، ألا وهو القرآن كلام الله ﷺ في بدئهم كتبهم بالبسملة، ثم بالحمدلة.

وقد روي في البداية بالبسملة أحاديث لكنها ضعيفة جدًا، وكذلك في البداية بالحمدلة، ولكن أسانيدھا فيها ضعف، أما ما ورد في البداية بالحمدلة مثل قوله ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ، فَهُوَ أَبْتَرُ، أَوْ أَقْطَعُ»^(١)، أي: ناقص البركة، فهذا أقوى من غيره في هذا الباب، ولكن أسانيدھا فيها ضعف، والمقصود: أن العمدة في هذا أنه اقتداء، واحتذاء بأعظم كتاب، وهو كتاب الله ﷺ.

والبسملة في قوله: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أول من استعملها على هذا النحو التام سليمان ﷺ في كتبه، وكان النبي ﷺ يكتب أول ما يكتب «بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ»، فلما نزلت: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠] كتب «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٢).

فقوله: (بِسْمِ اللَّهِ)، أي: أكتب مستعينًا بسم الله، (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، الرحمن والرحيم من أسماء الله ﷺ الحسنی، المتضمنين صفة الرحمة لله ﷺ التي وسعت كل شيء، فنعت الله بهذين الاسمين في هذا المقام تعريض للنفس بالدخول في رحمة الله ﷺ التي وسعت كل شيء، ومن

(١) سبق تخريجه (ص ١٩).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٨١/٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٦١/٧)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٢٦٤/١) عن الشعبي، وأخرجه أبو داود في مراسيله (ص ٩٠) عن أبي مالك. وانظر: الدر المنثور (٦/٣٥٤).

المتقرر أن العلم مبناه على الرحمة، والتراحم، فإن العلم الشرعي رحمة الله ﷻ الخاصة، يؤتيها من يشاء من عباده، فالابتداء بالبسملة (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) مناسب تمام المناسبة في كتب العلم، وفيما سبق بيانه من الأمور المختلفة.

وهي أول آية في القرآن سواء قلنا: آية مستقلة، أو آية من الفاتحة، وفي أول هذا الكتاب دالة على توحيد الله ﷻ، ففي البداية بها براعة استهلال، وذلك تبع للكتاب المجيد.

الْحَمْدُ لِلَّهِ.

ش : ومعناه: الشناء بالكلام على الجميل الاختياري على وجه التعظيم، فمورده: اللسان، والقلب، والشكر يكون باللسان، والجنان والأركان، فهو أعم من الحمد متعلقًا، وأخص منه سببًا؛ لأنه يكون في مقابلة النعمة، والحمد أعم سببًا، وأخص متعلقًا؛ لأنه يكون في مقابلة النعمة، وغيرها، فبينهما عموم وخصوص وجهي، يجتمعان في مادة، وينفرد كل واحد عن الآخر في مادة.

الشرح:

قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) أي: كل أنواع المحامد لله ﷻ، فإن موارد الحمد التي يُثنى بها على الله ﷻ عظيمة كثيرة جماعها في خمسة موارد^(١):

الأول: أنه يحمد ﷻ على تفرده بالربوبية، إذ لا رب معه يملك هذا الملكوت، ويدبره، ويصرفه، فيُثنى على الله ﷻ بتفردة بالربوبية، ويثنى عليه ﷻ بأثار تلك الربوبية في خلقه، وإذا تأمل المثنى على الله ﷻ بذلك، وجد أنه أثنى على الله ﷻ بكل آثار ربوبيته في خلقه التي منها: خلقهم، ورزقهم، وإحيائهم، وإماتتهم، وتدبيره الأمر، وما يحدث

(١) قال ابن القيم رحمته في نونيته:

وَهُوَ الْحَمِيدُ فَكُلُّ حَمْدٍ وَاقِعٌ
مَلَأَ الْوُجُودَ جَمِيعَهُ وَنَظِيرُهُ
هُوَ أَهْلُهُ سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ
كُلُّ الْمَحَامِدِ وَصَفٌ ذِي الْإِحْسَانِ
أَوْ كَانَ مَفْرُوضًا مَدَى الْأَزْمَانِ
مِنْ غَيْرِ مَا عَدُّ وَلَا حُسْبَانَ

انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/٢١٥).

في ملكوت السماوات والأرض من أنواع ما يقدره الله ﷻ ، فهو المحمود على كل حال .

وهذا الحمد قد استغرق الزمان كله، بل حمده ﷻ كائن قبل أن يكون مخلوق، فهو ﷻ المستحق للحمد قبل أن يوجد حامد، وذلك لعظم أوصافه ﷻ ومنها هذا المورد، ألا وهو تفرده ﷻ في ربوبيته .

الثاني: أنه ﷻ محمود على تفرده في ألوهيته، فهو ﷻ الإله الحق المبين، لا إله يُعبد بحق إلا هو ﷻ ، فهو الإله الحق في السماء، وهو الإله الحق في الأرض، وكل إله عُبد في الأرض فإنما عُبد بغير الحق، عُبد بالبغي، والظلم، والعدوان، والذي يستحق العبادة الحق وحده دونما سواه هو الله ﷻ ، فيُثنى عليه ﷻ بهذا الأمر العظيم ألا وهو توحيده ﷻ في إلهيته .

الثالث: أنه ﷻ يُحمد على ما له من الأسماء والصفات، التي هي له ﷻ على وجه الكمال، فهو ﷻ له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، له الأسماء التي لا يماثله في معانيها، ولا فيما اشتملت عليه من الصفات أحد، وله ﷻ من الصفات ما لا يشاركه فيها على وجه التمام والكمال أحد، قال ﷻ : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥]، وقال: ﴿ وَكَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ٤]، فليس له ﷻ سمي، وليس له مثل، ولا مثيل في نعوت جلاله، وكماله، وجماله، فهو ﷻ يُحمد، أي: يُثنى عليه بما له من الأسماء الحسنى، والصفات، وكذلك يُثنى عليه بكل اسم على حدة، ويُثنى عليه بكل صفة له على حدة، وهذا مما تنقضي الأعمار فيه لو تأمله الحامدون .

الرابع: أنه ﷻ يُحمد على شرعه، وأمره، قال ﷻ : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ

وَالْأَمْرُ ﴿ [الأعراف: ٥٤]، وقال ﷺ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾ [الكهف: ١]، فهو ﷺ يُحمد على شرعه، وعلى أمره، يُحمد على دين الإسلام الذي جعله دينًا للناس، ويحمد على هذه الشريعة - شريعة محمد ﷺ -، فيُثنى عليه ﷺ بإنزاله الكتاب، كما أننى على نفسه بقوله: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾، ويُثنى عليه ﷺ بما أمر به في كتابه من الأوامر، وبما نهى عنه من النواهي، إذ أوامره ﷺ ونواهيه في كتابه، وفي سنة رسوله، أي: في شريعة الإسلام - شريعة محمد ﷺ -، فكل أمر يستحق به ﷺ أن يُحمد عليه.

وهذا لا شك مما يفتح على قلوب أهل الإيمان أنواعًا من المعارف، وأنواعًا من محبة هذا الدين، ومحبة الشريعة، ومحبة الأحكام، فأهل العلم يحمدون الله ﷻ على كل حكم تعلموه، وعلى كل حكم علموه، وعلى كل مسألة من مسائل العلم فهموها، فأهل العلم هم أحق الناس بحمد الله ﷻ، وهم أحق الناس بالثناء على الله ﷻ؛ لأنهم يعلمون عن الله ﷻ ما لا يعلمه غيرهم من العوام، أو من غير المتعلمين.

الخامس: أنه ﷻ محمود على خلقه، وقدره، وهو ﷻ له تصريف هذا الملك، وله في كل شيء قدر؛ كما قال ﷻ : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدْرٍ ﴾ [القمر: ٤٩]، وله ﷻ أوامر كونية في ملكوته منها: الإنعام على من شاء أن يُنعم عليهم، ومنها: المصائب على من شاء أن يتليهم... وهكذا، فهو ﷻ محمود على خلقه، وقدره، وكل أنواع تقديره ﷻ يستحق أن يُثنى عليه بها، وهذا النوع بعضه يستحضره الناس حينما يقولون: الحمد لله، أي: على ما أولاهم به من نعمة، فيحمدون الله ﷻ، ويثنون عليه بما أفاض عليهم من النعم، وهذا ولا شك نوع من أهم موارد الحمد، أما

أهل العلم المتبصرون بما يستحقه ﷺ من الأسماء والصفات، وما له ﷺ من النعوت والكمالات، فإنهم يستحضرون من معاني الحمد أكثر من ذلك الذي يستحضره أكثر الخلق، من أن الحمد لا يكون إلا على ما أولوا من النعمة؛ ولهذا كان النبي ﷺ يحمد الله ﷻ في السراء، والضراء، يحمده ﷺ إذا أتته نعمة، وإذا جاءه ما لا يسره حمد الله ﷻ، ويشني على الله ﷻ باستحقاقه للربوبية على خلقه، ويشني على الله ﷻ باستحقاقه للعبادة من خلقه وحده دونما سواه، ويشني عليه ﷺ بأنواع من الشناء.

ومن المهمات أن يستحضر الحامد لله ﷻ هذه الموارد، وإن لم يمكنه ذلك لضيق وعاء القلب عنده، فإنه يستحضر شيئاً فشيئاً منها، حتى يعود قلبه على الشناء على الله ﷻ بجميع أنواع الشناء عليه ﷻ التي يستحقها.

وقوله: (لِلَّهِ) اللام للاستحقاق، وضابطها أنها تأتي بعد المعاني دون الأعيان، (الْحَمْدُ لِلَّهِ) أي: الحمد مستحق لله ﷻ، و(الله) علم على المعبود بحق، فلا يُسمى به إلا من يستحق العبادة وحده دونما سواه، الموصوف بأوصاف الكمال ﷻ، أما غيره ﷻ مما عُبد من الآلهة التي عُبدت بالباطل، والبغي، والظلم، والعدوان، فإنها يطلق عليها البشر (إله)، أي: معبود، أما الاسم (الله)، فهو علم على المعبود بحق، أما المعبودات بالباطل، والظلم، والطغيان، فلم يدع أحد أنه يسميها الله؛ ولهذا قال المشركون: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، وقال الله ﷻ في آية سورة الصافات: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥]، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾، أي: لا أحد يستحق العبادة الحقبة إلا الله ﷻ، ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾؛ لأنهم اتخذوا آلهة من دون الله ﷻ، ومعه.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ،

ش: أصح ما قيل في معنى صلاة الله على عبده: ما ذكره البخاري رحمته الله عن أبي العالبيّة قال: «صلاة الله: ثناؤه عليه عند الملائكة»، وقرره ابن القيم رحمته الله، ونصره في كتابيه: «جلاء الأفهام»، و(بدائع الفوائد)^(١).

قلت: وقد يراد بها الدعاء؛ كما في المسند عن علي مرفوعاً: «الملائكة تُصلي على أحدكم ما دام في مُصلاة الذي صلى فيه تقول: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه»^(٢).

الشرح:

قال: (وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ)، هذا سؤال من المصنف رحمته الله أن يُثني الله على نبيه محمد رحمته الله، إذ الصلاة من الله الشناء، وذلك امتثالاً لقول الله عز وجل في آية سورة الأحزاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]. والعلماء قد اختلفوا في هذا الأمر، وهو قوله عز وجل: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ هل هو

(١) انظر: كتاب (جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام): (ص ٢٥٣ -

٢٧٦)، و(بدائع الفوائد): (١/ ٤٤ - ٤٧) لابن القيم رحمته الله.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ١٤٤)، وأخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه البخاري (٦٥٩)،

ومسلم (٦٤٩).

للوّجوب أم فيه تفصيل؟ على أقوال^(١):

القول الأول: قال طائفة من أهل العلم من الحنفية، كالطحاوي^(٢)، وجماعة من الشافعية، والمالكية: إنه يجب الصلاة على النبي ﷺ كلما ذكر، واستدلوا لهذا بأدلة منها: أنه مقتضى الأمر بالآية، ومنها: ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «رَغَمَ أَنْفُ رَجُلٍ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ»^(٣).

القول الثاني: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: الأقرب أنه تجب الصلاة على النبي ﷺ في الدعاء؛ وذلك لأنه قد ثبت عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وغيره أنه قال: «إِنَّ الدُّعَاءَ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، لَا يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ، حَتَّى تُصَلِّيَ عَلَى نَبِيِّكَ ﷺ»^(٤).

وعلى هذا القول - وهو أن الصلاة على النبي ﷺ تجب في الدعاء -

(١) انظر أقوال العلماء في وجوب الصلاة على النبي ﷺ: (أحكام القرآن) للحصاص (٢٤٣/٥)، و(أحكام القرآن) لابن العربي (٦٢٣/٣)، و(منهاج السنة النبوية) (٥٩٥/٤ - ٥٩٨)، و(الصواعق المرسلّة) (٥٨٣/٢، ٥٨٤)، و(تفسير ابن كثير) (٥٠٩/٣ - ٥١٣).

(٢) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك أبو جعفر الطحاوي، نسبة إلى طحا قرية بصعيد مصر، الفقيه الحنفي، صاحب المصنّفات المفيدة، والفوائد الغزيرة، ولد سنة تسع وعشرين ومائتين، كان شافعياً تفقه على المزني رَحِمَهُ اللهُ تلميذ الشافعي، ثم انتقل في الفروع من مذهب الشافعية إلى مذهب الحنفية، إلا أنه لا يتعصب لقول أبي حنيفة، ولا يقلده، كما هو صنيع العلماء المحققين، فكان يتابعه فيما ظهر فيه الدليل، ويأخذ بالدليل إذا خالف قول الإمام، توفي سنة إحدى وخمسين ومائتين، قال عنه ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: (هو أحد الثقات الأثبات، والحفاظ الجهابذة). ١. هـ. انظر: تاريخ دمشق (٣٦٧/٥)، ووفيات الأعيان (٧١/١)، ولسان الميزان (٢٧٤/١ - ٢٨٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٧/١٥)، والعبر (١٩٢/٢)، والعلو للذهبي (ص ٢١٥)، والبداية والنهاية (١٧٤/١١)، وشذرات الذهب (٢٨٨/٢).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٤٥)، وأحمد في المسند (٢٥٤/٢)، والبخاري في الأدب المفرد (ص ٢٢٥)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٢/٣)، وابن حبان في صحيحه (١٨٩/٣)، والحاكم في المستدرک (٧٣٤/١)، والبيهقي في الكبرى (٣٠٤/٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه الترمذي (٤٨٦) موقوفاً على عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال الحافظ في الفتح (١٦٤/١١): (قال ابن العربي: ومثل هذا لا يُقال من قبل الرأي فيكون له حكم الرفع). ١. هـ.

فمحلها قبل الدعاء، أي: بعد حمد الله، والثناء عليه تأتي الصلاة على النبي ﷺ قبل الدعاء؛ وذلك لأن تقديمه ﷺ على النفس واجب، وإذا ختم به الدعاء، فذلك من باب الكمال، لكن محل الوجوب هو قبل الدعاء، فإن فات أن يكون قبل الدعاء يُختم به الدعاء وهذا سائغ، لكن لو تركه قبل الدعاء، ثم أتى به في آخر الدعاء فقد ترك الأفضل، والأفضل والأكمل أن يجمع بينهما.

القول الثالث: أن الصلاة على النبي ﷺ تجب في العمر مرة، وهذا القول أقعد في الأصول؛ وذلك أن الله ﷻ أمر بالصلاة على نبيه ﷺ بدون قيد، فقال ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وأمر بالصلاة عليه، فيبرأ المأمور من العهدة إذا صلى عليه مرة، أي: صلى عليه خارج الصلاة التي هي العبادة المعروفة، أما في الصلاة فذاك وجوب جاء من دليل آخر.

وهذا القول أنسب، وأقعد في أصول الفقه؛ لأن الأمر عندهم يقتضي التكرار إذا اقترنت به القرينة، أو كان معلقاً بشيء يتكرر فيتكرر بتكرره، أما إذا لم يُعلق بالدليل، فإن دَلَّ على الوجوب في شيء يتكرر، فإنه يبرأ من العهدة بمرة واحدة، مثل ما أمر الله ﷻ بالحج بقوله ﷻ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقوله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فلم يقيد بقيد فتبرأ ذمته بالحج مرة، فإذا تقرر ذلك فما معنى الصلاة على النبي ﷺ، أو الصلاة مطلقاً؟

قال جمهور أهل اللغة: إن الصلاة في اللغة هي الدعاء،^(١)

(١) انظر في معنى الصلاة: تهذيب اللغة (١٢/١٦٥)، والمحكم والمحيط الأعظم (٣٧٢/٨)، ومختار الصحاح (١/١٥٤).

قال ﷺ : ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، أي: ادع لهم، وكان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بزكاة مالهم، أو بصدقة أموالهم دعا لهم، وقد أتاه ابن أبي أوفى بصدقة قومه، فقال النبي ﷺ : «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»^(١).

ويؤيد القول بأن الصلاة بمعنى الدعاء قول الأعشى^(٢) في شعره المشهور^(٣):

تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحَلًا يَا رَبِّ جَنَّبِ أَبِي الْأَوْصَابَ وَالْوَجَعَا
عَلَيْكَ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتَ فَاغْتَمِضِي يَوْمًا فَإِنَّ لِحْنِبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعَا

قالت: (يا ربِّ جنَّبِ أبي الأوصاب والوجعَا)، فقال هو: (عليك مثلُ الذي صَلَّيْتَ)، وهي دعت بهذا الدعاء، فأطلق الأعشى - وهو عربي - على دعائها الصلاة.

وهذا هو المشهور عند أهل العلم، لكن ليس معنى الصلاة الدعاء بالمطابقة، ولكن نقول: الصلاة فيها معنى الدعاء، فإذا كان مناسباً أن يكون دعاءً فيعطى معنى الدعاء، وإذا لم يكن ذلك مناسباً أعطي المعنى الذي يناسب.

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٧، ٤١٦٦)، ومسلم (١٠٧٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث بن نظام الهمداني أبو المصبح الأعشى، كوفي من شعراء الدولة الأموية، كان زوج أخت الشعبي، والشعبي زوج أخته، وكان من القراء والفقهاء ثم ترك ذلك وقال الشعر. انظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (٤١/٦)، والوافي بالوفيات (١٨/٩٨)، والأنساب (٦٤٩/٥)، والبداية والنهاية (٥٠/٩).

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣١٨/٣)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (٢٢٦/٨)، وجمهرة أشعار العرب (ص ١٤)، ومعجم الأدباء (٣٤٨/٢)، ومعجم أسماء الأشياء (٤٨٠/١).

وابن القيم رحمته الله أطال البحث في هذا في كتابه (جلاء الأفهام)^(١)، وأنكر أن تكون الصلاة بمعنى الدعاء، في بحث طويل ماتع يرجع إليه من أراد المزيد، وأيد ذلك بأدلة كثيرة منها: أن الصلاة لا تكون إلا بالخير في اللغة، أما الدعاء فيكون بالخير والشر، وقال أيضًا: إن الدعاء إذا عُديَّ بـ(على) لا يكون معناه صلى، بل يكون دعا على فلان، وليس معناه صلى على فلان، وقال: إن الصلاة في اللغة معناها الشاء... وهكذا في اعتراضات موفقة من ابن القيم رحمته الله.

وعلى كل فالمعروف عند السلف أن الصلاة من الله تعالى هي الشاء؛ وذلك لأن الله تعالى يشني على عباده، فيكون الذي يقول: صلى الله، يطلب من الله تعالى أن يصلي على محمد بن عبد الله عليه السلام، فتكون الصلاة من الله تعالى بمعنى الشاء.

(١) انظر: كتاب (جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام) لابن القيم رحمته الله (ص ٢٥٣ - ٢٧٦).

وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ، وَسَلَّم.

ش: قوله: (وَعَلَى آلِهِ). أي: أتباعه على دينه، نص عليه الإمام أحمد هنا، وعليه أكثر الأصحاب، وعلى هذا فيشمل الصحابة، وغيرهم من المؤمنين.

الشرح:

قال بعدها: (وَعَلَى آلِهِ) الآل: الصحيح أنهم أهل بيت النبي ﷺ خاصة، وأفضلهم أهل الكساء الذين أدار عليهم النبي ﷺ الكساء، وقال طائفة من المحققين من أهل العلم: إن آل كل نبي هم أتباعه، مستدلين لذلك بقوله ﷺ: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]، أي: مما ترك أتباع موسى، وهارون ﷺ.

لكن هاهنا قوله: (وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ) الآل: هم آل بيت النبي ﷺ بخصوصه، وأهل السنة والجماعة غالبًا ما يعطفون عليهم الأصحاب، فيقولون: (وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ)، وعطف الأصحاب على الآل شعار لأهل السنة، بخلاف الرافضة الذين يصلون على الآل دون الصحب؛ وذلك لأنهم يتولون الآل دون الصحب، وأما أهل السنة فإنهم يصلون على الآل، والصحب معًا، إما دائمًا، أو كثيرًا.

ورأى طائفة من أهل العلم أنه عند الصلاة على النبي ﷺ يضاف الآل، فيقال: (صلى الله على محمد، وعلى آلِهِ، وسلم)؛ وذلك لأنه لما نزل قول

الله ﷺ في آية سورة الأحزاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، قال الصحابة رضي الله عنهم:
يا رسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت؟ فإن الله ﷺ قد علمنا كيف
نسلم عليكم. فقال صلى الله عليه وسلم: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ
مُحَمَّدٍ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه.

كِتَابُ التَّوْحِيدِ

ش: (كِتَابُ): مصدر كتب يكتب كتابًا، وكتابة وكتبًا، ومدار المادة على الجمع، ومنه: تكتب بنو فلان إذا اجتمعوا، والكتيبة: لجماعة الخيل، والكتابة بالقلم: لاجتماع الكلمات، والحروف، وسمي الكتاب كتابًا: لجمعه ما وضع له.

والتوحيد نوعان: توحيد في المعرفة، والإثبات، وهو توحيد الربوبية، والأسماء والصفات، وتوحيد في الطلب والقصد، وهو توحيد الإلهية والعبادة.

قال العلامة ابن القيم رحمته الله: وأما التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب فهو نوعان: توحيد في المعرفة والإثبات، وتوحيد في الطلب والقصد.

فالأول هو: إثبات حقيقة ذات الرب تعالى، وصفاته، وأفعاله، وأسمائه، وتكلمه بكتبه، وتكليمه لمن شاء من عباده، وإثبات عموم قضائه، وقدره، وحكمته، وقد أفصح القرآن عن هذا النوع جد الإفصاح، كما في أول سورة الحديد، وسورة طه، وآخر الحشر، وأول تنزيل السجدة، وأول آل عمران، وسورة الإخلاص بكمالها، وغير ذلك.

النوع الثاني: ما تضمنته سورة: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ

تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة تنزيل الكتاب وآخرها، وأول سورة المؤمن، ووسطها وآخرها، وأول سورة الأعراف وآخرها، وجملة سورة الأنعام، وغالب سور القرآن، بل كل سورة في القرآن فهي متضمنة لنوعي التوحيد، شاهدة به، داعية إليه، فإن القرآن إما: خبر عن الله، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأقواله، فهو التوحيد العلمي الخبري، وإما: دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي، وإما: أمر ونهي، وإلزام بطاعته، وأمره ونهيه، فهو حقوق التوحيد ومكملاته، وإما: خبر عن إكرام أهل التوحيد، وما فعل بهم في الدنيا، وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيد، وإما: خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بهم في العقبي من العذاب، فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد، فالقرآن كله في التوحيد، وحقوقه، وجزائه، وفي شأن الشرك، وأهله، وجزائهم. انتهى.

قال شيخ الإسلام رحمته الله: التوحيد الذي جاءت به الرسل إنما يتضمن إثبات الإلهية لله وحده، بأن يشهد أن لا إله إلا الله، لا يعبد إلا إياه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يوالي إلا له، ولا يعادي إلا فيه، ولا يعمل إلا لأجله، وذلك يتضمن إثبات ما أثبتته لنفسه من الأسماء، والصفات.

قال تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهُهُ وَوَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُهُ وَوَحْدَهُ فَإِنِّي

فَأَرْهَبُونَ ﴿النحل: ٥١﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُمْ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، . .
 وقال تعالى: ﴿وَسَأَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وأخبر عن كل نبي من الأنبياء أنهم دعوا الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَّاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [المتحنة: ٤]، وقال عن المشركين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ آيْنَا لَنَارِكُوا إِلَهَيْنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ ﴿٣٦﴾ بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [الصفات: ٣٥-٣٧]، وهذا في القرآن كثير.

وليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية، وهو: اعتقاد أن الله وحده خلق العالم، كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام والتصوف، ويظن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل، فقد أثبتوا غاية التوحيد، وأنهم إذا شهدوا هذا، وفنوا فيه فقد فنوا في غاية التوحيد، فإن الرجل لو أقر بما يستحقه الرب - تعالى - من الصفات، ونزعه عن كل ما ينزه عنه، وأقر بأنه وحده خالق كل شيء، لم يكن موحدًا حتى يشهد بأن لا إله إلا الله وحده، فيقر بأن الله وحده هو الإله المستحق للعبادة، ويلتزم بعبادة الله وحده لا شريك له. والإله هو المألوه المعبود الذي يستحق العبادة، وليس هو الإله بمعنى القادر على الاختراع، فإذا فسر المفسر الإله بمعنى القادر على الاختراع، واعتقد أن هذا المعنى هو أخص وصف الإله،

وجعل إثبات هذا هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمة الصفاتية، وهو الذي يقولونه عن أبي الحسن، وأتباعه، لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله ﷺ، فإن مشركي العرب كانوا مقربين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين، قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «تَسْأَلُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَيَقُولُونَ اللَّهُ وَهُمْ مَعَ هَذَا يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ»^(١).

قال تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (٨٥) قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا نُنْقِطُ (٨٧) قُلْ مَنْ يَدْعُو مَلَكَتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُحْيِرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٨) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ (٨٩) [المؤمنون: ٨٤-٨٩]، فليس كل من أقر بأن الله تعالى رب كل شيء، وخالقه، يكون عابداً له دون ما سواه، داعياً له دون ما سواه، راجياً له خائفاً منه دون ما سواه، يوالي فيه، ويعادي فيه، ويطيع رسله، ويأمر بما أمر به، وينهى عما نهى عنه، وعامة المشركين أقروا بأن الله خالق كل شيء.

أثبتوا الشفعاء الذين يشركونهم به، وجعلوا له أندادا، قال تعالى: ﴿أَمْ آتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ (٤٣)

(١) انظر: تفسير الطبري (١٣/٥٠ - ٥١).

قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٤٤﴾ [الزمر: ٤٣-٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَقَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرْدَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ ولهذا كان أتباع هؤلاء من يسجد للشمس، والقمر، والكواكب، ويدعوها، ويصوم، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، إنما الشرك إذا اعتقدت أنها المدبرة لي، فإذا جعلتها سببًا، وواسطة لم أكن مشركًا، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك. انتهى كلامه ﷺ (١).

الشرح:

قوله ﷺ: (كِتَابُ التَّوْحِيدِ)، التوحيد: مصدر وَحَّدَ يُوَحِّدُ تَوْحِيدًا، فَوَحَّدَ يعني جعله واحدًا (٢)، تقول: وَحَّدْتُ المتكلم إذا جعلته واحدًا، ووَحَّدَ المسلمون الله، إذا جعلوا المعبود واحدًا وهو الله ﷻ.

(١) انظر: مجموع الفتاوي (٩٧/٣).

(٢) انظر: القاموس المحيط (ص ٤١٤)، والمعجم الوسيط (٢/١٠١٦)، ومعجم مقاييس اللغة (٦/

وقد جاء هذا اللفظ (التوحيد) بقلة، وجاء في السنة الدعوة إلى توحيد الله؛ كما جاء في صحيح البخاري أن النبي ﷺ لما بعث معاذ ابن جبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلى اليمن قال: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوحِدُوا اللَّهَ تَعَالَى»^(١).

يوحيدوا مصدره: التوحيد، وفي الرواية الأخرى من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، الذي فيه قصة بعث معاذ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلى اليمن وهي في الصحيحين قال: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ»^(٢)، فدل على أن التوحيد هو شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وتحقيق هاتين الشهادتين هو تحقيق التوحيد، وجاء في قول الصحابي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «فَأَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّوْحِيدِ، لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ»^(٣)، فإذا كلمة التوحيد قد جاءت في السنة.

والتوحيد المطلوب يشمل ما أمر الله ﷻ به في الكتاب من توحيدهِ، وهو ثلاثة أنواع^(٤):

- (١) أخرجه البخاري (٧٣٧، ١٣٩٥، ١٤٥٨، ١٤٩٦، ٢٤٤٨، ٤٣٤٧)، ومسلم (١٩).
- (٢) أخرجه البخاري (١٣٩٥، ١٤٩٦، ٤٣٤٧، ٧٣٧١)، ومسلم (١٩).
- (٣) أخرجه مسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، واللفظ له، من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
- (٤) لمعرفة أقوال أهل العلم في أقسام التوحيد، انظر على سبيل المثال: (تفسير الطبري) (٢١٤/٣)، (٤١/٤)، و(اعتقاد أئمة الحديث) لأبي بكر الإسماعيلي (ص ٤٠ وما بعدها)، و(الإيمان) لابن منده (١/٣٧٩)، و(التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته على الاتفاق والتفرد) لابن منده أيضًا (١/٦١ - ١١٦)، (٧/٣ وما بعدها)، و(شرح الطحاوية) لابن أبي العز (ص ٧٦ - ٨٨)، و(المنتقى من منهاج الاعتدال) للذهبي (ص ١٤٨)، و(مجموع الفتاوى) (٣٦/٢، ٣٨)، و(أقسام التوحيد) لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، و(الجواب المفيد في بيان أقسام التوحيد) لشيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، و(القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد) للشيخ عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد.

الأول: توحيد الربوبية.

الثاني: توحيد الألوهية.

الثالث: توحيد الأسماء والصفات.

توحيد الربوبية: هو توحيد الله بأفعاله، وأفعال الله كثيرة منها: الخلق، والرِّزْق، والإحياء، والإماتة، وتدبير الملك، والنفع، والضَّر، والشفاء، والإجارة فهو يجير ولا يجار عليه، وإجابة دعوة المضطر، وإجابة دعوة الداعي، ونحو ذلك من أفراد الربوبية، فالمتفرد بذلك على الكمال هو الله ﷻ، فتوحيد الربوبية: توحيد الله بأفعاله ﷻ.

وتوحيد الألوهية: مأخوذ من أَلِه يَأَلُه إلهة وألوهة، إذا عبد مع المحبة والتعظيم^(١)، يقال: تأله إذا عبد معظمًا محبًا، ففرق بين العبادة والألوهة، فإن الألوهة عبادة فيها المحبة، والتعظيم، والرضا بالحال، والرجاء، والرغب، والرهب، فمصدر أَلِه يَأَلُه ألوهة وإلهة؛ ولهذا قيل: توحيد الإلهية، وقيل: توحيد الألوهية، وهما مصدران لأَلِه يَأَلُه، ومعنى أَلِه في لغة العرب: عبد مع المحبة، والتعظيم، والتأله: العبادة على ذاك النحو، قال الراجز^(٢):

لِلَّهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّةِ سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِ

يعني: من عبادتي، فتوحيد الإلهية، أو توحيد الألوهية هو توحيد العبادة، أي: جعل العبادة لواحد وهو الله ﷻ، والعبادة أنواع، والعبادة يفعلها العبد، والله ﷻ هو المستحق للألوهة وللعبادة، أي: هو ذو الألوهة، وهو ذو العبادة على خلقه أجمعين.

(١) انظر: لسان العرب (١٣/٤٦٧)، ومختار الصحاح (ص٩)، والمصباح المنير (ص١٩).

(٢) سبق عزوه (ص٢٢).

وتوحيد الألوهية: هو توحيد الله بأفعال العبد، فأفعالك التي تفعلها تقرباً متنوعة، فإذا توجهت بها لواحد؛ كنت لواحد وهو الله ﷻ، كنت موحدًا توحيد الإلهية، فإذا توجه العبد بها لله ولغيره، كان مشركًا في هذه العبادة.

توحيد الأسماء والصفات: وهو أن يعتقد العبد أن الله ﷻ واحد في أسمائه وصفاته، لا مماثل له فيهما، وإن شَرِكَ بعض العباد الله ﷻ في أصل بعض الصفات، لكنهم لا يَشْرِكُونَهُ ﷻ في كمال المعنى، بل الكمال فيها لله وحده دون من سواه، فمثلًا: المخلوق قد يكون عزيزًا والله ﷻ هو العزيز، فللمخلوق من صفة العزة ما يناسب ذاته الحقيرة الوضيعة الفقيرة، والله ﷻ له من كمال هذه الصفة منتهى ذلك، ليس له فيها مثل، وليس له فيها مشابه على الوجه التام، قال ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

هذه الأنواع الثلاثة من التوحيد ذكرها الشيخ ﷺ في هذا الكتاب، لكن لما كانت التصانيف قبله اعتنى فيها العلماء - أعني: علماء السنة والعقيدة - ببيان النوعين الأول والثالث وهما: توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، لما اعتنى العلماء بهما لم يبسط الشيخ ﷺ القول فيهما، وإنما بسط القول فيما الناس بحاجة إليه، ويفتقدون التصنيف فيه، وهذه طريقة الإمام ﷺ فإن كتاباته المختلفة، ومؤلفاته إنما كانت للحاجة ليست للتكاثر، أو الاستكثار، أو للتفنن، وإنما كتب فيما الناس بحاجة إليه، لم يكتب لأجل أن يكتب، ولكن كتب لأجل أن يدعو، وبين الأمرين فرق.

فالشيخ ﷺ في هذا الكتاب بين توحيد الإلهية والعبودية، وبين أفراده من التوكل، والخوف، والمحبة، والرجاء، والرغبة، ونحو ذلك،

والاستعانة، والاستغاثة، والذبح، والنذر، كل هذه عبادات لله ﷻ دون من سواه، والشيخ رحمه الله لما بسط ذلك بين أيضًا ضده وهو الشرك، فهذا الكتاب - كتاب التوحيد - الذي فيه بيان توحيد العبادة، والربوبية، والأسماء والصفات، وفيه أيضًا بيان ضد ذلك، وضد التوحيد: الشرك، والشرك اتخاذ الشريك، أي: أن يجعل واحدًا شريكًا لآخر، يقال: أشرك بينهما إذا جعلهما اثنين، أو أشرك في أمره غيره إذا جعل ذلك الأمر لاثنين فالشرك فيه تشريك، والله ﷻ نهى عن الشرك.

والشرك في كلام أهل العلم مبينين ما دلت عليه النصوص أقسام، فالعلماء يُقسِّمون الشرك باعتبارات مختلفة.

- فتارة يُقسم الشرك إلى: شرك ظاهر، وشرك خفي^(١).
- وتارة يُقسم الشرك إلى: شرك أكبر، وشرك أصغر.
- وتارة يُقسم إلى: شرك أكبر، وأصغر، وخفي^(٢).

وهذه تقسيمات معروفة عند العلماء، وكل تقسيم باعتبار، وهي تلتقي في نتيجة كل قسم والتعريف، لكنه اختلاف في التقسيم باعتبارات مختلفة.

فمثلاً: مَنْ يقسمون الشرك إلى ظاهر، وخفي، أي: إلى جلي وخفي^(٣):

(١) ومن ذلك قول ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين (١/٢٨٢): (وشركهم قسمان: شرك جلي، وشرك جلي، فالخفي قد يغفر، وأما الجلي فلا يغفره الله - تعالى - إلا بالتوبة منه، فإن الله لا يغفر أن يشرك به). وانظر: الاستقامة (١/٢٦٦، ٣٩٤)، وفتح الباري (١١/٢٧٠)، ومجموع الفتاوى (١٧/٤٥٨)، ومجموع مؤلفات الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله. قسم فتاوى ومسائل - المسألة الثانية عشرة (٢/٣٢).

(٢) قال الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: (واعلم أن ضد التوحيد الشرك وهو ثلاثة أنواع شرك أكبر وشرك أصغر وشرك خفي)، انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/٦٩).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله (١/٤٧).

● فيكون الجلي منه : ما هو أصغر، ومنه ما هو أكبر، الجلي الظاهر الذي يُحس، مثل : الذبح لغير الله، والنذر لغير الله، فهذا جلي . هذا من نوع الشرك الأكبر، هو جلي أكبر، كذلك الاستغاثة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، هذه من نوع الشرك الجلي الأكبر، أما الحلف بغير الله ﷻ ، فهو شرك، وهو جلي، ولكنه أصغر.

● قَسِيمُهُ الشرك الخفي : منه ما هو أكبر، كشرك المنافقين، فإن شركهم خفي لم يظهره، وإنما أظهروا الإسلام، فما قام في قلوبهم من التنديد - والشرك صار خفياً؛ لأنهم لم يُظهره، فهو شرك خفي، ولكنه أكبر، وهناك شرك خفي أصغر مثل : يسير الرياء، فإن كان الرياء كاملاً كان ذلك شركاً أكبر، كشرك المنافقين^(١)، وإن كان يسيراً، كتصنُّع المرء للعبادة لمخلوق مثله لغير الله، فهذا إذا كان يسيراً، فإنه شرك أصغر خفي . هذا نوع من أنواع التقاسيم .

وبعض العلماء يقول : الشرك قسمان : أكبر، وأصغر :

● فإذا كان أكبر : قَسَم الأكبر إلى جلي، وخفي .

● وقسم الأصغر إلى جلي، وخفي .

والأوضح أن يقسم إلى ثلاثة إلى : أكبر، وأصغر، وخفي :

* ويكون الخفي مثل : يسير الرياء .

* والأصغر مثل : الحلف بغير الله، وتعليق التمام ونحو ذلك .

* والأكبر مثل : الذبح، والنذر، والاستغاثة، ودعاء غير الله ﷻ .

(١) قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - معلقاً على كلام ابن القيم رحمته في تعريف الشرك الأصغر : (يفسر الشرك الأصغر باليسير من الرياء، فدل على أن كثيره أكبر). انظر : (تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد ص ٤٧٢).

هذه تقسيمات للشرك قد تجد هذا، أو ذاك في كلام طائفة من أهل العلم، لكن كلها محصلها واحد، وإنما التقسيم باعتبارات، وهي ملتقى في التعريف، وفي النتيجة.

والشرك: هو اتخاذ الشريك مع الله ﷻ في الربوبية، أو في العبادة، أو في الأسماء والصفات، والمقصود هنا: النهي عن اتخاذ شريك مع الله ﷻ في العبادة، والأمر بتوحيده سبحانه.

فالخلاصة: التقسيم الأول: أن يكون الشرك أكبر وأصغر، الأكبر هو المخرج من الملة، والأصغر ما حكم الشارع عليه بأنه شرك، وليس فيه تنديد كامل يلحقه بالشرك الأكبر، وعبر عنه بعض العلماء بقوله: ما كان وسيلة إلى الشرك الأكبر، على هذا يكون الشرك الأكبر ثم منه ما هو ظاهر، وثم منه ما هو باطن خفي.

الظاهر من الشرك الأكبر كشرك عباد الأوثان، والأصنام، وعباد القبور، والأموات، والغائبين، والباطن كشرك المتوكلين على المشايخ، أو على الآلهة المختلفة، أو كشرك وكفر المنافقين؛ لأن المنافقين مشركون في الباطن، فشرکهم خفي، ولكنه أكبر في الباطن، وليس في الظاهر.

الشرك الأصغر - على هذا التقسيم - منه ما هو ظاهر، ومنه ما هو باطن خفي، الظاهر من الشرك الأصغر كلبس الحلقة، والخيط، وكالتمام، وكالحلف بغير الله، ونحو ذلك من الأعمال، والأقوال، والباطن من ذلك - الخفي - كيسير الرياء، ونحو ذلك فيكون إذا الرياء على هذا التقسيم منه ما هو أكبر كرياء: ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، ومنه رياء المسلمين حيث يتصنع في صلاته، أو يحب التسميع، أو المراعات.

التقسيم الثاني للشرك: أن يكون ثلاثة أقسام: أكبر، أصغر، خفي. وهذا التقسيم يُعنى به أن الأكبر ما هو مخرج من الملة، مما فيه صرف العبادة لغير الله ﷻ، والأصغر ما كان وسيلة لذلك الشرك الأكبر، فيه تنديد لا يبلغ به من ندد أن يخرج من الإسلام، وقد حكم الشارع على فاعله بالشرك، أو حقيقة الحال أنه ندد، وأشرك.

الشرك الخفي: هو يسير الرياء ونحو ذلك في هذا التقسيم، من أهل العلم من يقول بالأول، ومنهم من يقول بالثاني، وهما متساويان أحدهما يوافق الآخر ليس بينهما اختلاف، فإذا سمعت من يقول: إن الشرك أكبر وأصغر، فهذا صحيح، وإذا سمعت - وهو قول أئمة الدعوة - : إن الشرك أكبر، وأصغر، وخفي، فهذا أيضًا صحيح.

إذا تبين ذلك: فالشرك يعبر عنه بالتنديد؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وقال النبي ﷺ: «حينما سئل أي الذنب أعظم؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ» والتنديد منه تنديد أعظم، ومنه تنديد ليس فيه صرف العبادة لغير الله، فإذا كان التنديد في جعل العبادة لغير الله، صار التنديد شركًا أكبر، وإذا كان التنديد في جعل غير الله ﷻ نداءً لله في عمل، ولا يبلغ ذلك الشرك الأكبر، فإنه يكون تنديدًا أصغر، وهو الشرك الأصغر.

وانواع ادعاء الشريك كثيرة ومجملها:

الأول: ادعاء الشريك له في ربوبيته، وأن ثم ظهيرًا معه يصرف الأمر.

الثاني: ادعاء الشريك معه في استحقاق العبادة.

الثالث: ادعاء الشريك معه في أسمائه، وصفاته على وجه الكمال.

الرابع: ادعاء الشريك معه في الأمر، والنهي في التشريع.

الخامس: ادعاء الشريك معه في الحكمة التي قضاها في كونه، كما يقول الفلاسفة، ونحوهم.

فأنواع الاشتراك التي ادّعي أن ثَمَّ من يشارك الله فيها كثيرة، وهذه الخمسة هي جماعها.

هذه مقدمات وتعاريف مهمة بين يدي شرح هذا الكتاب العظيم.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾

[الذاريات: ٥٦].

ش: بالجر عطف على التوحيد، ويجوز الرفع على الابتداء.

قال شيخ الإسلام: العبادة: هي طاعة الله بامتثال ما أمر الله به على ألسنة الرسل.

وقال أيضًا: العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله، ويرضاه من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة^(١).

قال ابن القيم: ومدارها على خمس عشرة قاعدة، من كملها، كمل مراتب العبودية.

وبيان ذلك: أن العبادة منقسمة على القلب، واللسان، والجوارح. والأحكام التي للعبودية خمسة: واجب، ومستحب، وحرام، ومكروه، ومباح، وهنَّ لكل واحد من القلب، واللسان، والجوارح^(٢).

وقال القرطبي: أصل العبادة التذلل، والخضوع^(٣).

وسميت وظائف الشرع على المكلفين عبادات؛ لأنهم يلتزمون بها، ويفعلونها خاضعين، متذللين لله تعالى.

ومعنى الآية: أن الله تعالى أخبر أنه ما خلق الجن والإنس إلا لعبادته، فهذا هو الحكمة في خلقهم.

(١) انظر: (رسالة العبودية) ضمن مجموع الفتاوى (١٠/١٤٩).

(٢) انظر: مدارج السالكين (١/١٠٩).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (١/٢٢٥، ١٧/٥٦).

قلت: وهي الحكمة الشرعية الدينية.

قال العماد ابن كثير: وعبادته هي طاعته بفعل المأمور، وترك المحظور، وذلك هو حقيقة دين الاسلام؛ لأن معنى الإسلام: الاستسلام لله تعالى، المتضمن غاية الانقياد، والذل، والخضوع. انتهى.

وقال أيضًا في تفسير هذه الآية: وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الْعِبَادَ لِيَعْبُدُوهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَمَنْ أَطَاعَهُ جَازَاهُ أَتَمَّ الْجَزَاءِ، وَمَنْ عَصَاهُ عَذَّبَهُ أَشَدَّ الْعَذَابِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِمْ، بَلْ هُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَيْهِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ، فَهُوَ خَالِقُهُمْ وَرَازِقُهُمْ^(١).

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الآية: إلا لأمرهم أن يعبدوني، وأدعوهم إلى عبادتي^(٢)، وقال مجاهد: إلا لأمرهم، وأنهاهم. اختاره الزجاج، وشيخ الإسلام^(٣).

قال: ويدل على هذا قوله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]،

قال الشافعي: لا يؤمر، ولا يُنهى^(٤).

وقال في القرآن في غير موضع: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [النساء: ١]، فقد أمرهم بما خلقوا له، وأرسل الرسل بذلك، وهذا

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/٤٢٥).

(٢) انظر: تفسير البغوي (٧/٣٨٠).

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/٤٧٨).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٤/٥٤٤)، وتفسير ابن عاشور (٢٩/٣٦٦).

المعنى هو الذي قصد بالآية قطعاً، وهو الذي يفهمه جماهير المسلمين، ويحتجون بالآية عليه.

قال: وهذه الآية تشبه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤]، ثم قد يطاع، وقد يعصى، وكذلك ما خلقهم إلا لعبادته، ثم قد يعبدون، وقد لا يعبدون.

وهو سبحانه لم يقل: إنه فعل الأول، وهو خلقهم ليفعل بهم كلهم الثاني وهو عبادته، ولكن ذكر أنه فعل الأول؛ ليفعلوا هم الثاني، فيكونوا هم الفاعلين له، فيحصل لهم بفعله سعادتهم، ويحصل ما يحبه ويرضاه منه، ولهم. انتهى^(١).

ويشهد لهذا المعنى: ما تواترت به الأحاديث.

فمنها ما أخرجه مسلم في صحيحه، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يَقُولُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لِأَهْوَنِ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا: لَوْ كَانَتْ لَكَ الدُّنْيَا، وَمَا فِيهَا أَكُنْتَ مُفْتَدِيًا بِهَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ فَيَقُولُ: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ أَنْ لَا تُشْرِكَ - أَحْسَبُهُ قَالَ: - وَلَا أُدْخِلَكَ النَّارَ، فَأَيَّتَ إِلَّا الشُّرْكَ»^(٢).

فهذا المشرك قد خالف ما أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْهُ مِنْ تَوْحِيدِهِ، وَأَنْ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥٦/٨).

(٢) أخرجه البخاري ((٦٥٥٧))، ومسلم (٢٨٠٥) واللفظ له.

لا يشركه شيئاً، فخالف ما أَرَادَهُ اللهُ مِنْهُ فَأَشْرَكَ بِهِ غَيْرَهُ، وهذه هي الإرادة الشرعية الدينية كما تقدم.

فبين الإرادة الشرعية الدينية، والإرادة الكونية القدرية عموم، وخصوص مطلق، يجتمعان في حق المخلص المطيع، وتنفرد الإرادة الكونية القدرية في حق العاصي. فافهم ذلك، تنج من جهالات أرباب الكلام، وتابعيهم.

الشرح:

قال ﷻ: (وَقَوْلِ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦])، هذه الآية فيها بيان التوحيد، ووجه ذلك: أن السلف فسروا: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ أي: إلا ليوحدون، ودليل هذه الفهم: أن الرسل إنما بعثت؛ لأجل التوحيد - توحيد العبادة -، فقله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ أي: إلا ليوحدون.

قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا﴾، هذا فيه حصر، ومعلوم أن (ما) النافية مع (إلا) تفيد الحصر والقصر، ومعنى الكلام: خلقت الجن، والإنس لغاية واحدة هي العبادة، دون ما سواها، ففيه قصر علة الخلق على العبادة.

وقوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، (إلا) تسمى أداة استثناء مفرغ - مفرغ من أعم الأحوال، كما يقول النحاة - أي: وما خلقت الجن والإنس لشيء، أو لغاية من الغايات أبداً، إلا لغاية واحدة وهي أن يعبدوني.

وقوله: ﴿لِيَعْبُدُونَ﴾ (اللام) تسمى لام التعليل، فقد يكون المعنى تعليل غاية، أو تعليل علة.

تعليل الغاية: يكون ما بعدها مطلوبًا، لكن قد يكون، وقد لا يكون، فهذه الغاية، ويسميتها بعض العلماء: لام الحكمة، وفرق بين العلة والحكمة، أي: ما الحكمة من خلق الجن، والإنس؟ أن يعبدوا الله وحده دون ما سواه، هذا التعليل بقوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾ قلنا: تعليل غاية مثلاً، قلتُ لك: لم أحضرت الكتاب؟ قلتُ: أحضرته لأقرأ، فيكون علة الإحضار، أو الحكمة من الإحضار القراءة، قد تقرأ، وقد لا تقرأ، بخلاف اللام التي يكون معناها العلة التي يترتب عليها معلولها، والتي يقول العلماء في نحوها: الحكم دائر مع علته وجودًا، وعدمًا، تلك علة القياس التي لا يتخلف فيها المعلول عن العلة، فهنا اللام لام عليية الغاية؛ لأن من الخلق من أوجد، وخلق الله ﷻ لكن عبد غيره.

ولام الحكمة شرعية، وما بعدها يكون مطلوبًا شرعًا، قال ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾، نفهم من هذا: أن هذه الآية دالة على التوحيد من جهة أن الغاية من الخلق هي التوحيد، والعبادة هنا هي التوحيد.

العبادة في اللغة^(١): خضوع، وتذلل معه حب عن طواعية، ورغب، ورهب، وحسن ظن، وما أشبه ذلك من أعمال القلوب، وأصلها الذل، ذلل الشيء أي: جعله متظامًا ذليلاً، أو جعله غير وعر، غير مستكبر، فيكون هذا في الناس، ويكون في الطريق ومنه سمي الرقيق عبدًا؛ لأنه

(١) انظر: تفسير الطبري (١/٦٩)، ومختار الصحاح (ص١٧٢).

جعل ذليلاً، غير متكبر، متطامن لسيدته، وقيل أيضاً للطريق: معبد؛ لأنه دُلِّلَ للسير؛ كما قال طرفة^(١):

تُبَارِي عِتَاقًا نَاجِيَاتٍ وَأَتْبَعْتُ وَظِيْفًا وَظِيْفًا فَوْقَ مَوْرِ مُعَبَّدٍ

المور: الطريق، والمعبد: هو الذي دُلِّلَ من كثرة وطء الأقدام عليه. وقوله أيضاً في البعير^(٢):

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأُفْرَدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ

يعني: الذي صار ذليلاً؛ لأنه أُصِيبَ بالمرض، فجعل بعيداً عن باقي الأبعرة، فصار ذليلاً لعدم المخالطة.

فحقيقة العبادة: الخضوع، والذل، فإذا انضاف إليها المحبة، والانقياد، صارت عبادة شرعية.

أما العبادة في الشرع، فالعلماء عرّفوها بعدة تعريفات^(٣) نختار منها في هذا المقام ثلاثة:

التعريف الأول: أن العبادة هي: ما تُطلب فعله في الشرع، ورُتّب الثواب على ذلك، وهذا ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية لما تكلم عن الوضوء، فإذا كان الشيء طلب فعله في الشرع، ولم يكن مطلوباً قبل ذلك، ورُتّب على ذلك الفعل الثواب، فهذا الفعل عبادة.

(١) هو طرفة بن العبد، شاعر جاهلي مشهور، انظر: تفسير الطبري (١/٦٩)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٢/٢٢)، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي (ص١٢٦).

(٢) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٨/٢٨٧)، وجمهرة أشعار العرب (ص١٣٠)، وشرح المعلقات العشر لأحمد الأمين الشنقيطي (ص٥٢).

(٣) انظر: المسودة لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (ص٣٨)، والتعريفات للجرجاني (١٨٩)، والتعاريف للمناوي (ص٤٩٨).

التعريف الثاني: تعريف كلي، ذكره شيخ الإسلام في أول رسالة (العبودية)، وهو أن العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله، ويرضاه من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة^(١).

التعريف الثالث: قال طائفة من العلماء - ومنهم الأصوليون - بأن العبادة هي: ما أمر به من غير اطراد عرفي، ولا اقتضاء عقلي^(٢).

فنخلص من هذا إلى أن العبادة: شيء جاء به الشرع لم يكن قبل ذلك، وليس المعنى أنه لم يكن قبل ذلك من جهة الفعل، والحصول، لكن من جهة كونه مأمورًا به، فقد أمر الشرع بأشياء كانت موجودة عند العرب، ولكن كانوا يفعلونها من غير أمر شرعي خاص بذلك، وإنما ورثوها هكذا، فلما أمر بها الشرع، ورتب عليها الثواب كانت مما يحبه الله، ويرضاه، وكانت مما أمر بها من غير اقتضاء عقلي لها، ولا اطراد عرفي بها، وإنما كانت باطراد أمر الشارع بها، فخرجت عن كونها عرفًا فقط.

فهذه الأقوال الثلاثة في تعريف العبادة تلتقي، ولا تختلف، فإفراد الله ﷻ بالعبادة معناه: أن يفرد الله ﷻ بكل ما أمر به الشرع من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة، فيدخل في ذلك أعمال القلوب مثل: الإخلاص، والرغبة، والرغبة، والرغبة، والخوف، والتوكل، والإنابة، والمحبة، والرجاء، واستعاذة القلب... إلى آخره، ويدخل فيه أيضًا الأفعال الظاهرة مثل: الدعاء، وأنواعه من الاستعانة، والاستغاثة، والاستسقاء... إلى غير ذلك، ويدخل فيها الذبح، والنذر، والصلاة، والزكاة، والدعاء، والحج، والعمرة، وصلة الرحم، وغير ذلك؛ فالعبادة: اسم يعم هذا جميعًا، فكما

(١) سبق عزوه (ص ٥٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/١٤٩)، والتحبير شرح التحرير (٢/١٠٠١).

أنه لا يصلي المصلي إلا لله، كذلك لا يستغيث إلا بالله فيما لا يقدر عليه المخلوق، وهكذا في مظاهرها.

فيكون دلالة هذه الآية: أن كل فرد من أفراد العبادة يجب أن يكون لله وحده دون ما سواه؛ لأن الذي خلقهم خلقهم؛ لأجل أن يعبدوه، فكونهم يعبدون غيره وهو الذي خلقهم هذا من الاعتداء والظلم؛ لأنه ليس من يخلق كمن لا يخلق، قال ﷺ: ﴿أَمَّنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ
وَأَجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]

ش: الطاغوت: مشتق من الطغيان، وهو مجاوزة الحد.

قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «الطَّاغُوتُ: الشَّيْطَانُ»^(١).

وقال جابر رضي الله عنه: «الطَّاغُوتُ: كُفَّانٌ كَانَتْ تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيَاطِينُ». رواهما ابن أبي حاتم^(٢).

وقال مالك: «الطَّاغُوتُ: هُوَ كُلُّ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ»^(٣).

قلت: وذلك المذكور بعض أفرادها، وقد حده العلامة ابن القيم حدًا جامعًا، فقال: (الطَّاغُوتُ: كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ، مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتَّبِعٍ، أَوْ مُطَاعٍ).

فطاغوت كل قوم: من يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة لله، فهذه طواغيت العالم، إذا تأملتها، وتأملت أحوال الناس معها، رأيت أكثرهم أعرض عن عبادة الله تعالى إلى عبادة الطاغوت، وعن طاعة رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى طاعة الطاغوت، ومتابعته^(٤).

وأما معنى الآية: فأخبر تعالى أنه بعث في كل طائفة من الناس رسولاً

(١) انظر: تفسير الطبري [٤١٧/٥] برقم (٥٨٣٤، ٥٨٣٥)، والمحزر الوجيز (١/٣٣٨)، وتفسير ابن أبي حاتم [٤٩٥/٢]، و[٩٧٥/٣].

(٢) انظر: تفسير الطبري [٤١٨/٥] برقم (٥٨٤٥)، وتفسير ابن كثير (١/٦٣٤).

(٣) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٢/٢٦٧)، وتفسير ابن كثير (١/٦٣٤).

(٤) انظر: إعلام الموقعين (١/٥٣).

بهذه الكلمة: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] أي: اعبدوا الله وحده، واتركوا عبادة ما سواه؛ كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وهذا معنى لا إله إلا الله، فإنها هي العروة الوثقى.

قال العماد ابن كثير في هذه الآية: وَكُلُّهُمْ - أي: الرسل - يَدْعُو إِلَىٰ عِبَادَةِ اللَّهِ، وَيَنْهَىٰ عَنِ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ: فَلَمْ يَزَلْ تَعَالَىٰ يُرْسِلُ إِلَىٰ النَّاسِ الرُّسُلَ بِذَلِكَ، مُنْذُ حَدَثَ الشَّرْكُ فِي بَنِي آدَمَ، فِي قَوْمِ نُوحٍ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ نُوحٌ، وَكَانَ أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَىٰ أَهْلِ الْأَرْضِ إِلَىٰ أَنْ خَتَمَهُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِي طَبَّقَتْ دَعْوَتُهُ الْإِنْسَ وَالْجِنَّ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ، وَكُلُّهُمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وَقَالَ تَعَالَىٰ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، فَكَيْفَ يَسُوعُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَعْدَ هَذَا أَنْ يَقُولَ: لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ، فَمَشِئَتُهُ تَعَالَىٰ الشَّرْعِيَّةُ مُتَّفِيئَةٌ؛ لِأَنَّهُ نَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ عَلَىٰ أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، وَأَمَّا مَشِئَتُهُ الْكُؤَيْبِيَّةُ، وَهِيَ تَمْكِينُهُمْ مِنْ ذَلِكَ قَدْرًا، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ خَلَقَ النَّارَ وَأَهْلَهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ وَالْكَافِرَةِ، وَهُوَ لَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ بِالِغَةِ وَحِكْمَةٌ قَاطِعَةٌ؛ فَلِهَذَا قَالَ: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَىٰ اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦] انتهى (١).

قلت: وهذه الآية تفسير الآية التي قبلها، وذلك قوله: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، فتدبر.

ودلت هذه الآية على أن الحكمة في إرسال الرسل: دعوتهم أممهم إلى عبادة الله وحده، والنهي عن عبادة ما سواه، وأن هذا هو دين الأنبياء والمرسلين، وإن اختلفت شريعتهم؛ كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَاذِبًا﴾ [المائدة: ٤٨]، وأنه لا بد في الإيمان من عمل القلب والجوارح.

الشرح:

قال الشيخ رحمته الله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، هذه الآية تفسير للآية قبلها، فالآية قبلها فيها بيان معنى العبادة، فيها بيان الغرض من الخلق، وأنه لأجل العبادة، هذه العبادة أرسلت بها الرسل بدليل قوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾.

بعثت الرسل بهاتين الكلمتين: اعبدوا الله، واجتنبوا الطاغوت. ففي قوله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ إثبات، وفي قوله: ﴿وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ نفي، وهذا معنى التوحيد وهو: أنه مشتمل على إثبات ونفي، (لا إله إلا الله)، ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾؛ لأن النفي فيه اجتناب الطاغوت وهو: كل إله غير بالبغي، والظلم، والعدوان، والإثبات: إثبات العبادة في الله وحده دون

ما سواه، ففي قوله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ التوحيد المثبت، وفي قوله: ﴿وَأَجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾، نفي الإشراك.

قال ابن القيم رحمته الله: (الطَّاغُوتُ: هُوَ كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حُدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتَّبِعٍ، أَوْ مُطَاعٍ).

والطاغوت فعلوت، من الطغيان طغياناً، ومعنى ذلك التجاوز تجاوز الحد، يقال: طغى الماء إذا تجاوز الحد، طغى الرجل إذا تجاوز حدّه^(١)، والطاغوت مبني من الطغيان، لكنه للكثرة مثل ملكوت، ورحموت، ونحو ذلك. فما الطاغوت؟ الطاغوت: اسم لكل ما تجاوز به العبد حدّه، أي: الحد الشرعي له، ومعلوم أنّ الشرع حدّ للأشياء حدوداً، وبين علاقة المسلم بها، فإذا تجاوز العبد بشيء ما حدّه، فذلك الشيء طاغوت.

قال: (مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حُدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتَّبِعٍ، أَوْ مُطَاعٍ)، إذا عبد أحد غير الله (فذلك الغير طاغوت هذا العابد، متى يكون طاغوتاً؟ إذا كان راضياً بهذه العبادة، أما إذا كان يكرهها، فإنه لا يسمى طاغوتاً؛ لأنه يتبرأ منه، والمتبرئ من الشيء ليس من أهله؛ كما قال ﷺ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ (٩٨) لَوْ كَانَتْ هَتُؤَلَاءِ ءِالِهَةً مَا وَرَدُوهُآ ﴿[الأنبياء: ٩٨-٩٩]، فلما نزلت هذه الآية فرح المشركون، قالوا: سنكون وعيسى، وعزير، وعدّوا آلهة، في جهنم، فنعم الصحبة، فأنزل الله ﷻ بعده: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٧١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴿١٧٢﴾ لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/١٩)، ولسان العرب (٨/١٥).

تُوَعِدُونَ ﴿١١٣﴾ [الأنبياء: ١٠١-١٠٣] ^(١)، فدلّ على أنّ الذي لا يرضى بعبادته، فإنه ليس بمذموم؛ لهذا عبّدت الأنبياء والرسل، وعبّد الصالحون، وكلهم يتبرؤون ممن عبدتهم، فعيسى عليه السلام عبّد بعد رفعه، وقال له ربه ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ شَهِدًا مَا دُمْتُمْ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي ﴿المائدة: ١١٦﴾، [١١٧] ^(٢)، أي: قبضتني، قبضت بدني، ورفعتني عنهم، واستوفيت مدتي على الأرض، المدة الأولى، كنت أنت الرقيب عليهم، ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧] إلى آخر الآيات.

قال ابن القيم رحمته الله: (مَعْنَى الطَّاعُوتِ: مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حُدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتَّبِعٍ، أَوْ مُطَاعٍ)، مَنْ يُتَّبَعُ، يُقْلَدُ، وَيَهْتَدَى بِهِ (أَوْ مُطَاعٍ)، إذا كان أتبع أحدٌ فجاوز العبد بهذا المتبع حده الذي أذن له به شرعاً، فقد صار ذلك طاغوتاً له إذا كان راضياً بذلك، وإن كان لا يرضى فهذا هو الذي اتخذه طاغوتاً، وذاك ليس بطاغوت.

بين ذلك بقوله رحمته الله: (وَالطَّوَاعِثُ كَثِيرُونَ، وَرُؤُوسُهُمْ خَمْسَةٌ: إِبْلِيسُ - لَعْنَةُ اللَّهِ -، وَمَنْ عُبِدَ وَهُوَ رَاضٍ، وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى عِبَادَةِ نَفْسِهِ) ^(٣)، إبليس

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٩٧/١٧)، والحاكم في المستدرک (٤١٦/٢)، والضياء في المختارة (٣٠٤/١٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

(٢) قال البيضاوي في تفسيره (٣٤٨/٢): (التوفي أخذ الشيء وافيًا، والموت نوع منه)، وانظر: تفسير البغوي (٣٠٨/١)، وتفسير القرطبي (٣٧٦/٦).

(٣) قال الطبري في تفسيره (١٩/٣): (والصواب من القول عندي في الطاغوت أنه كل ذي طغيان على =

- لعنه الله - هو رأس الطواغيت لم؟؛ لأنه عبد، ولأنه متبوع، ولأنه مطاع، وهو راض بذلك، أطيع في معصية الله، وهذه غير مأذون بها، ويعتبر عند من أطاعه أنه مقدم، وأن طاعته هنيئة؛ ولهذا قال الله ﷻ: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢]، الاستجابة هنا في المتابعة، والطاعة، وقال ﷻ في آية سورة يس: ﴿الَّذِينَ آوَاكَ إِلَهُكَ مِنَ الْيَوْمِ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٠]، فقله ﷻ: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ يعني: بالطاعة كما هو تفسيرها.

قال ﷻ: (وَمَنْ عُبِدَ وَهُوَ رَاضٍ)، هذا القيد مهم، مَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، ورضي بهذه العبادة؛ فهو من الطواغيت، بل من رؤوس الطواغيت.

قال ﷻ: (وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى عِبَادَةِ نَفْسِهِ) هذا أعظم، الأول يُعْبَدُ وهو ساكت، لم يدعُ إلى عبادة نفسه، يُطَاعُ وتكون طاعته دينًا، في غير طاعة الله ﷻ، وطاعة رسوله ﷺ، ويرضى بذلك، فهذا طاغوت، والأعظم منه أن يدعو إلى نفسه، مثلما يفعل مشايخ الطرق الصوفية، فبعض من مشايخ الطرق الصوفية، ورؤوس الضلال، ورؤوس الرافضة، ورؤوس الإسماعيلية، ونحو ذلك، كل هؤلاء يعظمهم أتباعهم فوق الحد الشرعي، فيتخذونهم مطاعين، ويتخذونهم متابعين من دون رسول الله ﷺ.

قال ﷻ: (وَمَنْ ادَّعَى شَيْئًا مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَمَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ)، من ادعى شيئًا من علم الغيب؛ فهو من جنس الشياطين، فهو كاهن من الكهنة، أو ساحر من السحرة، أو مدع لعلم الغيب، فهذا من الطواغيت.

= الله فعبد من دونه، إما بقهر منه لمن عبده، وإما بطاعة ممن عبده له إنسانًا كان ذلك المعبود، أو شيطانًا، أو وثنًا، أو صنمًا، أو كائنًا ما كان من شيء).

قال ﷺ: (وَمَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ)، الحاكم بغير ما أنزل الله فيه تفصيل:

إذا حكم بغير ما أنزل الله معتقداً أن حكمه جائز، وأن له أن يحكم، وحكمه قرين لحكم الله، أو مساوٍ لحكم الله، أو أفضل من حكم الله، أو نحو ذلك، فإن هذا يعد طاغوتاً، أما إن حكم بغير ما أنزل الله وهو يعلم أنه عاص في حكمه، وأن حكم الله ﷻ أفضل، وأن حكم الله ﷻ هو المتعين، ولكن غلبته نفسه، وشهوته بأن حكم بغير ما أنزل الله في بعض المسائل، كما يحصل لبعض المفتونين من القضاة أنهم يحكمون في مسائل بشهوتهم، كما كان يحدث في نجد من قرون قبل الدعوة، أنه كان يرشى القاضي - يرشى بمالٍ - فيحكم لأحد الخصمين بغير حكم الله ﷻ، وهذا هو الذي جاء فيه الحديث الذي رواه أبو داود، وغيره بإسناد قوي، أنه ﷺ قال: «الْقُضَاءُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ»^(١)، - والعياذ بالله -، هذا النوع يحكم لأجل مال، يحكم بغير ما أنزل الله لأجل رشوة، هذه معصية من المعاصي، ولا شك أن معصية سَمَّاها الله ﷻ كُفْرًا، أعظم من معصية لم يسمها الله ﷻ كُفْرًا، كما يقول سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم ﷺ في رسالته (تحكيم القوانين)، فهذا الصنف من الناس فعلهم معصية.

هناك نوع آخر حدث في هذا الزمن، وهو تحكيم القوانين، بأن يستبدل

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، والنسائي في الكبرى (٤٦١/٣)، وابن ماجه (٢٣١٥) من حديث بريدة ﷺ. قال أبو داود: (وهذا أصح شيء فيه).

الشرع بقوانين وضعية، فيستبدل الشرع استبدالاً بقوانين يأتي بها الحكام من عند غير الله، ورسوله، فيترك الدين، ويؤتى بتلك القوانين.

فهذه كما يقول سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمته الله في أول رسالته (تحكيم القوانين) ما نصه^(١): (إن من الكفر الأكبر المستبين، تنزيل القانون اللعين، منزلة ما نزل به الروح الأمين، على قلب سيد المرسلين، للحكم به بين العالمين، وللرد إليه عند تنازع المتنازعين، معاندة ومناقضة، لقول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ نُنزِعُكَ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. ورسالته هذه بسط فيها القول، وهي رسالة دقيقة مهمة في هذا الباب.

إذا صار تحكيم القوانين كفرًا أكبر بالله؛ لأنه استبدال شريعة مكان شريعة، فبدل شريعة الإسلام يأتون بشريعة فرنسا، أو شريعة أوروبا، أو شريعة إنجلترا، أو شريعة أمريكا، فهذا استبدال، فإذا كان الحكم به غالبًا صار تحكيمًا، أي: صار الحكم في أكثر أمور الشريعة بهذه الأحكام القانونية صار استبدالاً، فمتى يكون كفرًا؟

الجواب: إذا كان استبدالاً، ومتى يكون استبدالاً؟ الجواب: إذا كان تحكيم القوانين غالبًا، كما ذكر سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمته الله في فتاواه^(٢) أيضًا مقيّدًا: متى يكون الحكم بالقانون كفرًا؟ قال: إذا كان غالبًا

(١) انظر: فتاوى ورسائل سماحة محمد بن إبراهيم رحمته الله، (١٢/٢٨٤، رقم ٤٠٦٥).

(٢) نص السؤال: هل تجب الهجرة من بلاد المسلمين التي يحكم فيها بالقانون؟

الجواب: البلد التي يحكم فيها بالقانون ليست بلد إسلام، تجب الهجرة منها، وكذلك إذا ظهرت الوثنية من غير نكير ولا غيرت فتجب الهجرة فالكفر بفسو الكفر وظهوره، هذه بلد كفر، أما إذا كان قد يحكم فيها بعض الأفراد أو وجود كفرات قليلة لا تظهر فهي بلد إسلام.

انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ رحمته الله. (٦/١٨١ سؤال رقم ١٤٥١).

فأشياء، لم؟؛ لأنه استبدل شريعة مكان شريعة، فإذا غلب ذلك صار استبدالاً، وهذا قيد مهم، وهذه المسألة يكثر فيها الكلام في هذا العصر، بين كلام متعلمين، وعلى سبيل تعلم، وبين كلام جهال، وقل من يحرر الكلام فيها على نحو ما بينه العلماء بدقة، وتفصيل.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرًا وَلَا نَهْرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا ﴿٢٤﴾﴾ [الإسراء: ٢٣-٢٤]

ش: قَالَ مُجَاهِدٌ: وَقَضَىٰ يَعْنِي وَصَّى، وَكَذَا قَرَأَ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَعَبَدَ اللَّهُ بِنِ مَسْعُودٍ، وَغَيْرِهِمْ (١).

ولابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما: وَقَضَىٰ رَبُّكَ يَعْنِي: أَمْرٌ (٢).

وقوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ المعنى: أَنْ تَعْبُدُوهُ وَحْدَهُ دُونَ مَا سِوَاهُ، وَهَذَا مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

قال ابن القيم رحمته الله: وَالنَّفْيُ الْمَحْضُ لَيْسَ تَوْحِيدًا، وَكَذَلِكَ الْإِثْبَاتُ بَدُونَ النَّفْيِ، فَلَا يَكُونُ التَّوْحِيدُ إِلَّا مُتَضَمِّنًا لِلنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ.

وقوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، أَي: وَقَضَىٰ أَنْ تَحْسِنُوا بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا، كَمَا قَضَىٰ بِعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي الْآيَةِ الْآخَرَىٰ: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَىٰ الْمَصِيرِ﴾ [لقمان: ١٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرًا وَلَا نَهْرَهُمَا﴾ أَي: أَلَّا تَسْمَعُهُمَا قَوْلًا سَيِّئًا، حَتَّىٰ وَلَا التَّأْفِيفَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ مَرَاتِبِ الْقَوْلِ السَّيِّئِ.

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٥٩/٥).

(٢) انظر: تفسير ابن جرير (٤١٣/١٧).

﴿وَلَا نَهْرُهُمَا﴾، أَي: وَلَا يَصُدُّ مِنْكَ إِلَيْهِمَا فِعْلٌ قَبِيحٌ، كَمَا قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ لَا تَنْفُضُ يَدَكَ عَلَيْهِمَا^(١).

وَلَمَّا نَهَاهُ عَنِ الْقَوْلِ الْقَبِيحِ وَالْفِعْلِ الْقَبِيحِ، أَمَرَهُ بِالْقَوْلِ الْحَسَنِ وَالْفِعْلِ الْحَسَنِ فَقَالَ: ﴿وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾، أَي: لَيْنًا طَيِّبًا حَسَنًا بِتَأْدَبٍ وَتَوْقِيرٍ وَتَعْظِيمٍ.

وقوله: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الدَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾، أَي: تَوَاضَعْ لَهُمَا ﴿وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمَهُمَا﴾، أَي: فِي كِبَرِهِمَا، وَعِنْدَ وَفَاتِهِمَا ﴿كَمَا رَبَّانِي صَغِيرًا﴾. وَقَدْ جَاءَ فِي بَرِّ الْوَالِدَيْنِ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ مِنْ طُرُقٍ عَنِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَقَالَ: آمِينَ آمِينَ آمِينَ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى مَا أَمَنْتَ؟، فَقَالَ: أَنَا نِي جِبْرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ رَغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْكَ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، قُلْ: آمِينَ، فَقُلْتُ: آمِينَ، ثُمَّ قَالَ: رَغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ دَخَلَ عَلَيْهِ شَهْرَ رَمَضَانَ ثُمَّ خَرَجَ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، قُلْ: آمِينَ، فَقُلْتُ: آمِينَ، ثُمَّ قَالَ: وَرَغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا فَلَمْ يُدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، قُلْ: آمِينَ، قُلْتُ: آمِينَ»^(٢).

وروى الامام أحمد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم:

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٥/٦٤).

(٢) أخرجه البزار في مجمع الزوائد (١٠/١٦٦)، والحاكم في المستدرک (٤/١٥٣)، وصححه، ووافقه الذهبي، من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه، والبخاري في الأدب المفرد (٦٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

«رَغِمَ أَنْفٌ، رَغِمَ أَنْفٌ، رَغِمَ أَنْفٌ رَجُلٍ أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ أَحَدَهُمَا، أَوْ كِلَاهُمَا عِنْدَ الْكِبَرِ لَمْ يَدْخُلْهُ الْجَنَّةُ»^(١).

قال العماد ابن كثير: صحيح من هذا الوجه^(٢).

وعن أبي بكرة رضي الله عنه قال: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ثَلَاثًا، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَكِنًا، فَقَالَ: أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ، قَالَ: فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ». رواه البخاري، ومسلم^(٣).

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «رِضَا اللَّهِ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ، وَسَخَطُ اللَّهِ فِي سَخَطِ الْوَالِدَيْنِ»^(٤).

وعن أسيد الساعدي رضي الله عنه قال: «بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ بَقِيَ مِنْ بَرِّ أَبِي شَيْءٌ أَبْرَهُمَا بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا؟ قَالَ: نَعَمْ، الصَّلَاةُ عَلَيْهِمَا، وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمَا، وَإِنْفَادُ عَهْدِهِمَا مِنْ بَعْدِهِمَا، وَصِلَةُ الرَّحِمِ الَّتِي لَا تُوصَلُ إِلَّا بِهِمَا، وَإِكْرَامُ صَدِيقِهِمَا» رواه أبو داود، وابن ماجه^(٥). والأحاديث في هذا المعنى كثيرة جدًا.

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢/٢٥٤، ٣٤٦)، ومسلم (٢٥٥١).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٥/٦٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٨٧).

(٤) أخرجه الترمذي (١٩٠٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٤٤٦).

(٥) أخرجه أبو داود (٥١٤٢)، وابن ماجه (٣٦٦٤).

الشرح:

قال: ﴿وَقَوْلِهِ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، ﴿وَقَضَىٰ﴾ كما فسرهما عدد من الصحابة رضي الله عنهم هنا بمعنى: أمر، ووصى، وأمر ووصى فيها معنى القول دون حروف القول فتكون: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا﴾ (أن) هنا تفسيرية، يعني: أمر ووصى بـ ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾.

قوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ هذا معنى (لا إله إلا الله) بالمطابقة؛ لأن (لا) نفي في الجملتين، وهنا (تعبدوا)، وفي كلمة التوحيد (إله)، والإله هو المعبود ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ أي: احصروا العبادة فيه وحده دون ما سواه، أمر ووصى بهذا، وهذا معنى التوحيد، فإن دلالة الآية على التوحيد ظاهرة في أن التوحيد أفراد العبادة في الله، أو تحقيق كلمة لا إله إلا الله، وهذا الذي دلت عليه هذه الآية.

قال: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ أي: وأحسنوا بالوالدين إحساناً.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

ش: قال العماد ابن كثير رحمته الله في هذه الآية: يَا مُرُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِعِبَادَتِهِ وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَإِنَّهُ هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُنْعِمُ الْمُتَفَضِّلُ عَلَى خَلْقِهِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ، فَهُوَ الْمُسْتَحَقُّ مِنْهُمْ أَنْ يُوحَّدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ. انتهى (١).

وهذه الآية هي التي تسمى آية الحقوق العشرة، وفي بعض النسخ المعتمدة من نسخ هذا الكتاب تقديم هذه الآية على آية الأنعام؛ ولهذا قدمتها؛ لمناسبة كلام ابن مسعود رضي الله عنه الآتي لآية الأنعام؛ ليكون ذكره بعدها أنسب.

الشرح:

قال رحمته الله: (وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، هذا أيضًا فيه إثبات، ونفي، فيه أمر، ونهي، أما الأمر ففي قوله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾، والنهي في قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، وقد سبق بيان دلالة قوله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ مع النفي على توحيد الله.

قوله هنا: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ يلاحظ أن (لا) هنا نافية، ومن المتقرر في علم الأصول: أن النفي إذا تسلط على نكرة، فإنه يفيد العموم، و(لا) بعدها نكرة، وهو المصدر المستكن في الفعل؛ لأن الفعل المضارع

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/٢٦٠).

مشمتمل على مصدر، وزمن ﴿وَلَا تُشْرِكُوا﴾ أي: لا إشراكًا به، فـ (تشركوا) متضمنة لمصدر، والمصدر نكرة، فيكون قوله (لا تشركوا)، أي: بأي نوع من الشرك، و﴿شَيْئًا﴾ أيضًا نكرة في سياق النهي فدلّت على عموم الأشياء، فصار عندنا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ ثمّ عمومًا: الأول دلت الآية على النهي عن جميع أنواع الشرك؛ وذلك لأن النهي تسلط على الفعل، والفعل فيه مصدر مستكن، والمصدر نكرة، والثانية: أن مفعول تشرك ﴿شَيْئًا﴾ وهي نكرة، والنكرة جاءت في سياق النهي وذلك يدل على عموم الأشياء، أي: لا الشرك الأصغر مأذون به، ولا الأكبر، ولا الخفي بدلالة قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، وكذلك ليس مأذونًا أن يُشرك لا بملك، ولا بنبي، ولا بصالح، ولا بعالم، ولا بطالح، ولا بقريب، ولا ببعيد، بدلالة قوله: ﴿شَيْئًا﴾، وهذا استدلال ظاهر الوضوح في الدلالة على التوحيد بالجمع بين النفي والإثبات.

وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ تَحْنُ نَزْفُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّانِكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَا تَوْكَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّانِكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّانِكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ [الأنعام: ١٥١-١٥٣].

ش: قال العماد ابن كثير رحمته الله: يقول تعالى لنبيه ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿قُلْ لِهَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ عَبَدُوا غَيْرَ اللَّهِ، وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ، تَعَالَوْا﴾ أي: هلموا وأقبلوا: ﴿أَتْلُ﴾ أي: أقصص عليكم وأخبركم ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ حقا لا تحرصا، ولا ظنا، بل وحيًا منه وأمرًا من عنده: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، وكأن في الكلام محذوفًا دل عليه السياق، وتقديره: وأوصاكم؛ ولهذا قال في آخر الآية: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّانِكُمْ بِهِ﴾ ا.هـ. (١).

قلت: فيكون المعنى: حرم عليكم ما وصاكم بتركه من الإشراك به. وفي المغني لابن هشام في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ سبعة أقوال، أحسنها: هذا الذي ذكره ابن كثير، ويليه: بين لكم ذلك

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/٣٥٩، ٣٦٠).

لئلا تشركوا، فحذفت الجملة من أحدهما، وهي ﴿وَصَنَّكُمْ﴾، وحرف الجر وما قبله من الأخرى^(١).

ولهذا إذا سئلوا عما يقول لهم رسول الله ﷺ قالوا: يقول: اعبدوا الله، ولا تشركوا به شيئاً، واتركوا ما يقول آباؤكم، كما قال أبو سفيان له رقل^(٢).

وهذا هو الذي فهمه أبو سفيان، وغيره من قول رسول الله ﷺ لهم: قولوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَفْلِحُوا^(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ قال القرطبي: الإحسان إلى الوالدين: برهما، وحفظهما، وصيانتهما، وامتنال أمرهما، وإزالة الرق عنهما، وترك السلطنة عليهما، و﴿إِحْسَانًا﴾ نصب على المصدرية، وناصبه فعل من لفظه تقديره: وأحسنوا بالوالدين إحساناً.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْنَلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقَ نَحْنُ نَزُّقُكُمْ وَإِيَاهُمْ﴾ إلاملاق: الفقر، أي: لا تعدوا بناتكم خشية العيلة، والفقر، فإني رازقكم وإياهم، وكان منهم من يفعل ذلك بالذكور خشية الفقر، ذكره القرطبي^(٤).

(١) انظر: معني اللبيب عن كتب الأعراب (١/٢٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣) من حديث أبي سفيان رضي الله عنه.

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (٥/٢٣٥)، وأحمد في المسند (١/٣٦٢)، وابن حبان في صحيحه (١٥/٨٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/٣٣٢)، وأبو يعلى في مسنده (٤/٤٥٥)، والحاكم في

المستدرک (٢/٤٦٩)، والبيهقي في الكبرى (٩/١٨٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) انظر: تفسير القرطبي (٧/١٣٢).

وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه : «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلْقَكَ». ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشِيَةً أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ». قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ»، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْكُذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَحْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠] (١).

وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ قال ابن عطية: نهي عام عن جميع أنواع الفواحش، وهي المعاصي. و﴿ظَهَرَ﴾، و﴿بَطَنَ﴾ حالتان تستوفيان أقسام ما جعلتا له من الأشياء. انتهى (٢).

وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ في الصحيحين: عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَجِلُّ دَمٌ امْرئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيْبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ، الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ». رواه البخاري، ومسلم (٣).

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٧)، ومسلم (٨٦).

(٢) انظر: تفسير ابن عطية [المحرر الوجيز] (٢/٤٢٥).

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

وقوله: ﴿ذَلِكُمْ وَصَنَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ قال ابن عطية: ﴿ذَلِكُمْ﴾ إشارة إلى هذه المحرمات، والوصية: الأمر المؤكد المقرر^(١).

وقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (لعل) للتعليل، أي: إن الله تعالى وصانا بهذه الوصايا؛ لنعقلها عنه، ونعمل بها.

وفي تفسير الطبري الحنفي: ذكر أولاً ﴿تَعْقِلُونَ﴾ ثم ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، ثم ﴿تَتَّقُونَ﴾؛ لأنهم إذا عقلوا، تذكروا، وخافوا، واتقوا.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ قال ابن عطية: هذا نهى عام عن القرب الذي يعم وجوه التصرف، وفيه سد الذريعة، ثم استثنى ما يحسن وهو السعي في نمائه، قال مجاهد: التي هي أحسن: إشارة فيه^(٢).

وفي قوله: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ قال مالك وغيره: هو الرشد، وزوال السفه مع البلوغ، روي نحو هذا عن زيد بن أسلم، والشعبي وربيعه، وغيرهم^(٣).

وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾ قال ابن كثير: يأمر تعالى بإقامة العدل في الأخذ، والإعطاء، ﴿لَا تَكْفُفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ أي: من اجتهاد بأداء الحق وأخذه، فإن أخطأ بعد استفراغ الوسع، وبذل جهده فلا حرج عليه^(٤).

(١) انظر: تفسير ابن عطية [(المحرر الوجيز)(٢/٤٢٥)].

(٢) انظر: تفسير ابن عطية [(المحرر الوجيز)(٢/٤٢٦)].

(٣) انظر: تفسير ابن عطية [(المحرر الوجيز)(٢/٤٢٦)].

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٢/٢٣١).

وقوله: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾، هذا أمر بالعدل في القول، والفعل على القريب، والبعيد.

قال الحنفي: العدل في القول في حق الولي، والعدو، لا يتغير في الرضى، والغضب، بل يكون على الحق، وإن كان ذا قربي، فلا يميل إلى الحبيب والقريب ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

وقوله: ﴿وَعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾ قال ابن جرير: وبوصية الله تعالى التي وصاكم بها فأوفوا، وإيفاء ذلك بأن يطيعوه بما أمرهم به، ونهاهم عنه، وأن يعملوا بكتابه، وسنة رسوله ﷺ، ذلك هو الوفاء بعهد الله، وكذا قال غيره، وقوله: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّٰنُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ تتعظون، وتنتهون عما كنتم فيه^(١).

وقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ قال القرطبي: هذه آية عظيمة عطفها على ما تقدم.

فإنه نهى، وأمر، وحذر عن اتباع غير سبيله على ما بينته الأحاديث الصحيحة، وأقاويل السلف، و﴿أَنَّ﴾ في موضع نصب. أي: أتلو أن هذا صراطي، عن الفراء، والكسائي، ويجوز أن يكون خفضاً، أي: وصاكم به، وبأن هذا صراطي. قال: والصراط: الطريق الذي هو دين الإسلام. ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ نصب على الحال، ومعناه: مستويًا قيمًا

(١) انظر: تفسير ابن جرير (١٢/٢٢٦).

لا اعوجاج فيه، فأمر باتباع طريقه الذي طرقه على لسان محمد ﷺ وشرعه، ونهايته الجنة، وتشعبت منه طرق، فمن سلك الجادة نجا، ومن خرج إلى تلك الطرق أفضت به إلى النار، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ أي: يميل. انتهى.

وروى الإمام أحمد، والنسائي، والدارمي، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: حَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا حَطًّا ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، ثُمَّ حَطَّ خُطُوطًا عَن يَمِينِهِ وَعَن شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾^(١).

وعن مجاهد: ولا تتبعوا السبل، قال: البدع والشبهات^(٢).

قال ابن القيم رحمته الله: ولنذكر في الصراط المستقيم قولاً وجيزاً فإن الناس قد تنوعت عباراتهم عنه بحسب صفاته، ومتعلقاته، وحقيقته شيء واحد، وهو طريق الله الذي نصبه لعباده موصلاً لهم إليه، ولا طريق إليه سواه، بل الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا طريقه الذي نصبه على ألسن رسله، وجعله موصلاً لعبادة الله وهو أفراده بالعبادات، وإفراد رسله

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٣٤٣/٦)، وأحمد في المسند (٢٠٨/٧)، والدارمي (٨٠/١٥)، والحاكم في المستدرک (٣١٨/٢) وصححه، ووافقه الذهبي، والسنة للمروزي (٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٨٥/٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: تفسير ابن جرير (٢٢٩/١٢).

.....

بالطاعة، فلا يشرك به أحدًا في عبادته، ولا يشرك برسوله ﷺ أحدًا في طاعته، فيجرد التوحيد، ويجرد متابعة الرسول ﷺ، وهذا كله مضمون شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فأى شئ فسر به الصراط المستقيم فهو داخل في هذين الأصلين، ونكتة ذلك أن تحبه بقلبك، وترضيه بجهدك كله، فلا يكون في قلبك موضع إلا معمورًا بحبه، ولا يكون لك إرادة متعلقة بمرضاته، فالأول يحصل بتحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، والثاني يحصل بتحقيق شهادة أن محمدًا رسول الله، وهذا هو الهدى، ودين الحق، وهو معرفة الحق، والعمل به، وهو معرفة ما بعث الله به رسوله، والقيام به، وقل ما شئت من العبارات التي هذا أخيها، وقطب رحاها^(١). قال: وقال سهل بن عبد الله: «عليكم بالأثر والسنة، فإني أخاف، إنه سيأتي عن قليل زمان إذا ذكر إنسان النبي ﷺ، والافتداء به في جميع أحواله ذمومه، ونفروا عنه، وتبرأوا منه، وأذلوه وأهانوه». ١. هـ.

الشرح:

قال: (وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ أي: يا من حرم بعض الأنعام، وافترى على الله في

(١) انظر: بدائع الفوائد (٢/٤٥٢، ٤٥٣).

ذلك ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ قال العلماء: (أَنْ) هنا تفسيرية متعلقة بمحذوف تقديره وصاكم؛ لأن (أَنْ) التفسيرية تتعلق بكلمة فيها معنى القول دون حروف القول، وحددوها بقوله: ﴿وَصَنَّكُمْ﴾؛ لأنه في آخر الآية جاء: ﴿ذَلِكَ وَمَنَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ في الآية الأولى: ﴿لَعَلَّكُمْ نَعْقِلُونَ﴾، ثم في الآية الثانية: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، ثم في الآية الثالثة: ﴿لَعَلَّكُمْ نَعْقِلُونَ﴾ كلها فيها الوصية، فإذا يكون تقدير الكلام قل: تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم، وصاكم ألا تشركوا به شيئاً، أي: أمركم، والوصية هنا شرعية، وإذا كانت الوصية من الله شرعية، فهي أمر واجب.

وقوله: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ دلالتها على التوحيد كدلالة آية النساء

قبلها.

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيَّ وَصِيَّةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتِمَةٌ، فَلْيَقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]»^(١).

ش: قوله: (ابْنُ مَسْعُودٍ) هو: عبد الله بن مسعود بن غافل - بمعجمة وفاء -، ابن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، صحابي جليل من السابقين الأولين، وأهل بدر، وأحد، والخندق، وبيعة الرضوان، من كبار علماء الصحابة، أمره عمر على الكوفة، ومات سنة اثنتين وثلاثين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا الأثر رواه الترمذي وحسنه، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني بنحوه.

وقال بعضهم: معناه: من أراد أن ينظر إلى الوصية التي كأنها كتبت، وختم عليها، فلم تغير ولم تبدل فليقرأ: (قل تعالوا - إلى آخر الآيات)، شبهها بالكتاب الذي كتب، ثم ختم فلم يزد فيه، ولم ينقص.

فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يوص إلا بكتاب الله؛ كما قال فيما رواه مسلم: «وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابَ اللَّهِ»^(٢).

وقد روى عبادة بن الصامت قال: «قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أيكم يبأيعني

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٧٠) وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/١٤١٤)، والطبراني في الأوسط (٤٣/٢) والكبير (١٠٠٦٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/٢٠٧)، وفي إسناده داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، وهو ضعيف.
(٢) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

على هؤلاء الآيات الثلاث؟ ثم تلا قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، حتى فرغ من الثلاث الآيات، ثم قال: من وفى بهن فأجره على الله، ومن انتقص منهن شيئاً فأدركه الله به في الدنيا كانت عقوبته، ومن أخره إلى الآخرة كان أمره إلى الله، إن شاء أخذه، وإن شاء عفا عنه». رواه ابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، ومحمد بن نصر في الاعتصام^(١).

قلت: ولأن النبي ﷺ لم يوص أمته إلا بما وصاهم الله تعالى به على لسانه، وفي كتابه الذي أنزله: ﴿تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، وهذه الآيات وصية الله تعالى، ووصية رسوله ﷺ.

الشرح:

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَىٰ وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ فَلْيَقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾».

قوله: «الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ» يعني: أن هذه الآيات فيما جاء في تحريمها لم تُنسخ، ولم تُغَيَّر، فهي وصية النبي ﷺ التي عليها خاتمه، أي: توفي

(١) أخرجه الحاكم (٣٤٨/٢)، وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٦١٥/٢).

ولم تُفَض هذه الوصية إلا بعد وفاته، أي: من جهة التشبيه، فهذه الآيات التي فيها الوصايا العشر في سورة الأنعام، لم يتطرق إليها نسخ، ولا تخصيص، إنما هي محرمات باقية في تحريمها، وهي وصية النبي ﷺ لأمته فيما يحرمون، وأعظم هذه عدم الشرك بالله ﷻ، قال الله ﷻ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾، وقوله ﷻ هنا: ﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، لا تشركوا به شيئاً هذا نهى، وقال في أولها: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ يعني: حرم ﷻ إشراكاً به ﷻ، وقدم النهي عن الإشراك؛ لأن أصل كل خطيئة هو الشرك بالله ﷻ، دق هذا الشرك، أو عظم، حتى إن أصل كل معصية لا بد أن يكون شركاً في الطاعة، في طاعة الشيطان، أو طاعة الهوى.

وقوله ﷻ: ﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ هذا فيه عموم؛ لأن (أن) فيها تفسيرية، و﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ هذا عام لمجيء ﴿شَيْئًا﴾ في سياق النهي، فشمّل ذلك الشرك الأكبر، والأصغر، والخفي بأنواع الجميع، فوصية النبي ﷺ التي عليها خاتمه لهذه الأمة هي: ألا يُشرك بالله ﷻ شيء، لا الشرك الأكبر، ولا الأصغر، ولا الخفي. فانظر إلى ما صار إليه الحال من مخالفة الأمة لوصيته ﷻ، أو لما هو قائم مقام الوصية. **«قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ صَحِيفَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ».**

وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حِمَارٍ فَقَالَ: يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا. فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ. قَالَ: لَا تُبَشِّرُهُمْ فَيَتَكَلَّمُوا». أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحِينَ (١).

ش: هذا الحديث في الصحيحين من طرق، وفي بعض رواياته نحو مما ذكره المصنف.

ومعاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو: ابن عمرو بن أوس الأنصاري، الخزرجي، أبو عبد الرحمن، صحابي مشهور من أعيان الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم، والأحكام، والقرآن، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مُعَاذُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمَامَ الْعُلَمَاءِ بِرَتْوَةٍ» (٢). أي: بخطوة، قال في القاموس: والرتوة: الخطوة، وشرف من الأرض، وسوية من الزمان، والدعوة، والفطرة، ورمية بسهم أو نحو ميل أو مدى البصر، والراتي: العالم الرباني. انتهى (٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠).

(٢) أخرجه أحمد (١٨/١)، والحاكم في المستدرک (٣/٣٠١، ٣٠٢)، وأبو نعيم في الحلية (١/٢٢٨) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١/٤٤٦)، وتذكرة الحفاظ (١/١٩). والرتوة: الدرجة والمنزلة.

انظر: النهاية (٢/١٩٥)، ولسان العرب (٥/١٣٤)، وتاج العروس (٤/٥٢٤)، ومختار الصحاح (٢٣٣).

(٣) انظر: القاموس المحيط (٤/٣٣٢).

وقال في النهاية: إنه يتقدم العلماء برتوة أي: برمية سهم. وقيل: بميل، وقيل: مد البصر. وهذه الثلاثة أشبه بمعنى الحديث.

مات معاذ سنة ثمانى عشرة بالشام، في طاعون عمواس، وقد استخلفه ﷺ على أهل مكة يوم الفتح يعلمهم دينهم.

قوله ﷺ: «كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ»، فيه جواز الإرداف على الدابة، وفضيلة معاذ ﷺ.

قوله: «على حِمَارٍ»، في رواية: اسمه عفير^(١).

قلت: أهدها إليه المقوقس صاحب مصر.

وفيه: تواضعه ﷺ لركوب الحمار، والإرداف عليه، خلافاً لما عليه أهل الكبر.

قوله: «أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟»، أخرج السؤال بصيغة الاستفهام؛ ليكون أوقع في النفس، وأبلغ في فهم المتعلم، وحق الله على العباد وهو ما يستحقه عليهم، وحق العباد على الله معناه: أنه متحقق لا محالة؛ لأنه وعدهم ذلك جزاء لهم على توحيدهم ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٦].

قال شيخ الإسلام: كون المطيع يستحق الجزاء هو استحقاق إنعام وفضل، ليس هو استحقاق مقابلة، كما يستحق المخلوق على المخلوق،

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦).

فمن الناس من يقول: لا معنى للاستحقاق، إلا أنه أخبر بذلك، ووعدته صدق، ولكن أكثر الناس يثبتون استحقاقاً زائداً على هذا؛ كما دل عليه الكتاب، والسنة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَأَنْقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، لكن أهل السنة يقولون: هو الذي كتب على نفسه الرحمة، وأوجب على نفسه الحق، ولم يوجهه عليه مخلوق.

والمعتزلة يدعون أنه واجب عليه بالقياس على المخلوق، وأن العباد هم الذين أطاعوه بدون أن يجعلهم مطيعين له، وأنهم يستحقون الجزاء بدون أن يكون هو الموجب، وغلطوا في ذلك.

وهذا الباب غلطت فيه الجبرية، والقدرية أتباع جهم، والقدرية النافية.

قوله: «قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ»، فيه حسن الأدب من المتعلم، وأنه ينبغي لمن سُئل عما لا يعلم أن يقول ذلك، بخلاف أكثر المتكلمين. قوله: «وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، أي: يوحده بالعبادة.

ولقد أحسن العلامة ابن القيم رحمته الله حيث عرف العبادة بتعريف جامع فقال^(١):

وَعِبَادَةُ الرَّحْمَنِ غَايَةُ حُبِّهِ مَعَ ذُلِّ عَابِدِهِ هُمَا قُطْبَانِ
وَمَدَارُهُ بِالْأَمْرِ أَمْرُ رَسُولِهِ لَا بِالْهَوَى وَالنَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ

(١) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (١/٢٥٣).

قوله: «وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، أي: يوحده بالعبادة، فلا بد من التجرد من الشرك في العبادة، ومن لم يتجرد من الشرك لم يكن آتياً بعبادة الله وحده، بل هو مشرك قد جعل الله ندًا.

وهذا معنى قول المصنف رحمته الله: وفيه أن العبادة هي التوحيد؛ لأن الخصومة فيه.

وفي بعض الآثار الإلهية: «إِنِّي وَالْحِنُّ وَالْإِنْسُ فِي نَبَأٍ عَظِيمٍ، أَخْلُقُ وَيُعْبَدُ غَيْرِي، وَأَرْزُقُ وَيُشْكِرُ غَيْرِي، خَيْرِي إِلَى الْعِبَادِ نَازِلٌ، وَشَرَّهُمْ إِلَيَّ صَاعِدٌ، أَتَحَبُّ إِلَيْهِمْ بِالنَّعَمِ، وَيَتَبَعُّونَ إِلَيَّ بِالْمَعَاصِي»^(١).

قوله: «وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ، أَنْ لَا يُعَذَّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا».

قال الحافظ: اقتصر على نفي الإشراك؛ لأنه يستدعي التوحيد بالاختضاء، ويستدعي إثبات الرسالة باللزوم، إذ من كذب رسول الله صلوات الله عليه، فقد كذب الله، ومن كذب الله، فهو مشرك، وهو مثل قول القائل: ومن توضع صحت صلواته، أي: مع سائر الشروط. ا.هـ.

قوله: «أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ»، فيه استحباب بشارة المسلم بما يسره، وفيه ما كان عليه الصحابة من الاستبشار بمثل هذا. قاله المصنف رحمته الله.

قوله: «قَالَ: لَا تُبَشِّرُهُمْ فَيَتَكَلَّمُوا»، أي: يعتمدوا على ذلك، فيتركوا التنافس في الأعمال.

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤/١٣٤، رقم ٤٥٦٣)، والدليمي (٣/١٦٦، رقم ٤٤٣٩)، وابن عساکر (١٧/٧٧)، والطبرانی في الشاميين (٢/٩٣، رقم ٩٧٤)، وذكره الحكيم (٢/٣٠١).

وفي رواية: «فَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتُمًا»، أي: تحرجًا من الإثم^(١).

قال الوزير أبو المظفر: لم يكن يكتمها إلا عن جاهل يحمله جهله على سوء الأدب بترك الخدمة في الطاعة، فأما الأكياس الذين إذا سمعوا بمثل هذا زادوا في الطاعة، ورأوا أن زيادة النعم تستدعي زيادة الطاعة، فلا وجه لكتمانها عنهم.

وفي الباب من الفوائد غير ما تقدم: الحث على إخلاص العبادة لله، وأنها لا تنفع مع الشرك، بل لا تسمى عبادة.

والتنبيه على عظمة حق الوالدين، وتحريم عقوقهما، والتنبيه على عظمة الآيات المحكمات في سورة الأنعام، وجواز كتمان العلم للمصلحة.

قوله: (أَخْرَجَاهُ)، أي: البخاري، ومسلم. والبخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو: الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه الجعفي مولاهم، الحافظ الكبير، صاحب الصحيح، والتاريخ، والأدب المفرد، وغير ذلك من مصنفاته.

روى عن الإمام أحمد بن حنبل، والحميدي، وابن المديني، وطبقتهم، وروى عنه مسلم، والنسائي، والترمذي، والفربري - روى الصحيح -، ولد سنة أربع وتسعين ومائة، ومات سنة ست وخمسين ومائتين.

(١) أخرجه البخاري (١٢٨).

ومسلم رحمته الله هو: ابن حجاج بن مسلم، أبو الحسين القشيري النيسابوري، صاحب الصحيح، والعلل، والوجدان، وغير ذلك، روى عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي خيثمة، وابن أبي شيبة، وطبقته، وروى عن البخاري، وروى عنه الترمذي، وإبراهيم بن محمد ابن سفيان - راوي الصحيح -، وغيرهما، ولد سنة أربع ومائتين، ومات سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور - رحمهما الله -.

الشرح:

قال رحمته الله: «وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: «كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم عَلَى حِمَارٍ فَقَالَ: يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟. قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا. فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ قَالَ: لَا تُبَشِّرُهُمْ فَيَتَكَلَّمُوا».

هذا موطن الشاهد: «فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، وهذا قد مرَّ بيان معناه، لكن الشاهد من هذا الحديث، ومناسبته للابتداء - ابتداء كتاب التوحيد - : أنه أتى فيه بلفظ «حَقَّ» «أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟»، ثم قال: قال: «حَقَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، هذا الحق حق واجب لله عز وجل؛ لأن الكتاب والسنة، بل ولأن المرسلين جميعاً أتوا بهذا الحق، وبيانه، وأنه أوجب الواجبات على العباد.

ثم قال: «وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ: أَنْ لَا يُعَذَّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». «حق العباد على الله»، هذا حق أحقه الله على نفسه باتفاق أهل العلم، وبإيجابه على نفسه في بعض أقوالهم، كما قاله الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمته الله.

«وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ» هل هذا الحق واجب أم لا؟ نقول: نعم، هو حق واجب، لكن بإيجاب الله ذلك الحق على نفسه، والله سبحانه يحرم على نفسه ما يشاء بما يوافق حكمته، ويوجب على نفسه ما يشاء بما يوافق حكمته، «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا»^(١).

حرم الله الظلم على نفسه، كذلك أوجب على نفسه أشياء، وبعض أهل العلم تحاشى لفظ (الإيجاب) على الله، وقال: يعبر بأنه حق يتفضل به، حق تفضل لا حق إيجاب، وهذا ليس بمتعين؛ لأن الحق الواجب أوجبه الله على نفسه، والعباد لا يوجبون على الله سبحانه شيئاً من الحقوق، وهو سبحانه أوجبه على نفسه؛ لأنه تفضل على عباده بذلك، والله سبحانه لا يخلف الميعاد.

فالحقان مختلفان من جهة الحكم، أما حق الله على العباد وهو: أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئاً، هذا حق واجب فرض مؤكد، بل هو لب الدين، بل هو أصل الإسلام، وهو معنى شهادة أن لا إله إلا الله.

وأما الحق الثاني: وهو حق العباد على الله: أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً، فهذا لأهل العلم فيه من حيث الحكم ثلاثة أقوال:

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

القول الأول: أن يُطلق الكلام، ويقال: هو حق أحقه الله على نفسه، هكذا على لفظ ما جاء في الأحاديث، وما جاء في الآية في نظير ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وأشباه ذلك، فيقال: هذا حق أحقه الله على نفسه.

والقول الثاني: أن يقال: الحق بمعنى الواجب، ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، أي: وكان واجبًا علينا نصر المؤمنين، والله عز وجل هو الذي أوجب على نفسه ذلك، والعباد لم يوجبوه عليه، بل هو عز وجل الذي أوجب على نفسه ذلك منة منه، وتكرماً، والله عز وجل يُحرم على نفسه، ويوجب على نفسه، كما حرم الظلم على نفسه في قوله: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا» وأوجب على نفسه نصر المؤمنين، وأوجب على نفسه ألا يُعذب من لا يشرك به شيئاً.

القول الثالث: أن يقال: الحق هنا حق تفضل، لا حق إيجاب، وهذا القول الثالث ليس من أقوال أهل الحديث والسنة، وأما القولان الأولان فهما لأهل السنة والجماعة.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: الْحِكْمَةُ فِي خَلْقِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ التَّوْحِيدُ؛ لِأَنَّ الْخُصُومَةَ فِيهِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ لَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ، فَفِيهِ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣].

الرَّابِعَةُ: الْحِكْمَةُ فِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ الرِّسَالََةَ عَمَّتْ كُلَّ الْأُمَّةِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ وَاحِدٌ.

السَّابِعَةُ: الْمَسْأَلَةُ الْكَبِيرَةُ: أَنَّ عِبَادَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ، فَفِيهِ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦].

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الطَّاغُوتَ عَامٌّ فِي كُلِّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

التَّاسِعَةُ: عِظْمُ شَأْنِ ثَلَاثِ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ [١٥١ - ١٥٣] عِنْدَ السَّلَفِ، وَفِيهَا عَشْرُ مَسَائِلَ: أَوَّلُهَا: النَّهْيُ عَنِ الشِّرْكِ.

العَاشِرَةُ: الْآيَاتُ الْمُحْكَمَاتُ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ، وَفِيهَا ثَمَانِي عَشْرَةَ مَسْأَلَةً، بَدَأَهَا اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَحْدُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢]، وَخَتَمَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩]، وَنَبَّهَنَا اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - عَلَى عِظْمِ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ٣٩].

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: آيَةُ سُورَةِ النَّسَاءِ الَّتِي تُسَمَّى آيَةَ الْحُقُوقِ الْعَشْرِ، بَدَأَهَا اللَّهُ ﷻ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

- الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: التَّيْبِيُّ عَلَى وَصِيَّةِ الرَّسُولِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ.
- الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ اللَّهِ ﷻ عَلَيْنَا.
- الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ الْعِبَادِ عَلَيْهِ إِذَا أَدَّوْا حَقَّهُ.
- الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ.
- السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: جَوَازُ كَيْفَانِ الْعِلْمِ لِلْمَصْلَحَةِ.
- السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: اسْتِحْبَابُ بَشَارَةِ الْمُسْلِمِ بِمَا يَسُرُّهُ.
- الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: الْخَوْفُ مِنَ الْاِتِّكَالِ عَلَى سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ.
- التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُ الْمَسْئُولِ عَمَّا لَا يَعْلَمُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.
- الْعِشْرُونَ: جَوَازُ تَخْصِيصِ بَعْضِ النَّاسِ لِلْعِلْمِ دُونَ بَعْضٍ.
- الحَادِي وَالْعِشْرُونَ: تَوَاضَعُهُ ﷺ لِرُكُوبِ الْحِمَارِ مَعَ الْإِرْدَافِ عَلَيْهِ.
- الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ: جَوَازُ الْإِرْدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ.
- الثَّلَاثُ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: عِظْمُ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.



١ - بَابُ

فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكْفَرُ مِنَ الذُّنُوبِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

ش: قوله: (بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكْفَرُ مِنَ الذُّنُوبِ).

(بَابُ): خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا.

قلت: ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره هذا، و(ما): يجوز أن تكون موصولة، والعائد محذوف، أي: وبيان الذي يكفره من الذنوب، ويجوز أن تكون مصدرية، أي: وتكفيره الذنوب، وهذا الثاني أظهر.

قوله: (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]).

قال ابن جرير: حدثني المثنى - وساق بسنده - عن الربيع بن أنس

قال: «الإيمان: الإخلاص لله وحده»^(١).

وقال ابن كثير في الآية: أي: هؤلاء الذين أخلصوا العبادة لله وحده

لا شريك، له، ولم يشركوا به شيئا هم المؤمنون يوم القيامة، المهتدون في الدنيا والآخرة^(٢).

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٤٩١/١١).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١٨٧/٢).

وقال زيد بن أسلم، وابن إسحاق: هَذَا خَبْرٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ أَوْلَى
الْفَرِيقَيْنِ بِالْأَمْنِ، وَفَضْلُ قَضَاءِ مِنْهُ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ
قَوْمِهِ (١).

وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّنَا
لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ ﷺ: لَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ أَوْلَمَ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ
لِابْنِهِ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].»

وساقه البخاري بسنده فقال: حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثنا
أبي، حدثنا الأعمش، حدثني إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ: «قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] قُلْنَا:
يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: لَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا
إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] بِشِرْكَ، أَوْلَمَ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ لِابْنِهِ
﴿يُبْنَىٰ لَا شُرْكَ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]» (٢).

ولأحمد بنحوه عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الَّذِينَ
ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ، وَقَالُوا:
يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ الَّذِي تَعْنُونَ، أَلَمْ تَسْمَعُوا
مَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ ﴿يُبْنَىٰ لَا شُرْكَ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾
[لقمان: ١٣] إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكَ» (٣).

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٣٦٨/٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢، ٣٣٦٠، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٤٦٢٩، ٤٧٧٦، ٦٩١٨)، ومسلم (١٢٤).

(٣) أخرجه أحمد (٦٨/٦، ١٢٩/٧، ٥٢٥).

وعن عمر أنه فسره بالذنب، فيكون المعنى: الأمن من كل عذاب.
وقال الحسن، والكلبي: أولئك لهم الأمن في الآخرة، وهم مهتدون
في الدنيا.

قال شيخ الإسلام رحمته الله: والذي شق عليهم أنهم ظنوا أن الظلم
المشروط عدمه هو ظلم العبد نفسه، وأنه لا أمن، ولا اهتداء إلا لمن لم
يظلم نفسه، فبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم ما دلهم على أن الشرك ظلم في كتاب
الله، فلا يحصل الأمن، والاهتداء إلا لمن يلبس إيمانه بهذا الظلم، فإن
من لم يلبس إيمانه بهذا الظلم كان من أهل الأمن، والاهتداء؛ كما كان
من أهل الاصطفاء في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا
فَمَنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمَنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمَنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ
هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، وهذا لا ينفي أن يؤاخذ أحدهم بظلمه
لنفسه بذنب إذا لم يتب؛ كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا
يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (٨) [الزلزلة: ٧-٨].

وقد سأل أبو بكر الصديق رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا
لُنَجَازِي بِكُلِّ سُوءٍ نَعْمَلُهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: يَرْحَمُكَ اللَّهُ يَا أَبَا
بَكْرٍ أَلَسْتَ تَنْصَبُ؟ أَلَسْتَ تَحْزَنُ؟ أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللَّأْوَاءُ؟ فَهَذَا مَا تُجْزَوْنَ
بِهِ»^(١).

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١/٢٣٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦٧٧٤)، وشعب الإيمان
(٩٨٠٥)، والحاكم في المستدرک (٣/٧٨) وصححه ووافقه الذهبي، وابن حبان في صحيحه
(١٨٩/٧).

فبين أن المؤمن إذا مات دخل الجنة قد يجزى بسيئاته في الدنيا بالمصائب، فمن سلم من أجناس الظلم الثلاثة: الشرك، وظلم العباد، وظلمه لنفسه بما دون الشرك، كان له الأمن التام، والاهتداء التام، ومن لم يسلم من ظلمه لنفسه كان له الأمن، والاهتداء المطلق، بمعنى أنه لا بد أن يدخل الجنة كما وعد بذلك في الآية الأخرى، وقد هداه الله إلى الصراط المستقيم الذي تكون عاقبته فيه إلى الجنة، ويحصل له من نقص الأمن، والاهتداء بحسب ما نقص من إيمانه بظلمه لنفسه.

وليس مراد النبي ﷺ بقوله: (إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكَ)، أن من لم يشرك الشرك الأكبر يكون له الأمن التام، والاهتداء التام.

فإن أحاديثه الكثيرة مع نصوص القرآن تبين أن أهل الكبائر معرضون للخوف، لم يحصل لهم الأمن التام، والاهتداء التام اللذين يكونون بهما مهتدين إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم، من غير عذاب يحصل لهم، بل معهم أصل الاهتداء إلى هذا الصراط، ومعهم أصل نعمة الله عليهم، ولا بد لهم من دخول الجنة.

وقوله: «إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكَ»، إن أراد الأكبر فمقصوده: أن من لم يكن من أهله، فهو آمن مما وعد به المشركون من عذاب الدنيا والآخرة.

وإن كان مراده جنس الشرك، يقال: ظلم العبد نفسه كبخله لحب المال ببعض الواجب، هو شرك أصغر، وحبه ما يبغضه الله تعالى حتى يقدم هواه على محبة الله، الشرك أصغر، ونحو ذلك، فهذا فاته من

الأمن، والاهتداء بحسبه؛ ولهذا كان السلف يدخلون الذنوب في هذا الشرك بهذا الاعتبار. ملخصًا.

وقال ابن القيم رحمته الله: قوله: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ قال الصحابة: وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَيْنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ الَّذِي تَعْنُونَ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ ﴿يَبْنِي لَأَشْرِكُ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، لما أشكل عليهم المراد بالظلم فظنوا أن ظلم النفس داخل فيه، وأن من ظلم نفسه أي ظلم كان لم يكن آمنًا، ولا مهتديًا، أجابهم - صلوات الله، وسلامه عليه - بأن الظلم الرافع للأمن، والهداية على الإطلاق هو الشرك.

وهذا - والله - هو الجواب الذي يشفي العليل، ويروي الغليل، فإن الظلم المطلق التام هو الشرك الذي هو: وضع العبادة في غير موضعها، والأمن والهدى المطلق: هما الأمن في الدنيا، والآخرة، والهدى إلى الصراط المستقيم، فالظلم المطلق التام رافع للأمن، والاهتداء المطلق التام، ولا يمنع أن يكون الظلم مانعًا من مطلق الأمن، ومطلق الهدى، فتأمل، فالمطلق للمطلق، والحصة للحصة. ا.هـ. ملخصًا^(١).

(١) انظر: الصواعق المرسله (٣/١٠٥٨).

الشرح:

قوله ﷺ: (بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكْفَرُ مِنَ الذُّنُوبِ).

التوحيد بأنواعه له فضل عظيم على أهله، ومن أعظم فضله: أنه به تكفر الذنوب؛ ولهذا قال الشيخ ﷺ في التبويب: (بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكْفَرُ مِنَ الذُّنُوبِ)، وذكر هنا أن كلمة (ما) في قوله: (وَمَا يُكْفَرُ مِنَ الذُّنُوبِ) أن لها وجهين: إما أن تكون مصدرية، وإما أن تكون موصولة، والأحسن من الوجهين أن تكون مصدرية؛ لأن التوحيد يكفر الذنوب جميعاً، ولا يختص التوحيد بتكفير بعض الذنوب دون بعض، فالإسلام يجب ما قبله، فالتوحيد يكفر الله ﷻ به ما سلف من الشرك، ومن الذنوب الكبيرة، والصغيرة؛ كما جاء في الصحيح، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١)؛ لأن التوحيد يكفر، فالتوحيد حسنة عظيمة تكفر الذنوب السالفة، لا تقابلها معصية إلا وأحرق نور تلك الحسنة أثر تلك المعصية إذا كُمل ذلك النور.

فمن أتى بالتوحيد الخالص فهو مكفر عنه الذنوب السالفة التي كانت منه، وذلك كما هو معلوم بإسلامه، وتوحيده لله ﷻ، فالتوحيد من كَمَلَه أي: كَمَل توحيد الربوبية، وتوحيد الإلهية، وتوحيد الأسماء والصفات -، فإنه تكفر ذنوبه، كما سيأتي في الباب بعده، أنه من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب.

وكلما زاد التوحيد كلما محا من الذنوب بمقدار عظمه، وكلما زاد التوحيد كلما أمن العبد في الدنيا، وفي الآخرة بمقدار عظمه، وكلما زاد

(١) أخرجه البخاري (٦٦٥٠)، ومسلم (١٦٤٧).

العبد في تحقيق التوحيد كلما كان متعرضاً لدخول الجنة على ما كان عليه من العمل؛ لهذا ساق الإمام عليه السلام آية الأنعام.

من أهل العلم من قال: إن قوله: (وَمَا يُكْفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ) (ما) هنا موصول اسمي، أي: والذي يكفره من الذنوب، وهذا أيضاً سائغ ظاهر الصحة.

أما الموحد القائم على التوحيد فإن فضل التوحيد عليه: أنه لا يؤثر عليه ذنب في تخليده في النار، بل توحيده ينجيه من النار، ومن الخلود فيها، فكل موحد لا بد أنه ناجٍ من النار.

فضل التوحيد كبير على أهله، فمن فضله على أهله: أن الله عز وجل جعل لأهله الأمن، والاهتداء في الدنيا والآخرة.

ومن فضله: أنه جعل عز وجل لأهله دخول الجنة بمئة الله عز وجل وكرمه. ومن فضله: أن العبد لو أتى الله بقراب الأرض خطايا أتاه الله عز وجل بقراب الأرض مغفرة.

ومن فضله: أن الله عز وجل يُثبت صاحب التوحيد، والمخلص لله عز وجل فيستقيم على الهدى، ويموت على خير حال، إلى غير ذلك.

وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَالْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ». أَخْرَجَاهُ^(١).

ش: عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ بن قيس الأنصاري الخزرجي، أبو الوليد، أحد النقباء، بدري مشهور، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين، وله اثنتان وسبعون سنة، وقيل: عاش إلى خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أي: من تكلم بها عارفاً لمعناها، عاملاً بمقتضاها، باطناً وظاهراً، فلا بد في الشهادتين من العلم واليقين والعمل بمدلولها؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبِكُمْ وَمَثَوَلِكُمْ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله: ﴿وَلَا يَمَلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، أما النطق بها من غير معرفة لمعناها، ولا يقين، ولا عمل بما تقتضيه من البراءة من الشرك، وإخلاص القول والعمل - قول القلب، واللسان، وعمل القلب، والجوارح - فغير نافع بالإجماع.

قال القرطبي في (المفهم على صحيح مسلم): «باب: لا يكفي مجرد التلفظ بالشهادتين، بل لابد من استيقان القلب» هذه الترجمة تنبيه على

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨).

فساد مذهب غلاة المرجئة، القائلين بأن التلفظ بالشهادتين كاف في الإيمان، وأحاديث هذا الباب تدل على فساده، بل هو مذهب معلوم الفساد من الشريعة لمن وقف عليها، ولأنه يلزم منه تسويغ النفاق، والحكم للمنافق بالإيمان الصحيح، وهو باطل قطعاً. ا. هـ (١).

وفي هذا الحديث ما يدل على هذا، وهو قوله: «مَنْ شَهِدَ». فإن الشهادة لا تصح إلا إذا كانت عن علم، ويقين، وإخلاص، وصدق.

قال النووي: هذا حديث عظيم جليل الموقع، وهو أجمع، أو من أجمع الأحاديث المشتملة على العقائد، فإنه ﷺ جمع فيه ما يخرج من ملل الكفر على اختلاف عقائدهم وتباعدها، فاقصر ﷺ في هذه الأحرف على ما يباين جميعهم ا. هـ (٢).

ومعنى: «لا إله إلا الله»: لا معبود بحق إلا الله، وهو في غير موضع من القرآن، ويأتيك في قول البقاعي صريحاً.

قوله: «وَحْدَهُ» تأكيد للإثبات، «لا شريك له» تأكيد للنفي.

قال الحافظ: كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٦٥]،

(١) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/٢٠٤).

(٢) انظر: المنهاج في شرح صحيح مسلم للنووي (١/٢٢٧).

فَأَجَابُوهُ رَدًّا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَإِنَّا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الأعراف: ٧٠]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَبَتْ مَا يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَبَتْ اللَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

فتضمن ذلك نفي الإلهية عما سوى الله، وهي العبادة، وإثباتها لله وحده لا شريك له.

والقرآن من أوله إلى آخره يبين هذا، ويقرره، ويرشد إليه.

فالعبادة بجميع أنواعها إنما تصدر عن تأله القلب بالحب، والخضوع، والتذلل رغبا، ورهبا، وهذا كله لا يستحقه إلا الله تعالى، كما تقدم في أدلة هذا الباب، وما قبله، فمن صرف من ذلك شيئا لغير الله، فقد جعله الله ندا، فلا ينفعه مع ذلك قول، ولا عمل.

قد تقدم كلام ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال الوزير أبو المظفر في الإفصاح: (قوله: «شهادة أن لا إله إلا الله» يقتضي أن يكون الشاهد عالما بأنه لا إله إلا الله؛ كما قال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

قال: واسم (الله) بعد (إلا) من حيث أنه الواجب له الإلهية، فلا يستحقها غيره - سبحانه -.

قال: وجملة الفائدة في ذلك: أن تعلم أن هذه الكلمة مشتملة على الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله، فإنك لما نفيت الإلهية، وأثبت الإيجاب لله - سبحانه -، كنت ممن كفر بالطاغوت، وآمن بالله.

وقال ابن القيم في (البدائع) ردًا لقول من قال: إن المستثنى مخرج من المستثنى منه، قال: بل هو مخرج من المستثنى منه، وحكمه، فلا يكون داخلًا في المستثنى، إذ لو كان كذلك لم يدخل الرجل في الإسلام بقوله: لا إله إلا الله؛ لأنه لم يثبت الإلهية لله تعالى.

وهذه أعظم كلمة تضمنت بالوضع نفي الإلهية عما سوى الله، وإثباتها له بوصف الاختصاص، فدالاتها على إثبات إلهيته أعظم من دلالة قولنا: (الله إله)، ولا يستريب أحد في هذا البتة. انتهى بمعناه^(١).

وقال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره «لا إله إلا الله»: أي: لا معبود إلا هو.

وقال الزمخشري: الإله من أسماء الأجناس، كالرجل، والفرس، يقع على كل معبود بحق، أو باطل، ثم غلب على المعبود بحق^(٢).

وقال شيخ الإسلام: فَإِنَّ الْإِلَهَ هُوَ الْمَعْبُودُ الْمُطَاعُ، هُوَ الْمَأْلُوهُ، وَالْمَأْلُوهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ، وَكَوْنُهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ هُوَ بِمَا اتَّصَفَ بِهِ مِنْ الصِّفَاتِ الَّتِي تَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَحْبُوبَ غَايَةَ الْحُبِّ، الْمَخْضُوعَ لَهُ غَايَةَ الْخُضُوعِ^(٣).

قال: فإن الإله هو المحبوب المعبود الذي تأله القلوب بحبها،

(١) انظر: بدائع الفوائد (٣/٩٢٢).

(٢) انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (١/٤٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/٢٤٩).

وتخضع له، وتذل له، وتخافه، وترجوه، وتنيب إليه في شدائدتها، وتدعوه في مهماتها، وتتوكل عليه في مصالحتها، وتلجأ إليه، وتطمئن بذكره، وتسكن إلى حبه، وليس ذلك إلا لله وحده، ولهذا كانت (لا إله إلا الله) أصدق الكلام، وكان أهلها أهل الله، وحزبه، والمنكرون لها أعداءه، وأهل غضبه ونقمته، فإذا صحت، صح بها كل مسألة، وحال، وذوق، وإذا لم يصححها العبد فالفساد لازم له في علومه وأعماله.

وقال ابن القيم: (الإله) هو: الذي تأله القلوب محبة، وإجلالاً وإنابة، وإكراماً، وتعظيماً، وذلاً، وخضوعاً، وخوفاً، ورجاءً وتوكلًا^(١).

وقال ابن رجب: (الإله) هو: الذي يطاع فلا يعصى، هيبة له، وإجلالاً، ومحبة، وخوفاً، ورجاءً، وتوكلًا عليه، وسؤالاً منه، ودعاء له، ولا يصلح هذا كله إلا لله تعالى، فمن أشرك مخلوقاً في شيء من هذه الأمور التي هي من خصائص الإلهية كان ذلك قدحاً في إخلاصه في قول: «لا إله إلا الله»، وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب ما فيه من ذلك^(٢).

وقال البقاعي: لا إله إلا الله، أي: انتفاء عظيمًا أن يكون معبود بحق غير الملك الأعظم، فإن هذا العلم هو أعظم الذكرى المنجية من أهوال الساعة، وإنما يكون علمًا إذا كان نافعًا، وإنما يكون نافعًا إذا كان مع الإذعان، والعمل بما تقتضيه، وإلا فهو جهل صرف.

(١) انظر: مدارج السالكين (١/٣٢).

(٢) انظر: كلمة الإخلاص (ص ٢٣).

وقال الطيبي: «الإله» فعال بمعنى مفعول، كالكتاب بمعنى المكتوب، من أله إلهة، أي: عبد عبادة. قال الشارح: وهذا كثير في كلام العلماء، وإجماع منهم.

فدلت «لا إله إلا الله» على نفي الإلهية عن كل ما سوى الله تعالى كائناً ما كان، وإثبات الإلهية لله وحده دون كل ما سواه، وهذا هو التوحيد الذي دعت إليه الرسل ودل عليه القرآن من أوله إلى آخره؛ كما قال تعالى عن الجن: ﴿قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴿١﴾ يَهْدَىٰ إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ ۗ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ﴿٢﴾﴾ [الجن: ١-٢]، فلا إله إلا الله لا تنفع إلا من عرف مدلولها نفيًا وإثباتًا، واعتقد ذلك قبله، وعمل به، وأما من قالها من غير علم واعتقاد وعمل، فقد تقدم في كلام العلماء أن هذا جهل صرف، فهي حجة عليه بلا ريب.

فقوله في الحديث: «وَحَدُّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ»: تأكيد وبيان لمضمون معناها، وقد أوضح الله ذلك، وبينه في قصص الأنبياء، والمرسلين في كتابه المبين، فما أجهل عباد القبور بحالهم!، وما أعظم ما وقعوا فيه من الشرك المنافي لكلمة الاخلاص - لا إله إلا الله -!، فإن مشركي العرب ونحوهم جحدوا لا إله إلا الله لفظًا ومعنى، وهؤلاء المشركون أقروا بها لفظًا وجحدوها معنى، فتجد أحدهم يقولها، وهو يأله غير الله بأنواع العبادة، كالحب، والتعظيم، والخوف، والرجاء، والتوكل، والدعاء، وغير ذلك من أنواع العبادة، بل زاد شركهم على شرك العرب بمراتب،

فإن أحدهم إذا وقع في شدة أخلص الدعاء لغير الله تعالى، ويعتقدون أنه أسرع فرجاً من الله، بخلاف حال المشركين الأولين، فإنهم يشركون في الرخاء، وأما في الشدائد فإنما يخلصون لله وحده؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [المنكوت: ٦٥].

فهذا يتبين أن مشركي أهل هذه الأزمان أجهل بالله، وبتوحيده من مشركي العرب، ومن قبلهم.

وقوله: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، أي: وشهد بذلك، وهو معطوف على ما قبله على نية تكرار العامل، ومعنى العبد هنا: المملوك العابد، أي: أنه مملوك لله تعالى، والعبودية الخاصة وصفه؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٣٦]، فأعلى مراتب العبد العبودية الخاصة، والرسالة فالنبي ﷺ أكمل الخلق في هاتين الصفتين الشريفتين، وأما الربوبية والإلهية فهما حق الله تعالى، لا يشركه في شيء منهما ملك مقرب، ولا نبي مرسل.

وقوله: «عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» أتى بهاتين الصفتين، وجمعهما دفعا للإفراط والتفريط.

فإن كثيراً ممن يدعي أنه من أمته أفرط بالغلو قولاً وعملاً، وفرط بترك متابعتة، واعتمد على الآراء المخالفة لما جاء به، وتعسف في

تأويل أخباره، وأحكامه، بصرفها عن مدلولها، والصدوف عن الانقياد لها مع إطراحها، فإن شهادة أن محمداً رسول الله تقتضي الإيمان به، وتصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، والانتهاه عما عنه نهى وزجر، وأن يعظم أمره ونهيه، ولا يقدم عليه قول أحد كائناً من كان.

والواقع اليوم، وقبله ممن يتنسب إلى العلم من القضاة، والمفتين، خلاف ذلك، والله المستعان.

وروى الدارمي في مسنده عن عطاء بن يسار، عن ابن سلام أنه كان يقول: «إِنَّا لَنَجِدُ صِفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا، وَحِرْزًا لِلْأُمِّيِّينَ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي، سَمِيْتُهُ الْمُتَوَكَّلَ، لَيْسَ بِفِظٍّ وَلَا غَلِيظٍ، وَلَا صَخَّابٍ بِالْأَسْوَاقِ، وَلَا يَجْزِي بِالسَّيِّئَةِ مِثْلَهَا، وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَتَجَاوَزُ، وَلَنْ أَقْبِضَهُ حَتَّى يُقِيمَ الْمِلَّةَ الْمُتَعَوِّجَةَ بِأَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَفْتَحُ بِهِ أَعْيُنًا عُمَيَّا، وَأَذَانًا صُمًّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا».

قال عطاء بن يسار: وأخبرني أبو واقد الليثي، أنه سمع كعباً يقول مثلما قال ابن سلام^(١).

قوله: «وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»، أي: خلافاً لما يعتقد النصارى أنه الله، أو ابن الله، أو ثالث ثلاثة - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً - ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١]،

(١) أخرجه الدارمي (٦).

فلا بد أن يشهد أن عيسى عبد الله ورسوله على علم، ويقين بأنه مملوك لله، خلقه من أنثى بلا ذكر؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، فليس رباً ولا إلهاً - سبحان الله عما يشركون - ، قال تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْأَمْهَدِ صَبِيًّا﴾ (٣٩) قَالَ إِنْ إِيَّيَّكَ اللَّهُ عَاتَيْنِي الْكَيْدَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا (٤٠) وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا (٤١) وَبِرًّا بِوَالِدِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا (٤٢) وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا (٤٣) ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ (٤٤) مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (٤٥) وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ (٤٦) [مريم: ٢٩-٣٦]، وقال: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِي وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢]، ويشهد المؤمن أيضًا ببطلان قول أعدائه اليهود أنه ولد بغوي - لعنهم الله تعالى - فلا يصح إسلام أحد علم ما كانوا يقولونه حتى يبرأ من قول

الطائفتين جميعًا في عيسى عليه السلام ، ويعتقد ما قاله الله تعالى فيه: أنه عبد الله ورسوله .

قوله: «وَكَلِمَتُهُ»، إنما سمي عيسى عليه السلام كلمة؛ لوجوده بقوله تعالى: (كن) كما قاله السلف من المفسرين .

قال الإمام أحمد في الرد على الجهمية: بالكلمة التي ألقاها إلى

مريم حين قال له: كن فكان عيسى بكن، وليس عيسى هو كن، ولكن بكن كان، ف«كن» من الله تعالى قول، وليس كن مخلوقًا، وكذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى انتهى^(١).

قوله: «أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ» قال ابن كثير: خلقه بالكلمة التي أرسل بها جبريل إلى مريم فنفخ فيها من روحه بأمر ربه تعالى، فكان عيسى بإذن الله تعالى، فهو ناشئ عن الكلمة التي قال له: كن، فكان، والروح التي أرسل بها: هو جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٢).

وقوله: «وَرَوْحٌ مِنْهُ» قال أبي بن كعب: عيسى روح من الأرواح التي خلقها الله تعالى، واستنطقها بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، بعثه الله إلى مريم فدخل فيها. رواه عبد بن حميد، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وغيرهم^(٣).

قال الحافظ: ووصفه بأنه منه، فالمعنى أنه كائن منه؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ١٣]، فالمعنى أنه كائن منه، كما أن معنى الآية الأخرى أنه سخر هذه الأشياء كائنة منه، أي: أنه مكون ذلك، وموجده بقدرته وحكمته^(٤).

(١) انظر: الرد على الجهمية والزنادقة (ص ١٢٤).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/٧٢٨).

(٣) أخرجه عبد الله أحمد في المسند (٥/١٣٥)، والحاكم في المستدرک (٢/٣٢٣) وصححه ووافقه الذهبي، وابن منده في الرد على الجهمية (٣٣).

(٤) انظر: فتح الباري (٦/٤٧٥).

قال شيخ الإسلام: المضاف إلى الله تعالى إذا كان معنى لا يقوم بنفسه، ولا بغيره من المخلوقات وجب أن يكون صفة لله تعالى قائمة به، وامتنع أن تكون إضافته إضافة مخلوق مربوب، وإذا كان المضاف عيناً قائمة بنفسها كعيسى وجبريل عليهما السلام، وأرواح بني آدم امتنع أن تكون صفة لله تعالى؛ لأن ما قام بنفسه لا يكون صفة لغيره، لكن الأعيان المضافة إلى الله تعالى على وجهين:

أحدهما: أن تضاف إليه لكونه خلقها، وأبدعها، فهذا شامل لجميع المخلوقات، كقولهم: سماء الله، وأرض الله، فجميع المخلوقين عبيد الله، وجميع المال مال الله.

الوجه الثاني: أن يضاف إليه لما خصه به من معنى يحبه، ويأمر به ويرضاه، كما خص البيت العتيق بعبادة فيه لا تكون في غيره، وكما يقال في مال الخمس والفيء: هو مال الله، ورسوله.

ومن هذا الوجه: فعباد الله هم الذين عبدوه، وأطاعوا أمره.

فهذه إضافة تتضمن ألوهيته، وشرعه، ودينه، وتلك إضافة تتضمن ربوبيته وخلقها. ا. هـ. ملخصاً^(١).

قوله: «وَالْجَنَّةَ حَقًّا، وَالنَّارَ حَقًّا»، أي: وشهد أن الجنة التي أخبر بها الله تعالى في كتابه أنه أعدها للمتقين حق، أي: ثابتة لا شك فيها،

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/١٤٥).

وشهد أن النار التي أخبر بها تعالى في كتابه أنه أعدها للكافرين حق كذلك ثابتة؛ كما قال تعالى: ﴿سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۗ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]، وقال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، وفي الآيتين ونظائرها دليل على أن الجنة والنار مخلوقتان الآن، خلافاً للمبتدعة، وفيهما الإيمان بالمعاد.

وقوله: «أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَىٰ مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ» هذه الجملة جواب الشرط، وفي رواية: «أَدْخَلَهُ اللَّهُ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ شَاءَ»^(١). قال الحافظ: معنى قوله: «عَلَىٰ مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ»، أي: من صلاح، أو فساد؛ لأن أهل التوحيد لا بد لهم من دخول الجنة، ويحتمل أن يكون معنى قوله: «عَلَىٰ مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ»، أن يدخله الجنة على حسب أعمال كل منهم في الدرجات^(٢).

قال القاضي عياض: ما ورد في حديث عبادة يكون مخصوصاً لمن قال ما ذكره ﷺ، وقرن بالشهادتين حقيقة الإيمان، والتوحيد الذي ورد في حديثه، فيكون له من الأجر ما يرجح على سيئاته، ويوجب له المغفرة، والرحمة، ودخول الجنة لأول وهلة.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨).

(٢) انظر: فتح الباري (٦/٤٧٥).

الشرح:

مناسبة هذا الحديث للباب قوله: «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ»، وقوله: «عَلَى مَا كَانَ» أي: على الذي كان عليه من العمل، ولو كان مقصراً في العمل، وعنده ذنوب، وعصيان، فإن فضل توحيد الله، وشهادته لله بالوحدانية، ولنبيه بالرسالة، ونفي إشراك المشركين بعباسي، وإقراره بالغيب وبالبعث، فإن ذلك له فضل عليه وهو: أن يدخله الله الجنة، ولو كان مقصراً في العمل، وهذا من فضل التوحيد على أهله.

قوله: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، قد تكلم الشارح في هذا الموطن على معنى الشهادة، وعلى معنى كلمة التوحيد، أما معنى الشهادة «مَنْ شَهِدَ»، فكلمة شهد في اللغة: تدل على الشهود البصري، أو الشهود العلمي، فمن شهد شيئاً ببصره - شاهده ببصره -، فقد شهد، أو شهد علمياً، أي علم هذا الشيء فشهد به، ولهذا يُقال للشاهد عند القاضي: شاهد؛ لأنه يشهد بما رأى، أو يشهد بما علمه، فتكون الشهادة بعلم، وقول الله ﷻ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، الشهادة هذه ما هي؟ قال ﷻ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ فالملائكة شهدت أن لا إله إلا الله، أي علمت ذلك، وأيقنت به وأعلمت به، وكذلك أولو العلم شهدوا ذلك وعلموا، وأيقنوا به وأعلموا، وأخبروا^(١).

فإذاً لا يسمى الشاهد شاهداً حتى يجتمع فيه ثلاثة أشياء: العلم المنافي للجهل، واليقين المنافي للشك، والإعلام المنافي للكتمان.

(١) انظر: معاني القرآن للنحاس (١/٣٦٩)، وزاد المسير (٣/٢٨٦)، وتفسير القرطبي (٦/٣٤٧)، ومجموع الفتاوى (١٤/١٦٨)، وفتح القدير (١/٣٢٥).

فمن لم يعلم الأمر فليس بشاهد فيه ولا له، ومن لم يتيقن بل كان شاكًا فليس شاهدًا، ومن لم يُعلم ويُخرج فليس شاهدًا.

ولهذا دارت كلمات السلف في تفسير آية آل عمران على هذه المعاني: علم، تيقن، أخبر، أعلم غيره، ونحو ذلك^(١).

فلهذا قوله: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» يعني: علم ذلك، وتيقنه، وأعلم غيره، فمن لم يُعلن لا إله إلا الله فلا يسمى شاهدًا بها، ولهذا من لم يكن له عذر في إعلان كلمة التوحيد، فإنه ليس بشاهد، ولا تُقبل منه، فإذا كلمة التوحيد لا تُقبل إلا بشروط معلومة: العلم، واليقين والقبول، والصدق... إلى آخره، الشروط السبع، أو الثمانية، والشهادة بها لا تكون إلا لمن علم متيقنًا، وأعلم - أخبر - بعلمه ذلك، وتيقنه.

لهذا لا يُتصور أن مسلمًا يُظهر الكفر، ويُبطن الإيمان، أما يُتصور أنه يُبطن الكفر، ويُظهر الإيمان نعم، فيكون قائلًا: لا إله إلا الله، ولكن ليس بشاهد بها؛ لأنه لم يعلم، ولم يتيقن.

فالمشركون - مشركو العرب - علموا معنى لا إله إلا الله، وتيقنوا

(١) قال ابن القيم رحمته الله في مدارج السالكين (٣/٤٥٠، ٤٥١): (وعبارات السلف في (شهد) تدور على الحكم، والقضاء، والإعلام، والبيان، والإخبار وهذه الأقوال كلها حق لا تنافي بينها؛ فإن الشهادة تتضمن كلام الشاهد وخبره وقوله، وتتضمن إعلانه وإخباره وبيانه، فلها أربع مراتب: فأول مراتبها: علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوتها. وثانيها: تكلمه بذلك ونطقه به وإن لم يعلم به غيره، بل يتكلم به مع نفسه ويذكرها وينطق بها أو يكتبها.

وثالثها: أن يعلم غيره بما شهد به ويخبره به ويبينه له. ورابعها: أن يلزمه بمضمونها ويأمره به. فشهادة الله ﷻ لنفسه بالوحدانية والقيام بالقسط تضمنت هذه المراتب الأربعة: علم الله ﷻ بذلك، وتكلمه به، وإعلانه وإخباره لخلقه به، وأمرهم وإلزامهم به) ١. هـ. باختصار. وانظر: مجموع الفتاوى (١٤/١٦٨، ١٦٩)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٨٩، ٩٠).

معناها أيضًا لكن لم يُعلموا غيرهم بها، ولم يخبروا بها؛ ولهذا لم يكونوا شاهدين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٣٥) وَيَقُولُونَ آيَاتِنَا لَتَأْرِكُوهُنَّ الْهَتَاتِ لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ ﴿٣٦﴾ [الصفات: ٣٥-٣٦]، فجمعوا بين شيئين: بين معرفة معنى الكلمة؛ كما قالوا في آية سورة ص: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، يعلمون معنى الكلمة، ثم رفضوا الشهادة، والنطق، واليقين بها، والإخبار بذلك، رفضوها استكبارًا وأشركوا، بخلاف أهل الزمن - زمن المصنف، وما قبله، وما بعده -، من المشركين عبدة القبور، والآلهة المختلفة، وعبدة الأولياء، والطواغيت، والجن، والأشجار، والأحجار،... إلى غير ذلك ممن عبد غير الله، فإنهم يقولون: لا إله إلا الله، لكن لا يسمون شاهدين، فلا يدخلون في هذا الوعد الذي جاء في حديث عبادة رضي الله عنه: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»... إلى آخره، فإنهم ولو قالوها فليسوا شاهدين بها؛ لأنهم:

أولاً: لا يعلمون معناها.

ثانيًا: غير متيقنين، بل قد يكونون شاكين.

والثاني: أنهم يرتكبون الشرك ويقولون: نحن على لا إله إلا الله.

فهذا يدل على أن كلمة لا إله إلا الله لا تنفعهم، بل إما أن يؤاخذوا بالشرك والكفر في الدنيا بعد إقامة الحجة عليهم، أو أن يؤاخذوا به في الآخرة بعد اختبارهم إن لم تُقم عليهم الحجة في الدنيا، وإما أن يكونوا مرتدين بحسب الأحوال المختلفة لهؤلاء.

المقصود أن كلمة (شهد) عظيمة فيما جاءت في القرآن، وعلى هذه المعاني التي ذكرت قد دارت تفاسير السلف، شهد، علم، أيقن، أخبر، أعلم غيره.

ولا يسمى شاهداً حتى يجمع هذه الأشياء: أن يعلم بيقين، وأن يخبر غيره، وأن يُعلمه بما تيقنه، وعلمه، أما الكتمان من غير عذر فليس بحجة لأصحابه في الانتفاع بشهادة أن لا إله إلا الله، أي: أن يكتم حتى عن فلان، فيكفي أن يُعلم واحداً إن وجدته؛ لأن المقصود أن يُعلم، يشهد، يقول، فيخبر بشهادته هذه، ولا يكتمها، فلا يُتصور مسلم يكتم الشهادة بدون عذر البتة، ولا يُخبر بها أحداً حتى من يأمنه، لا يُتصور ذلك إلا ممن لم يشهد شهادة الحق، مثل بعض المعاصرين من الأوروبيين، وغيرهم زعموا أنهم قالوا: لا إله إلا الله لكنهم في الواقع ما شهدوا بها عن يقين.

المسألة الثانية: التي تضمنها كلام الشارح رحمته الله معنى كلمة التوحيد (لا إله إلا الله): هذه الكلمة فيها نفي وإثبات، والنفي دل على الكفر بالطاغوت، والإثبات دل على الإيمان بالله، فلا إله إلا الله فيها الكفر بالطاغوت، وفيها الإيمان بالله؛ لأن لها شقين؛ كما قال رحمته الله: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والعروة الوثقى هي: شهادة أن لا إله إلا الله، وما تضمنته، وما استلزمته من حيث دلالة النفي، والإثبات.

المنفي هو استحقاق العبادة لأحد، والمثبت هو إيجاب استحقاق العبادة في الله رحمته الله وحده، فلا إله إلا الله معناها: لا معبود حق، لا معبود يستحق العبادة إلا الله وحده، فهو الذي يستحق العبادة.

فإذا كلمة التوحيد لا تنفي وجود المعبودات، ولكن تنفي أن تكون هذه المعبودات المختلفة مستحقة للعبادة.

والخلاصة: أن الإله في اللغة فعال بمعنى مفعول، أي: معبود؛ لأن

مادة الألوهة راجعة إلى معنى العبادة مع الحب، والرضا، فقوله: (لا إله) يعني لا معبود، أله يألوه إلهة وألوهة، أي: عبد يعبد عبادة وعبودية.

توحيد الألوهية أي: توحيد العبادة والعبودية أي: في الله وحده.

فإذا «لا إله»، ليس معناها الربوبية، وإنما معناها: لا معبود، وخبر «لا» النافية للجنس محذوف، وحذف الخبر شائع كثير في لغة العرب؛ كقول النبي ﷺ: «لَا عَدُوِّي وَلَا طَيْرَةَ وَلَا هَامَةَ»^(١)، فالخبر كله محذوف.

وخبر (لا) النافية للجنس يُحذف كثيراً، ويشيع إذا كان المراد معلوماً لدى السامع، فإذا كان المراد معلوماً ظاهراً ليس فيه خفاء، فإن العرب في سننها، في كلامها، ولسانها أن تختصر؛ كما قال ابن مالك في الألفية^(٢):

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبْرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ
(وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ) ﷺ: باب (لا) النافية للجنس، فإذا ظهر المراد مع السقوط جاز الإسقاط.

وهنا قوله: (لا إله إلا الله) لم يذكر خبر (لا)؛ لأنه معروف؛ لأن المشركين لم ينازعوا في وجود إله مع الله ﷻ، وإنما نازعوا في أحقية الله ﷻ بالعبادة دون غيره، وأن غيره لا يستحق العبادة، فلما كان النزاع في الثاني دون الأول، أي: لما كان في الاستحقاق دون الوجود، جاء هذا النفي بحذف الخبر؛ لأن المراد مع سقوطه ظاهر، وهو نفي الأحقية، وصار الخبر تقديره (حق)؛ كما قال ﷻ في آية سورة الحج: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وفي آية لقمان: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠]،

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٧)، ومسلم (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/٣٧٧).

فلما قال الله ﷻ ذلك قرن بين أحقيته ﷻ للعبادة، وبطلان عبادة ما سواه، ودل على أن المراد بكلمة التوحيد هو نفي استحقاق العبادة بشيء لأحد غير الله ﷻ .

فإذا صار تقدير الخبر بكلمة (حق) صواباً من جهتين:

الجهة الأولى: أن النزاع بين المشركين وبين الرسل كان لاستحقاق العبادة لهذه الآلهة، ولم يكن لوجود الآلهة.

الجهة الثانية: أن الآيات دلت على بطلان عبادة غير الله، وعلى أحقية الله ﷻ للعبادة دونما سواه.

إذا تقرر ذلك فإن الخبر مقدر بكلمة (حق)، و(لا) نافية للجنس فنفت جنس استحقاق الآلهة للعبادة، نفت جنس المعبودات الحققة، فلا يوجد على الأرض، ولا في السماء معبود عبده المشركون حق، ولكن المعبود الحق هو الله ﷻ وحده، وهو الذي عبده أهل التوحيد.

وتقدير الخبر بكلمة (حق) هو المتعين خلافاً لما عليه أهل الكلام المذموم، حيث قدروا الخبر بكلمة (موجود)، أو بشبه الجملة (في الوجود)، فقالوا: لا إله في الوجود، أو لا إله موجود^(١).

وهذا فهم ليس من جهة الغلط النحوي، ولكن من جهة عدم فهمهم لمعنى الإله؛ لأنهم فهموا من معنى الإله الرب، فنفوا وجود رب مع

(١) قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن ﷻ في الدرر (٢/ ٣٢٩): (وقد غلط هنا بعض الأغبياء وقدر الخبر: (موجود)، وبعضهم قدره: (ممکن)، ومعناه: أنه لا يوجد ولا يمكن وجود إله آخر، وهذا جهل بمعنى الإله، ولو أريد بهذا الاسم الإله الحق وحده لما صح النفي من أول وهلة، والصواب أن يقدر الخبر: (حق)، لأن النزاع بين الرسل وقومهم في كون آلهتهم حقاً أو باطلاً، قال تعالى: ﴿وَلَيْتَآ أَوْ إِنَّا كُمْ لَمَلَكٌ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤]، وأما إلهية الله فلا نزاع فيها، ولم ينهها أحد ممن يعترف بالربوبية). ١. هـ.

الله ﷻ ، وجعلوا آية الأنبياء دليلاً على ذلك، وهو قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقوله: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ءِالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَأَبْتَغُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، ففسروا الإله في آية الأنبياء، وآية الإسراء بالرب، ولكن هي في الآلهة، كما هو ظاهر اللفظ فيهما.

فقوله هنا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، (لا): نافية للجنس، و(إله): هو اسمها مبني على الفتح، ولا النافية للجنس مع اسمها في محل رفع المبتدأ، و(حق) هو الخبر المحذوف، والعامل فيه هو الابتداء، أو العامل فيه (لا) النافية للجنس على اختلاف بين النحويين في العامل، و(إِلَّا اللَّهُ): (إِلَّا): أداة استثناء، و(الله): مرفوع وهو بدل من الخبر لا من المبتدأ؛ لأنه لم يدخل في الآلهة حتى يُخرج منها؛ لأن المنفي هي الآلهة الباطلة فلا يدخل فيها - كما يقوله من لم يفهم -، حتى يكون بدلاً من اسم لا النافية للجنس، بل هو بدل من الخبر، وكون الخبر مرفوعاً والاسم هذا مرفوع يبين ذلك؛ لأن التابع مع المتبوع في الإعراب، والنفي، والإثبات واحد، وهنا يُنتبه إلى أن الخبر لما قُدر بـ«حق» صار المُثبت هو استحقاق الله ﷻ للعبادة.

ومعلوم أن الإثبات بعد النفي أعظم دلالة في الإثبات من إثبات مجرد بلا نفي؛ ولهذا صار قول: «لا إله إلا الله»، وقول: «لا إله غير الله» هذا أبلغ في الإثبات من قول: «الله إله واحد»؛ لأن هذا قد ينفي التقسيم، ولكن لا ينفي استحقاق غيره للعبادة، ولهذا صار قوله ﷻ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥]، جمعاً بين النفي والإثبات، وهذا يسمى الحصر والقصر، ففي الآية حصر وقصر، وبعض أهل العلم يعبر

عنها بالاستثناء المفرغ، وهذا ليس بجيد، بل الصواب أن يُقال: هذا حصر وقصر، فجاءت (لا) نافية، وجاءت (إلا) مثبتة ليكون ثمَّ حصر، وقصر في استحقاق العبادة لله (دون غيره)، وهذا عند علماء المعاني في البلاغة يفيد الحصر، والقصر، والتخصيص، أي: أنه فيه لا في غيره، وهذا أعظم دلالة فيما اشتمل عليه النفي، والإثبات.

ومعنى كلمة التوحيد، وتفصيل الكلام عليها يُرجع إليه في موضعه من كلام أئمة الدعوة - رحمهم الله تعالى - (١).

لهذا نقول: تحقيق الشهادتين يكون بتحقيق لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وتحقيق الأولى بألا يعبد إلا الله ﷻ، وتحقيق الثانية بألا يُعبد الله إلا بما شرع رسوله ﷺ، فلا النافية للجنس يُحذف خبرها إذا كان معلومًا.

الخبر يعلمه العربي؛ لأنه يرى وجود آلهة مختلفة فلا يمكن أن يخطر في باله أن المنفي وجود الآلهة، لا يمكن أن يخطر في باله أن لا إله موجود إلا الله، لا معبود موجود إلا الله، لو قال كذلك لقال له أحد: الآلهة موجودة، كيف تنفي وجود الآلهة التي نراها بأعيننا؟ لكن النفي توجه لاستحقاق العبادة، توجه إلى أن هذه المعبودات ليست بحق، لا معبود حق هذه معبودات، نعم، ولكنها معبودة باطلة، فلم ينفِ الوجود، ولكن نفى الاستحقاق، نفى أحقية هذه المعبودات في العبادة، ولهذا الجهلة من المتأخرين غلطوا في معنى التوحيد، وغلطوا في معنى الإله، وغلطوا في معنى الشهادة.

(١) انظر: تيسير العزيز المحيد شرح كتاب التوحيد (ص ٥٣ - ٥٩)، والدرر السنينة (٨/ ٣٩ - ٩٩) الرسالة الثالثة والعشرون من رسائل الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ.

والمقصود من كلام الشارح: أن المشركين المتأخرين جهلوا معنى لا إله إلا الله، وغاية من يفهم أن يجعل الإله بمعنى الرب القادر على الاختراع، أي: سيقول معنى لا إله إلا الله: لا خالق إلا الله، ولا رازق إلا الله، ولا قادر على الاختراع إلا الله، ونحو ذلك من أقوال هؤلاء المبتدعة الضالين.

وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ عِتْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»^(١).

ش: قوله: (وَلَهُمَا) أي: البخاري، ومسلم في صحيحيهما بكماله، وهذا طرف من حديث طويل أخرجه الشيخان.

(وَعِتْبَانَ) - بكسر المهملة، بعدها مثناة فوقية، ثم موحدة -، ابن مالك ابن عمرو بن العجلان الأنصاري، من بني سالم بن عوف، صحابي مشهور، مات في خلافة معاوية.

وأخرج البخاري في صحيحه بسنده عن قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ ابْنُ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمُعَاذُ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: يَا مُعَاذُ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَسَعْدَيْكَ، ثَلَاثًا. قَالَ: مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا قَالَ: إِذَا يَتَكَلَّمُوا. وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَائِمًا»^(٢).

وساق بسند آخر: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: ذَكَرَ لِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِمُعَاذٍ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ. قَالَ أَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ قَالَ: لَا، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٤٢٥)، ومسلم (٣٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٢).

(٣) أخرجه البخاري (١٢٩).

قلت: فتبين بهذا السياق معنى شهادة أن لا إله إلا الله، وأنها تتضمن ترك الشرك لمن قالها بصدق، ويقين، وإخلاص.

قال شيخ الإسلام وغيره: في هذا الحديث، ونحوه أنها فيمن قالها ومات عليها، كما جاءت مقيدة بقوله: خالصاً من قلبه، غير شاك فيها بصدق، ويقين.

فإن حقيقة التوحيد انجذاب الروح إلى الله تعالى جملة، فمن شهد أن لا إله إلا الله خالصاً من قلبه دخل الجنة؛ لأن الإخلاص هو انجذاب القلب إلى الله تعالى بأن يتوب من الذنوب توبة نصوحاً، فإذا مات على تلك الحال نال ذلك، فإنه قد تواترت الأحاديث بأنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، وما يزن خردلة، وما يزن ذرة.

وتواترت بأن كثيراً ممن يقول: لا إله إلا الله يدخل النار، ثم يخرج منها، وتواترت بأن الله حرم على النار أن تأكل أثر السجود من ابن آدم، فهؤلاء كانوا يصلون، ويسجدون لله، وتواترت بأنه يحرم على النار من قال: لا إله إلا الله، ومن شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، لكن جاءت مقيدة بالقيود الثقال، وأكثر من يقولها لا يعرف الإخلاص، وأكثر من يقولها إنما يقولها تقليداً، أو عادة، ولم تخالط حلاوة الإيمان بشاشة قلبه، وغالب من يفتن عند الموت، وفي القبور أمثال هؤلاء؛ كما في الحديث: «لا أدري، سمعتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئاً، فَقُلْتُهُ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥) من حديث أسماء رضي الله عنها. وفي الباب من حديث أنس والبراء بن عازب رضي الله عنهما.

وغالب أعمال هؤلاء إنما هي تقليد، واقتداء بأمثالهم، وهم من أقرب الناس من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، وحيث فلا منافاة بين الأحاديث.

فإنه إذا قالها بإخلاص، ويقين تام، لم يكن في هذه الحال مصراً على ذنب أصلاً، فإن كمال إخلاصه، ويقينه يوجب أن يكون الله أحب إليه من كل شيء، فإذا لا يبقى في قلبه إرادة لما حرم الله، ولا كراهة لما أمر الله.

وهذا هو الذي يحرم على النار، وإن كانت له ذنوب قبل ذلك، فإن هذا الإيمان، وهذا الإخلاص، وهذه التوبة، وهذه المحبة، وهذا اليقين، لا تترك له ذنباً إلا محي عنه كما يمحو الليل النهار.

فإذا قالها على وجه الكمال المانع من الشرك الأكبر، والأصغر، فهذا غير مصر على ذنب أصلاً، فيغفر له، ويحرم على النار، وإن قالها على وجه خلص به من الشرك الأكبر دون الأصغر، ولم يأت بعدها بما يناقض ذلك، فهذه الحسنه لا يقاومها شيء من السيئات، فيرجح بها ميزان الحسنات، كما في حديث البطاقة فيحرم على النار^(١)، ولكن تنقص درجته في الجنة بقدر ذنوبه.

(١) حديث البطاقة أخرجه الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وأحمد (٢/٢١٣)، وابن حبان (٢٢٥)، والحاكم (١/٤٦)، والبيهقي في الشعب (١/٢٦٤)، والطبراني في الأوسط (٥/٧٩) =

وهذا بخلاف من رجحت سيئاته بحسناته، ومات مصرًا على ذلك، فإنه يستوجب النار، وإن قال: لا إله إلا الله، وخلص بها من الشرك الأكبر، ولكنه لم يمت على ذلك، بل أتى بعدها بسيئات رجحت على حسنة توحيديه، فإنه في حال قولها كان مخلصًا، لكنه أتى بذنوب أوهنت ذلك التوحيد، والإخلاص فأضعفته، وقويت نار الذنوب حتى أحرقت ذلك بخلاف المخلص المستيقن، فإن حسناته لا تكون إلا راجحة على سيئاته، ولا يكون مصرًا على سيئات، فإن مات على ذلك دخل الجنة.

وإنما يخاف على المخلص أن يأتي بسيئة راجحة فيضعف إيمانه فلا يقولها بإخلاص، ويقين مانع من جميع السيئات، ويخشى عليه من الشرك الأكبر، والأصغر، فإن سلم من الأكبر بقي معه من الأصغر، فيضيف إلى ذلك سيئات تنضم إلى هذا الشرك، فيرجح جانب السيئات.

فإن السيئات تضعف الإيمان، واليقين، فيضعف قول لا إله إلا الله، فيمتنع الإخلاص بالقلب، فيصير المتكلم بها كالهادي، أو النائم، أو من يحسن صوته بالآية من القرآن من غير ذوق طعم، وحلاوة، فهؤلاء لم

= من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُنشَرُ عَلَيْهِ سَعَةٌ وَتَسْعِينَ سِجَلًا، كُلُّ سِجَلٍ مِثْلُ مَدِّ الْبَصْرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَكَ كِتَابِي الْحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَمْ تُعَذِّبْ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً فَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٍ فِيهَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: أَحْضِرْ وَزَنِّكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجَلَاتِ؟ فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تُظَلِّمُ، قَالَ: فَتَوَضَّعَ السِّجَلَاتُ فِي كِفَّةٍ، وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتْ السِّجَلَاتُ، وَتَقَلَّتْ الْبِطَاقَةُ، فَلَا يُنْقَلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ».

يقولونها بكمال الصدق، واليقين، بل يأتون بعدها بسيئات تنقض ذلك، بل يقولونها من غير يقين، وصدق، ويحيون على ذلك، ويموتون على ذلك، ولهم سيئات كثيرة تمنعهم من دخول الجنة.

فإذا كثرت الذنوب ثقل على اللسان قولها، وقسا القلب عن قولها، وكره العمل الصالح، وثقل عليه سماع القرآن، واستبشر بذكر غير الله، واطمأن إلى الباطل، واستحلى الرفث، ومخالطة أهل الغفلة، وكره مخالطة أهل الحق، فمثل هذا إذا قالها قال بلسانه ما ليس في قلبه، وبفيه ما لا يصدقه عمله.

قال الحسن: «لَيْسَ الْإِيمَانُ بِالتَّحْلِي، وَلَا بِالتَّمَنِّي، وَلَكِنْ مَا وَقَرَ فِي الْقَلْبِ، وَصَدَّقَتْهُ الْأَعْمَالُ، فَمَنْ قَالَ خَيْرًا وَعَمِلَ خَيْرًا قَبْلَ مِنْهُ، وَمَنْ قَالَ خَيْرًا وَعَمِلَ شَرًّا لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ»^(١).

وقال بكر بن عبد الله المزني: «مَا سَبَقَهُمْ أَبُو بَكْرٍ بِكَثْرَةِ صِيَامٍ، وَلَا صَلَاةٍ، وَلَكِنْ بِشَيْءٍ وَقَرَ فِي قَلْبِهِ»^(٢).

فمن قال: لا إله إلا الله، ولم يقم بموجبها، بل اكتسب مع ذلك ذنوبًا، وكان صادقًا في قولها، موقفًا بها، لكن له ذنوب أضعفت صدقه،

(١) أخرجه البيهقي (١٥٨/١).

(٢) ذكره العراقي في تخريج الإحياء وقال: رواه الترمذي الحكيم، وقال في النوادر: إنه من قول بكر بن عبد الله المزني. ولم أجده مرفوعًا. انظر: المغني عن حمل الأسفار (٢٣/١) وكشف الخفاء للعجلوني (٢٤٨/٢).

ويقينه، وانضاف إلى ذلك الشرك الأصغر العملي، فرجحت هذه السيئات على هذه الحسنه، ومات مصرًا على الذنوب.

بخلاف من يقولها بيقين، وصدق، فإنه إما أن لا يكون مصرًا على سيئة أصلًا، ويكون توحيد المتضمن لصدقه، ويقينه رجح حسناته. والذين يدخلون النار ممن يقولها: إما أنهم لم يقولوها بالصدق، واليقين التام المنافيين للسيئات، أو لرجحانها، أو قالوها، واكتسبوا بعد ذلك سيئات رجحت على حسناتهم، ثم ضعف لذلك صدقهم، ويقينهم، ثم لم يقولوها بعد ذلك بصدق، ويقين تام؛ لأن الذنوب قد أضعفت ذلك الصدق، واليقين من قلوبهم، فقولها من مثل هؤلاء لا يقوى على محو السيئات، فترجح سيئاتهم على حسناتهم. انتهى ملخصًا.

وقد ذكر هذا كثير من العلماء كابن القيم، وابن رجب، وغيرهم.

قلت: وبما قرره شيخ الاسلام تجتمع الأحاديث.

قال: وفي الحديث دليل على أنه لا يكفي في الإيمان النطق من غير اعتقاد وبالعكس، وفي تحريم النار على أهل التوحيد الكامل، وفيه: إن العمل لا ينفع إلا إذا كان خالصًا لوجه الله تعالى على ما شرعه على لسان رسوله ﷺ.

(تنبيه) قال القرطبي في تذكرته: قوله في الحديث: «من إيمان»، أي: من أعمال الإيمان التي هي من أعمال الجوارح، فيكون فيه دلالة على أن الأعمال الصالحة من الإيمان، والدليل على أنه أراد بالإيمان ما

قلناه، ولم يرد مجرد الإيمان الذي هو التوحيد، ونفي الشركاء، والإخلاص بقول لا إله إلا الله ما في الحديث نفسه من قوله: «أخرجوا»، ثم بعد ذلك يقبض سبحانه قبضة، فيخرج قومًا لم يعملوا خيرًا قط، يريد بذلك التوحيد المجرد من الأعمال. ا.هـ. ملخصًا من شرح سنن ابن ماجه^(١).

الشرح:

قال: (ولهما من حديث عتبان رضي الله عنه): «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ».

حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله. قوله: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» المراد بالقول هنا الذي معه تمام الشروط؛ كقول النبي صلى الله عليه وسلم: «الْحُجُّ عَرَفَةَ»^(٢)، أي: إذا أتى ببقية الأركان والواجبات، قوله هنا: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، أي: باجتماع شروطها، وبالإتيان بلازمها. «يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»: ليخرج حال المنافقين؛ لأنهم حين قالوها لا يبتغون بذلك وجه الله، فإن الله حرم عليه النار.

وقوله: «حَرَّمَ عَلَى النَّارِ»: تحريم النار في نصوص الكتاب، والسنة يأتي على درجتين: الأولى: تحريم مؤبد، والثانية: تحريم بعد أمد،

(١) انظر: التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ٤٠٢).

(٢) أخرجه أبو داود (١٩٤٩)، والترمذي (٨٨٩)، والنسائي (٢٥٦/٥)، وابن ماجه (٢٠١٥).

التحریم المؤبد یقتضی أن من حرّم الله علیه النار، فإنه إذا كان التحريم تحريمًا مؤبدًا فإنه لن يدخلها، یغفر الله له، أو یكون من الذین يدخلون الجنة بلا حساب، ولا عذاب، وإذا كان التحريم بعد أمد، ربما يدخلها ثم یحرم علیه البقاء فیها، وهذا الحدیث یحتمل الأول، ویحتمل الثاني.

«فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: والذي أتى بالتوحيد، وانتهى عن ضده، وكانت عنده بعض الذنوب والمعاصي، ومات من غير توبة، فهو تحت المشيئة، إن شاء الله عذبه، ثم حرم علیه النار، وإن شاء الله غفر له، وحرّم علیه النار ابتداء.

فإذًا وجه الشاهد من الحدیث للباب: أن هذه الكلمة، وهي كلمة التوحيد - وسيأتي بيان معناها مفصلاً إن شاء الله تعالى - لما ابتغى بها صاحبها وجه الله، وأتى بشروطها، وبلوازمها، تفضل الله علیه، وأعطاه ما يستحقه، من أنه حرّم علیه النار، وهذا فضل عظیم.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ، عَلَّمَنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ، قَالَ: قُلْ يَا مُوسَى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا، قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرُهُنَّ غَيْرِي، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ فِي كِفَّةٍ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كِفَّةٍ مَالَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ^(١).

ش: أبو سعيد اسمه: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، وأبوه كذلك، استصغر أبو سعيد بأحد، وشهد ما بعدها، مات بالمدينة سنة ثلاث، أو أربع، أو خمس وستين، وقيل: سنة أربع وستين.

قوله: «أَذْكُرُكَ» أي: أثنى عليك به، «وَأَدْعُوكَ» أي: أسألك به.

قوله: «قُلْ يَا مُوسَى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فيه أن الذاكر بها يقولها كلها، ولا يقتصر على لفظ الجلالة، ولا على «هو» كما يفعله غلاة جهال المتصوفة، فإن ذلك بدعة، وضلال.

قوله: «كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا»، ثبت بخط المصنف بالجمع، والذي في الأصول «يقول» بالإنفراد مراعاة للفظ «كل»، وهو في المسند من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ الجمع كما ذكره المصنف على معنى

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٢٠٨/٦)، وأبو يعلى في مسنده (٥٢٨/٢)، وابن حبان في صحيحه (١٠٢/١٤)، والحاكم في المستدرک (٧١٠/١)، والطبراني في الدعاء (٤٣٥/١).

كل، ومعنى قوله: «كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا» أي: إنما أريد شيئاً تخصني به من بين عموم عبادك.

وفي رواية بعد قوله: «كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا قَالَ: قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، إِنَّمَا أُرِيدُ شَيْئًا تَخُصُّنِي بِهِ».

ولما كان بالناس، بل بالعالم كله، من الضرورة إلى لا إله إلا الله ما لا نهاية له، كانت من أكثر الأذكار وجوداً، وأيسرها حصولاً، وأعظمها معنى، والعوام، والجهال يعدلون عنها إلى الدعوات المبتدعة التي ليست في الكتاب، ولا في السنة.

قوله: «وَعَامِرُهُنَّ غَيْرِي» هو بالنصب عطف على السموات، أي: لو أن السموات السبع ومن فيهن من العمار غير الله تعالى، والأرضين السبع ومن فيهن، وضعوا في كفة الميزان، ولا إله إلا الله في الكفة الأخرى، مالت بهن لا إله إلا الله.

وروى الإمام أحمد، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ أن نوحاً عليه السلام قال لابنه عند موته: «أَمْرُكَ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ، لَوْ وُضِعَتْ فِي كِفَّةٍ، وَوُضِعَتْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كِفَّةٍ، رَجَحَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ كُنَّ حَلْقَةً مُبْهَمَةً، فَصَمْتُهُنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١).

(١) أخرجه أحمد (١٦٩/٢، ١٧٠)، والطبراني كما في مجمع الزوائد (٤/٢٢٠) قال الهيثمي: رواه كله أحمد ورواه الطبراني ورجال أحمد ثقات. والحاكم (١/١١٢)، رقم (١٥٤)، وقال: صحيح الإسناد.

قوله: «فِي كِفَّةٍ مَالَتْ بِهِنَّ» - هو بكسر الكاف، وتشديد الفاء - ،
أي: كفة الميزان.

قوله: «مَالَتْ بِهِنَّ» أي: رجحت؛ وذلك لما اشتملت عليه من نفي
الشرك، وتوحيد الله الذي هو أفضل الأعمال، وأساس الملة والدين، فمن
قالها بإخلاص، ويقين، وعمل بمقتضاها، ولوازمتها، وحقوقها، واستقام
على ذلك، فهذه الحسنه لا يوازنها شيء؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ
قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣]،
ودل الحديث على أن «لا إله إلا الله» أفضل الذكر؛ كحديث عبد الله بن
عمرو رضي الله عنه مرفوعاً: «خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ
مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ». رواه أحمد، والترمذي ^(١).

وعنه أيضاً مرفوعاً «إِنَّ اللَّهَ سَيَخْلُصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ
الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُنْشَرُ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ سِجِلًّا كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ
الْبَصْرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظْلَمَكَ كِتَابِي الْحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ:
لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَاكَ عُذْرٌ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَى إِنَّ لَكَ
عِنْدَنَا حَسَنَةً فَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٍ فِيهَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. فَيَقُولُ: أَحْضِرْ وَزَنَكَ، فَيَقُولُ
يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟ فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، قَالَ:

(١) أخرجه أحمد (١١/٥٤٨)، والترمذي (٣٥٨٥).

فَتُوضَعُ السِّجِلَاتُ فِي كِفَّةٍ، وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتْ السِّجِلَاتُ، وَثَقُلَتْ
الْبِطَاقَةُ، فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ».

رواه الترمذي، وحسنه. والنسائي، وابن حبان، والحاكم، وقال:
صحيح على شرط مسلم، وقال الذهبي في تلخيصه: صحيح^(١).

قال ابن القيم رحمته الله: فالأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما
تتفاضل بتفاضل ما في القلوب، فتكون صورة العملين واحدة، وبينهما
من التفاضل كما بين السماء والأرض، قال: وتأمل حديث البطاقة التي
توضع في كفة، ويقابلها تسعة وتسعون سجلاً، كل سجل منها مد البصر،
فتثقل البطاقة، وتطيش السجلات، فلا يعذب، ومعلوم أن كل موحد له
هذه البطاقة، وكثير منهم يدخل النار بذنوبه.

قوله: (رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ)، ابن حبان اسمه: محمد
ابن حبان - بكسر المهملة، وتشديد الموحدة - ابن أحمد بن حبان بن
معاذ، أبو حاتم التميمي البستي، الحافظ صاحب التصانيف كالصحيح،
والتاريخ، والضعفاء، والثقات وغير ذلك. قال الحاكم: كان من أوعية
العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال، مات
سنة أربع وخمسين وثلاثمائة بمدينة بست - بضم الموحدة وسكون
المهملة -.

وأما الحاكم فاسمه: محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري،

(١) سبق تخريجه (ص ١٢٨).

أبو عبد الله الحافظ، ويعرف بابن البيع، ولد سنة إحدى وعشرين
وثلاثمائة، وصنف التصانيف، كالمستدرک، وتاريخ نيسابور، وغيرهما،
ومات سنة خمس وأربعمائة.

الشرح:

حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فيه قال موسى عليه السلام: «قَالَ: قَالَ مُوسَى:
يَا رَبِّ، عَلَّمَنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ، قَالَ: قُلْ يَا مُوسَى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
قَالَ: كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا»، في هذا الحديث دلالة على أن أهل الفضل
والرفعة في الدين والإخلاص، والتوحيد قد ينبهون على شيء من مسائل
التوحيد، فهذا موسى عليه السلام وهو أحد أولي العزم من الرسل، وهو كليم
الله ﷻ، أراد شيئًا يختص به غير ما عند الناس، وأعظم ما يختص به أولياء
الله، وأنبياءه، ورسله، وأولو العزم منهم هو كلمة التوحيد «لا إله إلا الله»،
فأراد شيئًا أخص، فعلم أنه لا أخص من كلمة التوحيد، فهي أفضل شيء،
وهي التي دُلَّ عليها أولو العزم من الرسل، ومن دونهم من الناس.

قال: «قَالَ: كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا، قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَّ السَّمَاوَاتِ
السَّبْعَ وَعَامِرُهُنَّ غَيْرِي»، أي: ومن في السماوات السبع من الملائكة، ومن
عباد الله غير الله ﷻ.

«وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ فِي كِفَّةٍ»، أي لو تمثلت السماوات أجسامًا،
والأرض جسمًا، والجميع سيوضع في ميزان له كفتان وجاءت «لَا إِلَهَ إِلَّا

اللَّهُ» في الكفة الأخرى، كما قال هنا «وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كِفَّةٍ» لمالت بهن «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» كلمة التوحيد فيها ثقل لميزان من قالها، وعظم في الفضل لمن اعتقدها، وما دلت عليه؛ فلهذا قال: «مَالَتْ بِهِنَّ لِأِلهِ إِلَّا اللَّهُ».

وجه الدلالة: أنه لو تصور أن ذنوب العبد بلغت ثقل السماوات السبع، وثقل ما فيها من العباد، والملائكة، وثقل الأرض لكانت «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مائلة بذلك الثقل من الذنوب، وهذا هو الذي دل عليه حديث البطاقة، حيث جُعِلَ على أحد العصاة سجلات عظيمة فقيل له: هل لك من عمل؟ فقال: لا، فقيل له: بلى، ثم أخرجت له بطاقة فيها: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فوضعت في الكفة الأخرى، فطاشت سجلات الذنوب، وثقلت البطاقة.

وهذا الفضل العظيم لكلمة التوحيد إنما هو لمن قويت في قلبه، ذلك أنها في قلب بعض العباد تكون قوية؛ لأنه مخلص فيها، مصدق، لا ريب عنده فيما دلت عليه، معتقد ما فيها، محب لما دلت عليه، فيقوى أثرها في القلب ونورها، وما كان كذلك فإنها تحرق ما يقابلها من الذنوب، وأما من لم يكن من أهل تمام الإخلاص فيها، فإنه لا تطيش له سجلات الذنوب.

فإذاً يكون هذا الحديث، وحديث البطاقة يدل على أن «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» لا يقابلها ذنب، ولا تقابلها خطيئة، لكن هذا في حق من كملها، وحققها، بحيث لم يخالطها في قلبه في معناها ريب، ولا تردد، ومعناها مشتمل على الربوبية بالتضمن، وعلى الأسماء والصفات باللزوم، وعلى الإلهية بالمطابقة، فإذاً يكون من يكمل له الانتفاع بهذه الكلمة، ولا يقابلها ذنوب، وسجلات، ولو كانت في ثقل السماوات، وما فيها، والأرض يكون ذلك في حق من كمل ما دلت عليه من التوحيد، وهذا معنى هذا الحديث، وحديث البطاقة.

وَلِلْتَرْمِذِيِّ - وَحَسَنُهُ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ حَطَايَا، ثُمَّ لَقَيْتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً»^(١).

ش: ذكر المصنف رَضِيَ اللَّهُ الْجُمْلَةَ الْأَخِيرَةَ مِنَ الْحَدِيثِ، وَقَدْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِتَمَامِهِ فَقَالَ: عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي، وَرَجَوْتَنِي، غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ وَلَا أُبَالِي، يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ، يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي - الْحَدِيثُ».

التِّرْمِذِيُّ اسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ سَوْرَةَ - بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ - بِنِ مَوْسَى بْنِ الضَّحَّاكِ السَّلْمِيِّ، أَبُو عَيْسَى، صَاحِبُ الْجَامِعِ، وَأَحَدُ الْحِفَاطِ، كَانَ ضَرِيرَ الْبَصَرِ، رَوَى عَنْ قَتِيْبَةَ، وَهَنَادَ، وَابْنِ خَارِي، وَخَلَقَ مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ.

وَأَنَسٌ هُوَ: ابْنُ مَالِكِ بْنِ النُّضْرِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ، خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَدَمَهُ عَشْرَ سِنِينَ، وَقَالَ لَهُ: «اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ، وَوَلَدَهُ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ»^(٢)، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَقِيلَ: ثَلَاثَ وَتِسْعِينَ، وَقَدْ جَاوَزَ الْمِائَةَ.

وَالْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ بِمَعْنَاهُ،

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٤٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٣١٥/٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٢٦٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٧٩، ٦٣٨١)، وَمُسْلِمٌ (٢٤٨٠، ٢٤٨١).

وهذا لفظه «وَمَنْ عَمِلَ قُرَابَ الْأَرْضِ خَطِيئَةً، ثُمَّ لَقِيَني لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا جَعَلْتُ لَهُ مِثْلَهَا مَغْفِرَةً» ورواه مسلم، وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: «لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا» - بضم القاف، وقيل: بكسرهما، والضم أشهر -، وهو ملؤها، أو ما يقارب ملئها.

قوله: «ثُمَّ لَقِيَني لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا» شرط ثقيل في الوعد بحصول المغفرة، وهو السلامة من الشرك كثيره، وقليله، صغيره، وكبيره، ولا يسلم من ذلك إلا من سلم الله تعالى، وذلك هو القلب السليم؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩].

قال ابن رجب: من جاء مع التوحيد بقرباب الأرض خطايا لقيه الله بقربابها مغفرة - إلى أن قال - فإن كمل توحيد العبد، وإخلاصه لله تعالى فيه، وقام بشروطه بقلبه، ولسانه، وجوارحه، أو بقلبه، ولسانه عند الموت، أعقب ذلك مغفرة ما قد سلف من الذنوب كلها، ومنعه من دخول النار بالكلية.

فمن تحقق بكلمة التوحيد قلبه أخرجت منه كل ما سوى الله محبة وتعظيمًا، وإجلالًا، ومهابة، وخشية، وتوكلًا، وحينئذ تحرق ذنوبه وخطاياها كلها، وإن كانت مثل زبد البحر. ا.هـ. ملخصًا^(١).

(١) انظر: كلمة الإخلاص لابن رجب (ص ٢١).

قال العلامة ابن القيم رحمته الله في معنى الحديث: ويعفى لأهل التوحيد المحض الذي لم يشوبه بالشرك ما لا يعفى لمن ليس كذلك. فلو لقي الموحد الذي لم يشرك بالله شيئاً البتة ربه بقراب الأرض خطايا، أتاه بقربابها مغفرة، ولا يحصل هذا لمن نقص توحيد، فإن التوحيد الخالص الذي لا يشوبه شرك، لا يبقى معه ذنب؛ لأنه يتضمن من محبة الله، وإجلاله، وتعظيمه، وخوفه، ورجائه، وحبه ما يوجب غسل الذنوب، ولو كانت قراب الأرض، فالنجاسة عارضة والدافع لها قوي. ١. هـ.

وفي هذا الحديث: كثرة ثواب التوحيد، وسعة كرم الله، وجوده ورحمته، والرد على الخوارج الذين يكفرون المسلم بالذنوب، وعلى المعتزلة القائلين بالمنزلة بين المنزلتين، وهي الفسوق، ويقولون: ليس بمؤمن ولا كافر، ويخلد في النار.

والصواب قول أهل السنة: أنه لا يسلب عنه اسم الإيمان، ولا يعطاه على الإطلاق، بل يقال: هو مؤمن عاص، أو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، وعلى هذا يدل الكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم انْتَهَى بِهِ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، فَأُعْطِيَ ثَلَاثًا: الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقْرَةِ، وَيُغْفَرُ لِمَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِهِ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا الْمُقْحَمَاتُ». رواه مسلم^(١).

(١) أخرجه مسلم (١٧٣).

قال ابن كثير في تفسيره: وأخرج الإمام أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ النُّقُوتِ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦]، قَالَ: قَالَ رَبُّكُمْ: أَنَا أَهْلٌ أَنْ أَتَّقَى فَلَا يُجْعَلُ مَعِيَ إِلَهٌ، فَمَنْ اتَّقَى أَنْ يُجْعَلَ مَعِيَ إِلَهًا كَانَ أَهْلًا أَنْ أُغْفَرَ لَهُ»^(١).

قال المصنف رحمته الله: (تأمل الخمس اللواتي في حديث عبادة فإنك إذا جمعت بينه، وبين حديث عتبان تبين لك معنى قوله: لا إله إلا الله، وتبين لك خطأ المغرورين).

وفيه أن الأنبياء يحتاجون للتنبيه على فضل لا إله إلا الله، والتنبيه لرجحانها بجميع المخلوقات، مع أن كثيراً ممن يقولها يخف ميزانه. وفيه إثبات الصفات خلافاً للمعطلة.

وفيه أنك إذا عرفت حديث أنس، وقوله في حديث عتبان: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»، تبينت لك أن ترك الشرك في قولها باللسان فقط.

(١) أخرجه أحمد (١٤٢/٣)، والترمذي (٣٣٢٨)، وقال: غريب، والنسائي في الكبرى (٥٠١/٦)، رقم (١١٦٣٠)، والدارمي (٢٧٢٤)، وأبو يعلى (٦٦/٦)، والحاكم (٥٥٢/٢)، وقال: صحيح الإسناد.

الشرح:

ومناسبة هذا الحديث للباب ظاهرة وهي: أنه من أتى بذنوب عظيمة، ولو كانت كقراب الأرض خطايا، أي: كعظم، وقدر الأرض خطايا، ولكنه لقي الله لا يشرك به شيئاً، لأتى الله لذلك العبد بمقدار تلك الخطايا مغفرة، وهذا لأجل فضل التوحيد، وعظم فضل الله ﷻ على عباده بأن هداهم إليه، ثم أثابهم عليه.

قال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالى: يَا ابْنَ آدَمَ»: المقصود بابن آدم هنا: المسلم الذي اتبع رسالة الرسول الذي أرسل إليه، فمن اتبع رسالة موسى ﷺ في زمنه كان منادى بهذا النداء، ومن اتبع رسالة عيسى ﷺ في زمنه كان منادى بهذا النداء، وبعد بعثة محمد ﷺ الذي يحظى على هذا الأجر، وعلى هذا الفضل والثواب، هو من اتبع المصطفى ﷺ، وأقر له بختم الرسالة، وشهد له بالنبوة، والرسالة، واتبعه على ما جاء به.

قال ﷺ: «يَا ابْنَ آدَمَ، إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي، غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ، وَلَا أُبَالِي»، وهذه الجملة في معنى قول الله ﷻ: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] فالعبد إذا أذنب، وسارع إلى التوبة، ودعا الله ﷻ أن يغفر له، ورجا ما عند الله ﷻ؛ فإنه يغفر له على ما كان منه من الذنوب مهما كانت بالتوبة؛ لأن التوبة تُجِبُّ ما قبلها؛ كما قال النبي ﷺ: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ، كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»^(١).

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٢٥٠)، والطبراني في الكبير (١٠٢٨١)، والبيهقي في الكبرى (١٥٤/١٠)، وأبو نعيم في الحلية (٤/٢١٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال المنذري في الترغيب والترهيب (٤٨/٤) ورواة الطبراني رواة الصحيح. ١. هـ. وللحديث شاهد من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٣٦/٥).

وقوله: «إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي»، فيه أن الدعاء مع الرجاء موجبان لمغفرة الله ﷻ، وهناك من يدعو، وهو ضعيف الظن بربه، لا يحسن الظن بربه، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، فَلْيُظَنَّ بِي مَا شَاءَ»^(١)، والعبد إذا دعا الله ﷻ مستغفراً لذنبه، ويرجو من الله أن يغفر له، ومستحضراً أن فضل الله عظيم، وعظم رجاءه بالله، وأيقن أن الله ﷻ سيغفر له، وعظم ذلك في قلبه، حصل له مطلوبه؛ لأن في ذلك إحسان الظن بالله، وإعظام الرغب بالله ﷻ، والعبد المذنب حين طلبه المغفرة، وقبول التوبة تجتمع عليه عبادات قلبية كثيرة توجب مغفرة الذنوب، فضلاً من الله ﷻ وتكرماً.

قال: «غَفَرْتُ لَكَ»، والمغفرة: غفر الشيء بمعنى ستره، فهي ستر الذنب، وستر أثر الذنب في الدنيا والآخرة، والمغفرة غير العفو، وغير التوبة، فإن الله ﷻ من أسمائه العفو، ومن أسمائه الغافر، والغفار، والغفور، ومن أسمائه التواب، وهذه تختلف، ليس معناها واحداً، بخلاف من قال: إن معنى العفو والمغفرة واحد، والعفو والغفور معناهما واحد، هذا ليس بصحيح، بل الجهة تختلف، والمعنى فيه نوع اختلاف مع أن بينهما اشتراكاً.

فالعفو هو: عدم المؤاخذة بالجريمة، فقد يسيء، وسيئته توجب العقوبة، فإذا لم يؤاخذ صارت عدم مؤاخذته بذلك عفواً.

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في المسند (٤٩١/٣)، والدارمي في سننه (٢٧٣١)، وابن حبان في صحيحه (٤٠١/٢)، والطبراني في الكبير (٢١٠)، والحاكم في المستدرک (٢٦٨/٤) من حديث وثالة بن الأسقع رضي الله عنه. وأخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وليس فيه: «فَلْيُظَنَّ بِي مَا شَاءَ».

وأما المغفرة فهي: ستر الذنوب، أو ستر أثر الذنوب، وهذا جهة أخرى غير تلك؛ لأن تلك فيها المعاقبة، أو ترك المعاقبة على الفعل، وهذه فيها الستر دون تعرض للعقوبة.

والتواب هو: الذي يقبل التوبة عن عباده، ومعنى ذلك: أنه يمحو الذنب، ولا يؤاخذ بالسيئات إذا تاب العبد، وأتى بالأسباب التي تمحو عنه السيئات، فهذه ثلاثة أسماء من أسماء الله الحسنى: «العفو»، «الغفور»، «التواب»، لكل اسم دلالة غير ما يدل عليه الاسم الآخر.

والمقصود من ستر الذنب: أن يستر الله ﷻ أثره في الدنيا والآخرة، وأثر الذنب في الدنيا العقوبة عليه، وأثر الذنب في الآخرة العقوبة عليه، فمن استغفر الله (غفر الله له)، ومن طلب ستر الله عليه في أثر ذنبه في الدنيا، والآخرة ستر الله عليه أثر الذنب، وحجب عنه العقوبة في الدنيا والآخرة.

قال: «يَا ابْنَ آدَمَ، لَوْ بَلَغْتَ ذُنُوبَكَ عَنَانَ السَّمَاءِ» أي: من كثرتها، وتراكمها بلغت عنان السماء، أي: السحاب العالي.

قال: «ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفْرَتُ لَكَ»، وهذا مما يجعل العبد المنيب يحب ربه ﷻ أعظم محبة؛ لأن الله العظيم الذي له صفات الجلال، والجمال، والكمال، والذي له هذا الملكوت كله، وهو على كل شيء قدير، وعلى كل شيء وكيل، من عظيم صفاته، وجليل النعوت والأسماء يتودد إلى عبده بهذا التودد، لا شك أن هذا يجعل القلب مُحِبًّا لربه ﷻ، متذللاً بين يديه، مؤثراً مرضاة الله على مرضاة غيره ﷻ.

قال: «يَا ابْنَ آدَمَ، لَوْ بَلَغْتَ ذُنُوبَكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي، غَفْرَتُ لَكَ»، وهذا فيه الحث على طلب المغفرة، فإنك إذا أذنبت

فاستغفرت، فقد ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: «مَا أَصْرَ مَنْ اسْتَغْفَرَ، وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً»^(١)، فمع الاستغفار، والندم يمحو الله ﷻ الخطايا.

قال: «يا ابن آدم، إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقَيْتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً» أي: لو جاء ابن آدم بملء الأرض خطايا، ثم لقي الله ﷻ مخلصًا له الدين لا يشرك به شيئًا، لا جليل الشرك، ولا صغيره، ولا خفيه، بل قلبه مخلص لله ﷻ، ليس فيه سوى الله ﷻ، وليس فيه رغب إلا إلى الله ﷻ، وليس فيه رجاء إلا رجاء الله ﷻ، لا يشرك به شيئًا بأي نوع من أنواع الشرك، فإن الله ﷻ يغفر الذنوب جميعًا، قال ﷻ: «ثُمَّ لَقَيْتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً» أي: بملء الأرض مغفرة، وهذا من عظيم رحمة الله ﷻ بعباده، وإحسانه لهم.

(١) أخرجه أبو داود (١٥١٤)، والترمذي (٣٥٥٩)، وأبو يعلى في مسنده (١٢٤/١)، والبخاري في مسنده (١٧١/١)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٣/٢)، والبيهقي في الكبرى (١٨٨/١٠) من حديث أبي بكر رضي الله عنه. وهو حديث حسن، حسنه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤٠٨/١)، والحافظ ابن حجر في الفتح (١٢٢/١). وله شاهد أخرجه الطبراني في الدعاء (ص ٥٠٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: سَعَةُ فَضْلِ اللَّهِ.

الثانية: كَثْرَةُ ثَوَابِ التَّوْحِيدِ عِنْدَ اللَّهِ.

الثالثة: تَكْفِيرُهُ مَعَ ذَلِكَ لِلذُّنُوبِ.

الرابعة: تَفْسِيرُ الآيَةِ: (٨٢) الَّتِي فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ.

الخامسة: تَأْمُلُ الْخَمْسَ اللَّوَاتِي فِي حَدِيثِ عِبَادَةِ.

السادسة: أَنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ حَدِيثِ عِتْبَانَ، وَمَا بَعْدَهُ، تَبَيَّنَ

لَكَ مَعْنَى قَوْلِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَتَبَيَّنَ لَكَ خَطَأُ الْمُعْرُورِينَ.

السابعة: التَّيْبِيُّ لِلشَّرْطِ الَّذِي فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ.

الثامنة: كَوْنُ الْأَنْبِيَاءِ يَحْتَاجُونَ لِلتَّيْبِيِّ عَلَى فَضْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

التاسعة: التَّيْبِيُّ لِرُجْحَانِهَا بِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ

يَقُولُهَا يَخْفُفُ مِيزَانُهُ.

العاشرة: النَّصُّ عَلَى أَنَّ الْأَرْضِينَ سَبْعُ كَالسَّمَوَاتِ.

الحادية عشرة: أَنَّ لَهُنَّ عُمَارًا.

الثانية عشرة: إِبْطَاتُ الصِّفَاتِ، خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيَّةِ.

الثالثة عشرة: أَنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ حَدِيثَ أَنَسٍ، عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ

عِتْبَانَ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَنْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ

اللَّهِ»، أَنَّهُ تَرَكُ الشِّرْكَ، لَيْسَ قَوْلُهَا بِاللِّسَانِ.

الرابعة عشرة: تَأْمُلُ الْجَمْعَ بَيْنَ كَوْنِ عِيسَى، وَمُحَمَّدٍ عَبْدَيَّ اللَّهِ،

وَرَسُولَيْهِ.

- الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ اخْتِصَاصِ عِيسَى بِكَوْنِهِ كَلِمَةَ اللَّهِ.
السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ رُوحًا مِنْهُ.
السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ فَضْلِ الْإِيمَانِ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ.
الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ قَوْلِهِ: «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ».
التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ الْمِيزَانَ لَهُ كِفَّتَانِ.
الْعِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ ذِكْرِ الْوَجْهِ.



٢ - بَابُ

مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ

ش: قوله: (بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ)، أي:
ولا عذاب.

قلت: تحقيقه: تخليصه، وتصفيته من شوائب الشرك، والبدع،
والمعاصي.

الشرح:

هذا الباب: (بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ)، وقد
ذكر في الباب قبله فضل التوحيد، وما يكفر من الذنوب، وهذا الباب أرفع
رتبة من بيان فضل التوحيد، فإن فضل التوحيد يشترك فيه أهله، وأهل
التوحيد هم أهل الإسلام، فلكل من التوحيد فضل، ولكل مسلم نصيب من
التوحيد، وله بالتالي نصيب من فضل التوحيد، وتكفير الذنوب، أما خاصة
هذه الأمة فهم الذين حققوا التوحيد؛ ولهذا عطف هذا الباب على ما قبله؛
لأنه أخص - (بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ) -، وتحقيق
التوحيد هو مدار هذا الباب، تحقيقه بمعنى تحقيق الشهادتين - لا إله
إلا الله، محمد رسول الله -، ومعنى تحقيق الشهادتين: تصفية الدين، أي:
ما يدين به المرء من شوائب الشرك، والبدع، والمعاصي، فصار تحقيق
التوحيد يرجع إلى ثلاثة أشياء:

الأول: ترك الشرك بأنواعه: الأكبر، والأصغر، والخفي.

والثاني: ترك البدع بأنواعها.

الثالث: ترك المعاصي بأنواعها.

وتحقيق التوحيد صار تصنيفته من أنواع الشرك، وأنواع البدع، وأنواع المعاصي، وتحقيق التوحيد يكون على هذا على درجتين:

درجة واجبة، ودرجة مستحبة، وعليها يكون الذين حققوا التوحيد على درجتين أيضاً:

فالدرجة الواجبة: أن يترك ما يجب تركه من الثلاث التي ذكرت، يترك الشرك خفيه، وجليه، صغيره، وكبيره، ويترك البدع، ويترك المعاصي، هذه درجة واجبة.

والدرجة المستحبة من تحقيق التوحيد وهي: التي يتفاضل فيها الناس من المحققين للتوحيد أعظم تفاضل، ألا وهي ألا يكون في القلب شيء من التوجه، أو القصد لغير الله ﷻ، فيكون القلب متوجهاً إلى الله بكلية ليس فيه التفات إلى غير الله، نطقه لله، وفعله وعمله لله، بل وحركة قلبه لله ﷻ، وقد عبر عنها بعض أهل العلم - أعني هذه الدرجة المستحبة - أن يترك ما لا بأس به حذراً مما به بأس، أي: في مجال أعمال القلوب، وأعمال اللسان، وأعمال الجوارح.

فإذا رجع تحقيق التوحيد الذي هذا فضله، وهو أن يدخل أهله الجنة بغير حساب، ولا عذاب، رجع إلى تلك المرتبتين، وتحقيقه تحقيق الشهادتين - لا إله إلا الله، محمد رسول الله - ؛ لأن في قوله: (لا إله إلا الله)، الإتيان بالتوحيد، والبعد عن الشرك بأنواعه، ولأن في قوله: (أشهد أن محمداً رسول الله) البعد عن المعصية، والبعد عن البدع؛ لأن مقتضى الشهادة بأن محمداً رسول الله أن يُطاع فيما أمر، وأن يصدق فيما

أخبر، وأن يُجتنَب ما عنه نهى، وزجر، وألا يُعبد الله إلا بما شرع، فمن أتى شيئاً من المعاصي، والذنوب ثم لم يتب منها، أو لم تُكفّر له، فإنه لم يحقق التوحيد الواجب، وإذا أتى شيئاً من البدع، فإنه لم يحقق التوحيد الواجب، وإذا لم يأت شيئاً من البدع، ولكن حسَّن بها بقلبه، أو قال: لا شيء فيها، فإن حركة القلب كانت في غير تحقيق التوحيد، في غير تحقيق شهادة أن محمداً رسول الله، فلا يكون من أهل تحقيق التوحيد، كذلك أهل الشرك بأنواعه ليسوا من أهل تحقيق التوحيد، وأما مرتبة الخاصة التي ذكرت فيها يتنافس المتنافسون، وما ثمَّ إلا عفو الله، ومغفرته، ورضوانه.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠].

ش: (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]) وصف إبراهيم عليه السلام بهذه الصفات التي هي الغاية في تحقيق التوحيد.

الأولى: أنه كان أمة، أي: قدوة، وإمامًا، معلمًا للخير، وما ذاك إلا لتكميله مقام الصبر، واليقين الذين تنال بهما الإمامة في الدين.
الثانية: قوله: ﴿قَانِتًا﴾ قال شيخ الإسلام: القنوت دوام الطاعة، والمصلي إذا أطال قيامه، أو ركوعه، أو سجوده فهو قانت.

قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَلْبُكَ عِندَ آيَاتِ سَاجِدًا وَقَانِيًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩] ا.هـ. ملخصًا^(١).

الثالثة: أنه كان حنيفًا.

قلت: قال العلامة ابن القيم: الحنيف المقبل على الله، المعرض عن كل ما سواه. ا.هـ.^(٢)

الرابعة: أنه ما كان من المشركين، أي: لصحة إخلاصه، وكمال صدقه، وبعده عن الشرك.

قلت: يوضح هذا قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ

(١) انظر: جامع الرسائل لشيخ الإسلام رحمته (٥/١).

(٢) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم رحمته (١/١٧٤).

وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴿٤﴾ [المتحنة: ٤] أي: على دينه من إخوانه المرسلين، قاله ابن جرير رحمته الله (١).

﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ﴾ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ﴿٤٨﴾ [المتحنة: ٤٨]، وذكر تعالى عن خليله عليه السلام أنه قال لأبيه آزر: ﴿وَأَعَزَّلْتُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا ﴿٤٨﴾ فَلَمَّا أَعْتَرَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾﴾ [مريم: ٤٨-٤٩]، فهذا هو تحقيق التوحيد، وهو البراءة من الشرك، وأهله، واعتزالهم، والكفر بهم، وعداوتهم، وبغضهم. فالله المستعان.

قال المصنف رحمته الله في هذه الآية: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾؛ لئلا "يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين، ﴿فَإِنَّا لِلَّهِ﴾ لا للملوك، ولا للتجار المترفين، ﴿حَنِيفًا﴾ لا يميل يمينًا، ولا شمالًا، كفعل العلماء المفتونين ﴿وَلَوْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ خلافا لمن كثر سوادهم، وزعم أنه من المسلمين. ا. هـ. (٢).

وقد روى ابن أبي حاتم، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٣١٧/٢٣).

(٢) انظر: مجموع مؤلفات الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله كتاب فضائل القرآن والتفسير - (١٨١/٢).

كَانَ أُمَّةً ﴿ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَكْ فِي زَمَانِهِ أَحَدٌ عَلَى الْإِسْلَامِ غَيْرُهُ ^(١) .
 قلت: ولا منافاة بين هذا، وبين ما تقدم من أنه كان إماماً يقتدى به
 في الخير.

الشرح:

استدل الشيخ في هذا الباب بآيتين وبحديث، أما الآية الأولى
 قال ﷺ: (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ
 الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]).

هذه الآية فيها الدلالة على أن إبراهيم عليه السلام كان محققاً للتوحيد.

وجه الدلالة: أن الله ﷻ وصفه بصفات:

الأولى: أنه كان ﴿أُمَّةً﴾، والأمة: هو الإمام الذي جمع جميع صفات
 الكمال البشري، وصفات الخير، وهذا يعني أنه لم ينقص من صفات الخير
 شيئاً، وهذا هو معنى تحقيق التوحيد، والأمة تطلق في القرآن إطلاقات،
 ومن تلك الإطلاقات: أن يكون معنى الأمة الإمام المقتدى به في الخير،
 وسُمِّي أُمَّةً؛ لأنه يقوم مقام أمة في الاقتداء، ولأنه يكون مَنْ سار على سيره
 غير مستوحش، ولا متردد؛ لأنه ليس مع واحد فقط، وإنما هو مع أمة.

الوصف الثاني الذي فيه تحقيق التوحيد: أنه قال: ﴿قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾

(١) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (١٧٦/٥).

وهاتان صفتان: ﴿قَانِتًا لِلَّهِ﴾ صفة، ﴿حَنِيفًا﴾ صفة، ولكن هذه وهذه متلازمتان؛ لأن القنوت لله معناه: دوام الطاعة، وملازمة الطاعة لله ﷻ، فهو ملازم الطاعة لله ﷻ .

﴿حَنِيفًا﴾ هذا فيه النفي، ففي قوله: ﴿قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾ الإثبات في لزوم الطاعة، ولزوم أفراد التوحيد، وفي قوله: ﴿حَنِيفًا﴾ النفي، قال العلماء: الحنيف: هو ذو الحنف، وهو الميل عن طريق المشركين، مائلاً عن طريق المشركين، مائلاً عن هدي وسبيل المشركين، فصار عنده ديمومة، وقنوت، وملازمة للطاعة، ويُعد عن سبيل المشركين، ومعلوم أن سبيل المشركين الذي صار إبراهيم عليه السلام حنيفاً عن ذلك السبيل، مائلاً بعيداً عنه، معلوم أنه يشتمل على الشرك، والبدعة، والمعصية، فهي الثلاث أخلاق المشركين، شرك، وبدعة، ومعصية، من غير إنابة ولا استغفار.

قال: ﴿يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿وَلَوْ يَكُ﴾ هذه هي يكن، وفي النفي يجوز حذف النون - نون يكن - في مثل هذا ﴿وَلَوْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ فهذا جائز في اللغة إذا جاءت يكن في سياق النفي.

﴿وَلَوْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ المشركين جمع تصحيح لـ «المشرك» والمشرك اسم فاعل الشرك، و(أل) - كما هو معلوم في العربية - إذا جاءت قبل اسم الفاعل، أو اسم المفعول فإنها تكون موصولة؛ كما قال ابن مالك في الألفية^(١):

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلْ

والاسم الموصول عند الأصوليين يدل على العموم، فكان المعنى:

(١) انظر: الألفية مع شرحها لابن عقيل (١/١٥٥).

﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ولم يكُ فاعلاً للشرك بأنواعه، لم يكُ منهم، ولم يكُ من الذين يفعلون الشرك بأنواعه.

وأيضاً دل قوله: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ على أنه ابتعد عنهم؛ لأن «مِنْ» تحتمل أن تكون تبعيضية، فتكون المباعدة بالأجسام، ويحتمل أن تكون بيانية، فتكون المباعدة بمعنى الشرك.

المقصود: أن الشيخ رحمته الله استحضر هذه المعاني من الآية فدلتها الآية على أنها في تحقيق التوحيد.

قال رحمته الله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَتْ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾؛ ذلك لأن من جمَع تلك الصفات فقد حقق التوحيد، ومن حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب.

في تفسير إمام الدعوة المصنّف الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله لآخر سورة النحل، فسّر هذه الآية فقال رحمته الله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَتْ أُمَّةً﴾ لثلاثا يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين، ﴿قَانِتًا لِلَّهِ﴾ لا للملوك، ولا للتجار المترفين، ﴿حَنِيفًا﴾ لا يميل يمينا، ولا شمالا كحال العلماء المفتونين ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ خلافاً لمن كثر سوادهم، وزعم أنه من المسلمين.

وهو من التفاسير الرائقة الفائقة البعيدة المعاني: ﴿وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥] (١).

(١) سبق عزوه (ص ١٥٤)، حاشية رقم (٢).

وَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُّشْفِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧]، إِلَى
قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٩].

ش: وصف المؤمنين السابقين إلى الجنة فأثنى عليهم بالصفات التي أعظمها أنهم بربهم لا يشركون، ولما كان المرء قد يعرض له ما يقدر في إسلامه من شرك جلي، أو خفي، نفى ذلك عنهم، وهذا هو تحقيق التوحيد، الذي حسنت بهم أعمالهم، وكملت، ونفعتهم.

قلت: قوله: (حسنت، وكملت) هذا باعتبار سلامتهم من الشرك الأصغر، وأما الشرك الأكبر فلا يقال في تركه ذلك، فتدبر، ولو قال الشارح: صحت لكان أقوم.

قال ابن كثير: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ أي: لا يعبدون مع الله غيره، بل يوحدونه، ويعلمون أنه لا إله إلا الله، أحد صمد، لم يتخذ صاحبة، ولا ولدًا، وأنه لا نظير له^(١).

الشرح:

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ هذه من آيات في سورة المؤمنون، وهي في مدح خاصة المؤمنين.

وجه الاستدلال من الآية على الباب: أنه قال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿يُشْرِكُونَ﴾ نفي للشرك، وقد ذكرنا من قبل أن النفي إذا تسلط

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٥/٤٨٠).

على الفعل المضارع فإنه يفيد عموم المصدر الذي استكن في الفعل، فكأنه قال ﷺ: والذين هم بربهم لا يفعلون شركًا، أو لا يشركون لا بشرك أكبر، ولا أصغر، ولا خفي.

والذي لا يشرك هو الموحد، فصار عندنا لازم، وهو أن من لم يشرك أي أنواع من الشرك، فإنه ما ترك الشرك إلا لتوحيده، قال العلماء: قدم هنا قوله: ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾؛ لأن الربوبية تستلزم العبودية، فصار عدم الإشراك في الربوبية معناه عدم الإشراك في الطاعة، وعدم الإشراك في العبودية، وهذا وصف الذين حققوا التوحيد؛ لأنه يلزم من عدم الإشراك ألا يُشركِ هواه، وإذا أشرك المرء هواه أتى بالبدع، أو أتى بالمعصية، فصار نفي الشرك نفيًا للشرك بأنواعه، ونفيًا للبدعة، ونفيًا للمعصية، وهذا هو تحقيق التوحيد لله ﷻ .

فإذا الآية دالة على ما ترجم به الإمام ﷺ من قوله: (بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ)، وأولئك قال فيهم الله ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾.

عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: أَيُّكُمْ رَأَى الْكُوكَبَ الَّذِي انْقَضَ الْبَارِحَةَ؟ قُلْتُ: أَنَا، ثُمَّ قُلْتُ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنِّي لُدِغْتُ، قَالَ: فَمَاذَا صَنَعْتَ قُلْتُ: أَرْتَقَيْتُ، قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ، قُلْتُ: حَدِيثٌ حَدَّثَنَاهُ الشَّعْبِيُّ، فَقَالَ: وَمَا حَدَّثَكُمْ الشَّعْبِيُّ؟ قُلْتُ: حَدَّثَنَا عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ حُصَيْبِ الْأَسْلَمِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا رُقِيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ، أَوْ حُمَةٍ»، فَقَالَ: قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: عُرِضَتْ عَلَى الْأُمَّمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيَّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ. فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي، فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى ﷺ وَقَوْمُهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، ثُمَّ نَهَضَ، فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَحَاضَ النَّاسُ فِي أَوْلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحِبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ وَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللَّهِ، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتُونُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ،

فَقَالَ: أَنْتَ مِنْهُمْ، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، فَقَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عُنَاثَةٌ^(١).

ش: هكذا أورده المصنف غير معزو، وقد رواه البخاري مختصراً ومطولاً، ومسلم، واللفظ له، والترمذي، والنسائي.

قوله: (عن حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هو: السلمي، أبو الهذيل الكوفي، ثقة، مات سنة ست وثلاثين ومائة، وله ثلاث وتسعون سنة.

وسعيد بن جبیر: هو الإمام الفقيه من جلة أصحاب ابن عباس رضي الله عنهما، روايته عن عائشة، وأبي موسى مرسله، وهو كوفي، مولى لبني أسد، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين، ولم يكمل الخمسين.

قوله: «انْقَضَ» - هو بالقاف، والضاد المعجمة -، أي: سقط.

و«الْبَارِحَةَ» هي: أقرب ليلة مضت. قال أبو العباس ثعلب: يقال قبل الزوال: رأيت الليلة، وبعد الزوال: رأيت البارحة، وكذا قال غيره، وهي مشتقة من برح إذا زال.

قال: «أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنِّي لُدِغْتُ» قال في مغني اللبيب: «أَمَا» بالفتح، والتخفيف على وجهين: أحدهما أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا، فإذا وقعت أن بعدها كسرت. الثاني: أن تكون بمعنى حقاً، أو أحق. وقال آخرون: هي كلمتان الهمزة للاستفهام،

(١) أخرجه البخاري (٥، ٥٧، ٥٧٥٢ مطولاً، و٣٤١٠، ٦٤٧٢، ٦٥٤١ مختصراً)، ومسلم (٢٢٠)، والترمذي (٢٤٤٨)، والنسائي في الكبرى (٣٧٨/٤).

«ما»: اسم بمعنى شيء، أي: أذلك الشيء حق؟، فالمعنى أحق هذا؟ وهو الصواب، و«ما» نصب على الظرفية، وهذه تفتح أن بعدها. انتهى^(١).

والأنسب هنا هو الوجه الأول، والقائل هو حصين، خاف أن يظن الحاضرون أنه رآه، وهو يصلي، فنفي عن نفسه إبهام العبادة، وهذا يدل على فضل السلف، وحرصهم على الإخلاص، وبعدهم على الرياء، والتزين بما ليس فيهم.

وقوله: «وَلَكِنِّي لُدِغْتُ» - بضم أوله، وكسر ثانيه -، قال أهل اللغة: يقال: لدغته العقرب وذوات السموم، إذا أصابته بسمها، وذلك بأن تأبره بشوكتها.

قوله: «قُلْتُ: أَرْتَقَيْتُ» لفظ مسلم «استرتقيت»، أي: طلبت من يرقيني.

قوله: «قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟» فيه طلب الحجة على صحة المذهب.

وقوله: «قُلْتُ: حَدِيثُ حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ» اسمه: عامر بن شراحيل الهمداني، ولد في خلافة عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو من ثقات التابعين، وفقهائهم، مات سنة ثلاث ومائة.

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب (١/٥٦).

قوله: (عَنْ بُرَيْدَةَ) - بضم أوله، وفتح ثانيه - تصغير بردة، ابن الحصيبي - بضم الحاء، وفتح الصاد المهملتين - ابن الحارث الأسلمي، صحابي شهير. مات سنة ثلاث وستين. قاله ابن سعد^(١).

قوله: «لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ»، وقد رواه أحمد، وابن ماجه عنه مرفوعاً^(٢).

ورواه أحمد، وأبو داود، والترمذي عن عمران بن حصين به مرفوعاً، قال الهيثمي: رجال أحمد ثقات^(٣).

والعين هي: إصابة العائن غيره بعينه، والحمة - بضم المهملة وتخفيف الميم - سم العقرب، وشبهها.

قال الخطابي: ومعنى الحديث: لا رقية أشفى، وأولى من رقية العين، والحمة، وقد رقى النبي ﷺ ورقى.

قوله: «قَدْ أَحْسَنَ مَنْ أَنْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ» أي: من أخذ بما بلغه من العلم، وعمل به، فقد أحسن بخلاف من يعمل بجهل، أو لا يعمل بما يعلم فإنه مسيء آثم، وفيه: فضيلة علم السلف، وحسن أدبهم.

قوله: «وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ» هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم النبي ﷺ. دعا له فقال: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ

(١) انظر: الطبقات لابن سعد (٤/٢٤١).

(٢) أخرجه أحمد (٤/٢٦٢)، وابن ماجه (٣٥١٣).

(٣) أخرجه أحمد (٣٣/١٣٩، ١٥٧، ٢١٢)، وأبو دواد (٣٨٨٤)، والترمذي (٢٠٥٧).

التَّأْوِيلَ»^(١) فكان كذلك، مات بالطائف سنة ثمان وستين.

قال المصنف رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «وفيه عمق علم السلف؛ لقوله: قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، ولكن كذا وكذا، فعلم أن الحديث الأول لا يخالف الثاني».

قوله: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَّمُ»، وفي الترمذي، والنسائي من رواية عبثر بن القاسم، عن حصين بن عبد الرحمن، أن ذلك كان ليلة الإسراء، قال الحافظ: فإن كان ذلك محفوظًا كان فيه قوة لمن ذهب إلى تعدد الإسراء، وأنه وقع بالمدينة أيضًا^(٢). قلت: وفي هذا نظر.

قوله: «فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ»، والذي في صحيح مسلم الرهيط بالتصغير لا غير، وهم الجماعة دون العشرة، قاله النووي.

قوله: «وَالنَّبِيِّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيَّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ» فيه الرد على من احتج بالكثرة.

قوله: «إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ» المراد هنا: الشخص الذي يرى من بعيد.

قوله: «فَطَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي»: لأن الأشخاص التي ترى في الأفق لا يدرك منها إلا الصورة، وفي صحيح مسلم: «وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى الْأُفُقِ

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٢٥/٤، ٢٤٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٨٣/٦)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢٣٠/٤)، والطبراني في الصغير (٢٧٢/٤)، وفي الأوسط (١١٢/٢)، ٣/٣٤٥، ٢٧٢/٤، وفي الكبير (٢٦٣/١٠، ١١٠/١١، ٧٠/١٢)، والحاكم في المستدرک (٣/٦١٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وأخرجه البخاري (٧٥) بلفظ: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ»، و(١٤٣) مقتصرًا على قوله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «اللَّهُمَّ فَفِّهْ فِي الدِّينِ».

(٢) انظر: فتح الباري (٤٠٧/١١).

الْآخِرِ»، ولم يذكره المصنف، فلعله سقط في الأصل الذي نقل الحديث منه. والله أعلم.

قوله: «فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ» أي: موسى بن عمران، كليم الرحمن، وقومه: أتباعه على دينه من بني إسرائيل.

قوله: «فَنظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ» أي: لتحقيقهم التوحيد، وفي رواية ابن فضيل: «وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ مِنْ أُمَّتِكَ سَبْعُونَ أَلْفًا».

وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيحين أنهم: «تَضَيُّ وَجُوهُهُمْ إِضَاءَةَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(١).

وروى الإمام أحمد، والبيهقي في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «فَاسْتَزَدْتُ رَبِّي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَزَادَنِي مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعِينَ أَلْفًا»^(٢).

قال الحافظ: وسنده جيد^(٣).

قوله: «ثُمَّ نَهَضَ» أي: قام، قوله: «فَخَاضَ النَّاسُ فِي أَوْلِيكَ» خاض أبالخاء، والضاد المعجمتين -، وفي هذا إيابة المناظرة، والمباحثة في نصوص الشرع على وجه الاستفادة، وبيان الحق، وفيه عمق علم السلف؛ لمعرفتهم أنهم لم ينالوا ذلك إلا بعمل، وفيه حرصهم على الخير، ذكره المصنف.

(١) أخرجه البخاري (٥٨١١، ٦٥٤٢)، ومسلم (٢١٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٣/١، ٣٢٦/١٤).

(٣) انظر: فتح الباري (٤١٠/١١).

قوله: «فَقَالَ هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ» هكذا ثبت في الصحيحين، وهو كذلك في حديث ابن مسعود رضي الله عنه في مسند أحمد (١).

وفي رواية لمسلم: «وَلَا يَرْقُونَ».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذه الزيادة وهم من الراوي، لم يقل النبي ﷺ: «وَلَا يَرْقُونَ»، وقد قال النبي ﷺ وقد سئل على الرقى: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ، فَلْيَنْفَعْهُ» (٢).

وقال: «لَا بَأْسَ بِالرَّقَى مَا لَمْ تَكُنْ شِرْكًَا» (٣).

قال: وأيضًا فقد رقى جبريل النبي ﷺ (٤)، ورقى النبي ﷺ أصحابه (٥).

قال والفرق بين الراقي، والمسترقي: أن المسترقي سائل مستعط، ملتفت إلى غير الله بقلب، والراقي محسن.

قال: وإنما المراد وصف السبعين ألفًا بتمام التوكل، فلا يسألون غيرهم أن يرقئهم، ولا يكويهم (٦). وكذا قال ابن القيم (٧).

(١) أخرجه أحمد (٤/٢٦٢ - ٦/٣٥٤، ٧/٣٧٠ - ٧/٣٥٩ - ٣٣/١٤٣، ١٨٠، ١٩٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٩٩) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٠٠) من حديث عوف ابن مالك رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (٢١٨٦) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، و(٢١٨٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) أخرجه البخاري (٥٧٤٣)، ومسلم (٢١٩٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (١/١٨٢، ٣٢٨).

(٧) انظر: مدارج السالكين (٣/٤٩٥).

قوله: «وَلَا يَكْتَوُونَ» أي: لا يسألون غيرهم أن يكويهم، كما لا يسألون غيرهم أن يرقهم، استسلامًا للقضاء، وتلذذًا بالبلاء.

قلت: والظاهر أن قوله: «وَلَا يَكْتَوُونَ» أعم من أن يسألوا ذلك، أو يفعل ذلك باختيارهم.

أما الكي في نفسه فجائز، كما في الصحيح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ طَبِيْبًا، فَقَطَعَ لَهُ عِرْقًا وَكَوَّاهُ»^(١).

وفي صحيح البخاري عن أنس رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَوَى مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ حَيٌّ»^(٢).

وروى الترمذي، وغيره عن أنس رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدَ ابْنِ زُرَّارَةَ مِنَ الشَّوْكَةِ»^(٣).

وفي صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: «الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةِ: شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ، وَكَيِّْ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيْ»^(٤)، وفي لفظ: «وَمَا أَحَبُّ أَنْ أُكْتَوِيَ»^(٥).

قال ابن القيم رحمته الله: قد تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواع: أحدها:

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧١٩، ٥٧٢١).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٠٥١).

(٤) أخرجه البخاري (٥٦٨٠، ٥٦٨١).

(٥) أخرجه البخاري (٥٦٨٣، ٥٦٩٧، ٥٧٠٢، ٥٧٠٤)، ومسلم (٢٢٠٥).

فعله. والثاني: عدم محبته. والثالث: الشاء على من تركه. والرابع: النهي عنه.

ولا تعارض بينها بحمد الله، فإن فعله يدل على جوازه، وعدم محبته له لا يدل على المنع منه، وأما الشاء على تاركه فيدل على أن تركه أولى، وأفضل، وأما النهي عنه فعلى سبيل الاختيار، والكراهة^(١).

قوله: «وَلَا يَتَطَيَّرُونَ» أي: لا يتشاءمون بالطيور ونحوها وسيأتي - إن شاء الله تعالى - بيان الطيرة، وما يتعلق بها في بابها.

قوله: «وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» ذكر الأصل الجامع الذي تنوعت عنه هذه الأفعال، والخصال، وهو: التوكل على الله، وصدق الالتجاء إليه، والاعتماد بالقلب عليه، الذي هو نهاية تحقيق التوحيد الذي يثمر كل مقام شريف من المحبة، والرجاء، والخوف، والرضا به ربًا، وإلهًا، والرضا بقضائه.

واعلم أن الحديث لا يدل على أنهم لا يباشرون الأسباب أصلاً، فإن مباشرة الأسباب في الجملة أمر فطري ضروري، لا انفكاك لأحد عنه، بل نفس التوكل مباشرة لأعظم الأسباب؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، ومن يتوكل على الله فهو حسبه. أي: كافي.

(١) انظر: زاد المعاد (٤/٦٦).

وإنما المراد: أنهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها، توكلًا على الله تعالى، كالاكتواء، والاسترقاء، فتركهم له لكونه سببًا مكروهاً، لا سيما والمريض يشبث - فيما يظنه سببًا لشفائه - بخيط العنكبوت.

وأما مباشرة الأسباب والتداوي على وجه لا كراهة فيه، فغير قاذح في التوكل، فلا يكون تركه مشروعًا، لما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ دَاءٍ إِلَّا وَأَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ وَجَهَلُهُ مَنْ جَهَلُهُ»،^(١) وعن أسامة بن شريك رضي الله عنه قال: «كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَتِ الْأَعْرَابُ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَدَاوِي؟ قَالَ: نَعَمْ عِبَادَ اللَّهِ تَدَاوُوا، فَإِنَّ اللَّهَ ﻻ يَرْزُقُ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ، قَالُوا: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: الْهَرَمُ». رواه أحمد^(٢).

وقال ابن القيم رحمته الله: وقد تضمنت هذه الأحاديث إثبات الأسباب، والمسببات، وإبطال قول من أنكرها، والأمر بالتداوي، وأنه لا ينافي التوكل، كما لا ينافيه دفع ألم الجوع، والعطش، والحر، والبرد بأضدادها، بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله تعالى مقتضية لمسبباتها قدرًا، وشرعًا، وأن تعطيلها يقدر في نفس التوكل، كما يقدر في الأمر، والحكمة، ويضعفه من حيث يظن معطلها أن تركها أقوى في التوكل.

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٨)، ومسلم (٢٢٠٤) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٣٠/٣٩٨)، والترمذي (٢٠٣٩).

فإن تركها عجز ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله تعالى في حصول ما ينفع العبد في دينه، ودنياه، ودفع ما يضره في دينه، ودنياه، ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلا كان معطلاً للحكمة والشرع، فلا يجعل العبد عجزه توكلًا، ولا توكله عجزًا^(١).

وقد اختلف العلماء في التداوي هل هو مباح، وتركه أفضل، أو مستحب، أو واجب؟

فالمشهور عند أحمد: الأول لهذا الحديث وما في معناه، والمشهور عند الشافعية: الثاني، حتى ذكر النووي في شرح مسلم: أنه مذهبهم، ومذهب جمهور السلف، وعامة الخلف^(٢).

واختاره الوزير أبو المظفر قال: ومذهب أبي حنيفة أنه مؤكد حتى يداني به الوجوب، قال: ومذهب مالك أنه يستوي فعله وتركه، فإنه قال: لا بأس بالتداوي، ولا بأس بتركه^(٣).

وقال شيخ الإسلام: ليس بواجب عند جماهير الأئمة، وإنما أوجبه طائفة قليلة من أصحاب الشافعي، وأحمد^(٤).

فقوله: «فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنِ» - هو بضم العين، وتشديد الكاف - ،

(١) انظر: زاد المعاد (٤/١٤ - ١٥).

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم (١٤/١٩١).

(٣) انظر: التمهيد (٢٤/٦٥).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٤/٢٦٩).

ومحصن - بكسر الميم، وسكون الحاء، وفتح الصاد المهملتين -، ابن حرثان - بضم المهملة، وسكون الراء بعدها مثلثة - الأسدي: من بني أسد بن خزيمة، كان من السابقين إلى الإسلام، ومن أجمل الرجال، هاجر، وشهد بدرًا، وقاتل فيها، واستشهد في قتال الردة مع خالد بن الوليد بيد طليحة الأسدي سنة اثنتي عشرة، ثم أسلم طليحة بعد ذلك، وجاهد الفرس يوم القادسية مع سعيد بن أبي وقاص، واستشهد في وقعة الجسر المشهورة.

قوله: «فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ. فَقَالَ: أَنْتَ مِنْهُمْ»، وللبخاري في رواية: «فَقَالَ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ»، وفيه: طلب الدعاء من الفاضل.

قوله: «ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ» ذكر مبهمًا، ولا حاجة بنا إلى البحث عن اسمه.

قوله: «فَقَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةٌ» قال القرطبي: لم يكن عند الثاني من الأحوال ما كان عند عكاشة، فلذلك لم يجبه، إذ لو أجابه لجاز أن يقلب ذلك كل من كان حاضرًا فيتسلسل الأمر، فسد الباب بقوله ذلك. ١. هـ.

قال المصنف رحمته الله: وفيه استعمال المعارض، وحسن خلقه صلى الله عليه وسلم.

الشرح:

أما هذا الحديث فهو حديث طويل، وموضع الشاهد منه قوله صلى الله عليه وسلم: «فَنظَرْتُ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، ثُمَّ نَهَضَ فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَخَاضَ

النَّاسُ فِي أَوْلِيَّكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحِبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،
 وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ وَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللَّهِ، وَذَكَرُوا
 أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا
 يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»، هذه في صفة الذين يدخلون
 الجنة بغير حساب، ولا عذاب، وهذه صفة من صفاتهم، وتلك الصفة
 خاصة بهم، لا يلتبس أمرهم بغيرهم؛ لأن هذه الصفة كالشامة يعرفون بها،
 مَنْ هُمُ الَّذِينَ حَقَّقُوا التَّوْحِيدَ؟ قَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ،
 وَلَا يَكْتَوُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» فذكر أربع صفات:

أنهم «لَا يَسْتَرْقُونَ»: ومعنى لا يسترقون: لا يطلبون الرقية، والطالب
 للرقية في قلبه ميل للراقي حتى يرفع ما به من جهة السبب وهذا النفي
 «لَا يَسْتَرْقُونَ»: لأن الناس في شأن الرقية تتعلق قلوبهم جداً أكثر من تعلقهم
 بالطب، ونحوه، فالرقية عند العرب في الجاهلية - وهكذا حال أكثر الناس
 - لهم تعلق بها، فالقلب يتعلق بالراقي، ويتعلق بالرقية وهذا ينافي كمال
 التوكل على الله ﷻ، وأما ما جاء في بعض الروايات أنهم: «الَّذِينَ
 لَا يَرْقُونَ» فهذا غلط؛ لأن الراقي محسن إلى غيره، وهي لفظة شاذة،^(١)
 والصواب ما جاء في هذه الرواية من أنهم «الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ» أي: الذين
 لا يطلبون الرقية؛ وذلك لأن طالب الرقية يكون في قلبه ميل إلى هذا الذي
 رقاها، وإلى الرقية، ونوع توكل، أو نوع استرواح لهذا الذي يرقى، أو
 للرقية.

قال: «وَلَا يَكْتَوُونَ»: والكي مكروه في أصله؛ لأن فيه تعذيباً بالنار مع

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٢٨/١)، وزاد المعاد (٤٩٥/١)، وشرح النووي على مسلم (١٤/١٦٨)، وفتح الباري (٤٠٨/١١).

أنه ماذونٌ به شرعاً لكن فيه كراهة، والعرب تعتقد أن الكي يحدث المقصود دائماً، فلهذا تتعلق قلوبهم بالكي فصار تعلق القلب بهذا الكي من جهة أنه سبب يؤثر دائماً، ومعلوم أن الكي يؤثر بإذن الله ﷻ إذا اجتمعت الأسباب، وانتفت الموانع، فالنفي؛ لأجل أن في الكي بخصوصه ما يتعلق الناس به من أجله.

قال: «وَلَا يَنْظِرُونَ»: والطيرة شيء يعرض على القلب من جراء شيء يحدث أمامه، إما أن يجعله يقدم على أمر، أو أن يحجم عنه، وهذه صفة من لم يكن التوكل في قلبه عظيماً.

قال بعدها: «وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»: وهي جامعة للصفات السابقة.

هذه الصفات لا يُعنى بذكرها أن الذين حققوا التوحيد لا يباشرون الأسباب، كما فهمه بعضهم من أن الكمال ألا يباشر سبباً البتة، أو ألا يتداوى البتة، هذا غلط؛ لأن النبي ﷺ رُقي؛ ولأنه ﷺ تداوى، وأمر بالتداوى، وأمر أيضاً بعض الصحابة ﷺ بأن يكتوي ونحو ذلك، فليس فيه أن أولئك لا يباشرون الأسباب مطلقاً، أو لا يباشرون أسباب الدواء، وإنما فيه ذكر لهذه الثلاث بخصوصها؛ لأنها يكثر تعلق القلب، والتفاتة إلى الراقي، أو إلى الكي، أو الكاوي، أو إلى التطير، ففيها إنقاص من التوكل، أما التداوي فهو مشروع، إما واجب، أو مستحب، وفي بعض الأحوال يكون مباحاً وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالِدَوَاءَ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً، فَتَدَاوُوا وَلَا تَدَاوُوا بِحَرَامٍ»^(١).

المقصود من هذا: أن التداوي فعل، فيفعل المرء التداوي، وأن طلب

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٧٤)، والبيهقي في الكبرى (٥/١٠)، والطبراني في الكبير (٢٤/٢٥٤) من

حديث أم الدرداء رضي الله عنها.

الدواء ليس خارماً لتحقيق التوحيد، ولكن الذي هو من صفة أهل تحقيق التوحيد أنهم لا يسترقون بخصوص الرقية، ولا يكتون بخصوص الكي، ولا يتطيرون، وأما ما عدا ذلك مما أُذُن به فلا يدخل فيما يختص به أهل تحقيق التوحيد.

فإذاً يكون الأظهر - عندي - مما في هذا الحديث أنه مخصوص بهذه الثلاثة: «هُم الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتُونُونَ» أما الأسباب الأخرى المأذون بها، فلا تدخل في صفة الذين حققوا التوحيد.

قال: «فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: أَنْتَ مِنْهُمْ، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ»، هذا فيه دليل على أن أهل تحقيق التوحيد قليل، وليسوا بكثير؛ ولهذا جاء عددهم في هذا الحديث بأنهم سبعون ألفاً، وقد جاء في بعض الروايات عند الإمام أحمد، وعند غيره: «فَاسْتَرَدْتُ رَبِّي ﷺ، فَرَزَادَنِي مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعِينَ أَلْفًا»^(١) بأن الله ﷻ أعطى النبي ﷺ مع كل ألف من السبعين ألفاً سبعين ألفاً، فيكون العدد قرابة خمسة ملايين من هذه الأمة، فإن كان ذلك الحديث صحيحاً - وقد صحح إسناده بعض أهل العلم - فإنه لا يكون للعدد في هذا الحديث مفهوم، أو كان قبل سؤال النبي ﷺ أن يُزاد في عدد أولئك الذين حققوا التوحيد. ما معنى أن يُزاد في عددهم؟ أي: أن الله ﷻ يَمُنُّ على أناس من هذه الأمة أكثر من السبعين ألفاً ممن سيأتون، فيوفقهم لعمل تحقيق التوحيد، والله ﷻ هو الذي يوفق، وهو الذي يهدي، ثم هو الذي يجازي، فما أعظمه من محسن برِّ كريم رحيم!

(١) سبق تخريجه (ص ١٦٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ النَّاسِ فِي التَّوْحِيدِ.

الثَّانِيَةُ: مَا مَعْنَى تَحْقِيقِهِ.

الثَّالِثَةُ: ثَنَاؤُهُ سُبْحَانَهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بِكَوْنِهِ لَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

الرَّابِعَةُ: ثَنَاؤُهُ عَلَى سَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ بِسَلَامَتِهِمْ مِنَ الشُّرْكِ.

الخَامِسَةُ: كَوْنُ تَرْكِ الرُّفْيَةِ وَالْكَيِّْ مِنْ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ.

السَّادِسَةُ: كَوْنُ الْجَامِعِ لِتِلْكَ الْخِصَالِ هُوَ التَّوَكُّلُ.

السَّابِعَةُ: عُمُقُ عِلْمِ الصَّحَابَةِ لِمَعْرِفَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَنَالُوا ذَلِكَ إِلَّا بِعَمَلٍ.

الثَّامِنَةُ: حِرْصُهُمْ عَلَى الْخَيْرِ.

التَّاسِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالْكَمِّيَّةِ وَالْكَيفِيَّةِ.

العَاشِرَةُ: فَضِيلَةُ أَصْحَابِ مُوسَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: عَرْضُ الْأُمَمِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ تُحْشَرُ وَحَدَاها مَعَ نَبِيِّهَا.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: قِلَّةُ مَنْ اسْتَجَابَ لِلْأَنْبِيَاءِ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ مَنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ يَأْتِي وَحَدَهُ.

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: ثَمَرَةُ هَذَا الْعِلْمِ، وَهُوَ عَدَمُ الْاِعْتِرَارِ بِالْكَثْرَةِ، وَعَدَمُ

الرُّهْدِ فِي الْقِلَّةِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الرُّخْصَةُ فِي الرُّفْيَةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَّةِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: عُمُقُ عِلْمِ السَّلَفِ لِقَوْلِهِ: «قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا

سَمِعَ، وَلَكِنْ كَذَا وَكَذَا»، فَعَلِمَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ لَا يُخَالِفُ الثَّانِي.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: بُعْدُ السَّلَفِ عَنِ مَدْحِ الْإِنْسَانِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ.
التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «أَنْتَ مِنْهُمْ» عَلَّمَ مِنَ أَعْلَامِ النَّبُوَّةِ.
العِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عُكَّاشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
الْحَادِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: اسْتِعْمَالُ الْمَعَارِضِ .
الثَّانِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: حُسْنُ خُلُقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ .



٣ - بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشُّرْكِ

الشرح:

كل من حقق التوحيد فلا بد أن يخاف من الشرك؛ ولهذا سيد المحققين للتوحيد محمد ﷺ كان يكثر من الدعاء بأن يبعد عنه الشرك، وكذلك إبراهيم عليه السلام كان يكثر من الدعاء؛ لئلا يدركه الشرك، أو عبادة الأصنام.

فمناسبة هذا الباب لما قبله ظاهرة: من أن تحقيق التوحيد عند أهله معه الخوف من الشرك، وقَلَّ من يكون مخاطرًا بتوحيده، أو غير خائف من الشرك، ويكون على مراتب الكمال، بل لا يوجد، فكل محقق للتوحيد، كل راغب فيه، حريص عليه يخاف من الشرك، وإذا خاف من الشرك فإن الخوف وهو: فزع القلب، وهلعه، وهربه من ذلك الشيء، فإن هذا الذي يخاف من الشرك سيسعى في البعد عنه، والخوف من الشرك يثمر ثمرات:

منها: أن يكون متعلمًا للشرك بأنواعه حتى لا يقع فيه.

ومنها: أن يكون متعلمًا للتوحيد بأنواعه حتى يقوم في قلبه الخوف من الشرك، ويعظم، ويستمر على ذلك.

ومنها: أن الخائف من الشرك يكون قلبه دائمًا مستقيمًا على طاعة الله، مبتغيًا مرضاة الله، فإن عصي أو غفل كان استغفاره استغفارًا من يعلم عظم شأن الاستغفار، وعظم حاجته للاستغفار؛ لأن الذين يستغفرون أنواع، لكن من علم حق الله ﷻ، وسعى في توحيدِهِ، وتعلم ذلك، وسعى في

الهرب من الشرك، فإنه إذا غفل وجد أنه أشد ما يكون حاجة إلى الاستغفار؛ لهذا - لصالح القلب - بوب الشيخ رحمته الله هذا الباب (بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشُّرْكِ)، وكأنه قال لك: إذا كنت تخاف من الشرك كما خاف منه إبراهيم عليه السلام، وكما توعد الله أهل الشرك بأنه لا يغفر شركهم، فإذا تعلم ما سيأتي في هذا الكتاب، فإن هذا الكتاب إنما هو لأجل الخوف من الشرك، ولأجل تحقيق التوحيد، فهذا الكتاب موضوع لتحقيق التوحيد، وللخوف من الشرك، والبعد عنه، فما بعد هذين البابين - (بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ)، و(بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشُّرْكِ) - ما بعد ذلك تفصيل لهاتين المسألتين العظيمتين: تحقيق التوحيد، والخوف من الشرك ببيان معناه، وبيان أنواعه.

والشرك هو: إشراك غير الله معه في نوع من أنواع العبادة، وقد يكون أكبر، وقد يكون أصغر، وقد يكون خفياً.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

ش: قوله: (بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشَّرْكِ).

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ قال ابن كثير: أخبر تعالى أنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ أي: لا يغفر لعبد لقيه وهو مشرك ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ أي: من الذنوب لمن يشاء من عباده. انتهى (١).

فتبين بهذه الآية أن الشرك أعظم الذنوب؛ لأن الله تعالى أخبر أنه لا يغفره لمن لم يتب منه، وما دونه من الذنوب فهو داخل تحت المشيئة إن شاء غفره لمن لقيه به، وإن شاء عذبه به.

وذلك يوجب للعبد شدة الخوف من الشرك الذي هذا شأنه عند الله؛ لأنه أقيح القبيح، وأظلم الظلم، وتنقص لرب العالمين، وصرف خالص حقه لغيره، وعدل غيره به؛ كما قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، ولأنه مناقض للمقصود بالخلق، والأمر، مناف له من كل وجه، وذلك غاية المعاندة لرب العالمين، والاستكبار عن طاعته، والذل له، والانقياد لأوامره الذي لا صلاح للعالم إلا بذلك، فمتى خلا منه خرب وقامت القيامة؛ كما قال ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ اللَّهُ». رواه مسلم (٢).

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/٣٢٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

ولأن الشرك تشبيه للمخلوق بالخالق تعالى، ومشاركة في خصائص الإلهية من ملك الضر، والنفع، والعطاء، والمنع، الذي يوجب تعلق الدعاء، والخوف، والرجاء، والتوكل، وأنواع العبادة كلها بالله وحده، فمن علق ذلك بمخلوق، فقد شبهه بالخالق، وجعل من لا يملك لنفسه ضرراً، ولا موتاً، ولا حياة، ولا نشوراً، شبيهاً بمن له الحمد كله، وله الخلق كله، وله الملك كله، وإليه يرجع الأمر كله، وبيده الخير كله، فأزمة الأمور كلها بيده سبحانه، ومرجعها إليه، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، الذي إذا فتح للناس رحمة فلا ممسك لها، وما يمسك فلا مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم.

فأقبح التشبيه تشبيه العاجز الفقير بالذات، بالقادر الغني بالذات. ومن خصائص الإلهية: الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها له وحده، والتعظيم، والإجلال، والخشية، والدعاء، والرجاء، والإنابة، والتوكل، والتوبة، والاستعانة، وغاية الحب مع غاية الذل، كل ذلك يجب عقلاً، وشرعاً، وفطرة أن يكون لله وحده، ويمتنع عقلاً، وشرعاً، وفطرة أن يكون لغيره، فمن فعل شيئاً من ذلك لغيره، فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبه له، ولا مثل له، ولا ند له، وذلك أقبح التشبيه، وأبطله.

فلهذه الأمور وغيرها أخبر سبحانه وتعالى أنه لا يغفره، مع أنه كتب

على نفسه الرحمة. هذا معنى كلام ابن القيم رحمته (١).

وفي الآية رد على الخوارج المكفرين بالذنوب، وعلى المعتزلة القائلين: بأن أصحاب الكبائر يخلدون في النار، وليسوا عندهم بمؤمنين، ولا كفار.

ولا يجوز أن يحمل قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ على التائب، فإن التائب من الشرك مغفور له؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ اسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

فهنا عمم وأطلق؛ لأن المراد به التائب، وهناك خص وعلق؛ لأن المراد به من لم يتب. هذا ملخص قول شيخ الإسلام (٢).

الشرح:

قال الشيخ رحمته: (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾: هذه الآية من سورة النساء فيها قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ والمغفرة هي: الستر لما يُخاف وقوع أثره، وفي اللغة يقال: غفر إذا ستر، ومنه سُمِّي ما يوضع على الرأس مغفراً؛ لأنه يستر الرأس، وبقيه الأثر المكروه من وقع السيف، ونحوه على الرأس، فمادة «المغفرة» راجعة

(١) انظر: الصواعق المرسله (٢/٤٦٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٤/٤٧٥).

إلى ستر الأثر الذي يُخاف منه^(١)، والشرك أو المعصية لها أثرها إما في الدنيا، وإما في الآخرة، أو فيهما جميعًا، وأعظم ما يُمنُّ به على العبد أن يغفر ذنبه، وذلك بأن يستر عليه، وأن يُمحى أثره فلا يؤاخذ به في الدنيا، ولا يؤاخذ به في الآخرة، ولولا المغفرة لهلك الناس^(٢).

قال عَزَّوَجَلَّ هنا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ ﴿لَا يَغْفِرُ﴾ أبدًا، ﴿أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾، أي: أنه بوعده هذا لم يجعل مغفرته لمن أشرك به، قال ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ قال العلماء: في هذه الآية دليل على أن المغفرة لا تكون لمن أشرك شركًا أكبر، أو أشرك شركًا أصغر، فإن الشرك لا يدخل تحت المغفرة، بل يكون بالموازنة، ما يغفر إلا بالتوبة، فمن مات على ذلك غير تائب، فهو غير مغفور له ما فعله من الشرك، قد يغفر غير الشرك؛ كما قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فجعلوا الآية دليلًا على أن الشرك الأكبر، والأصغر لا يدخل تحت المشيئة.

وجه الاستدلال من الآية: أن قوله: ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ ﴿أَنْ يُشْرَكَ﴾ هذه (أَنْ) موصول حرفي مع ﴿يُشْرَكَ﴾ فعل، وتقدر (أَنْ) المصدرية مع ما بعدها من الفعل - كما هو معلوم - بمصدر، والمصدر نكرة وقع في سياق النفي، وإذا وقعت النكرة في سياق النفي عمّت، قالوا: فهذا يدل على أن الشرك هنا الذي نُفي: الأكبر، والأصغر، وأيضًا الخفي، كل أنواع الشرك لا يغفرها الله ﷻ؛ وذلك لعظم خطيئة الشرك؛ لأن الله ﷻ هو الذي خلق، وهو الذي رزق، وهو الذي أعطى، وهو الذي تفضل، فكيف يتوجه القلب

(١) انظر: لسان العرب (٢٥/٥)، وتهذيب اللغة (١١٣/٨)، والمعجم الوسيط (٦٥٦/٢)، وتاج العروس (٢٤٦/١٣).

(٢) قال ابن القيم ﷺ في نونيته:

وَهُوَ الْعَفْوُ فَعَفْوُهُ وَسِعَ الْوَرَى لَوْلَا غَارَ الْأَرْضُ بِالسُّكَّانِ

انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢٢٧/٢).

عنه إلى غيره؟! لا شك أن هذا ظلم في حق الله ﷻ ولذلك لم يغفر، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وأكثر علماء الدعوة^(١).

قال آخرون من أهل العلم: إن قوله هنا: ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ دالة على العموم، ولكن هذا عموم مراد به خصوص الشرك الأكبر ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾، أي: الشرك الأكبر فقط دون غيره، وأما ما دون الشرك الأكبر فإنه يكون داخلًا تحت المشية، فيكون العموم في الآية مردًا به الخصوص؛ لأن القرآن فيه هذا اللفظ: ﴿أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾، ونحو ذلك، ويراد به الشرك الأكبر دون الأصغر غالبًا، فالشرك غالبًا ما يطلق في القرآن على الأكبر دون الأصغر، قال ﷻ: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنَىٰ إِسْرَائِيلَ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّكُمْ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢] هنا (يشرك): فعل داخل في سياق الشرط فيكون عامًا، فهل يدخل الشرك الأصغر، والخفي فيه؟

بالإجماع لا يدخل؛ لأن تحريم الجنة، وإدخال النار، والتخليد فيها إنما هو لأهل الموت على الشرك الأكبر، فدلنا ذلك على أن المراد بقوله ﷻ: ﴿إِنَّكُمْ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ أنهم أهل الإشراك الشرك الأكبر، فلم يدخل الأصغر، ولم يدخل ما دونه، أو أنواع الأصغر.

فيكون إذا فهم آية النساء على فهم آية المائدة، ونحوها: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَىٰ بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١] في الشرك الأكبر، ونحو ذلك.

فيكون إذا - على هذا القول - المراد بما نفي هنا ﴿لَا يَغْفِرُ﴾ الشرك الأكبر.

(١) انظر: الرد على البكري (١/٣٠١)، والدرر السنية (٥/٣٧٧).

ولما كان اختيار إمام الدعوة كما هو اختيار عدد من المحققين كشيخ الإسلام، وابن القيم، وغيرهما^(١) : أن العموم هنا للأكبر، والأصغر، والخفي بأنواع الشرك، قام الاستدلال بهذه الآية صحيحًا؛ لأن الشرك أنواع، وإذا كان الشرك بأنواعه لا يغفر، فهذا يوجب الخوف منه أعظم الخوف، إذا كان الرياء لا يغفر، إذا كان الشرك الأصغر - الحلف بغير الله، أو تعليق التيممة، أو حلقة، أو خيط، أو نحو ذلك من أنواع الشرك الأصغر، ما شاء الله وشئت، نسبة النعم إلى غير الله - إذا كان لا يُغفر فإنه يوجب أعظم الخوف منه، كذلك الشرك الأكبر.

وإذا كان كذلك فيجتمع إذاً في الخوف من الشرك من هم على غير التوحيد، أي: مَنْ يعبدون غير الله، ويستغيثون بغير الله، ويتوجهون إلى غير الله، ويذبحون لغير الله، وينذرون لغير الله، ويحبون محبة العبادة غير الله، ويرجون غير الله رجاء العبادة، ويخافون خوف السر من غير الله، إلى غير ذلك، يكون هؤلاء أولى بالخوف من الشرك؛ لأنهم وقعوا فيما هو متفق عليه في أنه لا يغفر، كذلك يقع في الخوف، ويكون الخوف أعظم ما يكون في أهل الإسلام الذين قد يشركون بعض أنواع الشرك من الشرك الخفي، أو الشرك الأصغر بأنواعه، وهم لا يشعرون، أو وهم لا يحذرون.

فيكون الخوف إذا علم العبد المسلم أن الشرك بأنواعه لا يغفر، وأنه مؤاخذ به، فليست الصلاة إلى الصلاة يغفر بها الشرك الأصغر، وليس رمضان إلى رمضان يغفر به الشرك الأصغر، وليست الجمعة إلى الجمعة يغفر بها الشرك الأصغر، فإذا يغفر بماذا؟

يغفر بالتوبة فقط، فإن لم يتب فإنه ثمَّ الموازنة بين الحسنات، وبين السيئات، وما ظنكم بسيئة فيها التشريك بالله، مع حسناتٍ من ينجو من

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/٣٠٢، ٣/٢٩٠)، وزاد المعاد (٤/١٤٥).

ذلك؟ ليس ثمَّ إلا من عظمت حسناته فزادت على سيئته ما وقع فيه من أنواع الشرك، ولا شك أن هذا يوجب الخوف الشديد؛ لأن المرء على خطر في أنه توزن حسناته، وسيئاته، ثم يكون في سيئاته أنواع الشرك، وهي - كما هو معلوم - عندكم أن الشرك بأنواعه من حيث الجنس أعظم من الكبائر - كبائر الأعمال المعروفة - .

إذا وجه الاستدلال من آية النساء أن قوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ أن فيها عمومًا يشمل أنواع الشرك جميعًا، وهذه لا تغفر فيكون ذلك موجبًا للخوف من الشرك، وإذا وقع، أو أحصل الشرك في القلب، فإن العبد يطلب معرفة أنواعه حتى لا يشرك، ومعرفة أصنافه وأفراده حتى لا يقع فيها، وحتى يحذّر أحبابه ومن حوله منها؛ لذلك كان أحب الخلق، أو أحب الناس، وخير الناس للناس من يحذرهم من هذا الأمر، ولو لم يشعروا، ولو لم يعقلوا، قال ﷺ: ﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]؛ لأنهم يدلون الخلق على ما ينجيهم، فالذي يحب للخلق النجاة هو الذي يحذرهم من الشرك بأنواعه، ويدعوهم إلى التوحيد بأنواعه؛ لأن هذا أعظم ما يدعى إليه، ولهذا لما حصل من بعض القرى في زمن إمام الدعوة تردد، وشك، ورجوع عن مناصرة الدعوة، وفهم ما جاء به الشيخ ﷺ، وكتبوا للشيخ وغلّظوا وقالوا: إنما جئت به ليس بصحيح، وإنك تريد كذا وكذا، قال في آخرها بعد أن شرح التوحيد، وضدّه، ورغّب، ورهّب، قال في آخرها ﷺ: «ولو كنتم تعقلون حقيقة ما دعوتكم إليه، لكنت أغلى عندكم من آبائكم، وأمهااتكم، وأبنائكم، ولكنكم قوم لا تعقلون» .

وهذا صحيح، ولكن لا يعقله إلا من عرف حق الله ﷻ، - رحمه الله، وأجزل له المثوبة، وجزاه عنا وعن المسلمين خير الجزاء ورفع درجته في المهديين، والنبين، والصالحين - .

وَقَالَ الْخَلِيلُ ﷺ: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾

[إبراهيم: ٣٥].

ش: قوله: (وَقَالَ الْخَلِيلُ ﷺ: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾) الصنم: ما كان منحوتًا على صورة، والوثن: ما كان موضوعًا على غير ذلك. ذكره الطبري عن مجاهد^(١).

قلت: وقد يسمى الصنم وثنًا، كما قال الخليل ﷺ: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، ويقال: إن الوثن أعم - وهو قوي -، فالأصنام أوثان، كما أن القبور أوثان.

قوله: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ أي: اجعلني وبني في جانب عن عبادة الأصنام، وباعد بيننا وبينها، وقد استجاب الله تعالى دعاءه، وجعل بنيه أنبياء، وجنبهم عبادة الأصنام.

وقد بين ما يوجب الخوف من ذلك بقوله: ﴿رَبِّ إِيَّاهُنَّ أَضَلَّلَنَّا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، فإنه هو الواقع في كل زمان، فإذا عرف الإنسان أن كثيرًا وقعوا في الشرك الأكبر، وضلوا بعبادة الأصنام، أوجب ذلك خوفه من أن يقع فيما وقع فيه الكثير من الشرك الذي لا يغفره الله.

قال إبراهيم التيمي: من يأمن البلاء بعد إبراهيم؟ رواه ابن جرير، وابن أبي حاتم^(٢).

فلا يأمن الوقوع في الشرك إلا من هو جاهل به، وبما يخلصه منه من العلم بالله، وبما بعث به رسوله من توحيده، والنهي عن الشرك به.

(١) انظر: تفسير الطبري (١١/٤٦٩).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٧/١٧).

الشرح:

ساق الشيخ رحمته الله هنا قول الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ الذي دعا بهذه الدعوة هو إبراهيم عليه السلام، وإبراهيم عليه السلام قد حقق التوحيد، ووصفه الله بأنه كان أمة، قانتاً لله، حنيفاً، وبأنه لم يكُ من المشركين، فمن كان على هذه الحال هل يطمئن من أنه لن يعبد غير الله؟ ولن يعبد الأصنام، أم يظل على خوفه؟!، حال الكُمَّل الذين حققوا التوحيد هل هم يطمئنون، أم يخافون؟!، هذا إبراهيم عليه السلام كما في هذه الآية خاف الشرك، وخاف عبادة الأصنام فدعا الله بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضَلَّلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّيْ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ لإبراهيم: ٣٥-٣٦، فكيف بمن دون إبراهيم ممن ليس من السبعين ألفاً - وهم عامة هذه الأمة -؟! والواقع أن عامة الأمة لا يخافون من الشرك، فالذي يخاف هو الذي يسعى في تحقيق التوحيد.

قال إبراهيم التيمي رحمته الله - من سادات التابعين - لما تلا هذه الآية قال: ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم؟! إذا كان إبراهيم عليه السلام هو الذي حقق التوحيد، وهو الذي وصف بما وصف به، وهو الذي كسر الأصنام بيده، ويخاف، فمن يأمن البلاء بعده؟!.

إذا ما ثمَّ إلا غرور أهل الغرور، وهذا يوجب الخوف الشديد؛ لأنه ما أُعطي إبراهيم الضمان على أن لا يشرك، وعلى أن لا يزيغ قلبه مع أنه سيد المحققين للتوحيد في زمانه، بل وبعد زمانه إلى نبينا عليه السلام فهو سيد ولد آدم، ومع ذلك خاف.

قوله: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾: الأصنام: جمع صنم،

والصنم هو: ما كان على صورة مما يعبد من دون الله، يُصوّر صورة على شكل وجه رجل، أو على شكل جسم، أو رأس حيوان، أو على شكل صورة كوكب، أو نجم، أو على شكل الشمس، والقمر، ونحو ذلك، فإذا صوّر صورة فتلك الصورة يقال لها: صنم^(١).

والوثن هو: ما عُبد من دون الله مما هو ليس على شكل صورة، فالقبر وثنٌ وليس بصنم، ومشاهد القبور عند عبادها أوثان، وليست بأصنام^(٢).

وقد يطلق على الصنم أنه وثن؛ كما قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ في سورة العنكبوت: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، قد يطلق على قلة.

وقال بعض أهل العلم: هم عبدوا الأصنام، وعبدوا الأوثان جميعاً فصار في بعض الآيات ذكر الأصنام لعبادتهم الأصنام، وفي بعض الآيات ذكر الأوثان لعبادتهم الأوثان، والأول أظهر في أنه قد يطلق على الصنم أنه وثن؛ ولهذا قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثْنًا يُعْبَدُ، اسْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٣) فدعا الله أن لا يجعل قبره وثنًا، فصار الوثن ما يعبد من دون الله مما ليس على هيئة صورة.

(١) انظر: لسان العرب (٣٤٩/١٢)، والمعجم الوسيط (٥٢٦/١)، وتاج العروس (٥٢٤/٣٢).

(٢) انظر: لسان العرب (٤٤٢/١٣)، ومعجم مقاييس اللغة (٨٥/٦)، والمعجم الوسيط (٢/١٠١٢)، وتاج العروس (٢٣٩/٣٦).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٨٥)، وأحمد (٢/٢٤٦)، وابن سعد في الطبقات (٢/٢٤١).

وَفِي الْحَدِيثِ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشُّرْكَ الْأَصْغَرَ». فَسُئِلَ عَنْهُ. «فَقَالَ: الرِّيَاءُ»^(١).

ش: قال المصنف: (وَفِي الْحَدِيثِ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشُّرْكَ الْأَصْغَرَ». فَسُئِلَ عَنْهُ. «فَقَالَ: الرِّيَاءُ». أورد المصنف هذا الحديث مختصراً غير معزوه، وقد رواه الإمام أحمد، والطبراني، والبيهقي.

وهذا لفظ أحمد: حدثنا يونس، حدثنا ليث عن يزيد - يعني: ابن الهاد -، عن عمرو، عن محمود بن لبيد، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشُّرْكَ الْأَصْغَرَ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: وما الشُّرْكَ الْأَصْغَرُ؟ قَالَ: الرِّيَاءُ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: يَوْمَ تُجَارَى الْعِبَادُ بِأَعْمَالِهِمْ: اذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُنْتُمْ تُرَاوُونَ بِأَعْمَالِكُمْ فِي الدُّنْيَا، فَانظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ عِنْدَهُمْ جَزَاءً».

قال المنذري: ومحمود بن لبيد رأى النبي ﷺ، ولم يصح له منه سماع فيما أرى، وذكر ابن أبي حاتم أن البخاري قال: له صحبة، ورجحه ابن عبد البر، والحافظ.

وقد رواه الطبراني بأسانيد جيدة عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج. مات محمود سنة ست وتسعين، وقيل: سنة سبع وتسعين، وله تسع وتسعون سنة.

قوله: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشُّرْكَ الْأَصْغَرَ». هذا من

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤٢٨/٥، ٤٢٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٣٣/٥) من حديث محمود بن لبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الطبراني في الكبير (٤٣٠١) من طريق محمود بن لبيد عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ.

شفقته ﷺ بأمته، ورحمته، ورأفته بهم، فلا خير إلا دلهم عليهم، وأمرهم به، ولا شر إلا بينه لهم، وأخبرهم به، ونهاهم عنه، كما قال ﷺ فيما صح عنه: «لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ...» الحديث (١).

فإذا كان الشرك الأصغر مخوفًا على أصحاب رسول الله ﷺ مع كمال علمهم، وقوة إيمانهم، فكيف لا يخافه، وما فوقه من هو دونهم في العلم، والإيمان بمراتب؟ خصوصًا إذا عرف أن أكثر علماء الأمصار اليوم لا يعرفون من التوحيد إلا ما أقر به المشركون، وما عرفوا معنى الإلهية التي نفتها كلمة الإخلاص عن كل ما سوى الله.

وأخرج أبو يعلى، وابن المنذر، عن حذيفة بن اليمان، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ قال: «الشُّرْكُ فِيكُمْ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ، قِيلَ: وَهَلِ الشُّرْكُ إِلَّا مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟ قَالَ: ثَكَلْتِكَ أُمَّكَ يَا صِدِّيقُ، الشُّرْكُ فِيكُمْ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ» الحديث (٢). وفيه: أن تقول أعطاني الله، وفلان، والند أن يقول الإنسان: لولا فلان قتلتني فلان. ا.هـ. من الدر.

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو يعلى (٦٠/١)، وابن المنذر وابن أبي حاتم، كما في الدر المنثور (٥٤/٤)، وفيه ليث ابن أبي سليم وهو مدلس، كما في مجمع الزوائد (٢٢٤/١٠)، وله شاهد في المسند من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه (٤٠٣/٤)، ومن حديث معقل بن يسار، عن أبي بكر رضي الله عنه. أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٧١٦).

الشرح:

قال ﷺ: «وفي الحديث: «أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشَّرِكُ الْأَصْغَرُ». فسُئِلَ عنه. «فَقَالَ: الرِّيَاءُ»: الرياء قسمان: رياء المسلم، ورياء المنافق. رياء المنافق: رياء في أصل الدين، أي: يرائي بإظهار الإسلام، ويبطن الكفر ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، ورياء المسلم الموحد: أن يُحَسِّنَ صلاته من أجل نظر الرجل، أو أن يُحَسِّنَ تلاوته؛ لأجل التسميع أن يُمدح، ويُسَمَّعَ لا لأجل التأثير. فالرياء مشتق من الرؤية^(١)، فما كان من جهة الرؤية، أي: أن يحسِّن عبادة لأجل أن يُرى من المتعبدين، يطيل في صلاته، يطيل في ركوعه، في سجوده، يقرأ في صلاته أكثر من العادة؛ لأجل أن يُرى ذلك منه، يقوم الليل؛ لأجل أن يقول الناس عنه: إنه يقوم الليل، هذا شرك أصغر. والشرك الأصغر هذا الذي هو الرياء قد يكون مُحِبِّطًا لأصل العمل الذي تعبَّد به، وقد يكون مُحِبِّطًا للزيادة التي زادها. فيكون مُحِبِّطًا لأصل العمل الذي تعبَّد به، إذا ابتدأ النية بالرياء، أي: فيما لو دخل الصلاة لأجل أن يُرى أنه يصلي، ليس عنده رغبة في أن يصلي الراتب، لكن لما رأى أنه يُرى، ولأجل أن يُمدح بما يراه الناس منه صلى، فهذا عمله، وتلك الصلاة حابطة ليس له فيها ثواب. وإن جاء الرياء في أثناء العبادة، فإن ما زاده لأجل الرؤية يبطل؛ كما قال ﷺ: «قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَعْنَى الشَّرِكَاءِ عَنِ الشَّرِكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكُهُ»^(٢).

(١) انظر: تاج العروس (١٠٥/٣٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الشاهد من الحديث: قوله ﷺ: «أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكَ الْأَصْغَرَ»، هو أخوف الذنوب التي خافها النبي ﷺ على أهل التوحيد؛ لأنهم ماداموا أهل توحيد فإنهم ليسوا من أهل الشرك الأكبر، فبقي ما يُخاف عليهم الشرك الأصغر، والشرك الأصغر تارة يكون في النيات، وتارة يكون في الأقوال، وتارة يكون في الأعمال، أي: في القلب يكون الشرك الأصغر، وفي المقال، وفي الفعال أيضًا - وسيأتي في هذا الكتاب بيان أصناف من كل واحدة من هذه الثلاث - .

إِذَا النبي ﷺ قَالَ: «أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكَ الْأَصْغَرَ». فهو أخوف الذنوب على هذه الأمة، لماذا خافه النبي ﷺ، وكان أعظم الذنوب خوفًا؟ لأجل أثره وهو أنه لا يُغفر، ولأجل أن الناس قد يغفلون عنه؛ فلهذا خافه عليهم ﷺ، والشيطان حرصه على أهل التوحيد أن يُدخل فيهم الشرك الأصغر من جهة الرياء، ومن جهة الأقوال، والأعمال، والنيات أعظم من فرحه بغير ذلك من الذنوب.

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ نِدَاءً، دَخَلَ النَّارَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(١).

ش: قال ابن القيم رحمته الله: الند الشبيه، يقال: فلان ند فلان، وند يده، أي: مثله، وشبيهه. ا.هـ. قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] ^(٢).

قوله: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ نِدَاءً»، أي: يجعل لله ندًا في العبادة يدعوه، ويسأله، ويستغيث به دخل النار. قال العلامة ابن القيم رحمته الله ^(٣):

وَالشَّرْكَ فَاحْذَرُهُ فَشِرْكَ ظَاهِرٌ ذَا الْقِسْمِ لَيْسَ بِقَابِلِ الْغُفْرَانِ
وَهُوَ اتِّخَاذُ النَّدِّ لِلرَّحْمَنِ أَيًّا كَانَ مِنْ حَجَرٍ وَمِنْ إِنْسَانٍ
يَدْعُوهُ أَوْ يَرْجُوهُ ثُمَّ يَخَافُهُ وَيُحِبُّهُ كَمَحَبَّةِ الدِّيَانِ

واعلم أن اتخاذ الند على قسمين:

القسم الأول: أن يجعله الله شريكًا في أنواع العبادة، أو بعضها - كما تقدم -، وهو شرك أكبر.

والقسم الثاني: ما كان من نوع الشرك الأصغر؛ كقول الرجل: ما شاء الله وشئت، ولولا الله وأنت، وكيسير الرياء، فقد ثبت أن النبي ﷺ لما قال له رجل: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ»، قَالَ: أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدَاءً؟ بَلْ مَا شَاءَ

(١) أخرجه البخاري (٤٤٩٧، ٦٦٨٣).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان (٣٢٥/٢).

(٣) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢٦٣/٢).

اللَّهُ وَحْدَهُ». رواه أحمد، وابن أبي شيبة، والبخاري في (الأدب المفرد)،
والنسائي، وابن ماجه^(١).

وقد تقدم حكمه في «باب فضل التوحيد».

وفيه: بيان أن دعوة غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله شرك جلي،
كطلب الشفاعة من الأموات، فإنها ملك لله تعالى، وبيده، ليس بيد غيره
منها شيء، وهو الذي يأذن للشفيع أن يشفع فيمن لاقى الله بالإخلاص،
والتوحيد من أهل الكبائر - كما يأتي تقريره في باب الشفاعة إن شاء الله
تعالى - .

الشرح:

ساق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ نِدًّا دَخَلَ النَّارَ»).

وجه الاستدلال منه: أنه قال: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ نِدًّا
دَخَلَ النَّارَ»، ودعوة الند من دون الله من الشرك الأكبر؛ لأن الدعاء عبادة،
وهو أعظم العبادة فقد جاء في الحديث الصحيح: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»^(٢)،

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/٢٤٥)، وأحمد في المسند (١/٢٨٣)، والبيهقي في الكبرى (٣/

٢١٧)، وفيه: «أجعلتني لله عدلاً...». وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٢٧٤)،

والطبراني في الكبير (١٣٠٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٤/٩٩) وفيه: «جَعَلْتُ لِلَّهِ نِدًّا...».

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩، ٣٢٤٧، ٣٣٢٧)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وأحمد

(٤/٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٦) من حديث النعمان ابن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وفي معناه حديث أنس رضي الله عنه الذي في السنن: «الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ»^(١)، فهو أعظم أنواع العبادة، فمن مات وهو يصرف هذه العبادة، أو شيئاً منه لغير الله - ند من الأنداد - فقد استوجب النار.

وقوله: «دخل النَّارَ»: أي: كحال الكفار خالدًا فيها؛ لأن الشرك الأكبر إذا وقع من المسلم فإنه ولو كان أصلح الصالحين يحبط العمل، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ»^(١٥) بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ^(١٦) [الزمر: ٦٥-٦٦]، فلو أشرك النبي صلى الله عليه وسلم فإن الله عظيم، والله أكبر، وخلقه هم المحتاجون إليه، العبيد له سبحانه، فلو أشرك النبي صلى الله عليه وسلم لحبط عمله، وكان في الآخرة من الخاسرين، أفلا يوجب هذا أن يخاف من هو دونه ممن يدعي الصلاح، والعلم من الشرك؟ بل قد شاع في هذه الأمة أن بعض المنستبين إلى العلم يدعو إلى الشرك، ويحضُّ عليه، ويكرِّهه، ويبغض في التوحيد، وهذا كما قال الله صلى الله عليه وسلم عن أسلافهم: «وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذَكَرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ» [الزمر: ٤٥].

فإذا وجه الاستدلال ظاهر: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ نَدًّا، دَخَلَ النَّارَ»، وذلك يوجب الخوف؛ لأن قصد المسلم بل قصد العاقل أن يكون ناجيًا من النار، ومتعرِّضًا لثواب الله في الجنة.

لفظ: «مِنْ دُونِ اللَّهِ» يكثر في القرآن والسنة، و«مِنْ دُونِ اللَّهِ» عند علماء التفسير، وعلماء التحقيق يُراد بها شيان:

(١) أخرجه الترمذي (٣٣٧١)، والطبراني في الأوسط (٢٩٣/٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

الشيء الأول: بمعنى (مع) «من دُونَ اللَّهِ» أي: مع الله، وعَبَّرَ عن المعية بلفظ: «من دُونَ اللَّهِ»: لأن كل من دُعي مع الله فهو دُونََ الله، فهم دونه، والله هو الأكبر، هو العظيم، وفي هذا دليل على بشاعة عملهم.

الشيء الثاني: أن قوله: «من دُونَ اللَّهِ» أي: غير الله «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو مِنْ دُونَ اللَّهِ» أي: وهو يدعو إِلَهًا غير الله، فتكون «مِنْ دُونَ اللَّهِ» تعني: أنه لم يعبد الله، وأشرك معه غيره، بل دعا غيره استقلالاً، فشملت: «مِنْ دُونَ اللَّهِ» الحالين: من دعا الله، ودعا غيره، ومن دعا غير الله، وتوجه إليه استقلالاً.

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهِ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»^(١).

ش: (جابر) هو: ابن عبد الله بن عمرو بن حرام - بمهملتين - الأنصاري ثم السلمي - بفتحيتين -، صحابي جليل هو وأبوه، ولأبيه مناقب مشهورة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مات بالمدينة بعد السبعين، وقد كف بصره، وله أربع وتسعون سنة.

قوله: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». قال القرطبي: أي: لم يتخذ معه شريكاً في الإلهية، ولا في الخلق، ولا في العبادة، ومن المعلوم من الشرع المجمع عليه عند أهل السنة: أن من مات على ذلك فلا بد له من دخول الجنة، وإن جرت عليه قبل ذلك أنواع من العذاب، والمحنة، وأن من مات على الشرك لا يدخل الجنة، ولا يناله من الله رحمة، ويخلد في النار أبد الآباد، من غير انقطاع عذاب، ولا تصرف آماد.

وقال النووي: أما دخول المشرك النار فهو على عمومته، فيدخلها، ويخلد فيها، ولا فرق فيه بين الكتابي اليهودي، والنصراني، وبين عبدة الأوثان، وسائر الكفرة، ولا فرق عند أهل الحق بين الكافر عناداً وغيره، ولا بين من خالف ملة الإسلام، وبين من انتسب إليها ثم حكم بكفره بجحده، وغير ذلك، وأما دخول من مات غير مشرك الجنة فهو مقطوع له به، لكن إن لم يكن صاحب كبيرة مات مصراً عليها دخل الجنة

(١) أخرجه مسلم (٩٣).

أولاً، وإن كان صاحب كبيرة مات مصرّاً عليها فهو تحت المشيئة، فإن عفا الله عنه دخل الجنة أولاً، وإلا عذب في النار، ثم أخرج من النار، وأدخل الجنة^(١).

وقال غيره: اقتصر على نفي الشرك؛ لاستدعائه التوحيد بالاعتضاء، واستدعائه إثبات الرسالة باللزوم، إذ من كذب رسل الله فقد كذب الله، ومن كذب الله فهو مشرك، وهو كقولك: من توضعاً صحت صلواته. أي: مع سائر الشروط، فالمراد: من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به إجمالاً في الإجمالي، وتفصيلاً في التفصيلي. انتهى.

الشرح:

قال: (وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»): «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا» سبق أن قوله: «لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»، فيه نوعان من العموم: عموم في أنواع الشرك فهي منفية، وعموم في المتوجه إليهم في المشرك بهم في قوله: «شَيْئًا».

«مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ»: بأي أنواع من الشرك.

«بِهِ شَيْئًا»، أي: لم يتوجه إلى أي أحد، لا لملك، ولا لنبي،

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (٩٧/٢).

ولا لصالح، ولا لجني، ولا لطالح، ولا لحجر، ولا لشجر، إلى غير ذلك.

«دَخَلَ الْجَنَّةَ»: أي: إن الله ﷻ وعده بدخول الجنة برحمته - سبحانه -، وتفضله، وبوعده الصادق الذي لا يُخْلَفُ.

قال: «وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»: فكل مشرك متوَعَّد بالنار، بل وجه الدلالة كما يستقيم مع استدلال الشيخ بالآية بأن من لقي الله وهو على شيء من الشرك الأكبر، أو الأصغر، أو الخفي، فإنه سينال العقوبة، والعذاب في النار - والعياذ بالله -.

قال: «وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»: فهذه فيها عموم أيضًا؛ لأن (مَنْ) هنا شرطية و(يُشْرِكُ) فيها نكرة، وهي عامة لأنواع الشرك و(شَيْئًا) عامة في المتوجَّه إليهم.

«وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»: وهنا دخول النار هل هو أبدي، أم أمدي؟ بحسب الشرك، فإن كان الشرك أكبر، ومات عليه، فإنه يدخل النار دخولًا أبديًا، وإن كان الشرك ما دون الشرك الأكبر أصغر، أو خفي - فإنه متوَعَّد بالنار، سيدخل النار، ويخرج منها؛ لأنه من أهل التوحيد.

هل يدخل الشرك الأصغر في الموازنة، أم لا؟ ذكرت أن الشرك الأصغر يدخل في الموازنة - موازنة الحسنات والسيئات -، وأنه إذا رجحت حسناته لا يعذب على الشرك الأصغر، لكن هذا ليس في كل الخلق، لكن منهم من يعذب على الشرك الأصغر؛ لأن الموازنة بين الحسنات والسيئات ليست في كل الخلق، وليست في كل الذنوب، بل قد يكون من الذنوب ما يستوجب النار، ولو رجحت الحسنات على السيئات؛ فإنه يستوجب الجنة، ولكن لا بد من أن يطهَّر في النار، وهذا دليل على

وجوب الخوف من الشرك؛ لأن قوله ﷺ: «وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ» يشمل الشرك الأكبر، والأصغر، والخفي، فإن المرء يجب عليه أن يهرب أشد الهرب من ذلك.

والشرك الأصغر، والخفي يستعيز المرء بالله ﷻ منه، ويقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لَا أَعْلَمُ»^(١)؛ لأنه إذا علم فأشرك فإنه سبترت الأثر الذي ذكرناه وهو عدم المغفرة، ففي هذا الدعاء الذي علمناه رسولنا ﷺ فيه التفريق بين الشرك الأصغر مع العلم، والشرك الأصغر مع الجهل، فقال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ»: لأن أمر الشرك الأصغر مع العلم عظيم، فيستعيز المرء بالله من أن يشرك شركاً أصغر، وما هو أعلى منه من باب أولى وهو يعلم.

قال: «وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لَا أَعْلَمُ»؛ لأن المرء قد يبدر منه شيء على فلتات لسانه وهو لا يعلم، ولم يقصد ذلك، ويستغفر الله ﷻ منه.

هذا يدل على أن الشرك أمره عظيم، ولا يتهاون أحد بهذا الأمر؛ لأن من تهاون بالشرك، وبالتوحيد فإنه تهاون بأصل دين الإسلام، بل تهاون بدعوة النبي ﷺ في مكة سنين عدداً، بل تهاون بدعوة الأنبياء والمرسلين، فإنهم اجتمعوا على شيء ألا وهو العقيدة، وهو توحيد العبادة، والربوبية، والأسماء، والصفات، وأما الشرائع فشئ.

لهذا وجب عليك الحذر كل الحذر من الشرك بأنواعه، وأن تتعلم

(١) أخرجه أحمد (٣٢٢/٣٨٤)، وابن أبي شيبة (٣٣٧/١٠، ٣٣٨) بنحوه، وأبو يعلى (٦٠/١، ٦٢)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٢٤/١٠): (رواه أبو يعلى من رواية ليث بن أبي سليم عن أبي محمد عن حذيفة وليث مدلس وأبو محمد إن كان هو الذي روى عن ابن مسعود أو الذي روى عن عثمان بن عفان فقد وثقه ابن حبان وإن كان غيرهما فلم أعرفه وبقي رجاله رجال الصحيح).

ضده، وأن تتعلم أيضًا أفراد الشرك، وأفراد التوحيد، وإنما يستقيم العلم بذلك إذا تعلمت الأفراد، أما التعلم الإجمالي بذلك فهذا كما يقال: نحن على الفطرة، لكن إذا أتت الأفراد ربما رأيت بعض الناس فيما بين ظهرانيتكم يخوضون في بعض الأقوال، أو الأعمال التي هي من جنس الشرك وهم لا يشعرون؛ وذلك لعدم خوفهم، وهربهم من الشرك.

فاحرص على تعلم هذا الكتاب، ومدارسته، وعلى كثرة مذاكرته، وفهم ما فيه من الحجج والبيانات؛ لأنه هو خير ما يكون في صدرك بعد كتاب الله ﷻ، وسنة نبيه ﷺ؛ لأن به - إن شاء الله - سببًا عظيمًا من أسباب النجاة، والفلاح.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: الخوف من الشرك.

الثانية: أن الرياء من الشرك.

الثالثة: أنه من الشرك الأصغر.

الرابعة: أنه أخوف ما يخاف منه على الصالحين.

الخامسة: قرب الجنة والنار.

السادسة: الجمع بين قربهما في حديث واحد.

السابعة: أنه من لقيه لا يشرك به شيئاً دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به شيئاً دخل النار، ولو كان من أعبد الناس.

الثامنة: المسألة العظيمة: سؤال الخليل له ولبنيه وقاية عبادة

الأضنام.

التاسعة: إعتباره بحال الأكثر لقوله: ﴿رَبِّ إِيَّاهُ أَضَلَّلْنَا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ

فَمَنْ يَبْعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]

العاشرة: فيه تفسير «لا إله إلا الله»؛ كما ذكره البخاري.

الحادية عشرة: فضيلة من سلم من الشرك.



٤ - بَابُ

الدُّعَاءِ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

ش: قوله: (بَابُ الدُّعَاءِ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

لما ذكر المصنف رحمته الله التوحيد، وفضله، وما يوجب الخوف من ضده، نبه بهذه الترجمة على أنه لا ينبغي لمن عرف ذلك أن يقتصر على نفسه، بل يجب عليه أن يدعو إلى الله تعالى بالحكمة، والموعظة الحسنة، كما هو سبيل المرسلين، وأتباعهم؛ كما قال الحسن البصري لما تلا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]، فقال: هذا حبيب الله، هذا ولي الله، هذا صفوة الله، هذا خيرة الله، هذا أحب أهل الأرض إلى الله، أجاز الله في دعوته، ودعا الناس إلى ما أجاز الله فيه من دعوته، وعمل صالحًا في إجابته إنني من المسلمين، هذا خليفة الله^(١).

الشرح:

هذا الباب هو (بَابُ الدُّعَاءِ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، باب الدعوة إلى التوحيد، وقد ذكر في الباب قبله (بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشُّرْكِ)، وقبله ذكر (بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكْفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ)، و(بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ)، ولما ذكر بعده الخوف من الشرك اجتمعت معالم

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١٨٧/٢).

حقيقة التوحيد في نفس الموحد، فهل من اجتمعت حقيقة التوحيد في قلبه بأن عرف فضله، وعرف معناه، وخاف من الشرك واستقام على التوحيد، وهرب من ضده، هل يبقى مقتصرًا على نفسه، أم إنه لا تتم حقيقة التوحيد في القلب إلا بأن يدعو إلى حق الله الأعظم ألا وهو إفراده ﷻ بالعبادة، وبما يستحقه ﷻ من نعوت الجلال، وأوصاف الجمال؟

بواب الشيخ ﷺ بهذا الباب؛ ليدل على أن من تمام الخوف من الشرك، ومن تمام التوحيد أن يدعو المرء إلى التوحيد، فإنه لا يتم في القلب حتى تدعو إليه، وهذه حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله؛ لأن الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله عُلِمَت حيث شهد العبد المسلم لله بالوحدانية قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وشهادته معناها: اعتقاده ونطقه، وإخباره الغير بما دلت عليه، فلا بد في حقيقة الشهادة، وفي تمامها من أن يكون المكلف الموحد داعيًا إلى التوحيد^(١).

لهذا ناسب أن يذكر هذا الباب بعد الأبواب قبله، ثم له مناسبة أخرى لطيفة وهي: أن ما بعد هذا الباب هو تفسير للتوحيد، وبيان أفراده، وتفسير للشرك، وبيان أفراده، فيكون الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله - الدعوة إلى التوحيد - دعوة إلى تفاصيل ذلك، وهذا من المهمات؛ لأن كثيرين من المنتسبين للعلم، من أهل الأمصار يسلمون بالدعوة إلى التوحيد إجمالاً، ولكن إذا أتى التفصيل في بيان مسائل التوحيد، أو جاء التفصيل لبيان أفراد الشرك، فإنهم يخالفون في ذلك، وتغلبهم نفوسهم في مواجهة الناس في حقائق أفراد التوحيد، وأفراد الشرك.

إذا فالذي تميزت به هذه الدعوة - دعوة الإمام المصلح ﷺ - أن

(١) راجع (ص ١١٧)، وما بعدها.

الدعوة فيها إلى شهادة أن لا إله إلا الله دعوة تفصيلية، ليست إجمالية، أما الإجمال فيدعو إليه كثيرون، يقولون: نهتم بالتوحيد، ونبرأ من الشرك، لكن لا يذكرون تفاصيل ذلك، والذي ذكره الإمام رحمته الله في بعض رسائله أنه لما عرض هذا الأمر - الدعوة إلى التوحيد - على علماء الأمصار قال: (وافقوني على ما قلت، وخالفوني في مسألتين: في مسألة التكفير، وفي مسألة القتال)^(١).

وهاتان المسألتان سبب المخالفة فيهما أنهما فرعان، ومتفرعتان عن البيان، والدعوة إلى أفراد التوحيد، والنهي عن أفراد الشرك. إذا الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله هو الدعاء إلى ما دلت عليه من التوحيد، والدعاء إلى ما دلت عليه من نفي الشريك في العبادة، وفي الربوبية، وفي الأسماء والصفات عن الله تعالى، وهذه الدعوة دعوة تفصيلية لا إجمالية؛ ولهذا فصل الإمام رحمته الله في هذا الكتاب أنواع التوحيد، وأفراد توحيد العبادة، وفصل الشرك الأكبر، والأصغر، وبين أفراداً من ذا، وذاك.

يأتي تفسير شهادة أن لا إله إلا الله في الباب الذي بعده؛ لأنه باب تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله.

(١) انظر: مجموع مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمته الله، ضمن الرسائل الشخصية (١/٣٨)،

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

ش: قال أبو جعفر ابن جرير: يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: ﴿قُلْ﴾ يا محمد ﴿هَذِهِ﴾ الدعوة التي أَدْعُو إليها، والطريقة التي أنا عليها، من الدعاء إلى توحيد الله، وإخلاص العبادة له دون الآلهة والأوثان، والانتهاة إلى طاعته، وترك معصيته ﴿سَبِيلِي﴾ طريقتي، ودعوتي ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾ تعالى وحده لا شريك له ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ بذلك، ويقين علم مني به ﴿أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ ويدعو إليه على بصيرة أيضًا من اتبعني، وصدقني، وآمن بي ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ يقول له تعالى ذكره: وقل تنزيهاً لله تعالى، وتعظيمًا له من أن يكون له شريك في ملكه، أو معبود سواه في سلطانه ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ يقول: وأنا برىء من أهل الشرك به، لست منهم، ولا هم مني. انتهى (١).

قال في «شرح المنازل»: يريد أن تصل باستدلالك إلى أعلى درجات العلم، وهي البصيرة التي تكون نسبة المعلوم فيها إلى القلب كنسبة المائي إلى البصر، وهذه هي الخصيصة التي اختص بها الصحابة عن سائر الأمة، وهي أعلى درجات العلماء.

قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ أي: أنا وأتباعي على بصيرة، وقيل:

(١) انظر: تفسير الطبري (١٦/٢٩١).

﴿وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾ عطف على المرفوع في ﴿أَدْعُوا﴾ أي: أنا أدعو إلى الله على بصيرة، ومن اتبعني كذلك يدعو إلى الله تعالى على بصيرة، وعلى القولين: فالآية تدل على أن أتباعه هم أهل البصائر، الداعون إلى الله تعالى، ومن ليس منهم فليس من أتباعه على الحقيقة، والموافقة، وإن كان من أتباعه على الانتساب، والدعوى^(١).

قال المصنف رحمته الله: فيه مسائل:

منها التنبيه على الإخلاص؛ لأن كثيراً ولو دعا إلى الحق فهو يدعو إلى نفسه. ومنها: أن البصيرة من الفرائض.

ومنها: أن من دلائل حسن التوحيد أنه تنزيه الله تعالى عن المسبة، ومنها: أن من قبح الشرك كونه مسبة لله تعالى.

ومنها: إبعاد المسلم عن المشركين لا يصير منهم، ولو لم يشرك. ١. هـ.

وقال العلامة ابن القيم رحمته الله في معنى قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥] الآية. ذكر سبحانه مراتب الدعوة، وجعلها ثلاثة أقسام بحسب حال المدعو، فإنه إما: أن يكون طالباً للحق، محباً له، مؤثراً له على غيره إذا عرفه، فهذا يدعى بالحكمة، ولا يحتاج إلى موعظة وجدال. وإما: أن يكون مشتغلاً بضد

(١) انظر: مدارج السالكين (٢/٤٨١).

الحق، لكن لو عرفه أثره، واتبعه، فهذا يحتاج إلى الموعظة بالترغيب، والترهيب. وإما: أن يكون معانداً معارضاً، فهذا يجادل بالتالي هي أحسن، فإن رجع، وإلا انتقل معه إلى الجلاذ إن أمكن. انتهى^(١).

الشرح:

قال ﷺ: (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْتِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾. هذه الآية من آخر سورة يوسف هي في الدعوة إلى الله، وسورة يوسف - كما هو معلوم - من تأملها هي في الدعوة إلى الله من أولها إلى آخرها موضوعها الدعوة؛ لهذا جاء في آخرها قواعد مهمة في حال الدعاة إلى الله، وحال الرسل الذين دعوا إلى الله، وما خالف به الأكثرون الرسل، واستيئاس الرسل من نصرهم، ونحو ذلك من أحوال الدعاة إلى الله، في آخر تلك السورة. قال الله ﷻ لنبيه: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ هذه سبيلي أنني أدعو إلى الله، فمهمة الرسل هي الدعوة إلى الله ﷻ.

﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ وأحسن الأقوال قول من دعا إلى الله، وأحسن الأعمال عمل من دعا إلى الله ﷻ؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣] قال الحسن البصري ﷺ في تفسير هذه الآية: هذا حبيب الله،

(١) انظر: مفتاح دار السعادة (١/١٩٣).

هذا ولي الله، هذا صفوة الله، هذا خيرة الله، هذا أحب أهل الأرض إلى الله، أجاب الله في دعوته، ودعا الناس إلى ما أجاب الله فيه من دعوته، وعمل صالحًا في إجابته إنني من المسلمين، هذا خليفة الله^(١).

وهذا أمر عظيم في أن الداعي إلى الله هو أحسن أهل الأقوال قولًا: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾.

قال ﷺ هنا: ﴿هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ قوله: ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ هذا موطن الشاهد، فإنه دعاء إلى الله (لا إلى غيره، وهذه فيها فائدتان:

الفائدة الأولى: أن الدعوة إلى الله دعوة إلى توحيدِهِ، دعوة إلى دينِهِ، كما سيأتي تفسير هذه الكلمة في الحديثين بعدها - حديث ابن عباس رضي الله عنهما في إرسال معاذ رضي الله عنه إلى اليمن، وحديث سهل بن سعد رضي الله عنه في إعطاء علي رضي الله عنه الراية -.

الفائدة الثانية: أن في قوله: ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ التنبيه على الإخلاص، وهذا يحتاجه من أراد الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله، والدعاء إلى الإسلام، أي: الدعوة إلى الإسلام تحتاج أن تكون مخلصًا في ذلك؛ ولهذا قال الشيخ رحمته الله في مسائل هذا الباب: في قوله: ﴿إِلَى اللَّهِ﴾ التنبيه على الإخلاص؛ لأن كثيرين وإن دعوا إلى الحق فإنما يدعون إلى أنفسهم، أو نحو ذلك.

قال: ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ والبصيرة: هي العلم، البصيرة للقلب كالبصر للعين، يبصر بها المعلومات والحقائق، فكما أنك بالعين تبصر الأجرام،

(١) راجع (ص ٢٠٣).

والذوات، فالمعلومات تبصر بالبصيرة - بصيرة القلب، والعقل -، أي: أنه دعا على علم، وعلى يقين، وعلى معرفة، لم يدع إلى الله على جهالة.

قال: ﴿أَنَا وَمَنْ أَتَّبَعَنِي﴾ أي: أدعو أنا إلى الله، ومن اتبعني ممن أجب دعوتي، فإنهم يدعون إلى الله أيضًا على بصيرة، وهذا أيضًا من مناسبة إيراد الآية تحت هذا الباب؛ لأن من اتبعوا النبي ﷺ يدعون إلى الله.

فإذا المتبعون للرسول ﷺ الموحدون لا بد لهم من الدعوة إلى الله، بل هذه صفتهم التي أمر الله نبيه أن يُخبر عن صفته، وعن صفتهم قال: ﴿قُلْ﴾ يا محمد: ﴿هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنْ أَتَّبَعَنِي﴾ فهذه إذا خصلة أتباع الأنبياء أنهم لم يخافوا من الشرك فحسب، ولم يعلموا التوحيد، ويعملوا به فحسب، بل إنهم دعوا إلى ذلك، وهذا أمر حتمي؛ لأن من عرف عظم حق الله ﷻ فإنه يغار على حق الرب ﷻ، يغار على مولاه، يغار على حق من أحبه فوق كل محبوب أن يكون توجه الخلق إلى غيره بنوع من أنواع التوجهات، فلا بد أن يدعو إلى أصل الدين، وأصل الملة الذي اجتمعت عليه الأنبياء، والمرسلون، ألا وهو توحيده ﷻ في عبادته، وفي ربوبيته، وفي أسمائه وصفاته ﷻ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى». فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيُنَائِهِمْ فَرُدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ». أَخْرَجَاهُ^(١).

ش: قال الحافظ: كان بعث معاذ إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما ذكره المصنف - يعني البخاري في أواخر المغازي - وقيل: كان ذلك في آخر سنة تسع عند منصرفه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من تبوك. رواه الواقدي بإسناد إلى كعب بن مالك، وأخرجه ابن سعد في الطبقات عنه. واتفقوا على أنه لم يزل على اليمن إلى أن قدم في خلافة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم توجه إلى الشام فمات بها^(٢).

قال شيخ الإسلام: ومن فضائل معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعثه إلى اليمن مبلغًا عنه، ومفقهًا، ومعلمًا، وحاكمًا^(٣).

قوله: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ» قال القرطبي: يعني: اليهود

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٥، ١٤٩٦، ٢٤٤٨، ٤٣٤٧، ٧٣٧١، ٧٣٧٢)، ومسلم (١٩).

(٢) انظر: فتح الباري (٣/٣٥٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/٦٥٤).

والنصارى؛ لأنهم كانوا في اليمن أكثر من مشركي العرب، أو أغلب، وإنما نبه على ذلك ليتيحاً لمناظرتهم.

وقال الحافظ: هو كالتوطئة للوصية لجمع همته عليها.

قوله: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» «شهادة» رفع على أنه اسم يكن مؤخر، وأول خبرها مقدم، ويجوز العكس. قوله: «وَفِي رِوَايَةٍ: «إِلَى أَنْ يُوحَّدُوا اللَّهَ تَعَالَى» هذه الرواية ثابتة في كتاب التوحيد من صحيح البخاري، وأشار المصنف بذكر هذه الرواية إلى التنبيه على معنى شهادة أن لا إله إلا الله، فإن معناها توحيد الله بالعبادة، ونفي عبادة ما سواه.

وفي رواية: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ»^(١)، وذلك هو الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله؛ كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والعروة الوثقى هي: لا إله إلا الله.

وفي رواية للبخاري فقال: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ»^(٢).

قلت: لا بد في شهادة أن لا إله إلا الله من سبعة شروط، لا تنفع قائلها إلا باجتماعها، أحدها: العلم المنافي للجهل. الثاني: اليقين المنافي للشك.

(١) أخرجها البخاري (١٤٥٨).

(٢) أخرجها البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (٢٩) (١٩).

الثالث: القبول المنافي للرد. الرابع: الانقياد المنافي للترك.
الخامس: الإخلاص المنافي للشرك. السادس: الصدق المنافي
للكذب. السابع: المحبة المنافية لضدها.

وفيه دليل على أن التوحيد - الذي هو إخلاص العبادة لله وحده
لا شريك له، وترك عبادة ما سواه - هو أول واجب؛ ولهذا كان أول ما
دعت إليه الرسل ﷺ: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾
[المؤمنون: ٣٢]، وقال نوح ﷺ: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [هود: ٢٦]، وفيه
معنى «لا إله إلا الله» مطابقة.

قال شيخ الإسلام: وقد علم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ،
واتفقت عليه الأمة: أن أصل الإسلام، وأول ما يؤمر به الخلق شهادة أن
لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فبذلك يصير الكافر مسلمًا،
والعدو وليًا، والمباح دمه، وماله معصوم الدم والمال، ثم إن كان ذلك
من قلبه فقد دخل في الإيمان، وإن قاله بلسانه دون قلبه فهو في ظاهر
الإسلام دون باطن الإيمان. قال: وأما إذا لم يتكلم بها مع القدرة فهو
كافر باتفاق المسلمين باطنًا، وظاهرًا، عند سلف الأمة، وأئمتها،
وجماهير العلماء. اهـ..

قال المصنف رحمه الله: (وفيه: أن الإنسان قد يكون عالمًا، وهو
لا يعرف معنى لا إله إلا الله، أو يعرفه، ولا يعمل به).

قلت: فما أكثر هؤلاء - لا أكثرهم الله تعالى - .

قوله: «فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ». أي: شهدوا، وانقادوا لذلك «فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ حَمْسَ صَلَوَاتٍ». فيه: أن الصلاة أعظم واجب بعد الشهادتين.

قال النووي ما معناه: أنه يدل على أن المطالبة بالفرائض في الدنيا لا تكون إلا بعد الإسلام، ولا يلزم من ذلك أن لا يكونا مخاطبين بها، ويزاد في عذابهم بسببها في الآخرة، والصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة المأمور به، والمنهي عنه. وهذا قول الأكثرين. ا.هـ. (١).

قوله: «فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ».

فيه دليل على أن الزكاة أوجب الأركان بعد الصلوات، وأنها تؤخذ من الأغنياء، وتصرف إلى الفقراء، وإنما خص النبي ﷺ الفقراء؛ لأن حقهم في الزكاة أكد من حق بقية الأصناف الثمانية.

وفيه: أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة، وصرفها إما بنفسه، أو نائبه، فمن امتنع عن آدائها إليه أخذت منه قهراً.

في الحديث دليل على أنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد، كما هو مذهب مالك، وأحمد (٢).

(١) انظر: روضة الناظر (١/١٤٥) وما بعدها، والقواعد والفوائد الأصولية (ص ٤٩)، وشرح الكوكب المنير (١/٥٠٠) وما بعدها، ومذكرة الشنيطي (ص ٣٣، ٣٤)، ومجموع الفتاوى (٧/٢٢ - ١٦)، وزاد المعاد (٥/٦٩٨، ٦٩٩).

(٢) انظر: المغني (١٤/١٣١)، والمبدع (٢/٤٠٧ - ٤٠٨).

وفيه: أنه لا يجوز دفعها إلى غني، ولا إلى كافر غير المؤلف، وإن الزكاة واجبة في مال الصبي، والمجنون، كما هو قول الجمهور لعموم الحديث^(١).

قلت: والفقير إذا أفرد في اللفظ تناول المسكين، وبالعكس، كظائره، كما قرره شيخ الإسلام^(٢).

قوله: «فَيَأْتِكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ» بنصب كرائم على التحذير، وجمعة كريمة قال صاحب المطالع: هي الجامعة للكمال الممكن في حقها، من غزارة لبن، وجمال صورة، وكثرة لحم، وصوف. ذكره النووي^(٣).

قلت: وهي خيار المال، وأنفسه، وأكثره ثمناً.

وفيه: أنه يحرم على العامل في الزكاة أخذ كرائم المال، ويحرم على صاحب المال إخراج شرار المال، بل يخرج الوسط، فإن طابت نفسه بالكريمة جاز.

قوله: «وَأَتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ». أي: اجعل بينك وبينها وقاية بالعدل، وترك الظلم، وهذان الأمران يقيان من رزقهما من جميع الشرور دنيا، وأخرى.

(١) انظر: المغني (٢/٤٨٨)، والمجموع (٥/٣٢٩)، ومغني المحتاج (١/٤٠٩)، والبحر الرائق (٢/٢٧١).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٧/١٦٧).

(٣) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم (١/١٩٧).

وفيه تنبيه على التحذير من جميع أنواع الظلم.
 قوله: «فَإِنَّهُ». أي: الشأن «لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ» هذه الجملة
 مفسرة لضمير الشأن، أي: فإنها لا تحجب عن الله فيقبلها.

وفي الحديث أيضًا: قبول خبر الواحد العدل، ووجوب العمل به.
 وبعث الإمام العمال لجباية الزكاة، وأنه يعظ عماله، وولاته، ويأمرهم
 بتقوى الله تعالى، ويعلمهم، وينهاهم عن الظلم، ويعرفهم سوء عاقبته.

والتنبيه على التعليم بالتدرج. قاله المصنف.

قلت: ويبدأ بالأهم فالأهم.

واعلم أنه لم يذكر في الحديث الصوم، والحج، فأشكل ذلك على
 كثير من العلماء.

قال شيخ الإسلام: أجاب بعض الناس: أن بعض الرواة اختصر
 الحديث، وليس كذلك، فإن هذا طعن في الرواة؛ لأن ذلك إنما يقع في
 الحديث الواحد، مثل حديث وفد عبد القيس حيث ذكر بعضهم الصيام،
 وبعضهم لم يذكره، فأما الحديثان المنفصلان فليس الأمر فيها كذلك،
 ولكن عن هذا جوابان:

أحدهما: أن ذلك بحسب نزول الفرائض، وأول ما فرض الله
 الشهادتان، ثم الصلاة، فإنه أمر بالصلاة في أول أوقات الوحي؛ ولهذا لم
 يذكر وجوب الحج كعامة الأحاديث، إنما جاء في الأحاديث المتأخرة.

الجواب الثاني: أنه كان يذكر في كل مقام ما يناسبه، فيذكر تارة الفرائض التي يقاتل عليها كالصلاة، والزكاة، ويذكر تارة الصلاة، والصيام لمن لم يكن عليه زكاة، ويذكر تارة الصلاة، والزكاة، والصوم. فإما أن يكون قبل فرض الحج، وإما أن يكون المخاطب بذلك لا حج عليه، وأما الصلاة والزكاة فلهما شأن ليس لسائر الفرائض؛ ولهذا ذكر الله تعالى في كتابه القتال عليهما؛ لأنهما عبادتان ظاهرتان، بخلاف الصوم بأنه أمر باطن من جنس الوضوء، والاعتسال من الجنابة، ونحو ذلك مما يؤتمن عليه العبد، فإن الإنسان يمكنه أن لا ينوي الصوم، وأن يأكل سرًا، كما يمكنه أن يكتم حدثه، وجنابته، وهو يذاكر في الأعمال الظاهرة التي يقاتل الناس عليها، ويصيرون مسلمين بفعلها؛ فلهذا علق ذلك بالصلاة، والزكاة دون الصوم، وإن كان واجبًا كما في آيتي «براءة» نزلت بعد فرض الصيام باتفاق الناس.

وكذلك لما بعث معاذًا إلى اليمن لم يذكر في حديث الصوم؛ لأنه تبع وهو باطن، ولا ذكر الحج؛ لأن وجوبه خاص ليس بعام، ولا يجب في العمر إلا مرة. انتهى بمعناه^(١).

قوله: (أَخْرَجَاهُ). أي: البخاري، ومسلم، وأخرجه أيضًا أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦٠٤/٧).

الشرح:

ساق الإمام رحمته الله حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وفي رواية: «إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى» هذا موطن الشاهد، وهو أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر معاذًا إذا دعا أن يكون أول الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وفسرتها الرواية الأخرى للبخاري في كتاب التوحيد من صحيحه قال: «إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى».

فشهادة أن لا إله إلا الله الدعوة إليها مأمور بها، وهي الدعوة إلى التوحيد، فالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر معاذًا رضي الله عنه أن يدعو أهل اليمن، وهم من أهل الكتاب - الذي هو التوراة والإنجيل - فبعضهم يهود، وبعضهم نصارى، أما المشركون فيهم قليل، بل أكثرهم على أحد اتباع الملتين.

قال العلماء في قوله رحمته الله له: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ»، فيه توطين، وفيه توطئة للنفس أن يهيء نفسه لمناظرتهم، ومعاذ بن جبل من العلماء بدين الإسلام، ومن علماء الصحابة رضي الله عنهم فقال له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك؛ ليهيئ نفسه لمناظرتهم، ولدعوتهم، ثم أمره أن تكون أول الدعوة إلى أن يوحدوا الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

في قوله: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: هذه تقرأ على وجهين:

القراءة الأولى: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فتكون «أَوَّلُ» اسم يَكُنْ، وتكون «شهادة» هي الخبر، وهذا من جهة المعنى معناه: أنه أخبره عن الأولية، فابتدأ بالأولية، ثم أخبره بذلك الأول.

القراءة الثانية: أن تُقرأ هكذا «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فيكون «أَوَّلَ» خبر يَكُنْ مقدم، و«شهادة» اسم يكن مؤخر مرفوع، وهذا معناه: الإخبار عن الشهادة بأنها أول ما يُدعى إليه، وهذان الوجهان جائزان، والمشهور هو الوجه الثاني هذا بجعل «أَوَّلَ» منصوبة؛ لأن مقام ذكر الشهادة، والابتداء بها هو الأعظم، وهو المقصود ليلتفت السامع والملتقي - وهو معاذ ﷺ - إلى ما يُراد أن يُخبر عنه من جهة الشهادة.

فإذا موطن الشاهد من هذا الحديث، ومناسبة إيراد هذا الحديث في الباب هو: ذكر أن أول ما يدعى إليه هو التوحيد، وهو شهادة أن لا إله إلا الله.

وَلَهُمَا عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ: لَا أُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ، قَالَ: فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: أَيُّنَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؟ فَقَالُوا: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ فَأَتُونِي بِهِ، فَلَمَّا جَاءَ بَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ فَبَرَأَ حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا، فَقَالَ: انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَحِبُّ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ»^(١). يَدُوكُونَ. أَي: يَخُوضُونَ^(٢).

ش: قوله: «عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ» أَي: ابن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي، أبي العباس، صحابي شهير، وأبوه صحابي أيضًا، مات سنة ثمان وثمانين، وقد جاوز المائة.

قوله: «قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ» أَي: في غزوة خيبر.

وفي الصحيحين عن سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠١)، ومسلم (٢٤٠٦).

(٢) انظر: لسان العرب (٤٣٠/١٠)، وتهذيب اللغة (٣٨١/١٠)، وتاج العروس (١٦٤/٢٧).

عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَيْبَرٍ، وَكَانَ بِهِ رَمَدٌ فَقَالَ: أَنَا أَنْتَخَلَفْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ عَلَيَّ، فَلَحِقَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ مَسَاءَ اللَّيْلَةِ الَّتِي فَتَحَهَا فِي صَبَاحِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ، أَوْ قَالَ: لِيَأْخُذَنَّ غَدًا رَجُلٌ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، أَوْ قَالَ: يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِذَا نَحْنُ بِعَلِيِّ وَمَا نَرْجُوهُ، فَقَالُوا: هَذَا عَلِيٌّ، فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ^(١).

قوله: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ» قال الحافظ: في رواية بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِنِّي دَافِعُ اللُّوَاءَ غَدًا إِلَى رَجُلٍ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»^(٢)، وقد صرح جماعة من أهل اللغة بترادفها.

ولكن روى أحمد، والترمذي من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «رَأَيْتُ رايَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال: كانت سوداء، ولو أُوهُ أبيض»^(٣)، ومثله عند الطبراني عن بريدة^(٤). وعن ابن عدي، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وزاد مكتوب فيه: لا إله إلا الله محمد رسول الله^(٥).

قوله: «يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» فيه فضيلة عظيمة لعلِّي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال شيخ الإسلام: ليس هذا الوصف مختصاً بعلي، ولا بالأئمة،

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٢)، ومسلم (٢٤٠٧).

(٢) أخرجه أحمد (٩٨/٣٨).

(٣) أخرجه الترمذي (١٦٨١)، وابن ماجه (٢٨١٨).

(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط (٧٧/١)، والكبير (٢٢/٢).

(٥) أخرجه ابن عدي في الكامل (٦٥٨/٢).

فإن الله ورسوله يحب كل مؤمن تقي، يحب الله ورسوله، لكن هذا الحديث من أحسن ما يحتج به على النواصب الذين لا يتولونه، أو يكفرونه، أو يفسقونه كالخوارج، لكن هذا الاحتجاج لا يتم على قول الرافضة الذين يجعلون النصوص الدالة على فضائل الصحابة كانت قبل ردتهم، فإن الخوارج تقول في علي مثل ذلك، ولكن هذا باطل، فإن الله تعالى، ورسوله لا يطلق مثل هذا المدح على من يعلم الله أنه يموت كافرًا^(١).

وفيه إثبات صفة المحبة خلافاً للجهمية، ومن أخذ عنهم.

قوله: «يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ» صريح في البشارة بحصول الفتح، فهو علم من أعلام النبوة.

قوله: «فَبَاتَ النَّاسُ يُدْوِكُونَ لِيَلْتَهُمْ أَئْيُهُمْ يُعْطَاهَا» بنصب «لِيَلْتَهُمْ»، ويدوكون قال المصنف: يخوضون. أي: فيمن يدفعها إليه.

وفيه حرص الصحابة على الخير، واهتمامهم به، وعلو مرتبتهم في العلم والإيمان.

قوله: «أَيُّهُمْ» هو برفع «أي» على البناء؛ لإضافتها، وحذف صدر صلتها.

قوله: «فَلَمَّا أَضْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٧/٣٦٦).

يُعْطَاهَا»، وفي رواية أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَا أَحْبَبْتُ الْإِمَارَةَ إِلَّا يَوْمَئِذٍ»^(١).

قال شيخ الإسلام: إن في ذلك شهادة النبي ﷺ لعلي بإيمانه باطنًا وظاهرًا، وإثباتًا لموالاته لله تعالى، ورسوله، ووجوب موالاته المؤمنين له، وإذا شهد النبي ﷺ لمعين بشهادة، أو دعا له أحب كثير من الناس أن يكون له مثل تلك الشهادة، ومثل ذلك الدعاء، وإن كان النبي يشهد بذلك لخلق كثير، ويدعو لخلق كثير، وهذا كالشهادة بالجنة لثابت بن قيس،^(٢) وعبد الله بن سلام^(٣)، وإن كان شهد بالجنة لآخرين، والشهادة بمحبة الله ورسوله للذي ضرب في الخمر^(٤) (٤) (٥).

قوله: «فَقَالَ: أَيْنَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟» فيه سؤال الإمام عن رعيته، وتفقد أحوالهم.

قوله: «فَقَالُوا: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ» أي: من الرمد؛ كما في صحيح مسلم عن سعد بن أبي وقاص فقال: «ادْعُوا لِي عَلِيًّا فَأْتِي بِهِ أَرْمَدًا» الحديث^(٦).

وفي نسخة صحيحة بخط المصنف: «فَقِيلَ: هُوَ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ»

(١) أخرجه مسلم (٢٤٥٠).

(٢) أخرجه مسلم (١١٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٨١٣، ٧٠١٠، ٧٠١٤)، ومسلم (٢٤٨٤).

(٤) أخرجه البخاري (٦٧٨٠).

(٥) انظر: منهاج السنة النبوية (٣٦٧/٧).

(٦) أخرجه مسلم (٢٤٠٤).

فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ» مبني للفاعل، وهو ضمير مستتر في الفعل راجع إلى النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون مبنياً لما لم يسم فاعله.

ولمسلم من طريق إياس بن سلمة بن الأكوع، عن أبيه قال: «قَالَ: فَأَتَيْتُ عَلِيًّا فَحِثُّتُ بِهِ أَقُوْدَهُ وَهُوَ أَرْمَدٌ»^(١).

قوله: «فَبَصَقَ» - بفتح الصاد -، أي: تفل.

وقوله: «وَدَعَا لَهُ فَبَرَأَ» - هو بفتح الراء، والهمزة -، أي: عوفي في الحال عافية كاملة كأن لم يكن به وجع من رمد، ولا ضعف بصر.

وعند الطبراني من حديث علي رضي الله عنه: «فَمَا رَمَدْتُ، وَلَا صَدَعْتُ مُنْذُ دَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيَّ الرَّأْيَةَ»^(٢).

وفيه دليل على الشهادتين.

قوله: «فَأَعْطَاهُ الرَّأْيَةَ» قال المصنف: فيه الإيمان بالقدر؛ لحصولها لمن لم يسع، ومنعها عن سعى.

وفيه: إن فعل الأسباب المباحة، أو الواجبة، أو المستحبة لا ينافي التوكل.

قوله: «أَنْفَذَ عَلَيَّ رِسْلِكَ» - بضم الفاء -، أي: امض، ورسلك - بكسر الراء، وسكون السين -، أي: على رفئك من غير عجلة. و«ساحتهم»: فناء أرضهم، وهو ما حولها.

(١) أخرجه مسلم (١٨٠٧).

(٢) أخرجه أحمد (٧٨/١)، والطبايسي (١٨٩)، والطبراني في الأوسط بغير هذا اللفظ كما في مجمع

الزوائد (١٢٢/٩).

وفيه: الأدب عند القتال، وترك العجلة، والطيش، والأصوات التي لا حاجة إليها.

وفيه: أمر الإمام عماله بالرفق من غير ضعف، ولا انتقاض عزيمة؛ كما يشير إليه قوله: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ» أي: الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإن شئت قلت: الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، وما اقتضته الشهادتان من إخلاص العبادة لله وحده، وإخلاص الطاعة لرسوله ﷺ، ومن هنا طابق الحديث الترجمة؛ كما قال تعالى لنبيه ورسوله: ﴿قُلْ يَتَّاهَلُ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ إِلَّا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

قال شيخ الإسلام رحمته الله: والإسلام هو الاستسلام لله، وهو الخضوع له، والعبودية له. كذا قال أهل اللغة.

وقال رحمته الله: ودين الإسلام الذي ارتضاه الله، وبعث به رسله هو: الاستسلام له وحده، فأصله في القلب، والخضوع له وحده بعبادته وحده دون ما سواه، فمن عبده، وعبد معه إلها آخر لم يكن مسلمًا، ومن استكبر عن عبادته لم يكن مسلمًا، وفي الأصل هو من باب العمل - عمل القلب والجوارح -، وأما الإيمان فأصله تصديق القلب، وإقراره ومعرفته، فهو من باب قول القلب المتضمن عمل القلب. انتهى.

فتبين أن أصل الإسلام هو التوحيد، ونفي الشرك في العبادة، وهو دعوة جميع المرسلين، وهو الاستسلام لله تعالى بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة فيما أمرهم به على ألسن رسله؛ كما قال تعالى عن نوح - أول رسول أرسله - : ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا﴾ [نوح: ٣] (١).

وفيه: مشروعية الدعوة قبل القتال، لكن إن كانوا قد بلغتهم الدعوة جاز قتالهم ابتداء؛ لأن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون، وإن كانوا لم تبلغهم الدعوة، وجبت دعوتهم.

قوله: «وَأَخْبِرُهُمْ بِمَا يَحِبُّ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ» أي: في الإسلام إذا أجابوك إليه فأخبرهم بما يجب من حقوقه التي لا بد لهم من فعلها كالصلاة، والزكاة؛ كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ مَنَعُوا مِنْكَ دِمَاءَهُمْ، وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا» (٢)، ولما قال عمر لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قتاله مانعي الزكاة: «يَا أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَيَّ رَسُولِ ﷺ، لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا» (٣).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٢٨٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٩، ١٤٥٧، ٦٩٢٤، ٧٢٨٤)، ومسلم (٢٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣٩٢)، ومسلم (٢٤٠٥)، واللفظ لمسلم.

وفيه: بعث الإمام الدعوة إلى الله تعالى، كما كان النبي ﷺ وخلفائه الراشدون يفعلون؛ كما في المسند عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال في خطبته: «أَلَا وَإِنِّي لَمَ أَبْعَثُ إِلَيْكُمْ عُمَالِي لِيَضْرِبُوا أَبْشَارَكُمْ، وَلَا لِيَأْخُذُوا أَمْوَالَكُمْ، وَلَكِنْ بَعَثْتُهُمْ لِيُعَلِّمُوكُمْ دِينَكُمْ، وَسُنَنَكُمْ»^(١).

قوله: «فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ» «أن» مصدرية، واللام قبلها مفتوحة لأنها لام القسم، وأن والفعل بعدها في تأويل مصدر، رفع على الابتداء، والخبر خير، وحر - بضم المهملة وسكون الميم -، جمع أحمر، والنعم - بفتح النون، والعين المهملة -، أي: خير لك من الإبل الحمر، وهي أنفس أموال العرب.

قال النووي: وتشبيهه أمور الآخرة بأموال الدنيا إنما هو للتقريب إلى الأفهام، وإلا فذرة من الآخرة خير من الأرض بأسرها، وأمثالها معها. وفيه: فضيلة من اهتدى على يديه رجل واحد، وجواز الحلف على الخير، والفتيا ولو لم يستحلف.

(١) أخرجه أحمد (٣٨٤/١)، وأبو داود (٤٥٣٧).

الشرح:

ساق هنا حديث سهل بن سعد رضي الله عنه الذي في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ»، «فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ»: «فَبَاتَ» البيوتة هي: المكث في الليل معه نوم، أو ليس معه نوم^(١).

«فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا»: أي: يخوضون في تلك الليلة، «باتوا» يعني: ظلوا ليلاً يتحدثون من دون نوم؛ لشدة هذا الفضل الذي ذكره صلى الله عليه وسلم.

قال: «فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: أَيُّنَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؟ فَقَالُوا: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ فَأَثَرَنِي بِهِ، فَلَمَّا جَاءَ بَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ، فَبَرَأَ حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا، فَقَالَ: انْفُذْ عَلَيَّ رَسُولَكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ»: هذا موطن الشاهد، والمناسبة بإيراد هذا الحديث في الباب.

قال: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَخْبِرُهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ»: الدعوة إلى الإسلام هي: الدعوة إلى التوحيد؛ لأن أعظم أركان الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وضمًّا إليها صلى الله عليه وسلم أن يدعوهم أيضًا إلى حق الله فيه، أي: إلى ما يجب عليهم من حق الله فيه.

قال: «وَأَخْبِرُهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ»: أي: في الإسلام

(١) انظر: لسان العرب (١٤/٢)، والمعجم الوسيط (٧٨/١).

من جهة التوحيد، ومن جهة الفرائض، واجتناب المحرمات؛ ولهذا كانت الدعوة إلى الإسلام يجب أن تكون في أصله وهو التوحيد، وبيان معنى الشهادتين، ثم بيان المحرمات والواجبات؛ لأن أصل الأصول هو المقدم، فهو أول واجب.

لاحظ أن آية سورة يوسف فيها بيان أن كل الصحابة رضي الله عنهم دعاة إلى الله عز وجل، ودعاة إلى التوحيد، وحديث معاذ رضي الله عنه فيه أن معاذًا كان من الدعاة إلى الله، وفُصِّلَ فيه نوع تلك الدعوة إلى الله عز وجل، وكذلك حديث سهل بن سعد رضي الله عنه الذي فيه قصة علي رضي الله عنه فيه الدعوة إلى الإسلام، فيكون هذان الحديثان كالتفصيل لقوله في الآية: ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ فالدعوة على بصيرة هي: الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، إلى أن يوحدوا الله، الدعوة إلى الإسلام وما يجب على العباد من حق الله فيه.

فِيهِ مَسَائِلُ :

الأولى : أَنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ طَرِيقٌ مِّنَ اتِّبَاعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

الثَّانِيَةُ : التَّنْبِيهُ عَلَى الإِخْلَاصِ ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا لَوْ دَعَا إِلَى الْحَقِّ ، فَهُوَ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ .

الثَّالِثَةُ : أَنَّ البَصِيرَةَ مِنَ الفَرَائِضِ .

الرَّابِعَةُ : مِنْ دَلَائِلِ حُسْنِ التَّوْحِيدِ : أَنَّهُ تَنْزِيهِ اللَّهِ ﷻ عَنِ الْمَسَبَةِ .

الخَامِسَةُ : أَنَّ مِنْ فُجْحِ الشَّرْكِ كَوْنُهُ مَسَبَةً لِلَّهِ .

السَّادِسَةُ - وَهِيَ مِنْ أَهْمَمَهَا : إِبْعَادُ الْمُسْلِمِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ لِثَلَاثِ بَصِيرٍ مِنْهُمْ ، وَلَوْ لَمْ يُشْرِكْ .

السَّابِعَةُ : كَوْنُ التَّوْحِيدِ أَوَّلَ وَاجِبٍ .

الثَّامِنَةُ : أَنَّهُ يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ ، حَتَّى الصَّلَاةُ .

التَّاسِعَةُ : أَنَّ مَعْنَى : «أَنْ يُوْحَدُوا اللَّهَ» مَعْنَى شَهَادَةِ : أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

العَاشِرَةُ : أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهَا ، أَوْ يَعْرِفُهَا وَلَا يَعْمَلُ بِهَا .

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ : التَّنْبِيهُ عَلَى التَّعْلِيمِ بِالتَّدْرِيجِ .

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ : الْبُدْءُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ .

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ : مَضْرَفُ الزَّكَاةِ .

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ : كَشْفُ الْعَالِمِ الشُّبْهَةَ عَنِ الْمُتَعَلِّمِ .

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ : التَّنْهِي عَنْ كَرَائِمِ الْأَمْوَالِ .

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: اتِّقَاءُ دَعْوَةِ الْمُظْلُومِ.
 السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الإِخْبَارُ بِأَنَّهَا لَا تُحْجَبُ.
 الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: مِنْ أَدِلَّةِ التَّوْحِيدِ: مَا جَرَى عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ
 وَسَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالْجُوعِ وَالْوَبَاءِ.
 التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ...» إلخ، عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ
 التَّوْبَةِ.

العِشْرُونَ: تَقْلُهُ فِي عَيْنَيْهِ عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِهَا أَيضًا.
 الْحَادِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
 الثَّانِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: فَضْلُ الصَّحَابَةِ فِي دَوَكِهِمْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَشُغْلَهُمْ عَنْ
 بَشَارَةِ الْفَتْحِ.
 الثَّلَاثَةَ وَالْعِشْرُونَ: الْإِيْمَانُ بِالْقَدْرِ، لِحُصُولِهَا لِمَنْ لَمْ يَسْعَ لَهَا،
 وَمَنْعِهَا عَمَّنْ سَعَى.

الرَّابِعَةَ وَالْعِشْرُونَ: الْأَدَبُ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى رَسَلِكِ».
 الْخَامِسَةَ وَالْعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْقِتَالِ.
 السَّادِسَةَ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِمَنْ دَعَا قَبْلَ ذَلِكَ وَقُوتِلُوا.
 السَّابِعَةَ وَالْعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ بِالْحِكْمَةِ لِقَوْلِهِ: «وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَحِبُّ
 عَلَيْهِمْ».

الثَّامِنَةَ وَالْعِشْرُونَ: الْمَعْرِفَةُ بِحَقِّ اللَّهِ فِي الْإِسْلَامِ.
 التَّاسِعَةَ وَالْعِشْرُونَ: ثَوَابٌ مِنْ اهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ.
 الثَّلَاثُونَ: الْحَلْفُ عَلَى الْفُتْيَا.

٥ - بَابُ

تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ
الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ
مَحْدُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧].

ش: قوله: (بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

قلت: هذا من عطف الدال على المدلول.

قال: (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ
أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْدُورًا﴾ الآية،
يتبين معنى هذه الآية بذكر ما قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ
مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦].

قال ابن كثير رحمته الله: يقول تعالى: ﴿قُلِ﴾ يا محمد للمشركين الذين
عبدوا غير الله ﴿ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ من الأصنام، والأنداد،
وارغبوا إليهم، فإنهم لا يملكون كشف الضر عنكم، أي: بالكلية ﴿وَلَا
تَحْوِيلًا﴾ أي: ولا يحولونه إلى غيركم.

والمعنى: أن الذي يقدر على ذلك هو الله وحده لا شريك له، الذي
له الخلق، والأمر^(١).

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٥/٨٨).

قال العوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما في الآية: كان أهل الشرك يقولون: نعبد الملائكة، والمسيح، وعزيراً، وهم الذين يدعون. يعني: الملائكة، والمسيح، وعزيراً^(١).

وروى البخاري في الآية عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «نَاسٌ مِنَ الْجِنِّ كَانُوا يُعْبُدُونَ فَأَسْلَمُوا»، وفي رواية: «كَانَ نَاسٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعْْبُدُونَ نَاسًا مِنَ الْجِنِّ، فَأَسْلَمَ الْجِنُّ، وَتَمَسَّكَ هَؤُلَاءِ بِدِينِهِمْ»^(٢).

وقول ابن مسعود هذا يدل على أن الوسيلة هي الإسلام، وهو كذلك على كلا القولين.

وقال السدي، عن أبي صالح، عن ابن عباس في الآية قال: عيسى وأمه، وعزير. وقال مغيرة عن إبراهيم: كان ابن عباس يقول في هذه الآية: هم عيسى، وعزير، والشمس، والقمر. وقال مجاهد: عيسى، وعزير، والملائكة.

قوله: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ لا تتم العبادة إلا بالخوف والرجاء^(٣)، فكل داع دعا دعاء عبادة، أو استغاثة لا بد له من ذلك، فإما: أن يكون خائفاً، وإما: أن يكون راجياً، وإما: أن يجتمع فيه الوصفان.

(١) انظر: تفسير الطبري (٧٢/١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧١٤، ٤٧١٥)، ومسلم (٣٠٣٠).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٨٩/٥).

قال شيخ الإسلام رحمته الله في هذه الآية الكريمة لما ذكر أقوال المفسرين: وهذه الأقوال كلها حق، فإن الآية تعم من كان معبوده عابداً لله، سواء كان من الملائكة، أو من الجن، أو من البشر، والسلف في تفسيرهم يذكرون تفسير جنس المراد بالآية على نوع التمثيل؛ كما يقول الترجمان لمن سأله: ما معنى الخبز؟ فيريه رغيفاً، فيقول: هذا، فالإشارة إلى نوعه لا إلى عينه، وليس مرادهم من هذا تخصيص نوع من شمول الآية، فالآية خطاب لكل من دعا من دون الله مدعواً، وذلك المدعو يبتغي إلى الله الوسيلة، ويرجو رحمته، ويخاف عذابه، فكل من دعا ميتاً، أو غائباً من الأولياء والصالحين سواء كان بلفظ الاستغاثة، أو غيرها فقد تناولته هذه الآية الكريمة، كما تناول من دعا الملائكة والجن، فقد نهى الله تعالى من دعائهم، وبين أنهم لا يملكون كشف الضر عن الداعين، ولا تحويله، ولا يرفعونه بالكلية، ولا يحولونه من موضع إلى موضع كتغيير صفته أو قدره؛ ولهذا قال: ﴿وَلَا تَحْوِيلًا﴾ فذكر نكرة تعم أنواع التحويل، فكل من دعا ميتاً، أو غائباً من الأولياء، والصالحين، أو دعا الملائكة فقد دعا من لا يغيثه، ولا يملك كشف الضر عنه، ولا تحويلاً. ا.هـ. (١).

وفي هذه الآية رد على من يدعو صالحاً ويقول: أنا لا أشرك بالله شيئاً، الشرك عبادة الأصنام.

(١) انظر: (قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة) ضمن مجموع الفتاوى (١٥/٢٢٦).

فإن قيل : قد تقدم في أول الكتاب من الآيات ما يبين معنى لا إله الا الله، وما تضمنته من التوحيد، كقوله تعالى : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾، وسابقها، ولاحقها، وكذلك ما ذكره في الأبواب بعدها، فما . فائدة هذه الترجمة؟

قيل : هذه الآيات المذكورات في هذا الباب فيها مزيد بيان بخصوصها لمعنى كلمة الإخلاص، وما دلت عليه من توحيد العبادة. فيها : الحجة على من تعلق من الأنبياء، والصالحين، يدعوهم ويسألهم؛ لأن ذلك هو سبب نزول بعض هذه الآيات، كآية الأولى ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِن دُونِي فَلَا مَمْلُوكَ كَشَفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾، أكثر المفسرين على أنها نزلت فيمن يعبد المسيح، وأمه، والعزير، والملائكة، وقد نهى الله عن ذلك أشد النهي؛ كما في هذه الآية من التهديد، والوعيد على ذلك .

وهذا يدل على أن دعاءهم من دون الله شرك بالله ينافي التوحيد، وينافي شهادة أن لا إله إلا الله، فإن التوحيد أن لا يدعى إلا الله وحده . وكلمة الإخلاص نفت هذا الشرك؛ لأن دعوة غير الله تأليه، وعبادة له . و«الدُّعَاءُ مُخَّ الْعِبَادَةِ»^(١) .

وفي هذه الآية : أن المدعو لا يملك لداعيه كشف ضرر، ولا تحويلة من مكان إلى مكان، ولا من صفة إلى صفة، ولو كان المدعو نبياً، أو ملكاً، وهذا يقرر بطلان دعوة كل مدعو من دون الله كائناً من كان؛ لأن

(١) سبق تخريجه (ص ١٩٥).

دعوته تخون داعيه أحوج ما كان إليها؛ لأنه أشرك مع الله من لا ينفعه، ولا يضره، وهذه الآية تقرر التوحيد، ومعنى لا إله إلا الله.

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ يبين أن هذا سبيل الأنبياء، والمرسلين، ومن تبعهم من المؤمنين. قال قتادة: تقربوا إليه بطاعته، والعمل فيما يرضيه وقرأ ابن زيد: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧].

قال العماد ابن كثير: وهذا لا خلاف فيه بين المفسرين. وذكره عن عدة من أئمة التفسير^(١).

قال العلامة ابن القيم رحمته الله: في هذه الآية ذكر المقامات الثلاث: الحب وهو: ابتغاء التقرب إليه، والتوسل إليه بالأعمال الصالحة. والرجاء، والخوف^(٢).

وهذا هو حقيقة التوحيد وحقيقة دين الإسلام؛ كما في المسند عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم: «مَا أَتَيْتَكَ حَتَّىٰ حَلَفْتُ عَدَدَ أَصَابِعِي هَذِهِ أَنْ لَا آتِيكَ فَبِالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا الَّذِي بَعَثَكَ بِهِ؟ قَالَ: الْإِسْلَامُ. قَالَ: وَمَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: أَنْ يُسَلَّمَ قَلْبُكَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ، وَأَنْ تُوجَّهَ وَجْهَكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَىٰ، وَتُصَلِّيَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ»^(٣).

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١٠٣/٣).

(٢) انظر: مدارج السالكين (٢٢/٣).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٥/٣٣)، وابن حبان (٣٧٦/١)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/٤١٠)،

والطبراني في الكبير (٤٢٦/١٩).

وأخرج محمد بن نصر المروزي من حديث خالد بن معدان، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إِنَّ لِلْإِسْلَامِ صَوِيَّ، وَمَنَارًا كَمَنَارِ الطَّرِيقِ مِنْ ذَلِكَ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَسْلِيمُكَ عَلَى بَنِي آدَمَ إِذَا لَقَيْتَهُمْ وَتَسْلِيمُكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا، فَهُوَ سَهْمٌ مِنَ الْإِسْلَامِ تَرَكَهُ، وَمَنْ يَتْرُكُهُنَّ، فَقَدْ نَبَذَ الْإِسْلَامَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ»^(١).

وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ٢٢].

الشرح:

فهذا الباب ترجمه المصنف رحمته الله بقوله: (بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

قال المصنف الشارح رحمته الله: إن أهل العلم هنا نظروا في قوله: (بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

ما معنى اختصاص هذا باب مستقل، مع أنه سبق أن شرحه

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (٧٠/١)، والطبراني في مسند الشاميين واللفظ له (٢٤٩)، وأبو نعيم في الحلية (٢١٧/٥)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤٠٥)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (١٦١).

الشيخ رحمته الله، وبيّنه في أوّل باب، وما تلا ذلك من أوّل الكتاب (كتاب التوحيد، وقول الله عز وجل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وما تلا ذلك من الأبواب فيها بيان معنى التوحيد، وفي بعضها بيان معنى شهادة أن لا إله إلا الله؟

والجواب عن هذا: أن هذا الباب يخصّ المسألة بالذكر، ويبيّن لك معنى التوحيد، ويبيّن لك معنى لا إله إلا الله من حيث متعلقاتها في العمل، أي: من حيث معناها في الدّعاء، في العبادة، من حيث معناها في المحبّة، ونحو ذلك؛ ولهذا أورد الشيخ رحمته الله فيها بعض الآيات التي تبين بعض المسائل العلمية التي تندرج في معنى لا إله إلا الله، ومعنى التوحيد، ولا إله إلا الله هي التوحيد؛ ولهذا في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قصّة بعث معاذ رضي الله عنه إلى اليمن قال رضي الله عنه: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١) هذا لفظ، واللفظ الآخر الذي ذكره البخاري في لفظ التوحيد - كما قد سبق -، قال: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ إِلَى أَنْ يُوحّدُوا الله»،^(٢) وفي لفظ ثالث عند البخاري أيضًا في كتاب الزّكاة: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةَ الله»^(٣)، فإذا هاهنا ألفاظ، فالعبادة عبادة الله وحده هي معنى توحيده، وهي معنى لا إله إلا الله، فإذا هذا الحديث فيه تفسير التّوحيد، وتفسير شهادة أن لا إله إلا الله، وتفسير العبادة، بأنّ كلّاً من هذه الألفاظ يرجع إلى الآخر، إمّا: بمطابقة، وإمّا: بنوع تضمّن؛ ولهذا فإنّ كلام الشيخ هنا في متنه واضح المراد في أنّه يريد أن يبيّن بعض ما تشتمل عليه كلمة التّوحيد، وما تدلّ عليه كلمة التّوحيد.

(١) سبق تخريجه (ص ٤٦).

(٢) سبق تخريجه (ص ٤٦).

(٣) سبق تخريجه (ص ٢١١).

فمثلاً عند قوله: ﴿فَانقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَنْظَرُ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِبِينَ﴾ (٢٥) وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنِّمُ سَيِّدِينَ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ [الزخرف: ٢٥-٢٨]، هذا فيه معنى شهادة أن لا إله إلا الله، ومعنى التوحيد في الآية قبلها قوله ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفِ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ (٥٦) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧]، هذا فيه بيان أن من التوحيد الدعوة: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ [الإسراء: ٥٦]، ثم بين في آية ثالثة في قول الله ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وأن المحبة من العبادة، وهكذا . . .

إذا ففي هذا الباب بيان لبعض أنواع العبادة التي تدخل في معنى التوحيد، وفي معنى شهادة أن لا إله إلا الله، وفيها بيان معنى لا إله إلا الله، كما في آية الزخرف، وهذا سنيته - إن شاء الله تعالى - .

وسبق بيان أن التوحيد هو شهادة أن لا إله إلا الله؛ ولهذا قال العلماء: العطف هنا - التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله - من عطف المترادفات، ولكن هذا فيه نظر من جهة أن المترادف غير موجود، المترادف الكامل، لكن المترادف الناقص موجود، فهو من قبيل عطف المترادفات التي معناها واحد لكن يختلف بعضها عن بعض في بعض المعنى.

وقوله: (بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ). يعني: الكشف، والإيضاح عن معنى التوحيد، وهو اعتقاد أن الله ﴿قُلْ﴾ واحد في ربوبيته لا شريك له، واحد في إلهيته لا ندد له، واحد في أسمائه وصفاته لا مثل له، قال ﴿قُلْ﴾: ﴿لَيْسَ

كَمَثَلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿[الشورى: ١١]﴾، ويشمل ذلك أنواع التوحيد جميعاً، فالتوحيد هو اعتقاد أن الله واحد في هذه الثلاثة أشياء.

قوله: (وَشَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ). يعني: تفسير شهادة أن لا إله إلا الله، هذه الشهادة أعظم كلمة قالها مكلف، ولا شيء أعظم منها؛ وذلك لأن معناها هو الذي قامت عليه الأرض والسموات، وما تعبد المتعبدون إلا لتحقيقها، ولا مثالها.

(وَشَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، الشهادة تارة تكون شهادة حضور، وبصر، وتارة تكون شهادة علم فيشهد على شيء حضره، ورآه، أو يشهد على شيء علمه، هذان نوعان لمعنى الشهادة، فإذا قال قائل: أشهد، فيحتمل أنه سيأتي بشيء رآه، أو بشيء علمه، وأشهد أن لا إله إلا الله هذه شهادة علمية؛ ولهذا في قوله: أشهد، العلم.

أما الآية الأولى وهي آية الإسراء في قوله: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِي فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦] بين الشارح كما أن أكثر المفسرين على أن قوله: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِي﴾ أنهم الملائكة، أي: من هم الذين زعموا من دون الله أنداداً لله، وشركاء لله، وآلهة يُدعون مع الله...، الملائكة، وعيسى، وعزير، والصالحون، هذا عامة أهل التفسير على ذلك الأنبياء، عيسى، عزير، أم عيسى - عليه وعليها السلام -، وكذلك الملائكة، وهذه كلها جاءت بها الآيات:

أما في عيسى وأمه عليهما السلام فواضح هذا من آيات سورة المائدة، ومنها: قوله عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وأما الملائكة ففي آخر سورة سبأ ما يدل على ذلك في قوله عليه السلام: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلٰٓئِكَةِ أَهٰؤُلَاءِ آِبٰٓتُكُمْ

كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿سبأ: ٤٠﴾ الآية، وكذلك في عبادة العزيز، فهذه التفسير من السلف، قد دلت آيات أخر على أنّ هؤلاء الذين ذكروا قد عبدوا مع الله ﷻ؛ ولهذا فسّر السلف هذه الآية بتفسير قرآني بما دلّ عليه القرآن؛ لأنّ هذه الآلهة وإن كانت أنبياء، أو صالحين، أو ملائكة فإنهم زعموا من دون الله أنهم يكشفون الضر، أو يحولونه، فهذا أدخلها السلف في هذه الآية، وأمّا ما ورد في صحيح البخاري من أنّ ابن مسعود رضي الله عنه قال: «نَاسٌ مِنَ الْجِنِّ كَانُوا يُعْبُدُونَ فَأَسْلَمُوا»! وفي رواية: «كَانَ نَاسٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعْبُدُونَ نَاسًا مِنَ الْجِنِّ، فَأَسْلَمَ الْجِنُّ، وَتَمَسَّكَ هَؤُلَاءِ بِدِينِهِمْ»^(١)، وهذا معنى قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧] فهذا تفسير خاص، وهو تفسير بالسبب، ولا يعني التفسير بالسبب حصر الآية فيما نزلت فيه، وذلك على القاعدة المعروفة في علم التفسير: أنّ العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب، فمن حصر تفسير هذه الآية - آية الإسراء - في الجنّ، فإنّه مخطئ ولا شك؛ لأنّ ذلك وإن كان سبباً في نزولها، لكن اللفظ العام قال رضي الله عنه: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِن دُونِي﴾ (والذين): اسم موصول، وقد تقرّر في علم الأصول أنّ الأسماء الموصولة من صيغ العموم؛^(٢) فهذا لا يسوغ حصر ذلك بالجنّ، كما قد يذكره بعضهم، ويستدلّ له بما ورد في سبب نزولها عن ابن مسعود رضي الله عنه في صحيح أبي عبد الله البخاري، فاللفظ عام إذا: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِن دُونِي﴾ وهذا فيه إقامة الحجّة عليهم، وفيه تحدّد لهم ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِن دُونِي﴾ ماذا سيملكون، فكلّ زاعم يدعو الذي زعمه إلهاً، قال رضي الله عنه:

(١) سبق تخريجه (ص ٢٣٣).

(٢) انظر: قواطع الأدلة (١/٢٩٢)، وروضة الناظر (٢/١٢٣)، ومختصر ابن اللحام (١٠٦)، وشرح

الكوكب المنير (٣/١٠٨).

﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦]، يعني: إن كنت في ضراء فإنهم لا يكشفونها، ولا يستطيعون كشفها، وذلك لأنه لا يكشف الضر إلا الذي خلق الضر، وهو الله ﷻ، وأما الذي لم يخلقه فلا يستطيع أن يكشفه، قال ﷻ: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧]، وقوله هنا: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ حصر؛ لأن النفي مع أداة الاستثناء تدل على حصر الأوّل في الثاني، أي: حصر الكشف فيما بعد أداة الاستثناء، وهو الضمير (هو) أي: حصر الكشف في الله، فلا يكشف الضر إلا الله، وهذا جاء في آية يونس في آخرها، وفي غيرها من الآيات: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ لا يملكونه، فالذي يملكه هو الله ﷻ، إذا تعلّقهم بهذه الآلهة كان ضلالاً فوق كلّ ضلال، ولا شك، إذ من اتّجه إلى الذي لا يملك وطلب منه ما لا يملك، ورغب إليه فيما لا يملك معتقداً أنه يملك، فهذا قد وضعه في غير موضعه، ووضع السؤال له في غير موضعه، وهذا معنى الظلم؛ لأنّ الظلم معناه: وضع الشيء في غير موضعه، فلو وضع السؤال، والدعاء، وكشف الضر في غير موضعه، وسأله ممّن لا يملكه فقد ظلم الظلم الأكبر؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وفي قوله ﷻ: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾، التحويل هو: أن ينقله إلى غيركم، بمعنى أنهم قد يأتي أحد ويقول: لا يملكون كشفه، لكن قد يملكون إزالته إلى غيره كالإزاحة، قال ﷻ: ﴿وَلَا تَحْوِيلًا﴾ حتى التحويل منك إلى غيرك فإنه لا يستطيع أحد أن يفعل ذلك إلا بإذن الله، والله ﷻ لم يأذن لأحد أن يسأل أحداً ما لا يملكه معتقداً أنه يملكه، فمثلاً من يأتي إلى إله يدعى من دون الله ويطلب منه كشف الضر، يقول: اكشف ضرّي، داووني من مرضي،

هذا سؤال من لا يملك، وهذا السائل يعتقد أنه يملك، فهذا هو الشرك الأكبر، والظلم الأكبر، بخلاف من سأل من يملك بإقدار الله له، وتمليكه له أن يكشف فإنه لا يُعَدُّ مرتكباً منهياً، كمن يسأل الطبيب مثلاً أن يزِيل ما به من مرض، أو يأتي إلى من يحتاجه فيزيل ما به من شدةٍ إمَّا فاقة، وإمَّا جوع، أو نحو ذلك، فهذا يسأل من يملك، فهو إذاً قد ملك ذلك، واستطاعه، وسؤاله لا بأس به، وهنا لا بدّ أن تنتبه لهذا القيد، وهو قول الله ﷻ : ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ﴾؛ لأنّ بعض الناس من الخرافيين يقول: أنتم تقولون هذا إذا كان في قدرته فإنه يجوز، وإذا كان ليس له قدرة فيه، ولا يملكه فهذا لا يجوز، من أين أتيتم بهذا؟؛ لأنه موجود في القرآن، وهذا كما قال بعض الخرافيين في كتبهم يقول: هذه تقييدات من أين أتوا بها، إذا كان يدخل تحت القدرة، وإذا كان لا يدخل تحت القدرة، إذا كان شيء يُملك، أو لا يملك، من أين أتيتم بهذا القيد؟ قيل لهم: أتينا به من عند ربنا، قال ﷻ : ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشَفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ﴾، الله ﷻ هو الذي قال: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ﴾ آية الزمر في قوله: ﴿أُولُو كَأْنُؤَا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ ﴿٤٣﴾ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ﴿٤٤﴾ [الزمر: ٤٣-٤٤] هنا تنتبه ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ﴾ وفي قوله ﷻ في سورة فاطر: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]، ونحو ذلك، فتنتبه لهذه الآيات في الاستدلال؛ لأنّ بعض الذين لا يفقهون يصيرونها في مجالس، وكتب متنوعة ﴿وَلَا تَحْوِيلًا﴾ التحويل عرفناه وهو: نقله من حال إلى حال، إمَّا من جهة المكان، أو من جهة الصفة، من جهة المكان ينقله من ذاتك إلى غيرك، ضُرب بك ينقله إلى غيرك، هذا من جهة، وينقله من جهة الصفة أن تكون صفة معيّنة فينقله إلى صفة أخرى، فمرض

شديد يجعله مرضًا خفيفًا، هذا نقله في الوصف، وهذا أيضًا لا يملكه أولئك: ﴿فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ ماذا قال الله ﷻ في بيان حال أهل التوحيد الذين لا يرضون بهذا، لا يرضون أن يدعوا من دون الله ﷻ، وكلما رسخت قدم العبد في عبادة الله ﷻ، وعرف حقه كان أول من ينهى الخلق عن الشرك؛ لأنه لا يُشرك به هو، ولهذا يُفترق أهل التوحيد والاستقامة عن غيرهم، قال ﷻ في بيان حال أهل الاستقامة والتوحيد: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ هذه حالهم، يدعون الله ﷻ، ويبتغون إلى ربهم الوسيلة، والدعاء هنا ليس مجرد السؤال، بل الدعاء أعم، هذا المقصود به هنا، دعاء العبادة الذي يشمل دعاء المسألة، أو هما معًا: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ أي: يعبدون، فمعنى الدعاء: العبادة، مثل ما جاء في قوله تعالى في سورة مريم في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿وَأَعْتَرَكُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيحًا﴾ [مريم: ٤٨]، هذا كلام الله ﷻ مخبرًا به عن قول إبراهيم عليه السلام، ماذا قال الله ﷻ بعد ذلك؟ ﴿فَلَمَّا أَعْتَرَهُمْ وَمَا يَعْبدُونَ﴾ [مريم: ٤٩] فدلّ على أنّ الدعاء معنى العبادة، الدعاء والعبادة بمعناه؛ لكن الدعاء هنا المراد به دعاء العبادة، فما تسمونه أنتم عبادة، أمّا دعاء المسألة فهو خاص، وكلّ دعاء عبادة مشتمل على مسألة؛ لأنّ العابد مثلًا: المصلّي في دعاء عبادة، لماذا نقول: العبادة هذه دعاء؟؛ لأنه يعبد، وهو في عبادته سائل، يسأل الثواب، ويسأل الله الرضا، ويسأل الله القبول، إلى غير ذلك من أنواع الأسئلة، ولذا الدعاء ينقسم إلى دعاء عبادة، وهو المعنى الأعم، ودعاء مسألة، وهو المعنى الأخصّ وهنا في قوله ﷻ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ يعني: يعبدون، أو نقول: يعبدون، ويسألون معًا، يعبدون أولئك

الَّذِينَ يَدْعُونَ، وهنا حذف المفعول فيدعون من؟ يدعون الله ﷻ، لماذا حُذِفَ هنا؟؛ لأنّه لا خفاء فيه، فهؤلاء أهل توحيد، وأهل استقامة، وهم ينكرون فعل من ذكر الله ﷻ وصفهم، فإذا الأمر في وضوح وجلاء، ولهذا حُذِفَ لوضوحه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ يدعون الله ﷻ.

﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾، ولا تقل أن يدعون هنا: يدعون إلى ربهم، فهذا غلط؛ لأن يدعون لا تتعدى بـ«إلى» في العبادة، إنما تتعدى بنفسها، ففي قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾، أي: يعبدون الله ﷻ وحده، ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾، والوسيلة هنا معناها: الحاجة والغرض الذي هو رضى الله ﷻ عنهم، وأن يدخلهم دار ثواب، ودار النعيم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾، هنا فيه التنافس ﴿أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ فهم في شغل عن فعل أولئك العابدين؛ ولهذا قال الله ﷻ في بيان ذلك: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَفْلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥] هؤلاء من هم؟ هؤلاء الذين عبدوا من دون الله ﴿وَإِذَا حُيِّرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦] فهم في شغل عنهم، فإذا كانوا في شغل، وهم متنافسون في الخيرات، في الدنيا، وهم الآن يرجون الثواب إذا كانوا قد ماتوا فإذا لم تتجه الناس إليهم؟، لم تتجه القلوب إلى من لا يملك، ومن هو مشغول بنفسه، ومن هو عن دعاء الداعي غافل؟، أليس هذا موجبا لمن سمع ذلك أن يتوجه بقلبه لله وحده؟ بلى ولا شك، ويوجب له التنافس في الخير: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾، وهذان الأمران - أنهم يرجون الرحمن، ويخافون العذاب - متلازمان، الرجاء، والخوف، رجاء الرحمة، والخوف من العذاب، ولا يمكن لعبيد أن يطير في سماء العبودية

إلا بأن يستوي عنده هذان الجناحان، وهما جناح الرجاء، وجناح الخوف حتى يستقيم طيرانه، ولا بدّ من رأس الأمر كلّ وهو المحبّة.

فإذاً ثلاثة أمور بها يستقيم التّحليق في سماء العبودية:

أولاً: جناحان وهما: الخوف والرجاء، والثالث: الرأس، رأس الأمر وهو المحبّة؛ لأنّ المحبّة - كما سبق أن ذكرت - محرّكة، أي: المحبّة تحرّك، فإذا أقدم يبقى التّوازن، بحيث يكون سائراً لا يميل هاهنا، ولا يميل هاهنا، فينبغي له أن يتوازن عنده الخوف والرجاء، ينظر هاهنا تارة فيخاف، ولو نظر دائماً نظراً، وكان خائفاً لأقعدته ذلك عن العمل، ويثس، وينظر هاهنا تارة، ويحدوه إلى العبادة، فكلّما عمل معصية، أو قصر في طاعة نظر من جهة الخوف فخاف، ونظر من جهة الرجاء وسعة رحمة الله فرجى مغفرة الله ﷻ، ورحمته، فهو يسير متحرّكاً بأجنحة ثابتة متزنة؛ ولهذا لا يُصيب من كانت عنده هذه الأمور في عمله، لا يصيبه غلو، ولا يصيبه ميل عن الصّراط السّوي؛ لهذا قال الله ﷻ: ﴿وَبَرِّحُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ هذا فيه تنبيه، وكلّ وصف في القرآن فيه تنبيه، أي: من أراد أن يُسابق في الخيرات فليفعل فعلهم، فإنّهم كانوا يدعون - يعبدون - ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ وأيضاً: يتنافسون أيّهم أقرب، وذلك كلّ مع الرجاء والمحبّة، فلم يميلوا هاهنا ولا هاهنا: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْدُورًا﴾.

الوسيلة هي: القصد والحاجة، أي: أن حاجاتهم يبتغونها إلى ربهم ذي الربوبية الذي يملك الإجابة، وأيضاً: يتنافسون أيّهم أقرب، وذلك كلّ مع الرجاء والمحبّة، فلم يميلوا هاهنا، ولا هاهنا:

وفي قول الله ﷻ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥].

سئل ابن عباس رضي الله عنهما - وهي من مسائل نافع ابن الأزرق المعروفة ^(١) - عن قوله: الوسيلة في قوله: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ ما معنى الوسيلة؟ قال: الوسيلة الحاجة، فقال له: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، ألم تسمعا إلى قول الشاعر - وهو عنتره يخاطب امرأة - ^(٢):

إِنَّ الرَّجَالَ لَهُمْ إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ إِنَّ يَأْخُذُوكِ تَكْحَلِي وَتَخْضَبِي

(لهم إليك وسيلة): لهم إليك حاجة، ووجه الاستدلال من آية المائدة أنه قال: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ فقدّم الجار والمجرور على لفظ (الوسيلة)، وتقديم الجار والمجرور - وحقّه التأخير - يفيد الحصر والقصر، وعند عدد من علماء المعاني يفيد الاختصاص، وهذا، أو ذاك فوجه الاستدلال ظاهر: في أن قوله تعالى في آية الإسراء ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ أن حاجاتهم يبتغونها عند الله، وقد اختص الله (بذلك) فلا يتوجهون إلى غيره، وقد حصروا وقصروا التوجه في الله ﷻ، وقد جاء بلفظ الربوبية دون لفظ الألوهية فقال ﷻ: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ ولم يقل: يبتغون إلى الله الوسيلة؛ لأن إجابة الدعاء، والإثابة هي من مفردات الربوبية؛ لأن ربوبية الله على خلقه تقتضي أن يجيب دعاءهم، وأن يعطيهم سؤالهم؛ لأن ذاك من أفراد الربوبية.

فظهر من قوله: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ أن فيها تفسير التوحيد، وهو أن كل حاجة من الحاجات إنما تنزلها بالله ﷻ: ﴿يَدْعُونَ﴾ يعبدون وهم إنما يطلبون حاجاتهم من الله ﷻ، فلا يعبدون بنوع من العبادات، ويتوجهون به لغير الله، فإذا نحروا فإنما ينحرون يبتغون إلى ربهم الحاجة،

(١) أخرجها الطبراني (١٠/٢٤٨).

(٢) انظر: الأغاني (١٢/١٨٢)، وثمار القلوب (١/٢٦٥).

وإذا صلوا إنما يصلون يبتغون إلى ربهم الحاجة، وإذا استغاثوا فإنما يستغيثون بالله، يبتغون إليه الحاجة دونما سواه، إلى آخر مفردات توحيد العبادة، فهذه الآية دالة بظهور على أن قوله: ﴿يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ هو التوحيد، وقد استشكل بعض أهل العلم إيراد هذه الآية في هذا الباب وقال: ما مناسبة هذه الآية لهذا الباب؟ وبما سبق تتضح المناسبة جلياً.

قال ﷺ: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾، وهذه حال خاصة عباد الله: أنهم جمعوا بين العبادة، وبين الخوف، وبين الرجاء، فيرجون رحمته، ويخافون عذابه، وهم إنما توجهوا إليه وحده دون ما سواه فأنزلوا الخوف، والمحبة، والدعاء، والرغب، والرجاء في الله ﷻ وحده دون ما سواه وهذا هو تفسير التوحيد.

هذه الآية واضحة في الدلالة على أنّ دعاء غير الله ﷻ مناقض لما عليه الذين يدعون الله ﷻ وحده، فحال المشركين أنهم يدعون من دون الله آلهة يزعمونها تقبل ذلك، وتنفع، وتضرّ، وتكشف الضرّ، وتحوّله، لكن هؤلاء الآلهة التي اتّخذت من دون الله لا تقبل بهذا أبداً، بل هي عابدة لله وحده، وهذا واضح الدلالة على المراد.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (٢٦)

إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِي ﴿٢٧﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧].

ش: قال: (وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (٢٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِي ﴿٢٧﴾ (الآيات).

قال ابن كثير: يقول تعالى مخبراً عن عبده ورسوله، وخليته، إمام الحنفاء، ووالد من بعث بعده من الأنبياء، الذي تنتسب إليه قريش في نسبها ومذهبها أنه تبرأ من أبيه، وقومه في عبادتهم الأوثان فقال: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (٢٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِي ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨]، أي: هذه الكلمة وهي عبادة الله وحده لا شريك له، وخلع ما سواه من الأوثان، وهي لا إله إلا الله جعلها في ذريته، يقتدي به فيها من هداه الله من ذرية إبراهيم ﷺ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ أي: إليها.

قال عكرمة، ومجاهد، والضحاك، وقتادة، والسدي، وغيرهم في قوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ يعني: لا إله إلا الله لا يزال في ذريته من يقولها^(١).

وروى ابن جرير، عن قتادة ﴿وَإِذْ بَرَّأُ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (٢٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِي ﴿٢٧﴾ ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧]، فلم يبرأ من ربه. رواه عبد بن حميد، وروى ابن جرير، وابن المنذر، عن قتادة: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ﴾ قال: الإخلاص،

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/٢٢٥).

.....

والتوحيد لا يزال في ذريته من يعبد الله، ويوحده^(١).

قلت: فتبين أن معنى لا إله إلا الله توحيد العبادة بإخلاص العبادة له، والبراءة من كل ما سواه.

قال المصنف رحمه الله: «وذكر سبحانه أن هذه البراءة، وهذه الموالاتة هي شهادة أن لا إله إلا الله».

وفي هذا المعنى يقول العلامة الحافظ ابن القيم رحمه الله في الكافية الشافية^(٢):

وَإِذَا تَوَلَّاهُ امْرُؤٌ دُونَ الْوَرَى طُرًّا تَوَلَّاهُ الْعَظِيمُ الشَّانَ

فتدبر كيف عبر الخليل عليه السلام عن هذه الكلمة العظيمة بمعناها الذي دلت عليه، ووضعت له من البراءة من كل ما يعبد من دون الله من المعبودات الموجودة في الخارج كالكوكب، والهيكل، والأصنام التي صورها قوم نوح على صور الصالحين ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر، وغيرها من الأوثان، والأنداد التي كان يعبدها المشركون بأعيانها، ولم يستثن من جميع المعبودات إلا الذي فطره، وهو الله وحده لا شريك له، فهذا هو الذي دلت عليه كلمة الإخلاص؛ كما قال تعالى:

﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنْتَ اللَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢]، فكل عبادة يقصد بها غير الله من

(١) انظر: تفسير الطبري (٣٩/٢٥).

(٢) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٤٥٤/٢).

دعاء، وغيره فهي باطلة، وهي الشرك الذي لا يغفره الله، قال تعالى:

﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٣﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا بَلْ لَمْ نَكُنْ نَدْعُوا مِنْ قَبْلُ شَيْئًا كَذَلِكَ يَضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ ﴿٧٤﴾﴾ [غافر: ٧٣-٧٤].

الشرح:

هذه آية الزخرف من الآيات المهمة في معنى كلمة التوحيد؛ لأنها تفسير قرآني، فلا يأتي أحد ويقول: أنتم تفسرون كلمة التوحيد من عند أنفسكم، إنما هذا تفسير الله ﷻ، هو الذي بين لنا هذا المعنى، قال الله ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٦٧﴾﴾، هذه الكلمة هي لا إله إلا الله، ننظر، ونرجع إلى أول الآية: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ هذا هو معنى النفي؛ لأنَّ (براء) فيها نفي: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾، هذا معنى (لا إله) ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ هذا معناه الإثبات، (إلا الله)، فهذه الآية فيها معنى كلمة التوحيد، بدلالة بالمطابقة.

الدلالات ثلاث، هذا أصله مبحث منطقي، يبيحه المناطق في أول كتب المنطق في أنواع الدلالات، وأخذه عنهم أهل الأصول فجعلوه في أول كتب الأصول؛ لأنَّ كتب الأصول أولها مقدمات منطقية، ولغوية، فمن المقدمات المنطقية: بحث الدلالات، وهو مهم من أحسن مباحثهم، وينفع كثيراً في فهم أحكام الشريعة، وفهم معاني كلام الله، وفهم التفسير،

وأيضًا منهم مباحث التوحيد في الأسماء والصفات، وتوحيد العبادة، وغيره^(١).

أولًا: دلالة المطابقة: ما كان المعنى مطابقًا دون فرق ما فيه، المعنى هو المعنى، وأحدهما تفسير للأخرى، أو هذا معنى هذا، تقول مثلًا: الرياض، وواحد يقول: عاصمة المملكة العربية السعودية، اللفظ مختلف لكن المعنى هذا مطابقة، هذا مطابق لهذا ما فيه خلاف.

الدلالة الثانية دلالة تضمّن: أي أنّ اللفظ تضمّن معاني عدّة مثلًا نقول: الغفور من أسماء الله الحسنى، متضمّن لأشياء وهي، أولًا: ذات، فالغفور اسم، لا تبدأ بالصفة قبل الذات، هذه أولًا ذات متّصفة بصفة، إذا قلت: الغفور هو الله ﷻ، أي: هو الذات، فلفظ الغفور اشتمل على أشياء، أولًا: الذات، الثاني: ذات متّصفة بصفة المغفرة، أي فيه عندنا زيادة المغفرة، الثالث: كثرة المغفرة؛ لأنّ الصيغة صيغة المبالغة، فهذه ثلاثة أشياء كل واحدة متضمّنتها لفظ الغفور، تضمّن هذه، فإذا قال أحد: إن الغفور هو معنى الله بالمطابقة، فنقول له: خطأ، لكن إذا قال: الله هو معنى المعبود بحقّ بالمطابقة، تقول: صحيح، لكن الغفور متضمّن للذات

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في درء التعارض (١٠/١٢): (فدلالة المطابقة: هي دلالة اللفظ على جميع المعنى الذي عناه المتكلم، ودلالة التضمن: دلالة اللفظ على ما هو داخل في ذلك المعنى، ودلالة الالتزام: دلالة اللفظ على ما هو لازم لذلك المعنى خارج عن مفهوم اللفظ، فدلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على جميع هذه الماهية التي عناه المتكلم بلفظه، وهو دلالة على تمام الماهية، وذلك المدلول عليه بالمطابقة هو مقول في جواب ما هو، إذا قيل ما هو بحسب الاسم، وإذا سُئل عما هو المراد بهذا اللفظ، دُكر مجموع ما دل عليه بالمطابقة، فالمدلول عليه بالتضمن هو جزء هذا المدلول، وهو جزء ماهيته، وهو داخل في ذاته، وأما اللازم لهذا المدلول فهو خارج عن حقيقته، عرض لازم له، فهذا تقسيم معقول ولكنه يعود إلى قصد المتكلم ومراده باللفظ). وانظر هذا البحث في: آداب البحث والمناظرة (١/١٢). ا.هـ.

المتَّصِفَة بالمغفرة، وهو الله ﷻ، جلت عظمتُه، وتقدَّست أسماؤه، أيضًا متضمَّن للمغفرة، أيضًا متضمَّن لكثرة المغفرة، فإذا نقول: هذا الاسم تضمَّن أشياء، وهكذا أي: مثل ما نقول: الرياض، ونقول: الملمز، ونقول: كذا، أحياء، هل الرياض واحد من هذه؟ لا، هذه كلُّها أشياء تحته، فهي أجزاء متضمَّنة له، وتختلف الجزء غير التَّضمَّن، لكن هذا تقريب.

الثالث: - وهو المهمُّ - وهو اللزوم: أي: أنه يلزم منه شيء آخر لم يدلَّ عليه اللفظ، مثال: لفظ (الغفور) يلزم منه أنه شديد العقاب، ويلزم منه أنه عليم، فهو علم بالعصيان، وسيغفره، فإذا لا بدَّ من العلم، فهو مستلزم لعلمه أيضًا، الغفور، مستلزم لحياته، وكمال حياته، مستلزم لقدرته، وقوته، وهكذا، وباب اللزوم لمن فهمه من أنفس الأبواب لمطالع التفسير، وغالب المفسرين يدورون حول المطابقة، يفسرون المعنى بالمعنى، وبعضهم - وهو كثير في الصحابة - يفسرونه بالتضمَّن، وأما الذي يفسره باللزوم هم قلة، والقرآن لمن نظر، وتدبَّر فيه فإن ما يحدثه في القلوب من لزوم كثير جدًا، أكثر ممَّا يحدثه بالمطابقة، فإذا تأملت هذا يلزم منه كذا، وهذا يلزم منه كذا؛ ولذلك دعينا للتدبُّر ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]، والتدبُّر يحتاج منك إلى إعمال نظر، وإعمال فكر، وعقل، وبه تعرف ما يترتب، فتقرأ قول الله ﷻ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، عرفناها.. لكن هذه ما تحدث لك، ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يلزم منها أشياء: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ فلزم من هذا أشياء لم تذكر صراحة في هذا الموضوع، لكن أنت بتدبُّرك تستطيع أن تدخل فيه.

إذا هذه الدلالات الثلاث تُسمى: دلالات اللفظ، إمّا أن يدلّ اللفظ على معناه بالمطابقة وهو التّساوي، وإمّا أن يدلّ اللفظ على معان عدّة، وكلّ واحدٍ منها اللفظ يتضمّنه، وإمّا أن يدلّ باللزوم فيسمّى دلالة لزوم، - هذا مبحث مهمّ للغاية - .

قال ﷻ: (وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِي﴾ وجه الاستدلال من هذه الآية في قوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ هذه الجملة فيها البراءة، وفيها الإثبات، البراءة مما يعبدون، قال بعض أهل العلم: تبرأ من العبادة، ومن المعبودين قبل أن يتبرأ من العابدين؛ لأنه إذا تبرأ من أولئك فقد بلغ به الحق، والكراهية، والبغضاء، والكفر بتلك العبادة مبلغها الأعظم، وقد جاء تفصيل ذلك في آية الممتحنة كما هو معلوم.

إذا مناسبة هذه الآية للباب: أن قوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ اشتملت على نفي، وإثبات فهي مساوية لكلمة التوحيد، بل هي دلالة كلمة التوحيد، ففي هذه الآية تفسير شهادة أن لا إله إلا الله؛ ولهذا قال ﷻ بعدها: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ هذه الكلمة هي قول: لا إله إلا الله كما عليه تفاسير السلف، فإذا قوله ﷻ: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ هذا فيه النفي الذي نعلمه من قوله: (لا إله)، فتفسير شهادة أن لا إله إلا الله في هذه الآية، (لا إله) معناها: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِي﴾ (إلا الله) معناها: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ فإذا في آية الزخرف هذه أن إبراهيم ﷺ شرح لهم معنى كلمة التوحيد بقوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ والبراءة هي: الكفر، والبغضاء، والمعادة، تبرأ من عبادة غير الله إذ أبغضها، وكفر بها، وعادها، وهذه لا بد منها، لا يصح إسلام

أحد حتى تقوم هذه البراءة في قلبه؛ لأنه إن لم تقم هذه البراءة في قلبه فلا يكون موحدًا، البراءة هي: أن يكون مبغضًا لعبادة غير الله، كافرًا بعبادة غير الله، معاديًا لعبادة غير الله، كما قال هنا ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ أما البراءة من العابدين فإنها من اللوازم، وليست من أصل كلمة التوحيد، البراءة من العابدين فقد يعادي، وقد لا يعادي، وهذه لها مقامات منها مُكفِّرٌ، ومنها ما هو نوع موالاته، ولا يصلُ بصاحبه إلى الكفر.

إذا تحصّل لك أن البراءة التي هي مُضمّنة في النفي (لا إله) بغضُّ لعبادة غير الله، وكفرٌ بعبادة غير الله، وعداوةٌ لعبادة غير الله، وهذا القدر لا يستقيم إسلام أحد حتى يكون في قلبه ذلك.

قال: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ وهذا استثناء كما هو الاستثناء في كلمة التوحيد - لا إله إلا الله - .

قال بعض أهل العلم: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ ذكر الفطر دون غيره؛ لأن في ذلك التذكير بأنه إنما يستحق العبادة من فطر أما من لم يفطر، ولم يخلق شيئًا فإنه لا يستحق شيئًا من العبادة.

إذا مناسبة هذه الآية ظاهرة للباب، ووجه الاستدلال منها، ومعنى البراءة، ومعنى النفي والإثبات فيها، وفي كلمة التوحيد.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ

اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

ش: قال: (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]... الآية).

الأحبار: هم العلماء، والرهبان: هم العباد. وهذه الآية قد فسرها رسول الله ﷺ لعدي بن حاتم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وذلك أنه لما جاء مسلماً دخل على رسول الله ﷺ فقرأ عليه هذه الآية قال: فقلت: «إنهم لم يعبدوهم. فقال: بلى، إنهم حرموا عليهم الحلال، وحلّلوا لهم الحرام فاتبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم. رواه أحمد، والترمذي وحسنه، وعبد ابن حميد، وابن أبي حاتم، والطبراني من طرق^(١).

قال السدي: استنصحو الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم. ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، فإن الحلال ما أحله الله، والحرام ما حرمه الله، والدين ما شرعه الله.

فظهر بهذا أن الآية دلت على أن من أطاع غير الله ورسوله، وأعرض عن الأخذ بالكتاب والسنة في تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحله الله، وأطاعه في معصية الله، واتبعه فيما لم يأذن به الله، فقد اتخذه رباً، ومعبوداً، وجعله لله شريكاً، وذلك ينافي التوحيد الذي هو دين الله الذي دلت عليه كلمة الإخلاص «لا إله إلا الله»، فإن الإله هو المعبود، وقد

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٩٥)، وابن أبي حاتم (٧٨٤/٦)، والطبراني في الكبير (٩٢/١٧)، والبيهقي في الكبرى (١٩٨/١٠).

سمى الله تعالى طاعتهم عبادة لهم، وسماهم أرباباً؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾، أي: شركاء لله تعالى في العبادة ﴿أَيَّامُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، وهذا هو الشرك، فكل معبود رب، وكل مطاع واتباع على غير ما شرعه الله ورسوله فقد اتخذوا المطيع المتبع رباً ومعبوداً؛ كما قال تعالى في آية الأنعام: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وهذا هو وجه مطابقة الآية للترجمة، ويشبهه هذه الآية في المعنى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١] - والله أعلم - .

قال شيخ الإسلام في معنى قوله: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرَهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ وهؤلاء الذين اتخذوا أحبارهم، ورهبانهم أرباباً حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله يكونون على وجهين: أحدهما: أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم على هذا التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحل الله اتباعاً لرؤسائهم مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركاً، وإن لم يكونوا يصلون لهم، ويسجدون لهم، فكان من اتبع غيره في خلاف الدين مع علمه أنه خلاف للدين، واعتقد ما قاله ذلك دون ما قاله الله ورسوله، مشركاً مثل هؤلاء.

الثاني: أن يكون اعتقادهم، وإيمانهم بتحريم الحرام، وتحليل

الحلال ثابتاً، لكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاص، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب؛ كما قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»^(١).

ثم ذلك المحرم للحلال، والمحلل للحرام، إن كان مجتهداً، قصده اتباع الرسل لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر، وقد اتقى الله ما استطاع، فهذا لا يؤاخذ الله بخطئه، بل يشبهه على اجتهاده الذي أطاع به ربه، ولكن من علم أن هذا أخطأ فيما جاء به الرسول، ثم اتبعه على خطئه، وعدل عن قول الرسول، فهذا له نصيب من هذا الشرك الذي ذمه الله، لا سيما إن اتبع ذلك هواه، ونصره باليد، واللسان مع علمه أنه مخالف للرسول، فهذا شرك يستحق صاحبه العقوبة عليه، ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه، وإنما تنازعوا في جواز التقليد للقادر على الاستدلال، وإن كان عاجزاً عن إظهار الحق الذي يعلمه، فهذا يكون كمن عرف أن دين الإسلام حق وهو بين النصارى، فإذا فعل ما يقدر عليه من الحق لا يؤاخذ بما عجز عنه، وهؤلاء كالنجاشي وغيره، وقد أنزل الله في هؤلاء الآيات من كتابه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٩]، وقوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ

(١) أخرجه البخاري (٤٣٤٠، ٧١٤٥، ٧٢٥٧)، ومسلم (١٨٤٠).

تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ ﴿[المائدة: ٨٣]، وقوله: ﴿وَمَنْ قَوْمٌ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩].

وأما إن كان المتبع للمجتهد عاجزاً عن معرفة الحق على التفضيل، وقد فعل ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد في التقليد، فهذا لا يؤخذ إن أخطأ كما في القبله.

وأما من قلد شخصاً دون نظيره بمجرد هواه، ونصره بيده، ولسانه من غير علم أن معه الحق، فهذا من أهل الجاهلية، وإن كان متبوعه مصيباً لم يكن عمله صالحاً، وإن كان متبوعه مخطئاً كان أثماً، كمن قال في القرآن برأيه، فإن أصاب فقد أخطأ^(١)، وإن أخطأ فليتبوا مقعده من النار^(٢)، وهؤلاء من جنس مانع الزكاة الذي تقدم فيه الوعيد، ومن جنس عبد الدينار، والدرهم، والقטיפه، والخميصة، فإن ذلك لما أحب المال منعه من عبادة الله، وطاعته، وصار عبداً له، وكذلك هؤلاء يكون فيهم شرك أصغر، ولهم من الوعيد بحسب ذلك، وفي الحديث: «إِنَّ يَسِيرَ الرِّيَاءِ شِرْكٌ»^(٣)، وهذا مبسوط عند النصوص التي فيها إطلاق الكفر، والشرك على كثير الذنوب. انتهى^(٤).

(١) كما في الحديث الذي أخرجه أبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٢)، والنسائي في الكبرى (٥/٣١)، وأبو يعلى (٣/٩٠)، والطبراني في الكبير (١٦٧٢) والأوسط (٥/٢٠٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٢٣/٢) من حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه الترمذي (٢٩٥١)، والنسائي في الكبرى (٥/٣١).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٩٨٩)، والطبراني في الصغير (٤٥/٢) والحاكم في المستدرک (٤/١)، وأبم نعيم في الحلية (٥/١) من حديث معاذ رضي الله عنه.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٧٠).

وقال أبو جعفر بن جرير في معنى قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [فصلت: ٩]، أي: وتجعلون لمن خلق ذلك أندادًا، وهم الأكفء من الرجال تطيعونهم في معاصي الله. انتهى^(١).

قلت: كما هو الواقع من كثير، ومن عباد القبور.

وفي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ تلا هذه الآية على عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ. فَقَالَ: أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتُحَرِّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتَسْتَحِلُّونَهُ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ»^(٢).

فصارت طاعتهم في المعصية عبادة لغير الله، وبها اتخذوهم أربابًا، كما هو الواقع في هذه الأمة، وهذا من الشرك الأكبر المنافي للتوحيد الذي هو مدلول شهادة لا إله إلا الله.

فتبين بهذه الآية أن كلمة الإخلاص نفت هذا كله لمنافاته لمدلول هذه الكلمة، فأثبتوا ما نفته من الشرك، وتركوا ما أثبتته من التوحيد.

(١) انظر: تفسير الطبري (٩٥/٢٤).

(٢) سبق تخريجه (ص ٢٥٦).

الشرح:

هذه الآية معناها ظاهر، ودخولها في تفسير التوحيد أيضًا ظاهر؛ وذلك لأن قول الله ﷻ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] ظاهر أن معنى الربوبية هاهنا هو الألوهية؛ لأنه قال: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا﴾، فنفوا الأمر الذي يجب عليهم، وهو أن لا يعبدوا إلا إلهًا واحدًا، فإذا الله ﷻ فسّر الربوبية في هذه الآية بالألوهية، والربوبية تفسر بالألوهية في مواضع، وهي من الألفاظ التي تتناوب مع قسيمها، أي: مع ما تنقسم معه تحت جنس واحد، وهذا هو معنى القسيم، هو غير القسم، أن قول الله ﷻ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا﴾ يحتمل معنى الربوبية التي هي اعتقاد أنهم أسياد لهم، يدبرون أمورهم، ويصرفون شؤونهم، ويقومون برزقهم، ويقومون بأنواع معاشهم، وخلقهم، وإحيائهم، وإماتتهم، هذا محتمل، ويحتمل لفظًا لا واقعًا، فهذا الأول احتمال لفظي، وكذلك يحتمل لفظًا أن يكون المراد بالربوبية هنا أنها ربوبية العبادة؛ ولهذا في قول الله ﷻ في سورة آل عمران: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، هذه الآية كانت في سياق الآيات التي خوطب بها نصارى نجران لما حضروا إلى النبي ﷺ، وسألوه عن أشياء فقال لهم: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، فهذه عامة في الجميع، فأهل الإيمان لا يؤمرون بذلك، ودخل في هذا كل من اتخذ الأنبياء، أو الملائكة أربابًا.

المقصود من هذا أن أولئك ما اتخذوهم أربابًا بمعنى الربوبية التي هي

الخلق، والرّزق، والإحياء، والإماتة، وإنّما اتّخذوهم أرباباً معبودين، هذا هو معنى الرّبوبية في هذه الآية، كذلك هو معنى الرّبوبية في قوله ﷺ : ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: 1٧٢]، معبودكم، فهذا من معاني الرّبوبية، فهذا السّياق في لفظ الرّبوبية، يُراد به أنّه بمعنى الألوهية، كذلك مسألة الفتنة العظيمة التي في القبر، فيُسال المقبور عن ربّه، وعن دينه، وعن نبيّه، فيقال له: من ربك؟ يعني: من معبودك، ففي هذه المواضع، وأشباهاها معنى الرّبوبية يعود إلى معنى الألوهية.

المقصود من هذا أن قول الله ﷻ : ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا﴾، يتّبع فيه الاحتمال الثّاني، وهو أن المعنى اتّخذوهم معبودين من دون الله، ويقرّر هذا المعنى شيثان:

الأول: سياق الآية، قال ﷻ في آخرها: ﴿وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

الثّاني: أن النبي ﷺ فسّرها بالعبادة، فقال عدي ابن حاتم: ما اتّخذناهم أرباباً، وقد دخل على النبي ﷺ وهو يقرأ هذه الآية ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ قال: يا رسول الله ما عبدناهم، ودخل عليه وهو يحمل الصّليب في عنقه، فقال له النبي ﷺ: «أَلْقِ عَنكَ هَذَا الْوَتْنَ»، ثمّ سأله هذا السؤال، قال: «مَا عَبَدْنَاهُمْ»، ففهم من معنى الرّبوبية ها هنا العبودية؛ لأنّه متقرّر من حالهم - حال النصارى -، أنّهم لا يقرون لمن عبدوهم للأحبار والرّهبان بأنّهم يخلقونهم، ويرزقونهم، ويحيونهم، ويميتونهم، فهو فهم من الحال أن المراد بالرّبوبية هنا

العبودية، فلهذا بادر وقال: ما عبدناهم، والنبى ﷺ قال له مبيّنًا معنى العبادة، ومعنى اتّخاذهم أربابا، فقال: «أليسَ يُحَلُّونَ لَكُمْ الْحَرَامَ فَتُحَلُّونَهُ؟ قال: بلى، قال: أليسوا يُحَرِّمُونَ عَلَيْكُمْ الْحَلَالَ فَتُحَرِّمُونَهُ؟ قال: بلى، قال: فِتْلِكَ عِبَادَتُهُمْ»^(١)؛ لأنّ العبادة معناها: الخضوع والذلّ مع المحبة، وهؤلاء خضعوا لأحبارهم، ولرهبانهم، وذلّوا لهم في قلب الشريعة التي كانت لهم، وفي تغيير معالمها، وفي قلب الحرام حلالًا، وفي قلب الحلال حرامًا، وأطاعوهم في ذلك، ليس على وجه الاستعباد لهم، والأخذ بالقهر والقوّة، ولكن على سبيل المحبّة لهؤلاء الأحرار والرهبان، فإذا اجتمعت فيهم خصال العبودية الثلاث، وهي: الذلّ، والخضوع والمحبّة، فأطاعوهم في ذلك ذلًا، وخضوعًا، ومحبّة، فكانوا متّخذين لهم آلهة، وأربابًا من دون الله، والله ﷻ لا يرضى إلا أن يعبدوا إلهًا واحدًا، قال: ﴿وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، فهذا هو معنى التّوحيد، معناه: أن لا تعبد إلا الله ﷻ، فكلّ ما كان من قبيل العبادة فإنّه ينفى عن ما سوى الله ﷻ، وتثبت العبودية لله ﷻ، والعبودية التي يستحقّها الله ﷻ هي ما كان من فعلك على وجه الذلّ، والخضوع، والمحبّة، فكلّ ما كان من فعلك، وكان مشروعًا من الدّين إذا صرفته لغير الله تكون مشرّكًا، من ذلك الدّعاء، من ذلك المحبّة، من ذلك التّحليل والتّحريم أي: الشريعة، ولا نعني بهذا أنّهم أطاعوهم في تحليل الحرام، وتحريم الحلال تأويلًا، ليس هذا المقصود؛ لأنّه تارة العالم يحلّل حرامًا، لكن ليس قصدًا، ولكنه متأول، أي: هو حرام في الشّرع، ولكن لم يظهر له وجه حرّمته، فأفتى بحله، فمن أطاعه

(١) سبق تخريجه (ص ٢٥٦).

في ذلك لا يسمّى متّخذًا له إلهاً، أو ربًّا من دون الله، فالمسائل التي أخطأ فيها بعض الأئمة من الأئمة المتبوعين أصحاب المذاهب الأربعة، وغيرهم، منهم من أخطأ في مسائل الدليل يقضي ببطلان القول مثل: قول الحنفية بحلّ التّبيد الذي لا يُسكر قليله من غير العنب، هذه مسألة صنف فيها أهل العلم كتبًا، وصنّف فيه أهل الحديث كتبًا سمّوها «كتب الأشربة» كما صنّف الإمام أحمد، وابن قتيبة، وجماعة من أهل العلم، فالحنفية يتبعون أبا حنيفة في هذه المسألة، ويقولون بحلّ ذلك مع ثبوت الدليل على خلافه، فهنا لا يُقال في هذه المسألة: إنهم أحلّوا لهم الحرام.

فمعنى ذلك أن أتباع أبي حنيفة اتّخذوا أبا حنيفة ربًّا من دون الله، هذا غلط كبير، وإن كان يحوم على بعض الأذهان التي لم تنغرس فيها شجرة العلم، ولهذا فالمقصود بهذه الآية أنهم قبلوا لهم الشريعة التي كانت لهم، وأحلّوا لهم المحرّمات عن غير تأويل، وحرّموا عليهم المباحات عن غير تأويل، وإنّما قلب للشريعة عن قصد، وعمد، ومخالفة لظنون ظنوها، وهذا هو الذي حصل من الأحبار، ومن الرهبان، ومثال هذا في هذا الوقت الذين يُلغون التّحاكم إلى شريعة الإسلام، ويحكّمون شرائع وضعية، وقوانين بشرية مستقدمة من فرنسا، أو من بريطانيا، أو من أمريكا، ونحو ذلك، ويقولون: التّحاكم إلى الشريعة ليس بملزم، يقولون والشريعة مصدر من مصادر التشريع، ليست مصدرًا وحيدًا، فنأخذ منها، وغيرها نأخذ منه، ويحكّمون الشرائع الفرنسية، أو البريطانية، ويلغون أحكام الشريعة، فهؤلاء حرّموا حلالًا، طاعة للكفرة، وأحلّوا حرامًا طاعةً للكفرة، فهذا القلب للشريعة في التّحاكم باستبدال شريعة مكان شريعة، هذا هو المقصود بالكفر في التّحاكم، وهذا ضابط مهم.

وهذا مفهوم من قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ قال النبي ﷺ: «أَلَمْ يُحِلُّوا لَكُمْ الْحَرَامَ فَأَحَلَلْتُمُوهُ» هذا قسم، فالحرام: كل حرام أحلوه لهم، والنبي ﷺ ما قال: ألم يحلوا لكم حراماً، ولو حرام واحد فأحللتموه؟ قال: «أَلَمْ يُحِلُّوا لَكُمْ الْحَرَامَ»، يعني: جنسه «فَأَحَلَلْتُمُوهُ»، «قَالَ: أَلَيْسُوا يُحَرِّمُونَ عَلَيْكُمْ الْحَلَالَ فَتُحَرِّمُونَهُ؟»، أي: جنسه، «قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ»، مثل من يذهب بشريعة، ويأتي بشريعة أخرى، فهذا كفر، وهذا مناقض لوجوب عبادة الله ﷻ وحده، لا شريك له، ومن أعظم أنواع العبادة الطاعة، وهؤلاء أطاعوا أولئك في تبديل شريعة الله، وفي التحليل والتحریم الذي هو لله، قال ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وكما أنه خالق، فكذلك هو الأمر، إذا كان غيره يخلق فإنه يستحق أن يأمر وينهى ويطاع، لكن لما كان الخالق وحده هو الله ﷻ، يجب أن يكون الأمر الناهي وحده ﷻ، بما أنزل من الشريعة ﴿فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢]، ونحو ذلك من الآيات.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ

كُحُبِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

ش: قال العماد ابن كثير رحمته الله: يذكر الله حال المشركين به في الدنيا، ومآلهم في الدار الآخرة، حيث جعلوا لله أندادا، أي: أمثالا، ونظراء يعبدونهم معه، ويحبونهم كحبه، وهو الله لا إله إلا هو، ولا ضد له، ولا ند له، ولا شريك معه.

وفي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلْقَكَ»^(١).

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ولحبهم لله تعالى، وتمام معرفتهم به، وتوقيرهم، وتوحيدهم لا يشركون به شيئا، بل يعبدونه وحده، ويتوكلون عليه، ويلجأون في جميع أمورهم إليه، ثم تواعد تعالى المشركين به، الظالمين لأنفسهم بذلك، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، قال بعضهم: تقدير الكلام: لو عينوا العذاب؛ لعلموا حينئذ أن القوة لله جميعا، أي: أن الحكم له وحده لا شريك له، فإن جميع الأشياء تحت قهره، وغلبته، وسلطانه ﴿وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ كما قال تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا ﴿٢٥﴾ وَلَا يُوثِقُ وَتَافَهُ أَحَدٌ ﴿٢٦﴾﴾ [الفجر: ٢٥-٢٦] يقول: لو علموا ما يعانون هناك، وما يحل بهم من الأمر الفظيع المنكر الهائل على شركهم، وكفرهم، لانتهوا عما هم فيه من الضلال، ثم أخبر عن كفرهم

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٧، ٦٠٠١، ٦٨١١، ٧٥٢٠)، ومسلم (٨٦).

بأعوانهم، وتبرؤ المتبوعين من التابعين، فقال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦] تبرأت منهم الملائكة الذين كانوا يزعمون أنهم يعبدونهم في الدار الدنيا، فتقول الملائكة: ﴿تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِلَّا آنَانَا يَعْبُدُونَ﴾ [القصص: ٦٣]، ويقولون: ﴿سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤١] الجن أيضًا يتبرأون منهم، ويتصلون من عبادتهم لهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴿٦﴾﴾ [الأحقاف: ٥-٦] انتهى كلامه (١).

روى ابن جرير عن كلامه في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] مباحاة، ومضاهاة للحق سبحانه بالأنداد ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ من الكفار لأوثانهم (٢).

قال المصنف رحمته الله: (ومن الأمور المبينة لتفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله): آية البقرة في الكفار الذين قال تعالى فيهم: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧] ذكر أنهم يحبون أندادهم كحب الله، فدل على أنهم يحبون الله حبًا عظيمًا، فلم يدخلوا في الإسلام، فكيف بمن أحب الند أكبر من حب الله؟ فكيف بمن لم يحب إلا الند وحده؟). ١. هـ.

ففي الآية بيان أن من أشرك مع الله تعالى غيره في المحبة فقد جعله

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١/٤٧٧).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٣/٢٧٩).

شريكًا لله في العبادة، واتخذة نداءً من دون الله، وأن ذلك هو الشرك الذي لا يغفره الله؛ كما قال تعالى في أولئك ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾، وقوله: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥] المراد بالظلم هنا الشرك، كقوله: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] - كما تقدم -، فمن أحب الله وحده، وأحب فيه، وله فهو مخلص، ومن أحبه، وأحب معه غيره، فهو مشرك؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢١-٢٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله ما معناه: فمن رغب إلى غير الله في قضاء حاجة، أو تفريج كربة، لزم أن يكون محبًا له، ومحبه هي الأصل في ذلك. انتهى.

فكلمة الإخلاص (لا إله إلا الله) تنفي كل شرك في أي نوع كان من أنواع العبادة، وثبت العبادة بجميع أفرادها لله تعالى، وقد تقدم بيان أن الإله هو المألوه الذي تأله القلوب بالمحبة، وغيرها من أنواع العبادة، ف(لا إله إلا الله) نفت ذلك كله عن غير الله، وأثبتته لله وحده. فهذا هو ما دلت عليه كلمة الإخلاص مطابقة، فلا بد من معرفة معناها، واعتقاده، وقبوله، والعمل به باطنًا، وظاهرًا - والله أعلم -.

قال العلامة ابن القيم رحمته الله: فتوحيد المحبوب أن لا يتعدد محبوبه، أي: مع الله تعالى بعبادته له، وتوحيد الحب أن لا يبقى في قلبه بقية حب حتى يبذلها له، فهذا الحب - وإن سمي عشقًا - فهو غاية صلاح العبد، ونعيمه، وقرّة عينه، وليس لقلبه صلاح، ولا نعيم إلا بأن يكون الله ورسوله أحب إليه من كل ما سواهما، وأن تكون محبته لغير الله تابعة لمحبة الله تعالى، فلا يحب إلا الله، ولا يحب إلا الله؛ كما في الحديث الصحيح: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ». الحديث^(١).

ومحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي من محبة الله، ومحبة المرء إن كانت لله فهي من محبته، وإن كانت لغير الله فهي منقصة لمحبة الله، مضعفة لها، ويصدق هذه المحبة بأن تكون كراهيته لأبغض الأشياء إلى الله محبوبه، وهو الكفر بمنزلة كراهيته لإلقائه في النار أو أشد، ولا ريب أن هذا من أعظم المحبة، فإن الإنسان لا يقدم على محبة نفسه، وحياته شيئًا، فإذا قدم محبة الإيمان بالله على نفسه بحيث لو خير بين الكفر وبين إلقائه في النار، لاختار أن يلقي في النار، ولا يكفر، كان أحب إليه من نفسه، وهذه المحبة هي فوق ما يجده العشاق المحبون من محبة محبوبيهم، بل لا نظير لهذه المحبة، كما لا مثل لمن تعلقت به، وهي محبة تقتضي تقديم المحبوب فيها على النفس، والمال، والولد.

وتقتضي كمال الذل، والخضوع، والتعظيم، والإجلال، والطاعة،

(١) أخرجه البخاري (١٦، ٢١، ٦٠٤١، ٦٩٤١)، ومسلم (٤٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

والانقياد ظاهرًا، وباطنًا، وهذا لا نظير له في محبة المخلوق، ولو كان المخلوق من كان، ولهذا من أشرك بين الله، وبين غيره في هذه المحبة الخاصة كان مشرکًا شرکًا لا يغفره الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، والصحيح: أن معنى الآية: أن الذين آمنوا أشد حُبًا من الله أهل الأنداد لأندادهم، كما تقدم أن محبة المؤمنين لربهم لا يماثلها محبة مخلوق أصلاً، كما لا يماثل محبوبهم غيره، وكل أذى في محبة غيره فهو نعيم في محبته، وكل مكروه في محبة غيره، فهو قرّة عين محبته، ومن ضرب لمحبته الأمثال التي في محبة المخلوق للمخلوق كالوصل، والهجر، والتجني بلا سبب من المحب، وأمثال ذلك مما يتعالى الله عنه علوًا كبيرًا، فهو مخطئ أقبح الخطأ، وأفحشه، وهو حقيق بالإبعاد والمقت. انتهى^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فكل من اتخذ ندًا لله، يدعوه من دون الله، ويرغب إليه، ويرجوه لما يؤمله منه من قضاء حاجاته، وتفريج كرباته، كحال عباد القبور، والطواغيت، والأصنام، فلا بد أن يعظموهم، ويحبوهم لذلك، فإنهم أحبوهم مع الله، وإن كانوا يحبون الله تعالى، ويقولون:

(١) انظر: مدارج السالكين (٣/٢٠).

لا إله إلا الله، ويصلون، ويصومون، فقد أشركوا بالله في المحبة بمحبة غيره، وعبادة غيره، فاتخاذهم الأنداد يحبونهم كحب الله يبطل كل قول يقولونه، وكل عمل يعملونه؛ لأن المشرك لا يقبل منه عمل، ولا يصح منه، وهؤلاء وإن قالوا: لا إله إلا الله، فقد تركوا كل قيد قيدت به هذه الكلمة العظيمة من العلم بمدلولها؛ لأن المشرك جاهل بمعناها، ومن جهله بمعناها جعل الله شريكاً في المحبة وغيرها، وهذا هو الجهل المنافي للعلم بما دلت عليه من الإخلاص، ولم يكن صادقاً في قولها؛ لأنه لم ينف ما نفته من الشرك، ولم يثبت ما أثبتته من الإخلاص، وترك اليقين أيضاً؛ لأنه لو عرف معناها وما دلت عليه، لأنكره، أو شك فيه، ولم يقبله وهو الحق، ولم يكفر بما يعبد من دون الله؛ كما في الحديث، بل آمن بما يعبد من دون الله باتخاذ النذر، ومحبتة له، وعبادته إياه من دون الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ لأنهم اخلصوا له الحب فلم يحبوا إلا إياه، ويحبون من أحب، ويخلصون أعمالهم جميعاً لله، ويكفرون بما عبد من دون الله. فبهذا يتبين لمن وفقه الله تعالى لمعرفة الحق، وقبوله دلالة هذه الآيات العظيمة على معنى شهادة أن لا إله إلا الله، وعلى التوحيد الذي هو معناها الذي دعا إليه جميع المرسلين. فتدبر.

الشرح:

ذكر هنا آية سورة البقرة وهي قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ

أندادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وها هنا مسألة مهمّة وهي أنّ المحبة عبادة، بل لا تقوم العبادة إلا على ركن المحبة، وهؤلاء أشركوا في المحبة، قال: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، أي: أنّهم سوّوا هذه الآلهة بالله ﷻ في المحبة، وهذا جاء صريحًا في آية الشعراء؛ حيث قال الله ﷻ عند قول المشركين في جهنم لأصنامهم، وأوثانهم، ومعبوديتهم، قالوا لهم: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ سُؤِيتُمْ رَبِّبَ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨] تنبيه للمساواة: ﴿إِذْ سُؤِيتُمْ رَبِّبَ الْعَالَمِينَ﴾ هذه المساواة في المحبة، والمحبة محرّكة، المحبة التي في القلب تجعل العبد يتحرّك لمحابت محبوبه، أو يتحرّك لما يمليه عليه ذلك الحب، وإذا كان كذلك فينبغي أن نفهم ضابطًا مهمًا في الفرق بين المحبة التي هي نوع من أنواع العبادة، والمحبة التي هي من الغريزة؛ لأن بعض الناس يأتي ويقول: هؤلاء يحبّون المال فيكونون كفارًا؛ لأنّهم أحبوا المال، وجعلهم يأكلون الحرام، ويفعلون دون نظر لأمر آخر، هذا غلط وإن كان الذي يحبّ المال، ويسعى لأخذه في غير ما يحلّ يسمّى عبدًا له؛ كما قال النبي ﷺ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهَمِ». (١) إلى آخره، لكن هذه العبودية لا تقتضي خروجًا؛ لأنها عبودية لغوية، وليست العبودية الشرعية، التي بها يخرج عن دين الإسلام.

فإذًا ما الفرق بين المحبة التي هي العبودية، أو نوع من أنواع العبادة،

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

والمحبة التي هي غريزية تأتي للمرء، تزيد وتنقص، ونحو ذلك من محابه
 لأمر حياته؟، يتبين لك الفرق فيما ينتج عن هذه المحبة، وممن أوضحه
 إيضاحاً جيداً الشيخ ابن سعدي رحمته الله في أوائل فتاويه وملخصه: أنه يتبين
 لك الفرق بالآثر، وكثير من الأحكام في التوحيد خاصة، يتبين لك الفروق
 بينها بآثارها، فالمحبة التي هي عبادة تنظر إلى أثرها، فإذا كانت هذه
 المحبة جعلته يتبع ديناً فهذه المحبة عبادة، إذا جعلته هذه المحبة يتبع أمراً
 مباحاً، فهذه محبة غريزية، وقد تكون هذه المحبة الغريزية تجعله يتبع أمراً
 هو معصية، فهذا يكون أيضاً محبة غريزية، فإذا كانت هذه المحبة من آثارها
 أن يتبع ديناً يدين به من عبادة، أو اتّباع لأمرٍ من أصول الشرع، فهذه
 المحبة محبة عبادة، مثل ما حصل من أولئك، يحبونهم كحب الله، هذه
 المحبة التي أحبوا أولئك من أجلها قادتهم لأن يدعوهم، ولاحظ أحبّوهم
 كمحبة الله، فإذا جعلوا لهم شيئاً من الدين، وهو أنهم يدعونهم، ويعتقدون
 أنهم ينفعون أو يضرّون، أضف إلى ذلك أنهم شفعاء تارة، وتارة يقربون
 إلى الله زلفى، فهذه أنواع من المحاب التي كانت في نفوسهم، لكن قادتهم
 هذه المحاب إلى صرف شيء من الدين لأولئك، الدين الذي يستحقّه
 الله عز وجل، ولا يستحقّه غيره، المحبة الطبيعية الغريزية مثل أن يكون في
 قلبه محبة لزوج، أو محبة لولده، أو محبة لقريبه، وهذه المحبة تجعله
 يطيعه في بعض المسائل، هل هذا تسمى محبة عبادة؟ لا؛ لأنّ هذه محبة
 أذن فيها الشرع إلا إذا كانت محبة قادت إلى محرّم، فتكون هذه المحبة
 محرّمة، لكن لا تدخل في العبادة، حتى يصرف شيئاً من أنواع العبادة لمن
 لا يستحقّها، فإذا بان بأثر المحبة أن المحبة حرّكته لأن يفعل شيئاً
 لا يستحقّه إلا الله، فنعلم أن المحرك له المحبة التي هي عبادة.

النوع الثاني: المحبة التي هي غريزية، حرّكته المحبة لأمر من لهوه، لأمر من دنياه، ونحو ذلك ممّا لا يدخل في العبادة.

فهذا أبان لنا أن هذه المحبة ليست محبة عبادة، وإنّما هي المحبة التي جعلها الله ﷻ في الأنفس، ولهذا الله ﷻ ذكر المساواة في قوله: ﴿يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾، والله ﷻ يستحقّ العبادة، يستحقّ أن يوحد، يستحقّ أن يتّجه إليه بالقلوب، والأوجه دون غيره، فهؤلاء وجّهوا القلوب، تعلّقوا، ورغبة، ورهبة، ورجاء، وخوفًا بغير الله، هذه المحبة جعلتهم يتعلّقون بأولئك الذين عبدوهم.

فلا شكّ أنّها صارت محبة عبادة، فلا بدّ لك من فهم هذا الفرق؛ لأنني أسمع من بعض المنتسبين إلى الطلب، أنّهم يطلقون عبارات في الطاعة، وهي عبارات غير شرعية، يقول مثلاً: هذا عبد كذا، هؤلاء عبيد كذا، وهذه العبارات شرعية، والعبارات الشرعية طالب العلم ينبغي أن يضعها في مواضعها، وإلاّ فإنّه يضلّ نفسه، ويضلّ غيره ولا شكّ، فمثلاً يأتي غيره في بعض المواضع يقول مثل ما ذكره بعضهم في بعض رسائله: هؤلاء عبيد أمريكا، هؤلاء عبيد فرنسا، مثلاً في بعض المسائل إذا رأى واحداً جاء من الغرب، وتأثّر بهم في بعض الأشياء، قال: هذا عابد لأمريكا، هذا عبد الأمريكان، هذا عبد للفرنسية، لا.. طالب العلم ما ينبغي أن يطلق عبارة إلاّ وقد تبين له وجه صوابها شرعاً؛ لأنك محاسب، كيف وأنت ستخلف هذه الأحكام الشرعية في أهلك، وفي من حولك، فربّما سمعها سامع وأخذها على أنّك طالب علم، وهذا حضر عند الشيخ فلان، أو قرأ، أو متخرّج من الكلية الفلانية، أو يدرس، ثم يقول: لا بدّ أن هذا درسه، وفي غيرها يقول هؤلاء: عبدوا آلهة الأزياء، هذه

العبارة موجودة، وبعضهم جعلها في كتاب له قرأتها، يقول: هؤلاء - يعني: النَّسوة - عَبَدْنَ آلهة الأزياء؛ لأن آلهة الأزياء على حد تعبيرهم قالوا لهم: البسن ما لم يحل شرعاً، فلما النساء أظعن أولئك في ذلك، قال: معنى ذلك أنهم اتخذوهم آلهة، هذا غلط، وتجاوز قد ذكره بعضهم، وبعض النَّاس مَمَّن يردد مثل هذه العبارات، وهذا ممَّا ينبغي أن يتنبه له طالب العلم، لا تلق بكلمة إلا وأنت تعلم وجه صحتها شرعاً، فإذا علمت وجه صحتها شرعاً فانطق بها، فالله ﷻ قد أباح لك ذلك، إذا لم يتبين لك ذلك، أو شككت فيه، فالسكوت خير، ما الذي يلزمك بالكلام بعبارات خاصة في التوحيد، حكم بكفر، بإيمان، ونحو ذلك، بتفسيق، بتبديع، وأنت لا تعلم وجه صحتها شرعاً، لا شك أن هذا من التعدي؛ ولهذا تورع قوم من أئمة أهل العلم عند إطلاق مثل هذه الألفاظ حتى يكون لهم في وجه إطلاقها ما هو مثل الشمس في البيان والوضوح، حتى لا يكون عندهم تعدد، وهذا لا شك من عظيم فقههم، وعظيم ورعهم، بعض النَّاس يأتي ويقول: إذا لا نحكم على أحد إذا كان الأمر كذلك؟، ما نحكم على أحد، وأنت مكلف بالحكم على النَّاس؟ الله ﷻ أمرك بأن تذهب وتحكم على النَّاس؟ لا، أمرك بأن تحكم على من ظهر منه ما يوجب عليك ذلك، أمَّا إذا لم يكن كذلك فلا تتبع الظنون، ولا تتبع الأوهام، ولا تكن ممن يطلق العبارات الشرعية في غير مواضعها التي أذن الله ﷻ بها، وهذا ظاهر في استعمالات المعاصرين في بعض كتبهم، وبعض محاضراتهم، وبعض توجيهاتهم، يُطلقون عبارات من باب الثقافة يظنونها عبارات ثقافية، لكن تحدث في الأنفس ما تحدث، ويتربى عليها من يتربى، وطالب العلم لا يرتضي هذا ولا شك، فكل عبارة لها موضعها، إذا وضعتها في موضعها

حسنت، وإذا وضعتها في غير موضعها صارت قبيحة ولا شك، فانتبه لهذه.

فإذا مسألة المحبة مسألة مهمة، وضابطها مهم، وهكذا مسائل التوحيد عامة، مسائل الكفر والإيمان، وينبغي أن تؤخذ من أهلها المتحققين في ذلك.

ووجه الاستدلال من الآية ومناسبتها للباب ظاهرة: في أن التشريك في المحبة منافٍ لكلمة التوحيد، منافٍ للتوحيد من أصله، بل حكم الله عليهم بأنهم اتخذوا أندادًا من دون الله، ووصفهم بأنهم اتخذوا الأنداد في المحبة، والمحبة مُحَرَّكَةٌ، وهي التي تبعث على التصرفات، فإذا هنا ذكر المحبة، والمحبة نوع من أنواع العبادة، ولَمَّا لم يفرّدوا الله بهذه العبادة، صاروا متخذين أندادًا من دون الله، وهذا معنى التوحيد، ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُّهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ ﷻ» (١).

ش: قوله: (وَفِي الصَّحِيحِ) أي: صحيح مسلم، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبيه، عن النبي ﷺ فذكره.

وأبو مالك اسمه: سعد بن طارق، كوفي ثقة، مات في حدود الأربعين ومائة، وأبوه طارق بن أشيم - بالمعجمة، والمثناة التحتية وزن أحمر - ابن مسعود الأشجعي، صحابي، له أحاديث. قال مسلم: لم يرو عنه غير ابنه.

وفي مسند الامام أحمد عن أبي مالك قال: وسمعتة يقول للقوم: «مَنْ وَحَدَّ اللَّهُ تَعَالَى، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ، حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُّهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى ﷻ».

ورواه الإمام أحمد من طريق يزيد بن هارون، قال: أخبرنا أبو مالك الأشجعي، عن أبيه. ورواه أحمد عن عبد الله بن إدريس قال: سمعت أبا مالك قال: قلت لأبي: الحديث (٢). ورواية الحديث بهذا اللفظ تفسر: لا إله إلا الله.

قوله: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ». اعلم

(١) أخرجه مسلم (٢٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢٥/٢١٢، ٢١٤، ٤٥/١٨٨).

أن النبي ﷺ علق عصمة المال، والدم في هذا الحديث بأمرين:

الأول: قول لا إله إلا الله عن علم، وبقين، كما هو قيد في قولها في غير ما حديث - كما تقدم - .

والثاني: الكفر بما يعبد من دون الله، فلم يكتف باللفظ المجرد عن المعنى، بل لابد من قولها، والعمل بها.

قلت: وفيه معنى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦].

قال المصنف رحمه الله: (وهذا من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله، فإنه لم يجعل اللفظ بها عاصماً للدم، والمال، بل ولا معرفة معناها مع لفظها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، بل لا يحرم ماله، ودمه حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله، فإن شك، أو تردد لم يحرم ماله، ودمه. فيا لها من مسألة ما أجلها! ويا له من بيان ما أوضحه!، وحبجة ما أقطعها للمنازع!). انتهى.

قلت: وهذا هو الشرط المصحح لقوله: لا إله إلا الله، فلا يصح قولها بدون هذا الخمس التي ذكرها المصنف رحمه الله أصلاً. قال تعالى: ﴿وَقَنَلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِئْتَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ آنَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، وقال: ﴿فَأَقْضُوا الشُّرَكَاءَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوا حُرْمَتَهُمْ وَأَحْضُرُوهُمْ

وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴿التوبة: ٥﴾، أمر بقتالهم حتى يتوبوا من الشرك، ويخلصوا أعمالهم لله تعالى، وقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإن أبوا عن ذلك، أو بعضه قوتلوا إجماعًا.

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي، وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»^(١)، وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»^(٢). وهذان الحديثان تفسير الآيتين، آية الأنفال، وآية براءة.

وقد أجمع العلماء على أن من قال: لا إله إلا الله، ولم يعتقد معناها، ولم يعمل بمقتضاها، أنه يقاتل حتى يعمل بما دلت عليه من النفي، والإثبات.

قال أبو سليمان الخطابي رضي الله عنه في قوله: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٣). «معلوم أن المراد بهذا أهل عبادة الأوثان،

(١) أخرجه مسلم (٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥، ١٣٩٩، ١٤٥٧، ٦٩٢٤، ٧٢٨٤)، ومسلم (٢١، ٢٢).

(٣) سبق تخريجه (ص ٢٢٦).

دون أهل الكتاب؛ لأنهم يقولون: لا إله إلا الله ثم يقاتلون، ولا يرفع عنهم السيف»^(١).

وقال القاضي عياض: اختصاص عصمة المال، والنفس بمن قال: لا إله إلا الله، تعبير عن الإجابة إلى الإيمان، وأن المراد بذلك مشركو العرب، وأهل الأوثان، فأما غيرهم ممن يقر بالتوحيد، فلا يكتفى في عصمته بقول لا إله إلا الله إذ كان يقولها في كفره^(٢). انتهى ملخصًا.

وقال النووي: لا بد مع هذا من الإيمان بجميع ما جاء به الرسول ﷺ؛ كما جاء في الرواية «ويؤمنوا بي وبما جئت به»^(٣).

وقال شيخ الإسلام لما سئل عن قتال التتار فقال: كل طائفة ممتنعة عن التزام شرائع الإسلام الظاهرة من هؤلاء القوم، أو غيرهم فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه، وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين، وملتزمين بعض شرائعه؛ كما قاتل أبو بكر، والصحابة رضي الله عنهم مانعي الزكاة، وعلى هذا اتفق الفقهاء بعدهم. قال: فأیما طائفة امتنعت عن بعض الصلوات المفروضات، أو الصيام، أو الحج، أو عن التزام تحريم الدماء، أو الأموال، أو الخمر، أو الميسر، أو نكاح ذوات المحارم، أو عن التزام جهاد الكفار، أو غير ذلك من التزام واجبات الدين،

(١) انظر: معالم السنن (١١/٢).

(٢) انظر: الشفاء (٥٣٨/٢ - ٥٤٢).

(٣) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم (٢١٢/١).

ومحرماته التي لا عذر لأحد في جحودها، أو تركها التي يكفر الواحد بجحودها، فإن الطائفة الممتنعة تقاتل عليها وإن كانت مقرة بها، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء. قال: وهؤلاء عند المحققين ليسوا بمنزلة البغاة، بل هم خارجون عن الإسلام. انتهى^(١).

قوله: «وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ» أي: الله - تبارك وتعالى - هو الذي يتولى حساب الذي يشهد بلسانه بهذه الشهادة، فإن كان صادقاً جازاه بجنات النعيم، وإن كان منافقاً عذبه العذاب الإليم، وأما في الدنيا فالحكم على الظاهر، فمن أتى بالتوحيد، ولم يأت بما ينافيه ظاهراً، والتزم شرائع الإسلام، وجب الكف عنه.

قلت: وأفاد الحديث أن الإنسان قد يقول: لا إله إلا الله، ولا يكفر بما يعبدون من دون الله، فلم يأت بما يعصم دمه وماله، كما دل على ذلك الآيات المحكمات، والأحاديث.

الشرح:

حرمة الدم والمال له حالان:

الحال الأولى: أن يكون حديث الإسلام، فهذا يُكتفى منه بقول لا إله إلا الله، ثم بعد ذلك إذا أسلم بهذه الكلمة، فينظر حاله بعد ذلك.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥٠٢/٢٨).

الحال الثانية: وهي أنه دخل في الإسلام، فينظر في حاله، هل تمم الشروط؟ وهل كان قول لا إله إلا الله عن صدق، وإيمان، أم قالها تعوذاً، أو حمايةً لدمه، وماله؟، فننظر بعد ذلك إلى إيمانه، بما جاء به النبي ﷺ إلى تحقيقه التوحيد، إلى بقية الشروط، الإيمان بما جاء به النبي ﷺ، والإيمان به، وسائر شروط الإسلام، وسائر مقوماته من ذلك:

الشرط الثاني: «وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ»، إذا المسألة في قوله لا إله إلا الله لها حالان:

الحال الأولى: لا تنظر فيها إلى الشرائط؛ لأنها حال تعوّد، وحال إسلام، والثانية: بعد أن قالها، وأسلم في الظاهر، أنت تنظر هنا إلى تصديقه بـ«لا إله إلا الله» بالعمل، فلو قال: لا إله إلا الله، وهو يعبد غير الله، يشرك بغير الله فهل هذا يكون قالها عالمًا بمعناها، معتقدًا لما دلت عليه، عاملاً بمقتضاها أم لا؟ لا، فإذا لا تكون نافعة له، وهذا الشرط لم يتحقق فيه، فننظر في حاله بعد ذلك، فإذا هذا الشرط الأول كما قال الشارح، وهو لا يُكتفى فيه بمجرد القول بعد شهادته، بعد قول لا إله إلا الله، واستمراره في الإسلام، لا يُكتفى فيه في شأنه بمجرد القول، بل ننظر إلى بقية شروط لا إله إلا الله من الاعتقاد لما دلت عليه، والعمل، والصدق، واليقين، وسائر الشروط.

كذلك أن يكون عاملاً بما جاء به ﷺ، ما يكون مكذباً بشيء مما جاء به النبي ﷺ، فيكون في قوله لا إله إلا الله قد التزم بما دلت عليه هذه الكلمة، فإذا حصل منه هذا الشرط، وهو أنه قالها ملتزمًا بما دلت عليه، فإنه يُعصم ماله، ودمه مع توفر الشرط الثاني، وهو «وكفر بما يُعبد من دون الله»، وهذا الشرط فيه أهمية، وهو من مشكاة النبوة، والذي قاله هو

النبي ﷺ «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» هذا الشرط الأول، «وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ» فلم يجعل القول بالنطق المجرد بـ «لا إله إلا الله» عاصماً للدم، والمال، بل ولم يجعل القول بها مع العلم بمعناها، مع العمل بمقتضاها عاصماً للدم والمال، حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يُعبد من دون الله، فإن شك، أو تردّد فهو كافر، لم تنفعه هذه الكلمة، ما معنى ذلك؟ ما معنى الكفر بما يُعبد من دون الله؟ معنى ذلك: أنه إذا قال: لا إله إلا الله، هو يعلم أن المعبودات التي عُبدت من دون الله، من الصالحين، أو الآلهة المدعاة، والأوثان، أو الأصنام، أو الأنبياء، أو غير ذلك من كلِّ إله عُبد من دون الله يعلم أن عبادته باطلة، ويُبغض هذه العبادة من قلبه، هذا معنى الكفر، أن يعلم بطلانها، وأن يبغض هذه العبادة، وأن يتبرأ من العبادة، ومن المعبودين، وهذا هو الذي جاء في قوله تعالى مخبراً عن قول إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦] هذا هو الكفر بما يُعبد من دون الله، ما يقول: لا، هؤلاء دعهم يعبدون هذه الأشياء، يمكن لهم وجه، ونحو ذلك، هل هذا يكون كافراً بما يُعبد من دون الله؟ لا، لا بد أن يضيف إلى توحيد، إلى قول لا إله إلا الله، الكفر بما يعبد من دون الله، وأن يتبرأ من كل عبادة سوى عبادة الله ﷻ؛ ولهذا كان الشرط بالإضافة إلى قول لا إله إلا الله، هو معنى التوحيد؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦] والعروة الوثقى: هي الإسلام، وهي القرآن، وهي قول لا إله إلا الله.

فإذا معنى التوحيد من تفسير شهادة أن لا إله إلا الله: أن يكون معتقداً لما دلت عليه، ويقولها مستكملاً للشروط، كافراً بكلِّ ما يُعبد من دون الله، فإذا كان كافراً بما يُعبد من دون الله، ويجد في نفسه البغضاء لعبادة غير

الله ﷻ ، ويوقن بأن كل عبادة سوى عبادة الله فهي ضلال، وكفر، بهذا العموم، فإنه عند ذلك يكون موحدًا قد شهد شهادة الحق، فعند ذلك يكون قد اتبع الدين، فيحرم ماله، ودمه، قال ﷻ : ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥] أي: أنه إذا قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يُعبد من دون الله تاب، لا بد أن يأتي ببقية شرائع الإسلام في قوله: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿فَإِحْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١].

إذا هذا الجزء وهو أن يحرم ماله، ودمه، أي: يحرم التعدي على ماله، والتعدي على دمه، هذا بتحقيق هذين الشرطين:

الشرط الأول: أن يقول: لا إله إلا الله مع بقية شروطها جميعًا، أي: لا إله إلا الله النافعة له.

الشرط الثاني: أن يكفر بما يُعبد من دون الله، وهذا تخصيص لها بالذكر مع أنها من معنى لا إله إلا الله؛ ولهذا خصّها هنا بالذكر لأجل أهميتها، فكانت مع ما قبلها تفسير لـ «لا إله إلا الله».

ولهذا الشيخ أورده في هذا الباب: (بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، الجزاء ما هو؟ فقد حرم ماله، ودمه، وحسابه على الله ﷻ .

هذا أفادنا أن الأمر بالنسبة إلينا هو الظاهر، وأمّا الباطن فليس لنا تعلق به؛ لأنه قال: «حَرَمَ مَالَهُ وَدَمَهُ»^(١) هذا في الظاهر، وفي الباطن حسابه على الله ﷻ ، قد يكون منافقًا في الظاهر، أقر بما نقرّ به، والتزم شرائع

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

الإسلام الظاهرة، وما اطلعنا على باطنه، فهذا حسابه على الله ﷻ ، لا يجوز لنا أن نتعرض له على هذا، سيرة النبي ﷺ وهدية مع المنافقين، ولكن الشأن في الظاهر إذا ثبت هذا الظاهر، فإنه يحرم ماله ودمه، إذا فالمسلم يحرم ماله، ويحرم دمه، فلا يحل أن يُتعرض لماله، ولا أن يتعرض لدمه، بسفك، ما دام مسلمًا .

وهذا الكلام يجب على الفرد والجماعة، أم هو صادق على الفرد وحده؟ هذا البحث مهم، وهو الذي ذكره شيخ الإسلام، ذلك أن من أمور الإسلام، ومن شرائع الإسلام، من يقاتل عليه، متى؟ إذا امتنعت عنه الطائفة الممتنعة، الطائفة التي لها شوكة، ولها شأن، فلو اجتمع الناس في قرية من القرى فقالوا: نحن نترك الأذان، ولن نقيم الصلاة، أليس الأذان من شرائع الإسلام الظاهرة، وهو عند جمع من أهل العلم سنة، وعند جمع آخرين واجب، لكنه مجرد ترك الواجب هل هو كفر؟ لا، يقولون: نحن مقرون بأن الأذان واجب، لكن إذا جاء وقت الصلاة حضرنا، وأقمنا، فما الواجب على إمام المسلمين، أو أهل الإسلام؟ الواجب أن يقاتلوا على ذلك، ولو كان هذا سنة، ولو امتنعوا من سنة من السنن اجتمعوا عليها، قالوا: سنة من السنن ولا نرضى بها في بلادنا، ويعلمون أنها سنة من سنن المصطفى ﷺ كن يقولون: لن نفعل هذه مثل ما فعل مانعو الزكاة حين منعوا أداة الزكاة لأبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

أو اجتمعت طائفة على أمر محرّم أقروه فيما بينهم، ولو كان من غير اعتقاد أنه حلال، فيقولون: هذا الأمر مثلاً نكاح الأخت، نعلم أنه محرّم، ولكن نجعله بيننا، ولا أحد يتدخل فينا، نحن نعلم أنه محرّم، إذا كان علموا أنه محرّم، ونكحوا المحارم فهذه معصية، صحيح لا يدخل في

الكفر؛ لأنهم مقرّون بحرّمته، لكن هل يُتركون؟ لا، فلا بدّ أن يقاتلوا، فإذا حرمة المال والدّم في هذا الحديث متعلّقة بالفرد، أمّا الجماعة فهو كما قال شيخ الإسلام رحمته الله: كلّ طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام فإنّها تقاتل عليها حتى ترجع إلى هذه الشريعة، وأبو بكر رضي الله عنه قاتل مانعي الزكاة، فاحتجّ عليه عمر رضي الله عنه لما أراد أن يقاتلهم، احتجّ عليهم جمع من الصحابة رضي الله عنهم قالوا: «كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ»^(١)، قاتل ما نعي الزكاة على أساس أنهم مرتدّون، لا على أساس أنهم امتنعوا عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة، وهي أداء الزكاة للإمام، وهذه الواجبات، أو سنة على قول بعض أهل العلم، فكيف لا تؤدون هذا، قالوا: نحن لا نؤديها، تؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أصبحت شريعة من الشرائع، ثم تمتنعون، فلا بدّ أن يقاتلوا حتى يكون الدين كله لله.

فإذا في هذا الحديث في قوله: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَرَّمَ مَالَهُ وَدَمُّهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ» هذا في حال الفرد، فمثلاً قال: أنا ما أؤدي الزكاة، وأنا مقرّ بوجوبها، لكن لن أؤدي الزكاة، هل يكفر؟ هل يقاتل؟ الجواب: لا، الفرد لا يقاتل، لكن تؤخذ منه قهراً إن كان، وإن لم يكن هذا فإنه لا يقاتل عليها، يكون عاصياً بعدم أداء الزكاة،

(١) سبق تخريجه (ص ٢٢٦).

لكن هذا إذا كان مقرراً بوجوبها، لكن الطائفة الممتنعة تقاتل؛ لأن الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة عن أدائها، أو عن تحريم محرّم في هذه الشريعة، فإنهم إذا اجتمعوا على ذلك يقاتلون؛ لقول الله ﷻ : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِئْتَةٌ وَتَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣].

في قوله ﷻ ها هنا: «حَرْمَ مَالِهِ وَدَمِهِ» دليل واضح على التفريق بين الدّم والمال، فقد يكون المال حلالاً، والدّم غير حلال، وقد يكون الدّم مباحاً، والمال غير مباحاً، فلا يلزم من كون أحدهما موجوداً أن يوجد الآخر، فالتفريق هنا «حَرْمَ مَالِهِ وَدَمِهِ»، للتنويع، وهو موجود في حال كثيرين، لكن في حال الكافر يحلّ الدّم، ويحلّ المال، ولا يلزم دائماً أن من حرّم ماله، حرّم دمه، ومن حرّم دمه، يحرم ماله، ففي الكافر يجتمعان، أمّا في المسلم فقد يكون هذا، وقد يكون هذا في الجملة الأخيرة من هذا الحديث العظيم، وهي قوله: «وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ» بيان أننا مأمورون بالنظر إلى الظاهر، أمّا البواطن فلسنا مأمورين بتتبع الاعتقادات الباطلة، لنا الظاهر، فالأحكام متعلقة بالظاهر، أمّا الباطن فإنه لا يلزم ذلك، أيضاً لا يلزم البحث عن بواطن الناس، ما تبحث تقول: هذا لنبحث عن هذا، ونختبره هل هو مسلم صحيح، أو هو منافق؟ أو هو فيه كذا وكذا، لا يلزم، فيكون الحكم أن هذا يحرم إذا كان الظاهر منه السلامة، وقوله: «وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ»، معنى ذلك: أنك إنما ترعى الظاهر، ولا تفتش عن بواطن الناس، ولا عن قلوبهم، وبواطن معتقداتهم إذا كان ما أظهره سليماً.

شَرَحَ هَذِهِ التَّرْجَمَةَ: مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَبْوَابِ.

فِيهِ أَكْبَرُ الْمَسَائِلِ وَأَهْمُهَا: وَهِيَ تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ، وَتَفْسِيرُ الشَّهَادَةِ، وَبَيْنَهَا بِأُمُورٍ وَاضِحَةٍ:

مِنْهَا: آيَةُ الْإِسْرَاءِ، بَيَّنَّ فِيهَا الرَّدَّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الصَّالِحِينَ، فَفِيهَا بَيَانٌ أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرْكُ الْأَكْبَرُ.

وَمِنْهَا: آيَةُ بَرَاءَةٍ؛ بَيَّنَّ فِيهَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ، وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِأَنْ يَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا، مَعَ أَنَّ تَفْسِيرَهَا الَّذِي لَا إِشْكَالَ فِيهِ: طَاعَةُ الْعُلَمَاءِ وَالْعُبَادَ فِي الْمَعْصِيَةِ، لَا دُعَاؤُهُمْ إِيَّاهُمْ.

وَمِنْهَا: قَوْلُ الْخَلِيلِ ﷺ لِلْكَفَّارِ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدُنِي ﴿٢٧﴾﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧]، فَاسْتَشْنَى مِنَ الْمَعْبُودِينَ رَبَّهُ، وَذَكَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ هَذِهِ الْبَرَاءَةُ وَالْمُؤَالَاةُ هِيَ تَفْسِيرُ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٨].

وَمِنْهَا: آيَةُ الْبَقْرَةِ فِي الْكُفَّارِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿فَنَتَبَّرًا مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا﴾ [البقرة: ١٦٧]، وَذَكَرَ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ أَنْدَادَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ، قَدَّلَ عَلَى أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ اللَّهَ حُبًّا عَظِيمًا، وَلَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، فَكَيْفَ بِمَنْ أَحَبَّ النَّدَّ حُبًّا أَكْبَرَ مِنْ حُبِّ اللَّهِ؟! فَكَيْفَ بِمَنْ لَمْ يُحِبَّ إِلَّا النَّدَّ وَحَدَهُ وَلَمْ يُحِبَّ اللَّهَ؟!.

وَمِنْهَا: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُّهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ»، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يُبَيِّنُ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ التَّلَفُّظَ بِهَا عَاصِمًا لِلدَّمِّ وَالْمَالِ، بَلْ وَلَا مَعْرِفَةَ مَعْنَاهَا، بَلْ وَلَا مَعْرِفَةَ مَعْنَاهَا، وَلَنْظَرَهَا، بَلْ وَلَا الْإِقْرَارَ بِذَلِكَ، بَلْ وَلَا كَوْنَهُ لَا يَدْعُو إِلَّا اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، بَلْ لَا يَحْرُمُ دَمَهُ وَمَالَهُ حَتَّى يُضِيفَ إِلَى ذَلِكَ الْكُفْرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَإِنْ شَكَّ أَوْ تَرَدَّدَ لَمْ يَحْرُمِ مَالُهُ وَدَمُّهُ.

فَيَا لَهَا مِنْ مَسْأَلَةٍ مَا أَجَلَّهَا! وَيَا لَهُ مِنْ بَيَانٍ مَا أَوْضَحَّهُ،
وَحُجَّةٍ مَا أَقْطَعَهَا لِلْمُنَازَعِ!

ش: قوله: (وَشَرَحُ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَبْوَابِ) قلت: وأن ما بعدها من الأبواب فيه ما يبين التوحيد، ويوضح معنى لا إله إلا الله، وفيه أيضًا: بيان أشياء كثيرة من الشرك الأصغر، والأكبر، وما يوصل إلى ذلك من الغلو، والبدع، مما تركه من مضمون «لا إله إلا الله» فمن عرف ذلك، وتحققه، تبين له معنى «لا إله إلا الله»، وما دلت عليه من الإخلاص، ونفي الشرك، وبضدها تتبين الأشياء، فبمعرفة الأصغر من الشرك يعرف ما هو أعظم منه من الشرك الأكبر، المنافي للتوحيد، وأما الأصغر فإنما ينافي كماله، فمن اجتنبه فهو الموحد حقًا، وبمعرفة وسائل الشرك، والنهي عنها لتجنب، تعرف الغايات التي نهى عن الوسائل لأجلها، فإن اجتناب ذلك كله يستلزم التوحيد، والإخلاص، بل يقتضيه، وفيه أيضًا من أدلة التوحيد: إثبات الصفات، وتنزيه الرب تعالى عما لا

يليق بجلاله، وكل ما يعرف بالله من صفات كماله، وأدلة ربوبيته يدل على أنه هو المعبود وحده، وأن العبادة لا تصلح إلا له، وهذا هو التوحيد، ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله.

الشرح:

نقول: هذه الجملة الأخيرة مهمة؛ وذلك لأنه ﷺ - أعني: المصنف شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - قال: (بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وقال الشارح هاهنا: (وَشَرَحُ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَبْوَابِ)، يعني هذا الكتاب سمّاه مؤلفه ﷺ، - جزاه عن الإسلام، والمسلمين خيراً - (كتاب التوحيد)، وهذا الباب سمّاه (بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، لكن هل فسّر في هذا الباب التوحيد كله؟، وهل فسّر شهادة أن لا إله إلا الله بجميع متعلقاتها، وما يدخل في معناها؟ الجواب: ليس الأمر كذلك، وإنما بين أصل المعنى، وبيّن ما هو في دخوله فيها من باب الأولى، فأول ما يدخل فيه هو ما ذكره من تفسير التوحيد، ومعنى لا إله إلا الله، إذا فكمال تفسير التوحيد، وكمال تفسير لا إله إلا الله أين تجده؟ قال الشارح: (وَشَرَحُ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَبْوَابِ)، يعني ما بعد هذا الباب من أبواب كتاب التوحيد، وهو تفسير للتوحيد؛ لأنّ التوحيد تعرفه بضدّه، فالآن عرفنا الأصل العام الذي هو معنى التوحيد بشكل عام، لكن تعرف مفردات هذا التوحيد بمعرفة أصدادها.

فإذا عرفنا الشرك الأكبر، وأنواعه، وكيف يكون التوحيد، ما هو هذا الشرك الأكبر؟ كيف يكون؟ بم يحصل؟ هذه أشياء سيبينها الشيخ رحمته الله.

الشرك الأصغر هو وسيلة للشرك الأكبر، وسيلة وطريق إلى الشرك الأكبر، هذا هل مهمٌ هنا أن نعرفه؟ نعم؛ لأنه إذا عرفت الشرك الأصغر، عرفت الشرك الأكبر، ولم تُدخل الشرك الأكبر في الأصغر، والأصغر في الأكبر، وعرفت الطرق الموصلة إلى الشرك الأكبر، من الشرك الأصغر، ومن البدع فاجتنبتها، فإذا يكون العلم بتوحيد الله، والعلم بمعنى شهادة أن لا إله إلا الله، بمعرفة أصداد ما تشتمل عليه من أنواع ومفردات التوحيد، وكما قال المتنبّي (١):

..... وَيُضِدُّهَا تَتَبَيَّنُ الْأَشْيَاءُ

نعم، فبالضدّ يتبين حسن الضدّ، والضدّ يظهر حسنه الضدّ، صحيح، هذا ما أورده الشيخ رحمته الله من بيان أنواع الشرك الأكبر، داخله في هذا، ويدخل في ذلك الذبح لغير الله، النذر لغير الله، الشفاعة، طلب الشفاعة من غير الله عز وجل، أو ممّن لا يملكها: ﴿أَبَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا

(١) جاء هذا الشطر في أبيات من شعر أبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبّي، المتوفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، قال فيها:

مَنْ يَظْلِمُ اللُّؤْمَاءَ فِي تَكْلِيفِهِمْ أَنْ يُضْبِحُوا وَهُمْ لَهُ أَكْفَاءُ
وَتَذْيِمُهُمْ وَبِهِمْ عَرَفْنَا فَضْلَهُ وَيُضِدُّهَا تَتَبَيَّنُ الْأَشْيَاءُ

انظر: ديوان المتنبّي (ص ١٢٧)، والحماسة المغربية (١/٤٧٣).

وجاء في أبيات لأبي الصلت أمية بن عبد العزيز بن أبي الصلت الإشبيلي، المتوفي سنة عشرين وخمسمائة وقيل ثمان وعشرين وخمسمائة، قال فيها:

يَا هَاجِرًا أَسْمَوْهُ عَمْدًا وَاصِلًا وَيُضِدُّهَا تَتَبَيَّنُ الْأَشْيَاءُ
أَلْغَيْتَنِي حَتَّى كَأَنَّكَ وَاصِلٌ وَكَأَنَّني مِنْ طُولِ هَجْرِكَ رَاءُ

انظر: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٢/١٠٤).

وَهُمْ يُخْلِقُونَ ﴿[الأعراف: ١٩١]، الغلو؛ لأنّ الغلو وسيلة، بل هو قد يكون نتيجة لما حصل، ونحو ذلك، البدع وما يتعلّق بها، الصفات - صفات الله ﷻ -، والكفر بها، حيث أورد فيه (باب من جحد شيئاً من الأسماء والصفات) ذكر فيه البدع، ذكر فيه أن النبي ﷺ حمى حمى التوحيد، وسدّ الطرق الموصلة إلى الشرك، ذكر فيه النهي عن الغلو، ذكر فيه بعض مظاهر الشرك مثل السحرة، السحر، والكهانة، ونحو ذلك، وما يتعلّق به، إذا عرفتها فإنك تعرف التوحيد؛ لأنك تعرف أن ضدها هو التوحيد، فإذا قال لك: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ)، وعلمنا أن الذبح لغير الله شرك، فمعنى ذلك أن يكون الذبح لله وحده، وإذا قال: (بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّذْرِ لِغَيْرِ اللَّهِ)، فمن نذر لغير الله فقد أشرك.

إذا عرفنا حكم النذر لغير الله، وأنه شرك، فإذا نعلم أنّ النذر لله توحيد، كذلك ما جاء في أبواب آخر كلّها بضدها، أنت تعرف التوحيد.

فإذا لا شك أن ما ذكره الشارح في هذه الجملة من أهم ما ينبغي أن نتعلّمه؛ لأنّ من الناس من يقول: كيف هذا كتاب التوحيد وهذا كلّه في ذكر الشرك، والبدع، والغلو، وما يتعلّق بذلك؟، كيف إذا يكون كتاب توحيد وهو كلّه في ذكر الشرك وغيره؟، كان ينبغي أن يسمّى مظاهر الشرك، أو ما يتعلّق به، أو كلمة تتعلّق بالشرك ونحوه؟ والجواب: ليست هذه العبارة من فقيه، بل الفقيه البصير يعلم أنّه إذا شرح التوحيد بمنظور عام بمعناه الكامل الشامل فإنّه تبين مسائله ببيان الأضداد، وهذا ظاهر تمام الظهور، فإذا ما سنستقبله - إن شاء الله تعالى - في (فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد) هو من جهة، أو أخرى يكون بياناً لهذا الإجمال الذي جاء في هذا الباب.

فائدة:

المسائل هذه مهمة في هذا الباب، لا شك، مسائل كتاب التوحيد كلّها مهمة، ولم يتعرّض لها الشراح أصلاً في الشرح إلا بعضاً منهم.

قال الشيخ محمد بن عفيف في كتاب: (التنبيه)، ومثل الشيخ سليمان بن حمدان في كتاب: (الدر النضيد) هذان الكتابان شرحا المسائل، وأمّا سائر الشروح فهي تشرح المتن مع إيراد بعض ما في المسائل، لكن في غالب الشروح أن يكون الشرح معتمداً على رؤوس تلك المسائل مع زيادة أشياء أخرى.

٦ - بَابُ

مِنَ الشُّرْكِ لُبْسُ الْحَلَقَةِ وَالْخَيْطِ
وَنَحْوَهُمَا لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ﴾ [الزمر: ٣٨].

ش: قوله: (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ لُبْسُ الْحَلَقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوَهُمَا لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ).

رفعه: إزالته بعد نزوله، دفعه: منعه قبل نزوله.

قال: وقول الله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ﴾ [الزمر: ٣٨].

قال ابن كثير: أي: لا تستطيع شيئاً من الأمر ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨] أي: الله كافي من توكل عليه ﴿عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾، كما قال هود عليه السلام حين قال قومه: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَآسَهِدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِنْ دُونِهِ فَاكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنْ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٦﴾﴾ [هود: ٥٤-٥٦] (١).

قال مقاتل في معنى الآية: فسألهم النبي ﷺ فسكتوا. أي: لأنهم

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/١٠٠).

لا يعتقدون ذلك فيها. وإنما كانوا يدعونها على معنى أنها وسائط وشفعاء عند الله، لا على أنهم يكشفون الضر، ويجيبون دعاء المضطر، فهم يعلمون أن ذلك لله وحده؛ كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْرُونَ ﴿٥٣﴾ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِقُّ مِنْكُمْ بِهِمْ بِشُرُكُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [النحل: ٥٣-٥٤].

قلت: فهذه الآية وأمثالها تبطل تعلق القلب بغير الله في جلب، أو دفع ضرر، وأن ذلك شرك بالله، وفي الآية بيان أن الله تعالى وسم أهل الشرك بدعوة غير الله، والرغبة إليه من دون الله، والتوحيد ضد ذلك، وهو أن لا يدعو إلا الله، ولا يرغب إلا إليه، ولا يتوكل إلا عليه، وكذا جميع أنواع العبادة لا يصلح منها شيء لغير الله؛ كما دل على ذلك الكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة، وأئمتها - كما تقدم - .

الشرح:

فهذا الباب ابتداء لبيان أنواع الشرك، وذكرنا في آخر الباب الذي مضى (بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، أن الأمور تعرف بأضدادها، وأن التوحيد بعد معرفة معناه يتضح تمام الوضوح إذا عُرف ضده وهو الشرك؛ ولهذا الشيخ رحمته الله ذكر الأبواب التي فيها تفصيل بيان أنواع الشرك، بعد باب (بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ لأن ذكر أنواع الشرك بأدلتها هو من تفسير التوحيد، ولهذا قال الشارح في

آخر الباب الماضي: إن الأبواب بعد تفسير التوحيد هي كالشرح والبيان لذلك الباب، فهذا الباب (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ لُبْسُ الْحَلَقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ)، وذكر قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَقْرَبُكُمْ مَن دُونَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨].

وقوله هنا: (لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ): هذا فيه تنويع بحسب حال الناس الذين يستعملون هذه الأشياء، والأمر يغلب بحسن مقصد صاحبه، فمن الناس من يلبس الحلقة، أو الخيط بأنواعها، إما من صفر، أو من حديد، أو من مغناطيس، أو غير ذلك، يلبس ذلك لدفع البلاء، ومعنى دفع البلاء: ردّ البلاء قبل وجوده ووقوعه، يلبسها لكي لا يأتيه مرض، يلبسها لكي لا يقع في هم، لا يقع في آفة هذا معنى الدفع.

ومعنى قوله: (لِرَفْعِ الْبَلَاءِ) الرفع هو: إزالة الشيء بعد وقوعه، فمن الناس من يلبس الخيط، أو أنواع الحلق، أو أنواع ما يستدار على العضد، أو المعصم، أو الرقبة، أو الرجل، أو نحو ذلك، يلبسها دفعًا للمريض بعد وقوعه، فيجعل هذا من الاستشفاء، فبيان هذه المسألة يأتي في هذا الباب على وجه التفصيل - إن شاء الله -.

فهذا بابٌ شرع به الشيخ رحمته الله في تفصيل ما سبق فقال: (بَابٌ مِنَ الشُّرْكِ لُبْسُ الْحَلَقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ).

هذا شروعٌ في بيان التوحيد ببيان ضده، ومن المعلوم أن الشيء يُعرف ويتميز بشيئين: بحقيقته، وبمعرفة ضده. والتوحيد يتميز بمعرفته في نفسه، بمعرفة معناه، وأفراده، وبمعرفة ضده أيضًا، وقد قال الشاعر^(١):

(١) سبق عزوه (ص ٢٩١).

وَبُضِّدَهَا نَتَبَيَّنُ الْأَشْيَاءَ

وهذا صحيح فإن التوحيد إنما يُعرف حسنه بمعرفة قبح الشرك،
والإمام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدأ في ذِكْرِ ما هو مضاو للتوحيد.

وما يضاو التوحيد منه ما يضاو أصله، وهو الشرك الأكبر الذي إذا أتى به المكلف فإنه ينقض توحيدده، ويكون مشرکًا شرکًا أكبر، مخرجًا من الملة، هذا يُقال فيه: ينافي التوحيد، أو ينافي أصل التوحيد، والثاني: ما ينافي كمال التوحيد الواجب وهو: ما كان من جهة الشرك الأصغر، ينافي كماله، فإذا أتى بشيء منه فقد نافي بذلك كمال التوحيد؛ لأن كمال التوحيد إنما يكون بالتخلص من أنواع الشرك جميعًا، وكذلك الرياء فإنه من أفراد الشرك الأصغر - أعني: يسير الرياء -، وهذا ينافي كمال التوحيد، ومنها أشياء يقول العلماء فيها: إنها نوع شرك، فيعبرون عن بعض المسائل من الشريكات بأنها نوع شرك، أو نوع تشريك فصار عندنا في ألفاظهم في هذا الباب أربعة:

الأول: الشرك الأكبر.

الثاني: الشرك الأصغر.

الثالث: الشرك الخفي.

الرابع: قولهم: نوع شرك، أو نوع تشريك، وذلك ممن مثل ما سيأتي في قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]، وفي نحو قوله: ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]، في قصة آدم وحواء حين عبدا ابنهما للشيطان، فهذا في الطاعة كما سيأتي بيانه مفصلاً - إن شاء الله -.

بدأ الشيخ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تفصيل الشرك ببيان صور من الشرك الأصغر التي

يكثر وقوعها، وقدّم الأصغر على الأكبر انتقالاً من الأدنى إلى الأعلى؛ لأن الشبهة في الأدنى ضعيفة بخلاف الشبهة في الأعلى أي: أن تعلق المتعلق بالخيط، أو بالتميمة هذا شبهته أضعف، فتعلق ذلك المتعلق بغير الله إذا وعى أنه تعلق بغير الله، فإنه يكون مقدمة مهمة، ومنتجة للمطلوب في إقناعه بأن التعلق بغير الله في الشرك الأكبر أنه قبيح، أما إذا أتى إلى ما هو من جهة الشرك الأكبر كالتعلق بالأولياء، ودعائهم، وسؤالهم، أو الذبح للجن، أو الذبح للأولياء، فإنه يكون هناك شبهة وهي: أن أولئك لهم مقامات عند الله ﷻ والناس الذين يتوجهون إلى أولئك، ويشركون بهم الشرك الأكبر المخرج من الملة - والعياذ بالله - يقولون: إنما أردنا الوسيلة، هؤلاء لهم مقامات عند الله، وإنما أردنا الوسيلة كحال المشركين في زمن النبي ﷺ الذين قال الله ﷻ فيهم: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣].

فإذا الشيخ رحمه الله بدأ بما هو من الشرك الأصغر انتقالاً من الأدنى إلى الأعلى حتى يكون ذلك أقوى في الحجة، وأمكن في النفوس من جهة ضرورة التعلق بالله، وإبطال التعلق بغيره.

قال رحمه الله: (بَابٌ مِنَ الشُّرْكِ): (مِنْ) تبعية يعني: هذه الصورة التي في الباب هي بعض الشرك، هل هي بعض أفرادها، أو بعض أنواعه؟ هي هذه وهذه، فما ذكر - وهو لبس الحلقة، أو الخيط - أحد نوعي الشرك، وهو الشرك الأصغر، وهو أحد أفراد الشرك بعمومه؛ لأنها صورة من صور الإشراك.

قال: (بَابٌ مِنَ الشُّرْكِ لُبْسُ الْحَلَقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا): نحو الحلقة والخيط مثل الخرز، والتمائم، والحديد، ونحو ذلك مما قد يُلبَس، كذلك

مما يعلّق أيضًا في البيوت، أو في السيارات، أو يعلّق على الصغار، ونحو ذلك مما فيه لبس، أو تعليق، كل ذلك يدخل في هذا الباب، وأنه من الشرك.

قال: (بَابُ مِنَ الشَّرْكِ لُبْسُ الْحَلَقَةِ وَالْخَيْطِ): الحلقة: إما أن تكون من صُفْرٍ - من نحاس -، وإما أن تكون من حديد، أو تكون من أي معدن، والخيط: مجرد خيط يعقده في يده، والخيط معروف.

الحلقة والخيط كان عند العرب فيها اعتقادات في أشباههما مثل التمام، وغيرها، يعتقدون أن من تعلّق شيئًا من ذلك أثر فيه ونفع، إما من جهة دفع البلاء قبل وقوعه، وإما من جهة رفع البلاء، أو المرض بعد وقوعه؛ ولهذا قال الشيخ رحمته الله: (لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ)؛ لأن الحالتين موجودتان، منهم من يعلّق قبل أن يأتي البلاء ليدفعه، وهذا أعظم أن يعلّق خيطًا، أن يعلّق حلقة، يلبس حلقة، أو يلبس خيطا ليدفع الشيء قبل وقوعه وهذا أعظم؛ لأنه يعتقد أن هذه الأشياء الخسيسة الوضيعة أنها تدفع قدر الله عز وجل، وكذلك منها: أن يلبس ليرفع البلاء بعد حصوله، مَرَضٌ فلبس خيطًا ليرفع ذلك المرض، أصابته عين فلبس الخيط ليرفع تلك العين، وهكذا في أصناف شتى من أحوال الناس في ذلك.

واعتقادات الناس كثيرة، ولبس الحلقة، أو الخيط من الشرك، لِمَ كان شرًا أصغر؟ لأنه تعلّق قلبه بها، وجعلها سببًا لرفع البلاء، أو سببًا لدفعه، والقاعدة في هذا الباب: أن إثبات الأسباب المؤثرة لا يجوز إلا أن يكون من جهة الشرع، لا يجوز إثبات سبب إلا أن يكون سببًا شرعيًا، أو أن يكون سببًا قد ثبت بالتجربة الواقعة أنه يؤثر ظاهرًا لا خفيًا، فمن لبس فإنه جعل سببًا ليس بمأذون به في الشرع، وكذلك من جهة التجربة لا يحصل

ذلك على وجه الظهور، وإنما هو مجرد اعتقاد ممن لبس في هذا الشيء، فقد يوافق القدر أنه يُشفى حين لبس، أو بعد لبسه، أو يُدفع عنه أشياء يعتقد أنها ستأتيه، فيبقى معلقًا في ذلك، ويثبت أن هذه سبب من الأسباب، وهذا باطل.

إذا صار لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء، أو دفعه شركاً أصغر؛ لأن من لبسها تعلق قلبه بها، وجعلها تدفع، أو تنفع، أو جعلها تؤثر في رفع الضرر عنه، أو في جلب المنافع له، وهذا إنما يستقلُّ به الله ﷻ وحده، إذ هو وحده النافع الضار، هو ﷻ الذي يفيض الرحمة، ويفيض الخير، أو يمस्क ذلك، وأما الأسباب التي تكون سبباً لمسبباتها فهذه لا بد أن يكون مأذوناً بها في الشرع؛ ولهذا بعض العلماء يعبر عما ذكرت بقوله: من أثبت سبباً - يعني: يُحدثُ المسبب، يُحدثُ النتيجة - لم يجعله الله سبباً لا شرعاً، ولا قدرًا فقد أشرك الشرك الأصغر.

هذه القاعدة في الجملة صحيحة قد يُشكل بعض الأمثلة هل تدخل، أو لا تدخل؟ لكن المقصود من هذا الباب أن إثبات الأسباب لا بد أن يكون إما من جهة الشرع، وإما من جهة التجربة الظاهرة، مثل دواء الطبيب، ومثل الانتفاع ببعض الأسباب التي فيها الانتفاع ظاهراً، تندفأ بالنار، أو تبرد بالماء، أو نحو ذلك، هذه هي أسباب ظاهرة بين أثرها، لكن إذا كان السبب من جهة التعلق الذي لم يأذن به الشرع، فإن التعلق بشيء - التعلق القلبي - لم يأذن به الشرع يكون نوع شرك إذا كان لدفع البلاء، أو لرفعه، وهذا مراد الشيخ بهذا الباب فإن لبس الخيط، والحلقة من الشرك الأصغر.

كل أصناف الشرك الأصغر قد تكون شركاً أكبر بحسب حال من فعَلها، اللبس، تعليق التمام، الحلف بغير الله، قول ما شاء الله وشئت،

ونحو ذلك من الأعمال، أو الاعتقادات، أو الأقوال، الأصل فيها أن نقول: هي شرك أصغر، لكن قد تكون تلك شركًا أكبر بحسب الحال، فإن اعتقد في الحلقة، والخيط أنها تؤثر بنفسها فهذا شرك أكبر، إذا اعتقد أنها ليست سببا، ولكن هي تؤثر بنفسها؛ لأن هذه تدفع بنفسها، تدفع المرض بنفسها، تدفع العين بنفسها، أو ترفع المرض بنفسها، أو ترفع العين بنفسها، وليست أسبابًا ولكن هي بنفسها مؤثرة فهذا شرك بالله شركا أكبر؛ لأنه جعل التصرف في هذا الكون لأشياء مع الله ﷻ، ومعلوم أن هذا من أفراد الربوبية فيكون ذلك شركًا في الربوبية.

إذا عماد هذا الباب من جهة تعلق القلب بهذه الأشياء بالحلقة، أو الخيط لدفع ما يسوءه، أو لرفع ما حل به من مصائب.

الشيخ رحمه الله ساق بعد ذلك قول الله ﷻ: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ﴾، قوله ﷻ في هذه الآية من سورة الزمر: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ العلماء يقولون: إن (الفاء) إذا جاءت بعد همزة الاستفهام فإنها تكون عاطفة على جملة محذوفة يدل عليها السياق، وهذه الآية أولها ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ﴾ [الزمر: ٣٨] أي: قل أتقرون بأن الذي خلق السماوات والأرض هو الله وحده، فتدعون غيره فتتوجهون لغيره، أتقرون بذلك؟ وتفعلون هذه الأشياء قال ﷻ: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، أو يكون التقدير: أتقرون بأن الله هو الواحد في ربوبيته، هو الذي خلق السماوات والأرض وحده؟ إذا أقررتم فرأيتم هذه الأشياء التي تتوجهون لها من دون الله، هل تدفع عنكم المضار، أو هل تجلب لي ضرًا، أو تجلب لكم رحمة من دون إذن الله؟

فإذا تكون (الفاء) هنا ترتيبية، رتب ما بعدها على ما قبلها، وهذا هو المقصود أيضًا من الاحتجاج؛ لأن طريقة القرآن أنه يحتج على المشركين بما أقرّوا به من توحيد الربوبية على ما أنكروه من توحيد الإلهية، وهم أقرّوا بالربوبية فرتب على إقرارهم أنه يلزمهم أن يبطلوا عبادة غير الله ﷻ قال: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ﴿تَدْعُونَ﴾ أي: تعبدون، وقد تكون العبادة بدعاء المسألة، وقد تكون بأنواع العبادة الأخرى، أو نقول: ﴿تَدْعُونَ﴾ هذه تشمل دعاء المسألة، ودعاء العبادة؛ لأنهما حالتان من أحوال أهل الإشراك بالله.

و﴿مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ﴿مَا﴾ هنا عامة؛ لأنها اسم موصول بمعنى الذي، فأرأيتم الذي تدعونه من دون الله، والذي يدعونه من دون الله الذي شملته هذه الآية أنواع وهو: كل ما دُعي من دون الله مما جاء بيانه في القرآن، وجاء في القرآن بيان أن الأصناف التي أشرك بها من دون الله ﷻ، وتوجّه لها بالعبادة أنواع:

الأول: بعض الأنبياء، والرسل، والصالحين؛ كما قال ﷻ في آخر سورة المائدة: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيٰ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحٰنَكَ﴾ [المائدة: ١١٦] الآيات، فهذا فيه هذا النوع.

الثاني: اتخذوا الملائكة؛ كما جاء في آخر سورة سبأ بيان ذلك قال: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلٰٓئِكَةِ أَهٰؤُلَآءِ اِىَّاكُمْ كَانُوۡا يَعْبُدُوۡنَ ﴿٤١﴾ قَالُوۡا سُبْحٰنَكَ اَنْتَ وَاٰلِهٰنَا مِنْ دُوۡنِهِمْ بَلْ كَانُوۡا يَعْبُدُوۡنَ اِلٰهِنَ اَكْثَرُهُمْ بِهِم مُّؤْمِنُوۡنَ ﴿٤٢﴾﴾ [سبأ: ٤٠-٤١]، هذا في الملائكة نوع آخر.

ونوع آخر كانوا يتوجهون للكواكب - الشمس، القمر... - فطائفة من الناس يتوجهون لهذه الأشياء فيعبدونها.

ونوع آخر من الأنواع أنهم كانوا يتوجهون للأشجار، والأحجار.
ومن الأنواع أنهم كانوا يتوجهون للأصنام، والأوثان.

فإِذَا قَوْلُهُ: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٨]، يدخل فيه توجه أولئك في كل ما أشركوا به مع الله ﷻ في نوع من أنواع العبادة، يفيدنا ذلك في معرفة وجه الاستدلال من هذه الآية - كما سيأتي - .

قَالَ: ﴿إِنْ أَرَادِنِي اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادِنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٣٨]، أبطل أن يكون لتلك الآلهة بأنواعها إضرار، أو نفع: ﴿إِنْ أَرَادِنِي اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ﴾ لا يستطيعون، إن أرادني الله ﷻ برحمة هل هذه تدفع رحمة الله؟ لا تستطيع أيضاً، فإذا بطل أن يكون ثم تعلق بتلك الآلهة العظيمة التي يُظن أن لها مقامات عند الله ﷻ موجبة لشفاعتها .

إذا تبين ذلك فقد قال بعض أهل العلم: إن هذه الآية في الشرك الأكبر فلم يجعلها الشيخ رحمه الله في صدر بيان أصناف من الشرك الأصغر؟ والجواب عن ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن إيراد الآيات في الشرك الأكبر من جهة معناه، والتعلق بغيره، ووجوب التعلق بالله ﷻ، ونحو ذلك، هذا يورده السلف فيما هو من الشرك الأصغر، فالآيات التي في الشرك الأكبر تُورد في إبطال الشرك الأصغر بجامع أن في كلا الشركين تعلقاً بغير الله ﷻ، فإذا بطل التعلق في الأعظم، بطل التعلق فيما هو دونه من باب أولى .

الوجه الثاني: أن هذه الآية في الشرك الأكبر، ولكن المعنى الذي دارت عليه هو أنه في إبطال إضرار أحد من دون الله، أو أن الله إذا أصاب أحداً بضر، أن ثم من يستطيع أن يرفعه بدون إذن الله، أو إذا أراد الله

رحمة أن ثم من يصرف تلك الرحمة بدون إذنه ﷻ ، وهذا المعنى - وهو التعلق بما يضر، وبما ينفع - هو المعنى الذي من أجله تعلق المشرك الشرك الأصغر بالحلقة وبالخيط؛ لأنه ما علق الخيط، ولا علق الحلقة، أو لبس الحلقة، والخيط إلا لأنه يعتقد أن في الحلقة تأثيراً من جهة رفع البلاء، أو دفع الضر، وأنها تجلب النفع، وتدفع الضر، وهذه أشياء مهينة وضيعة، فإذا نُفي عن الأشياء العظيمة كالأنبياء، والمرسلين، والملائكة، والصالحين، أو الأوثان التي لها روحانيات - كما يقولون - فإنه انتفاء النفع والضر عما سواها، مما هو أدنى، لا شك أنه أظهر في البرهان، وأبين .

وفي قوله: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ هنا ﴿بِضُرٍّ﴾ هذه نكرة في سياق الشرط، وهذا يعمُّ جميع أنواع الضرر، فغير الله ﷻ لا يستطيع أن يرفع ضرراً أنزله الله ﷻ إلا بإذنه سبحانه .

ابتدأ ذلك بقول الله ﷻ: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨] أي: كافيي الله ﷻ ، والله ﷻ وحده هو الكافي، وهذا كما جاء في غير ما آية من كتاب الله، منها قوله ﷻ في سورة الأنعام: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمَسُّكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ومن مثل قول الله ﷻ في آخر سورة يونس: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، وغير ذلك من الآيات الكثيرة في هذا الباب .

وذكر المصنف ﷻ هذه الآية مع أنه ليس فيها ما يشهد لظهور مسألة

لبس الحلقة، أو الخيط من الحمى، أو غير الحمى لرفع البلاء، أو دفعه، وذلك لبيان أصل وجوب تعلق القلب بالله ﷻ وحده.

والله ﷻ قال مخبراً عن المشركين: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] أي: إذا سألتهم عن الذي خلق منهم مقرّون بأنّ الذي خلق السموات والأرض هو الله ﷻ، وحده، ويوحّدون الله ﷻ في هذا الأمر، قال ﷻ في آية الزمر: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ يعني: هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله سواء الملائكة، أو الصالحين، أو الأصنام، أو الأشجار، أو الأحجار، أو غير ذلك؛ ولهذا نكّر، قال: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ليعلم جميع من دعي من دون الله، ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ هذا فيه بيان حال الموحّد، وإمام الموحّدين هو محمد ﷺ، ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ﴾، أي: إذا أنزل الله ﷻ ليضر، والله ﷻ إذا أراد شيئاً كان، والإرادة هاهنا الإرادة الكونية: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ فأصابني به، هل هنّ كاشفت ضرّه؟ هذه الآلهة التي تدعونها هل هن كاشفات الضرّ الذي سيصيبني لو أراد الله ﷻ ذلك: ﴿أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِهِ﴾، والجواب: لا هذا حاصل، ولا هذا حاصل، لا يملكون هذا، ولا يملكون هذا، فالذي يكشف هو الله ﷻ، إنّ الذي يكشف البلوى هو الله لا شك، فلذلك قال ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾، أي: قل لهم: الله ﷻ هو الذي يكفيني، هو الكافي وحده ﷻ.

إذا كان الأمر كذلك في هذه الآلهة المدعاة، والتي يعتقدون فيها ما يعتقدون، وأنّها لا تملك رفعاً، ولا كشفاً للضرّ، ولا تملك جلب رحمة، فكيف بمن لم يجعل إلهاً ممّا هو دونها؟، مثل الحلقة، مثل الخيط، هذه

ما ادّعت آلهة، وهي أضعف من أن يعتقد فيها العربي المشرك في ذلك الوقت أن تكون إلهًا، وإنما رآها نافعة تعلق قلبه، إذا كانت تلك الآلهة لا تملك، ولا تستطيع كشف الضرّ، ولا تحويلاً، لا تستطيع جلب رحمة، فهل هذه الأشياء من الحلق، أو الخيوط، أو نحو ذلك، هل يتعلق القلب بها؟

الجواب: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ أي: في الجميع.

فالله ﷻ هو الذي يكفي عبده، وهو الذي يجب أن يتوكل عليه العبد، وأن يفوض الأمر إليه، وأن يفعل من السبب ما أذن الله ﷻ به، وما لم يأذن الله ﷻ به من الأسباب ففاعله برئ من التوكل، وبرئ من جعل حسبه هو الله ﷻ وحده؛ لهذا دلّت هذه الآية بمفهومها، أو من باب أولى على أنّ من تعلق بتلك الأشياء، كالخيوط والحلق ونحو ذلك، أنّه تعلق بما هو أضعف من أن يتعلق به.

والمشركون مع آلهتهم اتخذوها وسائل ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وأمّا هذه التي لم تعبد، وليست سبباً ظاهراً في الشفاء، فلماذا تتعلق القلوب بها؟ لا شك أن في الآية بياناً واضحاً جلياً بوجوب تعلق القلب بالله ﷻ وحده، واعتقاد القلب أنّ الله ﷻ هو الكافي، وهو الذي يشفي، وهو الذي ينزل الضرّ، وهو الذي يرفعه، وإذا كان كذلك لم يجز رفع الضرّ، ولا دفع الضرّ إلا بما أذن الله ﷻ به من التداوي المباح، أمّا ما لم يكن من التداوي المباح من الأسباب الظاهرة التي تنفع، فإنّ ذلك يؤدي إلى اعتقاد القلب في النفع والضرّ فيمن لا يسبب ذلك، وليس نافعا في ذلك؛ ولهذا أورد بعده الأحاديث المتعلقة بخصوصية هذه المسألة، وهو أنّ من اعتقد في الحلقة، أو في الخيط، أو في نحو ذلك

فإنه شابه معتقد أولئك، لكن لا يصل إلى معتقدهم في آلهتهم، لكن شابه إذا تعلق قلبه بغير الله ﷻ، ومن تعلق شيئاً، أي: علقه، وعلق بقلبه به وكل إليه، وما ظنك بمن وُكل إلى نفسه، بل ظنك بمن وكل إلى غيره، وترك التوكل على الله ﷻ .

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «أَنَّ النَّبِيَّ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلَقَةٌ مِنْ صُفْرِ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ. قَالَ: انزِعْهَا، فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا، فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ، مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ (١).

ش: قال الإمام أحمد: حدثنا خلف بن الوليد، حدثنا المبارك، عن الحسن قال: أخبرني عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبْصَرَ عَلِيَّ عَضُدِ رَجُلٍ حَلَقَةٌ أُرَاهُ قَالَ: مِنْ صُفْرِ فَقَالَ: وَيْحَكَ مَا هَذِهِ؟ قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ، قَالَ: أَمَا إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا، انبِذْهَا عَنْكَ، فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا». رواه ابن حبان في صحيحه فقال: «فإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَكَلَّتْ إِلَيْهَا». والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي، وقال الحاكم: أكثر مشايخنا على أن الحسن سمع من عمران، وقوله في الإسناد: أخبرني عمران يدل على ذلك.

قوله «عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ» أي: ابن عبيد خلف الخداعي، أبو نجيد - بنون وجيم - مصغر، صحابي عن صحابي، أسلم عام خير، ومات سنة اثنتين وخمسين بالبصرة.

قوله: «رَأَى رَجُلًا» في رواية الحاكم: «دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي عَضُدِي حَلَقَةٌ صُفْرٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟». الحديث فالمبهم في رواية أحمد هو عمران راوي الحديث.

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٥٣١)، وأحمد (٤/٤٤٥)، وابن حبان في صحيحه (٤٤٩/١٣)، والطبراني في الكبير (٤١٤).

قوله: «مَا هَذَا» يحتمل أن الاستفهام للاستفسار عن سبب لبسها، ويحتمل أن يكون للإنكار، وهو أشهر.

قوله: «مِنَ الْوَاهِنَةِ» قال أبو السعادات: الواهنة: عرق يأخذ في المنكب واليد كلها، فيرقى منها، وقيل: هو مرض يأخذ في العضد، وهي تأخذ الرجال دون النساء، وإنما نهى عنها لأنه إنما اتخذها على أنها تعصمه من الألم، وفيه اعتبار المقاصد^(١).

قوله: «أَنْزَعَهَا فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا» النزع هو الجذب بقوة، أخبر أنها لا تنفعه بل تضره وتزيده ضعفًا، وكذلك كل أمر نهى عنه فإنه لا ينفع غالبًا، وإن نفع بعضه فضره أكبر من نفعه.

قوله: «فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا»: لأنه شرك، والفلاح هو الفوز، والظفر، والسعادة.

قال المصنف رحمته الله: «فيه شاهد لكلام الصحابة: إن الشرك الأصغر أكبر الكبائر، وأنه لم يعذر بالجهالة، وفيه الإنكار بالتغليظ على من فعل مثل ذلك».

قوله: «رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ» هو: الإمام أحمد بن حنبل، بن هلال، ابن أسد، بن إدريس، بن عبد الله، بن حسان، بن عبد الله، بن أنس، بن عوف، بن قاسط، بن مازن، ابن شيبان، بن ذهل، بن ثعلبة،

(١) انظر: النهاية في غريب الأثر (٥/٢٣٤).

ابن عكابة، بن صععب، بن علي، بن بكر، بن وائل، بن قاسط، بن هنب، بن أفصى، بن دعمي، بن جديلة، بن أسعد، بن ربيعة، بن نزار، ابن معد، بن عدنان، الإمام العالم، أبو عبد الله الذهلي، ثم الشيباني المروزي، ثم البغدادي، إمام أهل عصره، وأعلمهم بالفقه، والحديث، وأشدهم ورعاً، ومتابعة للسنة، وهو الذي يقول فيه بعض أهل السنة: عن الدنيا ما كان أصبره، وبالماضين ما كان أشبهه، أئته الدنيا فأباها، والشبه فنفاها، خرج به من مرو وهو حمل، فولد ببغداد سنة أربع وستين ومائة في شهر ربيع الأول.

وطلب أحمد العلم سنة وفاة مالك، وهي سنة تسع وسبعين، فسمع من هشيم، وجريز بن عبد الحميد، وسفيان بن عيينة، ومعتمر بن سليمان، ويحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن إدريس الشافعي، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وعبد الرحمن بن مهدي، وخلق لا يحصون بمكة، والبصرة، والكوفة، وبغداد، واليمن، وغيرها من البلاد.

روى عنه ابنه: صالح، وعبد الله، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وإبراهيم الحربي، وأبو زرعة الرازي، وأبو زرعة الدمشقي، وعبد الله بن أبي الدنيا، وأبو بكر الأثرم، وعثمان بن سعيد الدارمي، وأبو القاسم البغوي - وهو آخر من حدث عنه -، وروى عنه من شيوخه: عبد الرحمن بن مهدي، والأسود بن عامر، ومن أقرانه: علي المدني، ويحيى بن معين.

قال البخاري: مرض أحمد لليلتين خلتا من ربيع الأول، ومات يوم

الجمعة لاثنتي عشرة خلت منه، وقال حنبل: مات يوم الجمعة في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة. وقال ابنه عبد الله، والفضل بن زياد: مات في ثاني عشر ربيع الآخر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشرح:

حديث عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا فيه فوائد، لكن منها:

الفائدة الأولى: قوله: «انزَعَهَا فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا»، فعمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سأله النبي ﷺ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ وَفِي يَدِهِ حَلَقَةٌ مِنْ صَفَرٍ - مِنَ النَّحَاسِ -، قَالَ: مَا هَذِهِ؟ وَهَذَا لَيْسَ اسْتِفْهَامًا إِنَّمَا هَذَا إِنكَارٌ، فَالاسْتِفْهَامُ يَأْتِي عَلَى أَنْحَاءِ شَتَّى، مِنْهَا الْإِنكَارُ، فَلَا يَأْتِي الْاسْتِفْهَامُ دَائِمًا عَلَى بَابِهِ - طَلَبُ الْفَهْمِ -، فَتَارَةً يَأْتِي لِلْإِنكَارِ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا هَذَا» لَيْسَ لِلْاسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي تَعْلِيقِ الصَّفَرِ، وَلَا فِي تَعْلِيقِ الْحَلَقِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، لَيْسَ فِيهِ وَجْهٌ جَائِزٌ حَتَّى يَسْتَفْهَمَ عَنْ مَقْصَدِهِ، إِنَّمَا كُلُّهَا بَاطِلَةٌ؛ لِهَذَا قَالَ: مَا هَذَا؟ إِنكَارًا، وَعُمْرَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظَنَّ السُّؤَالَ عَلَى بَابِهِ، فَقَدْ كَانَ حَدِيثُ دُخُولِ فِي الْإِسْلَامِ، فَأَجَابَ بِمَا ظَنَّ، فَقَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ؟ وَالنَّبِيُّ ﷺ بَيَّنَّ لَهُ أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ لِلْاسْتِفْهَامِ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا».

وهكذا كل من تعلق بغير ما جعله الله ﷻ سببًا ظاهرًا، فإنه يوكل إليه، كما جاء في رواية ابن حبان التي ذكرها الشارح.

إِذَا فَقَوْلُهُ ﷺ: «انزَعَهَا، فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا» هَذَا فِي بَيَانِ أَنَّ مِنْ

أراد شيئاً لم يأذن الله ﷻ به، فإنما يريد بلاءً على نفسه، يعلّق خيطاً في يده، حلقة من صفر، هل هذه ترفع شيئاً، أو تدفع شيئاً؟ إنّما هو اعتقاد كانت تعتقده العرب في هذه الأشياء، وتعتقد أنّها تدفع الأشياء عنهم، وهي ليست بدواء، إنّما هو اعتقاد فيها نفسها، اعتقاد في الحلقة، اعتقاد في الإدارة على العضد، أي: ليس الاعتقاد في المادة، فهم لا يعتقدون في الصفر نفسه، لا، هم يعتقدون في الإدارة، نفس الإدارة على العضو، أو على اليد يعتقدون أنّها نافعة، وهذا يشبهها ما جعله بعض الناس دواءً في هذه الأزمنة المتأخرة، وكان يُباع في بعض الصيدليات، ويُرشد إليه بعض من تأثر بذلك من الأطباء، مثل حلقة المغناطيس التي كانت تباع، وقد منعت، فهي حلقة من مغناطيس يقولون: «للروماتزم» يضعها المريض على يده، يدخلها فيها، هذه من الاعتقادات الجاهلية، ليست سبباً، لا يدخل في البدن، ولا يؤثّر على العظم، ولا نحو ذلك، ولو كان مغناطيساً.

فنعلم أثر المغناطيس، وهو أنّه فيما بين مجالين، يحدث تجاذباً بين مجالي المغناطيس، وهذا فيه شيء في العلو، وشيء في السفلى، فلو كان يؤثّر، فإنّه يؤثّر على ما بين مجاليه، وهذا شيء لم يعنه من أراد ذلك، وإنّما يعتقد هذا في شفاء (للروماتزم)، ولو كان روماتزم قلب، لو كان روماتزم في ركة، لو لم يكن في يده، وهذا نوع من التعلّق بما لا يجوز، وهذا نوع من الشرك.

الفائدة الثانية في هذا الحديث: قوله ﷻ: «إِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ، مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا»، وهذا يدلّ على عظم الشرك الأصغر، وأنّه كجنس أشدّ من الكبائر.

فجنس الشرك الأصغر أكبر من جنس الكبائر، وهذا هو معنى قول

بعض الصحابة وغيرهم: أنّ الشرك الأصغر أكبر من الكبائر، أو أشد من الكبائر، يعنون ذلك جنسه، ولا يعنون أن كل شرك أصغر أكبر من كل كبيرة، لكن يعنون أن جنس الشرك الأصغر من حيث الوعيد أعظم من الوعيد الذي ورد في الكبائر، وهنا في هذا النوع قال النبي ﷺ: «لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيَّ، مَا أَفْلَحْتُ أَبَدًا» هذا وعيد شديد، والفلاح هو الفوز، والبقاء وما به النجح، فلو مات وهي عليه ما أفلح أبدًا.

هذا لا شكّ أنّه يدل على شدة الأمر؛ ولهذا بعض أهل العلم يرى أنّ هذه الأشياء قد تصل إلى الشرك الأكبر لمثل هذه الأحاديث، لكن الأولى، بل الأظهر من كلام أهل العلم أنّ الأصل فيها أنّها للشرك الأصغر، هذا الأصل.

لكن قد يجتمع لفاعلهما من الاعتقاد ما يلحقها بالشرك الأكبر، وسائر أجناس الشرك الأكبر كسائر أجناس الشرك الأصغر، فما كان الأصل فيه الشرك الأصغر لا يُعنى بذلك أنّه لا يصل إلى الشرك الأكبر. بل قد ينضمّ إليه من اعتقاد صاحبه فيه بأن يكون شركًا أكبر.

والواهنة: مرض من الأمراض، معروف عند العرب، وهي إمّا أن يكون في المنكب، وإمّا أن يكون في العضد، وسمّيت واهنة؛ لأنّها تسبّب الوهن لصاحبها، والضعف؛ لأنّه لا يستطيع معها حركة، ولا مزاولة الأشياء، فقليل لها: واهنة^(١).

فيلحق بذلك كلّ من تعلق شيئًا يظنّ أنّه يدفع المرض، أو يرفع المرض.

(١) راجع (ص ٣٠٩).

وهاهنا في حديث عمران رضي الله عنه لم يذكر أنه مصاب بالواهنة، أو أنه يخشى أن يصاب بالواهنة.

إنما سأله النبي صلى الله عليه وسلم فأجاب عمران رضي الله عنه قال: «من الواهنة»، ولم يذكر هل هو يعني بذلك رفعا لهذه المرض، أو يعني بذلك دفعا، فيبقى اللفظ محتملا للمسألتين، فيصلح الاستدلال به للحالين؛ لأن القاعدة عند أهل العلم أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم في الأقوال، ما استفصل هل هذا وهن، هل شيء سيقع، أو ما وقع بعد؟.

فدل على أن الجميع في الحكم واحد، سواء قلنا: هذا شيء واقع، أو أنه لم يقع، فإذا من قال: إنه إذا كان لم يقع سيدفع بهذا، فهذا يكون اعتقادًا باطلاً شرعًا.

وأما إذا وقع فإنه من الدواء فالأمر ليس كذلك؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما فصل، قال: «من الواهنة»، وهذا يحتمل أن يكون كذا، وكذا.

فإذا الأمران ممنوعان، سواء قصد بالتعليق الدفع قبل وقوعه، أو قصد بالتعليق الرفع بعد وقوع الأمر بالمرض، فالأمر سواء، فلا يباح هذا، وإنما يباح من التداوي ما كان واضح السبب في الشفاء، ظاهر السبب مما يخالط البدن مخالطة ظاهرة، إما بشرب، أو بملامسة للبدن، ككي، أي: شيء مؤثر.

أما هذه الأشياء فهي مجرد اعتقادات تعتقدها عرضا؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم مبيّنًا أنه ليس من الدواء، قال: «إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا» إذا كنت تخاف المرض، فهذه تزيدك ضعفًا ومرضًا، ضعفًا في القلب في اعتقاده الباطل، فيصبح يؤثر فيه أدنى الأمور، وأيسر الأشياء، فضره.

ثم ساق رحمته الله عدّة أحاديث قال: «عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه : «أَنَّ

النَّبِيِّ ﷺ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلَقَةً مِنْ صُفْرِ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: مِنْ الْوَاهِنَةِ، قَالَ: انزِعْهَا فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا، فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ، مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا.

مناسبة الحديث للباب ظاهرة وهي: أنه ﷺ: «رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلَقَةً مِنْ صُفْرِ» بحسب ما كان يعتقد أهل الجاهلية، فقال ﷺ: «مَا هَذِهِ؟»: هذا السؤال مِنْ أهل العلم من قال: إنه استفهام إنكار، ولكن الرجل ما فهم أنه إنكار، فهم أنه استفصال فلذلك أجاب فقال: من الواهنة.

وقال آخرون من أهل العلم: قوله ﷺ: «مَا هَذِهِ؟» يحتمل أن يكون استفهام استفصال، أو استفهام إنكار؛ ولهذا أجاب الرجل فقال: «مِنْ الْوَاهِنَةِ»، والاستفهام الأول في القول الأول للإنكار الشديد، وهو الأظهر من حيث دلالة السياق عليه؛ لأن النبي ﷺ في السياق ما ذكر الحالة الأخرى، والحالة الأخرى التي يمكن أن يكون لبسها من أجله أن تكون للتحلي، والتحلي بالصفير غير أن يلبسه لدفع البلاء، أو رفعه.

المقصود أن الاستفصال هنا في قوله: «مَا هَذِهِ؟» هذا السؤال لا يعني أنه يحتمل أن يكون اللبس شركًا، ويحتمل أن يكون اللبس غير شرك، ولكن هذا للإنكار، وإذا كان استفهام استفصال، فإنه لأجل أنه قد يلبس لأجل التحلي، لا لأجل التعلق - تعلق القلب - بذلك فلما أجاب «مِنْ الْوَاهِنَةِ»، تعيّن على كلا القولين أنه لبسها لأجل تعلقه بها لرفع المرض، أو لدفعه، والواهنة: نوع مرض من الأمراض يهن الجسم، ويطرحة، ويضعف قواه.

فقال ﷺ: «انزِعْهَا»: هذا أمر، وإنكار المنكر يكون باللسان إذا كان المأمور به يطيع الأمر فإنك تأمره باللسان، ولا تنكر عليه باليد، والنبي ﷺ

له ولاية، وينزع هذا المنكر بيده، لكن علم من حال ذاك أنه يمثل الأمر فقال له: «انزِعْهَا»، فلا تعارض بين هذا وبين ما سيأتي من أن حذيفة رضي الله عنه قطع خيطًا من رجل، فإن ذلك مبني على حال أخرى، فالنبي صلى الله عليه وسلم أمره فامثل ذلك الأمر.

قال: «فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا»: أي: أن ضررها أقرب من نفعها، وهذا في جميع أنواع الشرك، فإن ما أشرك به ضرره أعظم من نفعه لو فرض أن فيه نفعًا، وقد قال العلماء هنا: «انزِعْهَا، فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا»: لو كان فيها أثر، فإن أثرها الإضرار بدنيا، وإنَّ أَثَرَهَا أَيْضًا الْإِضْرَارُ رُوحِيًّا، وَنَفْسِيًّا؛ حيث تضعف الروح، والنفس عن مقابلة الوهن والمرض؛ لأنه يكون المرء أضعف، ويتعلق بهذه الحلقة، أو بذلك الخيط.

قال: «إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا»: وهذا حال كل من أشرك، فإنه من ضرر إلى ضرر أكثر منه، ولو ظن أنه في انتفاع.

ثم قال: «فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ، مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا»: هذا القول منه صلى الله عليه وسلم؛ لأن حال المعلق يختلف، قد يكون علقها اعتقادًا فيها استقلالًا، وقد يكون علقها من جهة التسبب، والاستقلال إذا كان الذي رؤي في يد صحابي لا شك أنه منفي، ولكن العبرة هنا في هذا اللفظ بالفائدة منه لغيره، فإن من مات وهي عليه قد يحتمل أنه علقها لأجل الاستقلال، أو علقها لأجل التسبب، وبالتالي يكون الفلاح على قسمين:

القسم الأول: الفلاح المنفي هو الفلاح المطلق، وهو دخول الجنة والنجاة من النار، وهذا في حال من أشرك الشرك الأكبر، بأن اعتقد أن تلك الحلقة من الصفر، أو ذلك الخيط الذي يُعَلَّقُ بأنه ينفع استقلالًا.

القسم الثاني: أو يكون المنفي نوعًا من الفلاح، أو مطلق الفلاح، درجة

من درجاته بعض الفلاح، ذلك إذا كان فاعله جعل سبباً مما لم يجعله الله عَزَّ وَجَلَّ سبباً لا شرعاً، ولا قدرًا، فإن كان مشرِّكًا الشرك الأصغر فإنه فإن الفلاح يكون المراد به: مطلق الفلاح، أي: درجة من درجات الفلاح، وهذا لفظان يكثران في كتب أهل العلم، وفي التوحيد بخصوصه:

الأول: مطلق الشيء.

والثاني: الشيء المطلق. يقول - مثلًا - : التوحيد المطلق، ومطلق التوحيد، الإسلام المطلق، ومطلق الإسلام، الإيمان المطلق، ومطلق الإيمان، الشرك المطلق، ومطلق الشرك، الفلاح المطلق، ومطلق الفلاح، الدخول المطلق، ومطلق الدخول، التحريم المطلق: تحريم دخول الجنة، أو تحريم دخول النار، ومطلق التحريم.

ومن المهم أن تعلم أن الشيء المطلق هو: الكامل، الإيمان المطلق هو الكامل، الإسلام المطلق هو الكامل، التوحيد المطلق هو الكامل، الفلاح المطلق هو الكامل. وأما مطلق الشيء فهو: أقل درجاته، أو درجة من درجاته، فمطلق الإيمان هذا أقل درجاته، فنقول مثلًا: هذا ينافي الإيمان المطلق، ينافي كمال الإيمان، أو نقول: هذا ينافي كمال الإيمان، أو نقول: ينافي مطلق الإيمان، أي: ينافي أقل درجات الإيمان، فهو ينافي الإيمان من أصله.

فإذًا هنا نقول: الفلاح يحتمل أن يكون المنفي الفلاح المطلق، أي: كل الفلاح، أو درجة من درجاته بحسب حال المعلق، فكل من لبس حلقة، أو خيطة، ومات وهي عليه من غير توبة، فإنه لن يفلح أبدًا، ولن يكون مفلحًا، وهذا الفلاح بحسب اعتقاده إن كان معتقدًا فيها أنها تنفع باستقلال فهو من أهل النار، أو كان اعتقد أنها سبب فهو من أهل النار كعصاة الموحدين.

وَلَهُ عَنِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ»^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ»^(٢).

ش: قوله: (وَلَهُ عَنِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ»). الحديث الأول رواه الإمام أحمد كما قال المصنف، ورواه أيضًا أبو يعلى، والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي.

قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ). أي: من حديث آخر رواه أحمد فقال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا عبد العزيز بن مسلم، حدثنا يزيد بن أبي منصور، عن دجين الحجري، عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجَهَنِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ إِلَيْهِ رَهْطٌ فَبَايَعَ تِسْعَةً وَأَمْسَكَ عَنْ وَاحِدٍ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: بَايَعْتَ تِسْعَةً وَتَرَكْتَ هَذَا، قَالَ: إِنَّ عَلَيْهِ تَمِيمَةً فَأَدْخَلَ يَدَهُ، فَقَطَعَهَا فَبَايَعَهُ، وَقَالَ: مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ». ورواه الحاكم ونحوه، ورواه ثقات^(٣).

قوله: (عَنِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ) صحابي مشهور، فقيه فاضل، ولي إمارة مصر لمعاوية ثلاث سنين، ومات قريبًا من الستين.

قوله: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً» أي: علقها متعلقًا بها قلبه في طلب خير، أو دفع شر^(٤).

(١) أخرجه أحمد (١٥٤/٤)، وأبو يعلى في مسنده (٢٩٥/٣)، وابن حبان (٤٥٠/١٣).

(٢) أخرجه أحمد (١٥٦/٤).

(٣) أخرجه أحمد (١٥٦/٤)، والحاكم في المستدرک (٢١٩/٤).

(٤) انظر: الترغيب والترهيب للمنذري (٣٠٧/٤).

قال المنذري: خرزة كانوا يعلقونها يرون أنها تدفع عنهم الآفات، وهذا جهل وضلالة، إذ لا مانع ولا دافع غير الله تعالى.

وقال أبو السعادات: التمام: جمع تميمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين في زعمهم، فأبطلها الإسلام^(١).

قوله: «فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ» دعاء عليه.

قوله: «وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً» - بفتح الواو، وسكون المهملة - قال في مسند الفردوس: شيء يخرج من البحر يشبه الصدف يتقون به العين.

قوله: «فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ» - بتخفيف الدال -، أي: لا جعله في دعة وسكون، قال أبو السعادات: وهذا دعاء عليه.

قوله: « وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ».

قال أبو السعادات: إنما جعلها شركاً؛ لأنهم أرادوا دفع المقادير المكتوبة عليهم، وطلبوا دفع الأذى من غير الله الذي هو دافعه.

الشرح:

في هذا الحديث حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ»، وفي رواية: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ» الكلام على هذا في مباحث:

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (١/١٩٧).

الأول: معنى التعلق، فقد سبق أن التعلق هو تعليق شيء يتعلق القلب به، فلفظ من تعلق يجمع شيئين:

أولاً: التعليق، تعلق القلب، وتارة يطلق التعليق على تعلق القلب دون تعليق شيء.

ثانياً: تميمة: شيء كان تضعه العرب على الكبار والصغار، وأكثر ذلك على الصغار، وأصلها يجمعون فيها أشياء، خرزا أو صدفا، أو نحو ذلك، يعتقدون أنهم إذا وضعوا هذه الأشياء أن فيها خاصة تسلب العين، أو يعتقدون أنه إذا تعلقها أحد، وعلقت فيه أنه ينظر الرائي له أن هذا مريض؛ لأنها لا تعلق إلا على المريض، فإذا رآه مريضاً فلا يعينه، أي: لا يصيبه بالعين لكن الأول أكثر؛ لأنهم يعتقدون أنها هي تدفع العين بنفسها لخصائص فيها، هم كانوا يعلقونها تارة، يعلقونها على الحلق، وتارة يعلقونها على العضد، وتارة يضعونها على الساق في أنحاء شتى.

المقصود: أن التميمة هذا وصفها، ويلحق بها كل من وضع شيئاً وربطه على بدنه، يعتقد أن فيه نفعاً له، أو يعتقد أن فيه دفعا، أو رفعا للضرر، سواء كان شيئاً مكتوباً، أو غيره من الناس من يضع أشياء عليه من التمام لكن ما يضع خرزا، هذا الخرز تجده الآن عند بعض البادية.

الذي يتلخص لنا في هذا أن من تعلق تميمة، كما قال النبي ﷺ: «فَلَا أْتَمَّ اللَّهُ لَهُ».

هذا دعاء عليه بأن يعاقب بنقيض قصده، هو أراد التمام، والنبي ﷺ دعى عليه بعدم التمام، بالنقص، والضعف بأنه أشرك بالله كذلك هذا الحديث خاص بحكم تعليق التمام، وقول النبي ﷺ: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَّى شِرْكَ»، سيأتي بيان ذلك، لكن ملخص ما سيأتي هو: أن حكم التمام على قسمين:

القسم الأول: إمّا أن تكون التميمة الموضوعة من القرآن، وإمّا أن تكون من غير القرآن، أمّا إذا كانت من غير القرآن فهي محرّمة إجماعاً وشرك، إذا كانت من غير القرآن، وغير الأدعية المعروفة، خالطها شيء غير مفهوم، كلمات غير معلومة، أدعية شركية، أو غير ذلك، فهذا شرك.

القسم الثاني: بحسب الدعاء، أي: مجرد الوضع شرك أصغر، إذا صاحبه شيء آخر، أو اعتقاد، فإنّه يكون شركاً أكبر بحسب الحال، وتارة يكون من القرآن، وهذه يستعملها بعض الناس على أنحاء شتى، فتارة يجعلونه ورقة كبيرة يكتبون فيه آيات، ويطوونها طياً دقيقاً، حتى تكون صغيرة، ثمّ يضعونها في قطعة قماش، ويخيطون عليها، ثم يضعونها في نايلون، أو بلاستيك، أو شيء، أو يضعونها في قماشها، ويخيطون عليها، ويعلقونها دائماً، أو يجعلها في جيبه دائماً، أو يجعلها في عضده، وهذا مشهور كثير في الناس، الذين لم يتنوروا بكلام المصطفى ﷺ، ولم تتعلق قلوبهم بالله ﷻ وحده، الكاشف الضار هو الله ﷻ وحده، هذه الأشياء لا تنفع، بل تضرّ.

هذا التعليق الذي من القرآن الأصل فيه أنه لا يجوز حتّى ولو كان من القرآن؛ وذلك لأنّ النبي ﷺ قال: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ».

ونحن نعلم من قواعد الشرع، وأصول الفقه أنّ النكرة إذا كانت في سياق الشرط فإنّها تعم، والنبي ﷺ قال: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ»، والتميمة نكرة صحيح، و(من) شرط، فإذا كان كذلك، فإنّه يعمّ أنواع التمام، فيدخل في ذلك التمام التي من القرآن^(١).

(١) انظر: روضة الناظر (٢/١٣٢)، وبدائع الفوائد (٤/٢، ٣)، ومذكرة الشنيطي (٢٠٤ - ٢٠٧).

كذلك قوله في الحديث الآخر: «إِنَّ الرَّقْيَ، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَةَ شُرْكَ» عام.

أولاً: نصوص القرآن والسنة تمنع، وفيه براهين آخر، ستأتي - إن شاء الله تعالى - في موضعها.

ونقول: إن التمايم الموجودة الآن على قسمين:

القسم الأول: تمايم من القرآن، التي يعتقدونها من القرآن، تسأل الرجل تقول له: هذه من القرآن؟، يقول لك: هذه من القرآن، فحصل مرة أني قلت ننظر إليها، هو يقول من القرآن، واعتقاده أنه من القرآن ننظر إليها، فخرجت وهي قطعة صغيرة، رقاقة طويلة، رهيفة دقيقة، مكتوب فيها مربعات، فيها أسهم، فيها آيات، فيها أدعية، كلها أدعية وآيات من القرآن، لكن فيها مربعات، وفيها أشياء آخر.

فهذا يدل على أنها شركية؛ لأن الذين يستعملون المربعات التي فيها أرقام، وحروف فهذه مخاطبة للجن، سحر، يضع مربعا في أي ورقة، وفيه كذا مقسم إلى تسع مربعات صغيرة، أو ست، أو عشر، بحسب الحال.

ويضعون أرقاماً، أحياناً يسأل المريض، الساحر يسأله، هو يضع الأرقام بحسب ذلك، وأحياناً يضع كتابة من خارج المربع، هذا مباشرة شرك؛ لأنه مخاطبة للجن، حتى ولو زعم من علقه أنه من القرآن، فلا شك أنه شرك، وأنه لا يجوز بإجماع الأمة، لا خلاف بينهم في ذلك.

القسم الثاني: إذا كان فيها قرآن خالص، إذا كان فيها آيات خالصة لا تخلط بشيء آخر، فهذا هو الكلام فيه.

والصحيح فيه: أنه لا يجوز، لكن ليس من الشرك؛ لأن هذا قرآن، صحيح أنه لا يجوز لأدلة سنذكرها - إن شاء الله تعالى -، فمنها العموم، ومنها سد الذريعة، ومنها عدم دخول أمكنة النجاسة بهذه الأشياء، ومنها

تنزيه القرآن أن يكون على مثل هذه الأوصاف والأحوال؛ لأنّ فيه إهانة له، بأن يكتب القرآن في أوراق صغيرة، وتطوى، هذا فيه إهانة له، والقرآن ما نزل إلا ليُعظم.

قال ﷺ: «وَلَهُ عَنِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ»: المقصود من هذا الحديث ذكر لفظ «التعلق» وتعلق يعني: أنه علّق وتعلّق قلبه بما علّق، لفظ «تعلّق» يشمل التعليق، وتعلّق القلب بما علّق فهو لبس، وتعلّق قلبه بما لبس، علّق في صدره وتعلّق قلبه بما علّق.

قال ﷺ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ»: والتميمة لها باب يأتي - إن شاء الله تعالى - لكن هي: نوع خرزات، وأشياء توضع على صدور الصغار، أو يضعها الكبار لأجل دفع العين، أو دفع الضرر، أو الحسد، أو أثر الشياطين، ونحو ذلك.

قال: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ»: دعا عليه ﷺ الأيتّم الله له؛ لأن التميمية أُخِذَتْ من تمام الأمر، سُمِّيَتْ تميمية؛ لأنه يعتقد فيها أنها تتم الأمر فدعا عليه ﷺ بأن لا يتم الله ﷻ له المراد.

قال: «وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ»: والودعة: نوع من الصدف، أو الخرز يوضع على صدور الناس، أو يعلق على العضد ونحو ذلك؛ لأجل - أيضًا - دفع العين ونحوها من الآفات، أو رفع العين ونحوها من الآفات.

قال: «وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ»: أي: فلا تركه وذلك، ولا جعله في دعة وسكون وراحة، ودعاؤه ﷺ عليه ذلك؛ لأنه أشرك بالله ﷻ.

قال: وفي رواية: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ»؛ لأن تعليق التمام والتعلق بها شرك أصغر بالله ﷻ، وقد يكون أكبر بحسب الحال.

وَلابنِ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «أَنَّه رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيْطٌ مِنَ الْحُمَى، فَقَطَعَهُ، وَتَلَا قَوْلَهُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]»^(١).

ش: قوله: (ولابن أبي حاتم عن حذيفة رضي الله عنه أنه رأى رجلاً في يده خيط من الحمى، فقطعه، وتلا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]).

قال ابن أبي حاتم: حدثنا محمد بن الحسين بن إبراهيم بن أشكاب، حدثنا يونس بن محمد، حدثنا حماد بن سلمة، عن عاصم الأحول، عن عروة قال: دخل حذيفة على مريض، فرأى في عضده سيراً فقطعه، أو انتزعه. ثم قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾.

وابن أبي حاتم هو: الإمام أبو محمد، عبد الرحمن بن أبي حاتم، محمد بن إدريس الرازي التميمي الحنظلي، الحافظ، صاحب الجرح والتعديل، والتفسير، وغيرهما، مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة.

وحذيفة هو: ابن اليمان، واسم اليمان: حسيل - بمهملتين مصغراً، ويقال حسل - بكسر ثم سكون -، العبسي - بالموحدة -، حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين، ويقال له: صاحب السر، وأبوه أيضاً صحابي، مات حذيفة في أول خلافة علي رضي الله عنه سنة ست وثلاثين.

قوله: «رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيْطٌ مِنَ الْحُمَى» أي: عن الحمى، وكان الجهال يعلقون التمام، والخيوط، ونحوها لدفع الحمى، وروى وكيع

(١) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٧/٢٢٠٨).

عن حذيفة: «أنه دخل على مريض يعود فلمس عضده، فإذا فيه خيط، فقال: ما هذا؟ قال: شيء رقي لي فيه، فقطعه وقال: لو مت وهو عليك ما صليت عليك».

وفيه إنكار مثل هذا، وإن كان يعتقد أنه سبب، فالأسباب لا يجوز منها إلا ما أباحه الله تعالى ورسوله، مع عدم الاعتماد عليها، وأما التمام، والخیوط، والحروز، والطلاسم ونحو ذلك مما يعلقه الجهال، فهو شرك يجب إنكاره، وازالته بالقول، والفعل، وإن لم يأذن فيه صاحبه.

قوله: «وتلا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف:

١٠٦] استدلال حذيفة رضي الله عنه بالآية على أن هذا شرك.

ففيه صحة الاستدلال على الشرك الأصغر بما أنزله الله في الشرك الأكبر، لشمول الآية، ودخوله في مسمى الشرك، وتقدم معنى هذه الآية عن ابن عباس، وغيره في كلام شيخ الإسلام، وغيره - والله أعلم -.

وفي هذه الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم ما يبين كمال علمهم بالتوحيد، وما ينافيه، أو ينافي كماله.

الشرح:

قال: (ولابن أبي حاتم عن حذيفة رضي الله عنه أنه رأى رجلاً في يده خيط من الحمى، فقطعه، وتلا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾).

مناسبة هذا الحديث أو الأثر للباب ظاهرة من أن حذيفة الصحابي رضي الله عنه : «رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيْطٌ» فهذا الخيط من الحمى، و(مِنْ) تعليلية، أي: علّق الخيط؛ لأجل رفع الحمى، أو لأجل دفع الحمى. و(مِنْ) لها استعمالات شتى: تبعيضية، وتعليلية، وتأتي على أنحاء؛ كما قرر ذلك علماء العربية، وخاصة في كتب حروف المعاني^(١)، ومن استعمالاتها:

● أن تأتي للابتداء.

● أن تأتي للتعليل.

● أن تأتي للتبعيض.

أن تأتي للبيان.

وقد قال المرادي في معاني «مِنْ» في نظمه لبعض حروف المعاني^(٢):

أَتُنَّا مِنْ لِتُبَيِّنٍ وَبَعْضٍ وَتَعْلِيلٍ وَبَدْءٍ وَأَنْتِهَاءٍ
وَزَائِدَةٍ وَإِبْدَالٍ وَقُضْلٍ وَمَعْنَى عَنِّ وَعَلَى وَفِي وَبَاءٍ

فذكر اثني عشر معنى لـ(مِنْ)، وابتدأ ذلك بقوله: (أَتُنَّا مِنْ لِتُبَيِّنٍ) يعني: للبيان، (وَبَعْضٍ)، فهذا يدل على أن كون (مِنْ) في الأصل للبيان أنها مقدمة على كونها للتبعيض، وهي تأتي لمعاني كثيرة، ومنها البيان، والتبعيض، والابتداء إلى غير ذلك.

(١) انظر: حروف المعاني للزجاجي (ص ٥٠).

(٢) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني للشيخ بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، المتوفي سنة تسع وأربعين وسبعمئة، وهو كتاب مفيد رُتّب على مقدمة مشتملة على خمسة فصول، ثم أورد خمسة أبواب من الأحادي إلى الخماسي.

فمنها: أن (مِنْ) تكون للتعليل فقوله: «أَنه رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيْطٌ مِنْ الْحُمَى» أي: لأجل دفع الحمى، أو لأجل رفع الحمى ف(مِنْ) تعليل لوضع الخيط في اليد.

قال: «.. فَقَطَعَهُ»: وهذا يدل على أن هذا منكر عظيم يجب إنكاره، ويجب قطعه.

قال: «.. وَتَلَا قَوْلَهُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾. قال السلف في هذه الآية: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ﴾ أي: بأن الله هو الرب، وهو الرزاق، وهو المحيي، وهو المميت، أي: توحيد الربوبية ﴿إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] به عَزَّ وَجَلَّ في العبادة، فليس توحيد الربوبية بِمَنْجٍ، بل لا بد من أن يُوحَّدَ اللهُ في العبادة.

وهذا الدليل في الشرك الأكبر، وقد قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: أن فيه أن الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ يستدلون بما نزل في الشرك على الشرك الأصغر.

فِيهِ مَسَائِلُ :

الأولى : التَّغْلِيظُ فِي لُبْسِ الْحَلَقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِمِثْلِ ذَلِكَ .
 الثَّانِيَةُ : أَنَّ الصَّحَابِيَّ لَوْ مَاتَ وَهِيَ عَلَيْهِ مَا أَفْلَحَ . فِيهِ شَاهِدٌ لِكَلَامِ
 الصَّحَابَةِ أَنَّ الشِّرْكَ الْأَصْغَرَ أَكْبَرُ مِنَ الْكِبَائِرِ .
 الثَّلَاثَةُ : أَنَّهُ لَمْ يُعْذَرَ بِالْجَهَالَةِ .
 الرَّابِعَةُ : أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ فِي الْعَاجِلَةِ بَلْ تَضُرُّ ؛ لِقَوْلِهِ : « لَا تَزِيدُكَ إِلَّا
 وَهْنًا » .

الخامسةُ : الإِنْكَارُ بِالتَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ .
 السادسةُ : التَّضْرِيحُ بِأَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكَلَّ إِلَيْهِ .
 السَّابِعَةُ : التَّضْرِيحُ بِأَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ .
 الثَّامِنَةُ : أَنَّ تَعْلِيْقَ الْخَيْطِ مِنَ الْحُمَى مِنْ ذَلِكَ .
 التَّاسِعَةُ : تِلَاوَةُ حُدَيْفَةَ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ يَسْتَدِلُّونَ بِالْآيَاتِ
 الَّتِي فِي الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ عَلَى الْأَصْغَرِ ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فِي آيَةِ
 الْبَقْرَةِ .

العاشرةُ : أَنَّ تَعْلِيْقَ الْوَدَعِ عَنِ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ .
 الحادية عشره : الدُّعَاءُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً أَنَّ اللَّهَ لَا يُتِمُّ لَهُ ، وَمَنْ
 تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ ، أَيُّ : تَرُكُ اللَّهُ لَهُ .



٧ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ) أي: من النهي، وما ورد عن السلف في ذلك.

الشرح:

فهذا الباب ذكر فيه المصنف رحمته الله الرقى، والتمايم، وقد كان سبق في الباب الذي قبله، ذكر شيئاً من أحكام التمايم، والرقي، لكنها لم تكن مقصودة في الباب الذي قبل.

وهنا ذكر ما جاء في الرقى، والتمايم، والرقي والتمايم المقصود بها في هذا الباب ذكر أحكامها، وأن منها ما هو شرك بالله عز وجل، إماماً شرك أكبر، وإماماً شرك أصغر؛ ولهذا أدخل المصنف أعني: شيخ الإسلام محمد ابن عبد الوهاب رحمته الله - هذه الأحاديث في هذا الباب، وأدخل هذا الباب في كتاب التوحيد؛ لأجل أن يبين أن هذا شرك، وأنه مما يضاد التوحيد من أصله في بعض أحواله، أو ينافي كمال التوحيد في أحوال آخر، ومنه ما هو شرك أكبر، ومنه ما هو شرك أصغر، وهذا من أدب التصنيف العالي.

والرقي فسرها المصنف بقوله: (العزائم)، وهذا من التفسير بالعرف، وليس من التفسير بما جاء بلسان العرب.

والرقي، قال: هي العزائم، أي: فيما تعارف عليه الناس، فإنهم يسمون الرقي العزيمة.

قال: فلان عنده عزيمة، أو فلان يكتب العزائم، ويعنون بها الرقى، أو فلان يقرأ على الناس بعزائم، ونحو ذلك، يعني بذلك الرقى، وخصت عند بعضهم بالرقى المكتوبة بزعفران ونحوه، يقول العامة: أن هذه هي العزائم.

فيعني: بالرقى ما تعارف الناس عليه مما هو في معنى الرقية، وهذا من الشيخ رحمته الله من إمام الدعوة، ليس من التفسير باللغة، لكن هو من التفسير بما يقرب للناس ما يفهمه كلام الشارع لما تعارفوه، وما تعاهدوه، وهذا مما ينبغي للداعية وللمعلم أن يتعاهده من الناس؛ لأننا نجد أن من الناس من يوغل في تفسير الألفاظ بالمقتضى اللغوي، وهو يبعد في ذلك عن تفسيرها بما عهده الناس، وما تعارف عليه الناس، حتى إذا أطال في ذلك، أبعد عن أذهانهم المراد من هذه الأحاديث، أو المراد من الأحكام بما يعالج واقع الناس.

فإذا في تفسير الشيخ رحمته الله الرقى بالعزائم ما ينبهنا على هذه الفائدة المهمة، وهي: أنه ينبغي للمعلم، أو ينبغي للداعية أن يفسر الألفاظ الشرعية بعد فهمها فهماً صحيحاً مستقيماً بما يقرب الفهم للناس بما تعاهدوه، وهذا له نظائر في كلام المصنف، كلام إمام الدعوة رحمته الله؛ حيث إنه مرّة فسر الإله لأحد الناس، قال: والإله هو الذي تسمونه الذي فيه السر؛ لأن الذين يتعلّقون بالأولياء، أو بالقبور يقولون: فلان فيه سر في عهده^(١)، والآن هذا موجود في كثير من المناطق، فقال: الإله هو الذي فيه السر، أي: معهودكم، ومعلوم أن هذا ليس بالتفسير اللغوي.

(١) انظر: مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمته الله (١/٧٦).

إِذَا فِينْبَغِي عَلَى الْمَعْلَمِ، عَلَى الدَّاعِيَةِ، عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَفْسِرَ الْأَلْفَاظَ الشَّرْعِيَّةَ بَعْدَ فَهْمِهَا فَهْمًا صَحِيحًا مُسْتَقِيمًا، بِمَا عَرَفَهُ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنْ يَفْسِرَهَا بِمَا يَقْرَبُ الْمَعْنَى لِلنَّاسِ، لَا بِمَا يَبَاعِدُ الْمَعْنَى عَنْ أَذْهَانِ النَّاسِ.

الرقي تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: رقي جائزة.

القسم الثاني: رقي غير جائزة.

وَأَصْلُ الرَّقِيِّ مَا يَرْتَقِي بِهِ الْمَرَضُ، أَوْ يَرْتَقِي بِهِ الْمَرءُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، مِنْ حَالٍ رَدِيَّةٍ إِلَى حَالٍ أَحْسَنَ مِنْهَا، وَتَارَةً تَكُونُ الرَّقِيُّ فِي النَّفْثِ، وَتَارَةً تَكُونُ الرَّقِيُّ بِالْقِرَاءَةِ دُونَ نَفْثٍ، أَيْ: فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّاسُ، فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ الْعَرَبُ، وَتَارَةً تَكُونُ الرَّقِيُّ بِتَعَاوِذٍ يَصْنَعُونَهَا، وَتَارَةً تَكُونُ مِنْ شَيْءٍ يَدْفَعُ - لَمْ يَقَعْ -، يَرِيدُونَ دَفْعَهُ كَالْعَيْنِ وَنَحْوِهَا، وَتَارَةً تَكُونُ مِنْ شَيْءٍ يَرْفَعُ، أَيْ: شَيْءٍ وَقَعَ كَالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ، يَرِيدُونَ أَنْ يَدْفَعُوا.

هَذِهِ أَنْوَاعٌ كَانَتْ مَوْجُودَةً، وَالنَّبِيُّ ﷺ سَأَلَ عَنِ الرَّقِيِّ، قِيلَ لَهُ: إِنَّ هَاهُنَا رَقِي نَرْقِي بِهَا، فَبَيَّنَ ﷺ أَنَّ الرَّقِيَّ لَا بَأْسَ بِهَا إِلَّا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ أَنْ تَكُونَ الرَّقِيُّ شَرِكِيَّةً، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالرَّقِيِّ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ»^(١)، أَيْ: فِيهَا، وَفِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَذْكُرُهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، «لَا بَأْسَ بِالرَّقِيِّ، مَا لَمْ تَكُنْ شِرْكًا». أَيْ: مَا لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الرَّقِيُّ شَرِكًا.

فَبَيَّنَ ﷺ أَنَّ الرَّقِيَّ تَنْقَسِمُ إِلَى هَذَيْنِ الْقَسْمَيْنِ:

القسم الأول: رقي مشروعة.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٠٠) مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

القسم الثاني: ورقى شركية.

والنبي ﷺ رقى نفسه (١)، ورقى غيره (٢)، ورقى ﷺ (٣).

فإذا هذا يدلّ على أنّ من الرقى ما هو جائز، ومنها ما ليس بجائز، والعمدة في هذا هو ما في الرقى من معان، كما سيأتي بيانه - إن شاء الله - .

والتمايم: اسم عام في أشياء يتعلّقها المرء، أو المرأة، لأجل دفع شيء أو جلبه، يتعلّقونها، إمّا شيء يعلّقونها على الرقبة، أو على العضد، أو على الرجل، أو على الفخذ، أو على الساق، أو نحو ذلك، أنواع من الأشياء يتعلّقها المرء بقلبه، ويعلّقها على بدنه، لأجل مصلحة له فيها، يظنّها كذلك، هذه هي التمايم.

فُسّرت عند أهل العلم بأنواع من التفسيرات، فتارة بالفرد، وتارة يقولون: هي خرزات توضع على عنق الصبي لدفع العين، وهذا من التفسير بالفرد، وليس من التفسير الشامل لجميع أنواع التمايم؛ لأن التمايم أنواع عند العرب، - وسيأتي بيان ذلك - .

(١) أخرجه البخاري (٤٤٣٩)، ومسلم (٢١٩٢).

(٢) سبق تخريجه (ص١٦٦).

(٣) سبق تخريجه (ص١٦٦).

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَأَرْسَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَسُولاَ، أَنْ لَا يَبْقَيْنَ فِي رِقْبَةٍ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ»^(١).

ش: هذا الحديث في الصحيحين.

قوله: (عَنْ أَبِي بَشِيرٍ) - بفتح أوله، وكسر المعجمة -، قيل: اسمه قيس ابن عبيد. قاله ابن سعد.

وقال ابن عبد البر: لا يوقف له على اسم صحيح، هو صحابي شهد الخندق، ومات بعد الستين. ويقال: إنه جاوز المائة.

قوله: «فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ». قال الحافظ: لم أقف على تعيينه.

قوله: «فَأَرْسَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَسُولاَ» هو زيد بن حارثة. روى ذلك الحارث بن أبي أسامة في مسنده. قاله الحافظ^(٢).

قوله: «أَنْ لَا يَبْقَيْنَ» - بالمشناة التحتية، والقاف المفتوحتين -، وقِلَادَةٌ مرفوع على أنه فاعل، والوتر بفتحيتين، وأحد أوتار القوس.

وكان أهل الجاهلية إذا اخلوق الوتر أبدلوه بغيره، وقلدوا به الدواب اعتقاداً منهم أنه يدفع عن الدابة العين.

قوله: «أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ» معناه: أن الراوي شك هل قال شيخه: قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أو قال: قِلَادَةٌ وَأَطْلَقَ، ولم يقيده؟ ويؤيد الأول ما روي

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٥)، ومسلم (٢١١٥).

(٢) انظر: فتح الباري (١٤١/٦).

عن مالك أنه سئل عن القلادة؟ فقال: ما سمعت بكراحتها إلا في الوتر.
ولأبي داود «وَلَا قِلَادَةٌ» بغير شك^(١).

قال البغوي في شرح السنة: تأول مالك أمره ﷺ بقطع القلائد على أنه من أجل العين، وذلك أنهم كانوا يشدون الأوتار، والتمايم، ويعلقون عليها العوذ، يظنون أنها تعصمهم من الآفات، فنهاهم النبي ﷺ عنها، وأعلمهم أنها لا ترد من أمر الله شيئاً^(٢).

قال أبو عبيد: كانوا يقلدون الإبل الأوتار، لئلا تصيبها العين، فأمرهم النبي ﷺ بإزالتها إعلماً لهم بأن الأوتار لا ترد شيئاً^(٣). وكذا قال ابن الجوزي، وغيره^(٤).

قال الحافظ: ويؤيده حديث عقبة بن عامر، رفعه «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أْتَمَّ اللَّهُ لَهُ» رواه أبو داود. وهي ما علق من القلائد خشية العين ونحو ذلك. انتهى^(٥).

(١) انظر: فتح الباري (١٤١/٦).

(٢) انظر: شرح السنة (٢٧/١١).

(٣) انظر: غريب الحديث لابي عبيدة (٢/٢).

(٤) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (٤٥٢/٢).

(٥) انظر: فتح الباري (١٤٢/٦).

الشرح:

في حديث أبي بشير الأنصاري رضي الله عنه : «أَنَّه كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَأَرْسَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا أَنْ لَا يَبْقَيْنَ» - بالياء - «فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ، قِلَادَةٌ مِنْ وَتْرٍ» في عنق أو رقبة. قلادة من وتر، قال الراوي: «أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ» القلادة مع الوتر.

ما علاقتها بالتميمة؟ ما علاقتها بالرقى حتى يدخل الشيخ رحمته الله هذا الحديث في هذا الباب؟ هل هناك علاقة واضحة، قلادة من وتر، أو قلادة في عنق بعير إلا قطعت؟، العلاقة واضحة، ولكن لم تذكر في هذا الحديث؛ لأنها معروفة من واقع الحال، كان العرب إذا أخلولق قوس وتر، وقدم علقوه في عنق البعير، يريدون أن يدفعوا بذلك عن البعير العين، إذا كان بعير يهتمهم، راحلة منتقاة، أو هي من نفائس المال، أو نحو ذلك ممّا يجعل في عنقه قلادة من وتر، وتارة لا يجعلون قلادة من وتر، يجعلون قلادة لهذا الغرض.

وهذا إن جعلوا لهذا الغرض من قبيل التمام؛ لأن هذا هو معنى التميمة، وأن تتعلق شيئاً، أو تعلق شيئاً لدفع شيء، أو لرفع شيء، وهذا هو معنى التميمة، إذا فهذه القلادة هي في معنى التميمة.

وأمر النبي ﷺ بقطعها؛ لأن اتخاذها بهذا الاعتقاد شرك بالله؛ لأن هذا ليس بسبب مشروع يدفع به المراد العين، وكذلك هو ليس بأمر مأذون فيه.

فإذاً هو ليس بسبب؛ لأن هذه القلادة ما تدفع بنفسها، وليست بسبب معقول، إذاً خرج بذلك ما يفعل للدواء، أو يجعل للتداوي بنحو هذا، أي: ممّا يعصم به رقبة بعير، أو يوضع عليه لأجل التداوي، فإنّ هذا إذا كان سبباً ظاهراً في التداوي، ويعالج ذلك فإنه لم يتخذ لأجل الدفع، لم

يعتقد فيه حيث اعتقد ما ليس بسبب سبباً، ولكن إذا كان من هذا الباب وهو أنه اعتقد في هذه القلادة التي من الوتر، أو أي قلادة، قلدت أنها تدفع، أو ترفع شيئاً بعد وقوعه، فإنّ هذا الاعتقاد شرك؛ لأنّ فيه نوع اعتقاد نفع وضرر في المخلوقات، وهذا شرك بالله ﷻ، والشرك في هذا شرك أصغر، وليس بشرك أكبر، إلّا إذا كان المعلق على نفسه، أو على ولده، أو على دابته، يعتقد أن هذه تدفع أو ترفع بنفسها، أي: أن فيها خاصية بنفسها، فيها قوة بنفسها، وليست بواسطة في ذلك، فإنّ هذا شرك أكبر إذا اعتقد فيه النفع والضرر استقلالاً، فهذا شرك أكبر - والعياذ بالله -، وهذا له أمثلة من الواقع، في حياة الناس، في كثير من البلدان تجد أن بعضهم يصنع ما يشابه في المعنى تعليق القلادة على البعير، أو تعليق قلادة الوتر على البعير، فترى مثلاً في بيت رجل، أو أحد من الناس، أنه يعلق حدوة فرس مقلوبة، أو حدوة حمار، أو يجعل رأس بعض الحيوانات معلقاً محنطاً، أو يجعل مثل هذا في السيارة معلقاً على المرآة الأمامية، خرزات أحياناً، تجد أحياناً حدوة فرس، وتجد أحياناً رأس أرنب صغير، وتارة يضعونها في الحلق، هذا كله من عقائد بعض الناس من خارج هذه البلاد، دخلت ووفدت، فبعض الناس يضعها لهذا القصد.

هذا كله يراد به من صانعه الذي صنعه، دفع العين، أو يريد منه دفع الشرّ، وحصل هذا أنه سئل بعض من علّق هذه ما مرادك من هذا؟، فقال: الشرور كثيرة، ونحو ذلك، ولهم اعتقاد في هذا.

وهذا يبيّن أن اعتقادات الجاهلية لا زالت باقية في هذه الأمة بأنواع، لكن الوسائل تختلف، والطرائق تختلف، ويستجدّ الناس، ويصنعون أشياء لم يكن يعرفها العرب، يعتقدون في أشياء بحسب ما استجدّ به الزمان.

مما ذكروا أن العرب في الجاهلية، كانوا يعتقدون في رأس الأرنب؛

بحيث يربطون الرأس على ساق الرجل أو المرأة، الذي يخشى عليه من الجنّ ابتداءً، أو من غير الإنس أو الجن.

كذلك بعض أجزاء الهر - القطعة -، وكذلك بعض أجزاء الثعلب، - الرأس، أو الذيل، أو الرجل، آخر الرجل، -، أو نحو ذلك.

ذكر أشياء من هذا بعض من صنف في أحوال العرب، وقد فصل هذه الأحوال، وأورد الشاهد عليه من أشعارهم وأحوالهم العلامة الألووسي في كتابه القيم العظيم «بلوغ الأرب بمعرفة أحوال العرب»، ففصل هذا، وأخذ فصلاً طويلاً لمعرفة أنواع التمام عند العرب، وذكر أشياء متنوعة في هذا المقصود من هذا أنّ هذا هو الأصل الشرعي، وهذا من باب التنفير، «أَنْ لَا يَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ، قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ»، والنبي ﷺ أمر أن تقطع هذه من أعناق الإبل.

فإذاً يكون هذا حكماً عاماً لكلّ من شابه أولئك في الاعتقاد، في أنها تنفع وتضر، إمّا على وجه الاستقلال - والعياذ بالله -، وإمّا على وجه التبع، كما عليه أكثر حال من يعلقونها.

فإذاً ينبغي لنا أنّنا إذا رأينا شيئاً من ذلك أن نبادر بقطعه، وأن نبادر بإزالته؛ لأنّ هذا من المنكر الكبير، سواءً في البيوت، أو سواءً في السيارات، أو نحو ذلك.

وسياتينا ما رواه وكيع عن سعيد بن جبير، أنه قال: «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً عَنْ إِنْسَانٍ، كَانَ كَعَدْلِ رَقَبَةٍ»^(١)، أي: كأنه اشترى رقبة وأعتقها، أو ملك رقبة فأعتقها، وهذا من الفضل العظيم؛ لأن فيه إخمادا للشرك، وإحياءاً للنفوس بالتوحيد.

(١) سيأتي تخريجه (ص ٣٧٧).

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَّةَ شِرْكٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ ^(١).

ش: (وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَّةَ شِرْكٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ).

وفيه قصة، ولفظ أبي داود: «عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن عبد الله رأى في عنقي خيطاً، فقال: ما هذا؟ فقلت: خيط رُقِي لي فيه قالت: فأخذه فقطعه، ثم قال: أنتم آل عبد الله لأغنياء عن الشرك، سمعت رسول الله يقول: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَّةَ شِرْكٌ» فقلت: لِمَ تقول هكذا؟ لقد كانت عيني تُقَذَفُ، وكنتُ أختلف إلى فلان اليهودي إذا رقاها سكنت. فقال عبد الله: إِنَّمَا ذَلِكَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ، كَانَ يَنْخَسُّهَا بِيَدِهِ، فإذا رُقِي كفَّ عنها، إنما كان يكفيك أن تقول كما كان رسول الله يقول: أذهبِ البأسَ، ربَّ النَّاسِ، واشفِ أنتَ الشَّافِي، لا شفاءَ إلاَّ شفاؤُكَ، شفاءً لا يغادرُ سقماً». ورواه ابن ماجه، وابن حبان، والحاكم وقال: صحيح، وأقره الذهبي ^(٢).

قوله: «إِنَّ الرُّقَى» قال المصنف: «هي التي تسمى العزائم، وخص منه الدليل ما خلا من الشرك، فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحممة» يشير إلى أن الرقى الموصوفة بكونها شركاً هي التي يستعان فيها بغير الله، وأما إذا لم يذكر فيها إلا بأسماء الله، وصفاته، وآياته، والمأثور عن النبي ﷺ، فهذا حسن جائز، أو مستحب.

(١) أخرجه أحمد (١/٣٨١)، وأبو داود (٣٨٨٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥٧٦)، وابن حبان (٧/٣٦٠)، والحاكم (٤/٢١٧، ٤١٨).

قوله: «فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحمة» كما تقدم ذلك في «باب من حقق التوحيد».

وكذا رخص في الرقي من غيرها؛ كما في صحيح مسلم عن عوف ابن مالك رضي الله عنه: «كنا نرقي في الجاهلية فقلنا يا رسول الله: كيف ترى في ذلك؟ فقال: اعرضوا علي رقاكم، لا بأس بالرقى، ما لم يكن فيه شرك»^(١). وفي الباب أحاديث كثيرة.

قال الخطابي: وكان ﷺ قد رقى ورقي، وأمر بها وأجازها، فإذا كانت بالقرآن، وبأسماء الله فهي مباحة، أو مأمور بها، وإنما جاءت الكراهة والمنع فيما كان منها بغير لسان العرب، فإنه ربما كان كفرًا، أو قولًا يدخله شرك^(٢).

قلت: من ذلك ما كان على مذاهب الجاهلية التي يتعاطونها، وأنها تدفع عنهم الآفات، ويعتقدون أن ذلك من قبيل الجن، ومعونتهم، وبنحو هذا ذكر الخطابي.

وقال شيخ الإسلام: كل اسم مجهول فليس لأحد أن يرقى به فضلًا أن يدعو به، ولو عرف معناه؛ لأنه يكره الدعاء بغير العربية، وإنما يرخص لمن لا يحسن العربية، فأما جعل الألفاظ الأعجمية شعارًا فليس من دين الإسلام^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٠).

(٢) انظر: معالم السنن (٢٢٦/٤).

(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٤٦٩/١).

وقال السيوطي: قد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاث شروط: أن تكون بكلام الله، أو بأسمائه، وصفاته، وباللسان العربي ما يعرف معناه، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها، بل بتقدير الله تعالى.

الشرح:

الرقى في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَةَ شِرْكَ» أي: الرقى الشركية؛ لأنّ قوله هنا: «إِنَّ الرُّقَى» الألف واللام الداخلة على لفظ رُقِيَ للعهد، والمعنى: الرقى التي عهد الكلام عليها، أو عهد تسميتها الرقى عند الإطلاق، فالنبي صلى الله عليه وسلم حين قال: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَةَ شِرْكَ» يعني بها الرقى الشركية، وليس معنى هذا الحديث أنّ كل الرقى شرك بالله، بل الرقى منقسمة إلى قسمين كما ذكر الشارح في هذا الموضوع.

إذا الرقى التي فيها الشرك: التي فيها الاستعانة بغير الله، فيها مخاطبة الجن، فيها طلسم، فيها تعاويد غير معروفة المعنى، ونحو ذلك مما يتعاطاه أهل التفريط، أو أهل الجاهلية، وهذه موجودة معروفة.

إذا الرقى عندنا تنقسم إلى هذين القسمين:

القسم الأول: رقى شركية، وهي من حيث الحكم عليها بالشرك مختلفة، منها ما هو شرك أكبر، وهي التي يستعان فيها بغير الله، ينادى فيها الجن، يستغاث فيها بالجن، ونحو ذلك.

ومنها ما هو شرك أصغر، وهي التي لم تبلغ الاستغاثة، ولم تبلغ دعاء الجن، ولم تبلغ هذا، وإنّما كان فيها شيء من البدع، أو شيء ممّا هو وسيلة إلى الشرك، ومعلوم أن القاعدة أن ما كان وسيلة إلى الشرك الأكبر فهو شرك أصغر في العموم، لا في كل الأحوال، لكن في أغلب الأحوال.

القسم الثاني: الرقي الجائزة، والنبى ﷺ رقى^(١)، ورقي^(٢)، والنبى ﷺ رقى بالقرآن، ورقى بالدعوات المباركات الطيبات، وهذا ثابت معروف في الصحيحين وفي غيرهما، وتارة كان يرقى نفسه، وتارة كان يرقى غيره^(٣).

والرقي من حيث حكمها، - أعني: هذه الرقي من حيث حكمها في الشرع، في أحوالها التي ستأتي -، هو ما بين الاستحباب أو الجواز، بحسب الحال - كما ذكر الشارح -.

قال: إما جائزة، أو مستحبة، ليس هذا ترددًا في الحكم، إنّما هو بحسب الحال، فتارة تكون مستحبة، وتارة تكون جائزة.

وأما أقسامها فإنّ الرقي يقوى نفعها:

النوع الأول: الرقي الجائزة التي في القرآن، بأسماء الله، وصفاته، أو بالأدعية المأثورة المعروفة، هذه يقوى أثرها إذا كانت بلا واسطة، كلّما كانت بلا واسطة، كان أقوى لأثرها، فيرقى المرء نفسه مستحضرًا عظمة الله ﷻ، وأتّه هو النافع الضار، وفعله لهذه الرقية اتباع للنبى ﷺ، وأنه يرجو النفع بكلام الله، وبأسمائه، وصفاته إذا كان هذا منه مباشرة لنفسه، فهذا أعظم الأنواع نفعًا.

(١) سبق تخريجه (ص ١٦٦).

(٢) سبق تخريجه (ص ١٦٦).

(٣) سبق تخريجه (ص ٣٣٢).

النوع الثاني: أن يرقيه غيره، وهذا صار فيه واسطة واحدة، فيقرأ القرآن، وينفث عليه، أو يدعو الله ﷻ بأسمائه، وصفاته، ثم ينفث عليه، أو يعيده بما ورد، وينفث عليه، ونحو ذلك، فهذا فيه واسطة، وهو أقل نفعاً من الأول.

النوع الثالث: يلي ذلك ما زادت فيه الواسطة، مثل أن ينفث بعد تلاوة القرآن في ماء - كما هو معروف عند الناس -، ينفث في ماء، ثم يتناول مرید الرقية الماء، هذا من باب الرقى، ومن باب العزائم، وهذا كثرت فيه الوسائط؛ لأنه صار نفثاً من آخر، وماء ثم تناول، فصار فيه وسائط أكثر، فالنفع فيها أقل، ولهذا كان هذا النوع أقل عند السلف من النوعين الأولين؛ لأنهما لم يحتاجا إليه كثيراً، وإنما ورد هذا قليلاً عندهم، وأجازوه.

النوع الرابع: أن تكثر الواسطة بزيادة، وهي أن ينفث على شيء من زعفران، وما ونحو ذلك، ثم يكتب به آيات، ينفث على ماء فيه زعفران، ثم يكتب به آيات في ورق، ثم يشرب هذا، ويشرب هذا، ويريدون به سهولة الاحتفاظ بهذه الأوراق المكتوب فيها القرآن، ويريدون بها سهولة التنقل لأن ربما كان كثيراً، وهذه أوراق يمكن الواحد حملها واستخدامها متى شاء - من باب الرقية -، هذا أضعف، وأضعف، لكن سئل عنه الإمام أحمد، وسئل عنه جماعة من أهل العلم فأجازوها، ولم يكن معروفاً عند الصحابة رضي الله عنهم، والسبب في ذلك، أنهم لم يكونوا محتاجين إليه؛ لأنهم ينفثون على أنفسهم مباشرة، أو ينفث عليهم غيرهم مباشرة.

إذاً هذه أحوال إذا كانت الرقية بالقرآن فهي جائزة، وتقوى بقلة الوسائط، وإذا كثرت الوسائط ضعف هذا، مثل استخدام الدهن مثلاً،

واحد ينفث في زيت، ثم يدهن به، هذا أيضًا جائز لا بأس به، لكن هو أضعف من غيره، ممّا لو نفث على نفسه مباشرة، أو نفث عليه مباشرة، ورُقِّي مباشرة.

هذه أنواع، وغيرها كثير ممّا يتعاطاه الناس ممّا هو جائز، هذه كلّها لا بأس بها.

قال السيوطي فيما نقل الشارح: إنّ هذا إنّما يجوز بثلاثة شروط: الشرط الأول: أن تكون بالله، أو بأسمائه، أو بصفاته. أي: بالقرآن بكلام الله، بأسمائه وصفاته؛ لأنّه كلام الله ﷻ، وبالتعاويذ المعروفة، ونحو ذلك.

الشرط الثاني: أن تكون بغير اللسان الأعجمي. أي: أن تكون باللسان العربي؛ لأنّ غير اللسان العربي ربما يدخل فيه الراقى على المرقى أشياء لا تجوز، وهذا مشاهد ومعروف، فإذا كانت الرقية باللسان العربي لمن يحسنها.

أمّا شخص أعجمي ما يُحسن العربية، سيرقى نفسه بأسماء الله، وبصفاته بما يعلمه من لغته، وهو يعرف ذلك، ويعلمه جيدًا، فهذا إذا لم يُحسن العربية فلا حرج عليه، لكن من أحسن العربية فلا يُرقى، ولا يرقى إلا بلسان عربي، فإذا كان بغير ذلك فقد انخرم هذا الشرط، وكانت حرامًا، فيها النفع، والاستقلال، وإنّما يعتقد أنّ هذه الرقية من باب الدواء، فهي سبب يتعاطاه كما يتعاطى الأدوية، قد تنفع، وقد لا تنفع.

وكما ذكر ابن القيم ﷺ في بعض كتبه: أن الرقية تنفع بتوفر شروط، الأول: في الراقى، الثاني: في المرقى.

الشرط الثالث: في الرقية نفسها، أمّا في الراقى؛ بأن يكون مؤمنًا بالله ﷻ وموحدًا، إذا كان يرقى هو، لا يكون مرتدًا، وأن يكون

مستحضراً عالمًا بما يتكلم به، ما يكون يقرأ القرآن وهو لا يعلم به، لكن يكون عالمًا بما يتكلم به، ويكون مدرِّكًا بما يقوله، ويكون حال القراءة عنده استغاثة بالله ﷻ، واضطرار إلى الله ﷻ أن ينفع بهذا السبب.

أما في المرقى، فإنه لا يشترط الإسلام، ولا الإيمان؛ لأنه في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أنهم رقا سيّد حيّ من العرب كان مشرِّكًا، رقه بفاتحة الكتاب بعد أن أصابه ما أصابه، وشفاه ذلك، فأعطاهم بعد أن قاطعوه قطيعًا من الغنم، فسروا ﷻ فقال: «إِنَّ أَحَقَّ مَا اتَّخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابَ اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا - ، خُذُوهَا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهْمٍ»^(١)، ففي المرقى يشترط: أن يكون معتقدًا النفع في هذه الرقية، لكن إن كان جاحدا لنفع الرقية بأسماء الله، وصفاته، أو بالقرآن، فلا ينفعه ذلك، وهذا المرقى سيّد من سادات العرب لما سأل هؤلاء: هل فيكم راق؟، قالوا: نعم، فينا راق، ورقى بفاتحة الكتاب كما كان هو ظاهر الحال، كان معتقدًا النفع في هذا الفعل، فإذا اعتقد الانتفاع به، وكان عنده اعتقاد بالمرقى، كان هذا نافعًا.

(١) أخرجه البخاري (٢٢٧٦، ٥٧٤٩)، ومسلم (٢٢٠١)، ولفظه: «انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرُوا حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ، فَلَدَغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ، لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، شَيْءٌ فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لَدَغَ وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّقُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ، حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا، فَصَالِحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ، فَانْطَلَقَ يُتَقَلُّ عَلَيْهِ، وَيَقْرَأُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَكَأَنَّمَا نَشِطُ مِنْ عِقَالٍ، فَانْطَلَقَ يَمْسِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ، قَالَ فَأَوْقَوْهُمْ جُعَلَهُمُ الَّذِي صَالِحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَمْسُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقَى لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَتَنَظَّرَ مَا يَأْمُرُنَا، فَجَدِثُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَةٌ، ثُمَّ قَالَ: قَدْ أَصَبْتُمْ، أَمْسُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

أما الرقية، فهذه الشروط التي ذكرها السيوطي.

إذاً هذه الشروط في الرقية، أما المرقي والراقي فهذه لم يتعرض لها في هذا الموضع، وقد ذكرها ابن القيم رحمته الله في بعض كتبه.

مما يستدرك في هذا المقام حتى لا يتشتت الذهن، أو تدخل مسألة في مسألة، أنه ربما رقى اليهودي نفسه، ونفعه ذلك، ربما رقى النصراني نفسه، أو رقى غيره فنفعه ذلك، لكن ليس أن يرقى مسلماً، لماذا؟

هذا ليس من قبيل الرقية، هذا إن أجزى في فإنه ليس من قبيل الانتفاع بالرقية، وإنما هو من قبيل إجابة الدعاء للمضطر، والله عز وجل قال: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ [النمل: ٦٢]، إبليس بعد أن خالف وكفر، أبى واستكبر وكان من الكافرين، قال لربه: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْني إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ (٣٦) قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ (٣٧) [الحجر: ٣٦-٣٧]، فأجاب الله دعاءه مع أنه أبى واستكبر، وكان من الكافرين، إذاً هذا باب آخر.

ولهذا حديث ابن مسعود رضي الله عنه، قال لامرأته: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْخَسُ»، لكي يجعل المسلم يعتقد الانتفاع فيما فعله اليهودي، أو اليهودية في المسلمة، فامرأة ابن مسعود رضي الله عنه، ذهبت إلى يهودية لترقيها، فانتفعت، فقال ابن مسعود رضي الله عنه: «إِنَّمَا ذَلِكَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ، كَانَ يَنْخَسُهَا بِيَدِهِ»^(١)، هذه فتنة من الشيطان، إن الشيطان ينخسها بيده، فإذا رقت تلك اليهودية، تركها ليوقع الفتنة، وهذا ليس بعجيب.

إذاً ما كان مخالفاً للشروط فيحملها أهل العلم على أحوال آخر، إما إجابة الدعاء، وإما افتتان، وإما اضطرار، وإما نحو ذلك من المسائل المتشابهة، ولا تشبه عليك المسائل بعضها مع بعض.

(١) سبق تخريجه (ص ٣٣٨).

التَّمَائِمُ: شَيْءٌ يُعَلِّقُونَهُ عَلَى الْأَوْلَادِ يَتَّقُونَ بِهِ الْعَيْنَ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمُعَلَّقُ مِنَ الْقُرْآنِ، فَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ السَّلَفِ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُرَخِّصْ فِيهِ، وَيَجْعَلُهُ مِنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، مِنْهُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

وَالرُّقَى: هِيَ الَّتِي تُسَمَّى الْعَزَائِمَ، وَخَصَّ مِنْهَا الدَّلِيلُ مَا خَلَا مِنَ الشُّرْكِ، فَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنَ الْعَيْنِ، وَالْحُمَّةِ.

ش: قوله: (التَّمَائِمُ). قال المصنف: (شَيْءٌ يُعَلِّقُونَهُ عَلَى الْأَوْلَادِ يَتَّقُونَ بِهِ الْعَيْنَ). وقال الخلدالي: التَّمَائِمُ: جمع تميمة، وهي ما يعلق بأعناق الصبيان من خرزات، وعظام لدفع العين، وهذا منهي عنه؛ لأنه لا دافع إلا الله، ولا يطلب دفع المؤذيات إلا بالله، وبأسمائه، وصفاته. قال المصنف: «لكن إذا كان المعلق من القرآن، فرخص فيه بعض السلف، وبعضهم لم يرخص فيه، ويجعله من المنهي عنه، منهم ابن مسعود».

اعلم أن العلماء من الصحابة، والتابعين فمن بعدهم اختلفوا في جواز تعليق التَّمَائِمِ التي من القرآن، وأسماء الله، وصفاته، فقالت طائفة يجوز ذلك، وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو ظاهر ما روي عن عائشة، وبه قال أبو جعفر الباقر، وأحمد في رواية، وحملوا الحديث على التَّمَائِمِ التي فيها شرك.

وقالت طائفة لا يجوز ذلك. وبه قال ابن مسعود، وابن عباس، وهو ظاهر قول حذيفة، وعقبة بن عامر، وابن عكيم، وبه قال جماعة من التابعين منهم: أصحاب ابن مسعود، وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه، وجزم بها المتأخرون، واحتجوا بهذا الحديث وما في معناه.

قلت: هذا هو الصحيح لوجوه ثلاثة تظهر للمتأمل:
 الأول: عموم النهي، ولا مخصص للعموم.
 الثاني: سد الذريعة، فإنه يفضي إلى تعليق ما ليس كذلك.
 الثالث: أنه إذا علق فلا بد أن يمتهنه المتعلق بحمله معه في حال قضاء الحاجة، والاستنجاء، ونحو ذلك.

وتأمل هذه الأحاديث وما كان عليه السلف - رضى الله تعالى عنهم -،
 يتبين لك بذلك غربة الإسلام، خصوصاً إن عرفت عظيم ما وقع فيه الكثير
 بعد القرون المفضلة من تعظيم القبور، واتخاذ المساجد عليها، والإقبال
 إليها بالقلب والوجه، وصرف جل الدعوات والرغبات، والرهبات،
 وأنواع العبادات التي هي حق الله تعالى إليها من دونه؛ كما قال تعالى:
 ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٦﴾
 وَإِنْ يَسْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ
 يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [سونس: ١٠٦، ١٠٧]
 ونظائرها في القرآن أكثر من أن تحصر.

الشرح:

(التمائم)؛ لأنه قال: (وَالْتِمَائِمُ)، التمام سبق الكلام عليها في الباب
 السابق، وبيّنت في أول الباب أن التمام فسرت هنا بتفسير هو من قبيل
 التفسير بالفرد، لا التعريف لها؛ لأن التميمة كانت لها أنحاء مختلفة،

وأَنواع يفعلها العرب في بعض ما ذكرت، وبغيره، وكانوا يعتقدون فيها أَنها تدفع، أو أَنها ترفع، كما في قولِ أَبِي دُوَيْبٍ^(١):

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

فهذا يدلُّ - وهو جاهلي -، على أَن العرب كانوا معتقدين في هذه التمام.

وقوله هنا: (أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ)، يدل على تعدد الأنواع، لا تعدد الأفراد، (أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ)، أي: إذا وقع الموت، وحضر، وأنشبت المنية أظفارها، ما نفعه أي نوع من أنواع التمام، وما ينفع، وهذا كما فسره أحوال العرب الأخر، هذا فيه بيان أن هذه التعاريف إنما هي تعاريف بالأفراد، وليست تعاريف شاملة.

فإذا لا يحتجّ محتجّ ويقول: هم عرّفوا بأنّها خرزات، عرّفوا بأنّها كذا، فلا يدخل فيه غيرها في بعض ما ذكرت، فالمقصود هو معنى التميمة، التميمة شيء يعلّق، كيف ما حصل هذا الشيء علّق قي الرقبة، علّق في العضد، علّق في اليد، علّق في الساق، علّق في البيت، علّق في السيارة، علّق في أيّ مكان، هذا دخل في حد التميمة، إذا كان تعليقه لغرض دفع العين، أو دفع الجن، أو رفع شيء من هذا المكان، أو رفع مرض من صاحب مرض، أو نحو ذلك، إذا دخل في هذا الاعتقاد، فإنّه داخل في حدّ التميمة التي كانت تستعمل.

(١) هو: خويلد بن خالد بن المحرث بن زبيد بن مخزوم - أبو دُوَيْبٍ الهذلي - الشاعر المشهور، أسلم على عهد رسول الله ﷺ، ولم يره، كان من الصابرين حيث ابتلي بموت خمسة من أبنائه بالطاعون في عام واحد، وكان لهم بأس ونجده فصبر، سمع خطبة أبي بكر ﷺ بعد موت النبي ﷺ ثم رجع إلى باديته مات في عهد عثمان ﷺ. انظر ترجمته في: الإصابة (١١/١٢٤ - ١٢٦)، وأسد الغابة (٢/١٩٣، ٦/٩٨). وانظر: لسان العرب (١/٧٥٧، ١٢/٧٠).

والتَّمَائِمِ شِرْكَ، والمقصود منها هي التي كانت يتعاطاها العرب.
وهنا استدرك الشارح - الشيخ عبد الرحمن رحمته - تبعًا للشيخ سليمان
في شرحه الذي هو الأصل في هذا الكتاب، وهذا الكتاب مختصر منه.
استدرك وقال في مسألة حكم التَّمَائِمِ التي هي من القرآن: نبّه
الشيخ رحمته على هذا في أصل كتاب التوحيد، أن من السلف من قال كذا،
هذا تنبيه على أصل المسألة، لا يريد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته أن
يقول: المسألة فيها خلاف، والأمر فيها سهل. لا، ولكن يريد أن ينبّه في
ما ورد أن التَّمِيمَةَ إذا كانت من القرآن فلا تدخل في التَّمَائِمِ التي يحكم
على من تعلقها بأنه تعلق شركًا، أو أنه أشرك^(١).

إذاً الشيخ رحمته حين أورد ما أورد لا يريد بذلك أن يبيّن لك الخلاف،
ويقول: المسألة إذاً مختلف فيها، لا، ولكن يريد أن يقول: إن هذه التَّمَائِمِ
التي تفعل، وهي من القرآن أنّها لا تدخل في التَّمَائِمِ الشركية، هذا هو
المراد.

ولكن ما حكمها؟ الحكم أنّها لا تجوز، ولا يُقر أصحابها عليها كما
ذكر الشارح رحمته، لماذا؟

أولاً: لأنّ الحديث فيه عموم، «إِنَّ الرَّقِيَّ، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَّ شِرْكَ»،
وهذا العموم يفهم منه النهي عن كل التَّمَائِمِ، لكن التَّمَائِمِ منها ما يحكم
عليه بأنه شرك، كما أنّ الرقي منها ما يحكم عليه بأنّها شرك، والرقي
قلنا: إنّها خصّ منها الدليل أشياء ليست بشرك، فإذاً هذا خروج من قوله:
«إِنَّ الرَّقِيَّ وَالتَّمَائِمَ»، لكن التَّمَائِمِ هل أخرج الشارع من هذا الحديث شيئاً؟
لا، ما أخرج شيئاً، فدلّ على أنّ التَّمَائِمِ منهية عنها.

(١) انظر: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص ١١٣)، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّقِيِّ وَالتَّمَائِمِ.

لكن التمايم التي هي شرك مرادة في هذا الحديث، هي التمايم التي وصف لك حالها قبل. والدليل على المنع من التمايم من القرآن:

الدليل الأول: عموم النهي، وفهمت وجه الاستدلال من عموم النهي، أن الشارع خص من الرقى الشارع أشياء ليست بشرك، أما التمايم فسكت، فدلّ على أن التمايم كلّها منهي عنها.

الدليل الثاني: أن قاعدة سدّ الذرائع من أعظم قواعد الشرع، قد دلّ عليها القرآن، ودلّت عليها السنة، ويبلغ ما دلّ عليها في السنة قريب من مائة حديث، دلت على قاعدة سدّ الذرائع، ولذلك أخذ بها العلماء، بل هي من محاسن الشريعة، ومما يجوز، ومما يحصّن الشرع، ويحصّن أهله من كثير مما لا يحبّه الله، ولا يرضاه، سدّ الذرائع، هذه القاعدة تقتضي أن تمنع التمايم، ولو كانت من القرآن؛ لأننا إذا كان كل واحد يتعلّق شيئاً في رقبته، أو في عضده، وسيقول البعض بأنّها من القرآن، كيف نفرّق بين من فعل الشرك، ومن لم يفعل الشرك؟، كيف نستطيع التفريق؟، رأينا واحداً من بعيد، هذا متعلّق بشيء، وهذا آخر متعلّق، إذا سمحنا بالتي من القرآن، سيقول الذي بجانبني إذا أرت أن أنكر، أو أقطعه، يقول: يمكن هي من القرآن، فاسكت، فيحصل الدخول في الشرك بسبب إباحة تعليق التمايم من القرآن، ومعلوم أن من قال بجواز تعليق التمايم من القرآن من السلف، فإنّه لا يقول باستحباب، ولا بوجوب، وإنّما يقول بجواز، ومعلوم أنّه إذا تعارض مباح مع مكروه قدمنا الكراهية؛ لأن هذا مباح، فكيف إذا تعارض مباح مع شرك.

فلا بدّ أن يكون هذا الباب موصداً مغلقاً لا نفتح له لأحد، والآن ترى من الناس يقول: هذه تميمة من القرآن، كيف نسمح له أن يعلق تميمة يزعم أنّها من القرآن؟.

والحال الآن أنك لا تجد أنها ظاهرة، تجدهم قد خاطوا عليها، يجعلونها في داخل جلد، أو في قماش، أو نحو ذلك، خرقة يخيطنون عليها من الجوانب.

إذا سألته قال: هي من القرآن تارة، كما رأينا من يعلقها في عضده، وتارة في ساقه، وتارة في عنقه، ونحو ذلك من الأنواع التي إما أن تكون شركية، وإما أن تكون ممّا لا يجوز.

الثالث: أنه إذا قلنا بأنه مباح ما كان من القرآن خالصًا واضحًا، واحد وضع في عنقه شيئًا فيه آية الكرسي واضحة تقرأ، أو جعلها في عضده واضحة تقرأ، أيضًا يقال له: كيف تفعل هذا وأنت تمتنها؟، أنت تمتهن كلام الله ﷻ، تنام وهي عليك، فتجعل جسدك فوق آيات الله ﷻ، وفوق كلامه، كيف تمتنها بأن تدخل بها مكان قضاء الحاجة؟، كيف تمتنها بأن تكون أنت أحوالك في بعضها مناقضة لما دلّت عليه هذه الآيات من توحيد الله ﷻ، والإسلام له، وإفراد العبادة له؟، ونحو ذلك، كيف يكون هذا؟

إذًا لا بد من منع التمام جميعًا من دون استثناء.

وهذا يحصل عند بعض الناس في هذه الأزمان، حتّى في هذه البلاد من باب التساهل عند النساء، يجعلون قلائد فيها القرآن.

إذا كان هذا من باب الزينة، فالقرآن ما نزل لتزيّن به على الصدور، أو على الأجسام، إنّما أنزل القرآن للإيمان به، وللعمل، فهذا من جهة، وهذا أخفّ من الذي بعده.

إذا كان من جهة أنه يُعتقد أن فيها دفعا للعين؛ لأنّ هذه من القرآن، فهذا هو الاعتقاد الذي لم يُشرع، ولم يُفعل.

وما أسهل أن تكتب آية الكرسي في قطعة ورق، وأن تعلق في زمن الصحابة، في زمن النبي ﷺ، هل هذا أمر عسير؟

الأمر سهل، فإذا لو كان هذا مشروعًا لم يُترك؛ لأنه قد تقرّر في قواعد الشرع أنّ الأمر إذا قامت الحاجة الشرعية إليه في عهد النبي ﷺ، وترك فعله، فلم يُفعل في ذلك الزمن، أنّ فعله لا يجوز؛ لأنّه من باب التعبّد بما لم يفعل، أي: في عهد النبي ﷺ.

هذا كثير في القلائد، وبعض الزينات التي يلبسها النساء، فينبغي الحذر من ذلك.

كذلك مثل بعض الساعات، تجد ساعة في وسطها، أو نحو ذلك، فيه سورة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] يلبسها النساء إذا فيها ذهب، أو يلبسها الرجال إذا كانت بيضاء، جنيه أبيض، يسمّونه ذهب أبيض، وهذا أيضًا ممّا لا يسوغ؛ لأنّه من هذا الباب.

كذلك من هذا الباب: أن يجعل المرء في سيارته مصحفًا في الخلف، ترى الرجل يمشي، وفيه مصحف تضربه الشمس كلّ يوم في مؤخرة السيارة، لأيّ شيء؟ هذا فيه امتهان للمصحف، هل المصحف يحفظ أصحاب السيارة؟

هذا الاعتقاد من هذا النوع، لا..، إنّما هذا سبيل ليس بالسبيل الشرعي، فينهي عنه؛ لأنّه داخل في كونه تميمة، فهو علّقه في السيارة، أو وضعه في السيارة لكي يدفع عن نفسه، والقرآن لا يدفع عن أحد مكروهاً، ولا يجلب لأحد خيرًا إلاّ من تبعه، واثمر بأمره، وانتهى عن نهيه، فإنّه يجلب له خير الدنيا، والآخرة، ومن أعرض عن ذلك فإنّ له معيشة ضنكًا، ولا ينفعه كون القرآن معه، ولو كان في جيبه ليل نهار، ما ينفعه ذلك.

ولو كان هذا ينفع لحملت المصاحف في عهد النبي ﷺ في كل راحلة من الرواحل، وفي كل مكان وُضع ذلك، وإنّما كانوا يحملون المصاحف للقراءة.

فلهذا إذا رُوي مثل هذا في سيارة فأسأله: قل يا أخي اجعله أمامك، اجعله قريبا منك، حتّى إذا وقفت في إشارة طويلة، إمّا تسبّح، وتهلّل، وإمّا تأخذ القرآن، تقرأ خمس آيات، عشر آيات، هذا نافع، أو يركب معك أحد، ما تريد أن تتكلم معه، تقول: اقرأ قليلاً، ونحو ذلك، وأنا أسمع، هذا من الأمور النافعة.

أمّا أن يتخذ القرآن هكذا، أحياناً يكون المنظر مزرياً، بل فيه امتهان لكتاب الله ﷻ، وهذا شيء مرثي، تجد أن الشمس ضربت المصحف، وعكفت أوراقه، وصار الواحد لا يرضى أن يكون هذا المنظر في ورقة تهّمه من شيء يملكه، أو شيء عزيز عليه، فكيف بالمصحف الذي هو مشتمل على كلام الله ﷻ؟!

لا شك أنّ هذا ممّا لا يسوغ، لكن ينبغي أن نتنبّه إلى أنّ هذا ليس من الشرك.

هذا كلّ ما يتعلّق بالمصحف من هذه الأحكام، لا تطلق عليه كونه شركاً، لأنّه بكلام الله ﷻ، وإنّما نقول: إنّ هذا لا يجوز للأدلة التي ذكرت.

أيضاً: واحد يضع مصحفاً في بيته، في المجلس، وتجد المصحف مفتوحاً على آية مثلاً يحبّها، أو فيها فآل، أو نحو ذلك، ويجعله مفتوحاً دائماً ويكون زينة، هذا أيضاً من الأمور التي ينبغي الاعتناء بها.

وفيما يتعلّق بالتّمائم الشركية، هنا تنبيه مهمّ:

بالنسبة للتمائم التي يقولون: إنها من القرآن، الآن الخرافيون ما يجعلونها من القرآن وحده، تجد شيئاً من القرآن، ثم إذا فتشتها، تجد ورقة طويلة، يمكن ثلاثين سم، أو أربعين سم، وفيها مربعات، وفيها كلمات ما تفهمها، يخلطون بين القرآن، وبين غيره، إذا رأيت المربع الذي في داخله حروف وأرقام، وعلى خارجه حروف وأرقام، هذا سحر، هذه مخاطبة للجن، وهم تعلموها من كتاب يسمى (شمس المعارف الكبرى)، معروف عند إفريقيا، وغيرها من هذا الكتاب بين مثلاً هذه الأحوال، تجد أنها ورقة طويلة عريضة، فيها أول شيء آيات، ثم بعد ذلك يبدأ برسم المربعات، يسأل هذا عن أمه، ما اسم أمك؟ وكم عمرك؟ وكذا وكذا، يخدعه، ثم يبدأ يضع الأرقام، ويضع الحروف، ويسمّون هذه (الشباك)، أو يسمونها (المربعات)، ويعتقها ورقة تكون خفيفة رقيقة، ثم يلويها حتى تكون بهذا القدر، ثم يخيّط عليها، ويحملها معه، تارة تُحمل في الجيب، وتارة تعلق.

في يوم جرى بحث عندي في المسجد هنا، جاء رجل سأل بعض الأسئلة، وكذا، وعنده مشاكل يشكو من هموم الحياة، قال: أنا عندي شيء أعطانيه أحد المشايخ، وما نفعي، ومع هذا تزيد المشاكل عليه، فما هذا الشيء؟ أخرج ورقة في قطعة نايلون صغيرة، وأظنه مخيوطا عليها، أو ملزقة، هذه ما فيها؟ لما رأته وضعها في جيبه، قال: هذه كتبتها بأدعية من القرآن، لما فتحها ظهر ما فيها من الشعوذة.

فالآن التي يقولون: إنها تمائم من القرآن لا تجد فيها شيئاً من القرآن، لا بدّ أن تجد فيه من شعوذات المشعوذين، أنواع.

فإذا التَّمائم الشركية هي التَّمائم التي فيها الشرك الأكبر، هي التَّمائم التي فيها استغاثة بالجنّ، أو مناداة للجنّ، أو نحو ذلك، أو فيها طلسمات غير معروفة، وهذه في الغالب تكون مخاطبات للأرواح الخبيثة.

القسم الثاني الذي هو الشرك الأصغر، المعروف، هذا خرز، عقد شيئاً فيه خرز، حدوة فرس، ونحو ذلك. هذه الأشياء هي التي من الشرك الأصغر.

أمّا إذا كان فيه استغاثات، وفيه دعوات شركية فهي من الشرك. أمّا الآيات التي تعلّق في البيوت والمجالس فهي ليست من هذا الباب، والسلف كرهوها، كذلك الفقهاء من المذاهب جميعاً كرهوا ذلك، وقالوا: هو مكروه، وتتنوّع الأحوال، وقد يكون محرّماً في بعض الأحوال، إذا كان في المكان الذي فيه تلك الآيات يُعصى الله ﷻ بأنواع من المعاصي، وهذا فيه إهانة كبيرة لتلك الآيات.

أمّا مجرد التعليق فعامة السلف على كراهتها.

وقد ذكر ابن أبي شيبة في المصنّف باباً في كتابة القرآن، وتعليقه في البيوت، وذكره السلف: إبراهيم، والحسن، والشعبي، - والله أعلم - (١).

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٣٩٦/٧ - ٣٩٧).

وَالْتَوَلَّى: هِيَ شَيْءٌ يَصْنَعُونَهُ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يُحِبُّ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا، وَالرَّجُلَ إِلَى امْرَأَتِهِ.

ش: قوله: (وَالْتَوَلَّى)، قال المصنف: (هِيَ شَيْءٌ يَصْنَعُونَهُ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يُحِبُّ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا، وَالرَّجُلَ إِلَى امْرَأَتِهِ)، وبهذا فسرها ابن مسعود - راوي الحديث -؛ كما في صحيح ابن حبان، والحاكم: «قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذِهِ الرَّقِي، وَالتَّمَائِمُ، قَدْ عَرَفْنَاها، فَمَا التَّوَلَّى؟ قَالَ: شَيْءٌ يَصْنَعُهُ النِّسَاءُ يَتَحَبَّبْنَ إِلَى أَزْوَاجِهِنَّ»^(١).

قال الحافظ: التولة - بكسر المثناة، وفتح الواو، واللام مخففاً - شيء كانت المرأة تجلب به محبة زوجها، وهو ضرب من السحر - والله أعلم -^(٢).

وكان من الشرك لما يراد به من دفع المضار، وجلب المنافع من غير الله تعالى.

الشرح:

ذكر الشارح التولة هنا تبعاً لأصله، نقلاً عن الحافظ ابن حجر في الفتح أنه شيء كانت تصنعه العرب، يحبب المرأة لزوجها. وهو ضرب من السحر، وضرب من طلب النفع، وطلب دفع الضر من غير الله عز وجل .

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦٣٠/٧)، والحاكم (٤١٨/١).

(٢) انظر: فتح الباري (١٩٦/١٠).

والتولة ليست نوعًا معيّنًا، وإنّما هي أنواع مختلفة، فالتولة جنس، ويدخل فيها أنواع ممّا كانت تتعاطاه نساء العرب في الجاهلية من أنواع الخرز، والتّمائم، وأنواع ما يُعلّق، وأنواع ما يرقى به.

فتارة تكون التولة خرزا وتمائم، وتارة تكون رقى يُرقى بها.

فقوله: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتُّوْلَةَ»، التولة: ربّما كانت رقى، وربّما كانت شركًا، وربّما كانت تمائم.

وجميع أنواع التولة شرك بالله ﷻ؛ لأنّ فيها الاستعانة بغير الله، وفيها اعتقاد النفع والضرر الاستقلالي في غير الله ﷻ، أو بالواسطة في ما لم يجعله الله ﷻ سببًا.

وقد ذكر أهل اللغة، وذكر جماعة ممّن ذكروا أحوال العرب، من أنواع التولة شيئًا سمّوه (الفطسة)، وشيئا سمّوه (الدردبيس)، وشيئا سمّوه «الهئمّة»، وهذه أنواع من التّمائم، أو الرقى.

والهئمّة نوع يحبّب المرأة لزوجها، ولها رقية مخصوصة، ذكرت في أشعار، وأخبار العرب.

وكانت المرأة ترقى زوجها، أو تتطلب من الراقي - الساحر، أو الكاهن - أن يرقى زوجها بهذه الرقية، وهي قوله: (أَخَذْتُهُ بِالْهَيْمَةِ، بِاللَّيْلِ بَعْلٌ، وَبِالنَّهَارِ أُمَةٌ). هذا قولٌ سائر معروف عندهم^(١).

(أَخَذْتُهُ): رقيته، (بِالْهَيْمَةِ): هذه التولة المعروفة، و(الْهَيْمَةُ): نوع من التولة، (بِاللَّيْلِ بَعْلٌ، وَبِالنَّهَارِ أُمَةٌ)، أي: بالليل يفعل ما يفعل الأزواج، وأمّا بالنهار فهو رقيق عند المرأة.

(١) انظر: تهذيب اللغة (٦/١٧٤)، وجمهرة اللغة (٣/١٣١١)، ومقاييس اللغة (٦/٧٠)، والمعجم الوسيط (٢/٩٩٨).

وهذه غاية ما يكون من تحبيب المرأة لزوجها، أن يكون زوجًا بالليل، مطيعًا بالنهار في حوائج المرأة، وكذلك غيرها ممّا هو معلوم في مظانه، ولا حاجة لنا إلى تفصيله في هذا المقام.

المقصود أن التولة ذكر بعض ما يتعلّق بمعناها عن الحافظ ابن حجر في فتح الباري، والَّذين تكلموا عن أحوال العرب ذكروا منها أنواعًا كثيرة، وبسطوا الكلام فيها؛ لأنّها كانت منتشرة مشتهرة، فكان النساء يطلبن محبة الأزواج بهذه الرقى، وهذه التمام.

وتارة تكون رقية، وتارة يُجعل خرز يعلّق على المرأة، أو يعلّق على الرجل، ويرقى عليه بهذه الرقية.

المقصود أنّ هذا كلّ من نوع التمام المحرّمة التي هي شرك؛ لأنّ الذي يفعل يعتقد أنّ هذه تنفع وتضرّ من دون الله ﷻ، أو تنفع وتضرّ بواسطة، فهي إمّا أن تكون شركًا أكبر، وإمّا أن تكون شركًا أصغر، والغالب أن التولة شرك أكبر، وليس بأصغر بخلاف التمام، فالتمام الغالب عليها أنّها شرك أصغر، وقد تكون شركًا أكبر.

وأما التولة فالغالب أنّها شرك أكبر؛ لأنّها نوع، وضرب من السحر.

ولهذا ذكر الشيخ رحمه الله - إمام الدعوة، مصنف هذا الكتاب -، ذكر في نواقض الإسلام أحد النواقض، قال: السّحر، ومنه الصرف والعطف، الصّرف يعني: صرف قلب الرجل عن غير المرأة إليها، والعطف: عطف قلبه إليها^(١).

وكان هذا منتشرًا في نجد، وفي كثير من بلاد المسلمين، وهو موجود

(١) انظر: مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله (١/٢١٣).

إلى الآن، ولكنه قلّ بقلّة الحاجة إليه، وبتنوّر عقول الناس في كثير من البلاد، لكنّه موجود، والشيطان يسوّل لأوليائه أن يفعلوا هذا.

والذي يفعل هذا هو السحرة، وله في هذا الزمن - حتّى نربط بين الحديث والماضي - صور أخرى غير الصور التي كانت في الجاهلية، فتأتي المرأة مثلاً للساحر وتقول: زوجي يفعل بي كذا، ويفعل بي كذا، ويفعل بي كذا، ويبغضني، وبينني وبينه من عدم الاطمئنان، وعدم الانسجام كذا، وكذا، فيجعل هذا الساحر - قبّحه الله -، ورقة يكتب فيها بعض ما يتعلّق بتحبيب المرأة لزوجها، ويقول السحرة أنّهم يجعلون رسمًا في داخلها، كرسم خاتم سليمان، والله ﷻ قال: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ويزعمون أنّهم إذا رسموا صورة كصورة خاتم سليمان، وحشوا ظاهرها بحروف تناسب اسم المرأة، واسم الرجل، وبعض الأرقام الخاصة، أنّه ينعطف القلبان، كلّ قلب إلى صاحبه، وتحلو الحياة، وهذا العمل الحاضر فيه استغاثة بالجنّ، وفيه دعاء للجنّ.

وبعض الأحيان ينفع هذا، ونفعه ليس من جراء نفع هذه الرقية، أو هذا السحر، وإنّما تتسلّط الشياطين على قلوب بعض الأزواج، فتصرفهم عن زوجاتهم.

ثم بعد ذلك إذا فعل الساحر هذا الفعل، وأشرك بالله ﷻ، ورضيت عنه الشياطين، خلّوا عن قلب الرجل، فرجع إلى امرأته.

وهذا معروف في كثير من الحالات التي تمرّ في هذا الزمان - وهي منتشرة -، وبدأت تنتشر في هذه البلاد بكثرة قدوم بعض السحرة من بلاد مختلفة.

فينبغي، بل يجب على طلاب العلم أن يتنبهوا لذلك، وأن لا يتساهلوا مع النساء في فعل شيء من ذلك أو طلبه؛ لأنهن ربما ظنن أن هذا الأمر محض مصلحة لهن، وهذا فيه أكبر مضرّة لهن. ألا وهو الشرك بالله ﷻ، أو طلب الشرك بالله ﷻ لمصلحة دنيويّة لم يأذن بها الله ﷻ، وكما ذكر الشارح أن ابن مسعود رضي الله عنه وهو راوي الحديث فسّر هذه اللفظة، وهي التّولة - بكسر التاء وفتح الواو -، فسرها بأنّها شيء تصنعه المرأة لتحبب إليها زوجها، فيما رواه ابن حبان، والحاكم، ورواه غيرهما.

فهذا التفسير من الصحابي يدلّ على عموم أنواعها، وليس أنّها نوع محدّد؛ وذلك لأنّه يقول: شيء تصنعه النساء، أو شيء تصنعه المرأة، وهذا كما ذكرت لك له أفراد متعدّدة، وأنواع، وأشياء مختلفة تفعلها العرب، ومنتشرة.

وهي اليوم لها تجدد، لكن الجامع لها أنّه ضرب من السحر تصنعه المرأة، إمّا بنفسها إذا كانت تحسن العقد، والنفث، والكتابة، أو نحو ذلك، والرقية الشركية، أو غيرها إذا أخذت ذلك بواسطة استخدام السحرة - والعياذ بالله -.

وبيّن في آخره لم كان مشرّكاً؛ وذلك لأنّ هذا فيه اعتقاد النفع والضرر في غير الله ﷻ، وهذا في أغلب أحواله شرك أكبر؛ لأنّه فيه سحر، وفيه مخاطبة للجنّ وللغائبين.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وَكَلَّ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(١).

ش: قال المصنف: (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وَكَلَّ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ)، ورواه أبو داود، والحاكم، وعبد الله بن عكيم - هو بضم المهملة مصغراً -، ويكنى أبا معبد الجهني الكوفي.

قال البخاري: أدرك زمن النبي ﷺ، ولا يعرف له سماع صحيح. وكذا قال أبو حاتم.

قال الخطيب: سكن الكوفة، وقدم المدائن في حياة حذيفة، وكان ثقة، وذكر ابن سعد عن غيره: أنه مات في ولاية الحجاج.

قوله: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وَكَلَّ إِلَيْهِ» التعلق يكون بالقلب، ويكون بالفعل، ويكون بهما، «وَكَلَّ إِلَيْهِ» أي: وكله الله إلى ذلك الشيء الذي تعلقه، فمن تعلق بالله، وأنزل حوائجه إليه، والتجأ إليه، وفوض أمره إليه، كفاه، وقرب إليه كل بعيد، ويسر له كل عسير، ومن تعلق بغيره أو سكن إلى رأيه وعقله، ودوائه، وتمائمه ونحو ذلك، وكله الله إلى ذلك وخذله، وهذا معروف بالنصوص والتجارب. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

قال الإمام أحمد: حدثنا هشام بن القاسم، حدثنا أبو سعيد المؤدب، حدثنا من سمع عطاء الخرساني قال: لقيت وهب بن منبه وهو

(١) أخرجه أحمد (٣١٠/٤)، والتِّرْمِذِيُّ (٢٠٧٢)، والحاكم (٢١٦/٤)، والطبراني في الكبير (٢٢/٣٨٥).

يطوف بالبيت فقلت: حدثني حديثاً أحفظه عنك في مقامي هذا وأوجز.
قال: «نعم، أوحى الله - تبارك وتعالى - إلى داود: يا داود، أما وعزتي
وعظمتي لا يعتصم بي عبد من عبادي دون خلقي أعرف ذلك من نيته،
فتكيدته السموات السبع ومن فيهن، والأرضون السبع ومن فيهن إلا
جعلت له بينهن مخرجاً، أما وعزتي وعظمتي لا يعتصم عبد من عبادي
بمخلوق دوني أعرف ذلك من نيته، إلا قطعت أسباب السماء من يده،
وأسخت الأرض من تحت قدميه ثم لا أبالي بأي أوديتها هلك».

الشرح:

حديث عبد الله بن عكيم رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وَكِلَإِ إِلَيْهِ»،
والتَّعَلَّقَ أصله في القلب، لكنه يكون أيضاً في القول، ويكون أيضاً بالفعل،
ولكن أصله في القلب؛ لأنه فعل القلب، فهو شيء يطرأ على القلب،
والتَّعَلَّقَ هو المحبَّة، كما قال الأعشى في معلقته^(١):

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَعَلَقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعَلَّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

قوله: (عَلَّقْتُهَا عَرَضًا)، أي: أحببتها، تعلق قلبي بها، فقوله في هذا
الحديث: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وَكِلَإِ إِلَيْهِ»، أي: من تعلق قلبه بشيء فأحبّه
وركن إليه، واطمأن إليه، ورأى فيه أنه ينفعه، أو يضرّه، وأنه هو الذي
يأتي إليه بالخير، أو يدفع عنه الشر، وسكن إليه قلبه، واطمأن وكله

(١) انظر: ديوان الأعشى (١/١٦٣).

الله ﷻ لذلك الشيء؛ وذلك لأن هذه الأمور ألا وهي أفعال القلب عظيمة، مثل رجاء الشيء، واعتقاد النفع والضرر في أشياء.

وهذه الأفعال - المحبة، الخوف، التوكل -، هذه كلها أعمال القلب، ويجب أن تكون خالصة لله ﷻ، فمتى دخل القلب شيء من الشرك، وكل الله ﷻ العبد إلى ذلك الشيء، فلذلك يدخل علينا في حياتنا النقص في أشياء كثيرة، وذلك بسبب أعمالنا.

القلب قلب واحد، وهو لا يسع أشياء في المحبة، وإنما يسع محبة واحدة، ولهذا إذا دخلت محبة الله ﷻ في القلب أخرجت ما سواها، وإذا دخلت محبة غير الله ﷻ في القلب أخرجت من محبة الله ﷻ بقدر ما دخل، فالقلب وعاء يكون فيه أنواع من العبادات، والله ﷻ جعل القلب هو الذي استودع كثيراً من العبادات؛ كما جاء في الحديث الذي رواه مسلم في الصحيح: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ، وَلَا إِلَى أَجْسَامِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ»، ولكن ينظر إلى قلوبكم، وما فيها من التعلق بالله ﷻ، ورجائه، ومحبته، والاطمئنان إليه، والتوكل عليه، والأنس به.

وأعمالكم الظاهرة التي هي من ثمرات ذلك الاعتقاد الباطن في القلب؛ ولهذا «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكِلَإِ إِلَيْهِ»، أي شيء، لأن «شيء» نكرة، جاءت بعد «من» فهي تعم، «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكِلَإِ إِلَيْهِ».

فإن كان تعلق العبد في قلبه، ومحبته، واطمئنانه، ورجائه، وخوفه، وتوكله، إذا كان ذلك لله ﷻ، وفي الله، فالقلب يأنس بالله ﷻ، ويعلم أن ما أصابه من الله ﷻ، فإنه هو محض الخير له، وما صرف عنه فهو محض الخير له، وما أتاه من نعمة شكر عليها، وما دفع عنه من نقمة شكر

عليها، وما نزل به من مصيبة فإنه يصبر، ويرضى، وما دفع عنه من مصيبة فإنه يحمد، ويشني على الله ﷻ، فيعلم أن ما به من نعمة فمن الله ﷻ، وما دفع عنه من شر فمن الله ﷻ، فإذا كان تعلق القلب بالله ﷻ، فإن الله ﷻ هو نعم الوكيل، «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكُلَّ إِلَيْهِ»، ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴿[الطلاق: ٣].

وأما إذا دخل في القلب محبة غير الله، صغيرة كانت تلك المحبة أو كبيرة، والاطمئنان لغير الله ﷻ لقوته، أو استطاعته أن ينفعك، أو استطاعته أن يدفع عنك ضرا، أو أنس القلب بغير الله ﷻ أنسا كأنسه بالله ﷻ الذي يثمر عنه الاستجابة للأمر، والنهي، والطاعة، أو كان القلب يعتقد أن هناك كافيًا له من البشر، أو من المخلوقات فإنه يخذل، ويوكل إلى ذلك الشيء.

فكيف إذا كان تعلق القلب بمخلوق ضعيف، أو بمخلوقات ضعيفة من التي تحلّ بها الحياة، من الإنسان، أو ما هو أقل من ذلك بمراحل من الأموات، أو ما هو أبعد وأبعد من ذلك من الجمادات، فإن العبد إذا وكل إلى هذه الأشياء صار مثلها؛ ولهذا يجمع الله ﷻ بينه، وبين تلك الأشياء في النار.

ولهذا فإن القلب إذا كانت فيه كلمة التوحيد قويّة «لا إله إلا الله» بعلم بمعناها، وتصديق، ويقين إلى آخر شروطها، وكانت قويّة في القلب، فإنها - كما ذكر أهل العلم، وكما هو مشاهد - تحرق ما يضادها في القلب حتى يخلص.

وإذا حصل أن دخل في القلب شيء يضعف لا إله إلا الله، فإنه يضعف الإيمان بقدر ما دخل، وتضعف الاستجابة لمدلول كلمة التوحيد.

وأعظم الخوف: أن يخاف المرء على دينه أن يتغير؛ لأن دينه هو الذي به نجاته، ولأن دينه هو الذي به فوزه، وصلاحه في الدنيا، وفي الآخرة.

فإذا كان القلب لا يحتمل أشياء، وإذا دخل إليه شيء مما هو مذموم، طرد الشيء المحمود الذي هو محبة الله ﷻ، والاطمئنان إليه، والتوكل عليه، فكيف إذا يسوغ لعبد يخاف على دينه، ويرجو الله ﷻ والدار الآخرة، أن يسمح لكلاب الشهوات، أو لفتن الشبهات أن تدخل إلى قلبه صباح مساء، وهو لا يحصن نفسه؟!

فكيف إذا كان المرء أبعد من ذلك مما فيه تعلق بغير الله ﷻ، فيه توكل على غير الله، فيه اعتقاد أن هذا الرجل، أو هذه الجماعة، أو هذه الطائفة أنها نفعته، وأنها هي التي فعلت، وفعلت، ونسب الأمر إليها استقلالاً، ولم يعتقد أنها سبب ساقها الله ﷻ إليه، فيحمد الله ﷻ أن ساق له السبب، كيف إذا اعتقد المرء هذا، وحصل فيه خلل في التوكل، وحصل فيه خلل في الاطمئنان، وحصل فيه خلل في الرجاء، وحصل فيه خلل في الخوف، فصار القلب مختلطاً لا تدري صحته من مرضه.

فهذا - والعياذ بالله - المرء إذا كان كذلك خُذِل، ولذلك نرى في حياتنا أننا نُخْذَل في أشياء، وتصيينا أشياء، والسبب هو القلوب، القلوب ما خلصت لله ﷻ، ولكن هل يمكن أن يخلص القلب لله ﷻ تماماً؟

الجواب: إن من طبيعة ابن آدم أن يكون قلبه متعرضاً للأهواء، متعرضاً للشهوات، لكن يفرق هذا من هذا، بأن المؤمن المسدد الذي يخاف على نفسه، الذي تعلق بالله ﷻ إذا غفى غفوة استيقظ، واستغفر، وأتاب، ورجع إلى ما كان عليه من الإقبال على الله، والاطمئنان عليه وبه، والأنس به، والتوكل عليه، والإنابة إليه، والرجاء فيما عنده، والعلم بأنه هو الذي

يجلب المنفعة وحده، وأنه هو الذي يدفع المضرة وحده، لا نافع في الحقيقة إلا الله، ولا دافع للضرر إلا الله ﷻ، ﴿وَإِن يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال (في الآية الأخرى: ﴿وَإِن يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يَمَسُّكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقال في آية فاطر: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢].

إذا ملكوت السموات، والأرض، والأمور، ونواحي المخلوقات جميعاً بيد الله ﷻ .

فإذا كان الأمر كذلك فمن أراد النفع، أو الضر لا يلجأ إلى غير الله ﷻ، ولا يتعلق قلبه محبةً، واطمئناناً والتجاءً إلى غير الله ﷻ، لا شك أن من أنس بالله وعرفه، وعلم أسمائه، وصفاته ﷻ أنه لا يأنس، ولا يطمئن إلا له ﷻ .

وأما إذا استخدم ما استخدم، وانتفع بما انتفع بمخلوقات الله ﷻ، فهو إنما ينتفع بها على وجه التسخير، على وجه السبب، لا على وجه أنها تنفع، وتضر استقلالاً، أو أنها سبب مستقلّ يفعل بنفسه، لا .

ولكن يعلم أن المحمود في ذلك كله هو الله؛ لأنه هو الذي سخر، وهذا المخلوق لو احتجت إليه، واعتقدت أنه ينفع، وأنه سيأتي لك بهذا الذي ترجوه، وهذا الذي تأمله، وأنه هو فيه ما فيه من الخصال، فيه قوة، فيه ذكاء، فيه معرفة، فيه حركة، وغير ذلك، فإنه قد يموت فجأة، ويذهب تعلقك به سدى، لكن التعلق بالله أن يسخر هذا، وأن يجعله سبباً مباركاً، أو أن يجعله سبباً نافعاً، وأن يُبعد مضادات النفع بهذا السبب؛ لأن السبب

قد ينفع، وقد لا ينفع، فالذي يجعل السبب نافعا هو الله ﷻ؛ لأنه هو الذي خلق السبب، وهو الذي خلق في السبب القدرة على النفع، وهو الذي جعل الأسباب كلها منوطة بمشيئته، وقدرته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

وهذه المعاني أوضحها أيما إيضاح هذا الأثر الإلهي الذي ساقه وهب ابن منبه، وهو بليغ المعنى في هذا الأمر، فقول النبي ﷺ: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وَكِلَإِ إِلَيْهِ» يدخل فيه أعمال القلوب، وهذا يثمر أعمال الجوارح، ويثمر أعمال اللسان، وهو القول.

ولهذا ترى الناس يختلفون في أحوالهم، يختلفون في قلوبهم، الناس يردون موردًا واحدًا، ولكن تفاوت الناس في الإصدار، فإذا صدروا اختلفوا، لكن المورد واحد، هذا يسمع التوحيد، ويسمع القرآن، يسمع آيات الله، يسمع أحاديث النبي ﷺ، فيرد هذا المورد، وآخر يسمع فيرد هذا المورد، لكن يفترقون، ويختلفون في الإصدار، فهذا يصدر أخرج -، وقلبه ملاً حكمة، وإيماناً، وتوحيداً، وإجابة لله ﷻ، والآخر أقل منه، والثالث: أقل وأقل، وهكذا، كما قال الحسن ﷺ في تفسير قوله ﷻ: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَوِّرَةٌ وَجَنَّتْ مِنْ أَعْتَابِ وَرَزَعٍ وَنَجِيلٌ صِنَوَانٌ وَعَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنَفِضٌ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْثَلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]، قال الحسن ﷺ: هذا مثل - أكثر المفسرين على أن هذا مراد به ظاهره - قال الحسن: هذا مثل تفاوت الناس في التأثير بما أنزل الله ﷻ على رسوله ﷺ: ﴿قِطْعٌ مُتَجَوِّرَةٌ﴾ هذه قطعة سوداء، أو قطعة سبخة، وهذه قطعة منبته، هذه قطعة، وهذه قطعة، سُقِيَ بِمَاءٍ وَاحِدٍ، هذه لما سُقِيَ بِالماء أظهرت سبخها، وأظهرت أنها غير نافعة،

وتلك أنبتت الزرع، وكان منها قيعان أمسكت الماء، ونحو ذلك، اختلفت مع أنّ هذه بجوار هذه، قال: هذا مثل، فينزل كلام الله ﷻ على العباد نزولاً واحداً، ويختلفون؛ لأنّ القلوب اختلفت؛ لأنّها استودعت أشياء، فمن كان قلبه خالصاً لله ﷻ، واطمأنّ بالله، وكان فيه من محبة الله ﷻ، وإجلاله، والتعلّق به، والإقبال عليه أكبر، وأكثر نصيب، فإنّه ينتفع بالآيات أيّما انتفاع، ومن كان في قلبه شيء آخر ضعف انتفاعه بقدر هذا.

ولذلك تجد أن أناسا يتلون كتاب الله ﷻ، ويلتذّون به ليل نهار، ولو حرم يوماً فلم يتل القرآن كأنّما أخذ منه ولد، وكأنّما فقد أكبر؛ لأنّه أنس، ولأنّ القلب - إذا كان هذا الرجل موحدًا صالحًا -، أصبح فيه تعلّق بالله ﷻ، فأنس لكلامه، وأبغض كلام الخلق.

فكيف إذا يكون حال الذي لا يأنس بكلام الله ﷻ إلا قليلاً قليلاً.

المقصود من هذا أن ننتبه للقلوب، وأن ننظر في هذا الحديث العظيم «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكَلَّ إِلَيْهِ» فإنّك إذا وكلت إلى مخلوق فإنّك خذلت، والمرء لا يملك لنفسه نفعًا، ولا ضرًا، ولو خُذل خسر.

ولهذا ننتبه إلى أن تكون قلوبنا مقبلة على الله ﷻ، وفيها من التعلّق بالله ما نرجوا أن يكون مزلفًا لديه، ومنجيًا يوم العرض عليه.

الشاهد من إيراد المؤلف هذا الحديث هو: «تعلّقه» التعلّق بالتمائم، والرقي، والتولة، ونحو ذلك؛ لأنّ هذه الأشياء يفعلها الفاعل، وقد تعلّق قلبه بها، ومال إليها.

فالذي علق تميمة يعتقد أنها تنفعه، وتجلب النفع إليه، أو أنّها تدفع عنه الضرّ، فإذا تعلّق قلبه بهذا وكل إليه، فإنّه سيأتيه، ولن يُدفع عنه؛ لأنّه

اعتقد أن هذه هي التي تملك، أو أن هذه هي السبب الذي ينفع، وهذا ليس بسبب، ولا تملك، ولا تنفع، فيوكل إليه، فيصيبه الضرر، ففيه أبلغ النهي عن هذه الأمور؛ لأن هذه الأشياء - خيط معلق -، كيف تملك؟ وكيف تدفع؟ وكيف تنفع؟.

فإذا إذا تعلق القلب بها، وكل العبد إليها، ومعنى ذلك أنه سيضرر بها إما في الدنيا، وإما في الآخرة، لكن لا يدخل في هذا ما يفعل من الأسباب الظاهرة مما ينتفع به الخلق؛ لأن الفعل معلق بالقلب، فنحن نفعل السبب لكن من غير تعلق للقلب بهذا السبب «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وَكَلَّ إِلَيْهِ» نحن نفعل الأسباب، والقلب غير معلق بالسبب، وإنما نفعل السبب؛ لأن الله أمر بالسبب، لا غير؛ لأن الله ﷻ أمر بالسبب، ولأن الله علمنا أن السبب ينتج منه المسبب، فأمرنا بالسبب، ونعلم أن الذي يجعل السبب نافعًا هو الله ﷻ . فإذا خلص القلب من التعلق بغير الله ﷻ .

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ رُوَيْفِعٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 «يَا رُوَيْفِعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ عَقَدَ
 لِحَيْتَهُ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًّا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ، أَوْ عَظْمٍ، فَإِنَّ
 مُحَمَّدًا ﷺ بَرِيءٌ مِنْهُ»^(١).

ش: قال المصنف: (وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ رُوَيْفِعٍ قَالَ: قَالَ لِي
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا رُوَيْفِعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ
 عَقَدَ لِحَيْتَهُ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًّا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ، أَوْ عَظْمٍ، فَإِنَّ
 مُحَمَّدًا ﷺ بَرِيءٌ مِنْهُ»). الحديث رواه الإمام أحمد، عن يحيى بن
 إسحاق، والحسن بن موسى الأشيب، كلاهما عن ابن لهيعة. وفيه قصة
 اختصرها المصنف.

وهذا لفظ حسن: حدثنا ابن لهيعة، قال ثنا عيَّاش بن عَبَّاسٍ،
 عن شَيْمِ بْنِ بَيْتَانَ، قال ثنا رُوَيْفِعُ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: «كَانَ أَحَدُنَا فِي زَمَانِ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ جَمَلَ أَخِيهِ عَلِيٍّ أَنْ يُعْطِيَهُ النُّصْفَ مِمَّا يَغْنَمُ، وَلَهُ
 النُّصْفُ حَتَّى أَنْ أَحَدَنَا لِيَطِيرَ لَهُ النَّضْلُ وَالرِّيشُ وَالْآخِرُ الْقِدْحُ، ثُمَّ قَالَ
 لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ...» الحديث.

ثم رواه أحمد بن يحيى بن غيلان، حدثني الفضل عيَّاش بن عباس،
 أن شيم بن بيتان أخبره أنه سمع شيان القتباني - الحديث.

ابن لهيعة فيه مقال، وفي الإسناد الثاني «شيبان القتباني»، قيل فيه:
 مجهول، وبقية رجالهما ثقات.

(١) أخرجه أبو داود (٣٦)، وأحمد في المسند (٤/ ١٠٨، ١٠٩)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٤١٤).

قوله: «فَأَخْبِرِ النَّاسَ» دليل على وجوب إخبار الناس، وليس هذا مختصاً بروافع، بل كل من كان عنده علم ليس عند غيره مما يحتاج إليه الناس وجب إعلامهم به، فإن اشترك هو وغيره في علم ذلك فالتبليغ فرض كفاية. قاله أبو زرعة في شرح سنن أبي داود.

قوله: «لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ» فيه علم من أعلام النبوة، فإن رويغاً طالت حيا ته إلى سنة ست وخمسين، فمات ببرقة من أعمال مصر أميراً عليها، وهو من الأنصار، وقيل: مات سنة ثلاث وخمسين.

قوله: «أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ» - بكسر اللام لا غير -، والجمع لحى - بالكسر والضم - قاله الجوهري.

قال الخطابي: أما نهيه عن عقد اللحية فيفسر على وجهين.

أحدهما: ما كانوا يفعلونه في الحرب، كانوا يعقدون لحاهم، وذلك من زي بعض الأعاجم يفتلونها، ويعقدونها. قال أبو السعادات: تكبراً، وعجباً. ثانيهما: أن معناه معالجة الشعر ليتعقد، ويتجدد، وذلك من فعل أهل التأنيث^(١).

وقال أبو زرعة بن العراقي: والأولى حمله على عقد اللحية في الصلاة، كما دلت عليه رواية محمد بن الربيع وفيه «أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ فِي الصَّلَاةِ».

(١) انظر: معالم السنن (٢٧/١).

قوله: «أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًّا» أي: جعله قلادة في عنقه، أو عنق دابته. وفي رواية محمد بن الربيع «أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًّا» - يريد تميمة.

فإذا كان هذا فيمن تقلد وترًا فكيف بمن تعلق بالأموال، وسألهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، الذي جاء النهي عنه، وتغليظه في الآيات المحكمات؟

قوله: «أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ، أَوْ عَظْمٍ فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ بَرِيٌّ مِنْهُ». قال النووي: أي: برئ من فعله، وهذا خلاف الظاهر. والنووي كثيرًا ما يتأول الأحاديث بصرفها عن ظاهرها فيغفر الله تعالى له.

وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: «فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا زَادَ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجِنَّ»^(١)، وعليه لا يجزي الاستنجاء بهما كما هو ظاهر مذهب أحمد^(٢)، لما روى ابن خزيمة، والدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ. حَدِيثٌ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ، أَوْ رَوْثٍ، وَقَالَ: إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ»^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٤٥٠).

(٢) انظر: المغني (٢١٥/١)، والمقنع مع الشرح الكبير والإنصاف (١/٢٢٤).

(٣) أخرجه ابن خزيمة (٨٢)، والدارقطني (١/٥٦) وقال: إسناده صحيح.

الشرح:

هذا الحديث - حديث روي عن رُوَيْفِعِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ذكر أسانيده، وهو حديث له طرق، وهو معروف مشهور، وابن لهيعة الكلام فيه معروف، وهو: عبد الله ابن لهيعة، قاضي مصر، ومن أهل العلم من وثقه مطلقاً، ومنهم من ضعفه مطلقاً، ومنهم من قال بالتفصيل بين أحوال في حياته، قالوا: إنه صدوق، ولكنه كان يعتمد على كتبه في الرواية، ولما كان يعتمد على كتبه كان حفظه ليس بذاك، وما حدث من كتبه كان مقبولاً، وما حدث من حفظه لم يكن مقبولاً.

وقال بعضهم: احترقت كتبه - وهي رواية يضعفها بعض أهل العلم، لكنّها مشهورة -، أنّ كتبه احترقت، وبعد أن احترقت الكتب أصابه نوع من الاختلاط باحتراق كتبه، وأصبح حديثه بعد ذلك ضعيفاً لا يقبل؛ ولهذا فإنّ من روى عنه قبل الاختلاط يعدّ حديثهم حسناً، أو صحيحاً، ومن روى عنه بعد الاختلاط فيعدّ حديثهم ضعيفاً، وممن روى عنه قبل الاختلاط: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وجماعة كثيرون، ومنهم في الظاهر: الحسن بن موسى الأشيب، الذي في هذا الإسناد مقروناً، والحسن بن موسى الأشيب انتقل من مصر قبل احتراق الكتب.

وذكر من صنفوا في الرواة المختلطين: أنّه روى منه قبل الاختلاط بضعة عشر نفساً، ساقوها، وذكروا أسماءهم.

وينبغي الاعتناء بهذا، لكن من أهل العلم من يضعفه مطلقاً، ولا يقول بالتفصيل لكن الصواب أنّه لا نقول: إنه ثقة مطلقاً، ولا نقول: إنه ضعيف مطلقاً، ولنقل بالتفصيل؛ لأنّ هذا هو أعدل الأقوال فيه.

وقد روى أحاديث كثيرة، وعلم المصريين عنده، حتى فُضِّل على غيره، فهو في المصريين كأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين في كثرة العلم، هو والليث بن سعد، وأضرابهما، فعنده علم كثير، فإذا ألغيت رواياته فإنَّ هذا معناه إغفال كثير من العلم الذي لا نجده إلا عند ابن لهيعة، وعند أمثاله من الذين اختلطوا، ولكن الصواب في مقامهم التفصيل.

المقصود أن هذا الحديث حسَّنه جماعة من أهل العلم، وهذا هو المعروف.

والشيخ رحمته الله ساقه؛ لأنه مؤيد للأصل، فالشاهد منه قوله رحمته الله: «أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًّا»، ومعلوم أن تقلد الوتر منهي عنه في أول الحديث.

فإذا النبي رحمته الله أمر: «أَنْ لَا يَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ».

فإذا هو ساقه مقام الشاهد، وهذه طريقة الشيخ رحمته الله في هذا الكتاب، يسوق الأحاديث لتأييد الأحاديث الأخرى الصحيحة، أو لكونها في معنى الآيات في الباب.

المقصود من هذا أن هذا الحديث اشتمل على مسائل:

منها: النهي عن تقليد الأوتار، وهذا معناه تقليد التمام، سواء على الإنسان، أو على الحيوان.

ومنها: النهي عن عقد اللحية، وعقد اللحية، نقل الشارح عن الخطابي أن لهم فيها تفسيرين، والأظهر منها هو الأول؛ لأنَّ هذه كانت عادة أهل الكبر، أنهم يفتلون لحاهم ويعقدونها؛ لأنها سمة ذوي البأس، وذوي القوى، وهو موجود عند بعض البادية في هذه الأزمان، أنهم يعتقدون قتل

الشارب، وعقده، أو تفتيل اللحية، دليل القوة والبأس، ودليل أن هذا كثير الصبو، أو كثير الغزوات، ونحو ذلك مما كان موجوداً، لكنه قل الآن، فيلحق به ما كان في معناه من قتل الشارب، من تطويل الشوارب، فبعض الناس يطيل شاربه كثيراً، ويفتله ويعقده، لا نقول مجرد القتل، ورد عن بعض الصحابة كعمر رضي الله عنه وغيره، كما في الحديث: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا غَضِبَ، قَتَلَ شَارِبَهُ، وَنَفَخَ»^(١)، ليس المراد مجرد القتل، ولكن المراد أن يكون طويلاً فيعقد، ويكون هذا سمة لصاحبه، فهذا منهي عنه، ويجب إذا كان النهي عنه للتحريم، يجب أن ينهى عنه.

ثم نبه الشارح نقلاً عن أبي زرعة أن المراد: النهي عن العقد في الصلاة.

وهذا منه لأجل بعض الروايات، ثم هذا يوافق ما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه البخاري، وغيره أن النبي ﷺ: «قَالَ أَمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ، لَا أَكْفُ شَعْرًا، وَلَا ثُوبًا فِي الصَّلَاةِ»^(٢) ما يكف شعرا، ولا ثوبا في الصلاة.

فهذا مصير من الحافظ أبي زرعة العراقي إلى هذا المعنى، ولكن الأوّل هو الأشهر.

ومنها: مسألة الاستنجاء بالروث، أو الرجيع، أو نحو ذلك، فقد جاء - كما ذكر الشارح - في صحيح مسلم أنه ﷺ نهى عن الاستنجاء بالروث وبالرجيع، وقال: «إِنَّهَا زَادُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجَنِّ».

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٦٦/١)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٠٠/١).

(٢) أخرجه البخاري (٨١٦)، ومسلم (٤٩٠).

والعلماء نظروا في قوله ﷺ، ونهيه في هذا الحديث، فمنهم من قال: إن النهي يقتضي فساد العبادة، فلو تطهر بهذا، فهي فاسدة.

ولكن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ذهب إلى أن هذا ليس بلازم، ولكن لأجل أنه زاد الجن، فلا نفسد الزاد عليهم، فهو من باب الإفساد، وليس من باب عدم التطهير، لكن هذا فيه نظر.

والصواب: ما ذهب إليه الإمام أحمد رحمه الله، وجماعة كثيرون من أهل العلم أنها لا تطهر^(١).

وهذا جاء فيما رواه ابن خزيمة في صحيحه، أن النبي ﷺ قال «لَا تَسْتَنْجُوا بِرَوْثٍ وَلَا رَجِيعٍ»، ثم قال: «إِنَّهَا لَا تُطَهَّرُ»، أو قال: «إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ»^(٢)، وهذا ظاهر، وشيخ الإسلام قاسه على قاعدة التروك، وهو يفصل فيها، ويعتمدها كثيراً ولكن هذا مع وجود الدليل الذي في صحيح ابن خزيمة يكون الراجح: أنها لا تطهر. وهذا مما ينبغي التنبيه له، فلو خرج واحد في البرية، فالعظام، أو الروث، أو نحو ذلك لا يستخدمه، كذلك لا يفسده، ما دام أنه زاد الجن لا يفسده، فيتركه على حاله.

(١) راجع (ص ٣٧٢).

(٢) سبق تخريجه (ص ٣٧٢).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً عَنْ إِنْسَانٍ، كَانَ كَعَدْلِ رَقَبَةٍ». رَوَاهُ وَكَيْعٌ^(١).

وَلَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا، مِنْ الْقُرْآنِ، وَغَيْرِ الْقُرْآنِ»^(٢).

ش: قوله: (وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً عَنْ إِنْسَانٍ، كَانَ كَعَدْلِ رَقَبَةٍ».) رَوَاهُ وَكَيْعٌ هذا عند أهل العلم له حكم الرفع؛ لأن مثل ذلك لا يقال بالرأي، ويكون هذا مرسلًا؛ لأن سعيدًا تابعي.

وفيه فضل قطع التمام؛ لأنها شرك، ووكيع هو: ابن الجراح ابن وكيع الكوفي، ثقة إمام، صاحب تصانيف منها الجامع وغيره، روى عنه الإمام أحمد، وطبقته، مات سنة سبع وتسعين ومائة.

قوله: (وَلَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا، مِنْ الْقُرْآنِ، وَغَيْرِ الْقُرْآنِ».) وإبراهيم هو: الإمام بن يزيد النخعي الكوفي، يكنى أبا عمران، ثقة من كبار الفقهاء. قال المزي: دخل على عائشة، ولم يثبت له سماع منها، مات سنة ست وتسعين، وله خمسون سنة أو نحوها.

قوله: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ . . .» إلى آخره، مراده بذلك أصحاب عبد الله بن مسعود، كعلقمة، والأسود، وأبي وائل، والحارث بن سويد، وعبيد السلماني، ومسروق، والربيع بن خثيم، وسويد بن غفلة وغيرهم، وهو من سادات التابعين، وهذه الصيغة يستعملها إبراهيم من حكاية أقوالهم، كما بين ذلك الحافظ العراقي، وغيره.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٥/٧) من طريق حفص عن ليث عن سعيد بن جبيرة.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٤/٧).

الشرح:

هذا الحديث مرسل، فيه بيان أن لقاطع التميمة هذا الفضل، وهو عتق رقبة، أي: من قطع تميمة، سواء في عنق دابة، أو في عنق إنسان، وسواء كان مسلماً، أو غير مسلم، «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً كَانَ كَعَدْلِ رَقَبَةٍ»؛ لأنَّ المشرك غير مرضي، ولا يقرّ، وخاصة إذا كان في بلاد المسلمين، فإن المرء يجتهد في هذا قدر استطاعته، فمن قطع تميمة من إنسان كان كعدل رقبة؛ وذلك لأن التمايم شرك، والشرك فيه معنى إزهاق النفوس؛ لأنّها أزهقت عن ما أَرَادَهُ اللهُ ﷻ لها، وعتق الرقاب فيه تحرير النفوس، وهو لَمَّا قطع التميمة كأنه حرّر تلك النفس من العبودية لغير الله ﷻ، فجازاه الله ﷻ بشيء من جنس فعله، وهو أن يكون له ثواب المعتق لرقبة.

وقول إبراهيم فيما رواه وكيع عنه: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا، مِنْ الْقُرْآنِ، وَغَيْرِ الْقُرْآنِ»، هذا هو المشهور عند التابعين، وهذا المشهور عند الصحابة، أن التمايم كلّها من القرآن، أو من غير القرآن كلّها محرمة لا تجوز، لكن إذا كانت من القرآن فلا يقال: إنّها شرك، وإذا كانت من غير القرآن، فهذه شرك.

إذا كانت من القرآن لا يقال: أنّها شرك، ولهذا أدخل المصنّف ﷺ هذا الأثر، أو هذا المقطوع في هذا الباب لا يريد بذلك أن يبيّن لك أن المسألة خلافية، فالشيخ ﷺ يقول بحرمة تعليق التمايم مطلقاً، سواء من القرآن، أو غير القرآن.

وقوله هنا: «كَانُوا يَكْرَهُونَ»، هذه كراهة تحريم، فكانوا يحرمون التمايم كلّها؛ لأنّ الكراهة عند السلف كثيراً ما يستعملونها في المحرّم الذي لم يأت نص فيه بخصوصه.

واستعملوا الكراهة؛ لأنّ لفظ المكروه، والكراهة يشمل المحرم والتحريم، وهذا كما جاء في قوله ﷺ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيْئًا عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] بعد أن ذكر المحرمات الكبيرة، فالمحرمات مكروهة، فيقال: هذا مكروه، أي: محرّم، فالسلف كانوا يستعملون لفظ (مكروه) فيما هو محرّم، ولم يأت فيه نصّ بخصوصه، تأدّبًا مع قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦]، والإمام أحمد كثيرًا ما يستعمل هذه اللفظة: (مكروه)، وكذلك الأئمة.

ولهذا اختلف أصحابهم في كثير من المسائل في نصوصهم، أو في أقوالهم، وفتاويهم، هل هي كراهة تحريم، أو كراهة تنزيه؟ المقصود من هذا: أن قوله: «كَانُوا يَكْرَهُونَ»، كانوا يحرمون التمام كلّها من القرآن، ومن غير القرآن.

مراد الشيخ بذكر الخلاف في هذه المسألة، وفي المسائل أيضًا أن تعليق التمام من القرآن ليست من الشرك، فلمّا ذكر هذا الخلاف؟ السلف لا يختلفون في شيء من أنواع الشرك، الشرك مذموم عندهم، والشرك محرّم عندهم بجميع أنواعه، فما اختلفوا في تعليق التمام من القرآن، هل يسوغ، أو لا يسوغ؟

علمنا باختلافهم أنّ هذه المسألة ليس بشرك، وهذا مراد المصنف من إدخال المسألة من ذكر الخلاف فيها، ليس مراده من ذكر الخلاف أن الأمر واسع، أو أن العلماء اختلفوا، لا، مراده: أنّه لما كان الصحابة رضي الله عنهم قد اختلفوا في مسألة تعليق القرآن، والسلف اختلفوا في تعليق القرآن، معنى ذلك أنّها ليس بشرك؛ لأنّ الشرك مجمع عليه، لا اختلاف بينهم في أن الشرك أكبر المحرمات، إذا كان أكبر، وأنّه هو دون ذلك، إذا كان أصغر.

فما دام اختلفوا في هذه المسألة علمنا أنّها ليست من الشرك .
وهذا له نظائر في اختلاف السلف في شيء من البدع ، أو في شيء من
بعض الأعمال التي هي من وسائل الشرك ، ونحو ذلك .
اختلف بعضهم فشذّ البعض عن الآخرين ، تفرّد البعض عن أكثرهم .
ومعنى ذلك أنّه لا يقال : إن تلك المسألة ، أو ذلك الأمر شرك ، وهذا
مراد المصنّف بإيراد هذا .
وإلّا فإنّ التمايم كلّها محرّمة سواءً من القرآن ، أو من غير القرآن ، إذا
كانت من غير القرآن فإنّها شرك ، وإذا كانت من القرآن فلا نقول : إنّها
شرك ، بل نقول : هي محرّمة يجب انتزاعها ، وليست بشرك .

فِيهِ مَسَائِلُ :

الأولى : تَفْسِيرُ الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ .

الثَّانِيَةُ : تَفْسِيرُ التَّوَلَّى .

الثَّالِثَةُ : أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَ كُلُّهَا مِنَ الشَّرْكِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ .

الرَّابِعَةُ : أَنَّ الرُّقِيَّةَ بِالْكَلامِ الْحَقِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَّةَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ .

الخَامِسَةُ : أَنَّ التَّمِيمَةَ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ : هَلْ

هِيَ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

السَّادِسَةُ : أَنَّ تَعْلِيْقَ الْأَوْتَارِ عَلَى الدَّوَابِّ عَنِ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ .

السَّابِعَةُ : الْوَعِيدُ الشَّدِيدِ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ وَتَرًّا .

الثَّامِنَةُ : فَضْلُ نَوَابِ مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ .

التَّاسِعَةُ : أَنَّ كَلَامَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ لَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ ؛

لِأَنَّ مُرَادَهُ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .



٨ - بَابُ

مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخَرَىٰ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذَا قِسْمَةٌ صِغَرَىٰ ﴿٢٢﴾ إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَىٰ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم: ١٩-٢٣].

ش: قوله: (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا). كبقعة، وقبر، ونحو ذلك، أي: فهو مشرك.

قوله: (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخَرَىٰ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذَا قِسْمَةٌ صِغَرَىٰ ﴿٢٢﴾ إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَىٰ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم: ١٩-٢٣].

وكانت اللات لثقيف، والعزى لقريش، وبني كنانة، ومناة لبني هلال. وقال ابن هشام: كانت لهذيل، وخزاعة.

فأما «اللات» فقرأ الجمهور بتخفيف التاء، وقرأ ابن عباس، وابن الزبير، ومجاهد، وحميد، وأبو صالح، ورويس بتشديد التاء^(١).

فعلى الأولى قال الأعمش: سمو اللات من الإله، والعزى من العزيز.

(١) انظر: تفسير الطبري (٥٨/٢٧)، والحجة في القراءات العشر (ص ٣٦٦).

قال ابن جرير: وكانوا قد اشتقوا اسمها من الله تعالى، قالوا: اللات مؤنثة منه - تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً -، قال: وكذا العزى من العزيز^(١).

وقال ابن كثير: اللات كانت صخرة بيضاء منقوشة عليها بيت الطائف، له أستار، وسدنة، وحوله فناء معظم عند أهل الطائف - وهم ثقيف، ومن تبعها - يفتخرون به على من عداهم من أحياء العرب بعد قريش^(٢).

قال ابن هشام: فبعث رسول الله ﷺ المغيرة بن شعبه فهدمها، وحرقتها بالنار^(٣).

وعلى الثانية قال ابن عباس: «كَانَ اللَّاتُ رَجُلًا يَلُتُّ سَوِيقَ الْحَاجِّ، فَلَمَّا مَاتَ عَكَّفُوا عَلَى قَبْرِهِ». ذكره البخاري^(٤).

قال ابن عباس: كان يبيع السويق، والسمن عند صخرة، ويسلؤه عليها، فلما مات ذلك الرجل عادت ثقيف تلك الصخرة إعظاماً لصاحب السويق. وعن مجاهد نحوه وقال: فلما مات عبده. رواه سعيد بن منصور^(٥).

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٣٤/٢٧ - ٣٥).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤٥٥/٧).

(٣) انظر: سيرة ابن هشام (١٣٨/٤).

(٤) أخرجه البخاري (٤٨٥٩) بدون الجملة الأخيرة.

(٥) أخرجه سعيد ابن منصور في سننه (٦٥٢/٧) كما في الدر المنثور.

وكذا روى ابن أبي حاتم، عن ابن عباس: أنهم عبدوه. وبنحو هذا قال جماعة من أهل العلم^(١).

قلت: لا منافاة بين القولين، فإنهم عبدوا الصخرة، والقبر تأليهاً، وتعظيمًا.

ولمثل هذا بنيت المشاهد، والقباب على القبور، واتخذت أوثانًا.

وفيه بيان أن أهل الجاهلية كانوا يعبدون الصالحين، والأصنام.

وأما (العزى). فقال ابن جرير: كانت شجرة عليها بناء، وأستار بنخلة بين مكة، والطائف، كانت قريش يعظمونها؛^(٢) كما قال أبو سفيان يوم أحد: «إِنَّ لَنَا الْعُرَى وَلَا عُرَى لَكُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا تُحِبُّوهُ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَقُولُ؟ قَالَ: قُولُوا اللَّهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَى لَكُمْ»^(٣).

وروى النسائي، وابن مردويه عن أبي الطفيل قال: «لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى نَخْلَةٍ، وَكَانَتْ بِهَا الْعُرَى، فَأَتَاهَا خَالِدٌ، وَكَانَتْ عَلَى ثَلَاثِ سَمُرَاتٍ، فَقَطَعَ السَّمُرَاتِ، وَهَدَمَ الْبَيْتَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهَا، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ فَإِنَّكَ لَمْ تَصْنَعْ شَيْئًا، فَرَجَعَ خَالِدٌ، فَلَمَّا بَصُرَتْ بِهِ السَّدَنَةُ وَهُمْ حَجَبَتْهَا، أَمَعُونَا فِي الْجَبَلِ، وَهُمْ يَقُولُونَ: يَا عُرَى يَا عُرَى، فَأَتَاهَا خَالِدٌ، فَإِذَا امْرَأَةٌ عُرْيَانَةٌ، نَاشِرَةٌ

(١) أخرجه ابن أبي حاتم، وابن مردويه، كما في الدر المنثور (٦٥٣/٧).

(٢) انظر: تفسير ابن جرير (٣٧/٢٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٣٩، ٣٩٨٦، ٤٠٤٣، ٤٠٦٧، ٤٥٦١).

شَعْرَهَا، تَحْتَفِنُ التُّرَابَ عَلَى رَأْسِهَا، فَعَمَّمَهَا بِالسَّيْفِ حَتَّى قَتَلَهَا، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: تِلْكَ الْعُرَى»^(١).

قلت: وكل هذا، وما هو أعظم منه يقع في هذه الأزمنة عند ضرائح الأموات، وفي المشاهد.

وأما (مناة)، فكانت بالمشلل عند قديد - بين مكة والمدينة -، وكانت خزاعة، والأوس، والخزرج يعظمونها، ويهلون منها للحج، وأصل اشتقاقها من اسم الله ﷻ (المنان)، وقيل: لكثرة ما يمى - أي يراق - عندها من الدماء للتبرك بها^(٢).

قال البخاري رحمه الله، في حديث عروة، عن عائشة رضي الله عنها: «إِنَّهَا صَنَّمٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ»^(٣).

قال ابن هشام: فبعث رسول الله ﷺ عليا فهدهما عام الفتح. فمعنى الآية كما قال القرطبي: أن فيها حذفًا تقديره: أفرأيتم هذه الآلهة، أنفعت، أو ضرت، حتى تكون شركاء لله تعالى؟^(٤)

وقوله: ﴿الْكُفْرُ وَاللَّاتُ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ٢١] قال ابن كثير: تجعلون له ولدًا، تجعلون ولده أنثى، وتختارون لكم الذكور؟

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٤٧٤/٦)، وأبو يعلى (١٩٦/٢).

(٢) انظر: فتح الباري (٦١٣/٨).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٦١).

(٤) انظر: تفسير القرطبي (١٠٢/١٧).

قوله: ﴿تِلْكَ إِذَا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [النجم: ٢٢] أي: جور، وباطلة^(١).

فكيف تقاسمون ربكم هذه القسمة التي لو كانت بين مخلوقين كانت جوراً، وسفهاً، فتنزهون أنفسكم عن الإناث، وتجعلونهن لله تعالى. وقوله: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ﴾ [النجم: ٢٣] أي: من تلقاء أنفسكم ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ أي: ليس لهم مستند إلا حسن ظنهم بأبائهم الذين سلكوا هذا المسلك الباطل قبلهم: ﴿وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣] وإلا حظ أنفسهم في رياستهم، وتعظيم آبائهم الأقدمين.

قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ قال ابن كثير: ولقد أرسل الله تعالى إليهم الرسل بالحق المنير، والحنة القاطعة، ومع هذا ما اتبعوا ما جاءوهم به، ولا انقادوا له. ا. هـ^(٢).

ومطابقة الآيات للترجمة من جهة أن عباد هذه الأوثان إنهم كانوا يعتقدون حصول البركة منها بتعظيمها، ودعائها، والاستعانة بها، والاعتماد عليها في حصول ما يرجونه منها، ويؤملونه ببركتها، وشفاعتها، وغير ذلك، فالتبرك بقبور الصالحين كاللات، وبالأشجار كالعزى، ومناة من ضمن فعل أولئك المشركين مع تلك الأوثان، فمن فعل مثل ذلك، واعتقد في قبر، أو حجر، أو شجر فقد ضاهى عباد هذه الأوثان فيما كانوا يفعلونه معها من هذا الشرك، على أن الواقع من هؤلاء المشركين مع معبوديهم أعظم مما وقع من أولئك. فالله المستعان.

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/٤٥٨).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٧/٤٥٨).

الشرح:

هذا الباب عقده الشيخ رحمته الله لبيان حكم من تبرك بالشجر، أو الحجر، أو نحوهما، فقال: (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا).

وها هنا جمل في هذه الترجمة، تحتاج إلى شيء من التفصيل.

والجملة الأولى: (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ)، فعندنا لفظ البركة نحتاج إلى معرفته، فالتبرك: هو طلب البركة، والبركة مشتقة ومأخوذة من البرك، أو من البروك، وهو في أصل معناه لثبات الشيء، ودوامه، أو لإقامته، وملازمته.

ولهذا قيل لمجتمع الماء: بركة؛ لأنه يكثر فيها، أو لأنه يدوم فيها، وتكون إقامته هناك، وقيل لبروك الجمل كذلك: بروك؛ لأجل أنه هو المكان الذي يلازمه، ويقوم فيه، - أعني: المبرك -، فأخذت البروك، - لفظ البروك - التي هي الهيئة الحاصلة لنزول الجمل من اسم المكان الذي يقيم فيه، فالمبارك، مبارك الأبل، جمع مبرك، وهو مكان البروك، فحالة وفعل البعير في النزول أخذ من المكان، فقيل بروك، أي: من هذا الباب، من أنه يريد أن يقيم في المكان الذي سيلازمه.

إذا فهذه المادة دائرة بين معنى دوام الشيء، وملازمته، أو كثرة الخير، وفيضه، إمّا هذا، وإما هذا، مع أن أكثر أهل العلم يقولون: إنها من المعنى الأول، لكن تأتي بالمعنى الثاني - كثرة الخير، وتعديه، والاستفادة منه -، هذا معنى البركة^(١).

فإذا قوله هنا: (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ) أي: من طلب البركة، وكثرة الخير،

(١) انظر: لسان العرب (١٠/٣٩٧)، والمعجم الوسيط (١/٥١)، والمصباح المنير (ص٢٩).

ودوامه عليه بهذا الفعل الذي فعله، وهو أنه طلبه من الشجر، أو طلبه من الحجر، أو طلبه من نحوهما، فإذا الجملة الأولى: (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ)، الشجر هذا يسميه النحاة اسم جنس جمعياً، وضابطه: ما يفرق فيه بين الجمع، وبين المفرد بزيادة الهاء في آخره، فالشجر جمع جنس؛ لأن مفرده يكون بزيادة الهاء، مفرد شجر، شجرة، مثل: تفاح مفردها: تفاحة، برتقال، برتقالة، وهكذا، خبز، خبزة، إذاً هذا يسمّى جمعاً، اسم جنس جمعي، أو جمع الجنس، وهذا هو.

فقوله هنا: (بِشَجَرٍ) أي: أشجار.

وهنا لما قال المصنّف (بِشَجَرٍ)، ولم يفردها، مع أن المتبرّك عادة يتبرّك بشجرة، قال: (مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ)، ثم قال: (أَوْ حَجَرٍ)، فأفرد الحجر ولم يفرد الشجر، هذا فيه معنى لطيف، وهو أن اللفظ في حسن سبكه يقتضي أن يكون الإيراد باسم الجنس الجمعي؛ لأنه بعد حجر قال: (بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ).

وهذا فيه مناسبة - وهذه لطيفة عند علماء البلاغة -؛ لأنه ما يأتي في البال أن المراد أنه يتتبع جميع الأشجار، إنّما هو يريد شجرة بعينها، هذا واحد.

الثاني: أنّ كثرة الواقعين في هذا في زمنه من تعلقهم بالأشجار أكثر من تعلقهم بالحجر، وهذا من باب الواقع، والحال، وهذا معروف، ففي زمن الشيخ كان فيه كثير من الأشجار يذهبون إليها، نخل، فحّال، وهذه شجرة في المكان الفلاني، وهذه شجرة في المكان الفلاني، وهكذا.

فالابتلاء بالأشجار أكثر من الافتنان بالحجر، ولهذا قال: (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ)، إمّا مراعاة للفظ، أو مراعاة للواقع، أو حجر، أو نحوهما.

قوله: (أَوْ حَجَرٍ) هذه هي الجملة الثانية؛ لأنَّ (أَوْ) حرف عطف، وحرف العطف بمعنى إعادة العامل الذي هو من تَبَرَّكَ، فالمعنى: (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ) هذه الجملة الأولى، (أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا)، والحجر واحد الحجارة، أو الأحجار، أو نحوهما، فطلب أن يأتيه البركة والخير من الحجر، أو نحوهما مما يشابه ذلك من البقاع، أو الأماكن، أو التراب، أو القبور، أو نحو ذلك.

فهذه كلّها داخلة في قوله: (أَوْ نَحْوِهِمَا)، أو العين عين ماء، أو مكان العين، منزل العين، أو نحو ذلك.

فإذا ما كان فيه طلب للبركة من هذه الجمادات فهو داخل في حكم التبرّك بالشجر، أو الحجر؛ لأن المعنى واحد، والشريعة ليس لها عناية بالمسمّيات، إنّما عنايتها بالمعاني، ومقاصد القلوب، فإذا تبرّك بشجر، أو حجر هذا هو الذي جاء في القرآن والسنة، في ذمّ المشركين عليه.

كذلك إذا أحدث الناس أنّهم يتبرّكون بعين - عين ماء -، يقولون: هذه العين اغتسل منها الولي الفلاني الصالح، ويعتقدون أن فيها بركة خاصة، فيذهب ليأتي بالماء، ويتبرّك به، يظنّ بأنّه يجلب له نفعاً، أو يدفع عنه ضرراً، وليس هذا فيه سبب طبّي، أو نحو ذلك، فهذا له حكمة، وإن كان محدثاً؛ لأنّ العبرة بالمعاني لا بالأسماء، أو نحوهما، هنا الحجر نكرة، والشجر جمع لكنه نكرة أيضاً، أي ما خصّص شيئاً معيّناً.

فإذا هل نخصّ حجراً دون حجر بجواز التبرّك؟

الجواب: لا، والحكم عليه كما قال الشيخ الشارح: فهو مشرك، باب من تبرّك بشجر، أو حجر، أو نحوهما، فما حاله؟

قال: فهو مشرك، ففي هذا الباب نبحت هذه المسألة، ما حكم من

تبرّك بشجر، أو حجر؟

وهذا فيه من لطائف أساليب الدعاة والمؤلفين ما فيه؛ لأنه بهذا القول يشحذ الهمة، والعقل، والقلب على الحضور ليصل إلى الحكم هو بنفسه، هنا ما جزم بالحكم، (باب..). إذًا هو سيورد الدليل الذي سنصل به إلى الحكم، وهذا ينشط السامع، والقارئ، ويكون أدعى لقبول الحكم؛ لأنه إذا أردت المجادلة لا تأتي بالحكم أولاً، فتقرّر الحكم ثم تستدلّ عليه، هذا يورث عليك من المجادلين من يحتجّ عليك، لا تورّد الحكم أولاً، أثرها.. أثر المسألة ودليلها.

ثم بعد ذلك تتوصّل أنت وهو إلى مقام الاستدلال؛ لأنك إذا ابتدأت بالحكم أولاً، ثم ذكرت الاستدلال - أعني: في المجادلة، ليس في الفتوى -، أورث لك المجادلين المخاصمين.

والشيخ في هذا الكتاب يقرّر عقيدة التوحيد، لكنّه أيضاً فيه نفس دعوته، ورغبة ممن يقرأه أن يكون منتفعاً به، فكأنه يريد أن يكون القارئ قد حرّك ذهنه، وقلبه ليصل إلى الاستدلال، وإلى الحكم بنفسه.

هنا إذا ابتدأت بالحكم أثرت نفس المجادل عليك، ثم بعد ذلك ينتصر لنفسه بالحكم الذي رآه، ولو أتيت بالدلائل من القرآن، أو السنة، فإنه يعلو بصره غشاوة أن تبصر تلك الدلائل، فلهذا إيت بالمسألة دون حكم، ثم ائت بالدلائل، ثم بعد ذلك ستصل أنت وهو إلى نتيجة.

وهذا لا بدّ منه، وهذا من أصول الجدل عند علماء الجدل، أن لا تبدأ بالحكم، إذا بدأت بالحكم انتهينا، لم تجادلني؟ إذا كانت مجادلة مناظرة فإذاً نبدأ بالاستدلال، هذا الحديث يدلّ على كذا، هذه الآية تدلّ على كذا، ثم بعد ذلك إذا عرضت الدلائل نصل إلى حكم، وهذا مستفاد من هذه الترجمة، وغيرها من التراجم التي ستأتي في هذا الكتاب المبارك.

إِذَا هُنَا عَمُومٌ فِي قَوْلِهِ : (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا) حَجَرٌ عَمُومٌ ، كُلُّ حَجَرٍ ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ ، وَعُلَمَاءُ الْأَصُولِ يَقُولُونَ : إِنَّ النُّكْرَةَ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ تَعْمٌ ، إِذَا لَا يَخْرُجُ مِنْ هَذَا الْعَمُومِ أَيُّ حَجَرٍ فِي الْأَرْضِ ، فَلَا تَتَطَلَّبُ الْبَرَكَةُ مِنْ أَيِّ حَجَرٍ ، فَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْحَجَرِ الْأَسْوَدُ ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الصَّخْرَةِ الَّتِي فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، وَنَحْوِ ذَلِكَ (١) .

فَإِذَا حِينَمَا يَقْبَلُ الْمُسْلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ يَقْبَلُهُ تَبَرُّكًا أَوْ يَقْبَلُهُ اتِّبَاعًا؟ يَقْبَلُهُ اتِّبَاعًا ، وَهَذَا عَلَّمَهُ الْأَمَّةُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِيمَا رَوَى الشَّيْخَانُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ ، فَقَالَ : إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ ، لَا تَضُرُّ ، وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ» (٢) ، فَعَمَرَ ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَّمَ الْأَمَّةَ أَنَّهُ فِي تَقْبِيلِ هَذَا الْحَجَرِ لَيْسَ مِنْ بَابِ طَلَبِ الْبَرَكَةِ ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْإِتِّبَاعِ ، وَإِلَّا فَالْحَجَرُ لَا يَنْفَعُ ، وَلَا يَضُرُّ .

فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي أَشْرَفِ حَجَرٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ، أَلَا وَهُوَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ ، فَهَلْ يَكُونُ غَيْرَهُ يَنْفَعُ ، أَوْ يَضُرُّ؟ ، فَهَلْ يَكُونُ غَيْرُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ الْحِجَارَةِ ، وَهُوَ الْحَجَرُ الْوَحِيدُ الَّذِي قَبَّلَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَإِذَا كَانَ لَا يَنْفَعُ ، وَلَا يَضُرُّ ، وَلَا تَطْلُبُ مِنْهُ الْبَرَكَةُ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، بَلْ وَإِجْمَاعِ الْأَمَّةِ ، فَكَيْفَ إِذَا يَكُونُ هُنَاكَ حَجَرٌ غَيْرُهُ مِثْلُهُ ، لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مَقْبُولٍ مِمَّنْ أَتَى بِهِ ، أَنْ يَزْعَمَ أَنَّ هُنَاكَ حَجَرًا يَتَبَرَّكُ بِهِ ، هَذَا حَالُهُمْ مَعَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، فَكَيْفَ بغيره .

إِذَا قَوْلُ الشَّيْخِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا) شَمَلُ

(١) رَاجِعْ (ص ٣٢١) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٩٧ ، ١٦١٠) ، وَمُسْلِمٌ (١٢٧٠) .

هذا هذه المعاني، ثم ذكر قول الله ﷻ : ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]، أي: أخبروني عن اللات، والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، ما شأنها؟ وما حالها؟ وهل نفعت أصحابها، أم ضرّتهم؟، وهل هي تنفع، أو تضرّ؟ أخبروني عن حالها؟

والواقع أنّها أحجار، وأشجار ليس فيها نفع، وليس فيها مضرة، وإنّما تعلّقت القلوب بها، ففسدت القلوب، فاعتقدت أنّها تنفع، أو تضر.

وفي قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ اللات: فيها قراءتان: قراءة سبعية، وقراءة غير سبعية، أمّا القراءة السبعية فهي ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ﴾ بالتخفيف، وأمّا القراءة غير السبعية وهي قراءة ابن عباس، وجماعة، ومنهم من يقول: هي عشرية باعتبار رواية رويس عن يعقوب، لكن هي خارج السبعة، فهي (اللات)، بتشديد التاء، ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾^(١).

إذاً في اللات عندنا قراءتان، والقراءة الصحيحة تفسّر القراءة الأخرى إذا كانت صحيحة، فإذا لا تعارض بين القراءات، وهذه فائدة: القراءات من أكثر ما يستفاد منه في التفسير، القراءة بهذا، وقراءة بوجه آخر.

مثال ذلك: في سورة البقرة مثلاً: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا نَقْرُبُوهنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢] هنا: ﴿وَلَا نَقْرُبُوهنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ ما ذكر التطهّر، أي: يطهرن، وقبل الاغتسال، ظاهر الآية حتى يطهرن أنّه في هذه المرحلة بعد طهر المرأة، وقبل الاغتسال، والآية ما شملت هذه الحال في هذا اللفظ، ﴿وَلَا نَقْرُبُوهنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ بعد الطهر، وقبل الغسل ما الحكم؟ هنا في هذا اللفظ ما أتى به، ثمّ قال ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ أي: هذا على سبيل الإباحة، في قراءة

(١) راجع (ص ٣٨٢).

أخرى سبعية: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ فسّرت هذه القراءة القراءة الأخرى^(١).

نستفيد هذا في هذا الموضوع، هنا ﴿أَفْرَأَيْتُمُ اللَّاتَ﴾ اللات باعتبار اختلاف القراءتين، منهم من يقول: اللات المخففة هذه تأنيث الله، أي: تأنيث اللفظ، فاشتقوا لهذا الصنم اسما من اسم الله، وأنثوه؛ لأنهم يجعلون لله ﷻ البنات، فقالوا: اشتقوا من لفظ الله، من اسم الجلالة اللات، جعلوها مؤنثة، وسمّوا بها هذا الاسم، اللّت، واللّت: هو العجن.

ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما فيما ذكره البخاري في صحيحه تعليقا عنه، قال: «كَانَ اللَّاتُ رَجُلًا يَلْتُ سَوِيْقَ الْحَاجِّ»^(٢)، إذا فاللات من اللّت، الذي هو لّت السويق - عجنه وتهيئته -، هل هناك فرق بين هذه، وتلك؟ هذا اللات لّمّا مات عكفوا على مكانه، واللات بالتخفيف سمّوا بها هذا الصنم من اسم الله، فإذا كان كذلك هل بينهما فرق؟ الجواب: لا فرق، هم سمّوا هذه اللت بالتخفيف؛ لأجل أنّ الذي يَلْتُ السويق كان عندها، فهذا الذي كان يَلْتُ السويق كان عند هذه الصخرة، لّمّا مات سمّوا الصخرة اللات، بالتخفيف، من الله، مع أنّه كان يَلْتُ السويق فاجتمع فيها المعنيان، خاصة أن تعلم أن من سنن لسان العرب التخفيف فيما فيه تشديد، فالمشددات كثيرا ما تخفّف، إمّا في لغة قريش، أو في غيرها.

ولهذا نقول: إنّ إحدى القراءتين يمكن أن تحمل على أنّها تفسير

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ) مخففا، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر والمفضل وحَمْزَةَ وَالْكَسَائِيَّ (حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ) بالتشديد. انظر: السبعة في القراءات (ص ١٨٢)، ومعاني القراءات للأزهري (٢٠٢/١)، والتيسير في القراءات السبع (ص ٨٠)، وتفسير الطبري (٧٣١/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٥٩).

للأخرى، ويمكن أن نقول: إنّ اللات بعيد، موقع القبر بعيد عن موقع الصخرة التي كان يُعبد فيها؛ لأنه كان يلت السويق للحاج، أي: في منى، أو في عرفة، وهل هذا معناه أنه مات هناك؟ الجواب: لا، هو مات في أرض الله أعلم بها، ولكن جعل إحدى القراءتين تفسير للأخرى، هذا أولى من الاختلاف بينهما.

إذا فاللات صخرة، جعلوا لها من اسم الله، والعزى، عند كثيرين هي شجرة، أو أشجار.

لكن كما ساق المصنف هنا أنّ النسائي وغيره روى: أنّ العزى امرأة، «لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى نَخْلَةٍ، وَكَانَتْ بِهَا الْعُزَّى، فَأَتَاهَا خَالِدٌ، وَكَانَتْ عَلَى ثَلَاثِ سَمَرَاتٍ، فَقَطَعَ السَّمَرَاتِ، وَهَدَمَ الْبَيْتَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهَا»، ثلاث سمرة وعليها بناء، فخالد رضي الله عنه ظنّ لأنه يعيش في الجاهلية، ويعرف العزى من صغره، لكن ظنّ أنها هي الأشجار، فقطع الأشجار، «ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ فَإِنَّكَ لَمْ تَصْنَعْ شَيْئًا»، فلمّا رجع، رأى المرأة التي تدعى فيها الألوهية - إذا امرأة عريانة، ناشرة شعرها، تحتفن الثراب على رأسها، فعممها بالسيف حتى قتلها، ثمّ رجع إلى النبيّ ﷺ فأخبره، فقال: تِلْكَ الْعُزَّى»^(١).

المقصود: أنهم هم في ظنّ خالد رضي الله عنه كانوا يتبركون بالشجر، فجعلوا العزى من العزيز، هذا تسمية للأشجار، ولكن التّأليه من القوم الذين كانوا حول الأشجار لسادتها، ولمن ألّهت تلك المرأة التي علاها أخيراً، فالفتنة إذا لمن كان حول تلك الأشجار، وبالقرب منها بتلك المرأة، وإلا فإنّ الناس لا يطلبون من تلك المرأة التي كانت في ذلك الموضع.

(١) سبق تخريجه (ص ٣٨٥).

ولذلك خالد رضي الله عنه كان يعلم أن العزى هي تلك الأشجار التي كان من شأنها كذا وكذا، وهي إله قديم عندهم.

ولهذا قال في غزوة أحد: «إِنَّ لَنَا الْعُزَّىٰ وَلَا عُزَّىٰ لَكُمْ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا تُجِيبُوهُ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَقُولُ؟ قَالَ: قُولُوا اللَّهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَىٰ لَكُمْ»^(١).

ومناة ﴿وَمَنَاةَ الثَّلَاثَةَ الْأُخْرَىٰ﴾ [النجم: ٢٠]، مناة كذلك اشتقت من اسم الله بِرَّحْمَتِهِ المَنَّان على التانيث، وهي اسم للصنم في نفسه، أو اسم للصخرة التي وضع عليها الصنم؛ لأجل المناسبة.

قال بعض أهل العلم: إن مناة اشتقت من المنى، والمنى - بسكون النون - هو الإراقة، إراقة الشيء، إراقة السائل، فهي سميت مناة لكثرة ما يُراق عندها من الدماء، فيذبح عندها لغير الله طلباً لبركتها، وورغبة أن تعيد عليهم تلك الصخرة، وذلك المكان من البركات، والخيرات، فسمّوها مناة لكثرة ما يمني عندها من الدماء، ومن ذلك تسمية (منى) - الموضع المعروف - لكثرة ما يُمنى فيها يوم النحر والأيام بعده من الدماء^(٢).

إذا هاهنا وجهان، أو قولان، والأول هو الأظهر، والثاني لا يُمنع منه، والكلام على أصل التسمية، ليس الكلام على واقع الحال، واقع الحال أنه كان يمني عندها الدماء.

ويدللك على أن جميع الثلاثة الأسماء هذه، اللات، والعزى، ومناة، أنها مؤنثة، اشتقتها العرب من أسماء الله بِرَّحْمَتِهِ، قول الله بِرَّحْمَتِهِ: ﴿أَمْ أَلْخَذَ مِنَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَنَكُم بِالْبَنِينَ﴾ [الزخرف: ١٦]؛ ولهذا قال في السورة بعد

(١) سبق تخريجه (ص ٣٨٤).

(٢) راجع (ص ٣٨٥).

ذلك: ﴿أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢١] هذه قسمة لا تقبل، أنتم تنسبون لكم ذكراً وأنثى، والله ﷻ تجعلون له الإناث، وتجعلون له البنات، هذه هي قسمة ضيزى، هنا في قوله: ﴿وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾ [النجم: ٢٠] ما معنى الأخرى؟

يعني: المتأخرة منزلة ورتبة: ﴿وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾ أي: هي الأشد تأخراً ووضعا^(١)، وهذا كثير في القرآن مثل ما في قوله ﷻ في سورة الأعراف: ﴿وَقَالَتْ أُولَهُنَّ لِأُخْرَبَهُنَّ فَمَا كَانَتْ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ فذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٣٩]، أولاهم: أي المقدمة الرفيعة: الرؤساء الشركاء، لأخراهم: الوضعاء الأخرى منزلة أي: قال المستكبرون للمستضعفين، هذا كما جاء في آيات كثيرة، ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرٌ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا﴾ [سبأ: ٣٣]، والآيات في هذا كثيرة، إذا ﴿وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾، الأخرى هنا من التأخر في المنزلة والرتبة، وهذا ليس من الأخرى التي هي بمعنى الآخر، إنما هي من التأخر.

إذا تبين ذلك فما وجه إدخال هذه الآية، والاستدلال بها في هذا الباب؟

الجواب: مناة، والعزى، واللات هذه أسماء، إما لأحجار أو أشجار، إذا عرفنا أن النبي ﷺ بعث لقتل هؤلاء، ولكسر تلك الأشجار، وقطعها من أصلها، ولتفريق الناس عن الأحجار مثل اللات وغيرها، أو مناة، وهذه يعتقدون فيها النفع والضرر، والله ﷻ بين ونهى أشد النهي عن ذلك في هذه الآية ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾ [النجم: ١٩] هل معنى ذلك أن هذا خاص بقريش، أو أن هذا النهي خاص بمن كان في عهده ﷺ؟ نهوهم فقط

(١) انظر: لسان العرب (٤/١٥).

أن يتبركوا بالأشجار، والأحجار، وأما غيرهم بعد ذلك فلهم أن يتخذوا حجراً، أو شجراً يطلبون منه البركة، أم أن الشريعة، والدين واحد؟ ما جاء به النبي ﷺ فهو الدين إلى قيام الساعة.

الجواب: أن ما جاء به هو الدين إلى قيام الساعة. إذا فقهنا وعرفنا معنى هذه الآية، وكيف كان عمل النبي ﷺ مع الذين كانوا عند مناة، والعزى، واللات، وكيف كان صنيعه بهم، وكيف حارب قريشا، واستباح دماءهم، واستباح أهليهم؛ لأجل الانتساب، وطلب البركة من هذه الأشجار والأحجار.

عرفنا أن عبادة تلك الأشجار، والأحجار هي الشرك الأكبر بعينه، فمن عبدها كان هو المشرك، وقد ورثه أناس من هذه الأمة في أزمان متطاولة، فاتخذوا أشجاراً يزعمون أنها تقربهم إلى الله، أو أنها تجلب لهم النفع، يأتي للشجرة مثل ما كان في نجد، فتأتي المرأة التي لم تحمل، فتذهب إلى مكان فيه نخل فحّال، والنخل الفحّال: ما يخرج رطباً، الذي يؤخذ منه التلقيح، تأخذه، وتضمّه وترصّها على بطنها، تقول: يا فحل الفحول أعطني ولدًا قبل الحول، أو تأتيه التي ما تزوجت وتقول: يا فحل الفحول أريد زوجًا قبل الحول^(١).

فهذا هو عين الذي كان يفعله المشركون في زمن النبي ﷺ.

إذا.. كيف نقول: إن ذلك خاص بهم، ونقول: هؤلاء ما يحاربون، ولا يقاتلون، ولا ينهاون عن هذا الشرك؟ كيف نقول: إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان ضالاً، وخالف الناس، وخالف علماء زمانه؛ لأنه كفر هؤلاء، أو لأنه نهاهم عن الشرك؟

(١) انظر: تاريخ ابن غنام (١/١٧٤).

لا شك أن من كان عنده أدنى مسكة من العقل، أو التفكير، أو العلم يرى أن ما أنزله الله ﷻ في قريش، وفيما كانوا عليه أنه يشمل غيرهم إلى قيام الساعة إذا شابوهم في العمل، ولهذا تنتبه أكبر الانتباه إلى المعاني التي من وراء الألفاظ، أما الألفاظ فلا عبرة بها، فالألفاظ إنما استخدمت للدلالة على المعاني.

فننتبه إلى أن العبرة بالمعاني دون الألفاظ، والمسميات، العبرة بالمعاني دون الألفاظ، والأسماء، وإذا ثبت ذلك فإنه إذا سمى الجاهليون، أو الخرافيون إذا سموا توجههم للأشجار، أو للقبور سموه توسلاً، فهذا لا يغير من المعنى، والحقيقة سموه طلباً ومحبة للشيخ، فهذا لا يغير من المعنى شيئاً، لا يغير من معنى فعلهم شيئاً، سموه تقرباً إليه، سموه تبركاً، يسمونه ما شاءوا أن يسموه هو عبادة لها، لا غير، هذا هو حقيقة المعنى، سموه ما شئتم، سموه عبادة لله وحده، سموه.. لكن المعنى أنكم توجهتم له مع الله ﷻ، وأشركتم بالله.

فإذاً في أول محاجاتك مع الخرافيين تنتبه إلى هذه المسألة، وأن لا يغرّك بظواهر الألفاظ عن المعاني، يقول: هذا توسل، أنت تعلق باللفظ، التوسل ما هو التوسل؟ لأن كثيراً في المحاجة وفي الردود يأتي بمقدمة باطلة، ويبني عليها كلامه، فيضعف الخصم؛ لأنه ما انتبه إلى المقدمة.

لكن المجادل ما يستطيع يدخل عليه في التفصيلات؛ لأنه أتى بكلام مشتبّه، لكن لو ناقشه في المقدمة، في الأصل الذي قعده لبطل كلامه.

وهي كلّها من فروع هذا الباب، يأتي مثلاً المجادل في باب الصفات، فيقول: الله ﷻ يحب أن ننزّهه عن مشابهة المخلوقين، صحيح؟ ثم يبني

عليه نتائج، إذا لا يشابههم في كذا، وإذا لا نثبت كذا، ولا نثبت كذا من الصفات الواردة، فلا بدّ أن توقفه في المقدّمة، ماذا تريد من قولك: الله ﷻ لا يشابه المخلوقين؟ ما هي المشابهة هذه التي تريد أن تنفيها؟ لا بدّ أن تتّضح الألفاظ في المجادلة، وفي الخصام، وفي المناظرة؛ لأنك لا تعلم الذي في عقل المجادل، أنا مهتم بهذا الموضوع، لأنّه ربما ما نعرض له مرة أخرى، لكن هذه هي المناسبة التي تلزمننا بالكلام عليها، ربما ما تنتبه إلى أنّه بهذا اللفظ، أدخل عليك شيئاً بهذا اللفظ، وستضعف بالإجابة بعد ذلك، لكن من أولها لا بدّ أن يحدّد لك مراده بالألفاظ، أنت تقول: مشابهة المخلوقين، ماذا تريد؟ ماذا تريد بهذه اللفظة مشابهة واسعة؟ يقول: هذا توسّل يا أخي، الصحابة توسّلوا، يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا فَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا ﷺ، فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا، فَاسْقِنَا»^(١). هذا توسّل، تقول: قف. أنت تسمّيه توسّلاً، ما مرادك؟ ما معنى التوسّل عندك؟ فلا نذهب معه في النتائج، وننسى المقدّمة التي بنى عليها كلامه، وهذا كلّ من فروع هذه القاعدة المهمّة، وهي أن العبرة بالمعاني دون الألفاظ، فانته لهذه، وفي باب التوحيد نحن أشدّ ما نكون حاجة إليها، خاصة في هذا الزمن، يسمّون الأشياء بغير اسمها، سمّي الخمر: ماء، هي مسكرة، حرام، سمّي الربا: فوائد، وما فيه، هو حرام، سمّ المحرّم ما شئت، سمّ الرشوة: هدّية، هي حرام؛ لأن المعنى فيها.

إذا ما يأتي الواحد يقنع نفسه بخلاف الاسم. . لا، يحاسب نفسه على الكلام في المعنى.

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠، ٣٧١٠).

إذًا فكلام الشيخ رحمته الله هنا: (بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا) يدخل فيه بما استدلل به في قوله: ﴿أَفْرَأَيْتُمْ أَلَّتْ وَالْعُزَّىٰ﴾ المشاهد المعمورة الآن، والقباب، والقبور، والأوثان التي عبدت من دون الله، وتوجه إليها أصحابها، ويأتون لصاحب القبر، ويلمسون القبر ويمسحونه، اعتقادا أن فيه بركة، يأخذون التراب، ويحثونه عليهم، اعتقادا أن فيه بركة، حتى في الكعبة، ترى بعض الذين يعتمرون، أو يطوفون، تأتي مثلا امرأة، زوجة وزوجها، وأولادهم، تجد كل واحد يمسح الركن اليماني، تمسح، وتمسح الولد، تمسح عليه، وتمسح على نفسها، تمسح على الكسوة، وتمسح على نفسها، وعلى ولدها، معنى ذلك هل هذه فيها بركة، هل تنقل لك نفعًا؟ إذا مسحت، على نفسك، هل تنتفع بها، لا شك أن هذا مما يتعين، ويجب النهي عنه، وتبصير الناس فيه؛ لأنه اعتقاد باطل في تلك الأحجار، أو في الكساوي، أو في نحو ذلك.

فائدة

في إعراب: ﴿أَفْرَأَيْتُمْ أَلَّتْ وَالْعُزَّىٰ﴾ الهمزة والفاء، لا علم بدون لغة، بدون نحو - مفردات، وصرف، واشتقاق -، لا يوجد فهم للكتاب، والسنة بدون هذه، فلا بد من اللغة؛ فطريق العلم هو اللسان العربي ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] من أراد أن يفهم، عليه العناية باللسان.

رأى: فعل ماض، مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والميم: ميم الجمع حرف لا محل له من الإعراب.

اللات: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

الواو: حرف عطف، والعزى: معطوف على اللات، منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها التعذر.

ومناة: الواو حرف عطف، ومناة: معطوف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والثالثة: نعت حقيقي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والأخرى كذلك نفس إعراب (الثالثة).

وَعَنْ أَبِي وَقِيدِ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى حُنَيْنٍ وَنَحْنُ حَدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا وَيَنْوُطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ. قَالَ: فَمَرَرْنَا بِالسِّدْرَةِ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُ أَكْبَرُ إِنَّهَا السُّنَنُ قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿[الأعراف: ١٣٨] لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ﴾. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

ش: (أَبُو وَقِيدٍ): اسمه الحارث بن عوف، وفي الباب عن أبي سعيد، وأبي هريرة قاله الترمذي، وقد رواه أحمد، وأبو يعلى، وابن أبي شيبة، والنسائي، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني بنحوه (٢).

قوله: (عَنْ أَبِي وَقِيدٍ) قد تقدم ذكر اسمه في قول الترمذي، وهو صحابي مشهور، مات سنة ثمان وستين وثمانون سنة.

قوله: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى حُنَيْنٍ»، وفي حديث عمرو ابن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو عند ابن أبي حاتم، وابن مردويه، والطبراني قال: «غَزَوْنَا

(١) أخرجه الترمذي (٢١٨٠).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٥/٣٦، ٢٣١)، وابن أبي شيبة (١٥/١٠١)، والنسائي في الكبرى (١١)

(١١٢)، وابن جرير في تفسيره (٣١/٩)، وابن المنذر وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٣)

(٥٣٣)، والطبراني في الكبير (٣/٢٤٤).

مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَنَحْنُ أَلْفٌ وَنِيفٌ حَتَّى إِذَا كُنَّا بَيْنَ حَنِينٍ وَالطَّائِفِ...» - الْحَدِيثُ.

قوله: «وَنَحْنُ حُدَنَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ» أي: قريب عهدنا بالكفر، ففيه دليل على أن غيرهم ممن تقدم إسلامه من الصحابة لا يجهل هذا، وأن المنتقل من الباطل الذي اعتاده قبله لا يأمن أن يكون في قلبه بقية من تلك العادة. ذكره المصنف رحمته الله.

قول: «وَالْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا» العكوف هو الإقامة على الشيء في المكان، ومنه قول الخليل رحمته الله: «مَا هَذِهِ التَّمَائِلُ الَّتِي أَنْتَ لَهَا عَاكِفُونَ» [الأنبياء: ٥٢] وكان عكوف المشركين عند تلك السدرة تبركاً بها، وتعظيماً لها، وفي حديث عمرو: «كان يناط بها السلاح فسميت ذات أنواط، وكانت تعبد من دون الله».

قوله: «وَيُنَوِّطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ» أي: يعلقونها عليها للبركة. قلت: ففي هذا بيان أن عبادتهم لها بالتعظيم، والعكوف، والتبرك، وبهذه الأمور الثلاثة عبت الأشجار، ونحوها.

قوله: «فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ». قال أبو السعادات: سأله أن يجعل لهم مثلها فنهاهم عن ذلك. و«أَنْوَاطٌ» جمع نوط، وهو مصدر سمي بها المنوط^(١).

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (١٣٨/٥).

ظنوا أن هذا أمر محبوب عند الله، وقصدوا التقرب به، وإلا فهم أجل قدرًا من أن يقصدوا مخالفة النبي ﷺ.

قوله: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُ أَكْبَرُ» وفي رواية: «سُبْحَانَ اللَّهِ» والمراد تعظيم الله تعالى، وتنزيهه عن هذا الشرك بأي نوع كان، مما لا يجوز أن يطلب، أو يقصد به غير الله، وكان النبي ﷺ يستعمل التكبير والتسبيح في حال التعجب تعظيمًا لله، وتنزيهًا له إذا سمع من أحد ما لا يليق بالله مما فيه هضم للربوبية، أو الإلهية.

قوله: «إِنَّهَا السُّنُّ» - بضم السين - أي: الطرق.

قوله: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ» [الأعراف: ١٣٨] شبه مقالتهم هذه بقول بني إسرائيل، بجامع أن كلاً طلب أن يجعل له ما يألهه، ويعبده من دون الله، وإن اختلف اللفظان، فالمعنى واحد، فتغيير الاسم لا يغير الحقيقة.

ففيه الخوف من الشرك، وأن الإنسان قد يستحسن شيئًا يظن أنه يقربه إلى الله، وهو أبعد ما يبعده من رحمته، ويقربه من سخطه، ولا يعرف هذا على الحقيقة إلا من عرف ما وقع في هذه الأزمان من كثير من العلماء، والعباد مع أرباب القبور، من الغلو فيها وصرف جل العبادة لها، ويحسبون أنهم على شيء، وهو الذنب الذي لا يغفره الله.

قال الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي المعروف

بابن أبي شامة في كتاب «البدع والحوادث»: ومن هذا القسم أيضًا ما قد عم الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامّة تخليق الحيطان، والعمد، وإسراج مواضع مخصوصة في كل بلد، يحكي لهم حاك أنه رأى في منامه بها أحدًا ممن شهر بالصلاح، والولاية، فيفعلون ذلك، ويحافظون عليه مع تضييعهم لفرائض الله تعالى وسننه، ويظنون أنهم متقربون بذلك، ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم فيعظمونها، ويرجون الشفاء لمرضاهم، وقضاء حوائجهم بالنذر لها، وهي من عيون، وشجر، وحائط، وحجر.

وفي مدينة دمشق من ذلك مواضع متعددة كعويّنة الحمى - خارج باب توما - والعمود المخلق - داخل باب الصغير -، والشجرة الملعونة - خارج باب النصر - نفس قارعة الطريق - سهل الله قطعها، واجتثاثها من أصلها - فما أشبهها بذات أنواع الواردة في الحديث. انتهى^(١).

وذكر ابن القيم رحمته الله نحو ما ذكره أبو شامة، ثم قال: فما أسرع أهل الشرك إلى اتخاذ الأوثان من دون الله، ولو كانت ما كانت، ويقولون: إن هذا الحجر، وهذه الشجرة، وهذه العين تقبل النذر، أي: تقبل العبادة من دون الله، فإن النذر عبادة، وقربة يتقرب بها الناذر إلى المنذور له^(٢).

وسياتي ما يتعلق بهذا الباب عند قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي

(١) انظر: الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص ٢٣).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان (١/٢٣٠).

وَتَنَّا يُعْبَدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ^(١)، وفي هذه الجملة من الفوائد: أن ما يفعله من يعتقد في الأشجار، والقبور، والأحجار من التبرك بها، العكوف عندها، والذبح لها هو الشرك، ولا يغتر بالعوام، والطعام، ولا يستبعد كون الشرك بالله تعالى يقع في هذه الأمة، فإذا كان بعض الصحابة ظنوا ذلك حسناً، وطلبوه من النبي ﷺ حتى بين لهم أن ذلك كقول بني إسرائيل: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمُ آلِهَةٌ﴾ فكيف لا يخفى على من دونهم في العلم والفضل بأضعاف مضاعفة مع غلبة الجهل، وبعد العهد بآثار النبوة؟ بل خفي عليهم عظام الشرك في الإلهية، والربوبية، فأكبروا فعله، واتخذوه قربة.

وفيها: أن الاعتبار في الأحكام بالمعاني لا بالأسماء؛ ولهذا جعل النبي ﷺ طلبتهم كطلبة بني إسرائيل، ولم يلتفت إلى كونهم سموها ذات أنواط، فالمشرك مشرك، وإن سمي شركه ما سماه، كمن يسمي دعاء الأموات، والذبح، والنذر لهم، ونحو ذلك تعظيمًا، ومحبة، فإن ذلك هو الشرك، وإن سماه ما سماه، وقس على ذلك.

قوله: «لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» - بضم الموحدة، وضم السين - أي: طرقهم، ومناهجهم، وقد يجوز فتح السين على الأفراد أي: طريقهم، وهذا خبر صحيح، والواقع من كثير من هذه الأمة يشهد له.

وفيه علم من أعلام النبوة من حيث إنه وقع كما أخبر به ﷺ.

وفي الحديث: النهي عن التشبه بأهل الجاهلية، وأهل الكتاب فيما كانوا يفعلونه، إلا ما دل الدليل على أنه من شريعة محمد ﷺ.

قال المصنف رحمه الله: وفيه التنبيه على مسائل القبر، أما: من ربك؟ فواضح. وأما: من نبيك؟ فمن إخباره أنباء الغيب، وأما: ما دينك؟ فمن قولهم اجعل لنا إلهًا... إلخ.

وفيه: أن الشرك لا بد أن يقع في هذه الأمة خلافاً لمن ادعى خلاف ذلك.

وفيه الغضب عند التعليم، وإن ما ذم الله به اليهود والنصارى فإنه قال لنا لنحذره. قاله المصنف رحمه الله.

وأما ما ادعاه بعض المتأخرين من أنه يجوز التبرك بأثار الصالحين فممنوع من وجوه:

منها: أن السابقين الأولين من الصحابة، ومن بعدهم لم يكونوا يفعلون ذلك مع غير النبي ﷺ، لا في حياته، ولا بعد موته، ولو كان خيراً لسبقونا إليه، وأفضل الصحابة أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم، وقد شهد لهم رسول الله ﷺ فيمن شهد له بالجنة، وما فعله أحد من الصحابة، والتابعين مع أحد من هؤلاء السادة، ولا فعله التابعون مع ساداتهم في العلم، والدين، وأهل الأسوة، فلا يجوز أن يقاس على رسول الله ﷺ أحد من الأمة، وللنبي ﷺ في حال الحياة خصائص كثيرة لا يصلح أن يشاركه فيها غيره.

ومنها: أن في المنع عن ذلك سداً لذريعة الشرك كما لا يخفى.

الشرح:

فهذه المسألة التي ختم بها الشارح كلامه على هذا الباب مسألة مهمّة، وذلك من جهات:

الجهة الأولى: أنّ المتساهلين فيه، والواقعين فيه من العامة كثير جداً. الجهة الثانية: أن كثيراً من العلماء الذين يشار إليهم بالبنان، قد أجازوا هذا النوع، من مثل شراح كتب السنة، كشرّاح البخاري وشرّاح مسلم، وغيرهما من الكتب.

بل وذهب إليه بعض الذين ينتمون إلى منهج السلف من مثل الشوكاني ونحوه.

الجهة الثالثة: أنّ وجه المنع، أو وجه المسألة قد يخفى، وإذا كانت المسألة خفية كان أدعى للهمة أن يكون انصرافها لإيضاح وجه الحكم؛ ولهذا ذكرها الشارح في هذا الموضوع، وأبدى فيها أصولاً، وصورة المسألة قبل أن نأتي إلى حكمها هي: أن النبي ﷺ قد ثبت أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتبرّكون بأثاره البدنية، بمعنى كانوا يتبرّكون بتقبيل يده، كانوا يتبرّكون بتقبيل رجله، بتقبيل رأسه، ويتبرّكون بعرقه^(١)، ويتبرّكون بسوره، سواء كان سور طعام، والسور بمعنى البقية، سور الشيء هو بقيته، سواء كان بسور طعامه، أو بسور شرابه، أو نحو ذلك، بل كانوا يتبرّكون بما انفصل من أجزاء بدنه من الطاهرات، كالشعر^(٢) ونحوه، من مثل البصاق، وأشباه ذلك، وكذا إذا توضأوا اقتتلوا على وضوئه^(٣).

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٦٢٨١)، ومسلم (٢٣٣١) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (١٧١)، ومسلم (١٣٠٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

هذا فُعلٌ بالنبي ﷺ، وأقرهم النبي ﷺ على ذلك، وهذا أمر مقطوع به؛ لأنّه ثبتت به الأحاديث، فلو تيقنا أن شيئاً من آثار النبوة، من آثار النبي ﷺ قد بقي لجاز التبرك به، لو تيقنا أن هاهنا شعراً من شعر النبي ﷺ لجاز لنا أن نتبرك به، لو تيقنا أن هاهنا عرقاً من عرق النبي ﷺ لجاز لنا أن نتبرك به، ونحو ذلك، وهذا أمر لا خلاف فيه.

إذا فالتبرك بالآثار - بآثار الصالحين - في كلام المؤلف هاهنا في قوله: «ذهب بعض المتأخرين» أفادنا قوله: «وذهب بعض المتأخرين»، إلى أنّ هذه المسألة لم تكن معروفة عند المتقدمين على النحو الذي هو عليه عند المتأخرين، ومعنى آثار الصالحين: هو أن يأتي رجل فيه صلاح، عالم أو رجل عليه آثار العبادة، أو عابد فيتمسح الناس به، يقبلون يده، يرجون البركة بذلك لا احتراماً، يمسحون أيديهم على وجهه، أو على ظهره، أو على صدره، ثم يفيضونها على أبدانهم، يشرب فيتسابق الناس إلى شربه، للبركة، يتناول تمرات فيتسابقون إلى مص النوى رجاء البركة، يلبس النعل فيتسابقون إلى لبس النعل بعده رجاء البركة، يخلع ثوباً، أو يخلع رداءً فيرتدون الرداء، أو يلبسون الثوب رجاء البركة، يبقى طعاماً فيتسابقون إلى ذلك الطعام الباقي يرجون من ذلك البركة، يذهبون بالصبيان إليه ليبصق في فيهم، أو يمضغ ثمرة فيجعلها في فم الطفل رجاء البركة، ونحو ذلك، هذا هو معنى التبرك بآثار الصالحين.

قبل أن ندخل إلى حكم المسألة لا بدّ أن تكون صورة المسألة واضحة، هذه هي صورة المسألة التي تكلم عليها المؤلف.

وقد قدّمت أننا متيقنون بأن هذه الأشياء كانت تفعل بآثار النبي ﷺ البدنية، فما كان من بدنه فإنّه يفعل به، هذا واضح، هو ظاهر والأحاديث بذلك في الصحيحين، وفي غيرهم من كتب السنة.

نأتي الآن إلى التبرُّك بأثار الصالحين غير النبي ﷺ هل يجوز، أم لا يجوز؟ هل يُفعل بغير النبي ﷺ كما فُعل به، وكما فُعل معه ﷺ، وكما فُعل بأثاره البدنية المنفصلة، ويتبرُّك ببدنه، أم لا يفعل ذلك؟

نظر أهل العلم المتأخرون فقالوا: ليس هذا من خصائص النبي ﷺ، وإنما هذه كرامة للنبي ﷺ لأجل أنه ولي من أولياء الله، ولأجل أنه إمام الصالحين، وليس لأجل أنه نبي، إنما لأجل أنه ولي صالح، وقالوا: إذا كان الأمر يعني هذا التعليل الذي ذكره، قالوا: إذا كان الأمر كذلك فمعنى هذا أننا نقيس غير النبي ﷺ عليه في هذه الأشياء التي كانت تفعل مع النبي ﷺ تقيسونها بجامع أي شيء.

قالوا: بجامع الولاية، أو بجامع الصلاح، والولاية هي المحبة، أما الولاية فهي التولي، أي: تولَّى الأشياء، كونك تكون مسؤولاً عن شيء يقال: تولَّى ولاية، مثل الوالي، هو وال ولي ولاية، أما الولاية أي: كان ولياً من الولاية، بالفتح^(١)، وهي المحبة كما قال ﷺ: ﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ [الكهف: ٤٤] قالوا: بجامع الولاية، نقيسه بجامع الصلاح، فالنبي ﷺ لم يختصَّ بهذا، إنما لأنه عبد صالح، ولأنه وليٌّ من الأولياء، فُعل به ذلك، فنفعل بعلمائنا وصالحينا، أولياءنا هذا الفعل، الجواب على هذا: هو ما أورده المؤلف هاهنا، وأنا سأصيغه بعبارة أخرى، الجواب على هذا.

أولاً: بإفساد تلك المقدمة التي بنوا عليها الحكم، ألا وهي استخراج

(١) الولاية بالكسر السلطان، والولاية بالفتح والكسر النصر، والوليُّ ضد العدو، يقال منه تَوَلَّاهُ، وكل من وُلِّي أمر واحد فهو وُلِيُّهُ، والمؤلي المُعْتَق والمُعْتَق. انظر: مختار الصحاح (ص ٣٠٦)، ولسان العرب (٤٠٦/١٥)، والمصباح المنير (٦٧٢/٢).

العلة، فالحكم الذي استنتجوه بنوه على استخراج العلة، فقالوا: فُعل بالنبى ﷺ ذلك لأجل أنه ولي، ولأجل أنه صالح، لا لأجل أنه نبي.

ونقول: إذا كان هذا الكلام هو الذي بنيتم عليه حكم هذه المسألة الخطيرة فلا بد أن نعود بالإبطال على هذا الأصل، لا نناقشكم في الحكم أولاً، إننا نناقشكم فيما بنيتم عليه الحكم، هل هو بناء صحيح؟ أم بناء على شفا جرف هار؟ فنقول: إنكم يا من قسمتم هذا القياس، وقلتم أن الجامع هو الولاية، أو الصلاح من أين أتيتم بهذا؟

فإن العلة - كما هو معروف في باب القياس في الأصول - إما أن تكون منصوصاً عليها في النصوص، تكون مذكورة صراحة في النصوص، فهذا المصير إليه ما أسكر كثيره فقليله حرام، إظهار هذا لعله الإسكار ونحو ذلك، فهل هذه العلة أيها المخالفون، هل هذه العلة التي ذكرتموها منصوص عليها؟ فيقولون: لا؛ لأنه لم يأت دليل بأن هذه العلة منصوص عليها، هذه العلة إذا لم يكن منصوص عليها، فمن أين استخراجتموها؟ للعلة عند الأصوليين، مأخذ، طرق للاستخراج، ويسمّون العلة بالمناط، ويسمّون هذا الاستخراج بتحقيق المناط، فننظر ما المناط الذي علق الشارع عليه هذا الفعل؟، ننظر، إذا تحقق لنا مناط أو اثنان أو ثلاثة نظمتها مناطاً نرجع بعد ذلك وننقح المناط، نرى ما يصلح فنأخذه وما لا يصلح لا نأخذه، نقول: إذا هاهنا عندنا احتمالات، العلل، أكثر من واحد، فهناك علة هي التي ذكرتموها إنصافاً لكم، العلة التي ذكرتموها ترد بأن الذي فعل مع النبي ﷺ ليس لأجل أنه نبي، ولكن لأجل أنه عبد صالح، ولي من أولياء الله، هذا واحد.

نقول: أيضاً لا تكابروا في أن العلة قد تكون هي النبوة، لا غير،

وسيقولون: هذا صحيح؛ لأن المناط ممكن أن يستخرجه كل واحد بعقله، ثم بعد ذلك ننقح ما يصلح لأن يكون مناطًا نأخذه، ولا يصلح أن يكون مناطًا نبعده، مثل الخمر، الآن الخمر في باب القياس، أتوا إلى الخمر وقالوا ننظر إلى العلة في الخمر، هل العلة في الخمر في تحريمها، هي أنّها من العنب، هذا واحد، احتمال، هذا يسمى السبر، السبر والتقسيم تستخرج العلة، احتمال أنّها حرّمت الخمر لأجل أن لونها أحمر، هذا احتمال وارد، واحد يأتي بأي احتمال، هذا نقبله في القياس تقبل أي احتمال عقلي، لكن الذي يبقى على الحجة هو الاحتمال الصحيح؛ لأنّه هو الذي يكون له البرهان، وما عداه فليس له برهان.

احتمال أيضًا أن تكون العلة هي الإسكار، أليست هذه احتمالات؟ فأتوا وانظروا.

قالوا: كون العلة هي اللون، هذا لاغ لأسباب، كذا وكذا، كون العلة هي أنّها من التمر، أو العنب، إمّا أن التمر، والعنب هذا أيضًا لاغ؛ لأنّه ما دلّ عليه دليل، ولأنّه كان هناك أنواع من الخمور من غير هذه، والله ﷻ أطلق، وما خصّ هذا النوع، ما العلة الباقية؟ العلة الباقية التي نبّه الله ﷻ عليها بقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، فهنا نبّه على العلة، ما قال: وأنتم قد شربتم الخمر، قال: ﴿وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ فنّبّه بذكر هذا الوصف على العلة.

فإذا ألغينا العلل، وبقيت علة واحدة، اتفق الجميع عليها على أن العلة إذاً في تحريم الخمر هي الإسكار، فإذا أتى في الزمن إلى يوم القيامة أناس يخرجون لنا أسماء مختلفة، لا يسمّون الخمر باسمها، أو يجعلون لها ألوانا، أبيض، أحمر، أخضر، لو لونها مثل اللبن وفيها العلة بقي التحريم

كما هو؛ لأن تلك العلة ألغيت، وبقي مع تنقيح المناط، وتحقيق المناط علة واحدة، وهي الإسكار.

نأتي إلى هذه المسألة مثل كل مسائل القياس مبنية على هذا النمط من البرهان، والتقسيم العقلي.

نقول: هنا احتمال أنه لدعوى الصلاح والولاية، احتمال أنه لأجل النبوة، احتمال أيضًا لأجل أنه قرشي، احتمال أنه من أهل الجزيرة، إيت باحتمالات إلى ما تشاء، كل واحد يأتي باحتمال، لكن هناك احتمالات الجميع يتفق على بطلانها، وهي كونه قرشياً، هذا نتفق على بطلانه؛ لأنه ما هو سبب واضح، كونه من أهل الجزيرة أيضًا ليس بسبب واضح، بقي الاحتمالان:

الأول: النبوة، لأنه نبي.

الثاني: أنه ولي صالح.

واضح؟ تقول: هاهنا درج الأمر، الأمر تردّد بين هذا وهذا فأيهما يصلح علة؟

قال الأصولي الشهير المعروف الذي هو العلامة الشاطبي لما ذكر هذه المسألة، ماذا قال: قال بعد أن ذكر أصلها: (إلا أنه عارضنا في هذه المسألة - هو درج الخصم في الحكم حتى وصل إلى هذه النقطة - إلا أنه عارضنا في هذه المسألة أصل مقطوع به في متنه، مُشكل في تنزيهه - هو الآن يريد أن يقنع المخالف الآن بقي عندنا العلة - أصل مقطوع به في متنه، مُشكل في تنزيهه، وهو أنه في عهد النبي ﷺ لم يكن يفعل بخير هذه الأمة، وهو أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، ما كان يفعل مع النبي ﷺ، وكذلك بعد وفاة النبي ﷺ لم يكن يفعل أحد من هذه الأمة مع أبي بكر، ولا عمر،

ولا عثمان، ولا علي، ولا بقية العشرة، ولا من شهد بدرًا ﷺ بأن يفعل به كما فعل مع النبي ﷺ، وهكذا سائر الصحابة ﷺ (١).

فهذا الأصل، وهو أنه في عصر الصحابة ﷺ لم يكن شيء من ذلك مما كان يفعل مع النبي ﷺ فُعل مع غيره ﷺ علمنا أنه لا يمكن أن يغيب الحكم في هذه المسألة عن جيل كامل، وهو قرن الصحابة ﷺ.

فُعلم بذلك أن العلة هي ما فهمها الصحابة ﷺ بفعلهم، وأن العلة المُلغاة هي ما تركه الصحابة، العلة التي اعتمدها الصحابة ﷺ، ودلّ عليها فعلهم هي أنها النبوة، والعلة التي ألغوها هي أنها الولاية، والصلاح؛ لأنه لما دار الأمر بين هاتين العلتين نظرنا في الأئمة الخلفاء الأربعة، وبقية الصحابة، وبفهاء الصحابة ﷺ، ولا يمكن بإجماع المسلمين أن يكون هناك حق، ويغيب عن جمهور الصحابة ﷺ في عهد النبي ﷺ، وبعد عهده، هناك حق يغيب عن الجميع، هذا لا وجود له باتفاق الجميع.

فإذا عدنا بالإبطال على العلة التي استتجوها.

فنقول: إذا الدعوى بأن العلة هي صلاح، والولاية، وقستم غير النبي ﷺ بهذه العلة، هذه علة ملغاة لا اعتبار لها، والعلة المعتبرة عند الصحابة الذين هم أفقه الناس بالعلل الشرعية، ألا وهي أنه فعل به ذلك لأجل أنه نبي ﷺ.

وهذا الكلام من الشاطبي - وهو أصولي معروف -، يوضح لك أن معالجة هذه المسائل، والدخول في مناظرات مع أصحابها ينبغي أن يكون في هدوء؛ لأن الهدوء معه روية العقل، ولأنك ربّما تخطئ في الحجّة،

(١) انظر: الاعتصام (١/٢٩٣).

فلا يعود الخطأ على شخصك، إنما يعود على عقيدتك، يقولون: هذا، انظر هؤلاء ماذا قالوا.

إذا لا بد في مسائل التوحيد والبدع أن يكون المرء متأنياً يحسب لكل كلمة حسابها، وعند ذلك لا بد أن تكون عندك من البراهين العقلية ما يلغي حجة الخصم، ومن أهمها: أن تنتبه للمقدمات التي بنى عليها كلامه، هذا الأول إذا فهمناه، وهو أن العلة التي ادّعت باطلة؛ لأن بطلانها أتى من أي وجه؟ لأن الصحابة ألغوا هذه العلة بفعلهم، ولا يمكن أن يغيب الحق عن الصحابة جميعاً.

المسألة الثانية: أو البرهان الثاني:

ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما رواه البخاري في الصحيح أنهم لما أصابهم الجذب والقحط في عام الرمادة المعروف، قال: عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا صلى الله عليه وسلم، فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا، فَاسْقِنَا»^(١).

هل هذه تدخل في مسألة التبرك بالآثار؟ لذلك أنا صوّرت لك المسألة أولاً، حتى ما يأتي يدخل لك مسألة في مسألة فتضيع، أو يدخلك حادث من حوادث السلف في هذه المسألة، فتضيع، لا.. لا بد أن تفهم صورة المسألة، التبرك بآثار الصالحين ما صورته؟، فإذا فهمت صورته بعد ذلك نأتي للحكم؛ لأن صورة المسائل أهم من الحكم، لا تستعجل في فهم الحكم وأنت ما فهمت الصورة، ربّما تنزل الحكم على مسألة ثانية؛ لكن لا بد أن تفهم الصورة، صورة المسألة قبل الحكم.

(١) سبق تخريجه (ص ٣٩٩).

إذا فهت الصورة تمامًا، تصوّرتها، يأتي الحكم بعد ذلك .
 إذاً ففعل عمر الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هو ما توّسل بأثر من الآثار، توّسل بدعاء
 العباس، والعباس موجود يدعو، هذا هل هو بأثر؟

الجواب: لا هذا دعى له، وإخوانه المسلمين، فليس التبرّك أثرًا
 بدنيا، التبرّك: تلمس البدن، تتمسّح، تشرب شيئًا قد خالطه، هذا يدعو،
 والناس يؤمنون رجاء إجابة دعائه؛ لأنه حي، وصالح، وقريب من
 النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإذا المسألة ليست من مسائل التبرّك بالآثار.

البرهان الثاني أو الوجه الثاني للمنع: ما ذكره الشارح رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من أن
 قاعدة سد الذرائع من القواعد المهمة في الشرع، وعمر بن
 الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لما رأى الناس ينتابون إلى الشجرة التي بويح تحتها بيعة
 الرضوان المذكورة في قوله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ
 يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، الشجرة كانت معروفة، فلما أتى في
 خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وإذا مكث في الحديدية رأى الناس ممّن
 أسلموا حديثًا يذهبون، قال: قال: أين يذهب الناس؟ قال: يتحرّون
 الشجرة التي بايع الناس تحتها، قال عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إِنَّمَا هَلَكْتَ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ
 بِاتِّبَاعِ آثَارِ أَنْبِيَائِهِمْ»^(١)، وأمر بتلك الشجرة فقطعت؛ لأن أول الأمر يصلّون
 تحتها، ثم بعد ذلك يقل العلم، ويخفّ يتمسّحون بها، وبعد ذلك تتخذ
 وثنا من الأوثان.

فهاهنا في هذه المسألة، هذا التبرّك بآثار الصالحين يجعل العوام
 يعتقدون فيه بعض الاعتقادات، والناس - كما هو معروف - إذا اعتقدوا
 في حيّ، لا يؤمن عليهم أن يعتقدوا فيه وهو ميت.

(١) انظر هذه القصة في: الطبقات الكبرى (٢/١٠٠)، وأخبار مكة للفاكهي (٥/٧٧، ٧٨)،
 والفتاوى الكبرى (٢٧/١٣٤، ١٧١).

فإذا يجب على كلِّ أحد أن يجنّب نفسه، ويجنّب غيره هذا المعتقد الباطل، فإذا تمنع من هذا الوجه أيضًا، ليس هذا برهانًا وحيدًا، هذا برهان ثان.

أما الأول عرفناه، وهذا واقع، الذي رأيناهم ممن يتمسح بهم، أو يتبرك بأنارهم من الموجودين تجد أن الناس يغالون فيه، ما هي مسألة تبرك وكفى، يغالون فيه، يذهبون، ويأتيك بمقالات، وحكايات عن هذا الرجل أنه كان من شأنه كذا، وكان من شأنه كذا، وهذا فعل، وفعل أشياء، لا شك تقطع بأنها كذب.

السبب أن الشيطان دخل، وبدءوا يتحاكون، ويتحاكون، فيغالون في الشخص، يغالون فيه حتى إذا توفّي فتناوا به، بالتوسّل بذاته أو بقبره، أو الانتياب والاعتیاد له، ونحو ذلك.

المسألة الثالثة: والبرهان الثالث أن المحرمات على قسمين:

القسم الأول: محرّمات متعلّقة بالجوارح.

القسم الثاني: محرّمات متعلّقة بالقلوب، وهذا الذي فُعل به ذلك، وتبرك به الناس، إذا تأملت الواقع فإن الذي تبرك به ساعده على محرم من محرّمات القلوب؛ لأنّه أدخل في نفسه أنّه رجل وليّ صالح، والله ﷻ يقول: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢] ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزُكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٩]، والنبی ﷺ لما رأى قومًا مدحوا باللسان رجلاً قال: «وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ»^(١)، وأمر بأن

(١) أخرجه البخاري (٢٦٦٢، ٦١٦٢)، ومسلم (٣٠٠٠)، ولفظه: «أُتِنِي رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ مَرَارًا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَا دُحِيَ أَخَاهُ لَا مَحَالَةَ، فَلْيُحِبُّ أَحْسِبُ فَلَانًا، وَاللَّهُ حَسْبِيهِ وَلَا أَرْكِي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا، أَحْسِبُهُ كَذًا وَكَذَا إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ».

يحثى التراب في وجوه المدّاحين^(١)، لأنّ المدح يجعل الممدوح يعتقد في نفسه أنّه رجل صالح، أو أنّه مستحقّ لهذا، وهذا ممّا لا يسوغ أن تدخله على نفسك، ولا ترضى به، ولا تدخله على غيرك بأنك تضرّ الآخرين، فإذا كان شاع عند هؤلاء الذين يجيزون التبرّك أنّ العلة في التبرّك هي الولاية والصّلاح، فأنت إذا تبرّكت أشعرته بأنّه وليّ صالح، وهذا قتل للقلب إلّا ما شاء الله.

ولهذا تجد عندهم من التعاضم، والاستكبار، وعدم إنكار النفس، واحتقار العمل الشيّء الكثير، تجد هؤلاء الذين يتبرّك بهم في هذا الوقت خاصة مع كثرة الجهل، وكثرة الغرور، تجد عندهم من التعاضم ما لا يوصف، وأنا شاهدت من هذا أشياء وأصنافاً وأنواعاً.

مرّة أحدهم يمشي والناس يظّلون حوله، سائر في موكب كبير، ويديه، واحد يقبل اليد هذه ويدلك خدّه عليها، والثاني في اليد الثانية، وهو سائر هكذا، وواحد يتمسّح بظهره، والناس من أمامه.

فمن يرضى بهذا؟ يا مقلب القلوب ثبت قلبنا على دينك، فإذا هذا الوجه هو البرهان الثالث.

ومن فعل به ذلك فإنّه رضي بدخول محرّم من محرّمات أفعال القلوب، ألا وهو الكبر، الاعتقاد في النفس، عدم، أو تزكية النفس، وعدم احتقارها، وعدم الاستكانة، وإنكار العبادة، ونحو ذلك، والذي فعل أيد، أو زاد هذا في قلب المفعول به. ومن السلف لهم في هذا حكايات:

منهم من قال: كان إذا اجتمع عنده أربعون رجلاً في حلقتة، قام

(١) أخرجه مسلم (٣٠٠٢)، ولفظه: «قَامَ رَجُلٌ يَشِي عَلَى أَيْمِرٍ مِنَ الْأَمْرَاءِ، فَجَعَلَ الْمِقْدَادُ يَحْثِي عَلَيْهِ التُّرَابَ، وَقَالَ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَحْثِي فِي وُجُوهِ الْمَدَّاحِينَ التُّرَابَ».

وتركهم هذه أثرت عن جمع^(١)، إذا اجتمع عنده عدد قام وتركهم؛ لأنه يخشى على نفسه، فلماذا يعلم الناس، أو يرشد الناس؟ فقبل أن ينفعهم ينفع نفسه أولاً قبل أن ينفع الآخرين، هو يريد أن ينفع نفسه بالنجاة، وبالחסنات وبالخير، فإذا كان كذلك وأحس أن الناس يضرّونه فما الفائدة؟ هل يدخل في الأمر، أو يهرب، الواقع يهرب. فإذا في هذه المسألة إذا عرف الناس الواقع الذي يعيشون فيه، وجدوا أنه لا يعدون أن تنطبق عليهم البراهين الثلاثة جميعاً في حقهم، وقد يكون في حق البعض وهم قلة، يتخلف واحد منها، وهذه مسألة مهمّة لأجل كثرة المخالف مثل ما ذكرت من العامة والعلماء أيضاً.

(١) كما روي ذلك البخاري في التاريخ الأوسط (١/٩٢)، والكبير (٢/٢٧٩) قال: (حدثني أحمد بن إبراهيم ثنا شعبة عن شعبة عن الأعمش قال لي خيثة رأيت الحارث بن قيس إذا اجتمع عنده رجلان قام وهو الجعفي الكوفي)، وكما روي ذلك في (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١/١١٩) في ترجمة أبو العالية البصري قال: (أبو العالية البصري مخضرم إمام من الأئمة صلى خلف عمر ودخل على أبي بكر عن أبي علي وحذيفة، وعليه وخلق وعنه فتادة وثابت وداود بن أبي هند بصريون وخلق قال عاصم الأحول كان إذا اجتمع عليه أكثر من أربعة قام وتركهم). ويشهد لهذا ما رواه الطبراني عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كفى بالمرء من الشر أن يشار إليه بالأصابع». أخرجه الطبراني في الكبير (١٨/٢١٠)، وفي رواية: «كفى بالمرء من الإثم أن يشار إليه بالأصابع. قيل: يا رسول الله، وإن كان خيراً؟ قال: وإن كان خيراً فهو شرٌّ له إلا من رحم الله، وإن كان شراً فهو شرٌّ». أخرجه الطبراني في الكبير (١٨/٢٢٨)، وفي مسند الشاميين (١/٧٠)، وأبو نعيم في الحلية (٤/٢٣٢ - ٥/٢٤٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩/٢٢٦).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّجْمِ.

الثَّانِيَةُ: مَعْرِفَةُ صُورَةِ الْأَمْرِ الَّذِي طَلَبُوا.

الثَّالِثَةُ: كَوْنُهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا.

الرَّابِعَةُ: كَوْنُهُمْ قَصَدُوا التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِذَلِكَ لِظَنِّهِمْ أَنَّهُ يُحِبُّهُ.

الخَامِسَةُ: أَنَّهُمْ إِذَا جَهِلُوا هَذَا فَغَيَّرَهُمْ أَوْلَى بِالْجَهْلِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَالْوَعْدِ بِالْمَغْفِرَةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ.

السَّابِعَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْذُرْهُمْ، بَلْ رَدَّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ

إِنَّهَا السُّنَنُ قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا

كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨] لَتَرْكِبَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ

قَبْلَكُمْ»، فَغَلَّظَ الْأَمْرَ بِهَذِهِ الثَّلَاثِ.

الثَّامِنَةُ: الْأَمْرُ الْكَبِيرُ - وَهُوَ الْمَقْصُودُ: أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ طَلَبَتَهُمْ كَطَلْبَةِ

بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمَّا قَالُوا لِمُوسَى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾.

التَّاسِعَةُ: أَنَّهُ نَفَى هَذَا مِنْ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مَعَ دِقِّقِهِ وَخَفَائِهِ عَلَى

أَوْلِيكَ.

العَاشِرَةُ: أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى الْفُتْيَا، وَهُوَ لَا يَحْلِفُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ.

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الشُّرْكَ فِيهِ أَكْبَرُ وَأَصْغَرُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرْتَدُّوا بِهَذَا.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُمْ: «وَنَحْنُ حُدَنَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ» فِيهِ: أَنَّ غَيْرَهُمْ

لَا يَجْهَلُ ذَلِكَ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: ذَكَرَ التَّكْبِيرَ عِنْدَ التَّعَجُّبِ، خِلَافًا لِمَنْ كَرِهَهُ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: سَدُّ الذَّرَائِعِ .
 الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: النَّهْيُ عَنِ التَّشْبِيهِ بِأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ .
 السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الْعُضْبُ عِنْدَ التَّعْلِيمِ .
 السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ لِقَوْلِهِ: «إِنَّهَا السُّنَنُ» .
 الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ هَذَا عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ النَّبُوَّةِ؛ لِكَوْنِهِ وَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ .
 التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ مَا دَمَّ اللَّهُ بِهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ لَنَا .

الْعِشْرُونَ: أَنَّهُ مُقَرَّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْعِبَادَاتِ مَبْنَاهَا عَلَى الْأَمْرِ، فَصَارَ فِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى مَسَائِلِ الْقَبْرِ . أَمَّا «مَنْ رَبُّكَ؟» فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا «مَنْ نَبِيِّكَ؟» فَمِنْ إِخْبَارِهِ بِأَنْبَاءِ الْعَيْبِ، وَأَمَّا «مَا دِينُكَ؟» فَمِنْ قَوْلِهِمْ: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ الْخ .

الْحَادِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَذْمُومَةٌ كَسُنَّةِ الْمُشْرِكِينَ .
 الثَّانِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ الْمُتَنَقِّلَ مِنَ الْبَاطِلِ الَّذِي اعْتَادَهُ قَلْبُهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهِ بَقِيَّةٌ مِنْ تِلْكَ الْعَادَةِ؛ لِقَوْلِهِمْ: «وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ» .



٩ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴿١٦٣﴾ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٤﴾﴾ [الأنعام:
 ١٦٢-١٦٣]. وقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأُحَرِّ﴾ [الكوثر: ٢].

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ).

من الوعيد، وأنه شرك بالله.

قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ
 لَهُ ﴿١٦٣﴾﴾ الآية.

قال ابن كثير: يأمره تعالى أن يخبر المشركين الذي يعبدون غير الله،
 ويذبحون له بأنه أخلص لله صلواته، وذبيحته؛ لأن المشركين يعبدون
 الأصنام، ويذبحون لها، فأمره الله تعالى بمخالفتهم، والانحراف عما
 هم فيه، والإقبال بالقصد، والنية، والعزم على الإخلاص لله تعالى^(١).

قال مجاهد: النسك: الذبح في الحج، والعمرة.

وقال الثوري، عن السدي، عن سعيد ابن جبير: ونسكي: ذبحي.
 وكذا قال الضحاك^(٢).

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/٣٨٢).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٢/٢٨٤)، وتفسير ابن كثير (٣/٣٨٢).

وقال غيره: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ أي: وما آتية في حياتي، وما أموت عليه من الإيمان، والعمل الصالح ﴿لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ خالصًا لوجهه ﴿لَا شَرِيكَ لَمْ﴾ ﴿وَبِذَلِكَ﴾ الإخلاص ﴿أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ أي: من هذه الأمة؛ لأن إسلام كل نبي متقدم^(١).

قال ابن كثير: وهو كما قال، فإن جميع الأنبياء قبله كانت دعوتهم إلى الإسلام، وهو عبادة الله وحده لا شريك له؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] وذكر آيات في هذا المعنى^(٢).

ووجه مطابقة الآية للترجمة: أن الله تعالى تعبد عباده بأن يتقربوا إليه بالنسك، كما تعبدهم بالصلاة وغيرها من أنواع العبادات، فإن الله تعالى أمرهم أن يخلصوا جميع أنواع العبادة له دون كل ما سواه، فإذا تقربوا إلى غير الله بالذبح، أو غيره من أنواع العبادة فقد جعلوا لله شريكًا في عبادته، ظاهر في قوله: ﴿لَا شَرِيكَ لَمْ﴾ نفي أن يكون لله تعالى شريك في هذه العبادات، وهو - بحمد الله - واضح.

قوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ قال شيخ الإسلام رحمته الله: أمر الله أن يجمع بين هاتين العبادتين، وهما: الصلاة، والنسك، الدالتان على القرب، والتواضع، والافتقار، وحسن الظن، وقوة اليقين، وطمأنينة

(١) انظر: تفسير الطبري (٢/٢٨٥).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣/٣٨٢).

القلب إلى الله، وإلى عدته^(١)، عكس حال أهل الكبر، والنفرة، وأهل الغنى عن الله الذين لا حاجة لهم في صلاتهم إلى ربهم، والذين لا ينحرون له خوفاً من الفقر؛ ولهذا جمع بينهما في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ الآية والنسك الذبيحة لله تعالى ابتغاء وجهه، فإنهما أجل ما يتقرب به إلى الله، فإنه أتى فيهما بالفاء الدالة على السبب؛ لأن فعل ذلك سبب للقيام بشكر ما أعطاه الله تعالى من الكوثر.

وأجل العبادات البدنية: الصلاة، وأجل العبادات المالية: النحر. وما يجتمع للعبد في الصلاة لا يجتمع له في غيرها، كما عرفه أرباب القلوب الحية، وما يجتمع له في النحر إذا قارنه بالإيمان والإخلاص، من قوة اليقين، وحسن الظن أمر عجيب، وكان النبي ﷺ كثير الصلاة، كثير النحر. اهـ^(٢).

قلت: وقد تضمنت الصلاة من أنواع العبادات كثيراً، فمن ذلك الدعاء والتكبير، والتسبيح، والقراءة، والتسميع، والثناء، والقيام، والركوع، والسجود، والاعتدال، وإقامة الوجه لله تعالى، والإقبال عليه بالقلب، وغير ذلك مما هو مشروع في الصلاة، وكل هذه الأمور من أنواع العبادة التي لا يجوز أن يصرف منها شيء لغير الله، وكذلك النسك يتضمن أموراً من العبادة كما تقدم في كلام شيخ الإسلام ﷺ.

(١) العدة هي: الموعد والوعد، وعدّ، وموعّد، وعدّة. انظر: العين (٢/٢٢٢)، ومقاييس اللغة (٤/٢٥١)، ولسان العرب (٣/٢٧٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٥٣١).

الشرح:

هذا الباب ذكر فيه شيخ الإسلام إمام الدعوة ﷺ مسألة الذبح لغير الله .
والذبح لغير الله ﷻ ممّا كان موجوداً في الجاهلية، بل لا يكاد قوم
يضلّون عن الإسلام، أو يضلّون عن الدين الحقّ إلّا ومن أعظم ما يفتنهم
الشیطان به أن يتقرّبوا بالدم الذي جعله الله ﷻ في أجسام الكائنات الحية
الحيوانية، إلّا ويضلّهم الشيطان بأن يتقرّبوا به إلى غير الله، فالذبح لغير الله
قديم، ولهذا كان من شعائر الجاهلية الظاهرة أن يوجد ذبح لغير الله .
وأهل الشرك الذين بُعث النبي ﷺ فيهم قريش، ومن جاورها من
العرب، بل والعرب جميعاً، كانوا يتقرّبون بالذّبائح، أي: بالدم، يتقرّبون
به إلى أوثانهم .

سبق بيان أن مناة من أوجه تسميتها أنّها سمّيت مناة؛ لأجل كثرة ما
يُمنى عندها من الدماء للصخرة، فكانت الدماء تراق لهذا الوثن^(١) .
إذاً هذا الأمر كان من شعائر الكفر، وممّا يفعله أهل الإشراك .
فإذا كان كذلك كان لزاماً أن ننظر إلى حكمه، هل هو من مسائل
الفروع، أو من مسائل التوحيد، هل هو من مسائل الفقه - فقه العبادة - أو
من مسائل التوحيد الأصليّة الاعتقادية؟ .

فإذا تأملنا ذلك وجدنا أنّ الذبح من العبادات؛ لأن الله ﷻ أمر به،
فقال: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْرَسْ﴾، والنحر يكون للإبل، وللبقر، والذبح يكون
للغنم، والبقر جميعاً، تارة البقر تُنحر، وتارة تذبح، فأمر الله ﷻ نبيّه بأن
ينحر له .

(١) سبق عزوه (ص ٣٨٥).

وقد تقرّر أن من علامات كون الشيء أو الفعل من العبادة أن يؤمر به؛ لأن العبادة تعريفها عند الأصوليين هي: ما أمر به الشرع من غير اقتضاء عقلي، ولا اطراد عرفي^(١)، هذه تميّز لك، وميزان دقيق، ما أمر به الشرع من غير اقتضاء عقلي، ولا اطراد عرفي؛ لأنّ هذا يدخل فيه حتّى المستحبات، تعرف أنّها عبادة.

يعني مثلاً يجيء رجل يقول لك: الأكل باليمين ما هو من العبادة، ماذا تقول له؟ أثبت له أنّها من العبادة، والعبادة: اسم جامع لكلّ ما يحبه الله، ويرضاه من الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة^(٢)، خرج لي على أن الأكل باليمين من العبادة على تعريف شيخ الإسلام - اسم جامع لكل ما يحبه الله، ويرضاه من الأقوال، والأعمال الظاهرة والباطنة، يحبه الله ويرضاه - ؟، اثبت لي أنّ الأكل باليمين يحبه الله، ويرضاه، فإذا أتيت بتعريف الأصوليين اتّضحت لك المسائل كلّها، مسائل ما يدخلها في العبادة، وما لا يدخل، ما أمر به من غير اقتضاء، ما أمر الشرع به، أو ما أمر به من غير اقتضاء عقلي، ولا اطراد عرفي، النبي ﷺ قال: «يَا غُلَامُ سَمِّ اللَّهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ» أمر فهل هذا له اطراد، وعرف؟ لا، هل هذا يقتضيه العقل؟ ممكن أن أكل بيساري بالملعقة هل ثم شيء؟ إذا هذا لم يقتضه عقل، ولم يطرد به عرف، فهو من العبادة، ما في أحد يقول: هذه من العادات.

نعود إلى أصلنا، فقول الله عزّ وجل: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ أمر بالصلاة على هذه الهيئة المخصوصة، وانحر لله، أمر بالنحر أيضًا، وهذا أمر، أي:

(١) سبق عزوه (ص ٦٠).

(٢) سبق عزوه (ص ٥٤).

النحر، لم يقتضه عقل، ولم يطرد به عرف، فالعقل ما يقتضي أن يأتي واحد يوم النحر، ويذبح، ما هو محتاج للحم، الآن العقلانيون يقولون: لم الآن في منى كم يُذبح، كم يُنحر؟ مئات الآلاف صحيح؟ هل هذا يقتضيه العقل؟ لا يقتضيه العقل. فإذا هي داخلة في اسم العبادة، هو مأمور به شرعاً من غير اقتضاء عقلي، ولا اطراد عرفي، فإذا كان كذلك كان من العبادة، وإذا كان الذبح من العبادة، فمن صرف عبادة لغير الله، فهو مشرك بالإجماع.

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

ش: قوله: (عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ»). رواه مسلم من طرق، وفيه قصة.

ورواه الإمام أحمد كذلك عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ قَالَ: «سُئِلَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَلْ خَصَّكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ؟ فَقَالَ: مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ لَمْ يَعُمَّ بِهِ النَّاسَ كَافَّةً إِلَّا مَا كَانَ فِي قِرَابِ سَيْفِي هَذَا. قَالَ: فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً فِيهَا مَكْتُوبٌ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ تَحُومَ الْأَرْضِ» (٢).

يعني: المنار.

وعلي بن أبي طالب: هو الإمام أمير المؤمنين، أبو الحسن الهاشمي، ابن عم النبي ﷺ وزوج ابنته فاطمة الزهراء، كان من أسبق السابقين الأولين، ومن أهل بدر، وبيعة الرضوان، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، ورابع الخلفاء الراشدين، ومناقبه مشهورة رضي الله عنه، قتله ابن ملجم الخارجي في رمضان سنة أربعين.

قوله: «لَعَنَ اللَّهُ» اللعن: البعد عن مظان الرحمة، ومواطنها.

(١) أخرجه مسلم (١٩٧٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢/٢٦٥، ٢٦٧، ٤٢٨، ٤٣٢).

قيل: واللعين، والملعون من حقت عليه اللعنة، أو دعي عليه بها. قال أبو السعادات: أصل اللعن: الطرد، والإبعاد من الله، ومن الخلق السب، والدعاء^(١).

قال شيخ الإسلام رحمته الله ما معناه: إن الله تعالى يلعن من استحق اللعنة بالقول كما يصلي سبحانه على من استحق الصلاة من عباده، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٣-٤٤]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكُفْرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤]، وقال: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقُفُوا أُحْذَرُوا وَقَاتِلُوا مُتَنَبِّلًا﴾ [الأحزاب: ٦١]، والقرآن كلامه تعالى، أوحاه إلى جبريل عليه السلام، وبلغه رسوله محمداً عليه السلام، وجبريل سمعه منه كما سيأتي في الصلاة - إن شاء الله تعالى -، فالصلاة ثناء الله تعالى كما تقدم.

فالله تعالى هو المصلي، وهو المثيب، كما دل على ذلك الكتاب، والسنة، وعليه سلف الأمة، قال الإمام أحمد رحمته الله: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء.

قوله: «مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ» قال شيخ الإسلام رحمته الله: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] ظاهره: أنه ما ذبح لغير الله، مثل أن يقول: هذا ذبيحة لكذا، وإذا كان هذا هو المقصود فسواء لفظ به، أو لم يلفظ،

(١) انظر: النهاية في غريب الأثر (٤/٢٥٥).

وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبحه للصنم، وقال فيه: باسم المسيح،
أو نحوه.

كما أن ما ذبحناه متقربين به إلى الله كان أذكى، وأعظم مما ذبحناه
للحم، وقلنا عليه: بسم الله، فإذا حرم ما قيل فيه باسم المسيح، أو
الزهرة، فلأن يحرم ما قيل فيه لأجل المسيح، أو الزهرة، أو قصد به
ذلك أولى، فإن العبادة لغير الله أعظم كفرًا من الاستعانة بغير الله.

وعلى هذا فلو ذبح لغير الله متقربًا إليه يحرم، وإن قال فيه: بسم
الله، كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين يتقربون إلى
الكواكب بالذبح، والبخور، ونحو ذلك، وإن هؤلاء مرتدون لا تباح
ذبيحتهم بحال، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان:

الأول: أنه مما أهل به لغير الله.

والثاني: أنها ذبيحة مرتد.

ومن هذا الباب: ما يفعله الجاهلون بمكة من الذبح للجن؛ ولهذا
روي عن النبي ﷺ: أنه نهى عن ذبائح الجن. ا. هـ^(١).

قال الزمخشري: كانوا إذا اشتروا دارًا، أو بنوها، أو استخرجوا
عينًا، ذبحوا ذبيحة خوفًا أن تصيبهم الجن، فأضيفت إليهم الذبائح
لذلك.

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/٢٥٩).

وذكر إبراهيم المروزي: أن ما ذبح عند استقبال السلطان تقريباً إليه، أفتى أهل بخارى بتحريمه؛ لأنه مما أهل به لغير الله^(١).

قوله: «وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ» غلٍ: أباه، وأمه، وإن عليا، وفي الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ الْكَبَائِرِ شَتَمَ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ يَشْتَمُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيُسَبُّ أَبَاهُ، وَيُسَبُّ أُمَّهُ، فَيُسَبُّ أُمَّهُ»^(٢).

قوله: «وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدَّثًا» أي: منعه من أن يؤخذ منه الحق الذي وجب عليه. «آوى» - بفتح الهمزة ممدودة - أي: ضمه إليه، وحماه.

قال أبو السعادات: أويت إلى المنزل، وأويت غيرى، وأويته. وأنكر بعضهم المقصور المتعدي.

وأما «مُحَدَّثًا» فقال أبو السعادات: يروى بكسر الدال، وفتحها على الفاعل والمفعول، فمعنى الكسر: من نصر جانباً، وآواه وأجاره، من خصمه، وحال بينه وبين أن يقتصر منه، وبالفتح: هو الأمر المبتدع نفسه، ويكون معنى الإيواء: فيه الرضى به، والصبر عليه، فإنه إذا رضي بالبدعة، وأقر فاعلها، ولم ينكر عليه فقد آواه^(٣).

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٣/١٤١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٧٣)، ومسلم (٩٠).

(٣) انظر: النهاية في غريب الأثر (١/٣٥١).

قال ابن القيم رحمته الله: هذه الكبيرة تختلف مراتبها باختلاف مراتب الحدث في نفسه، فكلما كان الحدث في نفسه أكبر، كانت الكبيرة أعظم.

قوله: «وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ» - بفتح الميم -، علامات حدودها. قال أبو السعادات في النهاية - في مادة تخم - «ملعون من غير تخوم الأرض» أي: معالمها، وحدودها، وحدها «تخم» قيل: أراد حدود الحرم خاصة:

وقيل: هو عام في جميع الأرض، وأراد المعالم التي يهتدى بها في الطريق، وقيل: هو أن يدخل الرجل في ملك غيره فيقتطعه ظلماً.

قال: ويروى تخوم - بفتح التاء على الأفراد وجمعه -، تُخْمٌ - بضم التاء والخاء - . ا. هـ.

وتغييرها: أن يقدمها، أو يؤخرها، فيكون هذا من ظلم الأرض الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ ظَلَمَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ، طَوَّقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(١).

ففيه: جواز لعن أهل الظلم من غير تعيين، وأما لعن الفاسق المعين ففيه قولان:

أحدهما: أنه جائز. اختاره ابن الجوزي، وغيره.

ثانيهما: لا يجوز، اختاره، أبو بكر عبد العزيز، وشيخ الإسلام.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥٣)، ومسلم (١٦١٢).

الشرح:

حديث علي رضي الله عنه قد اشتمل على أربع مسائل، وهذه الأربع كلها من الكبائر؛ وذلك لأن النبي ﷺ أخبر بأن الله لعن من فعل هذه الأربع، فقال: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ تَخُومَ الْأَرْضِ» وهذا الحديث رواه مسلم في الصحيح، وله روايات مختلفة بعضها بزيادة، وبعضها بنقص.

وهذه الأربع كلها من الكبائر، واللعن أحد علامات الكبيرة، فتعرف الكبيرة بأوجه منها: أن يكون هذا العمل، وتلك المعصية قد لعن فاعلها، فاللعن أحد أوجه معرفة المعصية، هل هي كبيرة، أم غير كبيرة، فإذا تبين ذلك فهذه الأربع من الكبائر.

والكبائر منها ما هو شرك، ومنها ما ليس بشرك؛ لأن النبي ﷺ قال: «أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ، أَوْ قَالَ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ...». الحديث^(١).

فإذا الكبائر من الشرك، فلا يعني أن النبي ﷺ أخبر أن الله لعن من ذبح لغير الله أنه كبيرة، وليست شركًا مخرجًا من الملة، بل من ذبح لغير الله، فهو قد ارتكب كبيرة، وهذه الكبيرة هي أكبر الكبائر، ألا وهو الإشراك بالله، وذلك أن درجة المحرم ودرجة الكبيرة تختلف، فمنها ما هو الكفر والشرك؛ لأن الشرك بالله والكفر محرم؛ كما قال ﷺ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ عَلَىٰكُمْ إِلَّا تَشْرِكُوا بِهِ، شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١]، وذكر المحرمات، فأعلى المحرمات، وأشد المحرمات تحريمًا هو الإشراك بالله.

(١) أخرجه البخاري (٣٨٣٦، ٦٩١٩).

كذلك الكبائر درجات، من الكبائر ما هو شرك أكبر، ومنه ما هو شرك أصغر، ومنه ما هو محرّم من المحرّمات، لا تدخل في الشرك الأكبر، ولا في الأصغر، فمن الأوّل الذبح لغير الله، ودعاء غير الله، واتّخاذ النّدّ مع الله ﷻ، هذا شرك أكبر من أكبر الكبائر، أو هو أكبر الكبائر، ومن الثاني الذي هو الشرك الأصغر أنواعه الحلف بغير الله، قول: ما شاء الله وشاء فلان، ونحو ذلك من الرياء وغيره، والنوع الثالث: مثل قتل النفس، ومثل شرب الخمر، أو الزنا، أو نحو ذلك من الآثام.

إذا فالمحرّمات منقسمة، والكبائر منقسمة إلى ما هو شرك، ودون ذلك.

فإذا تبين ذلك، فإنّ قول النبي ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ» فيه إثبات أن الذبح لغير الله كبيرة من كبائر الذنوب، ويستفاد هذا من الآية قبلها ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣] أي: لا شريك له في صلاتي، ولا شريك له في نسكي - ذبيحتي -، فالذبح والنحر عبادة من العبادات، وإذا كان كذلك إذا أمر الله ﷻ بها، وإذا كان الذبح عبادة من العبادات فجعل هذه العبادة لغير الله، وصرّفها لغير الله هو شرك أكبر.

إذاً في حديث علي رضي الله عنه إثبات أنّ اللعن حائق على من ذبح لغير الله، وهذا لعن الشّرك الذي هو أبلغ اللّعن، وأعظمه أثراً، ألا وهو الطرد والإبعاد من رحمة الله، ومغفرته، ومن مرضاته؛ لأنّ الله ﷻ قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

كما قال المؤلف رحمه الله نقلاً عن شيخ الإسلام: أنّ الذبح لغير الله له أنواع، فتارة يكون باسم غير الله، فيقول مثلاً - أعاذنا الله من ذلك -، كما

يقول النصارى: باسم المسيح، وهذا باسم المسيح فيه الأمران: فيه أنه استعان بالمسيح؛ لأن التسمية متضمنة للاستعانة، وفيه أيضا أنه ذبح له، وهذا هو المقصود بقول الله ﷻ: ﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [النحل: ١١٥] في آيات، أو في قوله ﷻ: ﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ تارة يكون بذكر اسم الله على الذبيحة، لكن يقول: هي ذبيحة لمقام سيدي فلان، إما أن يتلفظ بذلك، وإما أن ينويه فإذا تلفظ بذلك اجتمع المشرك الأكبر لفظًا، واعتقادًا، وإذا اعتقد ذلك، ونواه، ولم يتلفظ به كان مشرکًا في الاعتقاد من دون تلفظ شرکًا باطنًا، لم يتلفظ به، وهذا كثير، فإن الذين يتقربون إلى أصحاب القبور، ويتقربون للكواكب كالزهرة، وغيرها، يعتقدون أن الله ﷻ جعلها أنفسًا فاعلة، وجعلها مؤثرة على الحوادث الأرضية، وأن من سألها فإنها تعطي سائلها، أو ترفع حاجته إلى العقل - كما يسمونه - العقل الأكبر، وعند ذلك تحدث الأمور، فهم يتقربون للكواكب لأجل هذا.

هذا كله من أنواع الشرك الأكبر الحاصل في ذلك، وهذا من أنواع هذا الشرك ما يذبح عند أبواب المنازل في بعض البلاد؛ لأجل أن يطرد العين عن أن تؤثر في المنزل، أو في أصحاب المنزل، إذا نزل منزلاً جديداً، أو يذبح على عتبة الباب طردًا للجن من السكنى في هذا، فهو حين ذبح ذبح تقريبًا لكبار الجن حتى لا يمكّنوا سفهاءهم من التسلط على هذا البيت، وهذا اعتقاد موجود إلى الآن في بعض الأماكن، وفي بعض البلاد، ها هنا في الجزيرة وفي غيرها، هذا شرك أكبر مخرج من الملة؛ لأنه صرف العبادة لغير الله، من حق الله ﷻ أن يكون هذا الدم السائل الذي سأل بالذبح أن يكون سال الله ﷻ؛ لأنه هو الذي أودع الحياة في هذه المخلوقات، وإذا كان كذلك فإزهاق النفس إنما يكون لله؛ لأن

الله ﷻ هو الذي خلقها، وهو الذي أودع فيها سرّ الحياة، فهو الذي له أن يأخذ روح هذا الحيّ، أو أن يسيل دمه له.

فإذا فعل البشر شيئاً من ذلك لحاجتهم، فالله ﷻ رخص في هذا، وأذن لنا أن ننتفع بالطيبات التي أحلت لنا، لكن أن يكون الذبح لمن وهبها الحياة: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]، فكما أن الله ﷻ هو الذي أعطاهما الحياة، وهو الذي جعلها حية كذلك إزهاق نفسها يكون لله ﷻ لا لغيره، فلهذا المسلم حين يذبح تقرباً لله ﷻ في الأضحية أو في غيرها، فإنه يزهد النفس تقرباً لله ﷻ، يعلم أن إسالة هذا الدم، وأن إزهاق هذه النفس تكريم من الله ﷻ له، وأنه كان معرضاً لأن تزهد نفسه، ويسال دمه بتسلط مخلوق أعظم منه عليه، لكن الله ﷻ منّ عليه بذلك، ولهذا يصاحب قلوب أهل الإيمان حين إراقة الدم يصاحبها من الذلّ، والخضوع لله ﷻ ما يعلمون به المنة التي امتنّ الله ﷻ عليهم بها، إذا جعل هذه الذبائح، وهذه الدماء، وهذه الحياة تبذل فيما فيه نفع لابن آدم؛ حيث سخر الله ﷻ لنا ما في السموات، وما في الأرض جميعاً منه.

فإذا هذا - أي: الذبح - فيه نوعان من العبادة، فيه إراقة الدم، وإزهاق النفس لله ﷻ، وفيه ما يصاحب القلب من الذلّ، والخضوع لله ﷻ.

إذاً فعل ذلك، وما يصاحب القلب من رجاء ثوابه، والطمع فيما عنده، بعكس ما عند الذين يعبدون أصحاب القبور، أو الأوثان، أو نحو ذلك، فتجد أنهم حين الذبح يكون عندهم من الطمع في رافة هذا المقبور، أو في إعطائه، في نفعه، أو في ما يدفعه من الضرر الشيء الكثير، فتجد في قلوبهم

خضوعاً لمن ذبحوا له، وهذا مشاهد، ومعروف واعترف به بعض من تاب من أولئك، وهذا أمر واضح.

فكما أن المؤمن يحس بهذا، ويعمر قلبه بهذا حين الذبح لله، فأولئك تعمر قلوبهم بمثل هذه الأنواع من العبادات لغير الله ﷻ، وهذا هو الغاية في الإشراك.

إذا اجتمع في ذلك أنواع من الإشراك العملي، والاعتقادي.

ذكر بعد ذلك: «وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ» لعن الوالدين مرتبتان العظمى، منهما: أن يواجه المرء والديه باللعنة، وهذا - والعياذ بالله أعظم - إثم، وهو كبيرة، أعظم إثمًا من المرتبة التي ستأتي بعدها، وهذا قلّ من يفعله إلا من طمس الله ﷻ على قلبه.

والنوع الثاني: وهو الذي يغفل عنه كثير أن يسبّ الرجل، أو يلعن والدي أخيه، وأن يلعن والدي المسلم، فإذا كان كذلك رجعت اللعنة عليه، فحاققت اللعنة عليه، فكان كمن لعن والديه.

وهذان نوعان: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ» إما أصلاً باللعن المباشر، وإما تسبباً أي: كان سبباً في ذلك، بأن يسبّ المخاطب الآخر الذي لعن الرجل والديه، فيسبّ ذاك الآخر والدي هذا ويلعنهما، فكان هو قد تسبّب في لعن والديه.

وهذا كبيرة من كبائر الذنوب «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ» هذا فيه أن لعن الوالدين، وسبهما ونحو ذلك إما ابتداءً، وإما تسبباً من كبائر الذنوب.

ثم قال: «وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدَّثًا» من آوى محدثًا، وهنا رويت روايتان، محدثًا - بكسر الدال -، وهذه هي الأشهر وهي المعروفة، ومنهم من رواها محدثًا، «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدَّثًا»، أمّا قوله: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ

«أوى مُحدِّثًا» - بكسر الدال - فهذا معناه الذي أحدث الحدث في الإسلام، والحدث إمّا أن يكون بمعصية، وإمّا أن يكون ببدعة، من أحدث جريمة فأواه أحد الناس، وتسترّ عليه نخوة، أو تعاطفًا معه؛ لأنّه لا يصل إلى الحكم الشرعي، ولثلاً يصل إلى القضاء؛ لأنّه لا يمسك به من يجعل عليه العقوبة إذا تسترّ عليه، وأواه في بيته، وستره، فإنّ هذا داخل في قوله: «لَعَنَ اللهُ مَنْ أَوَى مُحَدِّثًا» أي: أحدث في الأرض الفساد، وإمّا أن يكون الحدث بالبدعة، فيكون المحدث هو المبتدع، والمبتدع يجب أن يُهجر، ويقاطع، لا أن يُؤوى، فكان من آواه معينًا له على البدع، فكان ملعونًا، وهذا من كبائر الذنوب.

الرواية الثانية: مُحدِّثًا، «لَعَنَ اللهُ مَنْ أَوَى مُحَدِّثًا» المحدث هو الحدث، الأمر الذي حدث، وهو الحدث نفسه فيكون معنى «أوى مُحدِّثًا»، رضي به، معناه بذلك المحدث، فيكون رضاه بمنزلة إيوائه، لو تصوّر جسمًا يؤوى، وهو أوى المحدث، آواه لكن لم يؤهيه منزلة، ولكن آواه في قلبه إذا رضي به، فكان ملعونًا من أوى محدثًا، والواجب أن البدعة، أو المعصية يجب أن تنفى من القلب، وتبعد من القلب وأن لا يرضى بها المرء لا عملاً، ولا رضياً إذا سمعها عملت، ويجب أن يتبرأ منها، وممن آواها، ورضي بها، وآواه قلبه، فإنّه مستحقّ لهذا اللعن.

المسألة الأخيرة: «لَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ»، وتروى: «تُخَوِّمُ الْأَرْضِ» لعن الله من غير التّخوم، والمنار هو التّخوم بمعنى واحد.

هنا ملاحظة: أهل اللغة يقولون: كذا وكذا، بمعنى، ويسكت، يعنون بمعنى واحد، فالتخوم والمنار بمعنى، تمت الجملة، أي: بمعنى واحد، والمنار: هو ما به تتميز أرض فلان من أرض فلان، فهو إذاً غير التّخوم

معناه ظلم في الأرض، وجعل في ملكه ما ليس منه، وهذا ظلم وتعدّد، وقد ثبت في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «مَنْ ظَلَمَ شِبْرًا مِنْ الْأَرْضِ، طُوِّقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(١)، وهذا وعيد؛ لأنّ هذا من أنواع التعدي التي تسبّب البلاء بين الناس، فمن غير تخوم الأرض، ومعالمها ظلمًا، وعدوانًا فهذا متوعّد بهذا باللعنة: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ تَخُومَ الْأَرْضِ».

إذا تبين ذلك: فمرجع إلى اللعن، هل اللعن للمسلم جائز، أم لا؟ هنا «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ» لعن الوالدين كبيرة، لا يخرج من الملة، كبيرة، لعن الله من آوى محدثًا، أيضًا لا يخرج من الملة الإيواء، «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ تَخُومَ الْأَرْضِ» فهل تجوز اللعنة على الفاسق مرتكب الكبيرة؟

والجواب: أنّ اللعنة هاهنا لم يعين فيها مستحقّها باسمه، وإنّما هي لعنة على من اتّصف بالصفة، هذا جائز مطلقًا، لعنة الله على الظالمين، يجوز أن تقولها مطلقًا، لعنة الله على الكافرين، لعنة الله على الفاسقين، ونحو ذلك، هذا يجوز مطلقًا، لعنة الله على من لعن والديه، لعن الله من آوى محدثًا، لعن الله من غير تخوم الأرض، لعن الله من شرب الخمر، لعن الله من أكل الربا، وهكذا، هذا جائز على وجه العموم، أمّا التعيين من كان مرتكبًا لشيء من هذه الكبائر فهل يجوز لعنه باسمه؟

نقول: لعن الله فلان بن فلان، فهو فاسق ارتكب أحد هذه الأمور، الجواب: أنّ أهل العلم لهم - كما ذكر الشارح - قولان في هذا، منهم من أجازها، ومنهم من منعه، وممن اختار المنع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وهذا أقوى من حيث الدليل؛ لأنّ البخاري رحمته الله روى في

(١) سبق تخريجه (ص ٤٣٢).

صحيحه عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَكَانَ يُلقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأْتِيَ بِهِ يَوْمًا، فَأَمَرَ بِهِ، فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَاللَّهِ، مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(١)، فدلَّ هذا الحديث على منع اللعن، واللعن جاء في رواية أخرى لهذا الحديث، قال: «لَا تَكُونُوا عَوْنَ الشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ»^(٢)، أي: لا تكونوا عونًا للشيطان تلعنه، فهو تأخذه العزة بالإثم، ويأتي الشيطان، وينفخ فيه، هؤلاء لعنوك، وهؤلاء كذا، وأنت يجب عليك أن تقرّبه إلى الخير، لا أن تبعده من الخير؛ ولهذا كان أصحّ القولين لأهل العلم أنه لا يلعن الفاسق المعين ممّن ارتكب شيئًا من الكبائر، وإنّما يلعن في الجملة، وهذا يؤيّد أن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَانِ، وَلَا اللَّعَانِ، وَلَا بِالْفَاحِشِ الْبَدِيءِ»^(٣)، والنبي ﷺ ما عُرف أنّه لعن أحدًا من هؤلاء، وإنّما كان يلعن بالعموم، واللعن بالعموم فيه تحذير، وفيه تنفير من الفعل، وأدعى للقلوب أن تكره الفعل، وأن تكره من يقرب منه، لكن لعن المعين قد يكون فيه ضرر عليه؛ ولهذا كان الصواب المنع منه، فلا يلعن المعين.

وقد بحثه شيخ الإسلام ابن تيمية بحثًا طويلًا مفصّلًا في رسالته

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٨١).

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١١٦/١)، وأحمد (٤٠٤/١)، والترمذي (١٩٧٧)، وقال:

حسن غريب. وأبو يعلى (٢٠/٩)، وابن حبان (٤٢١/١)، والطبراني (٢٠٧/١٠)، والحاكم

(٥٧/١)، وقال: صحيح على شرط الشيخين. والبيهقي في شعب الإيمان (٤/

٢٩٣ برقم ٥١٤٩)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤/٢٩٣ برقم ٥١٥٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المسمّاة بـ (الوصية الكبرى) المعروفة (بالرسالة الكبرى للطائفة العدوية)، حين تكلم في لعن يزيد بن معاوية وهل يجوز؟ لأن طائفة تولّوا يزيد، وجعلوه إماماً من الأئمة، وطائفة أخرى لعنوه، فتكلم على مسألة اللعن^(١).

وأما لعن الكافر المعين فأيضاً فيه خلاف، منهم من يقول بجوازه، ومنهم من يقول بالمنع منه، ولعل الأرجح الجواز؛ لأنه قد استحقّ لأنه كافر، لكن إن قيّد بـ (إن مات على ذلك)، فهو متوجّه كما كان يفعله بعض الأئمة، يقول: لعنه الله إن مات على ذلك، هذا يكون متوجّهًا، لكن لا ينبغي للمسلم عمومًا أن يكون لسانه فيه اللعن؛ لأنه إذا تعود لسانه على اللعن، فإنه ربّما زلّ به مع قريب، أو مع مسلم، أو نحو ذلك، فيحقيق عليه، أو على من يحبّ، فتتزيه اللسان من هذه الألفاظ الوخيمة البشعة هو ممّا يجب تصفيةً للألسنة وللقلوب.

ومسألة لعن الكافر ذكرها الحافظ ابن مفلح في: (الآداب الشرعية)، وذكر عن أحمد فيها روايتين، ولم يرجح^(٢).

(١) انظر: (الوصية الكبرى) ضمن مجموع الفتاوى (٣/٤٠٩ - ٤١٤).

(٢) انظر: الآداب الشرعية (١/٣٣٦).

وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «دَخَلَ رَجُلٌ
الْجَنَّةَ فِي ذُبَابٍ وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ» قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا
رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ: «مَرَّ رَجُلَانِ عَلَى قَوْمٍ لَهُمْ صَنْمٌ، لَا يَجُوزُهُ
أَحَدٌ حَتَّى يُقَرَّبَ لَهُ شَيْئًا، قَالُوا لِأَحَدِهِمَا: قَرِّبْ. قَالَ: لَيْسَ
عِنْدِي شَيْءٌ أَقْرَبُ. قَالُوا لَهُ: قَرِّبْ وَلَوْ ذُبَابًا، فَقَرَّبَ ذُبَابًا،
فَخَلَّوْا سَبِيلَهُ، فَدَخَلَ النَّارَ، وَقَالُوا: لِلْآخِرِ: قَرِّبْ، قَالَ: مَا كُنْتُ
لِلْأَقْرَبِ لِأَحَدٍ شَيْئًا دُونَ اللَّهِ ﷻ، فَضْرَبُوا عُنُقَهُ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ».
رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١).

ش: قال ابن القيم رحمته الله: قال الإمام أحمد رحمته الله حدثنا أبو معاوية،
حدثنا الأعمش، عن سليمان بن ميسرة، عن طارق بن شهاب يرفعه قال:
«دَخَلَ رَجُلٌ الْجَنَّةَ فِي ذُبَابٍ»... الحديث.

وطارق بن شهاب: هو البجلي الأحمس، أبو عبد الله، رأى
النبي ﷺ وهو رجل.

قال البغوي: نزل الكوفة.

وقال أبو داود: رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً.

قال الحافظ: إذا ثبت أنه لقي النبي فهو صحابي.

وإذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايته عنه مرسل صحابي، وهو مقبول

(١) أخرجه الإمام أحمد في كتاب الزهد (ص ١٥) من طريق سليمان بن ميسرة، عن طارق بن شهاب،
عن سلمان الفارسي رحمته الله، موقوفاً عليه.

على الراجح، وكانت وفاته - على ما جزم به ابن حبان - سنة ثلاث وثمانين^(١).

قوله: «دَخَلَ رَجُلٌ الْجَنَّةَ فِي ذُبَابٍ» أي: من أجله.

قوله: «قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟!» كأنهم تقالوا ذلك، وتعجبوا منه، فبين لهم النبي ﷺ ما صير هذا الأمر الحقير عندهم عظيمًا يستحق هذا عليه الجنة، ويستوجب الآخر عليه النار.

قوله: «قَالَ: مَرَّ رَجُلَانِ عَلَى قَوْمٍ لَهُمْ صَنَمٌ» الصنم: ما كان منحوتًا على صورة، ويطلق عليه الوثن - كما مر -.

قوله: «لَا يَجُوزُهُ» أي: لا يمر به، ولا يتعداه أحد حتى يقرب إليه شيئًا، وإن قل.

قوله: «قَالُوا لَهُ: قَرَّبْ وَلَوْ ذُبَابًا، فَقَرَّبَ ذُبَابًا، فَخَلَّوْا سَبِيلَهُ، فَدَخَلَ النَّارَ» في هذا بيان عظمة الشرك، ولو في شيء قليل، وأنه يوجب النار؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]

وفي هذا الحديث: التحذير من الوقوع في الشرك، وأن الإنسان قد يقع فيه، وهو لا يدري أنه من الشرك الذي يوجب النار.

وفيه: أنه دخل النار بسبب لم يقصده ابتداءً، وإنما فعله تخلصًا من شر أهل الصنم.

(١) انظر: الإصابة (٢/ ٢٢٠).

وفيه: أن ذلك الرجل كان مسلمًا قبل ذلك، وإلا فلو لم يكن مسلمًا لم يقل دخل النار في ذباب.

وفيه: أن عمل القلب هو المقصود الأعظم حتى عند عبدة الأوثان. ذكره المصنف بمعناه.

قوله: «وَقَالُوا: لِلْآخِرِ: قَرَّبٌ، قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَقْرَبَ لِأَحَدٍ شَيْئًا دُونَ اللَّهِ ﷻ، فَضْرَبُوا عُنُقَهُ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ».

قال المصنف ﷻ: وفيه معرفة قدر الشرك في قلوب المؤمنين كيف صبر على القتل، ولم يوافقهم على طلبتهم مع كونهم لم يطلبوا منه إلا العمل الظاهر.

الشرح:

هذا الحديث فيه خبر عن رجلين، كانا من الأمم قبل هذه الأمة، وهذان الرجلان كانا مسلمين^(١)، على دين الإسلام العام، الذي هو أتباع الرسول الذي كان مبعوثًا فيهم؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩] فدين الأنبياء جميعًا الإسلام، لكن أرسل النبي ﷺ بدين الإسلام، وبشريعة الإسلام، فكان المجموع هو الدين - دين الإسلام -، الذي هو

(١) أخرج هذه الرواية البيهقي في شعب الإيمان (٥/٤٨٥)، ولفظه: «مَرَّ رَجُلَانِ مُسْلِمَانِ عَلَى قَوْمٍ يَعْكِفُونَ عَلَى صَنْمٍ لَهُمْ.....».

خاتمة الرسالات، وخاتمة الأديان. فجمع شريعة الإسلام الكاملة، وجمع دين الإسلام.

فهذان الرجلان كانا مسلمين، كانا من الذين اتبعوا أحد الرسل قبل النبي ﷺ، فمروا على أناس يعبدون وثناً، أو صنماً، والوثن غير الصنم، فقالوا لأحدهما: قَرَّب، فامتنع أحدهما، فقالوا: قَرَّب ولو ذباباً، فأبى فقتلوا أحد الرجلين، والآخر قَرَّب ذباباً للصنم طلباً لنجاته فدخل النار.

والذَّباب هو ليس اسم الذباب المعروف الآن، هو اسم لكل ما إذا ذبَّ عاد، كل شيء إذا ذببته عاد، يقال له: ذباب، في اللغة، ومنه الذَّباب المعروف^(١)، فقالوا: قَرَّب ولو هذه النَّفس الحقيرة، المهمَّ تقَرَّب للوثن، حتَّى يظهر أنَّك محترم، ومعظم لهذا الوثن الذي نعبد، فقَرَّب أحدهما الذَّباب، فدخل النار، وتقريبه يكون بإزهاق نفسه، وهذا وجه مناسبة إيراد هذا الحديث تحت هذا الباب الذي فيه بيان حكم من ذبح لغير الله.

فإذا ذبح لغير الله، وقَرَّب لغير الله من الذَّباح، ولو أحقر الأشياء، فإنه يستوجب النار إن لم يتب من ذلك بالإسلام.

فإذا كان كذلك، فكيف يكون حال من تقَرَّب بأنفس الذَّباح مثل الإبل، أو البقر، أو العجول، أو الغنم، أو الضَّأن، أو نحو ذلك.

فلا شكَّ أنَّ هذه الأنعام التي من أنفس ما يؤكل، ممَّا يشيع عند الناس، فهذا ذنبه أعظم من هذا، فإذا كان ذاك استوجب النار في ذباب؛ لأجل الإشرak الذي قام في قلبه؛ لأنه قَرَّب ذباباً، فاستوجب النار بذلك، وذلك الرجل الآخر ثبت على إسلامه، واختار القتل على الشرك، ولو بهذا القليل.

(١) انظر: لسان العرب (١/٣٨٠)، والمعجم الوسيط (١/٣٠٨)، وتاج العروس (٢/٤٢١).

قال المصنّف: فدَلَّ على عِظَم معرفة أولئك للشرك، وأنهم لا يختارون معه الحياة، فإنهم يبذلون أنفسهم في سبيل الله، ولا يقربون لغير الله ﷻ شيئاً، فهذا هو حال أهل التوحيد، من عُمِرت قلوبهم بمحبة الله، وبالرغبة فيما عنده، وبرجائه، وبالخوف منه، وبمعرفة العلم به، وبصفاته، وأسمائه، فإنهم لا يختارون أن يتعبّدوا، ولا أن يتقربوا إلى غيره أبداً، ولو بأقلّ القليل.

فهذا مثل ظاهر لحال الناس في دنياهم، منهم من يختار الحياة العاجلة على ما يستحقّه الله ﷻ، ويكون بعد ذلك في عذاب، ونار، ومنهم من يصبر على دينه، ويحتسب، ويثبت على توحيد الله ﷻ فيكون مستحقاً بإذنه ﷻ، ورحمته، ومغفرته للجنة، وهذا الحديث ظاهر الدلالة على المراد.

وقول المصنّف في قوله: «دَخَلَ رَجُلٌ الْجَنَّةَ فِي ذُبَابٍ وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ»، يدلّ على أنّه كان مسلماً، وهذا أحد ما يستشكل في مسائل كتاب التوحيد، لكن حللت لك الإشكال بما ذكرت لك من أنّ الإسلام هنا المراد به الإسلام الذي هو دين جميع المرسلين، ليس هو الإسلام الخاص؛ لأنّه الظاهر أنّ هذا خبر عن من كان قلبنا.

فائدة: نبّه المصنّف في هذه المسائل على فائدة مهمّة ما تعرّضنا لها في الشرح، ألا وهي قوله: البداءة بلعن من ذبح لغير الله، ونحن نعلم من أكثر الآيات والأحاديث الواردة في الذنوب أنّه يُبدأ بأعظمها؛ كما قال ﷻ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: 1٥١]، فبدأ بالأعظم: «أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ، أَوْ قَالَ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ..»^(١)، فبدأ بالأكبر.

(١) سبق تخريجه (ص ٤٣٣).

فنبّه المصنّف هنا أن البداءة بلعن من ذبح لغير الله دالة على أنه أعظم تلك الكبائر، وهذا موافق لكونه شركا أكبر، ففيه فائدة.

فيوافق الآيات والأحاديث التي فيها البداءة بالشرك، لاحظ أن بعض المعاصرين لم يفقه في مسألة الذبح لغير الله، وكتب رسالة، وسّماها (حقيقة التوحيد)، وتكلّم فيها عن الذبح، والنذر، وجعلها من الشرك الأصغر، وهذا تخبيط؛ لأنّه لم يُراع فيه قواعد، ولا حدود، ولا أدلّة، جعلها من الشرك الأصغر فقال: الذّبح لغير الله محرّم، لكنه شرك أصغر ليس شركًا أكبر، فما الدليل على جعله شركًا أصغر؟، الشرك الأصغر ما فيه مضاهات في عبادة، والذّبح هل هو عبادة أم لا؟ الحاصل أنّه لم يحرّر، خلط تخليطًا فاحشًا في هذا، فينبغي أن يحذر من تلك الكتب، وما فيها.

فِيهِ مَسَائِلُ :

الأُولَى : تَفْسِيرُ ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ .

الثَّانِيَةُ : تَفْسِيرُ ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْرَسْ﴾ .

الثَّالِثَةُ : الْبُدَاءَةُ بِلَعْنَةِ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ .

الرَّابِعَةُ : لَعْنُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَمِنْهُ أَنْ تَلْعَنَ وَالِدَي الرَّجُلِ فَيَلْعَنَ وَالِدَيْكَ .

الخَامِسَةُ : لَعْنُ مَنْ أَوَى مُحَدِّثًا، وَهُوَ الرَّجُلُ يُحَدِّثُ شَيْئًا يَجِبُ فِيهِ حَقُّ لِلَّهِ، فَيَلْتَجِئُ إِلَى مَنْ يُحِيرُهُ مِنْ ذَلِكَ .

السَّادِسَةُ : لَعْنُ مَنْ عَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَهِيَ الْمَرَاسِيمُ الَّتِي تُفَرِّقُ بَيْنَ حَقِّكَ مِنَ الْأَرْضِ وَحَقِّ جَارِكَ، فَتُغَيِّرُهَا بِتَقْدِيمِ أَوْ بِتَأْخِيرِ .

السَّابِعَةُ : الْفَرْقُ بَيْنَ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ، وَلَعْنِ أَهْلِ الْمَعْصِيَةِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ .

الثَّامِنَةُ : هَذِهِ الْقِصَّةُ الْعَظِيمَةُ، وَهِيَ قِصَّةُ الذُّبَابِ .

التَّاسِعَةُ : كَوْنُهُ دَخَلَ النَّارَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الذُّبَابِ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْهُ، بَلْ فَعَلَهُ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ .

العَاشِرَةُ : مَعْرِفَةُ قَدْرِ الشَّرِكِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ صَبَرَ ذَلِكَ عَلَى الْقَتْلِ، وَلَمْ يُوَافِقْهُمْ عَلَى طَلْبَتِهِمْ، مَعَ كَوْنِهِمْ لَمْ يَطْلُبُوا مِنْهُ إِلَّا الْعَمَلَ الظَّاهِرَ .

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ : أَنَّ الَّذِي دَخَلَ النَّارَ مُسْلِمًا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَافِرًا لَمْ يَقُلْ : «دَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ» .

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: فِيهِ شَاهِدٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ»^(١).

الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةٌ أَنَّ عَمَلَ الْقَلْبِ هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ حَتَّى عِنْدَ عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ.



(١) أخرجه البخاري (٦٤٨٨).

١٠ - بَابُ

لَا يُذْبَحُ بِمَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّهِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا نَقُفُّ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَّهَرُوا لِلَّهِ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

ش: قوله: (بَابُ لَا يُذْبَحُ بِمَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّهِ). (لا) نافية، ويحتمل أنها للنهي، وهو أظهر.

قوله: (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا نَقُفُّ فِيهِ أَبَدًا﴾ الآية قال المفسرون: إن الله تعالى نهى رسوله عن الصلاة في مسجد الضرار، والأمة تبع له في ذلك، ثم إنه تعالى حثه على الصلاة في مسجد قباء الذي أسس من أول يوم بني على التقوى، وهي طاعة الله ورسوله ﷺ، وجمعاً لكلمة المؤمنين، ومعقلاً، ومنزلاً للإسلام وأهله؛ ولهذا جاء في الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِ قِبَاءَ كَعُمْرَةٍ»^(١).

وفي الصحيح: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُ قِبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا»^(٢)، وقد صرح أن المسجد المذكور في الآية هو مسجد قباء جماعة من السلف، منهم ابن عباس، وعروة، والشعبي، والحسن، وغيرهم.

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٤)، وابن ماجه (١٤١١)، والبيهقي في الكبرى (٢٤٨/٥)، وفي شعب الإيمان (٤٩٩/٣)، والحاكم (٦٦٢/١)، وأبو يعلى (٩٠/١٣)، وابن أبي شيبة (٣٧٣/٢).

(٢) أخرجه البخاري (١١٩١، ١١٩٣، ١١٩٤، ٧٣٢٦)، ومسلم (١٣٩٩) من حديث ابن

قلت: ويؤيده قوله في الآية: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا﴾^(١)
وقيل: هو مسجد رسول الله ﷺ لحديث أبي سعيد رضي الله عنه قال: «تَمَارَى
رَجُلَانِ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ فَقَالَ رَجُلٌ: هُوَ
مَسْجِدُ قُبَاءَ، وَقَالَ رَجُلٌ: هُوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
هُوَ مَسْجِدِي هَذَا»^(١) رواه مسلم، وهو قول عمر، وابنه، وزيد ابن ثابت،
وغيرهم.

قال ابن كثير: وهذا صحيح، ولا منافاة بين الآية والحديث؛ لأنه إذا
كان مسجد قباء قد أسس على التقوى من أول يوم، فمسجد رسول الله ﷺ
بطريق الأولى، وهذا بخلاف مسجد الضرار الذي أسس على معصية الله؛
كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ
وَأَرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ
إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧] فلهذه الأمور نهى الله نبيه عن القيام فيه
للصلاة، وكان الذين بنوه جاءوا إلى النبي ﷺ قبل خروجه إلى غزوة تبوك،
فسألوه أن يصلي فيه، وأنهم إنما بنوه للضعفاء، وأهل العلة في الليلة
الشاطية، فقال: «إنا على سفر، ولكن إذا رجعنا إن شاء الله» فلما قفل ﷺ
راجعا إلى المدينة، ولم يبق بينه وبينها إلا يوم، أو بعضه، نزل الوحي
بخبر المسجد، فبعث إليه فهدمه قبل قدومه إلى المدينة^(٢).

(١) أخرجه مسلم (١٣٩٨).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤/٢١١).

وجه مناسبة الآية للترجمة: أن المواضع المعدة للذبح لغير الله يجب اجتناب الذبح فيها لله، كما أن هذا المسجد لما أعد لمعصية الله صار محل غضب لأجل ذلك فلا تجوز الصلاة فيه لله، وهذا قياس صحيح يؤيده حديث ثابت الضحاك الآتي.

قوله: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾ روى الإمام أحمد، وابن خزيمة، وغيرهما عن عويم بن ساعدة الأنصاري، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَدْ أَحْسَنَ عَلَيْكُمْ الشَّنَاءَ فِي الطُّهُورِ فِي قِصَّةِ مَسْجِدِكُمْ فَمَا هَذَا الطُّهُورُ الَّذِي تَطَهَّرُونَ بِهِ؟ قَالُوا: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَعْلَمُ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ لَنَا جِيرَانٌ مِنَ الْيَهُودِ فَكَانُوا يَغْسِلُونَ أَدْبَارَهُمْ مِنَ الْغَائِطِ فَغَسَلْنَا كَمَا غَسَلُوا^(١).

وفي رواية عن جابر، وأنس رضي الله عنهما: «هُوَ ذَاكَ فَعَلَيْكُمْوه». رواه ابن ماجه، وابن أبي حاتم، والدارقطني، والحاكم^(٢).

قوله: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ قال أبو العالية: إن الطهور بالماء لحسن، ولكنهم المتطهرون من الذنوب.

وفيه إثبات صفة المحبة، خلافاً للأشاعرة، ونحوهم.

(١) أخرجه أحمد (٢٣٥/٢٤)، وابن خزيمة (٤٥/١)، والطبراني في الكبير (١٧/١٤٠).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥٥)، وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٢٧٨/٣)، والدارقطني (٦٢/١)، والحاكم (٢٣٤/٢).

الشرح:

فهذا الباب هو كالتممة للباب السابق، والباب السابق فيه بيان حكم الذبح لغير الله ﷻ (بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ)، وبيّننا أن الذبح لغير الله شرك أكبر مخرج من الملة؛ لأنه صرف عبادة محبوبة لله ﷻ لغير الله، صرف عبادة يجب أن يتوجّه العبد بها إلى الله وحده، صرفها لغيره ﷻ فصار شركًا أكبر.

هذا الذبح لغير الله اعتاد المشركون أن يكون في مواضع يعظّمونها، إمّا عند أوثان، وإمّا عند أعياد لهم يعتادونها بالتعظيم، وإمّا أن يكون ذلك الذبح عند قبر من القبور، وإمّا أن يكون الذبح بمكان لهم به ولهم فيه اعتقاد، إمّا تعظيمه، أو عبادته، أو نحو ذلك.

فإذا كان الأمر كذلك تُوجّه السؤال:

هل يجوز أن يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله؟

إذا كان المسلم الموحد أراد أن يذبح ذبحًا لله موحدًا فيه الله ﷻ، فهل يجوز أن يذبحه بمكان يذبح فيه المشركون لغير الله؟ وهذا السؤال واقعي؛ لأن بعض أهل التوحيد قد يظنون أن دخولهم مع أهل الشرك في الأفعال الظاهرة جائز، إذ أنّ أهل الشرك يذبحون في الأماكن لغير الله، يقول: أنا أوافقهم لمصلحتي فأذبح في تلك الأماكن، ولكنني لا أذبح لأوثانهم، وإنّما أذبح لله، لكن أوافقهم في المكان، فهذا السؤال واقعي موجود، وعملي؛ ولهذا أفردّه الشيخ بباب تنقية لقلوب أهل التوحيد، ولأعمالهم من مشاركة المشركين حتى في الأماكن التي يذبحون فيها لغير الله، أو يتعبّدون فيها عبادة مردودة، أو يعتقدون فيها اعتقادات شركية مردودة.

إذا لا يذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله، و«لا» هنا ليست نافية، وإنما هي ناهية، لا يُذبح لله في مكان يُذبح فيه لغير الله.

وقد يجوز أن تكون نافية، إذا قلنا: إنها نافية، فهل تشتمل على النهي؟
الجواب: إن النفي أبلغ من النهي من جهة أن النافي حكم بنفي الذبح، وحكم بنفي حصوله، ومعنى ذلك أنه من باب أولى أن يُنهي عنه إيجاباً.

فإذا النفي مشتمل على النهي، وزيادة، وهذه قاعدة، أن كثيراً من المنفيات مشتملة على نهي في ضمنها، بل إن النفي عموماً إذا كان حكماً من الشارع فإنه يشتمل على النهي، لكن النفي له أغراض معلومة، والنهي له أغراض معلومة. استدللّ بها الشيخ لهذه المسألة ولهذا الحكم بآية وحديث.

فقال إمام الدعوة رحمته الله: وقول الله عز وجل: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨] الآية.

فقوله عز وجل: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ نهي عن القيام، والضمير في ﴿فِيهِ﴾ راجع إلى مسجد الضرار؛ لأنه قال في الآية قبلها: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضَرَارًا وَكُفْرًا وَتَفَرِّقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٧﴾﴾ لا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٧-١٠٨] هاهنا نهي عن القيام فيه، وجعل النهي مؤبداً ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ أي: حتى لو صلح حال المسجد بحال القائمين عليه فإنه لا يقام فيه، ولهذا فسره الفحل من أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بهدمه، أي: أنه لا يقبل الصلاح.

ووجه الشاهد، ووجه الاستشهاد لهذا الباب من هذه الآية واضح؛ لأنّ معابد الشرك، أو أعياد الوثنية، أو أعياد الجاهلية التي يذبحون فيها

لغير الله، أو يتقربون فيها لغير الله، لا يجوز أن تبقى؛ لأنها أُسِّت على معصية الله ﷻ، ولا يجوز في ضمن ذلك أن يشارك المرء المسلم أهلها في شيء من عباداتهم، ولو كانت المشاركة مختلفة من جهة النية، أولئك ينوون الشرك، وهذا ينوي أنها لله.

فقوله: ﴿لَا نَقُفُّ فِيهِ أَبَدًا﴾ مع أنه مسجد، الله ﷻ وصفه بأنه مسجد ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا﴾ فإذا هو مسجد، والمسجد ألا يصلى فيه؟

الجواب: من حيث هو يصلى فيه، لكن من حيث أرض، وبيان يصلى فيه، لكن هذا المسجد اجتمع له من الأوصاف ما جعله مكاناً لا يجوز الصلاة فيه، ولا تقبل الصلاة فيه ﴿لَا نَقُفُّ فِيهِ أَبَدًا﴾. أولاً: لأنه ضرار، يعني مضارة.

الثاني: أنه إرصاد.

الثالث: أنه مشاققة بين المؤمنين، وغير ذلك من الأوصاف.

فإذا جمع الأوصاف التي من أجلها حرمت الصلاة فيه، فكذلك هذه الأمكنة التي يعبد فيها غير الله، فإنها جمعت من الأوصاف ما تمتنع العبادة فيها مع وجود تلك الأوصاف.

قد يقول القائل: مسجد فيه قبر في المؤخرة، وأنا أصلي الله فيه، ما أصلي لصاحب القبر، ولا أنوي هذا. فماذا يكون الجواب؟

الجواب: صحيح، أن المسجد لله، ولكن هذا المسجد اشتمل على وصف يمنع جواز الصلاة مع بقاء هذا الوصف، ألا وهو وجود القبر فيه، فلا تجوز الصلاة فيه، وهو أولى، وأبلغ من هذا المسجد الذي اتخذ ضراراً، وكفرًا، وتفريقاً بين المؤمنين، وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل.

إِذَا فالأماكن وإن كان أصلها له شأنه، لكن قد يعترض لها، ويعرض لها أشياء وأوصاف تسلب منها الحكم الأصلي.

فإذا كان في مكان ما، هو أرض، من حيث هو أرض تجوز الصلاة فيه، يجوز الذبح فيه، فاتخذ ذلك المكان الذي هو أرض طاهرة، والنبي ﷺ يقول: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»^(١) اتخذت تلك الأرض معبدًا، أو جعل فيها وثن، وصار يذبح فيها لغير الله، ويصلى فيها، ترجى بركة المكان، ونحو ذلك.

فهذا الوصف نقلها من كونها مسجدًا، وطهورًا إلى كونها نجسة حكمًا، ليست طهورًا، فلا يجوز الصلاة فيها، ولا القيام فيها. ولهذا لا يجوز أن يذبح فيها لله.

فإذا كان كذلك صار وجه استشهاد المصنّف الإمام ﷺ بهذه الآية لهذا الباب.

وفي أول هذا الباب كان من باب قياس الأولى، وهو من أقوى، بل هو أقوى أنواع القياس، حتى الذين ينفون القياس يقرّون بصحة قياس الأولى إلا ابن حزم، أما مشايخ الظاهرية كداوود فهو يثبت قياس الأولى، لكن ينفي أنواع القياس الأخرى، أما ابن حزم فينفي الجميع، وقياس الأولى يسميه تسمية أخرى، وهو لا ينفيه حكمًا، وإنما يسميه تسمية أخرى.

إذا فهذا من الأدلة القولية ﴿لَا نَقُفُ فِيهِ أَبَدًا﴾ دليل واضح على عدم

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١)، بلفظ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ، وَأَجَلْتُ لِي الْمَغَانِمَ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً». واللفظ للبخاري.

جواز، وحرمة الذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله ﴿لَمَسَّجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ﴾ هذا المسجد ما هو؟ هل هو مسجد قباء؟ أو هو مسجد النبي ﷺ؟، ذكر الشارح ﷺ أن الصحابة ﷺ اختلفوا ومن بعدهم، فعمر ﷺ وابنه، وجماعة من الصحابة ﷺ ومن بعدهم يقولون: إن المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم هو مسجد النبي ﷺ، ويستدلون بما روى أبو سعيد، أو يستدل لهم بما روى أبو سعيد ﷺ أن النبي ﷺ قال: «هُوَ مَسْجِدِي هَذَا»، وهذا ظاهر الدلالة، وبعض أهل العلم من الصحابة ﷺ ومن بعدهم قالوا: المسجد هو مسجد قباء؛ لأن الله ﷻ امتدح رجالاً فيه، فقال: ﷺ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَنْظَهُرُوا﴾ [التوبة: ١٠٨]، فإذا كان كذلك فهذا الوصف يصدق على الرجال الذين كانوا في مسجد قباء؛ لأنَّ القصة فيهم مشهورة، أنهم سألهم النبي ﷺ: «مَا هَذَا الشَّاءَ الَّذِي أَتْنَى اللَّهُ جَلًّا وَعَلَا عَلَيْكُمْ بِهِ، قَالُوا: إِنَّا نُنْبَعِ الْأَذَى الْمَاءَ»، أي: أنهم لا يكتفون في إزالة النجاسة بالاستجمار، وإنما يبغون ما هو أبلغ من الحجارة في التنظيف، وفي التطهير، فكانوا يستخدمون الماء، فأثنى الله ﷻ عليهم بذلك، فكان هذا دليلاً على أنه مسجد قباء، وأنت إذا تأملت الآية فإنها لا تمنع من أن يكون المسجد هو مسجد قباء، وهو مسجد النبي ﷺ؛ لأنك إذا نظرت إلى قوله: ﴿لَمَسَّجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ هذا فيه معنى الاستمرارية، وهذا يصدق على مسجد النبي ﷺ؛ لأنَّ مسجد قباء كان يزوره النبي ﷺ مرّة في الأسبوع ضحى السبت، ويصلي فيه ركعتين ويرجع.

وهنا لفظ الآية: ﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ فيه معنى الدوام والاستمرارية، وهذا لا يصدق على مسجد قباء، وإذا نظرت إلى الوصف في قوله: ﴿فِيهِ

رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَنْظَهُرُوا ﴿١﴾ صار الوصف لمسجد قباء من جهة الابتداء، وهو لمسجد النبي ﷺ من جهة الاقتداء؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم الذين في مسجد النبي ﷺ اقتدوا بأولئك، سألهم النبي ﷺ عن هذا الطهور الذي يتطهرون به، فأخبروهم، فاقتدى بهم أولئك، فصار يشمل الجميع.

إذا فالمسألة الخلاف فيها يسير، فيجمع بين القولين كما قال ابن كثير: إن هذا يصحّ، وهذا يصح، لكن الأظهر هو أنه مسجد النبي ﷺ؛ لأن أقوى التفسير هو ما جاء عنه - عليه الصلاة والسلام -، فإذا كان مسلم رضي الله عنه روى في صحيحه عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «هُوَ مَسْجِدِي هَذَا»، فيكون ظاهرًا في رجحان هذا القول، مع صحة القولين.

مناسبة الآية للباب ظاهرة: وهو أن الله عز وجل نهى عن أن يصلي النبي ﷺ في مسجد الضرار، ومعلوم أن صلاته ﷺ، وصلاة المؤمنين معه هي خالصة لله عز وجل دون من سواه، ونهوا - مع أنهم مخلصون، ليس عندهم نية الإضرار، ولا التفريق، ولا الإرصاء - لكن نهوا لأجل هذه المشاركة، والمشابهة التي تغري بإتيان ذلك المكان.

وهذه هي الصورة الموجودة فيمن ذبح لله بمكان يُذبح فيه لغير الله، فإنه وإن كان مخلصًا لكن دعا إلى تعظيم ذلك المكان بفعله.

هنا إيراد: وهو أنه جاء الإذن عن الصحابة بالصلاة في الكنسية، وقد صلى عمر رضي الله عنه في كنيسة بيت المقدس^(١)، والصحابة رضي الله عنهم منهم من صلى في بعض كنائس البلاد، فصلاتهم في الكنائس لله عز وجل أليست مشابهة للصلاة في مسجد الضرار، أو للذبح في مكان يُذبح فيه لغير الله؟

(١) أخرجه البخاري في صحيحه معلقًا عن عمر وابن عباس رضي الله عنهما، مجزومًا به (١/٦٣٢ فتح) كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة.

الجواب: إن هذا الإيراد ليس بوجيه، وذلك أن النهي عن صلاة النبي ﷺ في مسجد الضرار، وعن الذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله؛ لأجل أن صورة العبادة واحدة، فصورة الذبح من الموحد، ومن المشرك واحدة، وهي إمرار السكين - آلة الذبح - على الموضع، وإزهاق الدم في ذلك المكان، وهذا يحصل من الموحد، ومن المشرك غير الموحد، الصورة واحدة، ولهذا لا يُمَيِّزُ بين هذا وهذا، كذلك صلاة النبي ﷺ - لو صلى -، والصحابة رضي الله عنهم في مسجد الضرار صلاتهم مشابهة من حيث الصورة لصلاة المنافقين، فرجع الاختلاف إلى اختلاف ما في القلب، والنيات، ومقاصد القلوب لا تُشْرَحُ للناس لهذا تقع المفسدة، ولا تحصل المصلحة.

وأما الصلاة في الكنيسة فإن صورة الفعل مختلفة؛ لأن صلاة النصارى ليست على هيئة وصورة صلاة المسلمين، فيَعْلَمُ من رأى المسلم يصلي، أنه لا يصلي صلاة النصارى، وليس فيه إغراء بصلاة النصارى، ومشاركتهم فيها، فهذا الفرق بين المسألتين.

عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِبُؤَانَةٍ فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟ قَالُوا: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَوْفِ بِنَذْرِكَ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِهِمَا ^(١).

ش: قوله: (عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِبُؤَانَةٍ فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟ قَالُوا: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ»). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِهِمَا).

قوله: (عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ). أي: ابن خليفة الأشهلي، صحابي مشهور، روى عنه أبو قلابة وغيره. مات سنة أربع وستين.

قوله: (بِبُؤَانَةٍ) - بضم الباء، وقيل بفتحها -، قال البغوي: موضع في أسفل مكة دون يلملم.

قال أبو السعادات: هضبة من وراء ينبع.

قوله: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟». فيه المنع من

الوفاء بالنذر إذا كان في المكان وثن، ولو بعد زواله. قاله المصنف رحمته الله.

قوله: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟».

قال شيخ الإسلام رحمته الله: العيد: اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد عائد، إما بعود السنة، أو الأسبوع، أو الشهر، أو نحو ذلك، والمراد به هنا الاجتماع المعتاد من اجتماع أهل الجاهلية، فالعيد يجمع أموراً منها يوم عائد، كيوم الفطر، ويوم الجمعة، ومنها اجتماع فيه، ومنها أعمال تتبع ذلك من العبادات، والعادات، وقد يختص العيد بمكان بعينه، وقد يكون مطلقاً، وكل من هذه الأمور قد يسمى عيداً. فالزمان كقول النبي ﷺ في يوم الجمعة «إن هذا يوم قد جعله الله للمسلمين عيداً»^(١).

والاجتماع والأعمال كقول ابن عباس رضي الله عنهما: «شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(٢)، والمكان كقول النبي ﷺ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا»^(٣) وقد يكون لفظ العيد اسماً لمجموع اليوم، والعمل فيه وهو الغالب، كقول النبي ﷺ: «دَعَّهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا»^(٤) انتهى^(٥).

(١) أخرجه ابن ماجه (١٠٩٨).

(٢) أخرجه البخاري (٩٦٢، ٩٧٧، ٥٤٩٩).

(٣) أخرجه أحمد (٣٦٧/٢)، وأبو يعلى (٣٦١/١)، وابن أبي شيبة (١٥٠/٢).

(٤) أخرجه البخاري (٩٥٢، ٩٨٧، ٣٥٢٩، ٣٩٣١)، ومسلم (٨٩٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص ١٩٠).

قال المصنف: وفيه: استفصال المفتي، والمنع من الوفاء بالنذر
بمكان عيد الجاهلية، ولو بعد زواله.

قلت: وفيه: سد الذريعة، وترك مشابهة المشركين، والمنع مما هو
وسيلة إلى ذلك.

قوله: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ» هذا يدل على أن الذبح لله في المكان الذي
يذبح فيه المشركون لغير الله - أي في محل أعيادهم - معصية؛ لأن
قوله: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ» تعقيب للوصف بالحكم بالفاء، وذلك يدل على أن
الوصف سبب الحكم، فيكون سبب الأمر بالوفاء خلوه من هذين
الوصفين، فلما قالوا: «لا» قال: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ» وهذا يقتضي أن كون
البقعة مكاناً لعيدهم، أو بها وثن من أوثانهم مانع من الذبح بها، ولو
نذره. قاله شيخ الإسلام^(١).

وقوله: «فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ» دليل على أن هذا نذر
معصية لو قد وجد في المكان بعض الموانع، وما كان من نذر المعصية
فلا يجوز الوفاء به بإجماع العلماء^(٢)، واختلفوا هل تجب فيه كفارة
يمين؟ هما روايتان عن أحمد.

أحدهما: يجب وهو المذهب، وروي عن ابن مسعود، وابن عباس،
وبه قال أبو حنيفة، وأصحابه؛^(٣) لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعاً: «لَا نَذْرَ

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص ١٩٠).

(٢) انظر: المغني (١٣/٦٣٤).

(٣) انظر: المغني (١٣/٦٢٤)، والمجموع (٨/٤٥٣ - ٤٥٧)، وتهذيب مختصر السنن (٤/٣٧٣)،

وسبل السلام (٤/٢٢٧).

.....

في مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ»^(١). رواه أحمد، وأهل السنن، واحتج به أحمد، وإسحاق.

ثانيهما: لا كفارة عليه. وروي ذلك عن مسروق، والشعبي، والشافعي؛^(٢) لحديث الباب، ولم يذكر فيه كفارة، وجوابه: أنه ذكر الكفارة في الحديث المتقدم، والمطلق يحمل على المقيد.

قوله: «وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». قال في شرح المصابيح: يعني إذا أضاف النذر إلى معين لا يملكه بأن قال: إن شفى الله مريضى فله عليّ أن أعتق عبد فلان، ونحو ذلك، فأما إذا التزم في الذمة شيئاً، بأن قال إن شفى الله مريضى فله عليّ أن أعتق رقبة، وهو في تلك الحال لا يملكها، ولا قيمتها، فإذا شفى مريضه ثبت ذلك في ذمته.

قوله: (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرَطِهِمَا). أي: البخاري، ومسلم.

وأبو داود اسمه: سليمان ابن الأشعث، بن إسحاق، بن بشير، بن شداد الأزدي السجستاني، صاحب الإمام أحمد، ومصنف السنن والمراسيل، وغيرها، ثقة إمام، حافظ من كبار العلماء، مات سنة خمس وسبعين ومائتين رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) أخرجه أحمد (٢٤٧/٦)، وأبو داود (٣٢٩٠، ٣٢٩١)، والترمذي (١٥٢٤، ١٥٢٥).

(٢) انظر: الأم (٢٧٩/٢)، وبداية المجتهد (٤١٥/٢)، والمغني (٦٢٤/١٣)، والمجموع (٨/

الشرح:

هذا الحديث - حديث ثابت بن الضحّاك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أصل في هذا الباب، وأصل في سدّ الذرائع مطلقاً، والحكم الذي اشتمل عليه هو أنّ الذي نذر نذر طاعة أن يذبح لله ببوانة.

(بوانة): اسم موضع، ومعلوم أنّه كان المشركون يذبحون في أماكن كثيرة لغير الله، فالنبي ﷺ استفصل من هذا النادر، لم خصّ بوانة؛ لأنّه لمّا خصّ بوانة قد يكون خصّها لأجل أنّه كان يعتاد الذبح فيها في الجاهلية، فسأله النبي ﷺ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: هَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟» قد لا يكون فيها وثن، لكن كان فيها عيد يجتمعون فيه، يعتادون الإتيان لهذا المكان، فيتعبّدون فيه العبادات الشركية، ونحو ذلك، قال: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ، فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ ابْنُ آدَمَ».

فدلّ على أنّ الذبح في هذا المكان معصية؛ لأن النبي ﷺ أخبر أنّه معصية، قال: «فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ» فقلوه: «فَإِنَّهُ» هذا فيه ترتيب لهذا الكلام على ما سبق.

فدلّ على أنّ ما سبق معصية، وهو أن يذبح متقرباً لله في مكان يُذبح فيه لغير الله، فيه وثن من الأوثان يذبح فيه له، هذا معصية، الذبح في مكان لله، وهذا المكان كان فيه عيد من الأعياد، أنّ هذا معصية.

فإذا كان الأمر كذلك في مكان كان فيه وثن، وفي مكان كان عيداً، فإذا كان المكان فيه وثن الآن، أو فيه عيد من أعياد المشركين الآن فهو أعظم معصية؛ لأن النبي ﷺ سأل الرجل هل كان في الماضي؟، فمعنى

ذلك أنه إذا كان موجودًا الآن فيه فهو أعظم معصية، ولهذا لا يجوز الوفاء بهذا النذر - نذر المعصية - بإجماع العلماء.

لكن هل إذا لم يف به هل يكفر كفارة يمين، أم لا يكفر؟ فأهل العلم مختلفون، منهم من يقول: يكفر كفارة يمين، وهذا هو الصحيح، ومنهم من يقول: لا يكفر كفارة يمين، ومبنى الخلاف على هذا هل النذر منعقد، أم لا؟ فمن قال من أهل العلم: إن النذر - نذر المعصية - منعقد، قال: إنه لا يفعل المعصية، ولكن يجب عليه كفارة يمين فكًا لنذره، وحلًا لعقدة النذر، ومن قال: إنه لم ينعقد أصلًا، كالشافعي، ومن تابعه، أو من قال بقوله، فإنه يقول: لا يحتاج إلى كفارة يمين؛ لأن النذر بالمعصية لا ينعقد أصلًا.

وجهة الاختلاف في فهم قول النبي ﷺ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ» هل هذا التفي نفي للوجود، أم هو نهي؟ هنا اختلفوا، ولكن قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح المتفق عليه: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ، فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ، فَلَا يَعْصِهِ»^(١) يفيد أن النذر منعقد؛ لأنه قال: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ، فَلَا يَعْصِهِ».

فهذا اللفظ يفيد أنه منعقد؛ ولهذا في الحديث الذي رواه الإمام أحمد، وأصحاب السنن، قال: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَكُفَّارَتُهُ كُفَّارَةُ يَمِينٍ» أوضح ذلك الفهم، وهذا هو الصحيح، أنه لا يجوز الوفاء به، وأن فيه كفارة يمين.

أما الحكم - حكم الذبح في مكان لله، وهذا المكان يُذبح فيه لغير الله - لا يجوز، محرّم، وليس بشرك أصغر، ولا بشرك أكبر؛ لكنه محرّم سدًا للذريعة، ومعصية يجب التوبة منها، والبعد عنها.

(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٦).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿لَا نَقُفُّ فِيهِ أَبَدًا﴾

الثانية: أَنَّ الْمَعْصِيَةَ قَدْ تَوَثَّرُ فِي الْأَرْضِ، وَكَذَلِكَ الطَّاعَةُ.

الثالثة: رَدُّ الْمَسْأَلَةِ الْمُشْكَلَةِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْبَيِّنَةِ لِيَزُولَ الْإِشْكَالُ.

الرابعة: اسْتِفْصَالُ الْمُفْتِي إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ.

الخامسة: أَنَّ تَخْصِيصَ الْبُقْعَةِ بِالنَّذْرِ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا خَلَا مِنَ الْمَوَانِعِ.

السادسة: الْمَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَوْ بَعْدَ

زَوَالِهِ.

السابعة: الْمَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ.

الثامنة: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرَ فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ؛ لِأَنَّهُ نَذْرٌ مَعْصِيَةٍ.

التاسعة: الْحَذَرُ مِنْ مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي أَعْيَادِهِمْ وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ.

العاشرة: لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ.

الحادية عشرة: لَا نَذْرَ لِابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ.



١١ - بَابُ

مِنَ الشُّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللَّهِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ نَّفَقَةٍ أَوْ نَذْرْتُمْ مِّنْ نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

ش: قوله: (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللَّهِ). أي: لكونه عبادة يجب الوفاء به إذا نذره الله، فيكون النذر لغير الله تعالى شركاً في العبادة.

قوله: (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧])، فالآية دلت على وجوب الوفاء بالنذر، ومدح من فعل ذلك طاعة لله، ووفاء بما تقرب به إليه.

قوله: (وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ نَّفَقَةٍ أَوْ نَذْرْتُمْ مِّنْ نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٠]).

قال ابن كثير: يخبر تعالى أنه عالم بجميع ما يعمله العاملون من الخيرات، من النفقات والمنذورات، وتضمن ذلك مجازاته على ذلك أوفر الجزاء للعاملين ابتغاء وجهه. ا. ه. (١).

إذا علمت ذلك: فهذه النذور الواقعة من عباد القبور، تقرباً بها إليهم ليقضوا لهم حوائجهم، وليشفعوا لهم، كل ذلك شرك في العبادة

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١/٧٠١).

بلا ريب، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرِعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦].

قال شيخ الإسلام رحمته الله: وأما ما نذر لغير الله كالنذر للأصنام، والشمس، والقمر، والقبور، ونحو ذلك، فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات، والحالف بالمخلوقات لا وفاء عليه، ولا كفارة، وكذلك الناذر للمخلوقات، فإن كلاهما شرك، والشرك ليس له حرمة، بل عليه أن يستغفر الله من هذا، ويقول ما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيُقَلِّ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١).

وقال فيمن نذر سمعة، أو نحوها دهناً لتنور به ويقول: إنها تقبل النذر، كما يقوله بعض الضالين، وهذا النذر معصية باتفاق المسلمين لا يجوز الوفاء به، وكذلك إذا نذر مالا للسدنة، أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة، فإن فيهم شبهاً من السدنة التي كانت عند اللات، والعزى، ومناة، يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله، والمجاورون هناك فيهم شبه من الذين قال فيهم الخليل عليه السلام: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلَ الَّتِي أَنْتَ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢] والذين اجتاز بهم موسى عليه السلام.

(١) أخرجه البخاري (٤٨٦٠، ٦١٠٧، ٦٣٠١، ٦٦٥٠، ٦٦٥٢)، ومسلم (١٦٤٧) من حديث أبي

وقومه، قال تعالى: ﴿وَجَنُوزًا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فالنذر لأولئك السدنة، والمجاورين في هذه البقاع نذر معصية.

وفيه شبه من النذر لسدنة الصليبان، والمجاورين عندها، أو لسدنة الأبداد في الهند، والمجاورين عندها.

وقال الرافعي في «شرح المنهاج»: وأما النذر للمشاهد التي على قبر ولي، أو شيخ، أو على اسم من حلها من الأولياء، أو تردد في تلك البقعة من الأولياء، والصالحين، فإن قصد الناذر بذلك - وهو الغالب، أو الواقع من قصود العامة - تعظيم البقعة، والمشهد، أو الزاوية، أو تعظيم من دفن بها، أو نسبت إليه، أو بنيت على اسمه، فهذا النذر باطل غير منعقد، فإن معتقدهم أن لهذه الأماكن خصوصيات، ويرون أنها مما يدفع بها البلاء، ويستجلب بها النعماء، ويستشفى بالنذر لها من الأدواء، حتى إنهم يندرون لبعض الأحجار لما قيل لهم: إنه استند إليها عبد صالح، ويندرون لبعض القبور السرج، والشموع، والزيت، ويقولون: إنها تقبل النذر، كما يقوله البعض يعنون بذلك أنه يحصل به الغرض المأمول من شفاء مريض، أو قدوم غائب أو سلامة مال، وغير ذلك من أنواع المجازاة، فهذا النذر على الوجه باطل لا شك فيه، بل نذر الزيت والشمع، ونحوهما للقبور باطل مطلقاً، ومن ذلك نذر الشموع الكثيرة العظيمة، وغيرها لقبر الخليل عليه السلام، ولقبر غيره من الأنبياء، والأولياء،

فإن الناذر لا يقصد بذلك الإيقاد على القبر إلا تبرُّكًا، وتعظيمًا، ظانًا أن ذلك قربة، فهذا مما لا ريب في بطلانه، والإيقاد المذكور محرم، سواء انتفع به هناك منتفع أم لا.

قال الشيخ قاسم الحنفي في شرح درر البحار: النذر الذي ينذره أكثر العوام على ما هو مشاهد، كأن يكون للإنسان غائب، أو مريض، أو له حاجة، فيأتي إلى بعض الصلحاء، ويجعل على رأسه سترة، ويقول: يا سيدي فلان إن رد الله غائبي، أو عوفي مريضني، أو قضيت حاجتي فلك من الذهب كذا، أو من الفضة كذا، أو من الطعام كذا، أو من الماء كذا، أو من الشمع، والزيت، فهذا النذر باطل بالإجماع لوجوه، منها: أنه نذر لمخلوق، والنذر للمخلوق لا يجوز؛ لأنه عبادة، والعبادة لا تكون لمخلوق، ومنها: أن المنذور له ميت، والميت لا يملك، ومنها: أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله، واعتقاد ذلك كفر - . . إلى أن قال: إذا علمت هذا فما يؤخذ من الدراهم، والشمع، والزيت، وغيرها، وينقل إلى ضرائح الأولياء تقربًا إليها فحرام بإجماع المسلمين.

نقله عنه ابن نجيم في (البحر الرائق)، ونقله المرشدي في (تذكرته)، وغيرهما عنه وزاد: قد ابتلي الناس بهذا لا سيما في مولد البدوي.

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي في الرد على من أجاز الذبح والنذر للأولياء: فهذا الذبح والنذر إن كان على اسم فلان فهو لغير الله،

فيكون باطلاً، وفي التنزيل ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكَرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]، والنذر لغير الله إشراك مع الله، كالذبح لغيره.

الشرح:

قوله: (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللَّهِ) (مِنْ) ها هنا تبعية.

(مِنَ الشُّرْكِ النَّذْرُ): النذر مبتدأ مؤخر، النذر لغير الله كائن من الشرك، والشرك هنا: المقصود به الشرك الأكبر.

النذر لغير الله شرك أكبر بالله ﷻ، ووجه كون النذر شركاً بالله ﷻ: أن النذر المطلق، والمقيد بإيجاب عبادة على المكلف؛ لأن النذر هو: إلزام المكلف نفسه بعبادة الله ﷻ، هذه حقيقة النذر، فالنذر: إلزام بالعبادة، فهو عبادة، ويلزم المرء نفسه بعبادة إما مطلقاً أو بقيد^(١).

ويدل أيضاً على أن النذر عبادة أن الله ﷻ مدح الذين يوفون بالنذر، فقال ﷻ: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧]، فهذا يدل على أن الوفاء بالنذر أمر مشروع واجب، أو مستحب، وهو محبوب

(١) انظر: مادة (نذر) في لسان العرب (٥/٢٠٠)، ومقاييس اللغة (٥/٤١٤)، والمعجم الوسيط (٢/٩١٢)، وانظر: تفسير القرطبي (١٩/١٢٧)، وروضة الطالبين (٣/٢٩٣).

لله ﷺ من حيث الدلالة، وإلا فإن الوفاء بالنذر واجب؛ لأنه إلزام بطاعة وقد قال ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ، اللَّهُ فليُطِعْهُ»^(١).

فإذا الوفاء بالنذر مدح الله أهله، وإذا كان كذلك فيكون عبادة؛ لأنه محبوب لله ﷺ.

وكذلك قوله: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهَا وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، هذا يدل على محبة الله ﷺ لذلك الذي حصل منهم تعظيمًا لله ﷺ بالنذر.

وإذا كان كذلك فإنه عبادة من العبادات، وإذا صُرف النذر لغير الله ﷺ كان شركًا بالله ﷺ.

وها هنا سؤال معروف في هذا المقام، وهو أن النذر مكروه، فقد كرهه النبي ﷺ النذر، وسُئِلَ عنه فكرهه، وقال: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ»^(٢) فكيف إذا يكون عبادة، وقد كرهه ﷺ؟!

والجواب: أن النذر قسمان: نذر مطلق، ونذر مقيد.

والنذر المطلق هو: أن يلزم العبد نفسه بعبادة لله، هكذا بلا قيد فيقول مثلاً: لله عليّ نذر أن أصلي ركعتين ليس في مقابلة شيء يحدث له في المستقبل، أو شيء حدث له، فيلزم نفسه بعبادة صلاة، أو عبادة صيام، أو نحو ذلك، فهذا النذر المطلق وهو: إلزام العبد نفسه بطاعة لله ﷺ، أو بعبادة ليس هو الذي كرهه ط؛ لأن الذي كرهه وصفه بقوله: «وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ»، وهذا هو النذر المقيد الذي يجعل إلزام نفسه بطاعة

(١) سبق تخريجه (ص ٤٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٩٣)، ومسلم (١٦٣٩).

لله ﷻ مقابلاً بشيء يحدثه الله ﷻ له ويقدره ويقضيه له، يقول: مثلاً: إن شفى الله مريضى فلهه علي نذر أن أتصدق بكذا وكذا، إن نجحت فسأصلي ليلة، إن عُيِّنت في هذه الوظيفة فسأصوم أسبوعاً، ونحو ذلك، فهذا كأنه يشترط به على الله ﷻ فيقول: يا رب إن أعطيتني كذا وكذا صمت لك، إن أنجحتني صليت، أو تصدقت، إن شفيت مريضى فعلت كذا وكذا، وهذا بالمقابلة، وهذا هو الذي وصفه النبي ﷺ بقوله: «وَأِنَّمَا يُسْتَحْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ»؛ لأن البخيل هو الذي لا يتعبد العبادة حتى يُقَاضَى عليها، فصار ما أعطاه الله من النعمة، أو دفع عنه من النعمة كأنه - في حِسِّ ذلك الناذر - قد أعطي الأجر، وأعطي ثمن تلك العبادة.

وهذا يستحضره كثير من العوام، والذين يستعملون النذور، فإنهم يظنون أن حاجاتهم لا تحصل إلا بالنذر.

وقد قال شيخ الإسلام ﷺ وغيره من أهل العلم: إن من ظن أنه لا تحصل حاجة من حاجاته إلا بالنذر فإنه في اعتقاد محرم؛ لأنه ظن أن الله لا يُعْطِي إلا بمقابل، وهذا سوء ظن بالله ﷻ، وسوء اعتقاد فيه ﷻ، بل هو المتفضل المنعم على خلقه^(١).

فإذا تبين ذلك، فالنذر المطلق لا يدخل في الكراهة، وإذا قلنا: النذر عبادة، فننظر فيه إلى جهة المطلق، وإلى جهة عدم التقييد فيما إذا قيد، ووفى بالنذر، فإنه يكون قد تعبد الله بتلك العبادة، وألزم نفسه بها، فيكون النذر على ذلك نذراً يَظْهَرُ أنه عبادة لله ﷻ، والكراهة إنما جاءت لصفة الاعتقاد لا لصفة أصل العبادة، فإنه - في النذر المقيد - إذا قال: إن كان كذا وكذا فلهه علي نذر كذا وكذا، الكراهة راجعة إلى ذلك التقييد، لا إلى

(١) انظر: الفتاوى الكبرى (١/١٩٤).

أصل النذر، دَلَّ على ذلك التعليل حيث قال: «وإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ».

إذاً فلا إشكال، والنذر عبادة من العبادات العظيمة، وهنا قاعدة في أنواع الاستدلال على أن عملاً من الأعمال صَرَفُهُ لغير الله ﷻ شرك أكبر، وذلك أن الاستدلال له نوعان:

النوع الأول استدلال عام: أي: أن كل دليل من الكتاب، أو السنة فيه إفراد الله بالعبادة يكون دليلاً على أن كل عبادة لا تصلح إلا لله، هذا نوع من الأدلة، كل دليل فيه إفراد الله ﷻ بالعبادة يصلح أن تستدل به على أن عبادة ما لا يجوز صرفها لغير الله ﷻ بأن تقول: دَلَّ الدليل على وجوب صرف العبادة لله وحده، وعلى أنه لا يجوز صرف العبادة لغير الله ﷻ، وأن من صرفها لغير الله ﷻ، فقد أشرك، وتلك العبادة الخاصة، مثلاً عندنا هنا النذر، تقول: هذه عبادة من العبادات فهي داخلة في ذلك النوع من الأدلة.

والنوع الثاني من الاستدلال: أن تستدل على المسائل بأدلة خاصة وردت فيها: تستدل على الذبح بأدلة خاصة وردت في الذبح، تستدل على وجوب الاستغائة بالله وحده دون ما سواه بأدلة خاصة بالاستغائة، وعلى أدلة خاصة بالاستعاذة ونحو ذلك.

فإذاً الأدلة على وجوب إفراد الله بجميع أنواع العبادة تفصيلاً وإجمالاً، وعلى أن صرفها لغير الله شرك أكبر يستقيم بهذين النوعين من الاستدلال:

النوع الأول: استدلال عام بكل آية، أو حديث فيها الأمر بإفراد الله بالعبادة، والنهي عن الشرك فتُدخل هذه الصورة فيها؛ لأنها عبادة بجامع تعريف العبادة.

النوع الثاني: أن تستدل على المسألة بخصوص ما ورد فيها من الأدلة؛ لهذا قال الشيخ رحمته الله هنا: (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللَّهِ)، واستدل عليها بخصوص أدلة وردت في النذر، والآيات التي قدّمها في أول الكتاب كقوله رحمته الله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وكقوله رحمته الله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وكقوله رحمته الله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]، وكقوله رحمته الله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١] هذه أدلة تصلح لأن تستدل بها على أن صرف النذر لغير الله شرك، فتقول: النذر لغير الله عبادة، والله رحمته الله نهى أن تُصَرَّفَ العبادة لغيره، وأن من صرف العبادة لغير الله فهو مشرك، وتقول: النذر عبادة؛ لأنه كذا وكذا؛ لأنه داخل في حد العبادة حيث إنه يرضاه الله رحمته الله ومدَّحَ الموفين به.

فالدليل الخاص أن تستدل بخصوص ما جاء في الكتاب، والسنة من الأدلة على النذر؛ ولهذا الشيخ هنا أتى بالدليل التفصيلي، وفي أول الكتاب أتى بالأدلة العامة على كل مسائل العبادة، وهذا من الفقه الدقيق في التصنيف، وفقه الأدلة الشرعية من أن المستدل على مسائل التوحيد ينبغي له أن يدرك التنوع؛ لأن في تنويع الاستدلال، وإيراد الأدلة من جهة، ومن جهة أخرى، وثالثة، ورابعة ما يضعف حجة الخصوم الذين يدعون الناس لعبادة غير الله، وللشرك به رحمته الله، وإذا أتيت مرة بدليل خاص، ومرة بدليل عام، ونوعت فإنه يضيق، أما إذا كان ليس إلا ثم دليل واحد فربما أوله لك، أو ناقشك فيه، فيحصل ضعف عند المستدل، أما إذا انتبه لمقاصد أهل العلم، وحفظ الأدلة فإنه يقوى على الخصوم، والله رحمته الله وعد عباده بالنصر: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ

الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُدُ ﴿ [غافر: ٥١]، وقد قال الشيخ رحمته الله في (كشف الشبهات): (والعامي من الموحدين يغلب الألف من علماء المشركين)، وهذا صحيح فإن عند العوام الذي علموا مسائل التوحيد، وأخذوها عن أهلها عندهم من الحجج، ووضوح البيئات في ذلك ما ليس عند بعض المتعلمين^(١).

وقول الله رحمته: ﴿يُؤْفُونَ بِالْأَنْذَرِ﴾ [الإنسان: ٧]، وجه الاستدلال ظاهر: وهو أن الله رحمته مدح الموفين بالنذر، ومدَّحُه للموفين بالنذر يقتضي أن هذه العبادة محبوبة له رحمته، وأنها مشروعة، وما كان كذلك فهو من أنواع العبادات، فيكون صرفه لغير الله رحمته شركا أكبر.

كذلك قوله: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿ [البقرة: ٢٧٠]، دال على أن النذر عظمه الله رحمته بقوله رحمته: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، وعظم أهله، وهذا يدل على أن الوفاء به عبادة محبوبة لله رحمته.

(١) انظر: كشف الشبهات (ص ١٦٠).

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ»^(١).

ش: قوله: (عَنْ عَائِشَةَ) هي: أم المؤمنين، زوج النبي ﷺ، وابنة الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تزوجها النبي ﷺ وهي ابنة سبع سنين، ودخل بها ابنة تسع، وهي أفقة النساء مطلقاً، وهي أفضل أزواج النبي ﷺ إلا خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ففيها خلاف، ماتت سنة سبع وخمسين على الصحيح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قوله: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ». أي: فليفعل ما نذره من طاعة الله، وقد أجمع العلماء على أن من نذر طاعة لشرط يرجوه، كإن شفى الله مريضاً فعلي أن أتصدق بكذا، ونحو ذلك وجب عليه إن حصل له ما علق نذره على حصوله، وحكي عن أبي حنيفة: أنه لا يلزم الوفاء إلا بما جنسه واجب بأصل الشرع كالصوم، وأما ما ليس كذلك كالاكتفاف فلا يجب عليه الوفاء به.

قوله: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ» زاد الطحاوي: «وَلْيُكْفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ»^(٢)، وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الوفاء بنذر المعصية.

قال الحافظ: اتفقوا على تحريم النذر في المعصية، وتنازعوا: هل ينعقد موجباً للكفارة، أم لا^(٣)؟ وتقدم.

وقد يستدل بالحديث على صحة النذر في المباح، كما هو مذهب

(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٦).

(٢) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٤٣/٣).

(٣) انظر: فتح الباري (٥٨٧/١١).

أحمد، وغيره، يؤيده ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وأحمد، والترمذي، عن بريدة رضي الله عنه : «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى رَأْسِكَ بِالذُّفِّ، فَقَالَ: أَوْفِي بِنَذْرِكَ»^(١)، وأما نذر اللجاج، والغضب فهو يمين عند أحمد، فيخير بين فعله، وكفارة يمين، لحديث عمران بن حصين مرفوعاً «لَا نَذَرَ فِي غَضَبٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»^(٢) رواه سعيد بن منصور، وأحمد، والنسائي، فإن نذر مكروهاً كالطلاق استحب أن يكفر، ولا يفعله.

الشرح:

قال رحمته الله : (وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ، فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ، فَلَا يَعْصِهِ». وجه الدلال من هذا الحديث: أن النبي ﷺ أوجب الوفاء بالنذر فقال: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ، فَلْيُطِعْهُ»، وذلك إيجاب الوفاء بالنذر الذي يكون على طاعة، كأن يقول: لله علي أن أصلي كذا وكذا، فهذا يجب عليه أن يوفي بالنذر.

أو أن يكون نذراً مقيداً فيقول: إن شفى الله مريضى فلله علي أن أتصدق بمائة ريال، فهذا يجب عليه أن يوفي بنذره لله تعالى، وإيجاب ذلك يدل على أنه عبادة محبوبة؛ لأن الواجب من أنواع العبادات، وأن ما كان

(١) أخرجه أبو داود (٣٣١٢)، والترمذي (٣٦٩١)، وأحمد (٢٥٣/٥)، (٣٥٦).

(٢) أخرجه أحمد (٤٣٣/٤، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣)، والنسائي (٢٨/٧)، (٢٩).

وسيلة إليه فإنه أيضًا عبادة؛ لأن الوسيلة للوفاء بالندر هو النذر فلولا النذر لم يأت الوفاء، فأوجب الوفاء؛ لأجل أن المكلف هو الذي ألزم نفسه بهذه العبادة.

«وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ، فَلَا يَعْصِهِ»؛ لأن إيجاب المكلف على نفسه معصية الله ﷻ هذه معارضة لنهي الله ﷻ عن العصيان، وإذا نذر العبد العصيان فإن النذر - كما هو معلوم في الفقه - قد انعقد، ويجب عليه ألا يفي بفعل تلك المعصية، لكن يجب عليه أن يكفر عن ذلك كفارة يمين، ومحل ذلك باب النذر في كتب الفقه.

المقصود من هذا: أن استدلال الشيخ رحمه الله بالشق الأول وهو قوله: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ، فَلْيُطِعْهُ»، وهذا ظاهر، وكذلك في قوله: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ، فَلَا يَعْصِهِ» وأوجب عليه كفارة يمين، فهذا يدل على أن أصله منعقد، وإنما انعقد لكونه عبادة، وإذا كان عبادة فصرفها لغير الله شرك أكبر به ﷻ.

النذر لله ﷻ عبادة عظيمة، والنذر لغير الله ﷻ أيضًا عبادة، فإذا توجه الناذر لغير الله بالنذر فقد عبده، وإذا توجه الناذر لله ﷻ بالنذر، فقد عبد الله ﷻ.

فالنذر إذا كان لله، أو كان لغير الله فهو عبادة، فإذا كان لله فهو عبادة لله ﷻ، وإذا كان لغير الله فهو عبادة لذلك الغير.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: وَجُوبُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ.

الثانية: إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ عِبَادَةً لِلَّهِ فَصَرَفُهُ إِلَى غَيْرِهِ شِرْكٌ.

الثالثة: أَنَّ نَذَرَ الْمَعْصِيَةِ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ.



١٢ - بَابُ

مِنَ الشُّرْكِ الِاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

قوله: (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ الِاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ).

الاستعاذة: الالتجاء والاعتصام، ولهذا يسمى المستعاذ به: معاذاً^(١)، وملجأ، فالعائد بالله قد هرب مما يؤذيه، أو يهلكه، إلى ربه، ومالكة، واعتصم، واستجار به، والتجأ إليه.

وهذا تمثيل، وإلا فما يقوم بالقلب من الالتجاء إلى الله، والاعتصام به، والانطراح بين يدي الرب، والافتقار، والتذليل له، أمر لا تحيط به العبارة. قاله ابن القيم رحمته الله^(٢).

وقال ابن كثير: الاستعاذة هي: الالتجاء إلى الله، والالتصاق بجنابه من شر كل ذي شر، والعياذ يكون لدفع الشر، واللياذ لطلب الخير. انتهى^(٣).

قلت: وهي من العبادات التي أمر الله تعالى بها عباده؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزَعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾

(١) قال الشارح - حفظه الله - معاذاً، المُعَاذُ هُوَ الْمُسْتَعِذُ، إِذَا أُعِيدَ سَمِي مُعَاذًا، أَمْ هَذَا مُعَاذًا.

(٢) انظر: بدائع الفوائد (٢/٧٠٤).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (١/١١٤).

[فصلت: ٣٦]، وأمثال ذلك في القرآن كثير، كقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ
الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]، فما كان عبادة لله
فصرفه لغير الله شرك في العبادة، فمن صرف شيئاً من هذه العبادات لغير
الله جعله شريكاً لله في عبادته، ونازع الرب في إلهيته كما أن من صلى لله
صلى لغيره يكون عبداً لغير الله، ولا فرق، كما سيأتي تقريره قريباً - إن
شاء الله تعالى - .

قوله: (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ
فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]).

قال ابن كثير: أي: كنا نرى أن لنا فضلاً على الإنس؛ لأنهم كانوا
يعوذون بنا، أي: إذا نزلوا وادياً، أو مكاناً موحشاً من البراري، وغيرها
كما كانت عادة العرب في جاهليتها، يعوذون بعظيم ذلك المكان من
الجان أن يصيبهم بشيء يسوءهم، كما كان أحدهم يدخل بلاد أعدائه في
جوار رجل كبير، وذمامه، وخفارته، فلما رأت الجن أن الإنس يعوذون
بهم من خوفهم منهم زادوهم رهقاً، أي: خوفاً، وإرهاباً، وذعراً، حتى
يبقوا أشد منهم مخافة، وأكثر تعوداً بهم -

إلى أن قال: قال أبو العالية، والربيع، وزيد بن أسلم: رهقاً أي:
خوفاً. وقال العوفي عن ابن عباس: فزادوهم رهقاً أي: إثماً. وكذا قال
قتادة. ١. هـ^(١).

(١) انظر: تفسير الطبري (١٠٨/٢٩).

وذاك أن الرجل من العرب كان إذا أمسى بواد قفر، وخاف على نفسه قال: أعوذ بسيد هذا الوادي من سفهاء قومه. يريد كبير الجن^(١).
وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الاستعاذة بغير الله.

وقال ملا علي قاري الحنفي: لا يجوز الاستعاذة بالجن، فقد ذم الله الكافرين على ذلك، وذكر الآية، وقال: وقال: قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَمْعَشَرُ الْجِنَّ قَدْ اسْتَكْرَثُوا مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَائُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَكُمْ خَلِيلِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨] فاستمتع الإنسي بالجن في قضاء حوائجه، وامثال أوامره، وإخباره بشيء من المغيبات، واستمتع الجنى بالإنسى تعظيمه إياه، وإستعاذته به وخضوعه له. انتهى ملخصاً.

قال المصنف: وفيه أن كون الشيء يحصل به منفعة دنيوية، لا يدل على أنه ليس من الشرك.

الشرح:

فهذا الباب ترجمه الإمام رحمته الله بقوله: (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ الِاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ)، وهذا الباب مع الباب الذي قبله، والأبواب أيضاً التي سلفت كلها

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٨/٢٣٩).

في بيان قصد هذا الكتاب، وبيان الغرض من تأليفه، وأن التوحيد إنما يُعرف بضده، فمن طلب التوحيد فليطلب ضد التوحيد؛ لأنه - أعني: التوحيد - يجمع بين الإثبات والنفي، يجمع بين الإيمان بالله، وبين الكفر بالطاغوت، فمن جمع بين هذين فقد عرف التوحيد؛ ولهذا الشيخ رحمته الله فصل في أفراد توحيد العبادة، وفصل في أفراد الشرك، فبين أصناف الشرك الأصغر القولي، والعملي، وبين أصناف الشرك الأكبر العملي، والاعتقادي، فذكر الذبح لغير الله، وذكر النذر لغير الله، والذبح، والنذر عبادتان عظيمتان.

وعبادة الذبح، وعبادة النذر ظاهرة، عبادة الذبح فعلية عملية، والنذر قولية إنشاءً، وعملية وفاء، فذكر الذبح من العمليات، أي: من أنواع الشرك الأكبر الذي يكون من جهة العمل، وذكر النذر لغير الله وهو يحصل بالقول، والذبح والنذر - العمل والقول - كل منهما معه اعتقاد تعظيم المخلوق كتعظيم الله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقال: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نَسَوْنَكُمْ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨]، وعطف على ذلك (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ الِاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ)، والاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ تكون بالقول الذي معه اعتقاد، فهي مناسبة لأن تكون بعد (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللَّهِ).

وقوله تعالى: (مِنَ الشُّرْكِ) (مِنَ) تبعيضية، وهذا الشرك هو الشرك الأكبر، من الشرك الأكبر الاستعاذة بغير الله؛ لأن (الألف واللام)، أو (اللام وحدها) الداخلة على الشرك هذه تعود إلى المعهود، وهو أن الاستعاذة بغير الله شرك أكبر بالله تعالى.

فهذا الباب هو بداية الأبواب المتعلقة بالدعاء، وأن صرف عبادة الدعاء لغير الله تعالى شرك، والدعاء أقسام:

منه الاستعاذة، ومنه الاستغاثة، ومنه السؤال - سؤال الحاجة -، ومنه الاستشفاع، ونحو ذلك، هذا كله داخل في الدعاء؛ لأن حقيقة الدعاء الطلب، طلب ما يحبه الداعي، فتسأل ربك، تقول: يا ربّي أطلب منك كذا وكذا، فهذا دعاء، الاستعاذة استفعال من العياذ، أي: طلب العوذ، أو طلب العياذ، كذلك الاستغاثة طلب الغوث؛ لأن الاستفعال في اللغة موضوع للطلب، ف(السين والتاء) تزداد لأجل معنى الطلب، فتقول: أستخبرك، إذا طلبت أن يخبرك، أستجير إذا طلبت أن يجيرك، أستعيذ إذا طلبت أن يعيذك، أستغيث إذا طلبت أن يغيثك، وهذه كلها من معاني الطلب، والطلب بأنواعه سواء كان طلباً لتحصيل خير، أو طلباً لدفع شرّ، وتحصيل الخير بالطلب أنواع، ودفع الشرّ بالطلب أنواع، كلّ هذا يشمل اسم الدعاء، والله ﷻ قال: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

فهذه المسألة العظيمة ألا وهي مسألة أن دعاء غير الله ﷻ شرك، وأن سؤال غير الله ﷻ فيما لا يقدر عليه إلا الله ﷻ شرك أكبر.

هذه مقرّرة في كتاب الله ﷻ، وفي سنة نبيّه ﷺ تقريراً متنوعاً، ببراہین مختلفة، وأدلة متنوّعة، ومن الأدلّة العامة ما في قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾، وكما في قوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَفْلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كُفْرِينَ ﴿٦﴾﴾ [الأحقاف: ٥-٦]، وغير ذلك من الآيات التي في هذا المعنى، كذلك فصلت أنواع الدّعاء، وأنواع الطلب، وفي كلّ منها دليل.

فهذا الباب وضعه الشيخ رحمه الله لبيان أنّ الاستعاذة بغير الله ﷻ شرك، فقال: (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ الِاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ)، وقد تبين معنى الاستعاذة من

حيث أنها طلب، وأصلها أصل الاستعاذة، فيها معنى الهرب إلى من يزيل الخوف، فيقول القائل: أستعيذ بفلان، أو أستعيذ بك، إذا كان هذا المستعاذ به يملك أن يزيل خوفه، أي: هرب إلى من يعيده، وهذا هو العياذ، ويطلق على المستعاذ به: المعاذ، والملجأ، والوَزَرَ - بفتحين -؛ كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ ﴿١١﴾ إِلَيْكَ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ ﴿١٢﴾﴾ [القيامة: ١١-١٢] هذا هو المعاذ، معاذ، ملجأ، وَزَرَ، هذا هو الذي يعيده، ويلجئ، ويجعل المرء في طمأنينة ممّا كان يخاف منه، هذه هي الاستعاذة، وهذه هي حقيقتها اللّغوية.

إذاً هي الالتجاء إلى عظيم قادر ليزيل ما خاف منه المستعيذ، هي اعتصام، هي إقبال على من يستطيع، ويملك، ويقدر على فكّ المكروه، أو العصمة من المكروه، ومن المعلوم أنّ تلك المكروهات المتنوّعة التي تصيب ابن آدم أنّ الذي يملكها حقيقة، أي: يملك دفعها، خاصة المكروهات التي لم تقع بعد هذه لا يملكها إلا الله ﷻ، وابن آدم يملك بعض ما أقدره الله ﷻ عليه، فمن طلب العوذ، أو الغوث من غير الله ﷻ، وهذا المطلوب منه لا يقدر على أن يعيده، ولا على أن يغيثه، فذلك الطّلب شرك، وذلك الطالب قد صرف هذه العبادة لغير الله ﷻ، والعياذ واللياذ، يتواردان تارة، ويفترقان تارة، وفرّق بينهما بعض أئمة اللغة، وغيرهم.

ونقل ابن كثير هذا التفريق، فقال: إنّ العياذ يكون فيما يخاف منه، واللياذ يكون فيما يرغب فيه، فإذا هربت من شيء مخوف، تقول: أعوذ بالله، إذا رغبت في شيء محبوب إليك أن تقول: ألوذ بجنابك، ونحو ذلك.

وهذا التفريق عن بعضهم، وإلاّ فهما يتواردان، تقول: أعوذ، وتقول: ألوذ في هذا، وفي هذا، وألوذ ظاهر، وأعوذ أكثر استعمالاً، بل قد لا يكاد يستعمل إلاّ فيما يخاف منه.

وقد ذكر ابن القيم: أنّ هذا المعنى الذي هو أنّ الاستعاذة هي التجاء، واعتصام، ونحو ذلك، أنّ هذا هو للتّمثيل، والتفهيم، وإلاّ فإنّ الاستعاذة عمل في القلب يكون معه عبادات أخرى، فيما يقوم في القلب حين الاستعاذة، حين الالتجاء بالله، والاعتصام به، والهرب ممّا يخاف إلى الله ﷻ، من معرفة أنّ الله ﷻ هو القادر على أن يزيل هذا المكروه، وهو ﷻ القادر على أن ييسّر الخير لعبده، وأن يصرف عنه الشرّ، وأنّه هو المدبّر للأمور، وما يقوم بالقلب من محبة الله ﷻ إذ هو وليّ النعم، والتوكّل عليه، وتفويض الأمر إليه، كما قال ابن القيم: أمرٌ لا تحيط به العبادة؛ لأنّ هذه المسائل ألا وهي مشاعر القلوب، وعبادات القلوب إنّما يُفصح عن بعضها للتّمثيل، أمّا حقيقة ما يقوم في القلب فهذا لا يكاد يأتي عليه الوصف.

قال هنا: (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ الِاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ)، وقوله: (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ الِاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ)، هذا الغير يشمل كل ما يتوجه الناس إليه بالشرك، ويدخل في ذلك بالأولية ما كان المشركون الجاهليون يتوجهون إليه بذلك من الجن، ومن الملائكة، ومن الصالحين، ومن الأشجار، والأحجار، ومن الأنبياء، والرسل إلى غير ذلك.

هل قوله هنا: (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ الِاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ) هل المقصود منه أن الاستعاذة جميعاً لا تصلح إلاّ لله، وأنه لو استعاذ بمخلوق فيما يقدر عليه أنه يدخل في الشرك؟

الجواب : هذا فيه تفصيل :

من أهل العلم من قال : الاستعاذة لا تصلح إلا الله ، وليس ثم استعاذة بمخلوق فيما يقدر عليه ؛ لأن الاستعاذة توجه القلب ، واعتصامه ، والتجاؤه ، ورغبه ، ورهبه فيها هذه المعاني جميعاً فهي توجه للقلب ، وهذه المعاني جميعاً لا تصلح إلا الله ﷻ .

وقال آخرون : قد جاءت أدلة بأنه يستعاذ بالمخلوق فيما يقدر عليه ؛ لأن حقيقة الاستعاذة طلب انكفاف الشر - ، طلب العياذ وهو : أن يعيذ من شرٍّ أحقق به ، وإذا كان كذلك فإنه قد يكون المخلوق يملك شيئاً من ذلك ، قالوا : فإذا تكون الاستعاذة بغير الله شرّاً أكبر إذا كان ذلك المخلوق لا يقدر على أن يعيذ ، أو لا يقدر على الإعاذة مما طلب إلا الله ﷻ .

والذي يظهر من ذلك أن المقام كما ذكرت فيه تفصيل ، وذلك أن الاستعاذة فيها عمل ظاهر ، وفيها عمل باطن ، فالعمل الظاهر أن يطلب العوذ ، أن يطلب العياذ ، وهو أن يُعصم من هذا الشر ، أو أن ينجو من هذا الشر ، وفيها عمل باطن ، وهو توجه القلب ، وسكنته ، واضطراره ، وحاجته إلى هذا المستعاذ به ، واعتصامه بهذا المستعاذ به ، وتفويض أمر نجاته إليه .

إذا كان هذان في الاستعاذة فإذا قيل : الاستعاذة لا تصلح إلا الله أي : لا تصلح إلا بالله ، لا يستعاذ بمخلوق مطلقاً يُعنى به : أنه لا يستعاذ به من جهة النوعين جميعاً ؛ لأن منه عمل القلب ، وعمل القلب الذي وصفت بالإجماع لا يصلح إلا الله ﷻ وإذا قيل : الاستعاذة تصلح للمخلوق فيما يقدر عليه ، تصلح بالمخلوق فيما يقدر عليه ، فهذا لما جاء في بعض الأدلة من الدلالة على ذلك ، وهذا إنما يُراد منه الاستعاذة بالقول ، ورغب القلب في أن يخلص مما هو فيه من البلاء ، وهذا يجوز أن يُتوجّه به إلى المخلوق .

فإذا حقيقة الاستعاذة تجمع الطلب الظاهر، وتجمع المعنى الباطن؛ ولهذا اختلف أهل العلم فيها، فالذي ينبغي أن يكون منك دائماً على ذكر أن توجه أهل العبادات الشركية لمن يشركون به من الأولياء، أو الجن، أو الصالحين، أو الطالحين، أو غير ذلك، أنهم جمعوا بين القول باللسان، وبين أعمال القلوب التي لا تصلح إلا الله ﷻ، وبهذا يبطل ما يقوله أولئك الخرافيون من أن الاستعاذة بهم إنما هي فيما يقدرون عليه، وأن الله أقدرهم على ذلك، فيكون إبطال مقالهم راجعاً إلى جهتين:

الجهة الأولى: أن يُبطل قولهم في الاستعاذة، وفي أشباهها أن هذا الميِّت، أو هذا الجني يقدر على هذا الأمر، وإذا لم يقتنع بذلك، أو حصل هناك إيراد اشتباه فيه.

الجهة الثانية: أن يتوجه المورد للأدلة السنية، أن يتوجه إلى أعمال القلب، وأن هذا الذي توجه إلى ذلك الميت، أو الولي قد قام بقلبه من العبوديات ما لا يصلح إلا الله ﷻ.

فنقول إذاً: الاستعاذة بغير الله شرك أكبر؛ لأنها صرّف العباداة لغير الله ﷻ فإن كان ذلك في الظاهر مع طمأنينة القلب بالله، وتوجه القلب إلى الله، وحسن ظنه بالله، وأن هذا العبد إنما هو سبب، وأن القلب مطمئن فيما عند الله، فإن هذه تكون استعاذة بالظاهر، وأما القلب فإنه لم تقم به حقيقة الاستعاذة، وإذا كان كذلك كان هذا جائزاً.

ثم ذكر قول الله: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، هذا شروع في الاستدلال على أن الاستعاذة بغير الله شرك، فاستدلّ بالآية، واستدلّ بالحديث، أمّا الآية فنظائرهما كثير، والآية هذه أخبر الله ﷻ بها عن قول الجنّ، فالجنّ هم الذين قالوا: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ

رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴿١٠﴾ الَّذِينَ أَسْلَمُوا، وَآمَنُوا، وَالسُّورَةُ، أَوْ مَطْلَعُهَا فِي الْإِخْبَارِ عَنِ مَقَالِ الْجِنِّ فِي تَعْدَادِ مَا كَانَ يُعْتَقَدُ مِنَ الْجِنِّ، وَفِيهَا بَيَانُ شَيْءٍ مِنْ شَرِكِيَّاتِ أَوْلَئِكَ، أَوْ مَخَالَفَاتِهِمْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ هُوَ لَا يَدْرِي مَا قَالُوا، فَقَالَ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ قَوْلِهِمْ: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾.

ووجه الاستدلال من جهتين:

الجهة الأولى: أن هذه الآية في مساق ذكر إشراك بعض الجن.

وجه الاستدلال الثاني: في قوله ﷻ: ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ وقد فسرت ﴿رَهَقًا﴾ بِإِثْمًا، وَكُفْرًا، وَطُغْيَانًا، فَزَادَ الْجِنُّ الْإِنْسَ إِثْمًا، وَكُفْرًا، وَشُرْكًَا، وَطُغْيَانًا، أَوْ زَادُوهُمْ خَوْفًا، كَمَا فَسَّرَهَا بَعْضُهُمْ، الْمَعْنَى قَرِيبٌ.

فإذا كان كذلك فما سبب نزولها، أو ما الحال الذي تصفه هذه الآية؟، كما ذكر ابن كثير ﷺ: أنه كان من عادة العرب أنه إذا نزل منهم نازل، طائفة، أو جماعة، نزلوا بوادٍ يخافون شراً ما فيه من الجن، أو من الهوام، أو من الدواب استعاذوا بعظيم ذلك الوادي من الجن فقال قائلهم: نعوذ بعظيم هذا الوادي - أي: من الجن - من سفهاء قومه، فإذا سمعها الجنّي، أو نقلت له، فرح بها إذ شياطين الجن يفرحون بإشراك الإنس بهم، فيعيذونهم، فوجد العرب أن تلك الاستعاذة قد نفعتهم، ومع ذلك حكم الله ﷻ عليهم بالشرك بفعالته هذه.

ولهذا قال الشيخ ﷺ في مسأله: في هذا بيان أن كون السبب ينفع لا يُعَدُّ، أو ليس بدليل على كونه ليس بشرك، فقد يكون السبب ينفع، ولكن نفعه إنما أتى من جهة الإشراك، وهذا خاصة فيما يتعلّق بالجنّي، وبأساليبهم إذ هم يفرحون بعمل الإنس في إشراكهم بهم.

فإذا حصل هذا من الإنس استمتاع الجنّي بالإنسي، أي: بشركه، ثمّ يستمتع الإنسي بالجنّي بما حصل له من الانتفاع؛ ولهذا قال ﷺ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَمَعَشَرَ الْجِنِّ قَدْ اسْتَكْرَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١٢٨] استمتع الإنس بالجنّ، واستمتع الجنّ بالإنس، فاستمتع الجنّ بالإنس بالإشراك، واستمتع الإنس بالجنّ بأن يجيروهم ممّا يخافه الإنس، أو يخبروهم ببعض المغيّبات كما يفعل الكهنة، ونحوهم، أو يصيبون من يشاء الإنسي أن يصيبهم بمكروه بواسطة الجنّ كما في فعل السحرة ونحوهم.

المقصود أنّه حصل استمتاع من الجنّي بالإنس، ومن الإنس بالجنّي، وهذا الاستمتاع نفع الإنس، ولكن هذا النفع ولو كان في طرد مكروه عن الإنسي، فإنّه لا يُعدّ سببًا مباحًا، ولا سببًا مآذونًا به في الشرع، بل رغم انتفاع العرب بذلك فقد حكم الله ﷻ عليهم بالشرك بصرفهم العبادة لغير الله ﷻ.

كذلك من أدلّة كون الاستعاذة بغير الله ﷻ شركًا: أنّ الله ﷻ أمر بأن يستعيذ به نبيّه ﷺ، وأن يستعيذ به عامة أمّة نبيّه، أو كلّ فرد من أمّة نبيّه ﷺ، فالتّاس جميعًا الجنّ والإنس مأمورون بأن يستعيذوا بالله ﷻ وحده، قال ﷺ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]، وهذا أمر بأن يستعيذ النبي ﷺ، وأن يستعيذ الناس بربّهم ﷻ وحده.

فمعنى ذلك أنّ الاستعاذة بالله ﷻ وحده مأمور بها، وما دام أنّها مأمور بها فإنّها تكون عبادة؛ لأنّ الأمر بها كان من غير اطراد عرفي، ولا اقتضاء عقليّ، فعُرف الناس كان بخلاف ذلك، وعقولهم لم ترشدهم إلى

هذا، والله نقلهم من شركهم إلى التوحيد، وأمرهم بأن يستعينوا به وحده، فدلّ على أنّ هذا من العبادة، وهذا دليل خاص، وأمّا الدليل العام فهو دخول الاستعاذة في معنى الدعاء؛ لأنها طلب، فإذا أردت أن تستدلّ على أنّ الاستعاذة بغير الله شرك فتستدلّ بهذه الآية التفصيلية، ولك أن تستدلّ بالأدلة العامة في أنّ صرف الدعاء لغير الله عز وجل شرك.

وبعد ذلك تقول: إنّ الاستعاذة والاستغاثة طلب، والطلب من أنواع الدعاء، فيقوم البرهان على ذلك قويًا.

وَعَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١)

ش: هي (خَوْلَةُ بِنْتِ حَكِيمٍ)، بن أمية السلمية، يقال لها: أم شريك، ويقال: إنها هي الواهبة، وكانت قبل تحت عثمان بن مظعون.

قال ابن عبد البر: وكانت سالحة فاضلة.

قوله: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ» شرع الله لأهل الإسلام أن يستعيذوا به بدلاً عما يفعله أهل الجاهلية من الاستعاذة بالجن، فشرع الله للمسلمين أن يستعيذوا بأسمائه، وصفاته.

قال القرطبي: قيل: معناه الكاملات التي لا يلحقها نقص، ولا عيب، كما يلحق كلام البشر. وقيل معناه: معناه الشافية الكافية. وقيل: الكلمات هنا هي القرآن، فإن الله أخبر عنه بأنه: ﴿هُدًى وَشِفَاءً﴾ [فصلت: ٤٤] وهذا الأمر على جهة الإرشاد إلى ما يدفع به الأذى، ولما كان ذلك استعاذة بصفات الله تعالى كان من باب المندوب إليه المرغب فيه، وعلى هذا فحق المستعيذ بالله، أو بأسمائه، وصفاته أن يصدق الله في التجائه إليه، ويتوكل في ذلك عليه، ويحضر ذلك في قلبه، فمتى فعل ذلك وصل إلى منتهى طلبه، ومغفرة ذنبه.

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٨).

قال شيخ الإسلام رحمته الله: وقد نص الأئمة كأحمد، وغيره على أنه لا يجوز

الإستعاذة بمخلوق، وهذا مما استدلوا به على أن كلام الله غير مخلوق، قالوا: لأنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استعاذ بكلمات الله، وأمر بذلك، ولهذا نهى العلماء عن التعازيم، والتعاويذ التي لا يعرف معناها خشية أن يكون فيها شرك^(١).

وقال ابن القيم: ومن ذبح للشيطان، ودعاه، واستعاذ به، وتقرب إليه بما يجب فقد عبده، وإن لم يسم ذلك عبادة، ويسميه استخدامًا، وصدق، هو استخدام من الشيطان له، فيصير من خدم الشيطان، وعابديه، وبذلك يخدمه الشيطان، لكن خدمة الشيطان له ليست خدمة عبادة، فإن الشيطان لا يخضع له، ولا يعبده كما يفعل هو به. ا.هـ. (٢).

قوله: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢] قال ابن القيم رحمته الله: أي: من كل شر في أي مخلوق قام به الشر من حيوان، أو غيره، إنسيًا، أو جنيًا، أو هامة، أو دابة، أو ريحًا، أو صاعقة، أو أي نوع من أنواع البلاء في الدنيا والآخرة^(٣).

(وما) ههنا موصولة وليس المراد بها العموم الإطلاقي، بل المراد

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/٣٣٦).

(٢) انظر: بدائع الفوائد (٢/٧٦٠).

(٣) انظر: بدائع الفوائد (٢/٧٢٦).

التقييدي الوصفي، والمعنى: من شر كل مخلوق فيه شر، لا من شر كل ما خلقه الله، فإن الجنة، والملائكة، والأنبياء ليس فيهم شر، والشر يقال على شيئين: على الألم، وعلى ما يفضي إليه.

قوله: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَجِلَ مِنْ مَنزِلِهِ ذَلِكَ». قال القرطبي: هذا خبر صحيح، وقول صادق علمنا صدقه دليلاً وتجربة، فإني منذ سمعت هذا الخبر عملت عليه، فلم يضرني شيء إلى أن تركته، فلدغنتي عقرب بالمهدية ليلاً، فتفكرت في نفسي فإذا بي قد نسيت أن أتعوذ بتلك الكلمات.

الشرح:

هذا الحديث حديث خولة بنت حكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دليل من الأدلة على أن الاستعاذة بغير الله تَعَالَى شرك، وهذا الحديث هو قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَزَلَ مَنزِلًا، فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَجِلَ مِنْ مَنزِلِهِ ذَلِكَ».

فقوله: «مَنْ نَزَلَ مَنزِلًا، فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ» هنا استعاذة من هذا النازل استعاذة بكلمات الله التامات، وأئمة أهل السنة - رحمهم الله تعالى - لما حصلت الفتنة بخلق القرآن، والقول بخلق القرآن، وابتلي الناس، والأئمة، والقضاة، والمفتون، والوعاظ، وأئمة الصلوات، ابتلوا بالقول بخلق القرآن، كان من ضمن البراهين التي أقامها أئمة أهل السنة

على أن القرآن ليس بمخلوق هذا الحديث؛ لأن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَزَلَ مِنْزِلًا، فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ»، وهذا معناه: استعاذة بكلام الله ﷻ، قالوا: وهذا دليل على أن كلمات الله ﷻ ليست بمخلوقة.

ومعنى هذا أنه مقرّر عند الجميع عند أئمة أهل السنة، وعند غيرهم أن الاستعاذة لا تكون بمخلوق، ولهذا قال: لأنه مقرّر عندهم أن الاستعاذة بغير الله ﷻ شرك، فما دام كذلك فلا يُمكن أن يُرشد إلى الشرك.

فمعنى هذا أن كلمات الله ﷻ ليست بمخلوقة، إذ لو كانت مخلوقة كان فيها أمر بأن يستعبد النازل في ذلك المنزل بمخلوق، وهذا معناه: أنه شرك، وهذا مما يرفضه الطرفان المتنازعان في تلك الفتنة.

وهذا من البراهين القويّة التي أقامها أهل السنة مع براهين الكتاب المجيد.

فقوله هنا: «أَعُوذُ» أي: ألتجئ، وأعتصم بالله.

«بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ» كلمات الله ﷻ نوعان:

كلمات قدرية كونية، وكلمات شرعية.

والكلام هو ممّا ينقسم إلى كوني قدري، وإلى شرعي، فها هنا استعاذة بكلمات الله التامة، وهي كلمات الله الكونية القدرية، التي لا يلحقها نقص، هي تامة كاملة، والله ﷻ وصف كلماته الكونية بالتّمام، ووصف كلماته الشرعيّة بالتّمام، فقال ﷻ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، وفي القراءة الأخرى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾^(١)، هذه

(١) قرأ نافع وابن عامر: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ بالألف على الجمع، وقرأ الباقون ﴿كَلِمَتُ﴾ وحجتهم أنها تُجمع سائر الكلمات، وتقع مفردة على الكثرة، فإذا كان ذلك كذلك استغني بها =

كلمات شرعية في القرآن، أي: تمت كلمات ربك صدقاً فيما أخبر به من الأخبار، وعدلاً فيما أنزله من الأحكام: ﴿لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، فهذا من الكلمات الشرعية، في قوله ﷺ: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ﴾ [الكهف: ١٠٩]، الكلمات هنا: كلمات كونية؛ لأنه لا يحدث في ملكوت الله ﷻ شيء إلا بإذنه ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ [النحل: ٤٠]، بين الكاف والنون تحدث الحوادث في ملكوت الله ﷻ .

فهذه كلمات كونية، وهذه الكلمات الكونية هي التي بها خلق الخلق، وبها إنزال ما ينزل الله ﷻ، ورفع ما يشاء الله ﷻ أن يرفعه.

ففي هذا الحديث: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ» الأظهر أن هذه الكلمات هي الكلمات الكونية التي بها يحصل الخلق، بها يحدث الخير وبها يحدث الشر، أي: الشر المضاف لابن آدم.

فقول القائل: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ» أي: ألتجئ بالله ﷻ المتكلم بالكلمات اللاتي لا يلحقهن نقص، الكلمات الكاملة.

﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ والشر هو المكروه الذي يلحق ابن آدم، إذا لحقه مكروه قال: لحقني شرٌّ من كذا، ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ «ما» هنا هل هي موصولة، أو مصدرية؟

الجواب: أنها موصولة. فقوله هنا: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ أي: من شرِّ الذي خلقه، ولما كان هذا معنى «ما»، وقد تقرّر في الأصول، وفي النحو

= عن الجمع؛ كما تقول: يعجبني قيامكم وقعودكم. انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع (٢/٤٥٧)، وحجة القراءات (٦٢٧)، والسبعة في القراءات (ص ٢٦٦)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص ٢٧٢).

أيضاً أن أسماء الموصول من ألفاظ العموم، فهل العموم هنا إطلاقي؟ أم العموم هنا عموم مقيد ببعض الأوصاف؟

الجواب: أن هذا عموم مقيد ببعض الأوصاف، وهذا هو الذي يسميه بعض علماء الأصول الظهور في العموم؛ لأن العموم عندهم أقسام، أعلى أقسامه: التنقيص الصريح في العموم، ومن أقسام العموم: الظهور في العموم، الظهور هذا هو الذي نعنيه هنا، وهو أن يكون العموم مقيداً ببعض الأوصاف، وهذا هنا هو المراد.

فقوله ﷻ: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ أي: من شرّ الذي خلقه الله ﷻ ممّا فيه شرّ، ليس المعنى من شرّ كل ما خلق؛ لأن ما خلقه الله ﷻ بعضه فيه خير، وبعضه فيه ضدّ ذلك من الشرّ المضاف لابن آدم، فيكون المعنى هنا مقيداً، من شرّ كلّ خلق من مخلوقات الله فيه شرّ.

وهذا التقييد له نظائر في الكتاب، والسنة، من ذلك قوله تعالى في وصف الريح التي دمّرت عاد، قال ﷻ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، فهل العموم هنا عموم إطلاقي، أو عموم مقيد ببعض الأوصاف؟

الجواب: مقيد ببعض الأوصاف، ولذلك قال ﷻ بعدها: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾، أي: المساكن ما دخلت في ذلك، فمعنى ذلك تدمر كل شيء قبل التدمير بها، فالجبال ما دمّرتها، والأرض ما دمّرتها، والمساكن ما دمّرتها، ولكن دمّرت ما أذن لها بتدميرها، فهذا من باب العموم المقيد ببعض الأوصاف.

وهذا بحث أصولي مهمّ؛ لأنّه نافع في باب العقيدة، ونافع أيضاً في باب تفسير القرآن، وشرح الأحاديث^(١).

(١) انظر: المسودة (ص ١٤٣)، وروضة الناظر (ص ٢٢١)، والمحصول للرازي (٢/٥٦٣)، وإرشاد الفحول (١/١٩٧ - ٢٠٧).

قال ﷺ: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ» يضر: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون المقدر، ف(لم يضر)، أصلها يضر، ولكن الحرف المشدد كما تعلمون أوله ساكن، وثانيه متحرك، فهل نجمع بين ساكنين، فالعرب هنا نقلت السكون الثاني من السكون إلى الفتح؛ لأنه إذا نقلوه إلى الضم شابه الفعل المضارع الذي لم يدخل عليه جازم، فإذا قال: لم يضره، صارت كأنها فعل مضارع لم يدخل عليه جازم، كأنه يضره ابتداءً، ما دخل عليه، لو كسر ما ناسب هذا الفعل؛ لأنّ الفعل لا يأتيه جرّ، فنقلوه من السكون إلى الفتح لأجل ذلك، لم يضره شيء.

وها هنا تنبيه على أن النبي ﷺ قال: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ»، ولم يقل ﷺ: لم يصبه شيء.

والقرطبي رحمه الله توهم أن معنى الحديث لم يصبه شيء، ولذلك قال: «تركته ليلة فأصابني عقرب»، وهذا خلاف الظاهر من الحديث، إذ النبي ﷺ قال: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ»، فإن المستعبد بهذا الدعاء، بكلمات الله التامات، القائل لهذا الدعاء إذا نزل قد يصيبه ما يصيبه، لكنه بإذن الله لا يضره إذا كان العبد قد أجيب دعوته وأعيذ؛ لأن العبد قد يستعبد ولا يُعاذ، ليس كلّ من استعاذ أعيذ، وقد يستعبد ويُعاذ، فإذا أصاب العبد شيء من ذلك فإنما أتى من أحد جهتين: إما أنه هو أصابه خلل في نفسه، عاقبه الله ﷻ عليه بالإعراض عنه، وبعدم إعادته، وإما أن يكون هذا الشيء الذي أصابه أصابه إصابة لا مضرّة معها، والنبي ﷺ قال: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ»، وجرّبنا من هذا.

فإن العبد قد يصيبه ما يصيبه، لكنه لا يضره، وسرعان ما يذهب بإذن الله ﷻ، وبلفظه، ورحمته.

(المنزل): يشمل البيت، ويشمل أيّ مقام تقوم فيه، حتى إذا ظهرت، إذا خرجت إلى البرية مثلاً، ومكثت لو ساعة، نصف ساعة، ربع ساعة، جلست في مكان، إذا قلت: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»، أو بالدعاء الآخر: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ، وَهَامِيَةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَأَمَّةٍ»^(١).

هذا فيه مناسبة لنزول ذلك المنزل، وليس المنزل معناه البيت، المنزل: أيّ مكان تنزل فيه بعد قيامك.

(١) أخرجه البخاري (٣٣٧١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْجِنِّ.

الثَّانِيَةُ: كَوْنُهُ مِنَ الشُّرْكِ.

الثَّلَاثَةُ: الِاسْتِدْلَالُ عَلَى ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى

أَنَّ كَلِمَاتِ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، قَالُوا: لِأَنَّ الِاسْتِعَاذَةَ بِالْمَخْلُوقِ شُرْكَ.

الرَّابِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذَا الدُّعَاءِ مَعَ اخْتِصَارِهِ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ يَحْصُلُ بِهِ مَصْلَحَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ مِنْ كَفِّ شَرٍّ، أَوْ

جَلْبِ نَفْعٍ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الشُّرْكِ.



١٣ - بَابُ

مِنَ الشَّرْكِ أَنْ يَسْتَعِيثَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۚ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٠٦) وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِِبْ يُرَدِّكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (١٠٧) [يونس: ١٠٦-١٠٧].

وَقَوْلِهِ: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَأَشْكُرُوا لَهُ ۗ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧].

ش: قوله: (بَابُ مِنَ الشَّرْكِ أَنْ يَسْتَعِيثَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ).

قال شيخ الإسلام رحمته الله: وَالِاسْتِغَاثَةُ طَلْبُ الْغَوْثِ، وَهُوَ إِزَالَةُ الشَّدَّةِ، كَالِاسْتِئْصَارِ طَلْبِ النَّصْرِ، وَالِاسْتِغَاثَةُ طَلْبُ الْعَوْنِ^(١).

وقال غيره: الفرق بين الاستغاثة، والدعاء أن الاستغاثة لا تكون إلا من المكروب، والدعاء أعم من الاستغاثة؛ لأنه يكون من المكروب وغيره، فعطف الدعاء على الاستغاثة من عطف العام على الخاص، فبينهما عموم، وخصوص مطلق، يجتمعان في مادة، وينفرد الدعاء عنها في مادة، فكل استغاثة دعاء، وليس كل دعاء استغاثة.

وقوله: (أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ). اعلم أن الدعاء نوعان: دعاء عبادة، ودعاء

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/١٠٣).

مسألة، ويراد به في القرآن هذا تارة، وهذا تارة، ويراد به مجموعهما.

فدعاء المسألة هو: طلب ما ينفع الداعي من جلب نفع، أو كشف ضرر؛ ولهذا أنكر الله على من يدعو أحدًا من دونه ممن لا يملك ضرًا، ولا نفعًا؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٦]، وقوله: ﴿قُلْ أَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَيَّ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى أِقْبِنَا قُلْ إِنَّكَ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَأْمُرْنَا لِلسَّالِمِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، وقال: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِن الظَّالِمِينَ﴾

قال شيخ الإسلام رحمته الله: فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة، قال الله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِتَاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١]، وقال تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبْسُطٍ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَلِغِهِ وَمَا دُعَاؤُ الْكٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد: ١٤]، وأمثال هذا في القرآن في دعاء المسألة أكثر من أن يحصر، وهو يتضمن دعاء العبادة؛ لأن السائل أخلص سؤاله لله، وذلك من أفضل العبادات.

الشرح:

هذا الباب من الأبواب المهمة؛ لأنه يشمل الكلام على مسألة دعاء غير الله ﷻ، وحكم ذلك الفعل، وبوّب الشيخ ﷺ بقوله: (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ أَنْ يَسْتَعِيثَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَدْعُو غَيْرَهُ)، وقد بين أن الاستغاثة أخص من الدعاء، فكلّ استغاثة دعاء، وليس كلّ دعاء استغاثة؛ ولهذا أصل هذا الباب هو فهم مسألة الدعاء، فإذا فهمت أصل المسألة، ألا وهو وجوب أفراد الله ﷻ بعبادة الدّعاء، وأنّ من دعا غير الله ﷻ فهو مشرك، ومن طلب من غير الله ﷻ ما لا يستطيع المطلوب منه أن يحقّقه، ولا أن يجعله لذلك السائل، فذلك السائل مشرك، من فروع ذلك: مسألة الاستغاثة؛ لأنّ الدعاء أعمّ، ولهذا قال: الاستغاثة إنّما تكون من المكروب.

فإذا وقع المرء في شدّة فطلب الغوث فيها، فإنّه يقال له: مستغيث، أي: طالب للغوث؛ لأنّ (استغاث) هذه استفعال من الطلب، وهذه المادة (استفعل) كثيراً ما تأتي على الطلب، ف(السين والتاء) تزداد لكي تدلّ على معنى الطلب، استغاث: طلب الغوث، استعان: طلب العون، استنصر: طلب النصر، استسقى: طلب السقيا.

وقد تأتي هذه المادة ولا يراد بها الطلب، وهذا معروف في التصريف، وهو كثير أيضاً في اللغة، ومنه قولهم: استغنى فلان،: كان في غناة، ليس معناه: طلب الغنا. كذلك في قوله ﷻ: ﴿وَأَسْتَعْنَى اللَّهُ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [التغابن: ٦] أي: غنيّ غناءً كاملاً، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، والله ﷻ غنيّ حميد، محمود، ممجد، مثنى عليه ﷻ بهذه الصّفة التي هي الغنى مع غيرها من الصّفات.

إِذَا فَأَصْلُ هَذَا الْبَابِ - بَابِ اسْتَفْعَلَ - أَنَّهُ لِلطَّلْبِ، فَإِذَا قَالَ: اسْتَغِيثُ بِفُلَانٍ فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ طَلَبَ مِنْهُ، اسْتَنْصَرَ، اسْتَغْفَرَ، اسْتَعِينَ، اسْتَعِيدَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

فَهَذَا كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي الطَّلْبِ، وَالِدَعَاءِ حَقِيقَةِ الطَّلْبِ، وَلِذَلِكَ يُسَمَّى النَّاسُ الْاسْتِسْقَاءَ اسْتِغَاثَةً، يُسَمُّونَ صَلَاةَ الْاسْتِسْقَاءِ اسْتِغَاثَةً؛ لِأَنَّهَا فِي حَقِيقَتِهَا طَلَبٌ لِلْعَوْتِ مِنَ اللَّهِ ﷻ بَعْدَ أَنْ يَصِيبَ الْعِبَادَ مَا يَصِيبُهُمْ مِنْ نَقْصٍ فِي الْمِيَاهِ، أَوْ جَدْبٍ فِي الْأَرْضِ، أَوْ نَقْصٍ فِي زُرُوعِهِمْ، أَوْ مَا شِئْتُمْ.

الْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا أَنَّ الدَّعَاءَ أَعْمَ، وَالْاسْتِغَاثَةَ أَخْصَرَ، الدَّعَاءُ هُوَ الطَّلَبُ، وَقَالَ هُنَا الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ). لَا بَدَّ هُنَا فِي الْاسْتِغَاثَةِ مِنْ ضَابِطٍ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ﷻ: (أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ). لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَا ضَابِطٌ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ اسْتِغَاثَةٍ شَرْكًَا، وَإِنَّمَا الشَّرْكُ هُوَ إِذَا اسْتِغَاثَ بِغَيْرِ اللَّهِ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمَسْتَغَاثُ بِهِ حَالِ الْاسْتِغَاثَةِ، فَهُوَ قَدْ يَسْتَغِيثُ بِغَيْرِ اللَّهِ ﷻ لَكِنْ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمَسْتَغَاثُ بِهِ، كَرَجُلٍ أَصَابَهُ غَرَقٌ، فَقَالَ لِرَجُلٍ: أَغْنِنِي، وَهُوَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَغِيثَهُ، أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ هَذَا الَّذِي طَلَبَ أَنْ هَذَا يَسْتَطِيعُ إِنْقَاذَهُ، إِمَّا بِنَفْسِهِ، أَوْ بِدَعْوَةِ غَيْرِهِ إِلَى إِنْقَاذِهِ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَسْتَغَاثُ بِهِ يُمْكِنُ، وَيَسْتَطِيعُ أَنْ يَغِيثَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَأَمَّا الْاسْتِغَاثَةُ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمَسْتَغَاثُ بِهِ، فَإِنَّهَا مُحْضٌ حَقٌّ اللَّهُ ﷻ، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ الْمَسْتَغِيثُ يَسْتَغِيثَ بِاللَّهِ ﷻ فِي كُلِّ حَالٍ، وَيَنْزِلُ حَاجَاتِهِ بِاللَّهِ ﷻ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَيَتَوَجَّهُ إِلَى اللَّهِ ﷻ بِطَلْبِ فَكِّ كَرْبِهِ عَلَى أَيِّ حَالٍ، فَإِنَّ هَذَا فِيهِ حَقِيقَةُ تَوَجُّهِ الْقَلْبِ بِإِخْلَاصٍ لِلَّهِ ﷻ، كَذَلِكَ الدَّعَاءُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَعَاكُمْ،

فَأَجِيبُوهُ»^(١)، فهنا الداعي دعا غيره، لكن دعا غيره دعوة إكرام، فليس هذا داخلاً في هذا اللفظ، في قوله: «أو يدعو غيره».

المقصود بقوله: (أَوْ يَدْعُو غَيْرَهُ)، يسأل غيره سؤال عبادة، أما إذا سأله أنه يحضر دعاه، قال: أنا أدعوك لحضور زواجي هذه الليلة، أدعوك لحضور اجتماع للأحباب عندنا الليلة، هذا دعاء الإكرام، دعاء ليس دعاء عبادة، إنما هذا دعاء بمعنى سؤال للحضور، فلا يدخل فيه بلا إشكال، وإنما المراد في قوله: (أَوْ يَدْعُو غَيْرَهُ) أنه يدعوه، ويسأله سؤال عبادة فيما يرجى من عند الله ﷻ.

ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ الدَّعَاءَ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

دَعَاءُ عِبَادَةٍ، وَدَعَاءُ مَسْأَلَةٍ.

دَعَاءُ الْعِبَادَةِ: كُلُّ عِبَادَةٍ فَإِنَّهَا تَسْمَى دَعَاءً، وَإِذَا ذَكَرْتَ اللَّهَ ﷻ، فيقال لك: داع، وإذا صليت فيقال: أنت داع.

ودعاء المسألة إذا سألته: يا رب أعطني، يا رب أفض علي من جودك، يا رب أصلح قلبي، رب آت نفسي تقواها، هذا دعاء مسألة، وفي الغالب العرفي يسمّى هذا النوع من الدّعاء - دعاء المسألة - يسمّى دعاءً، والآخر يسمّى عبادة، فالذي يصلّي لا يقال: إنه داع، لكن إذا رأيت أحداً يرفع يديه قلت هذا يدعو، أمّا المصلّي فلا تقول: هذا، يدعو؛ لأنّه غلب العرف الخاص في أنّهم جعلوا دعاء المسألة هو الخاص باسم الدعاء، والنوع الآخر يسمّى عبادة، لكن هناك اتّصال بينهما من جهة التضمّن،

(١) أخرجه أبو داود (١٦٧٢)، والنسائي في الكبرى (٤٣/٢)، وأحمد في المسند (٦٨/٢)، والبخاري في الأدب المفرد (ص ٨٥)، وابن حبان في صحيحه (١٩٩/٨)، والطبراني في الكبير (١٣٤٦٥)، والحاكم في المستدرک (٧٣/٢) وصححه، والبيهقي في الكبرى (١٩٩/٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

والالتزام، وذلك أنّ دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، فإنّ حقيقة الداعي دعاء العبادة حقيقة المصلي، حقيقة الذاكر، حقيقة المتنقّل بصيام، حقيقة المجاهد، حقيقة الساجد، حقيقة الراكع، هم فعلهم هذا مستلزم لشيء خارج عن هذا الفعل، عن حقيقة ألا وهو أنّهم يطلبون من الله ﷻ الحسنى عنده، يطلبون ثواب ذلك العمل، فهم يفعلون العبادة، ويسألون الله ﷻ الثواب، لكن هل سألوه لفظاً؟ لا، لكن فعلهم للعبادة هذا دعاء مستلزم لطلبهم الأجر والثواب، أو ما شاءوا أن يطلبوه بهذا الصلّاة، مثل صلاة الاستخارة، هو في هذه الصلاة جعلها مقدّمة قبل أو بين يدي سؤاله الاستخارة، فهي للسؤال في أن يختار له الله ﷻ ما فيه الخيرة له من أمره.

أمّا دعاء المسألة فهو متضمّن لدعاء العبادة، أي: وهو يسأل هو في عبادة، إذا رأيت رافعاً يديه، ويقول: يا ربّ، يا ربّ، هو سائل، وهو في نفس الحال عابد.

ولهذا قال شيخ الإسلام ﷺ: ودعاء المسألة متضمّن لدعاء العبادة، أي: دعاء العبادة ليس خارج دعاء المسألة، ولكنه متضمّن لدعاء المسألة، فدعاء المسألة متضمّن لدعاء العبادة، وهو يسأل في داخل هذا السؤال عبادة، ومزيد عليها، وهو أنّه يسأل الله ﷻ، ويطلب منه، فإذا بينهما تضمّن والتزام^(١).

إذا تبيّن ذلك فالآيات كثيرة جدّاً في القرآن التي فيها ذكر نوعي الدعاء: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] ﴿قُلْ أَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ

الشَّيْطَانُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ؛ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَىٰ أَتَيْنَا قُلُوبَكَ هُدَىٰ اللَّهُ هُوَ الْهُدَىٰ وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿[الأنعام: ٧١]﴾، ونحو ذلك من الآيات التي فيها ذكر لفظ الدعاء، بل إنه في سورة مريم جعل الله ﷻ الدعاء هو العبادة، فقال مخبراً عن قول إبراهيم ﷺ لأبيه وقومه، قال ﷻ في سورة مريم: ﴿وَأَعْتَرِكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيحًا﴾ [مريم: ٤٨]، قال ﷻ: ﴿فَلَمَّا أَعْتَرَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [مريم: ٤٩].

فإذا الدعاء هو العبادة، قول إبراهيم ﷺ هنا: ﴿وَأَعْتَرِكُمْ وَمَا تَدْعُونَ﴾ يشمل دعاء المسألة، ودعاء العبادة؛ لأنَّ حال عباد الأصنام أنهم يسألونهم تارة، فيدعونهم دعاء مسألة، وتارة يعبدونهم لأن يقربوهم إلى الله ﷻ زلفى، فدعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة؛ كما قال أحد مشركي قريش: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣].

فإذا بين ﷻ أن قول إبراهيم ﷺ: ﴿وَأَعْتَرِكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أن هذا هو العبادة، قال: ﴿فَلَمَّا أَعْتَرَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ﴾.

فإذا دعاء المسألة، ودعاء العبادة جميعاً يشتركان في أنهما عبادة، إما على وجه المطابقة، مثل الصلاة، أو على وجه الاستلزام، مثل أن يصلي ويسأل، وذلك مستلزم لسؤاله.

وهنا قاعدة مهمّة وهي: أن المبطلين، والخرافيين في هذا الباب يقولون: إن الآيات التي فيها ذكر الدعاء إنما يقصد به دعاء العبادة، أي: يقصد به العبادة، فيقول: أنا لا أصلي للمقبور، وأنا لا أصوم له، وأنا لا أسجد له، ولكني سألته سؤالاً، استغثت به استغاثة، طلبت منه طلباً، نقول له: إن الدعاء ينقسم إلى قسمين، ودعاء العبادة مستلزم لدعاء

المسألة، متضمّن لدعاء العبادة، فالواحد إذا سأل الله ﷻ وأخلص في سؤاله، أليس هذا يسأل ربه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] هو مأمور بأن يسأل الله ﷻ، وإذا كان كذلك فسؤاله الله ﷻ سؤال طلب، يدخل في تعريف العبادة، فهو عبادة من العبادات.

إذا الذي يسأل فعله متضمّن للعبادة، فما يأتي ذلك المبطل يقول: أنا أسأل سؤالاً، وهذا ليس بعبادة، والذي ورد أننا نصرف العبادة لغير الله، لكن هذا لا يدخل في هذه العبادة، نقول: لا، السؤال هذا دعاء، ولكنه متضمّن للعبادة؛ لأن الله ﷻ أمرنا أن نذكره، وأن نسأله، وأن ننزل حاجتنا به ﷻ وحده: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، فهو إذا في حال سؤاله سؤال الطلب هو في عبادة.

فإذاً نقول لهم: إذا فهمتهم الفرق بين نوعي الدعاء - دعاء العبادة، ودعاء المسألة -، أنّ هذا مستلزم، أي دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، ودعاء المسألة متضمّن لدعاء العبادة، صارت حقيقة الدعاء واحدة، وصار صرف الصلاة للميت والسجود للميت كصرف الاستغاثة به، كصرف الاستغاثة إليه، أي: فيما لا يقدر عليه، أو الاستغاثة، أو الذكر، أو أي نوع من أنواع السؤال؛ لأنهما مقترنان أحدهما مستلزم للآخر، والآخر متضمّن للثاني.

فإذاً التفرقة بينهما في النصوص، أو في الاحتجاج باطل.

فتنبه لهذه الفائدة المهمة التي أفادنا إياها شيخ الإسلام ﷺ في أنّ الدعاء ينقسم إلى هذين القسمين، وحبذا لو راجعت الآيات التي ذكر فيها

لفظ الدعاء، ورأيت تفاسير السلف للفظ الدعاء، فإنهم تارة يفسرونه بدعاء العبادة، وتارة يفسرونه بدعاء المسألة؛ لأن هذا مستلزم للثاني، فدعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، ودعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة، فإذا ذكر أحدهما فإنه يُذكر الآخر، إما على سبيل الالتزام، أو سبيل التضمن.

قال شيخ الإسلام رحمته الله في (الرسالة السنية): فإذا كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ممن انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة، فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام، والسنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضاً من الإسلام لأسباب منها: الغلو في بعض المشايخ، بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح، فكل من غلا في نبي، أو رجل صالح، وجعل فيه نوعاً من الإلهية مثل أن يقول: يا سيدي فلان انصرني، أو أغثنني، أو ارزقني، أو أنا في حسبك، ونحو هذه الأقوال، فكل هذا شرك، وضلال يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، فإن الله - سبحانه وتعالى - إنما أرسل الرسل، وأنزل الكتب، ليعبد وحده لا شريك له، ولا يدعى معه إله آخر، والذين يدعون مع الله آلهة أخرى مثل: المسيح، والملائكة، والأصنام، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق، أو تنزل المطر، أو تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدونهم، أو يعبدون قبورهم، أو يعبدون صورهم، يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فبعث الله - سبحانه - رسله تنهى عن أن يدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة، ولا دعاء استعانة. ا.هـ. (١).

(١) انظر: (الوصية الكبرى) لشيخ الإسلام رحمته الله ضمن مجموع الفتاوى (٣/٣٨٣ - ٣٩٥).

الشرح:

حقيقة عبادة المشركين لآلهتهم، وأصنامهم هي في السؤال، ما نعبدهم، هم عبدوهم لأي شيء؟ قال: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ أي: غرضنا من العبادة هو أن يقربونا، ففي هذه العبادة يريدون أن يستجيب هذا المعبود، فيسأل الله ﷻ لهم المغفرة، أو القربى، أو نحو ذلك، فإذا كان هذا حكم عليها بالكفر، والشرك من أجله، مع أنه كما يقال: مرتبة ثانية، فكونهم يتوجهون بالسؤال مباشرة لهم أليس من باب أولى؟ أي: هو قال: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ ومع ذلك أشركوا، فهم توجهوا بالعبادة لكي يطلب هؤلاء لهم الله ﷻ، فإذا كانوا يصرّحون بذلك الطلب، ومع ذلك حكم عليهم بالشرك لهذا الغرض؛ حيث أنهم فعلوا هذا الفعل لغاية أن يسأل ذلك المؤله الله ﷻ في تحصيل مطلوب أولئك، فلأن يحكم عليهم بالشرك في حال سؤالهم مباشرة لهم، ذلك من باب أولى، أي يأتي ويقول: أعطني، ارزقني، اغفر لي، ارحمني، المرأة تأتي وتقول: ما تزوّجت، ابعث لي زوجا، يسّر لي زوجا، أنا فقير، مديون، خلّصني من الدين، هذا لا شك أنه قصد، فأتوا للأمر قصداً.

أمّا المشركون الأوّلون فكانوا في بعض أحوالهم يعبدون، ولا يذكرون السؤال، يريدون السؤال ضمناً، والبعض الآخر يسألون مباشرة؛ كما قال ﷻ: ﴿فَإِذَا رَكَبُوا فِي الْفُلِكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ أي: سألوها الله ﷻ مخلصين له الدين: ﴿فَلَمَّا بَجَدْتُهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾

وقال أيضًا: من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم، ويدعوهم، ويسألهم كفر إجماعًا.

نقله عنه صاحب الفروع، وصاحب الإنصاف^(١)، وصاحب الإقناع^(٢)، وغيرهم، وذكره شيخ الإسلام، ونقلته عنه في الرد على ابن جرجيس في مسألة الوسائط^(٣).

وقال ابن القيم رحمته الله: ومن أنواعه - يعني: الشرك - طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم والتوجه إليهم - وهذا أصل شرك العالم - فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعًا، ولا ضرًا، فضلًا عما استغاث به، أو سأله أن يشفع له إلى الله، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده^(٤)، وسيأتي تمة كلامه في باب الشفاعة - إن شاء الله تعالى -.

الشرح:

هذه كلمة مهمّة، ونريد أن نؤصل فيها أصلًا.

وقول ابن القيم هنا: هذا أصل شرك هذا العالم، وهو صرف العبادة لغير الله، دعوة غير الله أصل شرك هذا العالم، واليوم هناك طوائف تعتقد

(١) انظر: الفروع (٦/١٦٥)، والإنصاف (١٠/٣٢٧).

(٢) انظر: الإقناع (٤/٢٩٧).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١/١٢٤).

(٤) انظر: مدارج السالكين (١/٣٤٦).

أن عبادة غير الله ﷻ شرك، ولكن في الدعوة إلى ذلك تراهم مقصّرين، أو متخلفين عن عمل، ودعوة أئمة الإسلام، فهم يرون أن الدعوة تكون إلى شرك ما يسمونه (شرك الحاكمية)، وهذا موجود في أكثر بلاد المسلمين إن لم يكن في كلّها، فتجد أن كثيراً منهم عنده اعتقاد صحيح، فلا يعتقد في الأولياء، ولا يعتقد في جواز صرف العبادة لغير الله ﷻ، لكن يقول: البلاء اليوم ليس في هذا، البلاء اليوم في تحكيم غير الله ﷻ، في وجود هذه الطواغيت - طواغيت الحكّام - الذين يحكمون بغير شرع الله ﷻ، ولذلك يجب أن نتوجّه إلى هذا الأمر بخصوصه في هذا الزمان حتى نفضح أولئك الطواغيت، وحتى نجعل الناس يعرفون حقيقة الحكم بغير ما أنزل الله.

وأما الأمر الثاني: الذي هو شرك القبور، وما يتعلّق به من الشرك في العبادة يقول: هذا لا نهتمّ به؛ لأنّ الناس واضح هذا عندهم، وهذا غلط أصلي، ومنهجي في نفس الحال؛ وذلك لأنّ أصل شرك العالم، وإذا قابلت كلمة «أصل» في كلام أحد من أهل العلم، فعصّوا عليها بالنواجز؛ لأنّ معرفة الأصول مهمة، قال: أصل شرك العالم هو هذا، وإذا كان أصل شرك العالم هو دعوة غير الله، سؤال غير الله، وصرف العبادات لغير الله ﷻ، فإنّ الواجب أكثر الواجب، وأكبر الواجب، وأعظم الواجب أن تتوجّه الدعوة إلى تطهير الناس من هذا الشرك الذي هو أصل الشرك؛ لأنّ ما بعده من أنواع الشرك أتت تبعا له.

ولهذا ترى من الناس الآن من يبيّن له هذا الأمر - أمر الحكم بغير ما أنزل الله، وما يتعلّق به -، وتراه يعتقد في بطلان الحكم بغير ما أنزل الله، وأنّه كفر، ولكن تجد أنّه متوجّه إلى غير الله في سؤاله، وفي دعواته.

وهذا معروف مثلاً من كبار قادة بعض الدعوات أنهم وُجد عندهم ألفاظ شركية، وتوجّهات شركية، مع أنّ مسألة الحكم بغير ما أنزل الله أو ما يسمّونه (الثقافة السياسية)، أو ما يتعلّق بذلك، ثقافة الحكومات، هذا تجده عنده واضحاً، لكن الأمر الثاني تجده فيه في ضلال مبين، وظهرت منهم الاستشفاعات، والسؤالات الشركية، ونحو ذلك.

واليوم ظهرت طوائف في كثير من بلاد المسلمين بعد أن عرفوا منهج السلف، وأن الاهتمام بالعقيدة طيب، لكن قالوا: صحيح هذا الاعتقاد يجب علينا أن نعتقد ذلك، وأن نلتزم ذلك، ولكن الدعوة إليه هنا يختلف فيها الناس، هل ندعو إلى إبطال الحكم بغير ما أنزل الله، أو ندعو إلى إبطال دعوة غير الله، وإبطال الشرك بالله ﷻ في صورته المختلفة؟ فهنا أتوا من جرّاء التأثير ببعض المدارس وقالوا: إنّنا ندعو إلى إبطال هذا الشرك الخاص الذي هو الشرك في الطاعة، وشرك التحاكم هذا ونترك ذلك؛ لأنّ المسألة واضحة، أو ربّما دخلهم ما دخلهم من أنّ ذلك يفرّق الناس، أو غير هذا.

وهذا اليوم موجود، وهذا خلاف منهج علماء المسلمين، وأئمة السلف فإنّك لا تجد موحّداً عرف توحيد الله ﷻ في عبادته، عرف أنّ التوجّه إلى الأولياء، أو التوجّه إلى المقبورين بالدعاء والسؤال، عرف أنّ هذا شرك لا تجد بين هؤلاء من يقول: إنّ الحكم بغير ما أنزل الله جائز؛ لأنّه إذا أخلص العبادة لله ﷻ في ذلك، فإنّه سيفهم أنّ من أنواع العبادة الطاعة، وأنّه يجب أن يفردّها ﷻ.

ولذلك الشيخ رحمه الله في باب واحد عالج هذه المسألة، وهو: باب ما

جاء في أن طاعة العلماء والأمرأ في تحريم ما أحلّ الله، أو تحليل ما حرّم الله يصيرهم أرباباً من دون الله.

وهذا هو المقصود منها، الباب واحد، ولكن الدعوة لا تكون إلى هذا مثل ما هو حاصل الآن إلى ما يبطل كما يسمّونه الشرك السياسي، هذا لا شكّ أنه ضلال عن منهج الأنبياء، والمرسلين في الدعوة.

ومن صنّف في هذا، وظنّ أنّ دعوة الأنبياء، والمرسلين هي إبطال هذا النوع فإنّه لم يفهم أصل شرك العالم الذي نبه عليه الآن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، الآن أصل شرك العالم في أيّ شيء؟ ﴿وَقَالُوا لَا نَدْرَأُ عَآلِهَتَكُمْ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغوُثَ وَيَعُوْقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّوْا كَثِيْرًا ﴿٢٤﴾﴾ [نوح: ٢٣-٢٤] هذا أصل شرك العالم؛ لأنّ أول شرك وقع في الأرض هو بهذا، وانتشر في الناس هذا الشرك بخصوصه.

ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما فيما ثبت في صحيح البخاري: هذه أسماء رجال صالحين^(١).

فهذا أصل شرك العالم، فإذا دعونا الدعوة الحقّ كما دعا أئمة الإسلام، وأئمة السلف، ومن سار على نهجهم من أئمة هذه الدعوة، دعونا إلى أصل هذا الدين، وإلى ما يُبعد، ويباعد من أصل شرك العالم،

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما: «صَارَتِ الْأُوْتَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدُ، أَمَّا وَدٌ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ لِهَذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغوُثٌ فَكَانَتْ لِمُرَادِئِمْ لِبَنِي غَطَفِيْئِ بِالْحِمْيَرِ عِنْدَ سَبَا، وَأَمَّا يَغوُثٌ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمَيْرٍ، لِأَنَّ ذِي الْكَلَاعِ. أَسْمَاءَ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ أَنْ انصَبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا، وَسَمُّوْهَا بِأَسْمَائِهِمْ فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوْلَئِكَ، وَتَنَسَّخَ الْعِلْمُ عُبِدَتْ».

وهو الشُّرك في الأولياء، والصالحين، أو صرف أنواع العبادة لغير الله ﷻ فإنَّ غيره سيأتي تبعًا.

وهذا واقع بالتجربة، ونحن رأينا الدَّعوة السلفية الصحيحة في هذه البلاد كيف أثمرت، وهي تجربة واضحة.

وأما اليوم فإنَّنا إذا توجَّه الناس إلى إبطال غير أصل الشرك، فإنَّهم يتوجَّهون إلى هدم ما ليس بأصل، وعند ذلك فإنَّهم لا يهدمون الأصل، ومن المعلوم أنَّه إذا هُدم الأصل يُهدم ما سواه تبعًا.

ولهذا تجد أنَّ الجماعات الإسلامية المنتشرة في كثير من بلاد المسلمين، تجد أنَّ الجماعات التي تدعو إلى ما كان عليه السلف الصالح، وتركز على جانب، أو على توحيد العبادة، وتدعو الناس إليه، لا تجد بينهم من يشكك في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله، واضحة عندهم؛ لأنَّها نوع من الأنواع، وهم وضحت عندهم كما وضع باقي المسائل.

أما الذين قلبوا الأمر فتوجَّهوا إلى نوع هذا الكلام في الحكم بغير ما أنزل الله، والكلام، والتفصيلات والمؤلفات، وإلى غير ذلك فإنَّهم توجَّهوا إلى ما ليس بأصل؛ ولهذا لا تجد عندهم الدعوة صحيحة إلى إبطال عبادة غير الله ﷻ، فإذا أتى الواحد سيستقيم، وأرادوا التأثير عليه، أوَّل ما يتكلَّمون معه في الحكم بغير ما أنزل الله، وما يتعلَّق بذلك، هؤلاء الذين أعينهم هم الذين عندهم عقيدة صحيحة في أنفسهم، فهم لا يعتقدون في الأولياء، ولا يعتقدون في القبور، ونحو ذلك، أمَّا الذين يعتقدون فهؤلاء أمرهم منته.

وهذه شبهة الآن تسير في بعض بلاد المسلمين، وهم هؤلاء الذين اقتنعوا بهذا الأمر، وهو أنَّهم يقولون: نحن على اعتقاد سليم، ونحن نهتمُّ

باعتماد أهل السنة والجماعة، ونهتهم بما كان عليه سلف هذه الأمة، ولكن في طريق الدعوة يدعون إلى إبطال ما يسمونه بالشرك السياسي، وذلك يتركونه إلى اعتقاد الأفراد الفردي، لكنهم لا يدعون إليه دعوة واضحة، هذه كالتقرير، والشرح لقول ابن القيم هنا: «وهذا أصل شرك العالم». فتهتم بقوله: أصل شرك العالم.

وما دام أنّ هذا هو الأصل فهو الذي يجب أن تبذل الجهود في إبطاله، وما هو غيره من أنواع الشرك، فإنّه سيبطل تبعاً لإبطال ذلك الأصل، فإذا هدم الأساس، فإنّ البنيان كلّ يهدم.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۚ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٦٦) وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِذْ يَدْعُ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٧﴾ [يونس: ١٠٦-١٠٧].

ش: قال ابن عطية: معناه قيل لي: ﴿وَلَا تَدْعُ﴾، فهو عطف على أقم، وهذا الأمر، والمخاطبة للنبي ﷺ. إذا كانت هكذا، فأحرى أن يحذر من ذلك غيره، والخطاب خرج مخرج الخصوص، وهو عام للأمة^(١).

قال أبو جعفر ابن جرير في هذه الآية: يقول تعالى ذكره: «ولا تدع» يا محمد من دون معبودك، وخالقت شيئاً لا ينفعك في الدنيا، ولا في الآخرة، ولا يضرك في دين، ولا دنيا، يعني بذلك: الآلهة والأصنام، يقول: لا تعبدها راجياً نفعها، أو خائفاً ضررها، فإنها لا تنفع، ولا تضر، فإن فعلت ذلك فدعوتها من دون الله، فإنك إذا من الظالمين، يكون من المشركين بالله، الظالم لنفسه^(٢).

قلت: وهذه الآية لها نظائر كقوله: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [القصص: ٨٨] ففي هذه الآيات بيان أن كل مدعو يكون إلهاً، والإلهية حق لله لا يصلح منها شيء لغيره؛ ولهذا قال: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ

(١) انظر: المحرر الوجيز (٩٩/٩).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٢١٨/١٥).

الْبَطْلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿[الحج: ٦٢] وهذا هو التوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥] والدين: كل ما يدان الله به من العبادات الظاهرة، والباطنة.

وفسره ابن جرير في تفسيره بالدعاء، وهو فرد من أفراد العبادة، على عادة السلف في التفسير، يفسرون الآية ببعض أفراد معناها، فمن صرف منها شيئاً لقبر، أو صنم، أو وثن، أو غير ذلك، فقد اتخذه معبوداً، وجعله شريكاً لله في الإلهية التي لا يستحقها إلا هو؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] فتبين بهذه الآية، ونحوها أن دعوة غير الله كفر، وشرك، وضلال.

وقوله: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدَكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧] فإنه المنفرد بالملك، والقهر، والعطاء، والمنع، والضر، والنفع، دون كل ما سواه، فيلزم من ذلك أن يكون هو المدعو وحده، المعبود وحده، فإن العبادة لا تصلح إلا لملك الضر، والنفع، ولا يملك ذلك، ولا شيئاً منه غيره تعالى، فهو المستحق للعبادة وحده، دون من لا يضر، ولا ينفع.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِي قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ

﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢] فهذا ما أخبر به الله تعالى في كتابه من تفرده بالإلهية، والربوبية، ونصب الأدلة على ذلك.

فاعتقد عباد القبور، والمشاهد، نقيض ما أخبر به الله تعالى، واتخذوهم شركاء لله في استجلاب المنافع، ودفع المكاره، بسؤالهم، والالتجاء بالرغبة، والرغبة، والتضرع، وغير ذلك من العبادات التي لا يستحقها إلا الله تعالى، واتخذوهم شركاء لله في ربوبيته، وإلهيته.

وهذا فوق شرك كفار العرب القائلين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] ﴿هَتُولَاءَ شَفَعْتُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فإن أولئك يدعونهم ليشفعو لهم، ويقربوهم إلى الله.

وكانوا يقولون في تليبتهم: «لَبَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ إِلَّا شَرِيكًا، هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ»^(١).

وأما هؤلاء المشركون فاعتقدوا في أهل القبور، والمشاهد ما هو أعظم من ذلك، فجعلوا لهم نصيبًا من التصرف، والتدبير، وجعلوهم معادًا لهم، وملاذًا في الرغبات، والرهبات ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطور: ٤٣]، وقوله: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ أي: لمن تاب إليه.

(١) أخرجه مسلم (١١٨٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: «كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ لَبَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ - قَالَ: - فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَيَلْكُمُ قَدْ قُدَّ، فَيَقُولُونَ إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ. يَقُولُونَ هَذَا، وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ».

الشرح:

في آية سورة يونس: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِذَا يُرِيدُكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾ [يونس: ١٠٦، ١٠٧]

هذا الخطاب للنبي ﷺ: ﴿وَلَا تَدْعُ﴾ نهي، وقوله هنا: ﴿مِن دُونِ اللَّهِ﴾ يشمل ما إذا كان الدعاء استقلالاً، أو كان الدعاء اشتراكاً، قال: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ أي: لا تدع على وجه الاستقلال من هو دون الله ﷻ، لا تدع غير الله ﷻ، لا على وجه الاستقلال، - أي: أن تعتقد أنه مستقل -، ولا على وجه المشاركة - تعتقد أنه مشارك معاون، واسطة - ﴿مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾، هذا وصف لحال أولئك الذين ألّهُوا، ودعوا من دون الله ﷻ، أو معه: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ أي: الذين لا ينفعون، ولا يضرّون، فهؤلاء الذين توجّه إليهم بالعبادة، هؤلاء هم في حاجة إلى النفع، إلى جلب المنافع لهم، وهم في حاجة إلى دفع المضار عنهم، إذا تأملت في حياته، تجد أنهم في حياتهم محتاجون لأن يُنفعوا، ومحتاجون لأن تدفع عنهم المكاره، سواء كانوا صالحين، أو كانوا أنبياء، أو كانوا غير ذلك، هم في حياتهم محتاجون، وكذلك الصالحون محتاجون بعد مماتهم إلى الله ﷻ، في أن يخفف عنهم الحساب، وأن يجعلهم من المرحومين، ومحتاجون أيضاً إلى الأحياء في أن يدعوا لهم، وأن يسألوا الله ﷻ لهم المغفرة، ونحو ذلك، أو إذا كانوا أنبياء أن يُصلي الناس عليهم، وأن يسلموا عليهم.

إذا فهم في الواقع ليسوا مالكين لا لنفع، ولا لضرر، والنبي ﷺ بين

ذلك عن نفسه فقال ﷺ : ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْرَتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، فهو لا يملك لنفسه نفعاً، ولا يملك لنفسه ضرراً ﷺ، مع كونه أكمل الناس، بل مع كونه أشرف المخلوقات - عليه الصلاة والسلام -، مع ذلك يبين للناس أنه من عباد الله ﷺ لقوله: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ أي: إلا الذي شاءه الله ﷺ لي من جلب بعض الأشياء التي أقدرني الله ﷺ عليها لنفسي، أو دفع المكاره عني بما أقدر عليها.

﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْرَتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ أي: حتى الغيب ما عندي علم به، وهذا فيه تقرير إلى أنه - عليه الصلاة والسلام - بشر يوحى إليه فقط؛ كما قال ﷺ في الآية الأخرى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠].

إذاً في هذه الآية، آية يونس، قوله ﷺ : ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦]، نهي، وهذا النهي للتحريم؛ لأنه شرك، لو دعا غير الله ﷺ فإنه يكون من الظالمين، فقال ﷺ : ﴿فَإِنْ فَعَلْتَ﴾ أي: حصل منك هذه الدعوة: ﴿فَإِنَّكَ إِذَا مَنَّ الظَّالِمِينَ﴾ وهذا يهزّ قلوب المؤمنين جميعاً، إذا كان النبي ﷺ ووجه بهذا الخطاب، وهذا المقال من أنه لو فعل ذلك كان من الظالمين: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصاص: ٨٨]، وقوله ﷺ في الآية الأخرى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذِّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣] خوطب النبي ﷺ بأنه لو دعا غير الله ﷺ، وهو أكمل الخلق، وأشرف الخلق، وأرفعهم مقاماً في الإيمان، لو دعا غير الله ﷺ، وتوجه إليه لكان من الظالمين أبشع الظلم، وأبشع العدوان، ألا هو بتأليه غير الله، ولكان من المعذِّبين جزاء شركه، أفيأمن من هو دون النبي ﷺ ذلك؟ لا يمكن، أفيأمن موحد أن يكون

متوجِّهًا إلى شيء من ذلك؟ لا يأمن، والله ﷻ له مكر بعباده، ولا يأمن مكر الله أهل الإيمان، بل هم دائمو الوجل من أن تصرف قلوبهم إلى غير طاعة الله، أو تقلب قلوبهم؛ ولهذا قال إبراهيم ﷺ داعيًا ربَّه الدعاء العظيم: ﴿وَأَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥] دعا ربه، أليس هو في تقييد من دينه؟ أليس هو في وضوح من أمر التوحيد؟ بلى، ولكن خاف؛ لأنَّه يعلم أن تسلَّط الشيطان على العباد إمَّا هو بالشرك.

قال إبراهيم التيمي - أحد أئمَّة التابعين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - عندما تلا هذه الآية: ﴿وَأَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ قال: ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم^(١).

إذا كان إبراهيم ﷺ ما أمن البلاء، فكذلك غيره لا يأمن البلاء، ويكون الطريق إلى عدم الوقوع في مثل هذا، وإلى أمن مثل هذا، بحسب قدرة العبد، ويتعلم التوحيد، وعدم نسيانه، وتعلم الشرك، واجتنابه، ليكون المرء في حساسية جديدة؛ ولهذا لو تأملت سورة الفاتحة فإنَّها كلَّها في التوحيد، والعبد يقولها كل يوم خمس مرات تذكيرًا به بهذا الأمر، وهو توحيدَه لله ﷻ، واستسلامه له، وعبادته وحده دون ما سواه، لكن لما كان العباد في غفلة عن معاني هذه السورة، وغيرها من آيات القرآن، فإنَّهم يحتاجون إلى تبيين مسائل التوحيد تنصيصًا، في كلِّ حال، حتى لا يقع ذلك في المؤمنين، يقول ﷻ: ﴿فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنْ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦] أي: من المشركين؛ كما قال في الآية الأخرى: ﴿إِنَّ الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

ثمَّ بيَّن ﷻ أنَّه لا يرفع الضرَّ، ولا يمسك الشرَّ إلا هو ﷻ، فقال: ﴿وَإِنْ يَمَسَّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧] هذا فيه حصر،

(١) سبق تخريجه (ص ١٨٦).

لا كاشف له لذلك الضرر مهما بلغ، سواء كان شديداً، أو كان ضعيفاً، كان كثيراً، أو كان قليلاً، فإنه لا يكشف ذلك الضرر إلا الله ﷻ : ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ﴾ هو الذي مس بالضرر، وهو الذي يستطيع كشفه دون ما سواه: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ يَضُرَّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ هذا حصر، حصر الكشف في الله ﷻ ، فغيره (لا يستطيع أن يكشف الضرر، ولا أن يحوله من حال إلى حال، وهذا معنى قولنا: (لا حول ولا قوة إلا بالله ﷻ) .

﴿وَإِنْ يُرِدْكَ بَخِيرٌ﴾ أي: إن أفاض عليك خيراً فإنه لا راد لفضله، ﴿وَإِنْ يُرِدْكَ بَخِيرٌ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، وهذا مثل الآية الأخرى في أول سورة فاطر قال ﷻ : ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢]، وهذا في معنى حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه الترمذي، وغيره أن النبي ﷺ قال له: «إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعْنَتْ فَاسْتَعْنِي بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ»^(١) .

فإذا ننتبه لمثل هذه الآية، إذا كان النبي ﷺ خوطب بهذا فنحن وغيره ﷺ سواء كانوا صحابة، أو من هم دونهم، هم مخاطبون بذلك من باب أولى؛ ولهذا تجد من المفسرين الذين لم يفهموا كلام مفسري السلف في هذه الآية يقول: هذا ليس المقصود به، وأن المقصود به النبي ﷺ، ولكن الخطاب للنبي ﷺ وليس مقصوداً به، وإنما المقصود به أمته، هو

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٦)، وأحمد في المسند (٢٩٣/١)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٨٣٩٥)، وأبو يعلى في مسنده (٤٣٠/٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢١٧/١).

ليس هذا أنه يقع الشرك منه ﷺ، حاشاه من ذلك: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٧].

لكن هذا فيه التحذير الشديد لأكمل الناس ديناً، ولأكمل الناس إيماناً من هذا الأمر، فيكون فيه تحذير لمن دونه عن الوقوع في مثل شرك هذا البلاء العظيم.

إذا الخطاب هنا للنبي ﷺ، والتحذير له ﷺ، وغيره ﷺ أولى بذلك.

وَقَوْلِهِ: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ ۗ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧].

ش: يأمر تعالى عباده بابتغاء الرزق منه وحده دون ما سواه ممن لا يملك لهم رزقاً من السماوات، والأرض شيئاً، فتقديم الظرف يفيد الاختصاص.

وقوله: ﴿وَاعْبُدُوهُ﴾ من عطف العام على الخاص، فإن ابتغاء الرزق عنده من العبادة التي أمر الله بها.

قال العماد ابن كثير رحمته الله: ﴿فَابْتَغُوا﴾ أي: فاطلبوا عند الله الرزق، أي: لا عند غيره؛ لأنه المالك له، وغيره لا يملك شيئاً من ذلك ﴿وَاعْبُدُوهُ﴾ أي: أخلصوا له العبادة وحده لا شريك له، ﴿وَاشْكُرُوا لَهُ﴾ أي: على ما أنعم عليكم ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ أي: يوم القيامة فيجازي كل عامل بعمله^(١).

الشرح:

هذا صلة لما تقدّم من الأدلّة على ما ذكره الشيخ رحمته الله في ترجمة الباب، وهو قوله: (بَابُ مِنَ الشُّرْكِ أَنْ يَسْتَعِينَتْ بِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ)، وذكر آيات تدلّ على هذا دلالة واضحة، ومنها قوله رحمته الله: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ ۗ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، وهذه الآية فيها عطف للعام

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٦/٢٦٩).

الَّذِي هُوَ الْعِبَادَةُ عَلَى الْخَاصِّ الَّذِي هُوَ ابْتِغَاءُ الرِّزْقِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ أَمَرَ بِأَنْ يَبْتَغَى عِنْدَهُ وَحْدَهُ دُونَ مَا سِوَاهُ مِنَ الرِّزْقِ، فَقَالَ ﷻ: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ وَهَذَا أَمْرٌ، وَمَا دَامَ أَنَّهُ أَمْرٌ دَاخِلٌ فِي الْعِبَادَةِ، وَهُوَ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ الْعِبَادَةِ، ثُمَّ عَمَّ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ ﷻ: ﴿وَأَعْبُدُوهُ﴾ أَي: وَحْدَهُ دُونَ مَا سِوَاهُ، وَفِي أَوَّلِ الْآيَةِ: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ وَفَرَقَ بَيْنَ هَذَا السِّيَاقِ، وَبَيْنَ مَا لَوْ قِيلَ: فَابْتَغُوا الرِّزْقَ عِنْدَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ قَدِمَ الظَّرْفَ، فَإِنَّهُ تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْمَعْنَى أَنْ تَقْدِيمُ مَا حَقَّهُ التَّأْخِيرُ يَفِيدُ أَشْيَاءَ، مِنْهَا فِي هَذَا الْمَقَامِ: الْإِخْتِصَاصَ، فَهُوَ يَفِيدُ الْحَصْرَ، وَالْقَصْرَ، وَيَفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ فِإِذَا ابْتِغَاءُ الرِّزْقِ لَا يَدَّ أَنْ يُحْصَرَ فِي اللَّهِ ﷻ، وَطَلَبُ الرِّزْقِ يُحْصَرُ فِي اللَّهِ ﷻ، الْإِبْتِغَاءُ هُوَ: الطَّلَبُ، يَطْلُبُ الرِّزْقَ مِنْ مَالِكِهِ، وَقَوْلُهُ هُنَا: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾ أَي: عِنْدَهُ وَحْدَهُ دُونَ مَا سِوَاهُ، ابْتِغَاؤُ الرِّزْقِ عِنْدَهُ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَالِكُ لِلنَّفْعِ، هُوَ الْمَالِكُ لِمَقَالِيدِ السَّمَوَاتِ، وَالْأَرْضِ، هُوَ الْمَالِكُ لِحَزَائِنِ السَّمَوَاتِ، وَالْأَرْضِ، وَهُوَ الَّذِي يَفِيضُ عَلَى عِبَادِهِ أَنْوَاعَ الرِّزْقِ الَّتِي يَتَقَلَّبُونَ فِيهَا، فَهُوَ مَالِكُ الْمَفَاتِيحِ، كَمَا قَالَ ﷻ: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وَمَعْنَى قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾ أَي: مَفَاتِيحُ الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا الْإِنْسَانُ هِيَ عِنْدَهُ وَحْدَهُ دُونَ مَا سِوَاهُ، وَمَنْ ذَلِكَ مَا سِيرِزِقُهُ الْمَرْءُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ ﷻ يَمِينُهُ مَلَأَى، سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، قَالَ ﷻ: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَالْقِسْطُ بِيَدِهِ الْأُخْرَى يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ»^(١).

(١) حديث أبي هريرة رضي الله عنه ورد بألفاظ متقاربة، رواه البخاري (٤٦٨٤، ٧٤١١) بلفظ: «يُدُّ اللَّهُ =

فما دام أنه ﷺ هو المالك لهذا وحده، فإنه يفرد بهذا النوع من العبادة، فالرزق يُطلب من عنده وحده دون ما سواه، فالعبد إذا كان له حاجة لأن يُرزق فليتوجه إلى الله ﷻ بطلب الرزق، بطلب أن يُرزق، بطلب أن يكون عنده ما يكفيه، أن يكون غنيًا، أن يكون عنده سعة من أمره، ونحو ذلك من أنواع الطلب، فإذا قبل الله ﷻ دعائه يسّر أسباب ذلك، فعمل العبد بأسباب تنتج له ما قدره الله ﷻ له، أو يأتيه ذلك من غير فعل سبب فعله، وإذا كان هذا واقعًا، وهذا لا جدال فيه عند المشركين، فإنهم يعلمون أنّ الذي يرزق هو الله ﷻ، وأنّ الذي يملك النفع، والضرر هو الله ﷻ دون ما سواه.

فمعنى ذلك أنّه يلزمهم أن يتوجهوا إليه ﷻ وحده دون ما سواه؛ لأنّهم ما داموا أقرّوا أنّ الذي ينفع، ومالك النفع الحقيقي هو الله ﷻ فمعنى ذلك أنّ الذي يجب أن يُعبد وحده دون ما سواه هو الذي ينفع، لم عبد العابدون غير الله ﷻ؟

الجواب: لأنّهم يعتقدون أنّهم ينفعون، يعتقدون أنّهم يمكنهم أن يفيضوا عليهم ممّا بأيديهم، وما دام أنّ الثابت عند الجميع أنّ المالك لأزمة النفع، المالك للرزق هو الله ﷻ وحده دون ما سواه.

فيجب إذاً أن تتوجه القلوب له، وأن يُسأل وحده دون ما سواه.

فإذا كان كذلك صحّ الاستدلال بهذه الآية على ما أراد الشيخ ﷺ في (باب من الشُّرك أن يستغيث بغير الله أو يدعوه غيره)؛ لأنّ الاستغاثة سؤال،

= مَلَأَى، وفيه: «وَيَبْدُو المِيزَانَ، يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ»، ورواه مسلم (٩٩٣) ﷺ بلفظ: «وَيَبْدُو الأُخْرَى القَبْضُ»، وكلاهما ليس فيه «القُسْطُ».

وروى نحوه ابن ماجه (١٩٧) من حديث أبي هريرة ﷺ، وفيه: «وَيَبْدُو الأُخْرَى المِيزَانَ يَرْفَعُ القُسْطُ وَيَخْفِضُ».

وكثيراً ما يكون المستغيث يستغيث في رزق، أو في نفع يريده لنفسه بدفع المضرات عنه، إذا كان فقيراً يقول: أغثني من فقري، أي: يطلب الرزق، إذا كان صاحب دين، أي: عليه دين، يقول: أغثني من هذا الدين الذي ركبني، معناه: يطلب الرزق، ونحو ذلك.

فإذا الله ﷻ هو الذي يملك النفع، ويملك الضرّ وحده دون ما سواه، وهذا دليل كثير في القرآن ما يتردد من أنه يقرّر ﷻ إقرار المشركين بأنه هو الذي يملك النفع، ويملك الضرّ، ويلزمهم بهذا الإقرار الذي هو نوع من أنواع توحيد الربوبية، يلزمهم بهذا النوع من الإقرار على ما جحدوه، وهو توحيد الإلهية؛ لأنهم معترفون بأنّ الذي يجب أن يسأل وحده هو الذي يملك النفع، والضرّ.

فإذا الذي يملك النفع، والضرّ هو الله ﷻ، فينبغي أن يُعبد وحده دون ما سواه، ولهذا عطف على ابتغاء الرزق بقوله: ﴿وَأَعْبُدُوهُ﴾ يعني: ابتغوا عند الله الرزق وحده دون ما سواه، واعبدوه أيضاً وحده دون ما سواه؛ لأنه هو الذي يملك نفعكم، ويملك دفع الضرّ عنكم، وهذا كما في قوله ﷻ في سورة الإسراء: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦] لا يملكون كشف الضرّ، ولو استغثتم بهم، لا يملكون إفاضة الخير عليكم، وتحويل الفقر الذي بكم، أو تحويل البلاء الذي بكم من حال إلى حال، لا يملكون ذلك، فمعنى ذلك أنّ هؤلاء الذين سُئلوا لا يملكون ذلك، فمعناه أنّ الله ﷻ هو وحده الذي يملك ذلك، فإذا هو الحقيق بأن تتوجه القلوب إليه محبةً، وتعظيمًا، وسؤالًا، وطلبًا، والتجاءً، ورغبةً، ورهبةً، وهذا تقرير بديع، وهو كثير في القرآن جدًّا، من أمثلة ذلك قوله ﷻ: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضَ لِقَوْلِكَ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُّسَكِّنَةٌ رَحْمَتِيهِ ﴿٣٨﴾ [الزمر: ٣٨]، وهذا فيه ظهور لهذا الدليل، ما وجه الاستدلال؟ من أين استفدت هذا الإلزام؟ من أي لفظ؟ وجه الاستدلال لا بدّ يكون لفظ: ﴿لِقَوْلِكَ اللَّهُ﴾ نحن نقول: الآن يلزمهم بتوحيد الإلهية بما اعترفوا به من توحيد الربوبية.

هذه استفادة من الفاء، من قوله ﷻ: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ﴾ من الهمزة والفاء؛ لأنّ الفاء هذه التي تأتي بعد الاستفهام، هذه عاطفة لجملة حذفت بين الهمزة، والفاء يدلّ عليها السياق، وهذا كثير في القرآن، الواو والفاء، بعد همزة الاستفهام على جملة عاطفة، الجملة المذكورة على جملة محذوفة دلّ عليها السياق، وهذا واضح أنّ فيه ترتيباً ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ﴾ أي: إذا قلت هذا، وأقررتم بأنّ الله ﷻ هو خالق السموات والأرض وحده، وأنّه هو المالك لها، فهذا الذي تدعون من دون الله.

﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ﴾ [الزمر: ٣٨] هذا واضح أنّ فيه إلزاماً وترتيباً، ترتيب الثاني على الأوّل، فتقرير هذه المسائل هو: أنّه يستدلّ عليهم بما أثبتوه على ما أنكروه.

وآية سور العنكبوت واضحة في ذلك: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَأَشْكُرُوا لَهُٓ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧] ﴿وَاعْبُدُوهُ﴾ عام أتى بعد الخاص؛ لأنّ هذا الخاص هم يقرون به، وهو أنّ الله ﷻ مالك الرزق وحده، فإذا ابتغوا الرزق عنده وحده، واعبدوه وحده دون ما سواه، قال ﷻ: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ أي: مرجعكم إليه، والناس صائرون إليه، ومحشورون إليه في يوم القيامة، فلا تظلم نفس شيئاً.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَفْلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴿٦﴾﴾ [الأحقاف: ٥-٦].

ش: نفى سبحانه أن يكون أحد أضل ممن يدعو غيره، وأخبر أنه لا يستجيب له ما طلب منه إلى يوم القيامة.

والآية تعم على كل من يدعى من دون الله، كما قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦] وفي هذه الآية أخبر أنه لا يستجيب، وأنه غافل عن داعيه ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾، فتناولت الآية كل داع، وكل مدعو من دون الله.

قال أبو جعفر بن جرير في قوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً﴾ يقول تعالى ذكره: وإذا جمع الناس ليوم القيامة في موقف الحساب كانت هذه الآلهة التي يدعونها في الدنيا لهم أعداء؛ لأنهم يتبرأون منهم: ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ يقول تعالى ذكره: وكانت آلهتهم التي يعبدونها في الدنيا بعبادتهم جاحين؛ لأنهم يقولون يوم القيامة: ما أمرناهم، ولا شعرنا بعبادتها إيانا، تبرأنا منهم يا ربنا^(١)؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ﴿٧﴾﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَءَابَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا ﴿٨﴾﴾ [الفرقان: ١٧-١٨].

(١) انظر: تفسير الطبري (٤/٢٦).

قال ابن جرير: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ من الملائكة، والإنس، والجن، وساق بسنده عن مجاهد قال: عيسى، وعزير، والملائكة^(١).

ثم قال: يقول تعالى ذكره: قالت الملائكة الذين كان هؤلاء المشركون يعبدونهم من دون الله، وعيسى: تنزيهاً لك يا ربنا، وتبرئة مما أضاف إليك هؤلاء المشركون: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ نواليهم ﴿أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ﴾ انتهى^(٢).

قلت: وأكثر ما يستعمل الدعاء في الكتاب، والسنة، واللغة، ولسان الصحابة، ومن بعدهم من العلماء في السؤال، والطلب، كما قال العلماء من أهل اللغة وغيرهم: الصلاة لغة الدعاء، وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣] الآيتين، وقال: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأنعام: ٦٣]، وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ [يونس: ١٢].

وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فُذُو دُعَاءِ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١]، وقال: ﴿لَا يَسْعَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] الآية، وقال: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩] الآية.

(١) انظر: تفسير الطبري (١٨٩/١٨).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٩٠/١٨).

وفي حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ»^(١)، وفي الحديث الصحيح: «ادْعُوا اللَّهَ، وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالْإِجَابَةِ»^(٢)، وفي آخر: «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ»^(٣)، وحديث: «لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ»^(٤)، رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم وصححه، وقوله: «الدُّعَاءُ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ، وَعِمَادُ الدِّينِ، وَنُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»^(٥) رواه الحاكم وصححه. وقوله: «سَلُّوا اللَّهَ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الشُّسْعِ إِذَا انْقَطَعَ»^(٦) الحديث.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: أفضل العباداة الدعاء، وقرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] الآية. رواه ابن المنذر، والحاكم وصححه^(٧). وحديث: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ... الحديث»^(٨)، وحديث: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ

(١) سبق تخريجه (ص ١٩٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٧٩).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٧٣)، وابن ماجه (٣٨٢٧)، وأحمد (٤٤٢/٢، ٤٤٣، ٤٧٧)، والبخاري في الأدب المفرد (٦٥٨).

(٤) أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩، ٣٢٤٧، ٣٣٧٢)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وأحمد (٤٦٧/٤، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٧)، والبخاري في الأدب المفرد (٧١٤)، والحاكم (٤٩٠/١).

(٥) أخرجه الحاكم (٤٩٢/١) وصححه.

(٦) أخرجه الترمذي (٣٦٠٧، ٣٦٠٨).

(٧) أخرجه ابن المنذر في التفسير كما في الدر المنثور (٣٠٢/٧)، والحاكم (٤٩١/١) وصححه.

(٨) أخرجه أبو داود (١٤٩٧)، والترمذي (٣٥٤٤)، وأحمد (١٩٢/٢١)، والحاكم (٦٨٣/١)، والطبراني في الكبير (١٠١/٥).

.....

أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ،
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ^(١)، وأمثال هذا في الكتاب، والسنة أكثر من أن
يحصر، في الدعاء الذي هو السؤال، والطلب، فمن جحد كون السؤال،
والطلب عبادة فقد صادم النصوص، وخالف اللغة، واستعمال الأمة
سلفاً، وخلفاً.

وأما ما تقدم من كلام شيخ الإسلام، وتبعه العلامة ابن القيم -
رحمهما الله تعالى - من أن الدعاء نوعان: دعاء مسألة، ودعاء عبادة،
وما ذكر بينهما من التلازم، وتضمن أحدهما للآخر، فذلك باعتبار كون
الذاكر، والتالي، والمصلي، والمتقرب بالنسك، وغيره طالباً في
المعنى. فيدخل في مسمى الدعاء بهذا الاعتبار، وقد شرح الله تعالى في
الصلاة الشرعية من دعاء المسألة ما لا تصح الصلاة إلا به، كما في
الفاتحة، والسجدين، وفي التشهد، وذلك عبادة كالركوع، والسجود.
فتدبر هذا المقام يتبين لك جهل الجاهلين بالتوحيد.

الشرح:

ثم ذكر قوله ﷺ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ
إِلَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥] هذه الآية يحكم

(١) أخرجه أبو داود (١٤٩٣)، والترمذي (٣٤٧٥)، وأحمد (١٤٩/٣٨).

الله ﷻ فيها على الذين يدعون الآلهة المختلفة بأنهم هم أضلّ الخلائق، وهم بلغوا في الضلال مبلغًا لا مبلغ بعده، يقول ﷻ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ﴾ أي: ليس ثمّ أضلّ من هؤلاء: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، هنا في قوله: (يَدْعُوا) هذا يعني السؤال الذي فيه العبادة، أي: سألوهم، طلبوا منهم أشياء، فهو جمع معنى السؤال، وجمع أيضًا معنى العبادة، ولذلك قال في آخرها: ﴿كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦]؛ لأنّ السؤال لفظ (يدعوا) يدلّ على السؤال، ويدلّ على العبادة بالتضمّن، أي: دعاء المسألة يدلّ على دعاء العبادة بالتضمّن، وهذا ظاهر، قال ﷻ: ﴿أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا﴾ (ممنّ) هذه من كلمتين، من الجارّة (وَمَنْ يَدْعُ) و(مَنْ) هذه للعقلاء، يدعون من دون الله، هذا يشمل كلّ من دعي من دون الله ﷻ.

إذا هذه الآية تعمّ؛ لأنّ الله ﷻ قال: (يَدْعُوا)، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أي: يدعوا سوى الله ﷻ، دعوا غير الله ﷻ، وهذه الآلهة التي دُعيت من دون الله، ما أنواعها؟

الجواب: ذكر الله ﷻ في كتابه أربعة أنواع، ذكر الأنبياء، والمرسلين، وذكر الصالحين، وذكر الأصنام، وذكر الملائكة، وذكر الجن، هذه أربعة أصناف.

النوع الأول: البشر من الأنبياء، والمرسلين والصالحين، والعباد والأولياء، أو الذين ليسوا بعباد، ولا أولياء صالحين، هذا نوع.

النوع الثاني: الأصنام المصوّرة، أحجار، أخشاب، ونحو ذلك.

النوع الثالث: الجنّ.

النوع الرابع: الملائكة، وهذه تأملوها في القرآن، هذه الآية، في قوله: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ تعمّ الأربعة جميعًا، وهي كقوله ﷻ في سورة الفرقان: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ

عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ﴿ [الفرقان: ١٧] ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾
كذلك هذا فيه عموم؛ لأن «ما» هنا بمعنى الذي، والأسماء الموصولة تعم
ما كان في حيز صلتها، إذن هذا عموم، كل من دعي من دون الله فإنه
يدخل في هذا، فإذا حكم الله ﷻ - وهو أحكم الحاكمين، وأصدق
القائلين - بأنه ليس ثم أضلّ ممن دعا أحدًا من دونه ﷻ ، ليس ثم أضلّ
ممن دعا نبيًا من الأنبياء، ولو كان نبيًا محمدًا ﷺ ، ليس ثم أضلّ ممن دعا
من دون الله رسولًا من الرسل، ليس ثم أضلّ ممن دعا صالحًا من
الصالحين، ليس ثم أضلّ ممن دعا وليًا من الأولياء، وكذلك من باب
أولى، وأحرى ليس ثم أضلّ بل ضلاله مضاعف ممن دعا ضالًا مضلًا
فاسقًا فاجرًا، وخارجًا عن دين الإسلام، ومات، ثم عكف الناس على
قبره، وسألوه، هؤلاء هم أضلّ الناس، كذلك حكم الله ﷻ بأنه ليس ثم
أضلّ ممن دعا الجنّ، وسألهم، واستغاث بهم، واستمتع بهم، وحكم
الله ﷻ بأنه ليس ثم أضلّ ممن سأل الملائكة، وحكم الله ﷻ بأنه ليس
ثم أضلّ ممن سأل الأصنام، والصور المصوّرة من الأخشاب، أو
الأحجار، أو الأشجار، أو نحو ذلك، كل هؤلاء سألوا غير الله، ودعوا
غير الله، وعبدوا غير الله ﷻ ، فهم أضلّ الناس بحكم الحاكمين،
وإذا كان كذلك كانوا هم المشركين الشّرك الأكبر، بل شركهم أكبر من
أنواع الشّرك الأكبر، فإنّ الشّرك الأكبر درجات، أو الشّرك الأكبر دركات،
أشدّها هو شرك الاستغاثة، شرك الدّعوة، هذا هو أشدّها.

وإذا كان كذلك فإنّ الشيطان حريص على أن يوقع الناس في هذا
البلاء، وحصل له بعض ما أراد، فانصرف فئات من الأمة إلى هذا النوع
من الشّرك، فالهوا الأنبياء، ألّهوا الصالحين، ألّهوا الفسقة، ألّهوا الجنّ،
ونحو ذلك ممّا هو معروف.

فإِذَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ هذا ظاهر الدلالة على ما ذكرت، قال ﷺ مبيِّناً وجه ذلك: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ﴾ وهذا مفعول به «من» هنا مفعول به، ومن للعقلاء، أو غير العقلاء، الغالب أنها للعقلاء، ولكن قد تأتي لغير العقلاء.

وقد قدّمنا أن الآية هذه فيها عموم ممّن دُعي من دون الله.

قوله ﷺ: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ﴾ يدخل دخولاً أولياً العقلاء، لدلالة لفظ «من» عليه، ويدخل غير العقلاء، يدخلون من الأصنام، وغيره، يدخلون تبعاً، ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ هو لا يستجيب له، وعدم الاستجابة إلى يوم القيامة، معنى ذلك: أن هؤلاء الذين في البرزخ لا يملكون الإجابة إلى يوم القيامة، أما يوم القيامة فإنهم سيكونون أحياء، فإنه لو استغاث المستغيث بالنبي ﷺ في عرصات القيامة كان ذلك جائزاً، بل الناس يستغيثون بالأنبياء يوم القيامة، فإذا قوله هناك ﷺ: ﴿إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ فيه دلالة على أن هؤلاء الذين سئلوا من دون الله ﷺ، أو مع الله ﷺ أنهم لا يستجيبون إلى يوم القيامة، فلو ادخر أولئك السائلون سؤالهم لأولئك الذين ألّهُوا، وأخروه إلى يوم القيامة لأمكن أن يجيبوهم، لكن الحال أنهم لا يستجيبون، فهم إلى يوم القيامة، وأيضاً من أوصاف هؤلاء الذين سئلوا ودُعوا من دون الله، ﴿وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾، أي: هم عن سؤال هذا السائل غافلون، هم عن دعاء هذا الداعي غافلون، هم عن استغاثة هذا المستغيث غافلون، فكيف إذا يكون حال هذا الذي يسأل من هو غافل عنه، ويتعلق بمن هو غافل عنه، ويستغيث بمن هو غافل عنه، أهذا يعدّ في ضمن العقلاء، أم في ضمن الجهلاء؟

لا شكّ هذا غافل عنك، لا يستجيب لك، هو مشغول بنفسه، وأنت

تسأله، والله عَزَّوَجَلَّ هو الذي حكم، وأخبر، ومن أخبر من الله عَزَّوَجَلَّ؟ ومن أعلم من الله عَزَّوَجَلَّ بأنَّ هؤلاء مشغولون بأنفسهم؟، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفْلُونَ﴾، أي: في فترة البرزخ هم عن دعائهم غافلون، هذه حجة الآية.

ثم بيّن تعالى أنّ الذي سأل سيكون له يوم القيامة مصير مع الذين سألهم فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً﴾ [الأحقاف: ٦]؛ لأنَّ هؤلاء الذين سُئِلُوا لا يرضون أن يسألهم أحد، وإذا عاينوا يوم القيامة النار فإنهم لا يرضون أن يكون أحد قد أشرك بهم، أو توجه إليهم، أو دعاهم، أو سألهم؛ لهذا إذا حُشِرَ النَّاسُ تبرؤوا منهم: ﴿كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً﴾ عداوة ظاهرة بيّنة تكون يوم القيامة، فهل هذا الذي يسأل من سيكون عدوًّا له يوم القيامة في هذه المسألة التي سألهما، هل هذا على وجه صواب، أم على وجه ضلال، وهل ضلاله هذا بسيط، أم ضلاله أعظم الضلال؟

فإذا قوله هنا: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، وقوله: ﴿وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفْلُونَ﴾، وقوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً﴾، وقوله: ﴿وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ هذه الأربع كلّها في بيان كون ذلك الضلال أعظم الضلال؛ لأنّه قال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفْلُونَ﴾ هؤلاء الذين عبدتموهم ترجون شفاعتهم يوم القيامة، أو سألتموهم تريدون منهم النفع في الدنيا، هؤلاء يوم القيامة يكونون أعداء لكم، ويكونون بهذه العبادة، وذلك الدّعاء الذي دعوتموهم، وتلك المسألة التي سألتموهم يكونون متبرّئين منكم: ﴿وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾، وهذا كما قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] تقطّعت، كانوا يظنون أنّ الدّعاء

سبب يصل بهم، وإذا بهذا السبب انقطع، يظنون أن التوسل بهم سبب يصلهم بهؤلاء الصالحين، أو الأنبياء، والمرسلين، أو الأولياء، فإذا به يوم القيامة ينقطع، وليس ثم سبب إلا توحيد الله ﷻ: ﴿الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧].

ش: ومما يبين هذا المقام، ويزيده إيضاحًا، قول العلامة ابن القيم رحمته الله في قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وهذا الدعاء المشهور أنه دعاء المسألة، قالوا: كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو ربه، ويقول مرة: يا الله، ومرة يا رحمن، فظن المشركون أنه يدعو إلهين، فأنزل الله هذه الآية. ذكر هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما. وقيل: إن هذا الدعاء هنا بمعنى التسمية، والمعنى: أي: سميتوه به من أسماء الله تعالى، إما الله، وإما الرحمن، فله الأسماء الحسنى، وهذا من لوازم المعنى في الآية، وليس هو عين المراد، بل المراد بالدعاء معناه المعهود المطرد في القرآن، وهو دعاء السؤال، ودعاء الثناء.

ثم قال: إذا عرف هذا فقله: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] يتناول نوعي الدعاء لكنه ظاهر في دعاء المسألة، متضمن لدعاء العبادة، ولهذا أمر بإخفائه.

قال الحسن: بين دعاء السر، ودعاء العلانية سبعون ضعيفًا، ولقد كان المسلمون يجتهدون في الدعاء، ولم يسمع لهم صوت، إن كان إلا همسًا بينهم، وبين ربهم.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] يتناول نوعي الدعاء، وبكل منهما فسرت الآية قيل: أعطيه إذا سألني، وقيل: أئيبه إذا عبدني، وليس هذا من استعمال

اللفظ في حقيقته، ومجازه، بل هذا استعمال في حقيقته الواحدة المتضمنة للأمرين جمعياً،

وهذا يأتي في مسألة الصلاة، وإنما نقل عن مسماها في اللغة، وصارت حقيقة شرعية، واستعملت في هذه العبادة مجازاً للعلاقة بينهما، وبين المسمى اللغوي، وهي باقية على الوضع اللغوي، وضم إليها أركان، وشرائط.

فعلى ما قررناه لا حاجة إلى شيء من ذلك، فإن المصلي من أول صلاته إلى آخرها لا ينفك عن دعاء، إما عبادة، وثناء، أو دعاء طلب، ومسألة، وهو في الحالتين داع. ا هـ. ملخصاً من البدائع^(١).

الشرح:

هنا في كلام ابن القيم رحمته الله والذي قبله يقول: إنَّ لفظ الدَّعاء في الغالب في القرآن، وفي السنة، وفي كلام العرب أنه يراد به دعاء السؤال، وقد يراد به دعاء العبادة، أي: أنه خصَّص العبادة باسم العبادة، والدعاء صار للعرف، الاستعمال العرفي في القرآن، وفي السنة، وفي كلام العرب أن هذا يُراد به دعاء المسألة، فإذا قال القائل: دعوت ربِّي، أي: سألته؛ ولهذا قال رحمته الله: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ ادعوا الله، أو ادعوا

(١) انظر: بدائع الفوائد (٣/٨٤٢).

الرحمن، ليس معناه اعبدوا الله، أو اعبدوا الرحمن، ليس هذا مراد بالآية إنما المراد اسألوا الله، أو اسألوا الرحمن: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ أي: سواء أسألتم الله ﷻ، أو سألتم الرحمن، فإنما تسألون ربًا واحدًا، وإِلَهًا وَاحِدًا، لا تسألون اثنين، قال ﷻ: ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ فالأسماء الحسنی من حيث دلالتها على ذات الله ﷻ مترادفة، هي كلها دالة على ذات واحدة؛ لهذا قال ﷻ: ﴿قَالَ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ اسألوا الله، أو اسألوا الرحمن.

كذلك من أدلة كون الدعاء الغالب عليه أنه المسألة هو قوله ﷻ: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ أي: حالة كونكم متضرعين، وحالة كونكم مخفين ذلك، ولهذا قال بعض السلف: إن كان دعائهم سرًا، سرًا يعني: همسًا بينهم، وبين ربهم؛ كما قال النبي ﷺ حينما سمع الصحابة ﷺ يرفعون أصواتهم قال: «أَيُّهَا النَّاسُ: ازْبَعُوا عَلَيَّ أَنْفُسَكُمْ، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَ - يَعْنِي: تَسْأَلُونَ - أَقْرَبُ إِلَيَّ أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِي»^(١) أي: قريب منكم، فلم رفع الصوت؟؛ لهذا سأل سائل فقال: أبعيد ربنا فنناديه، أم قريب فنناجيه؟ يريد نناديه فنرفع الصوت بالدعاء، أم قريب فنناجيه همسًا، وسرًا.

هنا في قوله ﷻ في سورة الأعراف: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ أي: سرًا، هذه السرية تكون في العبادة فيما علمنا من أمر الشرع، أم في السؤال؟ في السؤال؛ لأن العبادات ظاهرة، الصلاة واضحة، ما هي خفية، الواحد يدعو ربه، مطلوب منه أن يخفي صلاته، لا، كذلك عبادة الصيام، كذلك عبادة الزكاة، الحج، الأذكار، جميع العبادات، هل المراد

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٢)، ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

من فاعلها أن يخفيها، أم المراد أن يسرّ بها؟ الأصل فيها الإظهار، إلا إذا كان في الإسرار زيادة في الأجر لما ورد في الشرع، وإلا الأصل في العبادات خاصة الفرائض الأصل فيها إظهارها، صلاة الفرض ما يجوز لواحد أن يقول: أنا أريد أستسر بها أعظم لأجري، حتى ما اتهم بالرياء، لا، الفرائض عموماً الأصل فيها إظهار العبادة، الصلاة، الصيام، الحج، حتى الزكاة إظهارها لا بأس به، خاصة في الأموال الظاهرة، أمّا الأموال الباطنة ففيها تفصيل، ونحو ذلك.

المقصود أنّ هذه الآية في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ ليست آتية في العبادة، إنما هي في السؤال؛ لأنه هو الذي يكون على وجه الخفاء، وهذا ظاهر.

إذا أصل المسألة وهي أنّ الدعاء في هذه الآية هو دعاء المسألة، فنصوص الكتاب، والسنة الغالب أنّ الدعاء دعاء مسألة، إذا قال قائل: إنّ دعاء المسألة ليس ظاهراً أنّه لا يجوز صرفه لغير الله، وأن صرفه لغير الله شرك فالجواب: لأنّ هذا في ترجمة هذا الباب قال: «أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ» فالجواب: أن دعاء المسألة متضمّن لعبادة، فلا يمكن لأحد أن يقول: هذا السائل ليس في عبادة، إذا سأل الله عَزَّ وَجَلَّ، تسأل أنت سألت على وجه العبادة، أم لا؟ سيقول: نعم؛ لأنّ السائل عابد، فإذا كان السائل عابداً فمعنى ذلك أنّ كلّ دعاء مسألة متضمّن لدعاء العبادة، هذا واضح، حجة ظاهرة على الذين يقولون: لا، دعاء العبادة ليس داخلياً، دعاء المسألة ليس شركاً، دعاء المسألة إذا صرف لغير الله ليس شركاً. وهذا تجده في كتب الذين عارضوا دعوة الإمام المجدّد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله مثل ابن جرجيس، وجماعته، ودحلان، وغيره، يأتون يحتجّون يقولون: لا،

دعاء المسألة هذا ليس شركًا إذا صرف لغير الله، صحيح الأولى أن يسأل الله ﷻ، لكن من سأل غير الله ﷻ فيما لا يقدر عليه المسؤول، فلا يكون شركًا؟ والجواب: أن الآيات في هذا ظاهرة واضحة، والأدلة في هذا ظاهرة واضحة، بل هو لبّ العبادة؛ كما قال النبي ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»^(١) هذا رواه أبو داود، وغيره بإسناد صحيح عن النعمان بن بشير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وكما روى الترمذي عن أنس بإسناد فيه بعض الضعف، ولكن المعنى صحيح أنه قال ﷺ: «الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ»^(٢) أي: لبّها، وعظمها، وهذا صحيح فدعاء المسألة ليس هو العبادة كلّها، ولكن هو مخّها، هو لبّها، فقوله في حديث النعمان ابن بشير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الدعاء هو العبادة أي: معظمها، كما قال ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ»^(٣). أي: عرفة ركن الحجّ الأعظم، وهذا كثير في السنة.

(١) سبق تخريجه (ص ١٩٤).

(٢) سبق تخريجه (ص ١٩٥).

(٣) سبق تخريجه (ص ١٣٢).

وَقَوْلِهِ: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ [النمل: ٦٢]:

[٦٢].

ش: قال: (وَقَوْلِهِ: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَلَيْسَ اللَّهُ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢]. بين تعالى أن المشركين من العرب، ونحوهم قد علموا أنه لا يجيب المضطر، ويكشف السوء إلا الله وحده، فذكر ذلك سبحانه محتجاً عليهم في اتخاذهم الشفعاء من دونه؛ ولهذا قال: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَلِيمٍ بِلِقَاءِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: ٦٢]. يعني: يفعل ذلك، فإذا كانت آلهتهم لا تجيبهم في حال الاضطرار، فلا يصلح أن يجعلوها شركاء لله الذي يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف السوء وحده.

وهذا أصح ما فسرت به الآية كسابقتها من قوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَلِيمٍ بِلِقَاءِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَلِيمٍ بِلِقَاءِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: ٦١]، ولا حقتها إلى قوله: ﴿أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلِ الرِّيْحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٦٣] ﴿أَمَّنْ يَدْعُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَلَيْسَ اللَّهُ قَلِيلًا مَّا تَدْعُونَ﴾ [النمل: ٦٤-٦٣].

فتأمل هذه الآيات يتبين لك أن الله تعالى احتج على المشركين بما

أقروا به على ما جحدوه، من قصر العبادة جمعيتها عليه، كما في فاتحة الكتاب: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

قال أبو جعفر بن جرير قوله: - إلى قوله: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ - ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ يقول تعالى ذكره: أم ما تشركون بالله خير، أم الذي يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف السوء النازل به عنه؟ وقوله: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾ يقول: يستخلف بعد أمواتكم في الأرض منكم خلفاء أحياء يخلفونهم، وقوله: ﴿أَأَلَّهُ مَعَ اللَّهِ﴾ أله سواه يفعل هذه الأشياء بكم، وينعم عليكم هذه النعم؟ وقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ يقول: تذكرًا قليلًا من عظمة الله، وأياديه عندكم تذكرون، وتعتبرون حجاج الله عليكم يسيرًا، فلذلك أشركوا بالله، وغيره في عبادته. ا. ه. (١).

الشرح:

هذه الآية من سورة النمل، وهي قوله ﷻ: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَلَّهُ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٢]. هذه الآية مع ما قبلها من الآيات هي من جنس ما سبق أن ذكرت أن القرآن فيه الاحتجاج على المشركين الذين يشركون بالله ﷻ غيره في العبادة،

(١) انظر: تفسير الطبري (٤/٢٠).

الاحتجاج عليهم بما يقرّون به، وهم يقرّون بأنّ الله ﷻ هو الذي يجيب المضطرّ إذا دعاه؛ لأنّهم كانوا يخلصون الدين لله ﷻ في الشدائد؛ كما قال ﷻ: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [المنكسوت: ٦٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [القمان: ٣٢]، فبيّن الله ﷻ في هاتين الآيتين أنّ المشركين يخلصون الدعاء لله ﷻ وقت الشدة، وقت الاضطرار، كما ذكر ﷻ في آية يونس: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينِ يَمِّهِمْ يْرِجُّ طَيْبَةً وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، فهذه الآيات وغيرها كثير في القرآن تبين أنّ المشركين يعلمون أنّ الذي يجيب المضطرّ إذا دعاه، وأنّ الذي يقيض الخيرات على من دعاه مضطراً إنّما هو الله ﷻ وحده، وأنّ تلك الآلهة التي يعبدها أولئك المشركون، ويتوجّهون إليها بأنواع العبادات أنّها لا تملك ذلك، فكم استغاثوا بها في شدّة فلم تغثمهم، وكم وقع بهم كرب فلم تنفعهم، إذ توجّهوا إليها فلم ينتقل الكرب عنهم، ولم يتحوّل من حال إلى حال، ولكن إذا دعوا الله باضطرار، وبإخلاص، ودعوا الله ﷻ وحده في شدائدهم، فإنّه يجيب دعوتهم كما أخبر ﷻ بذلك عن نفسه، والمضطرّ تجاب دعوته ولو كان كافراً، ولو كان مشركاً، فإنّه ليس من شروط إجابة الدعوة الإسلام، قد يجاب للكافر لأسباب منها: أن يكون مضطراً، ومنها: أن يكون مظلوماً، ومنها: أن يكون له حسنات يجازى عليها بإجابة بعض دعائه من صحة في بدنه، أو سعة في رزقه، أو نحو ذلك، فليس الإسلام شرطاً في إجابة الدعاء، بل قد أجيب لإبليس وهو

رأس الكفر، ورأس الاستكبار؛ لأنه استكبر، وكفر، ومع ذلك دعا الله بدعوة فأجابه الله ﷻ ، وأخره إلى الوقت الذي يريد التأخير إليه، وهؤلاء يعلمون ذلك، أعني: المشركين، ولهذا قال ﷻ لهم: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ يعني: أولئك الآلهة التي سألتموها، وعبدتموها، وتوجهتم إليها خير، وأعظم مقامًا، وأرفع درجة، وأقرب إلى الاستحقاق - استحقاق العبادة -، أم من تعلمون صفته، وهو الذي يجيب المضطر إذا دعاه، وهو الذي يكشف السوء عنكم، وهو الذي يجعلكم خلفاء الأرض.

ثم قال ﷻ ما دام أن الذي فعل هذه هو الله ﷻ فإذا هو الذي يستحق أن يؤله وحده؛ لأن معنى ذلك أنه هو الذي يملك النفع المطلق، ويملك الضرر المطلق، فما دام كذلك فهو المستحق لأن يعبد، لذلك قال: ﴿أَءَلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ يعني: أمعبود يعبد حقًا مع الله ﷻ؟ لا، بل كل المعبودات التي عُبِدت مع الله ﷻ فإنما عُبِدت بالباطل، والبغي، والظلم، والعدوان، ﴿أَءَلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾؟ ولهذا هذا الاستفهام إنكاري، ينكر عليهم اتخاذ الآلهة مع الله ﷻ: ﴿أَءَلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ والآيات التي هي قبل هذه الآية، والتي بعدها كلها فيها قوله: ﴿أَءَلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ وفيها تقرير توحيد الربوبية الذي يقربه المشركون، ويحتج به ﷻ عليهم في إيجاب إقرارهم بما يستحقه ﷻ من توحيد في العبادة وحده لا شريك له.

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادِهِ: «أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُنَافِقٍ يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قُومُوا بِنَا نَسْتَعِيثُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ ﷻ» (١).

ش: (الطَّبْرَانِيُّ): هو الإمام الحافظ، سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة، وغيرها، روى عن النسائي، وإسحاق بن إبراهيم الديري، وخلق كثير، مات سنة ستين وثلاثمائة، روى هذا الحديث عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قوله: «أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُنَافِقٍ يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ». لم أقف على اسم هذا المنافق.

قلت: هو عبد الله بن أبي كما صرح به ابن أبي حاتم في روايته.

قوله: (فَقَالَ بَعْضُهُمْ) أي: الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، هو أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قوله: «قُومُوا بِنَا نَسْتَعِيثُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ»: لأنه ﷺ يقدر على كف أذاه.

قوله: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ». فيه النص على أنه

لا يستعاث بالنبي ﷺ، ولا بمن دونه، كره ﷺ أن يستعمل هذا اللفظ في حقه، وإن كان مما يقدر عليه في حياته، حمايةً لجناب التوحيد، وسدًا

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، في مسند عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وهو من القسم المفقود من المعجم. وذكره الخطابي في الغنية عن الكلام وأهله (ص ٥، ٣٢)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٩/١٠) وقال: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، غير ابن لهيعة، وهو حسن الحديث، وقد رواه أحمد بغير هذا السياق.

لذرائع الشرك، وأدبًا، وتواضعًا لربه، وتحذيرًا للأمة من وسائل الشرك في الأقوال، والأفعال.

فإذا كان فيما يقدر عليه ﷺ في حياته، فكيف يجوز أن يستغاث به بعد وفاته، ويطلب منه أمور لا يقدر عليها إلا الله تعالى؟ كما جرى على السنة كثير من الشعراء كالبوصيري، والبرعي، وغيرهم، من الاستغاثه بمن لا يملك لنفسه ضرًا، ولا نفعًا، ولا موتًا، ولا حياة، ولا نشورًا، ويعرضون عن الاستغاثه بالرب العظيم القادر على كل شيء الذي له الخلق، والأمر وحده، وله الملك وحده، لا إله غيره، ولا رب سواه.

قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] في مواضع من القرآن: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١] فأعرض هؤلاء عن القرآن واعتقدوا نقيض ما دلت عليه هذه الآيات المحكمات، وتبعهم على ذلك الضلال الخلق الكثير، والجم الغفير. فاعتقدوا الشرك بالله دينًا، والهدى ضلالًا - فإنا لله، وإنا إليه راجعون - فما أعظمها من مصيبة عمت بها البلوى، فعاندوا أهل التوحيد، وبدعوا أهل التجريد، فالله المستعان.

الشرح:

هذا الحديث كما ذكر الإمام رحمه الله أنه رواه الطبراني بإسناده، والطبراني ذكر أنه هو: سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني المولود سنة ستين

ومائتين، والمتوفي سنة ستين وثلاثمائة، له المعاجم الثلاثة المشهورة، المعجم الكبير، ورتبه على أسماء الصحابة، ذكر فيه مسانيد الصحابة، لكنه مختصر، وليست كل مسانيد الصحابة موجودة فيه، بل هناك بعض الصحابة لا توجد مسانيدهم فيه، وله المعجم الأوسط، والمعجم الصغير، وهما مرتبان على أسماء شيوخه، فالمعجم الكبير على أسماء الصحابة، على الترتيب الألفبائي، والمعجم الأوسط والصغير على ترتيب شيوخه، لكن المعجم الأوسط يختلف عن المعجم الصغير، فالمعجم الأوسط طريقته فيه أنه يورد غرائب شيوخه، والمعجم الصغير يورد لكل شيخ من شيوخه حديثاً أو حديثين، فانتخب بعض الشيوخ، وهذا يدلُّ على أنَّ الحافظ الطبراني كان كثير المشايخ؛ لأنه رحل وعمّر، فأخذ عن جمع كثير، فله أكثر من ألف شيخ تلقى عنهم العلم، وأخذ عنهم علم الحديث، وهو إمام في السنّة له مصنّف في السنّة من أجلّ المصنّفات، روى الطبراني هذا الحديث، وذكر أصحاب الزوائد أنه رواه في معجمه الكبير.

وقول الشيخ رحمته الله هنا: روى الطبراني بإسناده. يعني بهذه الكلمة في مقام إيراد الإسناد؛ لأنّ أهل العلم إذا قالوا: روى فلان بإسناده، فمعنى ذلك أنه في مقام ذكر الإسناد، وأهل العلم أكثروا من إيراد الأسانيد من الشيخ إلى النبي صلى الله عليه وآله، أي: من الراوي إلى النبي صلى الله عليه وآله؛ ذلك لأنّه قد يكون في الإسناد شيء يحبّ أن يطلع عليه المصنف القاري، أو من روى هذا الحديث، وهذا الحديث ممّا تكلم فيه بعض الذين عاصروا شيخ الإسلام رحمته الله؛ لأنّ شيخ الإسلام ابن تيمية كتب كتابه في الاستغاثة، وضمّن هذا الحديث، واحتجّ به، وأطال الكلام عليه، فأتى المعاند له، وطعن فيه بقوله: إنك أوردت هذا الحديث، وهذا الحديث ليس بحديث

صحيح، قال له شيخ الإسلام في كتابه «الاستغاثة الكبرى» قال: هذا كلام جاهل لا يعلم طريقة أهل الحديث في إيرادهم الأحاديث، ولا في اعتمادهم، ولا في اعتضادهم، فإن كثيراً من الأحاديث تُذكر، ويحتجّ بها، لا على وجه الاعتماد، لكن على وجه الاعتضاد، فإذا كان ما جاء في الحديث له أصوله التي تشهد له، وله ما يدلّ عليه فإنّ هذا الحديث يوردونه، ويستشهدون به، ويفرّعون عليه، ويشرحونه؛ ولهذا قال في موضع آخر: (أهل الحديث لا يستدلّون بحديث ضعيف في أصل من الأصول، بل إمّا في تأييده، وإمّا في فرع من الفروع)^(١)، هذه طريقة أهل الحديث، أنّهم يوردون الأحاديث ولو كانت ضعيفة، لكن إذا معناها ليس فيه ما يُستغرب، وحبذا لو راجعتم كتاب الردّ على البكري المسمّى: «الاستغاثة الكبرى» فإنّ شيخ الإسلام رحمته الله أطال الكلام على هذا الحديث فيه جدّاً، بحيث استغرق نحواً من خمسين أو ستين صفحة على هذا الحديث؛ لأنّ ذلك المعاند الذي انتقد شيخ الإسلام في إيراد هذا الحديث قال: إنّ هذا الحديث ليس بصحيح، فبيّن له طريقة أهل الحديث في إيرادهم هذا الحديث^(٢).

ثمّ ذكر أنّ هذا الحديث رواه الطبراني، ورواه غيره بإسناد فيه ابن لهيعة قاضي مصر، وذكر من فضله، وذكر من علمه وقال: إنّ بعض أهل العلم لم يحتجّ بحديثه، وإنّ بعضهم احتجّ بحديثه، وبعضهم توقّف في حديثه إلا ما علم أنّه سمعه قبل الاختلاط، ويميّز هذا برواية أكابر أصحابه عنه، سواء كانوا العبادلة، أو غير العبادلة؛ لأنّ الذين رووا عن ابن لهيعة قبل الاختلاط جمع منهم العبادلة الثلاثة، وغيرهم كالحسن بن موسى الأشيب، وجماعة معروفين عند أهل الحديث.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٥/٤).

(٢) انظر: الاستغاثة في الرد على البكري (ص ١١٨).

المقصود من هذا أن هذا الحديث معناه الذي فيه وهو أن النبي ﷺ قال: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ» هذا هو ما دلّت عليه كلّ الآيات التي قبل هذا الحديث، فهذا الحديث ليس بجديد فيما تحمله قول النبي ﷺ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ»، وكما قال شيخ الإسلام رحمه الله في بيانه، وشروحه لهذا الحديث، قال: إنّ هذه الكلمة منه ﷺ وهي قوله: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ» كلمة في بيان الأصل في هذا الباب، الأصل في بيان عبادة الاستغاثة، وهو أنه لا يستعاث بالنبي ﷺ، وهو أفضل هذه الأمة، وأعظمها قدرًا، وأرفعها منزلة عند الله ﷻ، فإنه لا يستعاث به فضلًا عمّن هو دونه، وإنما يستعاث بالله ﷻ وحده، وهذا فيه بيان الأصل في هذا الباب، وهو أنه لا يستعاث إلا بالله ﷻ وحده، وهذا الأصل قد تواردت عليه كلمات العلماء، والأئمة، وكلمات الصالحين، وكلمات الزهاد، فمن ذلك ممّا أورده شيخ الإسلام من ذلك قول أبي يزيد البسطامي: (استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة الغريق بالغريق).

لفظ: «لَا يُسْتَعَاثُ» إلا بالله لفظ صحيح، وعند الإطلاق لا يقيد بشيء فنقول: لا يستعاث إلا بالله، الاستغاثة حق الله ﷻ، ومعلوم أنه إذا استعاث المخلوق فيما يقدر عليه ذلك المخلوق فإنه لا بأس بذلك، كما فعل الصحابة رضي الله عنهم هنا حينما استعاثوا بالنبي ﷺ من شرّ المنافقين؛ لعلمهم بأنه يقدر على الإغاثة، لعلمهم بأنه يمكن أن يضرب عنقه، يمكن أن يصيبه من الأذى، والعذاب ما يناله ممّا يقدر عليه النبي ﷺ في حياته، لكنه ﷺ لمّا رأى هذا الفرع منهم، وذلك اللجأ إليه، بين لهم الأصل العام الذي يجب أن لا يغيب عن الأذهان حتّى حين الطلب ممّن يقدر على شيء أن

يفعل ما يقدر عليه فإنه لا يغيب عن الذهن أنّ المغيـث حقيقة هو الله ﷻ ،
 وأنه لا يستغاث إلا بالله ﷻ ، فهنا في قول النبي ﷺ : «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ
 بِبِي، وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ» بيان لهذا الأصل، وسدّ لطرق الغلو التي قد
 يفتحها الشيطان على بعض المرضى، وقد يغوي بها الشيطان طوائف من
 هذه الأمة، فهذا ما جاء في هذا الحديث معروف، ولهذا في أسماء الله
 الحسنى (المغيث) و(غياث المستغيثين)، كما أوردها بعض من ألف في
 ذلك، ومعنى (المغيث): الذي يغيث على وجه الحقيقة، فإنّ الذي يغيث
 على الوجه المطلق الذي هو غير مقيد بقيد من القيود إنّما هو الله ﷻ ،
 وغيره من الخلق فإنّما يغيثون فيما أقدرهم الله ﷻ عليه، إنّما يغيثون فيما
 مكّتهم الله ﷻ منه، فالقدرة على الاستغاثة من الله ﷻ ، ولهذا المغيـث
 حقيقة هو الله ﷻ ، ولهذا العبد لا يتوجّه إلا لمن يغيث حقيقة، فالقلب
 لا يلتفت إلى غير الله ﷻ ، حتّى حين طلب الاستغاثة حين يستغيث، فإنّما
 يستغيث بمن يقدر على الإغاثة مع استحضار أنّ المغيـث هو الله ﷻ ، وأنّ
 الذي يخلق هذه الإغاثة التي تنفعه هو الله ﷻ .

فإذاً هو حين يستغيث بالمخلوق فيما يقدر عليه ذلك المخلوق بشرط
 كونه حيّاً قادراً على أن يغيث حاضرّاً، فإنّه حينما يستغيث إنّما يجعل ذلك
 المخلوق سبباً، والسبب معروف أنّه لا ينفع وحده، فيبقى تعلق القلب
 بالله ﷻ وحده، كذلك نقول: لا ناصر إلا الله، مع أنّه يجوز أن تستنصر
 بمن يستطيع أن ينصرك في أمر من الأمور، لا معين إلا الله .

هذه الإطلاقات صحيحة؛ لأنّها تبين الأصل، تبين القاعدة في هذا
 الباب، والنبي ﷺ لما رأى من فزعهم إليه مع أنّه يقدر على ذلك، ولأنّ
 هؤلاء صحابة، أبو بكر رضي الله عنه ، وغيره، وهم أكمل هذه الأمة، لما رأى من

فزعمهم، ذكر هذا الأصل العظيم وسدّ الطرق التي فيها توجه القلب، ونوع اعتماده على من يغيث من البشر، وهذا ولو كان مع استحضار إغاثة الله ﷻ لكنه يجب أن يكون القلب مخلصًا الاستغاثة بالله ﷻ، وأن يكون العبد المستغيث يعتقد أنّ المغيث، أو من يملك الإغاثة من البشر، إنّما هو سبب من الأسباب كالدواء الذي يتناوله، قد ينفع، وقد لا ينفع، فيبقى تعلق القلب ليس بالبشر، إنّما هو تعلق بالله ﷻ، وهذا محض التوحيد، وهو الذي أراد النبي ﷺ أن يبيّنه للأمة بأجمعها.

ولهذا هذا الحديث ليس فيه إبانة الشرك؛ لأنّ أولئك استغاثوا به فيما يقدر عليه، ففعلهم صحيح، وليس يلحقهم لوم، لكنه ﷻ حمى حمى التوحيد وقطع الذرائع لغير هؤلاء التي قد يغوي بها الشيطان من يغوي من هذه الأمة، فبيّن هذا الأمر.

وإذا تبين ذلك فهذا الأصل الذي دل عليه هذا الحديث، أصل مجمع عليه.

فإذا ليس في الحديث ما يستغرب، وليس فيه ما يستنكر؛ ولهذا اعتمده أئمة الإسلام في بيان ما دلّ عليه.

بعض المخرفين القبوريين، قال: إنّ قول النبي ﷺ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ» هذا فيه بيان أنّ الاستغاثة التي هي اعتقاد الإغاثة في أحد على وجه الاستقلال إنّما تكون من الله ﷻ، وأمّا إذا كانت الاستغاثة على وجه التسبب فإنّه لا شيء في ذلك.

ولهذا قال هنا في قوله: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ» هذا قطع على الذين يريدون جعل النبي ﷺ مغيثًا إغاثة مطلقة على وجه الاستقلال، وهم يقولون: لم يستغيثوا به على وجه التسبب، إنّما استغاثوا

به على وجه الاستقلال فلذلك ردّ عليهم النبي ﷺ بهذا الردّ، فقال: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِبِي» على وجه الاستقلال، إنّما يستعاث بالله ﷻ على وجه الاستقلال.

وهذا الكلام من أبطل الباطل، بل هو فيه استنقاص الصحابة ﷺ فيه تنقّص لأبي بكر الصديق ﷺ؛ لأنّه لا يحوم حول ذهن أحد من الصحابة ﷺ أنّ النبي ﷺ يمكن من التأثير على وجه الاستقلال، هل هذا يمكن؟ أن يعتقد صحابي كريم في النبي ﷺ أنّه يكون على وجه الاستقلال مغيثاً؟، فأين إذا إغاثة الله ﷻ؟ فوقع في تنقّص الصحابة، ورميهم بالاعتقاد الفاسد، وهذا كثير في المخرفين دائماً إذا أوردوا هذا الحديث يوردونه بهذا التوجيه، مثل الذي ردّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية ذكر هذا المعنى، وقال شيخ الإسلام ﷺ في ردّه عليه يقول ضمن ما قال: هذا لا يُظنّ بمن هو دون الصحابة بمراحل فكيف يُظنّ بالصحابة الكرام، ورأسهم أبو بكر الصديق ﷺ كيف يُظنّ بهم أنّهم يعتقدون أنّ النبي ﷺ يغيث على وجه الاستقلال.

لا شك أنّ هذا لا يحوم حول ذهن أحد من الصحابة، ولو كان من أصغرهم فضلاً من أن يكون ذلك الصحابي هو أبا بكر الصديق ﷺ وهذا كلام صحيح، وكلام نفيس؛ لأنّ قوله ﷺ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِبِي، وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ» فيه بيان الأصل أن المغيث هو الله ﷻ، وأن العبد في استعاثته يجب عليه أن ينزلها بالله ﷻ، لكن الأصل لما كان هذا فلا مانع أن يستغيث بغيره لكن بشروط، فإذا توفّرت هذه الشروط فلا حرج؛ لأنّ ما كان خلاف الأصل فإنّه لا بدّ فيه من شروط، أمّا الأصل فهو على الجادة، كذلك نقول: لا استنصار إلاّ بالله، فلا تطلب النّصر إلاّ من الله، لقوله:

﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] لا عون إلا من الله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، لا إغاثة إلا من الله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩] ونحو ذلك، فهذه صحيحة، معانٍ صحيحة، وكلمات صحيحة؛ لأنها في بيان الأصل، لكن إذا أراد العبد أن يفصل يقول: ويجوز أن يستغيث بحيٍّ قادر حاضر مع عدم اعتقاد أنه مستقلّ بذلك، يجوز كذا وكذا ببيان ما يخالف الأصل مع شروط جوازه، وهذا ظاهر من قوله: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنَّ عَظْفَ الدُّعَاءِ عَلَى الإِسْتِعَاثَةِ مِنْ عَظْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرْكَ الْأَكْبَرُ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَصْلَحَ النَّاسِ لَوْ يَفْعَلُهُ إِرْضَاءً لِغَيْرِهِ صَارَ مِنَ الظَّالِمِينَ.

الخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا.

السَّادِسَةُ: كَوْنُ ذَلِكَ لَا يَنْتَفِعُ فِي الدُّنْيَا مَعَ كَوْنِهِ كُفْرًا.

السَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الثَّالِثَةِ.

الثَّامِنَةُ: إِنَّ طَلَبَ الرِّزْقِ لَا يَنْبَغِي إِلَّا مِنْ اللَّهِ، كَمَا أَنَّ الْجَنَّةَ لَا تُطَلَّبُ

إِلَّا مِنْهُ.

التَّاسِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الرَّابِعَةِ.

الْعَاشِرَةُ: أَنَّهُ لَا أَضْلَ مِمَّنْ دَعَا غَيْرَ اللَّهِ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ غَافِلٌ عَنِ دُعَاءِ الدَّاعِي لَا يَدْرِي عَنْهُ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ تِلْكَ الدَّعْوَةَ سَبَبٌ لِبُغْضِ الْمَدْعُوِّ الدَّاعِي وَعَدَاوَتِهِ

لَهُ.

قَوْلُهُ: «قَوْمُوا بِنَا نَسْتَعِيثُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ»؛ لِأَنَّهُ ﷺ

يَقْدِرُ عَلَى كَفِّ أَدَاةٍ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: تَسْمِيَةُ تِلْكَ الدَّعْوَةِ عِبَادَةً لِلْمَدْعُوِّ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كُفْرُ الْمَدْعُوِّ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: هِيَ سَبَبُ كَوْنِهِ أَضَلَّ النَّاسِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الْخَامِسَةِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْأَمْرُ الْعَجِيبُ، وَهُوَ إِقْرَارُ عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ أَنَّهُ لَا يُجِيبُ

الْمُضْطَرَّ إِلَّا اللَّهَ، وَلِأَجْلِ هَذَا يَدْعُونَهُ فِي الشَّدَائِدِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: حِمَايَةُ الْمُصْطَفَى ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ وَالتَّأَدُّبِ مَعَ اللَّهِ.



١٤ - بَابُ

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ (١٩١) وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا ﴿١٩٢﴾ [الأعراف: ١٩١-١٩٢].

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ (١٩١) وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا ﴿١٩٢﴾).
قوله: ﴿أَيْشْرِكُونَ﴾ أي: في العبادة.

قال المفسرون: في هذه الآية توبيخ، وتعنيف للمشركين في عبادتهم مع الله تعالى ما لا يخلق شيئاً وهو مخلوق، والمخلوق لا يكون شريكاً للخالق في العبادة التي خلقهم لها، وبين أنهم لا يستطيعون لهم نصراً، ولا أنفسهم ينصرون، فكيف يشركون به من لا يستطيع نصر عابديه، ولا نصر نفسه؟

وهذا برهان ظاهر على بطلان ما كانوا يعبدونه من دون الله، وهذا وصف كل مخلوق، حتى الملائكة، والأنبياء، والصالحين.

وأشرف الخلق محمد ﷺ قد كان يستنصر ربه على المشركين ويقول: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَضِدِي وَنَصِيرِي بِكَ أَحْوَالُ بِكَ أَصُولُ وَبِكَ أَقَاتِلُ»^(١)، وهذا كقوله: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِهِ عَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٣] ﴿قُلْ لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَأَسْتَكْبَرْتُ

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٣٢)، والترمذي (٣٥٨٤) من حديث أنس رضي الله عنه .

مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿الأعراف: ١٨٨﴾،
 وقوله: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾﴾ قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ
 وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾﴾ [الجن: ٢١-٢٢].

فكفى بهذه الآيات برهاناً على بطلان دعوة غير الله كائناً من كان،
 فإن كان نبياً، أو صالحاً فقد شرفه الله تعالى بإخلاص العبادة له،
 والرضاء به رباً ومعبوداً، فكيف يجوز أن يجعل العابد معبوداً مع توجيه
 الخطاب إليه بالنهي عن هذا الشرك، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ
 إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾
 [القصص: ٨٨]، وقال: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف:
 ٤٠]. فقد أمر عباده من الأنبياء، والصالحين، وغيرهم بإخلاص العبادة
 له وحده، ونهاهم أن يعبدوا معه غيره، وهذا هو دينه الذي بعث به
 رسله، وأنزل به كتبه، ورضيه لعباده، وهو دين الإسلام، كما روى
 البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه في سؤال جبريل عليه السلام قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ
 مَا الْإِسْلَامُ قَالَ الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ
 وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ». الحديث^(١).

(١) أخرجه البخاري (٥٠، ٤٧٧٧).

الشرح:

قوله: (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾) هذه الأبواب السالفة كانت في حكم أنواع من الشرك، في بيان أنواع من الشرك، وحكم تلك الأفعال من النذر، والذبح لغير الله، والتمائم، والاستغاثة بغير الله، والاستعاذة بغير الله، ودعاء غير الله ﷻ .

وفي هذا الباب، والباب الذي بعده ذكر الشيخ ﷺ الأدلة، أو ذكر بعض الأدلة التي يستدل بها على بطلان التوجه لغير الله ﷻ .

وتلخيص ذلك أن الرب - تبارك وتعالى - أقام الأدلة في كتابه على بطلان دعوة غير الله، وعلى بطلان الإشراك بغيره، الإشراف به غيره، وعلى بطلان الاستغاثة بغيره ﷻ أدلة متنوعة:

النوع الأول: ذكر الله ﷻ ربوبيته، وأنه واحد في ربوبيته، وذكر هذا يلزم بالقول بأنه واحد ﷻ في إلهيته، لا شريك معه في إلهيته، كما أنه لا شريك معه في ربوبيته، فلا يشرك معه أحد في العبادة، والتوجه، وإخلاص العمل، وجميع أنواع التوجهات، لا يشرك معه أحد فيها .

كما أنه لا رب، لا متصرف، لا خالق، لا مدبر للأمر إلا هو، لا نافع، ولا ضار إلا هو ﷻ ، فالأدلة الدالة على توحيد الله ﷻ في ربوبيته هي أدلة لتوحيده ﷻ في إلهيته باللزوم؛ لأنه يلزم منها أن يكون واحدًا في إلهيته، فمن كان هو الرب وحده، هو المتصرف في الأمر وحده، هو الخالق ﷻ وحده، هو الذي ينفع وحده، وهو الذي يضر وحده، وأنه إذا أراد بعبد سوءًا حاق به، وإذا أراد به خيرًا فإنه لا معقب لمشيئته، وأنه يفيض الخير، ويفيض الرحمة فلا تمسك، وأنه يأذن بالشر على العبد فلا يمسك، وأنه هو الذي بيده ملكوت كل شيء .

من كانت هذه هي أوصاف ربوبيته فهو المستحقُّ لأن يُعبد وحده، هو المستحقُّ لأن تخضع له القلوب، وأن تجلّه القلوب، وأن تحبّه القلوب، وأن ترجوه، وأن ترغب فيما عنده، وأن ترهب ممّا عنده.

وهذا لا شكّ دليل واضح على أنّه ﷻ هو الواحد في إلهيته، فأدلة الربوبية يلزم منها توحيد الإلهية، فمن أيقن بتوحيد الربوبية إيقاناً تامّاً فإنه يلزمه أن يوحد الله ﷻ في إلهيته، هذا نوع من أنواع الأدلة.

النوع الثاني: أنّه ﷻ متوحد في أسمائه وصفاته، له الصفات العلى، والأسماء الحسنى الكاملة التي لا يعترها نقص بوجه من الوجوه، فهي الحسنى البالغة في الحسن نهايته، والعليا البالغة في العلوّ، علو الصفات، نهاية العلوّ، فليس اتّصاف العباد بصفاتهم مثل اتّصاف الله ﷻ بصفاته، فصفاته ﷻ تناسب ذاته الغنيّة الكاملة التي ليس فيها نقص، ولا يعترها نقص بوجه من الوجوه، فصفات الله ﷻ، وأسمائه - تبارك وتعالى - التي في الكتاب، في كتابه، أو في سنة نبيه ﷺ هي أدلة ظاهرة على أنّ عبادة غيره، والتوجّه لغيره، أنّها باطلة بل هي ظلم، وأبشع الظلم، وسفه، وأبشع السفه؛ لأنّه إذا كان هو المحيي، هو المميت، هو النافع الضار، هو المعطي المانع، هو الحميد الغفور، هو الودود، هو الرزّاق، هو ذو القوّة، هو القدير، هو السميع، هو البصير، وغير ذلك من أنواع الصفات التي يتّصف بها الربّ - تبارك وتعالى -، والأسماء التي أخبرنا بأنّه سمّى نفسه بها، فإنّ ذلك دليل بأنّه هو المستحقُّ لأن تجلّه القلوب، وأن تعبده، وأن تتوجّه إليه دون ما سواه، وأن تذللّ لها، وأن تخضع له، وأن تعلم أنّه لا غنى إلّا به، وأنّه لا حول ولا قوّة إلّا منه، وأنّه لا شفاء للأمراض إلّا منه، وأنّه لا خير إلّا منه، وأن العباد كلّهم ضعفاء، هذه الصفات، صفات

الله ﷺ إذا تدبرناها علمنا أنها دالة على أنه هو ذو الكمال سبحانه الذي لا يعتره نقص بأي أنواع النقص، ولذلك له المحامد كلها، وفي حديث الشفاعة أن النبي ﷺ قال: «فَأَسْجُدْ بَيْنَ يَدَيِ الْعَرْشِ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدِ يَفْتَحُهَا عَلَيَّ لَا أَحْسِنُهَا الْآنَ»^(١) تلك المحامد معناها أنه يثني على ربه بما له من الأسماء والصفات، يثني على ربه بما هو أهله، يمجده ﷺ، ويمدحه، ويتملق بين يديه سبحانه وتعالى، وهو أهل ذلك سبحانه وتعالى، من له تلك الصفات الكثيرة، وله تلك الأسماء الحسنى البالغة في الحسن نهاية الحسن، وله الجمال الباهر، وله الجلال الكامل، وله الجمال الكامل، من كان كذلك، وكانت له صفات الجلال، والجمال، والكمال كان هو المستحق لأن يجلّ؛ لأنه هو المتوحد في أسمائه، وصفاته، وصفاته كثرتها، وأسمائه وكثرتها تدلّ على أنه هو ذو الكمال المطلق، فمن كان كذلك وهو الله - تبارك وتعالى - كان واجبا على العباد أن يذلّوا له، وأن يتوجّجوا له، وأن يجعلوا عباداتهم بأنواعها له - تبارك وتعالى -، صلاتهم له، سجودهم له، دعائهم له، سؤالهم منه، طلبهم منه، استغاثتهم به، استعانتهم به، خوفهم خوف السرّ به، رجاءهم رجاء العباد له - تبارك وتعالى -، رغبتهم له، رهبتهم منه، وهكذا؛ لأنه هو ذو الأسماء الحسنى، والصفات العلى.

النوع الثالث: من الأدلة على أنه ﷺ هو المتوحد في إلهيته هو بيان عجز المخلوقين، بيان أن كل مخلوق لا يستطيع شيئا، وأن كل مخلوق ضعيف، وأنه لا يملك حتى القطمير، وأنه لا يستطيع لنفسه نصرا،

(١) كما في حديث الشفاعة الذي رواه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤) من حديث أبي

ولا يستطيع للناس نصرًا، وأنه لا يملك لنفسه نفعًا، ولا ضرًا، وأنه ليس له من الأمر شيء، فهذا الدليل الثالث هو دليل وصف المخلوق، وصف المخلوقات جميعًا، سواء كانت الملائكة، أو كانت الأنبياء، أو كانت المخلوقات تلك الأنبياء، والصالحين، وغير الصالحين، أو كانت الجن، أو كانت الأصنام، فكل تلك المخلوقات إذا عرفت صفاتها، فإنك تستدل بصفاتها على أنها لا تستحق شيئًا من أنواع العبادة، لا تستحق شيئًا من أنواع التوجهات، وأن التوجه، والعبادة، وجميع أنواع العبادة صغرت، أم كبرت إنها إنما تكون لذي الكمال، وذي الجلال.

هذا الباب والذي بعده في بيان صفة المخلوقات التي جعلت مع الله ﷻ آلهة في بيان صفة المخلوقات، وهذا دليل من أدلة توحيد الإلهية، ولهذا ناسب هذا الباب، والذي بعده كتاب التوحيد أعظم مناسبة؛ لأنه دليل من أدلة توحيد الإلهية، لأن معرفة العبد بصفات المخلوقين توجب له أن لا يتوجه إليهم، توجب له أن لا يعبدهم، توجب له أن لا يدعوهم، أن لا يسألهم، ونحو ذلك، فبدأها المصنف بقوله تعالى قال: (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ ﴿١٩٢﴾﴾ [الأعراف: ١٩١-١٩٢] هذه صفات الذين أشركوا، أشرك بهم مع الله ﷻ، وأشركوا في العبادة، ما صفاتهم، قال ﷻ: ﴿أَشْرِكُونَ﴾ الاستفهام هنا الهمزة هذه استفهام توبيخ، وتقريع، وتعنيف، وتعجيب أيضًا؛ لأن الاستفهام في العربية له أحوال، منها أن يكون الاستفهام على بابه، يُطلب بأداة الاستفهام الفهم، تقول: هل أتاك أحد؟ تطلب الفهم أنه ما تعلم أنه أتاه أحد، أو لم يأته أحد، فتطلب الفهم، تطلب الجواب، هذا يسمّى الاستفهام على بابه، لكن يأتي الاستفهام

ولا يراد أنه على بابه، فيكون المستفهم يكون الذي أتى بأداة الاستفهام المتكلم يعلم الجواب، ولكن يريد تعنيفاً، يريد توبيخاً، يريد تقييماً، يريد تعجباً، يريد إنكاراً.

فهنا في قوله ﷺ: ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْفُونَ﴾ الجواب معلوم عند الله ﷻ، فما فائدة الاستفهام هاهنا؟ هذا يسميه أهل العلم بالعربية يسمونه استفهام تقييع، وتوبيخ، وتعنيف، ويكون أيضاً استفهام تعجب من حالهم، وتعجب من حالهم، وأيضاً يمكن أن يكون استفهاماً إنكارياً في هذا الفعل، قال تعالى: ﴿أَيْشْرِكُونَ﴾ أي: أيجعلون مع الله ﷻ إلهاً؟ أيجعلون مع الله ﷻ معبوداً؟ أيجعلون مع الله ﷻ مسؤولاً، مرغوباً إليه؟، ما صفة هذا المرغوب إليه، ما صفة هذا المشرك به؟، قال ﷻ: ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾ يقرع، ويوبخ أولئك بأن انظروا في حالة هؤلاء الذين أشركتم به، وجعلتموهم آلهة مع الله، هل يخلقون شيئاً؟ هذا برهان من نوع بيان صفة تلك الآلهة، فإذا عرفنا أن الآلهة التي دُعيت مع الله، عرفنا صفاتها، عرفنا أحوالها، ثم بعد ذلك نفكر وننظر هل هذه تستحق شيئاً من العبادة؟ هل تستحق شيئاً من السؤال؟ هل تستحق شيئاً من الاستشفاع أم لا؟ ولهذا الدعاة إلى التوحيد ينبغي أن يكون عندهم تنوع في الدعوة، كيف يبينون بطلان دعوة غير الله، والاستشفاع بغير الله، وسؤال غير الله ﷻ كيف؟ بأنواع، أولاً يأتي بتوحيد الربوبية وما فيه، وينتقل من توحيد الربوبية إلى توحيد الإلهية باللزوم بالأسماء والصفات، بصفات هؤلاء المخلوقين، والله ﷻ هو الذي بين هذا البرهان، ولا أعظم من البراهين الموجودة في القرآن، فإن كل مسألة من مسائل العلم في القرآن من براهينها ما ليس في غيره، والناس وإن شققوا العلوم، ونوعوا العلوم،

ونوعوا الأدلة، والبراهين، فكلّ برهان ليس موجوداً في كتاب الله ﷻ فإنه أضعف من البرهان الذي في كتاب الله، ولهذا لو تأملنا البراهين التي في كتاب الله، واستوعبناها، وتدبرناها فإنها أقوى حجة، هذا البرهان ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾ هذه الآلهة مخلوقة، هؤلاء الصالحون مخلوقون، أم يخلقون؟ مخلوقون، المخلوق محتاج أم لا؟ محتاج، المخلوق مربوب أم لا؟ مربوب، المخلوق إله، أم مألوه؟ لا إله ولا مألوه، ولكنه عبد يؤله رباً، يعبد ربه، فذوا الألوهة من هو؟ هو الله ﷻ، فهذه صفة هذا المخلوق، فكيف إذا جعل العبد إلهاً ومألوهاً؟ كيف يجعل الذي لا يخلق إلهاً ومعبوداً قال ﷻ : ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾ فإنه قد يكون لا يخلق شيئاً، ولكن هو أوجد نفسه، قال (مبيناً ضعفه حتى في نفسه، هو محتاج، قال: ﴿وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ (ما) هنا عامة ﴿أَشْرِكُونَ مَا﴾ بمعنى (الذي)، فهي تعم الأصنام، والملائكة، والأنبياء، والصالحين، وغير الصالحين، أي: الذين عبدوا مع الله ﷻ وأشرك بهم ما صفتهم؟ ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ فإذا هم لا يخلقون غيرهم، وأيضاً هم في أنفسهم مخلوقون، خلقهم الله ﷻ .

إذا بالبرهان العقلي المخلوق يتوجه إليه بالعبادة، أم الخالق؟ وهذا برهان عقلي، وأيضاً قد يكون فطرياً صحيحاً.

ولأنّ المشرك قد يكون عنده شبهة أخرى، فقال ﷻ : ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٢] يمكن أن يقول المشرك: صحيح إننا ما نقول: إن هذا يخلق، ولا أنه هو خلق نفسه، ولا أنه يخلق غيره، لكن يستطيع ينصر، يستطيع يعيث، يستطيع يأتي بالخيرات، ونحو ذلك من أنواع النصر، قال ﷻ في بيان الصفة ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾

[النساء: ١٢٢]، قال ﷺ: ﴿وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ لا يستطيعون أن ينصروا غيرهم، لا يستطيعون أن ينصروا من توجه إليهم، أو توجه بهم، ومع ذلك قال: ﴿وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ فهم ضعفاء لا يستطيعون أن ينصروا أنفسهم، وكذلك لا يستطيعون أن ينصروا غيرهم، وهذا في غاية الضعف، من لا يستطيع أن ينصر نفسه، ولا أن يجلب لنفسه خيراً، أو أن يدفع عن نفسه شراً فإنه في غاية الضعف، معنى ذلك أنه محتاج إلى من ينصره، فإذا من كان محتاجاً إلى من ينصره أولى بالعبادة، أم من كان ينصر، وكان يخلق؟ أيهما؟ لا شكّ الجواب واضح، جواب عقلي واضح أنّ الذي ينصر هو المستحقّ، والذي يُنصر أنّه ضعيف، أنا أتوجه إلى من يُنصر حتى نفسه لا يستطيع لها نصر، كيف أتوجه له؟

وهذا الإجمال في هذه الآية بيّنه الله ﷻ في آيات كثيرة كما ذكر الشارح، منها قول الله ﷻ في بيان صفة نبيه ﷺ: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] يأمر الله نبيه أن يقول للناس: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ يعني: إذا أقدرني الله ﷻ على شيء أن أنفع به نفسي نفعت به نفسي، فإذا كان النبي ﷺ لا يستطيع لنفسه نفعاً ولا ضرراً فكيف إذا يُسأل؟ ومن هو دون النبي ﷺ من الأولياء، والصالحين، أو أيضاً الصالحين هم من باب أولى لا مجال للمقارنة، كذلك قول الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِياً ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ ﴿٢٣﴾ [الجن: ٢١-٢٣]، بيان أيضاً لحاله، كذلك قوله ﷻ في أول سورة الفرقان: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٣] هذه الصفات

﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ ما صفة هذه الآلهة: ﴿يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ مثل ما في آية الأعراف هذه: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ حتى النفع لا يملكه لنفسه، والضرر دفعه عن نفسه كذلك لا يملكه، فهل يملكه لغيره من لا يستطيع أن ينفع نفسه، أو أن يدفع الضرر عن نفسه، هل يمكن أن يدفع الضرر عن غيره؟ لا، هل يمكن أن يجلب النفع إلى غيره؟ لا، هذا برهان من الله ﷻ .

فإِذَا كَيْفَ يَتَوَجَّهُ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ؟ كَيْفَ يَتَوَجَّهُ إِلَى هَذِهِ الْآلِهَةِ، لِمَاذَا تَذْهَبُ إِلَى الْوَلِيِّ الْفِلَانِيِّ، قَالَ: أَنَا أَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَشْفِينِي مِنَ الْمَرَضِ، أَوْ أَنَّهُ يَسْأَلُ اللَّهَ ﷻ أَنْ يَشْفِينِي مِنَ الْمَرَضِ، وَاللَّهُ ﷻ يَقُولُ: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ هُوَ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ، هُوَ فِي الدُّنْيَا إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى أَنْ يَدْفَعَ عَنِ الْمَرَضِ، سَأَلَ اللَّهَ ﷻ لِنَفْسِهِ، وَقَدْ يَدْفَعُ عَنِ الْمَرَضِ، وَقَدْ لَا يَدْفَعُ، فَكَيْفَ أَنْتَ تَذْهَبُ إِلَيْهِ، قَالَ ﷻ: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ أَي: فِي غَايَةِ الضَّعْفِ، وَهَذِهِ هِيَ صِفَةُ تِلْكَ الْآلِهَةِ، مَرْبُوبَةٌ، مَقْهُورَةٌ، تَحْتَ تَدْبِيرِ اللَّهِ ﷻ، وَتَحْتَ سَيْطَرَةِ اللَّهِ، فِي حَالِ حَيَاتِهِمْ هُمْ تَحْتَ التَّكْلِيفِ، وَبَعْدَ مَمَاتِهِمْ هُمْ مُجْزِئُونَ بِأَعْمَالِهِمْ.

وهذا لا شك يجعل القلب يقول: لم إذا يتوجه الناس إلى أولئك؟ فظهر أن المستحق للألوهية وحده هو الله ﷻ، فلا بد في المناقشة مع الذين عندهم شبه، أو عندهم بعض الخرافات، بعض طلاب العلم لا يحسنون النقاش، لا يحسنون كيف يوصلون لهم البرهان، ولهذا قال أهل العلم: إنه لا بد من إقامة الحجّة على المشرك، فإقامة الحجّة من قيمتها؟ قيمتها العارف بها، ليس كل واحد ممكن يظن نفسه أقام حجّة، وهو

أتى بشبهة زيادة، ولهذا طلاب العلم من أمثالكم والذين اهتموا بهذا العلم - علم التوحيد - الذي هو أعلى العلوم، وأشرف العلوم، واتخذوا الدعوة إليه سبيلاً لهم - إن شاء الله تعالى -، لا بد أن يتدبروا البراهين التي أقامها الله ﷻ للدلالة على أنه واحد في ألوهيته، لا يستحق العبادة إلا هو، تنوع الأدلة والبراهين، ويكون عندك هدوء، وبصيرة في بيان تلك البراهين، وبهذا تنفع إن شاء الله ﷻ بعد توفيقه - تبارك وتعالى -.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾

[فاطر: ١٣].

ش: يخبر تعالى عن حال المدعوين من دونه من الملائكة، والأنبياء، والأصنام، وغيرها بما يدل على عجزهم، وضعفهم، وأنهم قد انتفت عنهم الأسباب التي تكون في المدعو، وهي الملك، وسماع الدعاء، والقدرة على استجابته، فمتى لم توجد هذه الشروط تامة بطلت دعوته فكيف إذا عدت بالكلية؟

فنفي عنهم الملك بقوله: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ قال ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وعطاء، والحسن، وقتادة: القطمير: اللفافة التي تكون على نواة التمر^(١).

كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣]، وقال: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبا: ٢٢-٢٣].

ونفي عنهم سماع الدعاء بقوله: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا﴾ [فاطر: ١٤] لأنه ما بين ميت وغائب عنهم، مشتغل بما خلق له، مسخر بما أمر به كالملائكة، ثم قال: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] لأن ذلك ليس لهم، فإن الله تعالى لم يأذن لأحد من عباده في دعاء أحد منهم، لا استقلالاً، ولا واسطة، كما تقدم بعض أدلة ذلك.

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٢٢/١٢٥).

وقوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ فتبين بهذا أن دعوة غير الله شرك، وقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ (٨١) ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ (٨٢) [مريم: ٨١-٨٢] وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ قال ابن كثير: يتبرأون منكم، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ (٥) وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كُفْرِينَ﴾ (٦) [الأحقاف: ٥، ٦]

قال: وقوله: ﴿وَلَا يَنْتَعِكُ مِثْلُ خَيْرٍ﴾ [فاطر: ١٤] أي: ولا يخبرك بعواقب الأمور، ومآلها، وما تصير إليه مثل خبير بها. قال قتادة: يعني نفسه - تبارك وتعالى -، فإنه أخبر بالواقع لا محالة^(١).

قلت: والمشركون لم يسلموا للعليم الخبير ما أخبر به عن معبوداتهم فقالوا: تملك، وتسمع، وتستجيب، وتشفع لمن دعاها، ولم يلتفتوا إلى ما أخبر به الخبير من أن كل معبود يعادي عابده يوم القيامة، ويتبرأ منه، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ فزِيلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَائِهِمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا آتَانَا تَعْبُدُونَ﴾ (٢٨) ﴿فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ (٢٩) ﴿هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَصَلَّ عَنْهُمْ مِمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ (٣٠) [يونس: ٢٨-٣٠].

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٦/٥٤١).

أخرج ابن جرير عن ابن جريح قال: قال مجاهد: ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ قال: يقول ذلك كل شيء كان يعبد من دون الله^(١).
فالكيس يستقبل هذه الآيات التي هي الحجة، والنور، والبرهان بالإيمان، والقبول، والعمل، فيجرد أعماله لله وحده دون كل ما سواه ممن لا يملك لنفسه نفعاً، ولا دفعاً، فضلاً عن غيره.

الشرح:

هذه الآية الثانية، وهي على ما سبق ذكره من بيان صفة المخلوقين الذين عبدوا مع الله ﷻ .

قال ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ نَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ (١٣)
إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ ﴿١٤﴾ [فاطر: ١٣-١٤] الآية.

فقوله هنا: ﴿وَالَّذِينَ نَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ هذا يشمل كل من دُعي مع الله ﷻ وهو دون الله ﷻ، ﴿وَالَّذِينَ نَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ كل هؤلاء الذين دعوا مع الله ﷻ وهم دونه ما صفتهم؟ قال: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ وها هنا بحثان:

البحث الأول: ما هو القطمير؟ القطمير: اللفافة البيضاء الرقيقة التي على نواة التمر، على الفصم، فهؤلاء الذين دعوا مع الله ﷻ ما يملكون

(١) انظر: تفسير ابن جرير (١١/١١٢).

من قَطْمِير، وهب أنهم ملكوا القَطْمِير ملكًا تامًا، فماذا ينفع القَطْمِير؟
القَطْمِير ما ذا ينفع؟ بينف الناس، هل يوجب توجهها إليهم؟ لا، ولكن هذه
مبالغة في نفي ملكهم الملك الاستقلالي بأيّ شيء، فالله ﷻ يقول:
﴿وَالَّذِينَ نَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ وقد قدمت مرارًا أنّ
«ما» النافية، إذا أتت بعدها نكرة فإنّها تكون عامة، وإذا أتى قبل النكرة
«من» فإنّها تفيد التّنصيص الصريح في العموم^(١)، أي: لا يخرج من هذا
العموم شيء، فقله هنا: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ أي: أنّ قَطْمِيرًا كان
ما يملكونه، وهو أقلّ شيء وأتفه شيء يُهتَم به، فمعنى ذلك أنهم لا يملكون
أيّ شيء، فهم لا يملكون أيّ شيء استقلالًا، حتّى الآن نحن نملك
أشياء، واحد يقول: أنا أملك مالا، الثاني يقول: أنا أملك كتبًا، الثالث
يقول: أنا أملك سيارة، هذه الأملاك في الدّنيا إنّما هي أملاك ليست على
وجه الحقيقة، إنّما هي أملاك إضافيّة، أضيفت لك لأنك اكتسبتها بعد
توفيق الله ﷻ، وإلاّ فالملك فيها لمن؟ لله ﷻ، فأنت في حياتك يمكن
أن تعطي منها، لكن لو أنفقتها في شيء لا يحبه مالكة مالك المال،
المالك الحقيقي، تأثم.

لأنك لا تستقلّ بملكها، ولهذا إذا مات المالك فماله من الذي يتصرّف
فيه؟ الله ﷻ هو الذي يقسم، هو الذي يقسم التركة، هو الذي يقسم ذلك
الورث، ما يقسمه الإنسان بنفسه، فلو أتى الإنسان بنفسه قال: أنا مالك
المال، أعطي هذا نصفًا وهذا نصفًا والثاني ربعًا والثالث خمسًا والباقون
لا يأخذون شيئًا، لا يجوز ذلك؛ لأنّه لا يملك هذا، فملكه إضافي، ملكه

(١) انظر: المسودة (ص ١٤٣)، وروضة الناظر (ص ٢٢١)، والمحصول للرازي (٢/٥٦٣)، وإرشاد
الفحول (١/٢٠٧).

على ما يشبه العارية، فهو بيده يصرفه على ما يحب الله ﷻ ويرضى، يصرفه على ما يوجبه الشرع، ليس ملكًا حقيقيًا، ولهذا ليس له أن يتصرف فيه على نحو ما يشاء، فلو أنفقه في المحرمات عد مسرفًا مبذرًا، ونحو ذلك.

المقصود من هذا أن الملك إنما هو لله ﷻ، وأن أولئك الذين سئلوا مع الله ﷻ لا يملكون شيئًا ملكًا حقيقيًا، إذا كان في الدنيا فإن التوجه لهم ما يسمى عبادة فيما يملكون، ويقدرون عليه، أي: تأتي واحدا فتقول: أنا والله محتاج، أريدك أن تعطيني مثلًا كتابا هدية، أو عطاء منك، هذا تسأل من يملك، ويقدر على الإجابة، وهو مطلوب منه إذا كان فائضًا عن حاجته أن يعطيك، وهذا إنما هو على الامتثال لأمر الله ﷻ، ولكن الذي مات انقطع ملكه؛ ولهذا هو يتصرف في ماله، «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ صَدَقَةٍ تَجْرِي لَهُ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(١)، وإذا دفن ابن آدم بقي معه واحد، ورجع اثنان بقي معه عمله، ورجع الأهل، والمال، فإذا المال انتهى وهو الذي كان يفتخر بأنه يملكه، هو ما يملك في الدنيا شيئًا إلا المال، وهذا المال انتهى بموته.

فإذا أولئك الذين توجه إليهم هم لا يملكون شيئًا، قال ﷻ: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾. قال المشرك: قال: صحيح، هم ما يملكون على وجه الاستقلال، أنا أقرّ بهذا، لكن هم يسمعون الدعاء، هم يسمعون الدعاء، نتوجه لهم، ليس يعطونا ممّا يملكون، لكن لأجل أن يتوجهوا لنا عند الله ﷻ؛ لأنها أشياء مقربة عند الله ﷻ، مثل الملك عنده خاصة

(١) أخرجه مسلم (٥٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

مقربون فإذا أراد أحد شيئاً من الملك فإنما يذهب إلى تلك الخاصة ليسأله فيجيبهم، فهذا في البشر سائغ، لكن عند الله ﷻ جعلوا الناس الصالحين، أو جعلوا الأنبياء، وجعلوا الملائكة، وجعلوا الجنّ وسائط، يعتقدون أنّ الله ﷻ قد أكرمهم، وجعل لهم من المنزلة عنده مثل ما لأصحاب الملوك عند الملوك.

وهذا غاية الضلال، والتشبيه، لأنهم شبهوا ملك الله ﷻ بملك خلقه، وأيضاً فالملك محتاج إلى الأعوان، ولذلك يرضيهم، الملك في الدنيا محتاج إلى من حوله فلذلك يرضيهم، يجيب طلباتهم، توسّطوا لهذا يقبل وساطتهم؛ لأنه يريد أن يرضيهم، أمّا الله ﷻ فالجميع محتاجون إليه، ليس محتاجاً إلى أحد أن يرضيه، وإذا أَرْضَى أحداً فإنما هو محض تفضّل وتكرّم منه، وليس محتاجاً إلى أحد، فتشبيه أولئك الذين توجّه إليهم مع الله بخاصة ملوك الدنيا، هذا تشبيه المخلوق بالخالق، أو تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا كفر في حدّ ذاته، كفر في نفسه، ومع ذلك قال الله ﷻ لهم أنّهم سألوا، أو دار في أنفسهم هذا السؤال، نحن نسألهم ندعوهم لأجل هذه الشبهة، أنّهم يتوسّطون لنا وسائط ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ﴾ [الزمر: ٣]، وذكرنا أنّ الذين عبّدوا مع الله ﷻ أربعة أنواع: الملائكة، أي: البشر، الأنبياء، والصالحون والطالحون، والجن، والأصنام، ونحوها، يدخل فيها الأشجار، والأحجار، والشمس، والقمر، إلى آخره، هذه أربعة أنواع في القرآن حسب استقرائي لذلك، الآن هؤلاء قالوا: نتوجّه للأصنام، نتوجّه للموتى لعلهم يسمعون ويجيبونا، قال تعالى بعد هذه الآية: ﴿مَا يَمْلِكُونَ

قَطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴿١٤﴾ ، إِذَا هَذِهِ شَبَهَةٌ انْتَهَتْ بِحُكْمِ الْحَكِيمِ الْخَبِيرِ ، لَيْسَ بِحُكْمِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَلَا بِحُكْمِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ، وَلَا بِحُكْمِ فُلَانٍ ، بَلْ بِحُكْمِ اللَّهِ ﷻ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ بِخَلْقِهِ ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ ، يَأْتِي ذَلِكَ الْمَشْرِكُ يَقُولُ: يَا أَخِي هَذِهِ فِي الْأَصْنَامِ ، فِي الْجَمَادَاتِ الَّتِي لَا تَسْمَعُ ، أَمَّا الَّذِينَ يَسْمَعُونَ فَلَا يَدْخُلُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ لِأَنَّ هَذِهِ فِي الْأَصْنَامِ ، مَاذَا قَالَ اللَّهُ ﷻ بَعْدَهَا: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ لِنَفْرَضِ أَنْكُمْ قَلْتُمْ تَسْمَعُونَ ، لَمْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ؛ لِأَنَّ أَوْلَئِكَ إِذَا كَانُوا صَالِحِينَ ، مَلَائِكَةً ، أَنْبِيَاءَ ، رَسَلًا ، إِذَا كَانُوا صَالِحِينَ فَكَيْفَ يَسْتَجِيبُونَ لِمَشْرِكٍ؟ تَأْتِي تَسْأَلُهُ تَشْرِكُ بِهِ مَعَ اللَّهِ ﷻ وَهُوَ يَدْعُو ذَلِكَ؟ وَهُوَ يَتَقَرَّبُ لَكَ عَلَى فَرْضِ وَقُوعِ هَذَا ، هَلْ يُمْكِنُ أَنْ أَوْلَئِكَ يَسْتَجِيبُونَ لِلْمَشْرِكِينَ؟ لَا ، فَهَمْ لَا يَسْمَعُونَ ، وَلَوْ سَمِعُوا لَا يَسْتَجِيبُونَ لِلْمَشْرِكِ ، لَا يَسْتَجِيبُونَ لِمَنْ تَوَجَّهَ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ ﷻ ، وَعَبْدٌ غَيْرُهُ ، أَبَدًا ، وَلِهَذَا الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هِيَ لِمَنْ؟ أَحْظَى النَّاسَ بِهَا هُمْ أَهْلُ التَّوْحِيدِ ، وَأَحْرَى النَّاسَ بِهَا ، وَأَسْعَدَ النَّاسَ بِهَا هُمْ أَهْلُ الْإِخْلَاصِ ، فَهَذَا الْمَشْرِكُ الَّذِي سَأَلَ الشَّفَاعَةَ ذَلِكَ الْحَيِّ ، ذَلِكَ الْمَيِّتِ ، أَوْ عِبْدِهِ ، أَوْ اسْتِغَاثَ بِهِ ، طَلَبًا لِلْوَسَاةِ ، طَلَبًا لِلزَّلْفِيِّ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، مَاذَا سَوْفَ يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، قَالَ ﷻ: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ هَذَا حُكْمُ اللَّهِ ﷻ ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ نَبِيِّ ، وَأَعْظَمُ مِنْ خَبِيرٍ ، وَأَعْظَمُ مِنْ يَحْكُمِ ، قَالَ بَعْدَهَا: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ فَإِذَا هَذَا حُكْمُ اللَّهِ ، هَذَا بَيَانُ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - ، هَذَا كِتَابُ اللَّهِ ، هَذَا كَلَامُ اللَّهِ ، فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ

حجّة؟، هذه صفة الذين دعوا مع الله ﷻ : ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ كل الذين تدعون، ما يخرج منهم أحد ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾، لو توهم أنّ هذا ليس فيه عموم إنّما هو خاص بالأصنام التي لا تسمع قال: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا إِذَا فَرَضَ أَنْتُمْ فَهَمَّتْهُمْ أَنْتُمْ يَسْمَعُونَ: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ الملائكة، لو كانوا سألوا الملائكة، الملائكة خلق مستخر، لا يسمعون دعاء الداعين هؤلاء، ولو كانوا سمعوا دعاء الداعين، مثل الملائكة القريبة من ابن آدم، الحفظة، أو الكتبة فإنّ الله ﷻ يقول: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ لو سمعوا يكتبها لك سيئة، أي من الناس من يأتي عنده شبهة، لأنّ الملائكة مقربة عند الله ﷻ، المشركون عندهم شبه كثيرة، الملائكة المقربة، أنا الآن لو سألت الملك الذي معي ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ هو سيكتبها عليك سيئة؛ لأنها شرك، سيكتبها عليك شركًا، ويخرج بها القائل من الدين، وهل سيستجيون؟

قال ﷻ : ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شَجَّ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ
وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَّتُهُ، فَقَالَ: كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ؟ فَنَزَلَتْ:
﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٢٨]»^(١).

ش: قوله: (وَفِي الصَّحِيحِ) أي: الصحيحين، علقه البخاري قال:
وقال حميد، وعن ثابت، عن أنس^(٢).

ووصله أحمد، والترمذي، والنسائي عن حميد، عن أنس^(٣).
ووصله مسلم عن ثابت، عن أنس.

وقال ابن إسحاق في المغازي. حدثنا حميد الطويل، عن أنس قال:
كسرت رباعية النبي ﷺ يوم أحد، وشج وجهه، فجعل الدم يسيل على
وجهه، وجعل يمسح الدم وهو يقول: كيف يفلح قوم خضبوا وجه نبيهم
وهو يدعوهم إلى ربهم؟ فأنزل الله الآية^(٤).

قوله: «شَجَّ النَّبِيُّ ﷺ». قال أبو السعادات: الشج في الرأس خاصة
في الأصل، وهو أن يضربه بشيء فيجرحه فيه، ويشقه، ثم استعمل في
غيره من الأعضاء^(٥).

وذكر ابن هشام من حديث أبي سعيد الخدري أن عتبة بن أبي وقاص

(١) أخرجه البخاري معلقاً (ص ٧٣٧) كتاب المغازي، باب: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران:
١٢٨] ومسلم موصولاً (١٧٩١).

(٢) انظر فتح الباري (٣٦٥/٧).

(٣) أخرجه أحمد (٩٩/٣، ١٧٨، ٢٠٦)، والترمذي (٢٠٠٥)، والنسائي (١٠٨/٤).

(٤) انظر: السيرة لابن هشام (٢٨/٣).

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث (٤٤٥/٢).

هو الذي كسر رباعية النبي ﷺ السفلي، وجرح شفته العليا، وأن عبد الله بن شهاب الزهري هو الذي شجحه في وجهه، وأن عبد الله بن قمئة جرحه في وجنته، فدخلت حلقتان من حلق المغفر في وجنته، وأن مالك ابن سنان مص الدم من وجه رسول الله ﷺ وازدرده، فقال له: لن تمسك النار^(١).

قال القرطبي: والرباعية - بفتح الراء وتخفيف الياء - وهي كل سن بعد ثنية.

قال النووي رحمته الله: وللإنسان أربع رباعيات.

قال الحافظ: والمراد أنها كسرت، فذهب منها فلقة، ولم تقلع من أصلها.

قال النووي: وفي هذا وقوع الأسقام، والابتلاء بالأنبياء - صلوات الله، وسلامه عليهم - لينالوا بذلك جزيل الأجر، والثواب، ولتعرف الأمم ما أصابهم، ويأتسوا بهم.

قال القاضي: وليعلم أنهم من البشر، تصيبهم محن الدنيا، ويطرأ على أجسامهم ما يطرأ على أجسام البشر، ليتيقن أنهم مخلوقون مربوبون، ولا يفتن بما ظهر على أيديهم من المعجزات، ويلبس الشيطان من أمرهم ما لبسه على النصارى، وغيرهم. انتهى^(٢).

(١) انظر: سيرة ابن هشام (٣/٢٨).

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/١٤٨).

قلت: يعني من الغلو، والعبادة.

قوله: «يوم أُحُدٍ» هو شرقي المدينة، قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أُحُدٌ، جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»^(١)، وهو جبل معروف كانت عنده الواقعة المشهورة، فأضيفت إليه.

قوله: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ؟». زاد مسلم: «وَكَسَرُوا رَبَاعِيَّتَهُ، وَأَذَمُوا وَجْهَهُ».

قوله: «فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾» قال ابن عطية: كأن النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لحقه في تلك الحال يأس من فلاح كفار قريش، ف قيل له بسبب ذلك ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ أي: عواقب الأمور بيد الله، فامض أنت لشأنك، ودم على الدعاء لربك^(٢).

وقال ابن إسحاق: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ في عبادي إلا ما أمرتك به فيهم^(٣).

الشرح:

في قول الإمام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أصل الباب بعد أن ساق الآيات التي هي دالة على أن المخلوق الذي عُبد مع الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه لا يملك شيئاً، وأنه لا يستطيع

(١) أخرجه البخاري (١٤٨٢)، ومسلم (١٣٦٥).

(٢) انظر: تفسير ابن عطية (٢٢٦/٣).

(٣) انظر: سيرة ابن هشام (٤٩/٣).

لنفسه نصرًا، ولا يستطيع لغيره نصرًا، وأنه لا يملك ولو القطمير، وأنه لا يسمع الدعاء، ولو سمع ما استجاب، أي: بعد الممات، ذكر من الأحاديث ما يؤيد هذا المعنى، وما يدل عليه، وما هو كالتفصيل له، فإن قصة غزوة أحد، وما فيها من العبر العظام هي أصل في هذا الباب، ألا وهو الباب الذي عقد من أجله المؤلف رحمته الله هذا الباب، وهو أن المخلوق له صفات لا يمكن معها أن يكون معبودًا، إنما هو عبد لا معبود، لا يستطيع لنفسه نصرًا، ولا يستطيع تحويل الضر عنه إذا أَرَادَهُ اللهُ رحمته الله به، ولا يملك شيئًا من الأمر، ولهذا غزوة أحد، وما فيها مما أصاب المسلمين من البلاء وما فيها من قتل جمع غفير من خيارهم، أكثر من سبعين من خيار الصحابة رضي الله عنهم، ومن انتصار المشركين، هؤلاء المؤمنون، ومعهم إمامهم، وقائدهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هؤلاء لم يستطيعوا أن يدفعوا عنهم ذلك البلاء الذي حكم الله رحمته الله به قضاءً وقدرًا عليهم، لم يستطيعوا أن يدفعوا عن أنفسهم ذلك التسلط من المشركين عليهم في تلك الغزوة، وانهزام المؤمنين في ذلك الموقف العظيم، فلو كانوا جميعًا في استطاعتهم أن يدفعوا الضر عن أنفسهم لدفعوه، لو استطاعوا أن ينصروا أنفسهم لفعلوا ذلك، معهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل الله رحمته الله عليه قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨] لَمَا دَعَا عَلَىٰ أَقْوَامٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ شُجَّ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وكُسرَت رِبَاعِيَّتُهُ، فَقَالَ: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ»، فَأَنْزَلَ اللهُ رحمته الله عَلَيْهِ قَوْلَهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، فَهَذَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَخْبَرَهُ اللهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ سَادَاتُ الصَّحَابَةِ لَمْ يَسْتَطِيعُوا أَنْ يَنْصُرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَلَا أَنْ يَدْفَعُوا عَدُوَّهُمْ، بَلْ ابْتَلَاهُمُ اللهُ رحمته الله بِعَدَمِ النَّصْرِ، وَنَفَذَ فِيهِمْ ذَلِكَ الْحُكْمَ، وَغَلِبَهُمُ الْمُشْرِكُونَ،

وكانت الدائرة للكافرين، والمشركين على المؤمنين، فكيف إذا يُطلب من شهداء أحد أولئك الذين قُتلوا، والذين لم يستطيعوا أن يدفعوا عن أنفسهم ذلك البلاء، ولا أن يجلبوا النصر لهم، كيف يتوجه اليوم الناس لهم بزيارة مدافنهم بالقرب من جبل أحد، وهي مقبرة مسورة معروفة الآن، وتجد عندهم من الاستغاثة بهم والتوسل بهم، ومناداتهم الشيء الكثير.

الأصل أن هؤلاء مخلوقون، والمخلوق لا يستطيع لنفسه نصرًا، يقول ﷺ : ﴿ اَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ ﴾ (١٩١) وَلَا يَسْتَطِيعُونَ هُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ ﴿ ١٩٢ ﴾ [الأعراف: ١٩١-١٩٢]، فهؤلاء لا يستطيعون النصر لأنفسهم، ولا يستطيعون التصر كذلك من باب أولى لغيرهم.

وهذه قصة أحد ظاهرة للبيان، ولهذا تجد من العجب أن يعرض كثير ممن يعظمون، أو يذكرون، أو يخطبون لهذه الغزوة، وما فيها من العبر، والدروس، ولا يأتون إلى هذا الأصل العظيم، ولا يأتون لقصة استشهاد هؤلاء، وقصة ما أصاب المؤمنين، ومعهم رسول الله ﷺ، وما فيها من أنهم لا يملكون شيئًا.

فكيف إذا يتوجه إليه بالعبادة، بالدعاء، بالاستغاثة عند قبر النبي ﷺ، أو بعيدًا عنه، وعند قبور شهداء أحد، أو بعيدًا عنها، لا شك أن هؤلاء كما قال الله ﷻ : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ وهذا يصدق عليه ﷺ، وعلى من هو دونه من أمته من باب الأولى، والأحرى؛ لأنه هو أكمل هذه الأمة، فالذين قُتلوا، واستشهدوا في غزوة أحد، وفي غيرها هؤلاء ليس لهم من الأمر شيء، ولو كان لهم من الأمر شيء لنصروا المسلمين، ولأعلوا رايتهم على راية عدوهم، ولما رضوا بانهزام المؤمنين، أو بانتصار أعدائهم عليهم.

فدلّ هذا على أنّهم مخلوقون مربوبون من خلق الله، أنّهم عبّاد لله ﷻ يمضي فيهم حكمه، وليس لهم الخيرة من أمرهم، والله ﷻ هو الذي يختار، يحكم ما يشاء، ويفعل ما يريد، وأنّ البشر جميعاً لا يستطيعون أن ينفعوا أنفسهم، ولا أن يدفعوا عن أنفسهم ضرراً، وذلك لأنّ الله هو الذي بيده أزمة الأمور، وهذا ظاهر، فهذا نبيّ الله ابتلي بما ابتلي به، كُسر رباعيته، وشج وجهه، وغرست حلق المغفر في وجنته، فسأل الدّم عن وجهه ﷻ، وأنزل الله عليه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾.

فهذا برهان قويّ ظاهر على أنّ هؤلاء الشّهداء مع أنّهم أحياء بنص القرآن، أنّهم لا يملكون لأنفسهم شيئاً، وكذلك النبيّ ﷺ حياته البرزخيّة أكمل من حياة الشّهداء، ومع ذلك قال الله له في حياته: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ فكيف إذا يتوجّه إليه، والله ﷻ لا يرضى عمّن أشرك به مخلوقاً أيّاً كان، ملكاً، أو نبياً، أو صالحاً، أو شهيداً، أو غير ذلك.

فدلّ هذا الحديث على صفة المخلوق، صفة الذين توجّه الناس إليهم بالعبادة أنّهم لم يستطيعوا أن يدفعوا عن أنفسهم البأس إذا حاق بهم، ولم يستطيعوا أن ينصروا أنفسهم وهم محتاجون للنصر، ابتلوا، وجرح إمامهم نبي الله ﷺ، ولم يستطيعوا أن يدفعوا عن نبيّ الله، وهم كانوا بوّدهم لو أن دفعوا عن النبيّ ﷺ الشوكة يشاكها، فكيف والدّم يسيل من وجهه، ويصاب بما يصاب به، ومعه سادات المؤمنين وخيرة هذه الأمة بالنّصر، ومع ذلك لم يستطيعوا أن يفعلوا لأحبّ الخلق إليهم شيئاً، فكيف إذا يستطيعون أن يفعلوا لغيره ﷺ من الناس الذين يسألونهم، هم لو كانوا يستطيعون لبذلوا لرسول الله ﷺ دون سؤال، فكيف إذا يحصل منهم ذلك بمن هو دون النبيّ ﷺ؟ بآماد بعيدة، ولا يقارن أحد بالنبيّ ﷺ، لا شك أنّ هذا برهان

ظاهر على بطلان اعتقاد أن أولئك الشهداء، أو أولئك الموتى الصالحين أنهم يستطيعون شيئاً من الأمر، دفع ضرراً، أو جلب منفعة لأنفسهم، أو لمن سألهم، والدليل واضح في هذا.

وهذا برهان جيد لينتبه له طلبة العلم وَيُنَوِّعُوا البراهين، ينوعوا الأدلة، لا يأتوا دائماً بدليل واحد، بدليلين، لا، ينوع مرة يأتي بهذا، وبهذا؛ لأنه إذا كثرت الأدلة على الخرافيين، وعلى الخصوم فإنهم يعلمون يقيناً أن الأمر ليس إذاً شبه، ليس الأمر في دليل، أو دليلين، يمكن أن يردوا عليها، لا، ولكن هي أدلة كثيرة جداً لا يستطيعون معها حراكاً، لا تحريك لسان ولا تحريك بنان.

وَفِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «أَنَّه سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ مِنَ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الْفَجْرِ، يَقُولُ : اللَّهُمَّ الْعَنُ فُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا، بَعْدَ مَا يَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ : ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾»^(١).

وَفِي رِوَايَةٍ : «يَدْعُو عَلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَسُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَنَزَلَتْ : ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾»^(٢).

ش : قوله : (وَفِيهِ) . أي : في صحيح البخاري ، رواه النسائي .

قوله : (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) . هو : عبد الله بن عمر بن الخطاب ، صحابي جليل ، شهد له رسول الله ﷺ بالصلاح ، مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها ، أو في أول التي تليها .

قوله : «أَنَّه سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» . هذا القنوت على هؤلاء بعد ما شج ، وكسرت رباعيته يوم أحد .

قوله : «اللَّهُمَّ الْعَنُ فُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا» . قال أبو السعادات : أصل اللعن : الطرد والإبعاد من الله . ومن الخلق السب والدعاء^(٣) .

وتقدم كلام شيخ الإسلام رحمته الله .

قوله : «فُلَانًا وَفُلَانًا» . يعني : صفوان بن أمية ، وسهيل بن عمرو ، والحارث .. بن هشام ، كما بينه في الرواية الآتية .

(١) أخرجه البخاري (٤٠٦٩ ، ٤٠٧٠ ، ٤٥٥٩ ، ٧٣٤٦) .

(٢) أخرجه البخاري (٤٠٧٠) ، والترمذي (٣٠٠٤) ، وأحمد (٩٣/٢) .

(٣) انظر : النهاية في غريب الحديث (٢٥٥/٤) .

وفيه: جواز الدعاء على المشركين بأعيانهم في الصلاة، وأن ذلك لا يضر في الصلاة.

قوله: «بَعْدَ مَا يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». قال أبو السعادات: أي: أجاب حمده، وتقبيله^(١).

وقال السهيلي: مفعول سمع محذوف؛ لأن السمع متعلق بالأقوال، والأصوات دون غيرها، فاللام تؤذن بمعنى زائد، وهو الاستجابة للسمع، فاجتمع في الكلمة الإيجاز، والدلالة على الزائد، وهو الاستجابة لمن حمده.

وقال ابن القيم رحمته الله ما معناه: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» باللام المتضمنة معنى استجاب له، ولا حذف وإنما هو مضمن.

قوله: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». في بعض روايات البخاري بإسقاط الواو.

قال ابن دقيق العيد: كأن إثباتها دال على معنى زائد؛ لأنه يكون التقدير: ربنا استجب ولك الحمد، فيشتمل على معنى الدعاء، ومعنى الخبر.

قال شيخ الإسلام: والحمد ضد الذم، والحمد يكون على محاسن المحمود مع المحبة له، كما أن الذم يكون على مساويه مع البغض له^(٢).

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (٤٠١/٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣١٢/١٤).

وكذا قال ابن القيم: وفرق بينه، وبين المدح بأن الأخبار عن محاسن الغير إما أن يكون إخبار مجرداً عن حب وإرادة، أو يكون مقروناً بحبه وإرادته، فإن كان الأول فهو المدح، وإن كان الثاني فهو الحمد.

فالحمد إخبار عن محاسن المحمود مع حبه، وإجلاله، وتعظيمه. ولهذا كان خبراً يتضمن الإنشاء بخلاف المدح، فإنه خبر مجرد.

فالقائل إذا قال: (الحمد لله)، أو قال: (ربنا ولك الحمد) تضمن كلامه الخبر عن كل ما يحمد عليه تعالى باسم جامع محيط متضمن لكل فرد من أفراد الجملة المحققة والمقدرة، وذلك يستلزم إثبات كل كمال يحمد عليه الرب تعالى، ولهذا لا تصلح هذه اللفظة على هذا الوجه ولا تنبغي إلا لمن هذا شأنه، وهو الحميد المجيد^(١).

وفيه: التصريح بأن الإمام يجمع بين التسميع، والتحميد، وهو قول الشافعي، وأحمد، وخالف في ذلك مالك، وأبو حنيفة، وقالوا: يقتصر على: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ».

قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ: «يَدْعُو عَلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَسُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ»).

وذلك لأنهم رؤوس المشركين يوم أحد، هم وأبو سفيان بن حرب، فما استجيب له ﷺ فيهم بل أنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ أو يتوب

(١) انظر: بدائع الفوائد (٢/٥٣٦).

عليهم أو يعذبهم، فتأب عليهم، فأسلموا، وحسن إسلامهم، وفي كله معنى شهادة (أن لا إله إلا الله) الذي له الأمر كله، يهدي من يشاء بفضله ورحمته، ويضل من يشاء بعدله وحكمته.

وفي هذا من الحجج والبراهين ما يبين بطلان ما يعتقده عباد القبور في الأولياء، والصالحين، بل في الطواغيت من أنهم ينتفعون من دعاهم، ويمنعون من لاذ بحماهم، فسبحان من حال بينهم، وبين فهم الكتاب. وذلك عدله سبحانه، وهو الذي يحول بين المرء وقلبه، وبه الحول والقوة.

الشرح:

هذا الحديث حديث ابن عمر رضي الله عنهما هو كالتفسير لقول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ وقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم في قنوت صلاته، ولعن أشخاصاً سماهم من المشركين، وهؤلاء هم الثلاثة الذين سماهم، وقد قال الله عز وجل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ وهذا هو الذي صار، فإن الإمام أحمد روى في مسنده بإسناد جيد أن هؤلاء دخلوا في الإسلام، الثلاثة جميعاً دخلوا الإسلام وصاروا مسلمين، فكانوا ممن قال الله عز وجل فيهم: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ وقوله: ﴿أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ يعني: استحقوا على ما فعلوا في ذلك اليوم، استحقوا العذاب لظلمهم، ولكن الله عز وجل تداركهم برحمته فدعاء النبي صلى الله عليه وسلم على هؤلاء أنزل

الله ﷻ فيه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وهم قلوبهم بيد الله ﷻ ، وأموارهم بيد الله ﷻ ، فالنبي ﷺ أمر بالعدل من ذلك الدّعاء عن المشركين إلى غيره، فترك ذلك بعد أن قنت زمناً يدعو عليهم، وقد تكرر ذلك في دعائه ﷺ بعد ذلك على طوائف من العرب، وأحياء من العرب، رعل، وذكوان، وعصية، ونحو ذلك، دعا عليهم، ولعنهم، وذكر في بعض الروايات أنّ الله ﷻ أنزل فيها: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ أيضاً، وهنا نظر الحفّاظ في هذه الكلمة، وقالوا: إنّ قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ هذا المعروف أنّها نزلت في غزوة أحد، أي: في حديث ابن عمر رضي الله عنهما هذا، فكيف يوجه في الدّعاء على أحياء من العرب، على رعل، وذكوان، وعصية، وإنّما كانت جريمتهم بعد ذلك أنّهم قتلوا القراء في بئر معونة، وبئر معونة كانت بعد ذلك، بعد أحد؟ فأجيب عن ذلك بأنّه ربّما تكون الآية نزلت مرتين، مرة هاهنا، ومرة بعد قتل القراء، ودعاء النبي ﷺ على من قتلهم.

وقد يقال: إنّ في ذلك الموضوع إنّها أدرجت هذه الكلمة فأنزل الله ﷻ فيهم ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وهذا يطلب من محلّه.

والمعتمد أنّ هذا الدّعاء منه ﷺ كان على وجه الاختيار منه ﷺ والله ﷻ نهاه عن ذلك بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وهل النّهي عن هذا نسخ لجواز لعن الكافر المعيّن، أم لا؟

قال بعض أهل العلم: إنّ هذا نسخ له، فإنّ الدّعاء على الكافر المعيّن باللّعن في الصلاة أنّ هذا لا يسوغ، ولكن الأظهر أنّ هذا جائز، لكنه ليس بمطلوب، فلعن المعيّن الكافر جائز، ولكن ليس على وجه الاختيار، وإنّما المؤمن ينبغي أن يكون منزّهاً للسان عن اللّعن، حتّى لعن الكافر المعيّن،

ولهذا قال أهل العلم: إن لعن الكافر المعين فيه روايتان عن الإمام أحمد، وفيها قولان أيضًا لأهل العلم عمومًا، منهم من أجازَه مطلقًا، ومنهم من منعه مطلقًا، ومنهم من فصل.

والمعتمد في هذا الباب أنه لا ينهى عن لعن الكافر المعين، فليس بحرام، ولكن المؤمن ليس بلعان، فلا يختار اللعن، حتى ولو للمعين، وهذا قاعدة عامة، وهي أن لعن المعين يُجتنب، وأمَّا اللعن بالعموم فإنه يُلعن من لعنه الله ﷻ ورسوله ﷺ، لعنة الله على الظالمين، تقول: اللهم العن الظالمين، لعنة الله على الكاذبين، تقول: اللهم العن الكاذبين، ونحو ذلك، هذا ليس على معين، وإنما تلعن من لعنه الله ﷻ، كذلك اللعن العام من لعنه الرسول ﷺ مثل: النساء الكاسيات العاريات، اللاتي ورد فيهن الحديث في صحيح مسلم، وقال فيه ﷺ في آخره: «الْعُنُوهُنَّ، فَإِنَّهُنَّ مَلْعُونَاتٍ»^(١) أي: هذا على سبيل العموم، ليس على سبيل المواجهة، فالعنوا من كان على هذه الصفة إذا لقيتموهن، لعن الله الكاسيات العاريات، لعن الله العارية من النساء، ونحو ذلك، هذا لا بأس به، ليس معنى ذلك كما فهمه بعضهم أنك تلعن معينة، لا، فلعن المعين المسلم لا يسوغ، ولعن الكافر المعين يُجتنب؛ وإن كان جائزًا، والأصل أن المؤمن لا يجعل لسانه معتادًا للعن؛ لأنه قد ثبت في الصحيح: «إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ وَلَا شُفَعَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢) يحرمون.

إذا تقرّر هذا: فمعنى اللعن ذكره بأن اللعن هو الطرد، والإبعاد عن رحمة الله فإذا لعن الله ﷻ أحدًا فمعنى ذلك أنه طرده، وأخرجه من

(١) أخرجه أحمد (١١/٦٥٤)، والطبراني في الكبير (١٣/٦٣، ١٤/١١٨)، والأوسط (٩/١٣١)، والصغير (٢/٢٥٧)، والحاكم (٤/٤٨٣)، وابن حبان (١٣/٦٤). وأصله في مسلم (٢١٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٨٥/٢٥٩٨)، والبخاري في الأدب المفرد (٣١٦).

رحمته، كما قال لإبليس: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ [ص: ٧٨]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ﴾ [الحجر: ٣٥]، فهذا طرد، وإبعاد من رحمة الله ﷻ، ومن المخلوق، قال هنا عن ابن الأثير: هو السب والدعاء، والظاهر أنه أعم من هذا، فليس سبًا، ودعاءً فقط، بل معناه هو سؤال الله ﷻ أن يطرده، ويبعده من رحمته، ولهذا جاء الخلاف في اللعن هل يسوغ، أم لا يسوغ من أجل هذا لأن من المخلوق تطلب من الله أن يبعده من رحمته، وأن يطرده من رحمته، وهذا لا شك إذا كان في المؤمن فلا يسوغ، وأمّا إذا كان في الكافر فإنّ الخاتمة كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: الخاتمة لا تعلم، فكأنّ هنا فيه نوع اعتداء.

ذكر في قوله: أنّ النبي ﷺ كان يدعو بعدما يقول: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، وهذا القنوت هو القنوت المعروف في النوازل، والفقهاء والعلماء في قنوت النوازل لهم أقوال، أظهرها عندي أنّ القنوت خاص بالإمام، فلا تقنت جميع المساجد إنّما يقنت الإمام في المسجد الأكبر؛ لأنّه لم يأت أنّ النبي ﷺ أمر مساجد الأحياء أن تقنت، وإنّما قنت هو وحده، وقنوت النوازل يقنت به الإمام، ويؤمن من معه، وهذه رواية عند الإمام أحمد، وهي مذهب جمع أيضًا من أهل العلم، وهي الأظهر؛ لأنّ السنة دالة على هذا، فلم يرد أنّ مساجد المدينة جميعًا قنتت لما قنت النبي ﷺ، ولهذا فقنوت الجميع لا يُعلم له دليل، والعلماء طائفة منهم يقولون باستحباب ذلك في النوازل، لكن هل يستحبّ لجميع المساجد، هذا محلّ نظر، ومحله في النوازل، وليس قنوت الوتر.

أيضًا ذكر أنّ في قوله: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» فيه دليل ظاهر فقهيّ على أنّ الإمام يجمع بين التسميع، والتحميد، وهذا

مذهب الإمام أحمد، والشافعي، وأهل الحديث^(١)، والإمام مالك، والإمام أبو حنيفة ذهبوا إلى أن الإمام يقتصر على: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»: لأن النبي ﷺ ثبت عنه أنه قال: «وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»^(٢)، فظاهر هذا أن الإمام يقتصر على ذلك، لكن هذا ليس بجيد؛ لأن الأدلة الأخرى ظاهرة، ومنها هذا الدليل، حديث ابن عمر، ومنها غيره من الأحاديث، ويزيد على ذلك، ويستحب أيضاً للإمام أن يزيد على «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، والحنابلة - رحمهم الله تعالى - في مذهب متأخريهم أنه لا يزيد على «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» لكن الأظهر أن لهم زيادة على ذلك، أي: المأموم، ليس الإمام، فالمأموم أنه ليس له الزيادة على «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، ولكن الأظهر أن له الزيادة؛ لأن النبي ﷺ زاد، ثبت عنه الزيادة، ولا مانع يمنع، وهذا مقام حمد، وقد ثبت إقرار النبي ﷺ للرجل الذي زاد حين قال: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ»^(٣)، فأقره النبي ﷺ على ذلك.

«سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» سمع: معروف معناها من السمع، لكن السمع يتعدى بنفسه تقول: سمع كذا، ولا تقول: سمع لكذا، بمعنى السمع، ولكن إذا كان سمع لكذا فهذا يكون هناك تضمين، وهذا معناه أن يضمّن السمع فعلا آخر يناسب حرف الجر الذي عُدي به، وهو اللام هنا، فسمع

(١) انظر المغني (١٨٦/٢)، والمجموع (٤١٩/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٩)، ومسلم (٤١١) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٧٩٩)، ومسلم (٦٠٠)، واللفظ للبخاري، وتام لفظه: «كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ، قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا انصَرَفَ، قَالَ: مَنْ الْمُتَكَلِّمُ؟ قَالَ: أَنَا، قَالَ: رَأَيْتُ بِضَعَّةً وَتَلَايِينَ مَلَكًا يَبْتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوْلُ».

لمن، ماذا يناسبها؟ يناسبها (استجاب)؛ لأنك تقول: استجاب لذلك، أجاب كذا واستجاب لكذا، فهنا قول المسموع «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» معناه سمع سمع استجابة لمن حمد، سمع هنا مضمّنة معنى استجاب، وهذا بحث معروف في العربية، وهو بحث التضمين «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، والحمد ذكر هنا عن ابن القيم معناه، وهو أنّ الحمد بخلاف المدح، الحمد وإن اشترك مع المدح في الحروف لكن هناك فرق بينهما، وهو أنّهما يجتمعان في الإخبار عن صفات المحمود أو الممدوح، الإخبار عن الصفات، المدح إخبار عن الصفات المحمودة، والحمد الإخبار عن الصفات المحمودة الحسنة الطيبة، ولكن الحمد يتميز بأنه إخبار مع محبة المخبر لمن أخبر عنه، وأمّا المدح فإنه قد لا يكون محبباً له، ولا معظماً له، ولكن يمدحه لغرض، يمدحه لأجل جاه، يمدحه لأجل دنيا، يمدحه لغير ذلك، فهذا يسمّى مادحاً، ولا يسمّى حامداً، ولذلك حمد الله ﷻ، يعني: حمد العبد لربه أفضل من مدحه لربه، لهذا المعنى، فإنّ المدح قد يكون لأجل رغبة في تحصيل شيء، أمّا الحمد فهو ثناء مجرد للمحبة، ولهذا الحمد هو من أفضل المقامات، مقامات الثناء باللسان، هو مقام الحمد.

وهذا الدليل الذي ذكره حديث ابن عمر رضي الله عنهما ظاهر فيما ساق المؤلف فيه الباب، وهو أنّه ساقه لأجل هذه الآية: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، فالنبي ﷺ سأل ربه أن يلعن هؤلاء الثلاثة: سهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وصفوان بن أمية، هؤلاء الثلاثة لعنهم النبي ﷺ وسأل الله ﷻ أن يطردهم، ويبعدهم من رحمته، فهل استجيب دعائه ﷺ؟ لم يستجب دعائه كما قدّمت في الحديث الذي رواه أحمد في مسنده، أنهم أسلموا، وحسن

إسلامهم، ولهذا قال الله ﷻ له: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ قد سبق في قضاء الله، وفي كتاب الله أنّ هؤلاء سيسلمون، وأنّ هؤلاء سيكونون من أهل الإيمان، فهو قد دعا ﷻ، وهو خير الخلق، ومع ذلك لم يجب دعاءه في حياته، لم؟ لأنه لم يوافق الإذن من الله ﷻ، فهو ﷻ دعا فقال الله له: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ ليس كلّ ما دعا به النبي ﷻ حاصلًا، ليس كلّ ما دعا به النبي ﷻ يجب، وإنما يجب إذا وافق الحكمة التي يريدّها الله ﷻ، الحكمة التي قضى الله ﷻ الخلق موافقًا لما في حكمته، ولهذا يرد على الأنبياء دعواتهم، ليس النبي مجاب الدعوة مطلقًا، هذا نوح ﷺ سأل ربه قال: ﴿ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ (٤٥) قَالَ يَنْوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَتَلَوَّنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴿ [هود: ٤٥-٤٦]، وهذا إبراهيم ﷺ قد دعا لأبيه ولم يجب فيه، وهكذا فليس دعاء الأنبياء مجابًا مطلقًا، بل قد يجب وقد يردّ، وهكذا، نبينا محمد ﷺ، فإنه قد يجب دعاؤه، وقد لا يجب، وهذا الحديث ظاهر في هذا، فإنه لعن هؤلاء، ومنّ الله عليهم، وأسلموا فلم يجب دعاء النبي ﷻ فيهم؛ وهذا لأنه لم يوافق ما أذن الله ﷻ به من كونهم يموتون على الكفر وعلى الشرك، ولهذا ظهر الدليل، ظهر وجه الاستدلال من هذا الحديث، وهو أنّ النبي ﷻ دعا على هؤلاء فلم يجب، فكذلك إذا سُئِلَ في قبره، سُئِلَ الشفاعة، أو استغيث به، أو استعيذ به، أو نذر له، أو استشفع به، أو نحو ذلك من أنواع السؤال، فإنه لا يعني أنّه لو سأل على فرض أنّه يسأل، مع أنّه ﷻ لا يدعو لمشرك، لا يسأل الله لمشرك، فإنه على فرض أنّه سأل فإنه ليس كلّ ما يسأل به النبي ﷻ يجب فيه، بل قد يردّ كما في هذا الحديث، وليس في هذا نقص في حقّه ﷻ، لا، ولكن هذا فيه كمال له؛

لأنه يدلّ على عبوديته التامة لربه ﷺ ، وأنه لا يسأل الله ﷻ مسألة ليس فيها إذن منه ﷺ ، فإذا بطلت احتجاجات المشركين ، واحتجاجات المستغيثين بأصحاب القبور ، والمستغيثين بالأنبياء ، بطلت ، فإنّ النبي في حياته ﷺ ردّ دعاؤه ، لعن هؤلاء ولم تجب لعنته ، فأسلموا .

فالله ﷻ إذا له الأمر كلّهُ ، وهو الذي ينبغي أن يُسأل ، وأن تتّجه إليه القلوب محبةً ، وإنابةً ، وخضوعًا ، وذلاً له ، ورغبة فيما عنده ، وبهذا يكون العبد عنده إخبارات لله ، ورغبة فيما عند الله ، وبُعد عن الاعتقاد في المخلوقين ، وتمحض القلب لله ﷻ ، وخلوصه له ﷻ .

وَفِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، قَالَ: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، اشْتَرَوْا أَنْفُسَكُمْ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، وَيَا فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَلِينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا» (١).

قوله: (وَفِيهِ). أي: وفي صحيح البخاري.

قوله: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) اختلف في اسمه، وصحح النووي أن اسمه عبد الرحمن ابن صخر، كما رواه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة قال: «كان اسمي في الجاهلية عبد الرحمن».

وروى الدولابي بإسناده عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ سماه عبد الله، وهو دوسي من فضلاء الصحابة، وحفاظهم، حفظ عن النبي ﷺ أكثر مما حفظه غيره، مات سنة سبع، أو ثمان، أو تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة.

قوله: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». في الصحيح من رواية ابن عباس: «صَبَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ الصَّفَا» (٢).

قوله: «حِينَ أَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾» عشيرة الرجل:

(١) أخرجه البخاري (٢٧٥٣، ٣٥٢٧)، ومسلم (٢٠٤، ٢٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٨).

هم بنو أبيه الأذنون، أو قبيلته؛ لأنهم أحق الناس ببرك، وإحسانك الديني، والديني؛ كما قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَوْأَ أَنفُسِكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحریم: ٦] وقد أمره الله تعالى أيضًا بالندارة العامة، كما قال ﴿لِنُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ ءَابَاؤَهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [يس: ٦] ﴿وَأُنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: ٤٤].

قوله: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ». المعشر الجماعة.

قوله: «أَوْ كَلِمَةً نَّحَوْهَا». هو بنصب كلمة عطف على ما قبله.

قوله: «اشْتَرُوا أَنفُسَكُمْ». أي: بتوحيد الله، وإخلاص العبادة له وحده لا شريك له، وطاعته فيما أمر به، والانتهاه عما نهى عنه، فإن ذلك هو الذي ينجي من عذاب الله، لا الاعتماد على الأنساب، والأحساب، فإن ذلك غير نافع عند رب الأرباب.

قوله: «لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا». فيه حجة على من تعلق على الأنبياء، والصالحين، ورجب إليهم ليشفعوا له، وينفعوه، أو يدفعوا عنه، فإن ذلك هو الشرك الذي حرمه الله تعالى، وأقام نبيه ﷺ بالإنذار عنه، كما أخبر تعالى عن المشركين في قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءَٰلِيكَآ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣]، هؤلاء شفاعونا عند الله، فأبطل الله ذلك، ونزه نفسه عن هذا الشرك، وسيأتي تقرير هذا المقام - إن شاء الله تعالى - .

وفي صحيح البخاري «يَا بَنِي عَبْدٍ مَنَافٍ: لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ

شَيْئًا» .

قوله: «يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» بنصب بن ويجوز في عباس الرفع النصب. وكذا في قوله «يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وَيَا فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ».

قوله: «سَلِّبْنِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا». بين رسول الله ﷺ أنه لا ينجي من عذاب الله إلا الإيمان، والعمل الصالح. وفيه: أنه لا يجوز أن يسأل العبد إلا ما يقدر عليه من أمور الدنيا. وأما الرحمة، والمغفرة، والجنة، والنجاة من النار، ونحو ذلك من كل ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، فلا يجوز أن يطلب إلا منه تعالى، فإن ما عند الله لا ينال إلا بتجريد التوحيد، والإخلاص له بما شرعه، ورضيه لعباده أن يتقربوا إليه به، فإذا كان لا ينفع بنته، ولا عمه، ولا عمته، ولا قرابته إلا ذلك، فغيرهم أولى، وأحرى، وفي قصة عمه أبي طالب معتبر.

فانظر إلى الواقع الآن من كثير من الناس الالتجاء إلى الأموات، والتوجه إليهم بالرغبات، والرهبات، وهم عاجزون لا يملكون لأنفسهم ضراً، ولا نفعاً، فضلاً عن غيرهم، يتبين لك أنهم ليسوا على شيء ﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهم مُهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠] أظهر لهم الشيطان الشرك في قالب محبة الصالحين، وكل صالح يبرأ إلى الله من هذا الشرك في الدنيا، ويوم يقوم الأشهاد، ولا ريب أن محبة الصالحين إنما تحصل بموافقتهم في الدين، ومتابعتهم في طاعة رب

العالمين، لا باتخاذهم أندادًا من دون الله يحبونهم كحب الله إشرافًا بالله، وعبادة لغير الله، وعداوة لله ورسوله والصالحين من عباده، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦] ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧].

قال العلامة ابن القيم رحمته الله في هذه الآية بعد كلام سبق: ثم نفى أن يكون قال لهم غير ما أمر به، وهو محض التوحيد فقال: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ ثم أخبر أن شهادته عليهم مدة مقامه فيهم، وأنه بعد الوفاة لا اطلاع له عليهم، وأن الله تعالى المنفرد بعد الوفاة بالاطلاع عليهم فقال: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ وصف الله سبحانه بأن شهادته فوق كل شهادة وأعم. ا. هـ.

قلت: ففي هذا بيان أن المشركين خالفوا ما أمر الله به رسله من توحيد الذي هو دينهم الذي اتفقوا عليه، ودعوا الناس إليه، وفارقوا فيه إلا من آمن، فكيف يقال لمن دان بدينهم، وأطاعهم فيما أمروا به من إخلاص العبادة لله وحده: إنه قد تنقصهم بهذا التوحيد الذي أطاع به

ربه، واتبع فيه رسله - عليهم السلام -، ونزه به ربه عن الشرك الذي هو هضم للربوبية. وتنقص للإلهية وسوء ظن برب العالمين؟.

والمشركون هم أعداء الرسل وخصمائهم في الدنيا والآخرة، وقد شرعوا لأتباعهم أن يتبرأوا من كل مشرك، ويكفروا به، ويبغضوه، ويعادوه في ربهم، ومعبودهم ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]

الشرح:

هذا الحديث آخر حديث في هذا الباب، وهو دال على ما أراداه المؤلف رحمته الله من عقد هذا الباب، وذلك أنه عقده لبيان الحجة على المشركين في أن من سألوهم، ومن دعوهم، ومن اعتقدوا فيهم أنهم يملكون شيئاً، وأنهم يستحقون شيئاً من الإلهية، أن أولئك المخلوقين إنما هم مربوبون لله تعالى، مملوكون لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضرراً، وهذا إمام المتقين، وسيّد الأولين، والآخرين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله قال له ربه: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقال صلى الله عليه وآله لنبيه صلى الله عليه وآله: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكَرْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١] كذلك هذا الحديث بعد الأحاديث السابقة دال على هذا المقام، الأحاديث كلها دالة على هذا المقام، وهذا الحديث منهم، ضمنها دال على صفة المخلوق، دال على صفة الرب تعالى.

فهو يبيّن صفة المخلوق، وإذا تبين لنا صفة المخلوق، فإنه عند ذلك

يتبين لنا من يستحق التألهة؟ من يستحق العبادة؟ من يستحق أن يتوجه له القلب؟ وأن يتوجه له العبد؟ في سره وفي علنه، في جهره، وفي جميع أحواله بالعبادة، وبإناة القلب، وبتوجهه، وبالإسلام له، وبالتأله له، بتبيين النبي ﷺ ما أعطاه الله ﷻ مما لم يعطه في هذا الحديث، فلما أنزل الله ﷻ هذه الآية العظيمة ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، قام النبي ﷺ في عشيرته، وكما ذكر لكم أنّ عشيرة الرجل قرابته الأذنون، وقد يدخل في العشيرة على نحو من التوسع القبيلة، فقال: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ»، وقريش قبيلة النبي ﷺ، قال: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا» بين ﷻ أنه لا يملك لأحد منهم، وإنما الملك ملك الله، والتدبير بيد الله ﷻ، وأنه لا يملك له إلا الإنذار إلا هداية الدلالة والرشاد؛ لأن الله ﷻ أنزل عليه ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ فهو قام فيهم ينذرهم، قام فيه يبصرهم، قام فيهم يهديهم، هداية وإرشادا، وإلا فإن التوفيق لا يملكه، وإلا فإن شيئا مما في السماوات، أو في الأرض هو لا يملكه، ولا يستطيع أن ينفعه، ولا يستطيع أن يضره، والملك كله بيد الله - تبارك وتعالى -، قال «لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا» يعني: إذا أراد الله ﷻ بكم شيئا فإنني لا أملك رد ذلك، كذلك لا أملك أن أفيض عليكم خيرا، لما يأذن الله ﷻ به، فالملك كله لله ﷻ، والتدبير كله بيد الله ﷻ، فهذه صيغة النبي ﷻ أنه لا يملك شيئا ولهذا قال: «يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا، يَا فَاطِمَةَ سَلِينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا» هؤلاء هم قرابة النبي ﷻ، وبين أنه لقرابته لبنته، ولعمته، ولعمه لا يملك شيئا، ولا لعشيرته.

فإذا توجه المشركين إلى الآلهة التي ادّعوها، والتي هي بقين أضعف مقامًا، وأقل مقامًا عند الله ﷻ من رسول الله ﷺ، والرسول ﷺ ابتداء دعوته أول ما أنذر حينما قال الله ﷻ له: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ أنذر بقوله: «إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»، فهذه الآية المدعاة هل تملك إذا كان الرسول الذي أرسله الله، وأيده بالبيّنات الظاهرة، وأيده بالآيات الباهرة التي خضع لها من خضع، إذا كان هو لا يملك شيئًا ﷺ من الله، بمعنى لا يملك شيئًا يفيضه على العباد، أو يمنعه من العباد، لأحد منهم، أو لجميعهم، شيئًا لم يأذن الله ﷻ به، ولم يعطه رسول الله ﷺ، هذا في الحياة فكيف إذا يملك غيره ﷺ من الآلهة المدعاة، ولذلك عيسى ﷺ أخبر الله ﷻ عنه أنه أنكر الشرك الذي فعله قومه، قال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢] هذه نذارة عيسى، ودعوته لقومه، ولهذا بعد أن رفع عيسى ﷺ قال الله ﷻ له ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ لِعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ آءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحَانَكَ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ لأنه هو الذي يعلم حق الله ﷻ، ويعلم صفة الله ﷻ، فقال: ﴿سُبْحَانَكَ﴾ أي: أنزهك تنزيها، وأجلّك عن هذا إجلالًا، وأبعدك عن كلّ نقص إبعادًا، هذا معنى التسبيح عن كلّ نقص، ومنه أن يكون معك إله: ﴿سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وهذه الآية بيّنة في أنّ عيسى ﷺ تبرأ من فعل قومه، وأي شيء فعله الناس بعده ممّن ضلّوا؟ استغاثوا به، اعتقدوا أنه يملك شيئًا، أن بيده شيئًا من التصريف، أنه مقرب

عند الله، لأنه ابن له، ولهذا سألوه ما سألوه فقال الله ﷻ له: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أمه مريم بنت عمران ؑ، لم يقولوا: إنها بنت الله، ولا زوجته، وإنما اتخذوها إلهًا بأنهم استغاثوا بها، يقولون: يا مريم البتول أغثينا، يا عذراء أدركينا، ونحو ذلك مما يفعله النصراني، وتسمعه في كنائسهم، وهذا إذا تأملته وأنَّ الله ﷻ حكم على أولئك بالشرك، وعيسى ؑ تبرأ منهم تبين أن من شركهم في وصفهم، وفي أفعالهم، وفي ضلالهم التي أخبر الله ﷻ عنها فإنه يكون مشرکًا بالله ﷻ، كيف؟ يكون الناس أشركوا بعيسى، أشركوا بمريم، ويفعل غيرهم مثل فعلهم، ولا يكونون مشركين، لا شك أن هذا من الباطل، ولهذا قال الله ﷻ لنبيه: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] ينذر عن الشرك، ويدعو إلى التوحيد، وهذا أعظم ما يخبو به الخابي أهله، وقربته، أن يبصرهم بالتوحيد، وأن يبصرهم بالشرك حتى لا يقعوا فيه؛ لأن الشيطان أحب شيء إليه أن يوقع الناس في الشرك؛ لأنه به يكونون من أهل النار، هنا قال: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ الإنذار في القرآن أتى مضافًا تارة إلى جميع الناس، كما قال ﷻ: ﴿لِنُنذِرَ بِهِ﴾ [الأعراف: ٢] ﴿لِنُنذِرَ بِهِ﴾ ومن بلغ ﴿[الأنعام: ١٩]، وتارة يضاف الإنذار إلى من يتفجع به كما قال ﷻ: ﴿إِنَّمَا نُنذِرُ مَنْ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ﴾ [يس: ١١]، وقال ﷻ في الآية الأخرى: ﴿إِنَّمَا نُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [فاطر: ١٨]، وذلك لأنَّ الذي أنذر فلم يرفع رأسًا بالإنذار، ولم يأبه له، ولم يستجب للندير، وقد وصف النبي ﷺ نفسه بقوله: «أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ»^(١)، أنذر ولم يستجب لذلك المنذر، فإنَّ من لم يستجب لذلك المنذر، ولم

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨٢)، ومسلم (٢٢٨٣).

يرفع بندارته رأسًا هذا كأنه ما سمع النذارة، ولهذا يخصّ تارة الإنذار بمن انتفع به، كما في آية سورة يس، وآية فاطر، وفي آيات أخر: ﴿إِنَّمَا نُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ هنا إنذار لمن انتفع به؛ لأن هؤلاء هم الذين انتفعوا بالإنذار، ونتج عن انتفاعهم بالإنذار أنهم خشوا ربهم بالغيب، وأقاموا الصلاة، وتزكّوا، وزكوا أنفسهم، كذلك إنذار النبي ﷺ للناس عامة، بل الثقلين عامة، فلهذا أطلقه في آيات، وجعله عامًا، وتارة يجعله الله ﷻ خاصًا، وسبب ذلك أن من لم ينتفع بالإنذار فينزل منزلة من لم ينذر أصلًا فكأنّ الإنذار خصّ بمن انتفع به، لأن يأتي من ينذر، وخوف العذاب الشديد، ويرغب، ويرهب، ثم بعد ذلك لا يؤبه له، وإنما يأبه له أناس قليل فهؤلاء هم الذين انتفعوا بالإنذار، فيقال: هؤلاء هم المنذرون بهذا الاعتبار - باعتبار الخصوص -، وهنا في هذه الآية: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ بالإنذار العام؛ لأنّ منهم من لم يستجب لإنذار النبي ﷺ هنا في قوله: «لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا» (شيئًا) نكرة وأنت في سياق النفي، فدلّت على العموم، أي: لا يملك شيئًا من التصرف في القلوب، ولا في النفع، فإنهم إذا أرادوا الله ﷻ أن يهديهم هداهم، وإذا أردت أنا أن أهديهم هداية توفيق فإني لا أستطيع ذلك، ولهذا قال ﷻ لنبيه ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] لا توفق من أحببت، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦] يوفق من يشاء، لكن أنت لك هداية الدلالة، والإرشاد، والبيان، كما قال ﷻ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقال في الآية الأخرى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، مبيّن، ومرشد، ودال إلى الخير، والفلاح، فالنبي ﷺ قد بين صفته، وأنه لا يملك شيئًا، فمعنى ذلك أن من دونه ﷺ كيف يملك شيئًا

في الحياة بشيء لم يقدره الله ﷻ عليه، إذا سُئِلَ في الحياة وهو غائب بعيد أن يغيث فهل يملك ذلك؟ لا يملكه، إذا سُئِلَ في الحياة أن يُجعل السائل من أهل الجنة، أتى واحد لأحد الأئمة، إمام كبير، أو عالم، أو النبي ﷺ فقال: اجعلني من أهل الجنة، هل يملك ذلك؟ لا، لا يملك ذلك، ولهذا النبي ﷺ قال حينما سأله أحد الصحابة ﷺ: سأله مرافقته في الجنة، قال له: «أَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ»^(١)؛ لأنَّ النبي ﷺ لا يملك أن يجعل أحدًا في الجنة، أو يجعل أحدًا في النار، إنما هو مبين، وهاد، هذا في حياته، فكيف إذ المقام بعد وفاته، وأولئك المشركون المخرفون يقولون: إنَّ مقامه بعد وفاته عند ربِّه أعظم وأجلَّ من مقامه في حياته. بل الغلاة يقولون: هو بعد مماته ﷺ كما هو في حياته.

وهذا الحديث يبيِّن لك حاله ﷺ في حياته، وكذلك الأحاديث قبل ذلك، حيث دعا النبي ﷺ على من دعا عليه، على سهيل ابن عمرو، ومن معه، ومع ذلك لم يجب في هذا، وأسلموا، وحسُن إسلامهم، ومنَّ الله ﷻ عليهم بالإيمان، وأنزل الله ﷻ عليه قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، فكان أن تاب الله ﷻ عليهم، فلم يُجب دعاءه ﷺ في الحياة؛ لأنَّ دعاءه لم يكن موافقًا لما يريد الله ﷻ كونًا من هؤلاء، ولم سبق لهم في علم الله ﷻ من خاتمة السعادة.

(١) أخرجه مسلم (٤٨٩) من حديث ربيعة بن كعب الأسلمي ﷺ، ولفظه: «قَالَ: كُنْتُ أُبَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ بِوُضُوئِهِ وَحَاجَّتِهِ، فَقَالَ لِي: سَلْ. فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ. قَالَ: أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: هُوَ ذَاكَ. قَالَ: فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الْآيَتَيْنِ.

الثانية: قِصَّةُ أَحَدٍ.

الثالثة: قُنُوتُ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَخَلْفَهُ سَادَاتُ الْأَوْلِيَاءِ يُؤْمِنُونَ فِي الصَّلَاةِ.

الرابعة: أَنَّ الْمَدْعُو عَلَيْهِمْ كُفَّارٌ.

الخامسة: أَنَّهُمْ فَعَلُوا أَشْيَاءَ مَا فَعَلَهَا غَالِبُ الْكُفَّارِ، مِنْهَا: شَجُّهُمْ نَبِيَّهُمْ، وَحِرْصُهُمْ عَلَى قَتْلِهِ، وَمِنْهَا التَّمْثِيلُ بِالْقَتْلِ، مَعَ أَنَّهُمْ بَنُو عَمِّهِمْ.

السادسة: أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

السابعة: قَوْلُهُ: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، فَتَابَ عَلَيْهِمْ فَأَمَّنُوا.

الثامنة: الْقُنُوتُ فِي النَّوَازِلِ.

التاسعة: تَسْمِيَةُ الْمَدْعُو عَلَيْهِمْ فِي الصَّلَاةِ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ.

العاشرة: لَعْنَةُ الْمُعَيَّنِ فِي الْقُنُوتِ.

الحادية عشرة: قِصَّةُ ﷺ لَمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾

[الشعراء: ٢١٤].

الثانية عشرة: جِدُّهُ ﷺ فِي هَذَا الْأَمْرِ، بِحَيْثُ فَعَلَ مَا نُسِبَ بِسَبَبِهِ إِلَى الْجُنُونِ، وَكَذَلِكَ لَوْ يَفْعَلُهُ مُسْلِمٌ الْآنَ.

الثالثة عشرة: قَوْلُهُ لِلْأَبْعَدِ وَالْأَقْرَبِ: «لَا أَعْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»،

حَتَّى قَالَ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»، فَإِذَا
 صَرَخَ ﷺ وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ أَنَّهُ لَا يُغْنِي عَنْ سَيِّدَةِ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، وَأَمَّنَ
 الْإِنْسَانُ أَنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ، ثُمَّ نَظَرَ فِيمَا وَقَعَ فِي قُلُوبِ خَوَاصِّ النَّاسِ
 الْآنَ، تَبَيَّنَ لَهُ التَّوْحِيدَ وَعُرْبَةَ الدِّينِ.

تم بحمد الله الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني: ويبدأ
 بـ (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ
 رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبا: ٢٣]).

فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
مُقَدِّمَةُ النَّاشِرِ	٥
مقدمة الشارح معالي الشَّيْخِ حفظه الله	٩
مقدمة شارح كتاب التوحيد الشيخ عبد الرحمن بن حسن <small>رحمته الله</small>	١٣
معنى (بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ)	١٩
لفظ الجلالة والصحيح أنه مشتق	٢١
خصائص الاسم الشريف	٢٣
معنى اسم الله <small>سُبْحٰنَهُ</small> : (الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ)	٢٤
مناسبة البدء بالبسملة في افتتاح الكتاب	٢٦
أول من استعمل البسملة في كتبه	٢٨
تفسير (الحمدُ لله) وموارده	٣٠
معنى الصلاة من الله <small>سُبْحٰنَهُ</small> (على نبيه <small>صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small>)	٣٤
اختلاف العلماء في الصلاة عليه في آية الأحزاب للوجوب أم فيه تفصيل؟ ...	٣٤
معنى الصلاة في اللغة	٣٦
معنى قوله: (وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ)	٣٩
كِتَابُ التَّوْحِيدِ	٤١

- ٤١ أنواع التوحيد الذي دعت إليه الرسل
- ٤٣ ليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية
- ٤٥ معنى كلمة: (التوحيد)
- ٤٦ تقسيم التوحيد
- ٤٩ أقسام الشرك فيما دلت عليه النصوص
- ٥٢ أنواع ادعاء الشرك
- ٥٤ تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾
- ٥٨ تعريف العبادة لغة
- ٥٩ تعريف العبادة شرعاً
- تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا
- ٦٢ الطَّغُوتَ﴾
- ٦٥ تعريف الطاغوت وأنواعه
- ٧١ تفسير قول الله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا...﴾ ..
- ٧٥ تفسير قول الله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾
- ٧٧ تفسير قول الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ...﴾
- ٧٧ تفسير الآيات المحكمات في سورة الأنعام
- ٨٥ شرح حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ...»
- ٨٨ شرح حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه: «كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم...»
- ٩٣ معرفة حق الله تعالى علينا
- ٩٤ معرفة حق العباد على الله تعالى إذا أدوا حقه وأقوال أهل العلم فيها
- ٩٦ مسائل الباب
- ٩٨ ١ - بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكْفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ

- تفسير قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا ءِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ ءَلْمَنٌ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ ٩٨
- معنى (ما) في قوله: (وَمَا يُكْفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ) ٩٨
- فضل التوحيد على أهله ١٠٤
- شرح حديث عبادة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: « مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ... » ١٠٥
- مناسبة حديث عبادة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ للباب ١١٧
- معنى الشهادة ١١٧
- معنى كلمة التوحيد ١٢٠
- شرح حديث عتبان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: « فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ... » ١٢٦
- معنى قوله بَيَّنَّاهُ: « حَرَّمَ عَلَى النَّارِ » ١٣٢
- الشاهد من حديث عتبان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ للباب ١٣٣
- شرح حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: « قَالَ مُوسَى... » ١٣٤
- دلالة حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على الباب ١٣٨
- شرح حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: « يَا ابْنَ آدَمَ... » ١٤٠
- مناسبة الحديث للباب ١٤٤
- معنى المغفرة ١٤٥
- الفرق بين العفو والمغفرة ١٤٦
- مسائل الباب ١٤٨
- ٢ - بَابُ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ ١٥٠
- مناسبة الباب لكتاب التوحيد ١٥٠
- تحقيق التوحيد بثلاثة أشياء ١٥٠
- تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِزْرَاهِمَ كَانَتْ أُمَّةً فَأَنَّا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَوْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ .. ١٥٣

- وجه دلالة الآية ١٥٥
- تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشِيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ﴾ ١٥٨
- وجه الاستدلال من الآية على الباب ١٥٨
- شرح حديث حصين بن عبد الرحمن رضي الله عنه ١٦١
- موضع الشاهد من حديث حصين بن عبد الرحمن رضي الله عنه ١٧١
- معنى قوله ﷺ: «لَا يَسْتَرْقُونَ» ١٧٢
- معنى قوله ﷺ: «وَلَا يَكْتُونُونَ» ١٧٢
- معنى قوله ﷺ: «وَلَا يَتَطَيَّرُونَ» ١٧٣
- الجمع بين تحقيق التوحيد والأخذ بالأسباب ١٧٣
- مسائل الباب ١٧٥
- ٣ - بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشُّرْكِ ١٧٧
- مناسبة الباب لما قبله ١٧٧
- ثمرات الخوف من الشرك ١٧٧
- تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ ١٧٩
- وجه الاستدلال من الآية ١٨٢
- تفسير قول الخليل عليه السلام: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ ١٨٦
- الخوف من الشرك يتضمن السعي في تحقيق التوحيد ١٨٧
- تعريف الصنم ١٨٨
- تعريف الوثن ١٨٨
- شرح معنى قوله ﷺ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ...» ١٨٩
- معنى الرياء وأقسامه ١٩١
- شرح حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو...» ١٩٣

- ١٩٣ اتخاذ الند على قسمين
- ١٩٤ وجه الاستدلال بحديث ابن مسعود رضي الله عنه
- ١٩٥ معنى لفظ: «من دُونِ اللَّهِ» في النصوص
- ١٩٧ شرح حديث جابر رضي الله عنه: «من لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ...»
- ١٩٩ هل دخول النار أبدي أم أمدي؟
- ١٩٩ هل يدخل الشرك الأصغر في الموازنة بين الحسنات والسيئات
- ٢٠٢ مسائل الباب
- ٢٠٣ ٤ - بَابُ الدُّعَاءِ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
- ٢٠٤ سبب تبويب الشيخ بهذا الباب
- ٢٠٦ تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾
- ٢٠٨ موطن الشاهد من الآية
- ٢١١ شرح حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ...»
- ٢١٨ وجهي الضبط في قوله ﷺ: «فَلْيَكُنْ أَوَّلُ...»
- ٢١٩ مناسبة إيراد الحديث للباب
- ٢٢٠ شرح حديث سهل بن سعد رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ...»
- ٢٢٨ المعرفة بحق الله في الإسلام
- ٢٣٠ مسائل الباب
- ٢٣٢ ٥ - بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
- ٢٣٧ مناسبة الباب لكتاب التوحيد
- ٢٤٠ تفسير آية الإسراء
- ٢٤٦ ثلاثة أمور يستقيم بها التحليق في سماء العبودية

- ٢٤٦ معنى الوسيلة في الآية
- ٢٤٩ معنى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾
- ٢٥١ أنواع الدلالات
- ٢٥٤ مناسبة الآية للباب
- ٢٥٦ معنى قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾
- ٢٦١ دخول الآية في تفسير التوحيد
- ٢٦٢ تفسير النبي ﷺ التحليل والتحريم بالعبادة
- ٢٦٦ تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا...﴾
- ٢٧٢ المحبة نوع من أنواع العبادة
- ٢٧٢ الفرق بين محبة العبودية والمحبة الغريزية
- ٢٧٦ مناسبة الآية للباب
- ٢٧٧ معنى قوله ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...»
- ٢٨١ حرمة الدم والمال له حالان
- ٢٨٥ هل الحديث عام للفرد والجماعة أم خاص بالفرد؟
- ٢٨٨ مسائل الباب
- ٢٨٩ معنى قول الماتن رحمه الله: (وَشَرَحُ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: مَا بَعْدَهَا مِنَ الأَبْوَابِ)
- ٢٩٤ - ٦ - بَابٌ مِنَ الشُّرْكِ لُبْسُ الحَلَقَةِ وَالْحَيْطِ وَنَحْوَهُمَا لِرَفْعِ البَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ. ...
- ٢٩٤ تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ...﴾
- ٢٩٥ مناسبة هذا الباب للكتاب
- ٢٩٧ ألفاظ أربعة في هذا الباب
- ٢٩٩ معنى قوله ﷺ: (بَابٌ مِنَ الشُّرْكِ لُبْسُ الحَلَقَةِ وَالْحَيْطِ)
- ٣٠١ سبب إيراد المصنف رحمه الله لآية الزمر

- آية الزمر في الشرك الأكبر فلما صدرها في بيان أصناف الشرك الأصغر؟ . . . ٣٠٣
- شرح حديث عمران بن حصين رضي الله عنه : «أن النبي رأى رجلاً . . .» ٣٠٨
- فوائد من حديث عمران رضي الله عنه ٣١١
- مناسبة الحديث للباب ٣١٥
- الفلاح في الحديث على قسمين ٣١٦
- الفرق بين مطلق الشيء والشيء المطلق ٣١٧
- شرح حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه : «مَنْ تَعَلَّقَ . . .» ٣١٨
- معنى التعلق ٣٢٠
- تعريف التميمة ٣٢٠
- حكم التمام ٣٢٠
- أنواع التمام ٣٢٢
- شرح أثر حذيفة رضي الله عنه : «أنه رأى رجلاً . . .» ٣٢٤
- مناسبة الأثر للباب ٣٢٦
- استعمالات (من) ٣٢٦
- مسائل الباب ٣٢٨
- ٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّقْمِيِّ وَالتَّمَائِمِ ٣٢٩
- مناسبة الباب للكتاب ٣٢٩
- تعريف الإله ٣٣٠
- أقسام الرقي ٣٣١
- شرح حديث أبي بشير الأنصاري رضي الله عنه : «أَنَّهُ كَانَ . . .» ٣٣٣
- مناسبة الحديث للباب ٣٣٥
- شرح حديث ابن مسعود رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرَّقْمِيَّ . . .» ٣٣٨

- ٣٤٠ أنواع الرقى
- ٣٤٣ شروط الرقية الجائزة
- ٣٤٥ .. إجابة اليهودي والنصراني ليس من قبيل الرقية، وإنما إجابة الدعاء للمضطر
- ٣٤٦ تعريف التمام
- ٣٤٩ حكم التمام من القرآن وأدلة منعها
- ٣٥٣ تنبيه هام يتعلق بالتمائم الشركية
- ٣٥٦ تعريف التولة
- ٣٥٧ جميع أنواع التولة شرك بالله العظيم
- ٣٥٨ الصرف والعطف من أنواع السحر، وهو من نواقض الإسلام
- ٣٦١ شرح حديث عبد الله بن عكيم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : «مَنْ تَعَلَّقَ...»
- ٣٦٢ معنى التعلق الوارد بالحديث
- ٣٧٠ شرح حديث رُوَيْفِعِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
- ٣٧٤ مسائل اشتمل عليها الحديث
- شرح حديث سعيد بن جبيرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : «مَنْ قَطَعَ...»، وقول إبراهيم: «كَانُوا
- ٣٧٧ يَكْرَهُونَ...»
- ٣٧٨ فضل قطع التميمة
- ٣٧٩ الكراهة كراهة تحريم في كل أنواع التمام
- ٣٨١ مسائل الباب
- ٣٨٢ ٨ - بَابُ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا
- ٣٨٢ تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكْتَ وَالْعُرَّى...﴾
- ٣٨٧ معنى البركة
- ٣٨٨ فائدة بلاغية حول قول المصنف رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : (بِشَجَرٍ)

- ٣٩٢ طالب انعمه يستفيد من اختلاف القراءات في التفسير
- ٣٩٦ وجه الاستدلال بالآية نيباب
- ٣٩٨ العبرة بالمعني دون الألفاظ
- ٤٠٠ إعراب قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ...﴾
- ٤٠٢ شرح حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه
- ٤٠٨ الرد على من اجاز التبرك بأثار الصالحين
- ٤١٧ المحرمات على قسمين
- ٤٢٠ مسائل الباب
- ٤٢٢ ٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ
- ٤٢٢ تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
- ٤٢٥ مسألة الذبح لغير الله
- ٤٢٨ حديث علي رضي الله عنه: «بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ...»
- ٤٣٣ اشتمل حديث علي رضي الله عنه على أربع مسائل
- ٤٣٤ الكبائر أنواع منها ما هو شرك
- ٤٤١ مسألة لعن الكافر المعين
- ٤٤٢ شرح حديث طارق بن شهاب: «دَخَلَ رَجُلٌ...»
- ٤٤٦ تنبيه حول قول المصنف (البداءة بلعن من ذبح لغير الله)
- ٤٤٨ مسائل الباب
- ٤٥٠ ١٠ - بَابُ لَا يُذْبَحُ بِمَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّهِ
- ٤٥٠ تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَقْعُدُوا فِيهِ أَبَدًا...﴾
- ٤٥٣ مناسبة هذا الباب للكتاب

- ٤٥٥ علة المنع من الصلاة في مسجد الضرار
- ٤٥٨ مناسبة الآية للباب
- ٤٦٠ شرح حديث ثابت بن الضحاك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَذَرَ رَجُلٌ...»
- ٤٦٤ حديث ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أصل في هذا الباب
- ٤٦٥ هل ينعقد نذر المعصية
- ٤٦٦ مسائل الباب
- ٤٦٧ ١١ - بَابٌ مِنَ الشُّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللَّهِ
- تفسير قوله تعالى: ﴿يُؤْتُونَ بِالْذِّكْرِ﴾ ، وقوله: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾
- ٤٦٧ نَذْرٌ
- ٤٧١ النذر لغير الله شرك أكبر بالله
- ٤٧١ النذر عبادة لله
- ٤٧٢ النذر قسمان
- ٤٧٣ النذر المطلق لا يدخل في الكراهة
- ٤٧٤ القاعدة في أنواع الاستدلال
- ٤٧٧ شرح حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : «مَنْ نَذَرَ...»
- ٤٧٩ نذر المعصية ينعقد ولا يفى به العبد وعليه كفارة يمين
- ٤٨٠ مسائل الباب
- ٤٨١ ١٢ - بَابٌ مِنَ الشُّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ
- تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ كَانَكُمْ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَؤُودُونَ رِجَالًا مِنَ الْمُنْجِنِ﴾
- ٤٨٣ مناسبة تبويب الشيخ لهذا الباب
- ٤٨٤ أنواع الدعاء

- ٤٨٦ معنى الاستعاذة
- ٤٨٨ التفصيل في جواز الاستعاذة بالمخلوق فيما يقدر عليه
- ٤٩٠ وجه الاستدلال من آية سورة الجن
- ٤٩٣ شرح حديث خولة بنت حكيم رضي الله عنها: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا...»
- ٤٩٥ حديث خولة رضي الله عنها من أدلة أهل السنة على أن القرآن ليس بمخلوق
- ٤٩٦ الكلمات في الحديث هي الكلمات الكونية
- ٤٩٨ ألفاظ العموم هل هي إطلاقي أم عموم مقيّد ببعض الأوصاف؟
- ٤٩٩ معنى قوله رضي الله عنه: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ»
- ٥٠١ مسائل الباب
- ٥٠٢ ١٣ - بَابُ مِنَ الشُّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ
- ٥٠٢ تفسير آية سورة يونس وسورة العنكبوت
- ٥٠٥ أهمية هذا الباب
- ٥٠٦ الاستغاثة أخص من الدعاء
- ٥٠٧ الدعاء قسمان
- ٥٠٩ الرد على شبهة الخرافيين
- ٥١٤ أصل شرك العالم
- ٥١٨ العقيدة أولاً والرد على من يخالف منهج السلف في ذلك
- ٥٢٠ تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾
- ٥٢٣ فوائد في تفسير آية سورة يونس
- ٥٢٨ تفسير قوله تعالى: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا﴾
- ٥٢٨ وجه الاستدلال بهذه الآية
- ٥٣٣ تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ...﴾

- أربعة أصناف ذكرهم ﷺ في هذه الآية ٥٣٧
- المراد بلفظ الدعاء في القرآن والسنة يراد به الدعاء ٥٤٣
- الدعاء في الآية هو دعاء المسألة ٥٤٥
- تفسير قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ...﴾ ٥٤٧
- شرح حديث: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي...» ٥٥١
- فائدة حول الاستدلال بالحديث الضعيف ٥٥٣
- الاستغاثة لا تكون إلا بالله ٥٥٥
- الرد على شبهة القبورين ٥٥٧
- مسائل الباب ٥٦٠
- ١٤ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَبَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا ﴿١٩٢﴾﴾ ٥٦٢
- مناسبة الباب للكتاب ٥٦٤
- الأدلة على بطلان الاستغاثة بغير الله ٥٦٤
- تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ نَادَعُونَ...﴾ ٥٧٣
- تعريف القطمير ٥٧٥
- شرح حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شُجَّ النَّبِيُّ ﷺ...» ٥٨١
- مناسبة الحديث للباب ٥٨٣
- شرح حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ سَمِعَ...» ٥٨٨
- مناسبة الحديث للباب ٥٩١
- الدعاء على الكافر المعين باللعن في الصلاة ٥٩٢
- قنوت النوازل ٥٩٤
- شرح حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ...» ٥٩٩

٦٠٣	مناسبة الحديث للباب
٦٠٩	مسائل الباب
٦١١	فهرس الموضوعات